



الجزء الثاني

بأقلام

روحيه جارودي
د. مراد شوقمان
ناعوم تشومسكي
د. حسن محمد وجيه
د. ديناجلال
د. رضا شحاته
رضا هلال
سجينى دولارماني
سليمان قنواي
سهير جبر
لواء أ. ح. طه المجذوب
عادل المعلم
كريمة كيرلس
د. ماهر حتوت
محمد صادق الحسيني
د. محمد قدرى سعيد

مكتبة الشرق

الإمبراطورية الأمريكية

صفحات من الماضي والحاضر

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الشروق

القاهرة - كوالامبور - جاكرتا - لوس أنجلوس

تليفون : ٢٥٦٥٩٣٩ تليفكس : ٤٥٢١٠٣٨

الإمبراطورية الأمريكية

صفحات من الماضي والحاضر

الجزء الثانى

مكتبة الشروق

إمبراطورية فى أزمة

الإمبراطورية والانفرادية وأزمة القيادة

كانت الإمبراطورية البريطانية توصف بأنها « الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس » . وهذا الوصف وصفت به الإمبراطورية الأمريكية ، مثل سابقتها البريطانية .

ولئن كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه القرن البريطانى ؛ فإن القرن العشرين ، كان بلارب « القرن الأمريكى » ، ومن المحتمل أن يكون القرن الواحد والعشرون هو « القرن الأمريكى الجديد » .

غير أن « الإمبراطورية الأمريكية » و « القرن الأمريكى الجديد » ، مقولتان أصبحتا موضوع اختبار بعد أن التكتمت الطائرات الانتحارية نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م .

وعندما يقال إن الإمبراطورية الأمريكية لا تغرب عنها الشمس ، فهذا صحيح ، بالرغم من السنة النيران وسحب الدخان والأثرية التى لفتت نيويورك وواشنطن يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م - إذا ما استعرضنا عناصر القوة الأمريكية^(١) .

فالولايات المتحدة هى القوة العسكرية العالمية الأولى بلا منازع ، منذ انهيار الاتحاد السوفييتى السابق .

(١) فى تفاصيل القوة الأمريكية :

رضا هلال ، أمريكا العلم والمباسة ، الحضارة للنشر ١٩٩٩م .

والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة حقًا التي لها يد طويلة على المستوى الكوني بلساطيل وقوات بحرية وقواعد جوية وقوات برية في كل جزء مهم استراتيجيًا في العالم.

والولايات المتحدة ، أخيرًا ، لديها درع واقية من أنظمة الصواريخ في البر والبحر والجو لردع أية قوة أخرى من مهاجمتها أو مهاجمة حلفائها .
هذا من الناحية العسكرية والاستراتيجية .

ومن الناحية الاقتصادية ، فلا تضاهي أمة أخرى أمريكا في قدرتها الاقتصادية .
فرغم أن الزراعة لا تمثل سوى ٢,٥ ٪ من الناتج القومي الأمريكي ، ولا تشغل سوى ٢,٧ ٪ من اليد العاملة الأمريكية ، فإن أمريكا هي أكبر مصدر زراعي في العالم بقيمة تزيد على ٥٠ مليار دولار سنويًا .

كما تمثل أمريكا مكان الصدارة العالمية في الصادرات من التكنولوجيا العالية .
فالشركات الأمريكية تتحكم بنحو ٥٠ ٪ من السوق العالمية للألياف البصرية و ٧٣ ٪ من صادرات الصناعات المعلوماتية و ٧٥ ٪ من مبيعات صناعات الفضاء والطيران المدني والعسكري . وتزيد صادرات أمريكا من التكنولوجيا العالمية على ١٥٠ مليار دولار سنويًا .

لقد كان التطور الأهم في أمريكا بنهاية القرن العشرين ، هو تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد ما بعد صناعي ، تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والوسائط الإعلامية والترفيه ، القلب المحرك له .

وهذا التطور الاقتصادي (التحول إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي) ، أدى إلى تطور مهم في مفهوم الهيمنة الأمريكية حيث لم تعد مجرد هيمنة عسكرية واقتصادية وإنما هيمنة ثقافية أيضًا . فمن خلال هيمنة الاتصالات والمعلومات الأمريكية ، امتد نفوذ الإمبراطورية الأمريكية إلى كل أرجاء العالم ؛ لتصبح إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس فعلا وليس بالمعنى الرمزي .

فالولايات المتحدة تتحكم بحوالي ٨٠ ٪ من الصور المبتوثة في العالم . وفي دول الاتحاد الأوروبي ، فإن نصيب الأفلام الأمريكية يتجاوز ٧٥ ٪ من المعروض في دور العرض ، و ٥٣ ٪ من المواد المقدمة في قنوات التلفزيون الأوروبية البالغ

عدها ٥٠ قناة (غير القنوات المشفرة) . كما تهيمن الشركات الأمريكية على نحو ٩٠ % من السوق العالمية للفيديو والصور المتلفة . وتهيمن أمريكا - أيضاً - على الأخبار والمعلومات المتداولة . فالوكالة الصحفية الأولى في العالم هي « الأسوشيتدپرس » الأمريكية ، التي تزود بالأنباء والصور ١٦٠٠ صحيفة يومية و ٥٩٠٠ محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم ، بالإضافة إلى أن ٩٠ % من مواقع شبكة معلومات « الإنترنت » هي مواقع أمريكية .

ويرتبط بالهيمنة الأمريكية على فضاء الاتصالات والمعلومات « العالمى » ، أن النموذج الأمريكى فى طريقة العيش قد تغلغل فى أوروبا وروسيا والصين والعالم الإسلامى ، من « الجينز » إلى « الكوكاكولا » و « ماكдонаلدز » وأفلام « هولى وود » و « والت ديزنى » إلى أغاني « البوب » .

وهكذا ، فإن أمريكا تهيمن على العالم عسكرياً واقتصادياً وثقافياً (الاتصالات ونموذج الحياة الأمريكية) ، بدرجة لم تسبقها إليها إمبراطورية بائدة فى التاريخ الإنسانى .

بيد أن هذا الوضع الإمبراطورى الذى وصلت إليه الولايات المتحدة ، مع حلول القرن الواحد والعشرين ، قد ارتبط بجدل أيديولوجى حول ما إذا كان على أمريكا أن تمارس دوراً عالمياً إمبراطورياً ، وحول كيفية ممارسة ذلك الدور إذا قبلت به . وفى هذا الصدد ظهر خطبان : الخطاب الليبرالى والخطاب الجمهورى المحافظ .

ينطلق الخطاب الليبرالى من أن الإمبراطورية الأمريكية تختلف عن الإمبراطوريات السابقة فى أنها إمبراطورية غير إمبريالية . فهى الأولى بين الإمبراطوريات للتاريخية التى لا تقوم على احتلال الأراضى وحكم شعوب المستعمرات ، بل العكس هو الحادث . فأمريكا لم تحتل يوماً بل اكتفت بمحاكمة ديكتاتورها نوريجا ، ولم تحتل هايتى بل قصدت فقط إعادة الحكم الديمقراطى هناك ، ولم تحتل العراق بعد أن أخرجت قوات صدام حسين من الكويت ، كما أن القوات والقواعد العسكرية الأمريكية فى الخليج وحول العالم ، قد وجدت إما بطلب أو بموافقة من الدول التى توجد بها تلك القوات والقواعد .

والخطاب الليبرالى ، كما يقول هنرى كسينجر فى آخر كتبه « هل تحتاج أمريكا

إلى سياسة خارجية ؟ » ، يستند على مقولة نهاية التاريخ بمعنى أن انهيار الاتحاد السوفييتي وانتصار أمريكا في الحرب الباردة ، يعينان أن الديمقراطية هي الغاية النهائية للتاريخ الإنساني وأن العالم يتجه صوب الديمقراطية⁽¹⁾ . ومن ثم فإن على الولايات المتحدة أن تمارس دوراً إمبراطورياً يتمثل في نشر الديمقراطية في العالم وفرض الديمقراطية على المجتمعات الأخرى .

وفي دراسة للمفكر الأمريكي توماس دونللي ، صدرت عن مركز دراسات القرن الأمريكي الجديد ، يقول : إن الولايات المتحدة تختلف عن الإمبراطوريات السابقة في أنها « إمبراطورية الديمقراطية » أو « إمبراطورية الحرية » ، وفي أنها (الولايات المتحدة) لا تحتل أراضي ولا تغزو دولا أخرى ولا تقيم مستعمرات ، وأنها الوحيدة التي حققت وجودها الإمبراطوري عن طريق حضورها الثقافي والاقتصادي والعسكري . وإذا كانت الإمبراطورية الأمريكية تختلف عن سابقتها من الإمبراطوريات في أنها ليست إمبريالية (لا تغزو ولا تحتل بالمعنى العسكري) ، فإن الخطاب الليبرالي الأمريكي يروج لأن تكون أمريكا إمبريالية ديمقراطية بمعنى أن تنشر الديمقراطية في العالم وتقوض الديمقراطية على المجتمعات الأخرى .

هذا عن الخطاب الليبرالي ، أما الخطاب المحافظ ، فينطلق من أن انتصار أمريكا في الحرب الباردة وسقوط الشيوعية ، كانا نتيجة التزام أمريكي بإسقاط « إمبراطورية الشر - الإمبراطورية الشيوعية » منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ويرتب الخطاب المحافظ ، على النتيجة السابقة ، أن على الولايات المتحدة أن تستأنف الحرب الباردة مع الصين وروسيا مع الإبقاء على أوروبا واليابان تحت مظلة الدفاعية الأمريكية في ظل التزام أمريكي لا يتزعزع بـ « الأفراد في العالم » .

والانفرادية في الخطاب المحافظ الأمريكي ليست الانعزالية فهي لا تعني الانعزال ، وإنما تعني انفراد الولايات المتحدة بفعل ما تريده في العالم بغض النظر عما يريده الآخرون حتى لو كانوا حلفاء للولايات المتحدة . فقد تشاور الولايات

(1) H. Kissinger, Does America need a foreign Policy : Toward a Diplomacy of the 21 Century, Simon & Shucter, 2001

المتحدة حلفاءها حول ما يريدونه ولكنها تفعل ما تريد ، وكان لسان حالها يقول : نعلم ما تريدونه ولكننا نفعل ما نريده . وهذا بالضبط ما حدث لدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الحد من حرارة الأرض (بروتوكول كيوتو) ، ولدى تراجع الرئيس جورج بوش الابن عن التزام أمريكا بالتوقيع على اتفاقية محكمة الجرائم الدولية واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة البيولوجية واتفاقية نزع الألغام ، واتفاقية ضبط وتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة ، واتفاقية مكافحة غسيل الأموال وبرامج تنظيم النسل التابعة للأمم المتحدة . لقد أزعج الخطاب المحافظ ، كتابات التخطيط الاستراتيجي التي ظهرت في نهاية حقبة كلينتون (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) ، والتي كانت تقول بضرورة قبول أمريكا لمشاركة أطراف عالمية وإقليمية في إدارة شئون العالم من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية . فالمؤرخ الشهير بول كيندي ، كان قد أطلق مفهوم « الدول المحورية » أى الدول التي تمثل قطباً فاعلاً في إقليمها مثل مصر وتركيا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك والبرازيل ، والتي لا غنى عن التحالف معها^(١) ، بل إن قطباً محافظاً مثل صمويل هانتجتون ، كان قد أفتى بأن النظام العالمي البازغ سيكون أحادي القوة (الولايات المتحدة) متعدد الأقطاب (الصين ، أوروبا ، روسيا ، اليابان) ، وأن الولايات المتحدة لن يكون بمقدورها إدارة شئون العالم « منفردة » .

غير أن « الانفراذية » الأمريكية ، التي وصلت سدة الحكم مع إدارة جورج بوش الابن ، قد أثارت الرفض والعداء تجاه أمريكا . فقد عارضت أوروبا مبادرة الدرع الصاروخي ، وتحدثت أوروبا للولايات المتحدة بالتوقيع على « بروتوكول كيوتو » ، وفي الصين وروسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامي ، تصاعدت حدة مشاعر العداء لأمريكا .

وهكذا ، فإن أمريكا في « اللحظة الإمبراطورية » قد واجهت تحدياً وعداءً من بقية العالم سواء صوّرت باعتبارها « إمبريالية ديمقراطية » أو عندما تبنت « الانفراذية » .

فعندما تدخلت أمريكا في عهد كلينتون ، كإمبريالية ديمقراطية سواء تحت

(1) Paul Kennedy (ed) , The Pivotal States , Norton & Co. 1999.

شعارات حقوق الإنسان أو الحرية من الاضطهاد الديني (الصين والعالم الإسلامي)
أو احتواء الدول المارقة (إيران والعراق) أو استعادة الديمقراطية (هايتي) أو
التدخل الإنساني (الصومال) أو منع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي (بوروندي -
البوسنة وكوسوفا) أو السلام (الشرق الأوسط وأيرلندا) ، وصف الدور الأمريكي
بأنه انتقائي ويكيل بمكيالين ويستهدف أمركة العالم .. وإمبريالي .

لما المحافظون الأمريكيون ، فقد وصفوا السياسة الخارجية لإدارة كلينتون بأنها
في الأحسن لنسبه بـ « سياسة الأم تريزا » وفي الأسوأ بأنها سياسة لطفاء الحرائق ،
مما تسبب (في رأى الجمهوريين) بزعة ثقة العالم في قدرة البيت الأبيض على
تشكيل الأحداث في العالم .

وعندما تبنت أمريكا « استراتيجية الانفرادية » ، وصفت بأنها انتقائية وتستألف
الحرب الباردة ولا تأخذ في الاعتبار مصالح حلفائها وتزيد حدة المعاداة لأمريكا .

وإذا رجعنا إلى هنري كيسنجر ، فإليه لا يرى في « الانفرادية » استراتيجية
عالمية أصلا ، بل يراها تتفاقل عن التطورات التي تشكل النظام العالمي البازغ ،
وأهم تلك التطورات الاضطرابات التي تتشكل مثل الصين وأوروبا وروسيا ، بالإضافة
إلى التغيرات الكافية التي تحدثها التكنولوجيا والعولمة .

وإذا استشهدنا بالمؤرخ الشهير « پول كيندي » فإن الإمبراطورية
الأمريكية ، لم تغفل فقط في صياغة استراتيجية كونية تأخذ في الحسبان
المشكلات والتطورات العالمية ومصالح اللاعبين الآخرين في النظام
العالمي (بشهادة كيسنجر) ، بل فشلت في تطوير استراتيجية لحماية
الداخل الأمريكي من « الإرهاب » .

لقد سبق تفجيرات نيويورك وواشنطن بلمسبوع ، توجه ثلاث فرق جوية
أمريكية إلى مياه الساحل الشرقي الأمريكي تكلها مجموعة من البوارج البحرية
لتمخر عباب البحر إلى مضيق تايوان وممرات الخليج ، كليل على قوة أمريكا
وقدرتها على الوصول إلى أي مكان في العالم على بعد آلاف الأميال .

ولكن تلك الفرق الجوية عانت مسرعة إلى بلادها مباشرة عقب هجمات
الطائرات الانتحارية ، لحراسة البيت الأبيض والبيتلجون (وزارة الدفاع) أو إتخاذ

من بقوا على قيد الحياة في مركز التجارة العالمي ، وهي مهمات لم تعد لها تلك البوارج والظلمات والقوات التي على متنها .

والمعضلة أن الإمبراطورية الأمريكية ، بخبراتها المحافظين أو الليبراليين ، قد اكتشفت لحظة انفجارات نيويورك واشنطن ، أن القوة الأمريكية لم تحل دون تهديد عاصمة الإمبراطورية ، كما اكتشفت أمريكا أن مشروع الدرع الصاروخي الذي كان من المفترض أن تبلغ تكلفته ٨٠ مليار دولار ، لم يكن ليمنع الطائرات الانتحارية من ضرب الهنتلجون .

كما اكتشف الأمريكيون أن قدرتهم على فرض « نموذج الحياة الأمريكي » في الخارج ، لم تغن شيئاً عن تهديد ذلك النموذج في الداخل .

وبالإضافة إلى ذلك اكتشف الأمريكيون أن « الانفرادية » الأمريكية في العالم ، انتهت للأسف بـ « شماتة » الملايين في العالم لما حدث في داخل أمريكا .

وأخيراً ، اكتشف الأمريكيون بعد حواث الانتقام داخل أمريكا من العرب والمسلمين الأمريكيين أن « أمريكا بوتقة الصهر » لم تصهر بعد كل الأعراق والثقافات دخلها وبما يشكك قدرتها في توحيد الثقافات في ثقافتها باسم « الأمركة » أو « العولمة » ولكل ذلك ، فإن الإمبراطورية الأمريكية ، هي إمبراطورية كعيب أخيل بوصف المؤرخ الأمريكي « پول كيندي » . وتلك هي الحقيقة التي لمعت بالسنة نيران هجمات الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م .

* * *

برغم أن أمريكا إمبراطورية لا تغرب للشمس عن بوارجها وطاقاتها وقواتها التي تغطي العالم ، إلا أن الطائرات الانتحارية ضربت عاصمتها السياسية (واشنطن) وعاصمتها للمال والاتصالات (نيويورك) في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م . وذلك هو التناقض الذي يضرب الإمبراطورية الأمريكية من الداخل .

إن كتاب الإمبراطورية الأمريكية ، ينطلق من حقيقة أن معرفتنا بالأمريكا هي قوة لنا في التعامل معها ، باعتبارها القوة العظمى في نظام عالمي أحادي القطبية ، ولما لها من دور مهم في « لعبة الأمم » خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط .

وقد توخى الكتاب « تشريح أمريكا » متجنبًا ما ساد الكتابات العربية عن أمريكا من « نيهلر » طاغ أو « عداء » ظاهر .
فالمشاركون فى الكتاب ، ينطلقون من خلفيات أيديولوجية شتى ، ومن مذاهب متباينة ، ومن طرق بحثية مختلفة .
ويتناول الجزء الثانى من كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » الثورة الأمريكية وتأسيس أمريكا ، والأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية ، والإسلام فى أمريكا ، والمسيحية الصهيونية الأمريكية ، والعلاقات الأمريكية - العربية ، والبيتروى فى السياسة الأمريكية ، والهيمنة الأمريكية ، والحروب الأمريكية ، والعلاقات الأمريكية - الإيرانية ، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى السابق ، والانحياز الأمريكى لإسرائيل ، وعن تأثير السياسة الأمريكية فى فيتنام والمكسيك وقد أضيف لتلك الموضوعات موضوعًا كتبه الدكتور ماهر حتوت محاولاً الروية من خلال ظلمات الأزمة ، وتمت كتابته بعد الأحداث بأسبوعين تقريبًا من قلب الأزمة فى لوس أنجلوس . وبذلك ، يخطو كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » خطوة كبيرة هامة فى مهمة « تشريح أمريكا » من منطلق أن المعرفة قوة .

رضا هلال

سبتمبر ٢٠٠١م

الفصل الأول

الولايات المتحدة والحرب والهيمنة الأمريكية

١ - الحروب الأمريكية د. محمد قنرى سعيد

* الطريق إلى المأساة الأمريكية : نظرة سريعة

* الحروب الأمريكية فى القرن العشرين

٢ - المسلمون الأمريكيون د. ماهر حتوت

محاولة الرؤية خلال ظلمات الأزمة

٣ - الولايات المتحدة وأعمال العدوان ناعوم تشومسكى

٤ - الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكى

فى الخليج والشرق الأوسط اللواء أ.ح. طه المجدوب

٥ - مفاوضات العم سام ٠٠ حالة العرب وأمريكا

د. حسن محمد وجيه

الحروب الأمريكية

د. محمد قنري سعيد^(*)

(١) الطريق إلى المأساة الأمريكية : نظرة عسكرية

شاء الله أن يكون خارج مصر في أثناء وقوع الأحداث المأساوية الأخيرة التي ألمت بالولايات المتحدة ، مشاركاً في مؤتمر عقد في إيطاليا عن نظم الدفاع المضادة للصواريخ وعلاقتها بالاستقرار النووي في العالم ، حضر المؤتمر عدد كبير من الخبراء القدامين من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا والهند وباكستان والصين واليابان ، ومن بينهم روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مهندسي الحرب الباردة والقوة النووية البارزين ، وفي الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر ، قدم أحد الخبراء الأمريكيين والعاملين داخل المطبخ الأمريكي لمشروع الدفاع المضاد للصواريخ عرضاً وافياً في أكثر من ثلاثين دقيقة لموقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع الذي كثر الجدل حوله ، وبين مدى أهميته للأمن القومي الأمريكي ، والاستراتيجية الأمريكية بالنسبة للعالم .

وكانت الفكرة الأساسية التي تمحور حولها حديث الرجل ، لتفسير حماس الولايات المتحدة لهذا النظام ورغبتها في إلغاء اتفاقية النظم المضادة للصواريخ باليستيّة الموقعة في ١٩٧٢ بينها وبين الاتحاد السوفييتي : أن العالم قد تغير ، ولم يعد به إلا قوة عظمى واحدة ، ومن غير المنطقي أن تحكم معاهدات كتبت منذ ثلاثين عاماً لا تعكس الأوضاع الاستراتيجية الجديدة ولا تعبر عنها ، ولم يعمل الرجل كثيراً على الأسباب الأخرى للشكّة التي تجعل من الدول المارقة سبباً لإقامة

(*) رئيس وحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

هذا النظام ، بل وجه جل اهتمامه إلى ضرورة القيام بعملية « ضبط استراتيجى - Strategic Adjustment » هدفها وضع كل دولة فى تصنيفها الصحيح من حيث قوتها الشاملة، وتغيير الوثائق التى تحكم النظام الدولى تبعاً لذلك بما يعبر عن هذا التصنيف الجديد وبدا واضحاً من خلال المناقشات التى تلت هذا العرض ، أن أغلبية دول العالم لا توافق على إقامة هذا النظام بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا ، حيث عبر خبرؤهم فى المؤتمر عن المأزق الأوروبى الذى لا يملك إلا الرضوخ للرغبة الأمريكية ، برغم أن الراى العام الأوروبى يقف فى أغليته ضد هذا النظام .

كانت « النغمة الأمريكية » مهذبة ، لكنها متعالية مستغنية عن العالم ، تعكس الملل والضبجر ونفاد الصبر من حيث الشرعية للدولية والعدالة . والأمم المتحدة مستعجلة للحظة الاعتراف بالواقع ، ووضع تاج مملكة العالم على الرأس الأمريكية ، والاستواء بعدها على العرش ، ولم يخطر على بال المشاركين الأمريكين فى المؤتمر أن صمتمهم الصبور الوثائق المبتسم أمام جدل وزعيق قلىلى القوة والحيلة من مشاركى الدول الأخرى ينقلب خلال ساعات قليلة إلى ذهول وصدمة وذعر ، وقد ارتدت الطائرات التى تحملهم إلى أرض الوطن عائدة بهم من وسط المحيط . كما عرفت بعد ذلك - لاجئين إلى دول أوروبية ، فى انتظار لحظة الفرج وانتهاء إغلاق المطارات الأمريكية .

لقد كان سقوط أبراج نيويورك المشيدة ، القضية الجميلة المهيبة ، أمام أعين الشاخصين إليها من كل دول العالم ، لحظة لعنة لا تتكرر كثيراً فى تاريخ الناس ، ونهاية طريق سارت فيه أمريكا منذ أن أحرزت النصر فى الحرب الباردة لكنها كانت أيضاً ، وبرغم هول الطاقة المتفجرة من رموز الحدث العجيب ، لحظة حصاد لعمل عسكري خاطف مكتمل الأركان ، نقض فيه « الطير » المشحون بقتال بشرية على معالق الاقتصاد والمال والقوة العسكرية للولايات المتحدة ، فأحدث فى الزمن الأمريكى جرحاً غائراً لن ينملى قبل وقت بعيد .

وقعت الواقعة ، وأمريكا تضع للمصاات الأخيرة لاستراتيجيتها العسكرية الجديدة بعد نقاش طويل داخل دوائر الراى حول صلاحية استراتيجيتها الحالية ، التى

تشكلت في زمن الريبة وعدم اليقين خلال سنوات التسعينيات وبعد انقضاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفييتي ، للتعامل مع تهديدات المستقبل ، على مستوى «المفهوم» وضعت الاستراتيجية الحالية لإتجاز ثلاث مهام أساسية : إعادة تشكيل العالم ، والتصدي لتهديدات ما بعد الحرب الباردة ، والاستعداد لمواجهة التهديدات الجديدة في المستقبل « Shape. Respond. Prepare » وفي إطار تلك المهام حددت أمريكا حجم قوتها العسكرية بأن تكون كافية للدخول في حربين إقليميتين متزامنتين تقريبًا في حجم حرب الخليج أو كوسوفا ، ولقد تأثر بناء هذا المفهوم بصورة العالم خلال الحرب الباردة ، كل ما هنالك أن الاتحاد السوفييتي قد تم استبداله « بعدوين صغيرين » وبقيت الجغرافيا بخطوطها القديمة فالقمة في التصورات الأمريكية .

وعلى مستوى التطبيق ، ظهرت همة بوش « الأب » وحيوية كلينتون في محاولة إنجاز المهمة الأولى : مهمة « إعادة تشكيل العالم » فقد تم « تفكيك » الاتحاد السوفييتي و« توحيد » ألمانيا بإلغ الأضرار الممكنة وتوسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو جهة الشرق ، وإطلاق حوارات كثيرة بين أوروبا وأمريكا من ناحية وجنوب المتوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا من ناحية أخرى وفوق مسرح الشرق الأوسط حققت السياسة الأمريكية إنجازات لا بأس بها بالاعتقاد مؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل ، وكان حلم « كلينتون » الشهير أن يتحقق في عهده السلام للنهائي بين العرب وإسرائيل ، وقد انغمس الرجل في القضية ونقاصيلها تمامًا ، حتى أنه كان يستطيع - على حد زعمه - أن يرسم خريطة الضفة الغربية وغزة على ورقة بيضاء وهو مغمض العينين .

أما إنجاز مهمة « التصدي » فقد تحقق بشكل جيد في حرب الخليج ١٩٩١ وحرب كوسوفا ١٩٩٩ ، حيث لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في بناء تحالف متماسك فعال من دول العالم وسط تأييد غربي وشرقي واضح ، كانت نتائج الحربين من الناحية العسكرية حاسمة في الإعلان عن قوة أمريكية تقليدية متفوقة على العالم أجمع بما في ذلك حلفائها الأوروبيون ، مكونة في الأسس من عناصر « هجومية متعددة الطبقات - Layered Attack Force » تمتلك كل إمكانية التأثير « البعيد

والدقيق - Distance Warfare « ضد الأهداف الحيوية في عمق القوة المعادية ، وشاهد العالم من خلال قنوات التلفزيون القدرة الأمريكية وهي في ملأ من بعيد وبضائر بشرية محدودة للغاية ، تطول الخصم وتتمر منشأته المدنية والعسكرية .

ومع بداية فترة الرئاسة لثانيه كلينتون تسارعت معدلات العمل في إنجاز المهمة الثالثة : مهمة « الاستعداد للتهديدات الجديدة » وأطلق التقدم التكنولوجي - في مجال المعلومات والقضاء والمستشعرات - عنان التصورات الأمريكية لبناء قوة جديدة أهم ما يميزها « المناعة الكاملة » و « الدقة الجراحية الهائلة » وبدأ التفكير في مفاهيم « ارتدادية » تبحث في جدوى إطلاق عناصر القوة المسلحة من الأرض الأمريكية نفسها والاستغناء عن القواعد الخارجية المنتشرة فوق أرض الدول الأخرى ووضعت الخطوط الأولى لبناء قواعد أمريكية فوق سطح المحيط وسفن عملاقة تشبه الأرمادا الإسبانية تحمل ٥٠٠ صاروخ كروز يمكن توجيهها إلى أي هدف فوق سطح الأرض .

ومع بداية القرن الواحد والعشرين كان لابد من وقفة استراتيجية أمريكية بعد أن تراكم التغيير في هيئة العالم ، وتغيرت معه صور التهديد الموجه للولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تعد مبادئ الجغرافيا المعهودة بدولها القديمة تسعف الفكر الأمريكي في رسم تضاريس التهديد وصياغة نظرية مناسبة للأمن ففي عام ١٩٩٩ وحده انتشر في العالم نحو ٢٦ نقطة صدام مشتعلة أسفرت عن مقتل ٣٠٠ ألف شخص بالإضافة إلى ٧٨ نقطة عنف قتل حدة و ١٧٨ موضع احتقان دخلي موزعة فوق سطح المعمورة ، ووضعت الولايات المتحدة أمام نفسها بدائل استراتيجية ثلاثة للمستقبل ، البديل الأول : أن تجرى الولايات المتحدة وراء مصادر التهديد وتردعها أو تحاصر ها وتزنها أو تصفيها بقوة السلاح ، وهو شكل يقترب من سياسة الاحتواء التي مارستها خلال الحرب الباردة ولكن ضد أعداء متناثرين ، والثاني أن تبني سياسة دفاع إيجابية يذخها عمل سياسي نشيط فعال لدعم السلام والاستقرار والتمنية في مناطق العالم المختلفة وهو واجب شاق يحتاج إلى تكلفة مالية ومعنوية ونفسية عالية ، والبديل الثالث أن تترك العالم وشأنه ، وأن تضع سعادة مواطنيها ورفاهيتهم خلف سيف ودرع لا يمكن أن يقترب أحد منه ، وأن تقلل من مستوى

تعرض قواتها للأذى الخارجى بأن تخفض الوجود الأمريكى فيما وراء البحار ، وتبدأ فى إقامة درعها الدفاعية الصاروخية رغم أنف الجميع ، وتتبنى لأول مرة إستراتيجية متكاملة « للدفاع عن الداخل - Homeland Defens » لمقاومة أية تهديدات بيولوجية أو كيميائية أو أية عدائيات موجهة لمنشأتها الحيوية الاقتصادية أو المعلوماتية .

ويبدو أن إدارة بوش الابن كانت أكثر ميلا لتجربة الخيار الثالث والتخلص من أعباء وجع الدماغ العالمى وتكاليفه المالية والمعنوية والأخلاقية وحرصتها على ذلك قوى صهيونية شريرة فى الداخل والخارج ، نسمع الآن عواصم الكريه لدفع القوة الأمريكية نحو دائرة الانتقام من العالم الذى تجرأ على إيقافها من سبيلها العميق ، وكما طرح المفكرون الأمريكيون من قبل فى نشوة سقوط حائط برلين فكرة « نهلية التاريخ » السيلسية أغرتهم نتجت حرب الخليج وكوسوفا وتصورات « المناعة الكاملة » هجوماً ودفاعاً بأنهم فى الطريق إلى نهلية مماثلة « عسكرية » للتاريخ تغوز فيها الولايات المتحدة هذه المرة بظبة سرمدية إلى نهاية الدهر ، وأصبح غير مفهوم للرئيس الأمريكى وإدارته فى ظل هذا الوهم السبب فى أن ترضى أمريكا الدنيا فى قوتها وأن ترضخ لأوباش العالم فى قضايا البيئة أو حقوق الإنسان أو سياسات الطاقة أو ينتابها القلق على مصالحها بسبب المذابح الإسرائيلية للفلسطينيين ، أو أن يقطع من أجل ذلك رئيس أكبر دولة فى العالم أجازته قبل أن تنتهى فى الموعد المقرر .

تلك كانت بدايات المأساة ، قوة عظمى فقدت الرغبة فى رؤية العالم أو النظر إليه لو قياحته ، ووقعت تحت وهم دقة أسلحتها وقوتها المتناهية ، فلم تعد ترى فى التهديد حولها موضوعاً للعلاج والمواجهة سوى لشخص تجرى وراءهم مثل صدم وبان لانن ، وأخذت منها إسرائيل المثل وقلدتها فى « حرب الرجل الواحد » باغتيال وتصفية زعماء الانتفاضة الفلسطينيين ، وفى الحالتين الأمريكية والإسرائيلية وبرغم الفارق المادى بينهما ، وقعت كل منهما خلف سياج القوة الهجومية التى لا يفلت منها أحد والدفاعية غير القابلة للاختراق وغلبهما التصور بأنهما بذلك يخرجان الحرب من نطاق « نظرية المباراة - Game Theory » التى تعطى لأطرافها فرصاً مهما تكن

ضئيلة إلى حرب معروفة النتيجة مسبقاً في حتمية باردة وقاسية ولم يكن أمام الآخرين إلا اللجوء إلى حتمية أخرى مضادة هي العمليات الانتحارية بعد أن غلقت كل الأبواب ونزع عن الحرب جانبها الممكن النبيل .

لقد حدث ما حدث في اللحظة التي ضجرت فيها أمريكا من الحوار ونكالييف العدل وعذاب المساواة مع الآخرين . وعندما تطلعت إلى لحظة مجد خالصة بلا شريك ولأنه لا توجد نهاية للأشياء بل بدايات أخرى متجددة جاءها أعداؤها وضحاياها من خلف سيفها الطويل ودرعها المنيع والتصقوا بها وماتوا معها^(*).

* * *

(٢) الحروب الأمريكية في القرن العشرين

مقدمة

أخذت الولايات المتحدة ما يقرب من قرن ، بين إعلان الاستقلال في يوليو ١٧٧٦ وانتهاء الحرب الأهلية في ١٨٦٥ ، لتوطد وحدتها القومية وتحقق تقدماً اقتصادياً كبيراً دفعها للتخلص من أفكار العزلة والتحرك صوب العالم الواسع حولها . وعلى الرغم من ذلك ، ظل الصراع بين مفاهيم العزلة داخل شواطئ أمريكا البعيدة ، وضرورات التقدم لقيادة العالم ، يحكم السياسة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، ويوجه دفتها في أمور الحرب والسلام . لقد امتدت الحروب الأمريكية إلى معظم بقاع الأرض ، أحيانا من أجل التوسع والنفوذ وخدمة المصالح الحيوية للشعب الأمريكي ، وأحيانا أخرى للدفاع عن مبادئ وقيم اعتقدت الأمة الأمريكية أنها تلخص رسالتها إلى العالم وتصنع رؤيتها للحضارة ومستقبل البشرية . ولا شك أن كثيرا من ملامح المسيرة الأمريكية قد تشكلت بفعل الحرب ، فالتقدم الأمريكي العلمي والتكنولوجيا خرج معظمه من باطن الميزاتيات العسكرية الضخمة ، كما أن العالم الذي نعيش في ظله الآن ينظمه السياسية وقواه الاقتصادية

(*) الأهرام في ١٩/٩/٢٠٠٢م .

وتحولاته الاجتماعية ، قد جاء واستقر في مكانه نتيجة انتصارات وهزائم القوة الأمريكية في ميدان القتال .

لقد عاشت أمريكا والعالم خلال القرن العشرين حربا طويلة مدتها ثمانون عاما ، بدأت باغتيال الأرشيدوق النمساوى فرانز فيرناند بواسطة شاب صربي عمره ١٩ عاما اسمه جافريلو برنسيب في أغسطس ١٩١٤ واندلاع الحرب العالمية الأولى ، وانتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي واتسحاب القوات الروسية من ألمانيا في ٣١ أغسطس سنة ١٩٩٤م . الحرب العالمية الأولى كانت وراء اندلاع الثورة الروسية في ١٩١٧ ، وكانت من أسباب الكساد العظيم وصعود الشيوعية . وتسبب انهيار الاقتصاد بعد الحرب في سقوط ألمانيا في أحضان النازية وهتلر ونشوب الحرب العالمية الثانية . ثم كانت هزيمة النازي في نهاية تلك الحرب سببا في صعود الاتحاد السوفييتي كنوة عظمى واندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب والتي في رحمتها اشعلت حروب محلية وإقليمية متفرقة مثل الحرب الكورية وحرب فيتنام .

بدأ القرن العشرون الأمريكي قبل ميعاده في لحظة انفجار دمرت بارجة أمريكية داخل ميناء هافانا الكوبي في ١٨٩٨ . كانت تلك الحادثة هي بداية للحرب الإسبانية - الأمريكية ، لو كما يطلق عليها بعض المؤرخين : الحرب للكوبية - الإسبانية - الأمريكية - الفلبينية ؛ وبسبب نتائجها تحولت الولايات المتحدة من بلد زراعي متسكع على هامش العالم إلى قوة ثلابة واعدة . منحت الحرب الإسبانية لأمريكا مستعمرات قريبة منها في كوبا وبعيدة في الفلبين ، كما أعطتها في ١٩٠١ تيودور روزفلت رئيسا مؤمنا بدورها الجديد . حقق روزفلت السلام بين روسيا واليابان في ١٩٠٥ ، وأرسل « الأسطول الأبيض العظيم » حول العالم يستعرض قوة أمريكا الصاعدة . لكن أمريكا مثلها مثل أوروبا لم تكن مستعدة لخوض حرب عالمية واسعة بعد أن نعم العالم بالسلام لما يقرب من نصف قرن منذ سنة ١٨٧٠ . في تلك الفترة جنى الأوروبيون ثمار ازدهار اقتصادي عالمي يتشكل لأول مرة ، وكما أصبح الاقتصاد عالميا ، جاءت الحرب الأولى عالمية - أيضا ، حارب فيها السبخ والسفاح والأمستريون والنيوزلنديون ومليونان من المشاة الأمريكيين .

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، وصلت السفينة « جورج واشنطن » إلى باريس في ١٣ ديسمبر ١٩١٨ وعلى متنها الرئيس ويلسون في مهمة

سلام ، حاملا معه دعوة للديمقراطية وحق تقرير المصير والحكومة العالمية ؛ مبادئ غرقت بعد ذلك فى بحور سياسات أوروبية وعلاقات جغرافية متصالمة ومتشابكة ، وترتيبات قاسية فرضها الحلفاء على ألمانيا ، ساعدت على تكمير اقتصادها ومعه فى نفس الوقت الاقتصاد العالمى المنهك ، وخلال العقدين التاليين انسحبت أمريكا مرة أخرى إلى عزلتها الداخلية .

عاش العالم فى العشرينيات والثلاثينيات دوار السلام ، وتفتت فى أوروبا إيلوجيات شمولية شيوعية وفاشستية . فى إسبانيا تقتل اليمين واليسار فى حرب أهلية قاسية وطويلة ، وأسلمت ألمانيا قيادها لهتلر فى ١٩٣٣ ، وباتت إرهابت حرب عالمية جديدة عندما غزت اليابان الصين فى ١٩٣٧ ، وعندما اجتاحت هتلر بولندا فى ١٩٣٩ ، وأصبحت الحرب عالمية تماما فى ١٩٤١ عندما هاجمت اليابان الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور .

جاءت بيرل هاربور هدية للرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت . كان الرئيس يبحث منذ اشتعال الحرب عن منفذ لدخل جدار الحديد المفروض عليه من الكونجرس ، فأنهت الحرب الكساد العظيم عندما حركت خطوط إنتاج الطائرات والمدافع والسفن الحربية ، وأنضت الاقتصاد ، وأنهت عزلة أمريكا عن العالم ، فإطلق الجنود الأمريكيون إلى بريطانيا وشمال أفريقيا وإيطاليا وفرنسا وفى النهاية ألمانيا . وفى المحيط الهادى ، دخلت القوات الأمريكية مئات الجزر وألقت قنابلها النووية على مدينتى هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين .

أنهت الحرب العالمية الثانية عزلة أمريكا عن العالم بلا عودة ، وخرجت منها قوة عالمية وحيدة لم تستنزفها الحرب بشريا أو صناعيا . لكن صمت المدافع لم يمنع من صعود تحد جديد جاء من ناحية الاتحاد السوفييتى والنظم الشيوعية الموالية له فى أوروبا الشرقية . وينزول الستار الحديدى على تلك الكتلة الجغرافية والسياسية الواسعة ، بدأت الحرب الباردة التى كانت سببا فى تماسك الغرب ووحدته تحت زعامة الولايات المتحدة . لم يكن أمل الغرب فى ظل الاستقطاب لدولى الحاد إلا أن يقدم دعما كريما لألمانيا واليابان المحطمتين ليمنعهما من السقوط ، ومن خلال مشروع مارشال قمت الولايات المتحدة لأوروبا ١٧ بليون دولار فجرت بها نهضة

اقتصادية شاملة . وفى أمريكا نفسها أصبح مصطلح الأمن القومى ملازماً لمزيد من البناء العسكرية المكثف ، الأمر الذى وضع التكنولوجيا الأمريكية فى المقدمة بالنسبة للعالم . كان من الطبيعى أن تتحول الحرب الباردة فى بعض الأماكن إلى حروب ساخنة كما حدث فى كوريا وفيتنام ، وفى الحالتين حاول الشمال فى تلك البلاد المقسمة الاستيلاء على الجنوب ، وفى مناطق أخرى حدث أن تقهرت القوى القديمة أو انكفأت على نفسها وانطلق العنف نتيجة لحروب تحرير أو سطوة ميليشيات مسلحة ، وعندما تدخلت الولايات المتحدة لمنع ذلك ، قامت الحرب . فى النهاية خمدت الحرب الباردة بسبب الإجهاد الذى أصاب الشرق والغرب ، وبسبب سباق التسلح ، ونتيجة لحظت حرجة فى أزمة برلين ١٩٤٨ وكوبا ١٩٦٢ بدا فيهما أن المعسكرين - ومعهما العالم - فى طريقهما إلى الجحيم .

ومع نهاية القرن العشرين صارت أمريكا غنية وقوية ، ولم تعد الحرب إلا اختباراً لصبر الراى العام فيها على تحمل مشاهد العنف والدماء ، وأصبح على الولايات المتحدة أن تتجنب حروباً طويلة ، وأن تتدخل فيما وراء البحار فقط عندما يكون الهدف واضحاً ، وعندما تحشد له تفوقاً يضمن لها نصراً سريعاً وحاسماً . هذه كانت قواعد آخر حروب الولايات المتحدة فى الخليج سنة ١٩٩١ ، وبعدها فى البلقان سنة ١٩٩٩ . قبل شهور قليلة من نهاية القرن العشرين .

الحرب الأمريكية - الإسبانية

لم تكن الحرب الأمريكية - الإسبانية إلا حرباً قصيرة خالية تقريباً من الدماء ، لكن أثارها الدبلوماسية والسياسية كانت واسعة من حيث أنها دفعت لأول مرة بالولايات المتحدة إلى بحر السياسة العالمية ووضعتها على بداية طريق الاستعمار . هناك بالقطع أحداث معينة كتبت السبب المباشر وراء اندلاع الحرب ، لكن مسرح الأحداث نفسه كان جاهزاً لاستقبال تحولات عميقة فى تفكير الأمة الأمريكية تتصل بمهمتها ودورها فى العالم . فلو عدنا إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر لوجدنا أن الفكر المسائد منذ عصر الثورة الأمريكية هو أن تبقى أمريكا بعيداً عن المشاكل الأوروبية ، وأن تقدم مثالا للديمقراطية والسلام لباقي دول العالم . لكن ذلك الاعتقاد أخذ فى التآكل خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات مع تنامي القوة الاقتصادية

الأمريكية التي دفعت الأمريكيين للتفكير في أهمية أن يصبح لأمريكا قوة بحرية قوية وقواعد خارج الأرض الأمريكية نفسها . ومع تنامي عدد السكان والإنتاج الزراعي زادت أهمية وجود منافذ خارجية للاقتصاد الأمريكي ، وصاحب ذلك ظهور الفكر « للدارويني » الذي يرى العالم غابة واسعة وأن البقاء فيه لن يكون إلا للأصلح والأقوى ، بالإضافة إلى دوافع أخرى دينية وثقافية عن دور الرجل الأبيض في نشر ثقافته ودينه المسيحية بين الشعوب الأخرى التي يراها من وجهة نظره متخلفة .

هذه الخلفية من أحداث ١٨٩٨ هي التي دفعت بالولايات المتحدة في طريق الحرب والإمبراطورية . ففي عام ١٨٩٥ ، بدأ الكوبيون ثورة عنيفة ضد الحكم الإسباني لجزيرة كوبا تزامن مع انهيار اقتصادي داخلي بسبب انخفاض المشتريات الأمريكية من السكر . كان رد الفعل الإسباني عنيفاً في مواجهة الثوار ، فقد قام حاكم الجزيرة الإسباني الدموي الجنرال فاليريانو ويلر بوضع آلاف الفلاحين الكوبيين الفقراء داخل معسكرات الاعتقال ، ولباد دخلها آلقاً من الرجال والنساء والأطفال . ولعبت الصحافة في أمريكا دوراً مهماً في إثارة للرأي العام والضغط على الحكومة « للتدخل الإنساني » في كوبا والصل على ضم الجزيرة إلى الولايات المتحدة . ومن الطريف أن « الصحافة الصفراء » ممثلة في سلسلة صحف جوزيف پولتزر (صحيفة نيويورك وورلد) وويليام راندولف هيرست (صحيفة نيويورك جورنال) هي التي قادت الحملة ضد الجنرال ويلر وأطلقت عليه « الجزار » . وبلغ تأثير الصحافة على الأحداث حداً جعل وليام هيرست يأمر رسام جريته فرينريك رمنجتون الذي تملل من هدوء الأحوال في هافانا بالبقاء هناك قاتلاً له : « لا تعد من فضلك . . سوف تموتنا أنت بالصور ، وسوف نموت نحن بالحرب » .

قاوم الرئيس الأمريكي كليفلاند ضغوط الرأي العام المطالبة بالتدخل ، واستمر الضغط بعد ذلك على خلفه ماكينلي الذي لم يستطع المقاومة بعد نشر الصحافة لخطاب خاص أرسله مبعوث إسبانيا إلى الولايات المتحدة لأحد أصدقائه في هافانا يصف فيه ماكينلي بالضعف ، وبعد غرق البارجة الأمريكية « مين » بفعل لغم مضاد للغواصات في ميناء هافانا وقد ٢٦٠ رجلاً من البحارة في ١٥ فبراير ١٨٩٨ .

وبرغم أن إسبانيا أبدت رغبتها في تقديم تنازلات لتفادي الحرب ، إلا أن الولايات المتحدة لم تقبل لقل من انسحاب إسبانيا والاعتراف باستقلال الجزيرة . وفي ٢٥ إبريل ١٨٩٨ فوض الكونجرس الرئيس مكينلي في استخدام القوات المسلحة لطرد إسبانيا من كوبا .

كانت الحرب الأمريكية - الإسبانية من وجهة نظر الأمريكيين حرباً قصيرة لم تستغرق أكثر من عشرة أسابيع ، ودارت وقائعها في المحيط الهادي والكاريبى . بدأ القتال لأول مرة في الأول من مايو ١ٸ٩٨ بتدمير الأسطول الإسباني للصغير الموجود في ميناء مانيلا بالفلبين بواسطة الكومودور الأمريكى جورج ديوى . وبدعم من الجيش حاصر ديوى الحامية الإسبانية في مانيلا واستولى على المدينة في ١٣ أغسطس ١٨٩٨ . وفي نفس الوقت وعلى مسرح الكاريبي نجح الأسطول الأمريكى في حصار الأسطول الإسباني بقيادة باسكال سيرفيرا داخل خليج سينتياجو . وقرب نهاية شهر يوليه نجح الأمريكيون في إنزال قواتهم على الأرض الكوبية والزحف صوب سينتياجو وإنزال للهزيمة بالإسبان في معركتي « إلكاني » و « سان خوان » . انتهى القتال في كوبا بتدمير الأسطول الإسباني في أربع ساعات وسقوط سينتياجو في ١٧ يوليه واستسلام ٢٤ ألف جندي إسباني . وتحولت القوة الأمريكية بعد ذلك مباشرة صوب جزيرة بويرتوريكو آخر الجزر تحت الاحتلال الإسباني في البحر الكاريبي وضمتها إلى الولايات المتحدة .

وبعد توقف القتال ، تقابل المفوضون من الجانبين في باريس للوصول إلى اتفاق سلام نهائى اعترفت إسبانيا بموجبه باستقلال كوبا ، وسلمت جزيرة بويرتوريكو وجزر الفلبين وجوام في المحيط الهادي للولايات المتحدة مقابل عشرين مليون دولار . وقعت إسبانيا والولايات المتحدة اتفاقية باريس بشكل نهائى في ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ ، ووافق عليها الكونجرس الأمريكى بأغلبية كبيرة . خضعت كوبا للحكم العسكرى الأمريكى في المدة من (١٨٩٩ - ١٩٠٢) قبل انتقال السلطة إلى حكومة مدنية جديدة بمقتضى دستور جديد ، وعندما ثار شعب كوبا بعد ذلك ضد رئيس الدولة ، الذى تم انتخابه في ١٩٠٢ تحت حماية وبمساعدة القوات الأمريكية ، قامت الولايات المتحدة باحتلال الجزيرة مرة أخرى ، واستمر الاحتلال بعد ذلك لمدة عامين

لمساعدة الحكومة المؤقتة الموالية للولايات المتحدة. ولم يتوقف التدخل الأمريكي المباشر في شئون كوبا إلا في سنة ١٩٣٤ صلا بسياسة «حسن الجوار» التي تبناها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت.

بالنسبة لجزر الفلبين، فقد كانت لها ترتيبات أخرى نتيجة مطالبة جماعات المصالح الأمريكية من المستثمرين، في ضوء نتائج الحرب، بالسيطرة على كل الأرخبيل الفلبيني لئلا في أن تصبح مائلا مركزا تجاريا مزدهرا للشرق الأقصى. وبسبب هذه الضغوط، اضطرت إسبانيا لبيع الفلبين للولايات المتحدة الأمر الذي فجر ردود فعل قوية من الجماعات المناهضة للاستعمار لدخل أمريكا، واعتبرت تلك الجماعات أن السيطرة على شعوب أخرى يناقض التقاليد الأمريكية المؤيدة لحق تقرير المصير ويمكن أن يهدد نسيج الجمهورية في المستقبل. اكتشف الفلبينيون أنهم قد تخلصوا من الاستعمار الإسباني ليقعوا في شباك الاستعمار الأمريكي فشنوا حرب عصابات ضد الأمريكيين، وحتى ٤ فبراير ١٨٩٩ كان قد قتل منهم أكثر من ٣٠٠٠ فلبيني. واستمرت حرب المقاومة بقيادة إميليو أجينالدو حتى سنة ١٩٠١ قتل خلالها أكثر من مائة ألف فلبيني وخسارة ١٦٠ مليون دولار وانتهت بصور قانون حكومة الفلبين في ١٩٠٢ الذي دشّن بداية حكم ذاتي محدود لأكمل بعد ذلك في ١٩١٦ إلى ما يقرب من حكم كامل.

الحرب العالمية الأولى

كان انفجار الحرب العالمية الأولى، في أغسطس ١٩١٤، تحديًا خطيرًا لقدرة ومهارة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون على إدارة الشؤون الدولية. فمعظم الأمريكيين في تلك الفترة كانوا ينحدون بالحياد، وتجنب التورط في حرب أوروبية إلا إذا تعرضت المصالح الأمريكية لتهديد حقيقي. بدأت الصعوبات عندما حاصرت بريطانيا ألمانيا من البحر، ونتج عن ذلك خسائر كبيرة لتجارة الولايات المتحدة مع ألمانيا من الطعام والمواد الأولية. واستجابة للاحتجاجات الأمريكية، عقدت بريطانيا مع أمريكا اتفاقية أصبحت الولايات المتحدة بموجبها المورد الوحيد للطعام والمواد الأولية والذخيرة اللازمة للجيشين البريطانيين والفرنسيين. بالإضافة إلى ذلك سمحت الولايات المتحدة للحكومات الطيفة بالقرض ٢ بليون دولار لتمويل إمدادات

الحرب ، وفى نفس الوقت والتزاماً بمبدأ الحياد ، لم يخضع الرئيس الأمريكى لضغوط الألمان الأمريكيين بفرض حظر على إمدادات السلاح لبريطانيا بحجة أن هذا الإجراء لن يكون محايداً بالنسبة للحلفاء .

وبشكل عام ، لم تكن الأحداث تشير فى بداية الحرب إلى احتمال نشوب حرب بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية طالما لم تتجاوز الأولى فى حربها للقارة الأوروبية ، لكن لجوء ألمانيا إلى سلاح الغواصات لكسر الحصار البريطانى البحرى ، أوجد موقفاً جديداً فى المحيط الأطلنطى . فى فبراير ١٩١٥ ، أعلنت ألمانيا أنها سوف تضرب سفن الحلفاء بالطوربيدات داخل منطقة واسعة من مياه المحيط بدون إنذار سابق ، وأن السفن المحايدة لن تكون أيضاً آمنة . وردت أمريكا بتحميل ألمانيا المسؤولية فى حال تدمير أية سفينة أمريكية وقتل ركبها بدون إنذار . وبسرعة استجابت ألمانيا للتحذير الأمريكى وأعطت الولايات المتحدة ضمانات واسعة لتأمين السفن ضد هجمات الغواصات .

استمر أمن الأمريكيين المسافرين والعاملين على سفن الحلفاء مهدداً ، وفى ٧ مايو ١٩١٥ أغرقت الغواصات الألمانية سفينة ركاب بريطانية غير مسلحة بدون إنذارها ، وقتل فى تلك الحادثة ١٢٨ أمريكياً . فى البداية دعا ويلسون لألمانيا لوقف حرب الغواصات مع الحلفاء لدواعى إنسانية ، ثم اضطر فى النهاية إلى تحديد مطالبه بوقف التعرض لسفن الركاب غير المسلحة التى تخدم خطوطاً ملاحية مدنية . وعندما أغرقت الغواصات الألمانية السفينة البريطانية « العربى - Arabic » فى أغسطس ١٩١٥ ، حذر ويلسون بأن العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا سوف تقطع إذا استمر ذلك . وتساعد الخلاف بين البلدين إلى مستوى خطير عندما أغرقت ألمانيا السفينة « سومكس » فى القناة الإنجليزية فى مارس ١٩١٦ مسببة خسائر عالية فى الأرواح . عندئذ قامت الولايات المتحدة بتوجيه إنذار نهائى لألمانيا بالتوقف عن ضرب السفن التجارية والملاحية ، وبرغم تراجع ألمانيا ، إلا أنها هددت بالعودة لممارسة ذلك إذا لم تحترم إنجلترا القوانين الدولية وترفع الحصار البحرى عنها .

ونتيجة للتدهور المستمر فى العلاقة مع ألمانيا ، طلب ويلسون من الكونجرس فى ديسمبر ١٩١٥ النظر فى زيادة حجم القوات المسلحة وحالة استعدادها ، الأمر الذى

فجر جدلا واسعا حول طبيعة هذا الاستعداد ، أسفر في النهاية عن زيادة في حجم الجيش وتدعيم الحرس الوطني وزيادة عدد السفن الحربية . وحاول ويلسون بدلب بذل جهود للوساطة بين إنجلترا وألمانيا من أجل إيقاف الحرب وتحقيق السلام ، فأرسل الكولونيل « هاوس » إلى أوروبا في ١٩١٥ و ١٩١٦ لكنه لم يظفر بتعاون الطرفين . وعندما ازداد اقتناع ويلسون بأن ألمانيا وبريطانيا يحاربون من أجل الهيمنة على العالم ، طلب من الطرفين في ١٨ ديسمبر ١٩١٦ أن يضع كل منهما شروطه لإيقاف القتال وأن يشاركا في مؤتمر للسلام تحت رئاسته . لكن فرص السلام تآكلت عندما قرر الألمان في ٩ يناير ١٩١٧ شن حرب غواصات شاملة على سفن الحلفاء بدون استثناء للسفن التجارية أو المحايدة . هذا الحصار الجديد لم يترك لرئيس الولايات المتحدة بديلا عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا في ٣ فبراير ١٩١٧ ، وفي نفس الوقت ، أعلن أنه سوف يرد على الاعتداءات الألمانية فقط في حالة غرق سفن أمريكية . وفي محاولة لردع الغواصات الألمانية زودت السفن الأمريكية بالأسلحة ، لكن ذلك لم يردع ألمانيا عن إغراق السفن الأمريكية بطريقة عشوائية بدءا من منتصف مارس ١٩١٧ . وفي ٢ أبريل ١٩١٧ طلب ويلسون من الكونجرس الموافقة على إعلان الحرب على الإمبراطورية الألمانية ، وصديق الكونجرس بسرعة على قرار الحرب ووقعه ويلسون في ٦ إبريل ١٩١٧ .

عبأت الحكومة الأمريكية قواتها على مرحلتين : الأولى من إبريل ١٩١٧ حتى ديسمبر ١٩١٧ ، وفيها اعتمدت الإدارة الأمريكية على الجهود التطوعية ، ثم خلال المرحلة الثانية التي تلت ديسمبر ١٩١٧ تحولت الجهود الحكومية إلى السيطرة الكاملة على الحياة الاقتصادية في البلاد ، فأممت السكك الحديدية ، وانشأت مجلسا للصناعات الحربية ، وأقامت نظاما صارما للتحكم في الصناعة والمواد الغذائية والوقود ، ووضعت خطة عاجلة للتوسع في بناء السفن التجارية ، واعتمدت إجراءات صارمة لمنع الإضرابات . أما القوى المعارضة للحرب فسمت من أجلها قانونا لمكافحة الجاسوسية ، وقامت لجنة الإعلام برئاسة الصحفي التقدمي جورج كريل بتعبئة للكتاب والمفكرين لتأييد الحرب . وفي ربيع ١٩١٨ كان الاقتصاد والشعب الأمريكي قد تضربا بالكامل في حرب شاملة .

برغم الاشتراك المتأخر للولايات المتحدة فى الحرب ، إلا أن اشتراكها كان مؤثراً وحاسماً بالنسبة لنتيجتها النهائية . فقد وفر اشتراك البحرية الأمريكية السفن اللازمة لمساعدة بريطانيا فى التغلب على تهديد الغواصات ، بالإضافة إلى قوة برية قوامها ١,٢٠٠,٠٠٠ رجل وصلت إلى فرنسا فى سبتمبر ١٩١٧ تحت قيادة الجنرال « بيرشينج » غيرت من توازن القوى إلى حد بعيد لصالح الحلفاء . عملت القوات الأمريكية بقيادة بيرشينج فى منطقة اللورين شرق فيردون ، وحيث أن الولايات المتحدة لم تكن من الحلفاء ، فقد عملت قوات بيرشينج كقوة منفصلة داخل إطار القوات المشتركة . وفى ١٨ يناير ١٩١٨ قدم الرئيس ويلسون مقترحاته الأربعة عشر للسلام ، من بينها الحد من التسليح ، وحق تقرير المصير للشعوب ، وإنشاء عصبة الأمم .

انتهت الحرب العالمية الأولى فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ بتوقيع اتفاقية الهدنة التى فرضت على ألمانيا الاستسلام من كل الأراضى المحتلة ، ومنطقة الأكراس واللورين ، وتسليم كميات كبيرة من العتاد العسكرى والأسلحة ، وكل سلاح الغواصات ، وشروط أخرى كثيرة قاسية للحد من قدرة ألمانيا العسكرية فى المستقبل . وكانت تكلفة الحرب ٨ مليون قتيل و ٢١ مليون جريح ، وبالنسبة للولايات المتحدة فقد كلفتها الحرب ٥٠٠,٠٠٠ قتيل و ٢٠٥,٠٠٠ جريح و ٣٢ بليون دولار من الإنفاق العسكرى الإجمالى .

وبسبب فظاعة الحرب وانتشار آثارها فى العالم كله ، غلب على الأمريكيين بعدها التوجس من الأجانب ، والخوف من النزعات الوطنية المتطرفة ، فى ظل مناخ دولى بات متأثراً باندلاع الثورة الروسية فى ١٩١٧ وقيام الأممية الشيوعية للثالثة . وخوفاً من نزعة ويلسون للمعارضة للعزلة ، وميله إلى دور أمريكى قوى على الساحة الدولية ، فاز هاردينج بمنصب الرئيس فى ١٩٢١ . أعاد هاردينج الاقتصاد الأمريكى إلى حالته قبل الحرب ، لكنه مات فى سنة ١٩٢٣ وخلفه كاليفن كوليدج الذى استكمل سياسات هاردينج . أدت سياسات ما بعد الحرب إلى رخاء أمريكى استمر لبضعة سنوات حدثت فيها تغييرات اجتماعية كثيرة منها حصول المرأة على حق التصويت . ثم وصل هيرت هوفر إلى منصب الرئاسة وحدث الكساد العظيم فى

لفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ ، وفى سنة ١٩٣٣ انتخب فرانكلين روزفلت الذى اتخذ إجراءات كثيرة للخروج من حالة الكساد ، فبنى عقدًا اجتماعيًا جديدًا The New Deal رسخ به قواعد المسئولية القيدرية عن رخاء الشعب الأمريكى (دولة الرفاه) .

الحرب العالمية الثانية

انتهت الحرب العالمية الأولى ووصل الأمريكيون بسببها إلى نتيجة مفادها أن انغماس البلاد فى الشئون الدولية كان خطأ كبيرًا . ومن هنا عاد يقينهم للتقدم بأن السلام مرتبط بسياسة العزلة ، وخلال السنوات العشرين التالية ، انتهجوا سياسة للحد من التسلح ، وتجنب التدخل فى المشاكل الدولية ، وتحصنت علاقاتهم بدول أمريكا الجنوبية نتيجة لسياسات روزفلت « لحسن الجوار » . وحتى عندما بدأت بوادر التوتر فى الساحة الأوروبية ، استمرت الولايات المتحدة على تمسكها بسياسات الحياد والعزلة . ويلمز من روزفلت ، سن الكونجرس مجموعة من القوانين التى تدعم فكر الحياد وتتصدى للعوامل التى ورطت البلاد فى الحرب العالمية الأولى . فعندما غزت إيطاليا إثيوبيا ، حظرت الولايات المتحدة السلاح على طرفى النزاع ، واتخذت إجراء مماثلا فى الحرب الأهلية الإسبانية . وفى المحيط الهادئ استمر روزفلت فى اتباع سياسة هوفر بعدم الاعتراف بالغزو اليابانى لآسيا . وبدأت فقط أعراض التحرك بعيدًا عن سياسة العزلة عندما غزت اليابان الصين فى ١٩٣٧ ، ومع ذلك أخطت الأصوات الداعية للانتقام ، عندما أغرقت اليابان زورقنا مسلحًا أمريكيًا فى نهر « يانجتزى » بقوة الراى العلم العازف عن الحرب ، وعرض اليابان الاعتذار عن الحادثة .

تغير الموقف قليلا عندما غزت ألمانيا بولندا فى سنة ١٩٣٩ ، فقام الكونجرس بناء على دعوة روزفلت بمراجعة قانون الحياد وسمح ببيع الذخيرة لكل من بريطانيا وفرنسا . ويسقط فرنسا وضعت الحكومة الأمريكية كل إمكانياتها خلف بريطانيا ، وأمرت الجيش والبحرية بتزويد الفرق البريطانية الموجودة فى دنكرك بالذخيرة . وفى ديسمبر ١٩٣٩ وافق الكونجرس على تأجير مدمرات من البحرية الأمريكية لدعم المجهود الحربى فى أوروبا ، وأصبح حجم ونوعية المساعدات التى يمكن

تقديمها إلى الحلفاء هو الموضوع الرئيسي لانتخابات ١٩٤٠. كان رأى الأمريكيين أنهم يؤيدون بريطانيا لكنهم لن يدخلوا الحرب معها ، وردد روزفلت فى أحاديثه الانتخابية مقولة « لن نرسل بلولاكم آلية حرب لجنسية » . وفى الحقيقة ، كان كلا المرشحين يطمح فى قرارة نفسه أن الولايات المتحدة سوف تضطر فى النهاية إلى الدخول فى الحرب .

نجح روزفلت فى الانتخابات لفترة رئاسية ثالثة ، وتحرك بسرعة لمساعدة الحلفاء عن طريق قانون « الإعارة والتأجير » الذى صدر فى مارس ١٩٤١ ، والتزمت الولايات المتحدة بإمداد الحلفاء بالسلاح . وردًا على توسيع ألمانيا لمسرح العمليات حتى أيسلندا ومضيق الدنمارك ، مدت الولايات المتحدة منطقة النفوذ للمحايدة أيضًا حتى أيسلندا فى إبريل ١٩٤١ . وفى يولييه من نفس العام احتلت الولايات المتحدة لیسندا ، وبدأت السفن الأمريكية فى حراسة قوافل السفن الأمريكية والأيسلندية . وفى نفس الصيف تم مد قانون « الإعارة والتأجير » إلى الاتحاد السوفييتى . وفى أغسطس تقابل روزفلت و تشرشل فى « نيو فاوند لاند » للاتفاق على أهداف الحرب ، وعرف ذلك « بميثاق الأطلسى » الذى دعا فيه الطرفان إلى التخلص من الخوف ، وتوسيع الفرص الاقتصادية ، وإقرار حق تقرير المصير ، وحماية حرية الملاحة فى البحار ، ونزع السلاح .

فى أغسطس ١٩٤١ تكلمت الولايات المتحدة أيضًا بحراسة السفن البريطانية وسفن الحلفاء بجانب السفن الأمريكية ، لكن الحرية الأممية تمكنت من إغراق زورق أمريكى وأعطيت آخر ، وأصبحت الولايات المتحدة فى حالة حرب غير معلنة مع ألمانيا . ومع ذلك ظلت استطلاعات الرأى تشير إلى أن غالبية الأمريكيين مع التمسك بموقف الحياد فى الحرب . استمرت الولايات المتحدة فى تأييدها للصين فى حربها مع اليابان ، ولم تتوقف فى نفس الوقت عن بيع الكثير من السلع والمواد اللازمة للمجهود الحربى إلى اليابان . ابتداء من يولييه ١٩٤٠ ، امتنعت الولايات المتحدة عن بيع وقود الطائرات والشحومات ومواد أخرى إلى اليابان ، وأضافت إلى القائمة أنواع أخرى من الصلب والمعادن ، ومنعت فى أجل القروض المقدمة إلى الصين ، بعد أن غزت اليابان فى سبتمبر ١٩٤٠ مستعمرات فرنسا فى الهند الصينية . وجاء الرد اليابانى بإبرام التحالف الثلاثى مع ألمانيا وإيطاليا .

وصل التوتر إلى أشده بين الولايات المتحدة واليابان عندما أضيف البترول إلى مواد الحظر ، ومنعت الولايات المتحدة اليابان من شراء البترول الأندونيسي مما جعلها مهددة بالشلل التام .

عقد إمبراطور اليابان هيرو هيتو Hirohito في ٦ سبتمبر ١٩٤٠ مؤتمراً ضم رئيس الوزراء كونو فوميمارو Konoe Fumimaro ووزير الدفاع توجو هيديكي Tojo Hideki لبحث العلاقات المتردية بين اليابان وأمريكا . وكان الإمبراطور ورئيس وزرائه مع فكرة التفاوض مع الولايات المتحدة لرفع الحظر ، في حين أن وزير الدفاع كان يعتقد في حتمية الحرب مع الولايات المتحدة لأنها من وجهة نظره مصممة على شل اليابان اقتصادياً ، وتقرر في المؤتمر إعطاء رئيس الوزراء مهلة ستة أسابيع للوصول إلى تسوية مع الولايات المتحدة في إطار تحقيق مطالب يابانية محددة تتضمن إيقاف الحظر الاقتصادي وإعطاء اليابان حرية حركة في الصين والهند الصينية . ونتيجة لتعثر المفاوضات وإصرار الولايات المتحدة على مطالبة اليابان بوقف توسعها في آسيا والاعتراف بنظام شانج كاي شيك Chiang Kai Shek في الصين وفتح السوق الآسيوية أمام كل الدول ، استقال رئيس الوزراء الياباني في ١٦ أكتوبر واستبدل به وزير الدفاع الذي قرر إعطاء المفاوضات فرصة حتى نهاية شهر نوفمبر . وخلال المفاوضات نجحت المخابرات الأمريكية في فك الشفرة اليابانية ، وأيقن الأمريكيون أن عدم الاستجابة للشروط اليابانية سوف يؤدي حتماً إلى الحرب ، ورغم ذلك وحتى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠ لم تغير الولايات المتحدة موقفها . وفي اجتماع إمبراطوري آخر قررت اليابان في الأول من ديسمبر ١٩٤٠ تحريك آلة الحرب . فقامت في ٧ ديسمبر ١٩٤١ بمهاجمة المنشآت الجوية الأمريكية في هاواي ، ثم شنت هجوماً جويًا مفاجئاً على الأسطول الأمريكي في « بيرل هاربر » استخدمت فيه ٣٥٠ طائرة قاذفة على موجتين ، فدمرت على الأرض ٣٤٧ طائرة أمريكية ، وحطمت ١٨ سفينة حربية ، ووصلت الخسائر البشرية إلى ٢٤٠٣ قتيلًا و ١١٧٨ جريحاً . ولم يفلت من الأسطول الأمريكي إلا حاملات الطائرات التي كانت في مهمة بعيدة . وفي ٨ ديسمبر ١٩٤١ أعلن الكونجرس الأمريكي الحرب على اليابان باعتراض صوت ولده ، وبعد ثلاثة أيام أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات

المتحدة الأمريكية . ونهت بذلك « بيرل هاربر » التقسيم الأمة الأمريكية حول
الدخول في الحرب ، وأصبحت الولايات المتحدة طرفاً فيها بإجماع شبه كامل .

عندما نخلت الولايات المتحدة الحرب لم يكن عدد الجنود في الجيش الأمريكي
يتعدى في ذلك الوقت حوالي ٢,٢٠٠,٠٠٠ معظمهم لم يكن مسلحاً أو مدرباً بالشكل
الكافى ، ولم يكن عدد الفرق الجاهزة للقتال يزيد على أصابع اليد الواحدة ، أما
السلاح الجوى فلم يكن يمتلك أكثر من ١١٠٠ طائرة عتيقة الطراز . للبحرية كانت
أحسن حالا لكنها كانت قوة صغيرة غير كافية للقتال في المحيطين الأطلنطى
والهادى ، وكانت بالكاد توفر الحراسة لقوافل السفن في منطقة شمال الأطلنطى . بدأ
روزفلت ومساعدوه في وضع الخطط اللازمة للتوسع العسكرى ، لكن رأى العام لم
يشجع في البداية منح الحكومة مخصصات مالية واسعة للإنفاق على التسليح وشئون
الدفاع . وبالتدريج بدأ إعداد البلاد للحرب ، وتنظيم إجراءات التعبئة ، وتنشيط
التصنيع الحربى وضبط الاقتصاد والأسعار . ولم يأت عام ١٩٤٤ حتى وصل
الإنتاج إلى أرقام هائلة تعادل ضعف إنتاج كل الدول المعادية للولايات المتحدة
مجتمعة . كان شيئاً يشبه المعجزة ، فالزيادة في الإنتاج وصلت إلى حجم إنتاج
البلا في زمن السلم بفترض توظيف كامل للقوة العاملة واختفاء تام للبطالة .
استطاعت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب إنتاج ٢٩٦ ألف طائرة ، ٨٧ ألف
دبابة ، و٢,٤ مليون مركبة عسكرية ، وملايين المدافع والبنلق وملايين الأطنان
من الذخيرة . وتحت توجيه « مكتب البحث والتطوير العلمى » لعب العلماء دوراً
مهما في الإنتاج الحربى مقارنة بآلية حرب سابقة ، وخاصة في مجال الصواريخ
والردار والكشف عن الغواصات . ومن الاختراعات المهمة التى ظهرت في الحرب
« الطبلة الانقراطية » لتفجير دانات المدفعية بالقرب من الهدف باستخدام جهاز
رادار صغير داخل الطبلة ، وكذلك القنبلة النووية التى طورها العلماء فى سرية
كلمة وجريت لأول مرة فى ٦ يوليه ١٩٤٥ .

وبدءاً من صيف ١٩٤٢ ، شاركت الولايات المتحدة فى القصف الاستراتيجى
الجوى فوق ألمانيا ، استخدمت فيها طائراتها « بى-١٧ » (القلمة الطائرة)
والطائرات « بى-٢٤ » . وفى ٦ يونيه ١٩٤٤ قلا أيزنهاور أكبر عملية بر-مائية

فى التاريخ لغزو أوروبا من الأرضى البريطانىة استخدم فيها ٥٠٠٠ سفينة حربية و ١١٠٠٠ طائرة وقرباى المليون جندى٠ وبعد قتال مرير على امتداد الشواطىى الفرنسية ، انسحبت القوات الألمانية إلى داخل أوروبا صوب الأرض الألمانية٠ ولم تمض الأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٤٥ حتى كانت جبهتى الحرب الشرقىة والغربىة قد أطبقتا على الأرض الألمانية ولجبرت القىادة العسكرية الألمانية على تسليم نفسها لقيادة أيزنهاور فى « أرينز » داخل ألمانيا فى ٧ مايو ١٩٤٥ ، وأعلن الاستسلام رسمىًا بعد ذلك من برلین فى اليوم التالى٠

كلفت الحرب الولايات المتحدة ٣٢١ بليون دولار (عشرة أمثال الحرب العالمىة الأولى) تم تمويلها من الضرائب والاقتراض من المؤسسات للمالىة٠ ونتىجة للحرب ارتفع الدين العام بعد انتهائها إلى ٢٥٩ بليون دولار٠ خمسة أضعاف قىمته عند بداية الحرب٠ ولقد أدت الحرب إلى تطوير نظام الضرائب ، فزاد عدد الممولین لضربىة الدخل من ١٣ مليون إلى ٥٠ مليون ، وأخذت الضرائب على الأرباح الإضافىة ومصادر الدخل الأخرى ، وارتفع عدد العاملين فى القطاع المدنى والصكرى فاخذت البطالة تملأ وجفت منابعها ، وارتفع تشغیل النساء والإقليات ، ومع نهاية الحرب كان هناك نقصًا فى الأبدى العاملة٠ ومن نتائج الحرب العامة ، تحقيق السود لتقدم الاقتصادى واجتماعى ملموس ، وبرغم استمرار القوات المسلحة فى اتباع سىاسة الفصل العنصرى ، إلا أن روزفلت وقع تحت ضغط السود - الذين استثارهم رفض الصناعات الحربىة ضمهم إلى قوة العمل بها - وإصدار الأمر للتنفیذى رقم ٨٨٠٢ فى ٢٥ يونیه ١٩٤١ الذى يحظر التمييز العنصرى فى برامج التكریب٠ وفى نهاية ١٩٤٤ وصل عدد السود العاملين فى الصناعات الحربىة إلى حوالى ٢ مليون عامل٠

فاز روزفلت بسهولة فى انتخابات عام ١٩٤٤ على حاكم ولاية نیویورك توماس دىوى ، واختير السناتور هارى ترومان من ولاية میسورى نائبًا للرئیس٠ وعمل روزفلت بعزم على ألا ترتد أمريكا مرة أخرى إلى العزلة بعد انتهاء الحرب ، فأعلن مع تشرشل عن تشکیل تحالف من ٢٦ دولة تحت اسم الأمم المتحدة٠ وفى ١٩٤٣ بدأ روزفلت التخطيط لإنشاء منظمة لفترة ما بعد الحرب تضم تحت سقها جميع دول

العالم من أجل الحفاظ على السلام ، وحصل على تشجيع الرأي العام وتأييد الكونجرس . وفى خريف ١٩٤٣ أصدر الكونجرس قراراً بدخول الولايات المتحدة عضواً فى المنظمة الجديدة « بهدف تحقيق العدل والمحافظة على السلام الدائم » . وفى ربيع ١٩٤٥ وقع مندوبو ٥٠ دولة ميثاق الأمم المتحدة ، وانسجاماً مع ذلك التطور ، دعا روزفلت إلى التعاون الاقتصادى الدولى ، فأنشأ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وانتهى بذلك الطابع الوطنى المصرف الذى صبغ الاقتصاد العالمى خلال فترة ما قبل الحرب .

تقابل روزفلت مع تشرشل وستالين خلال فترة الحرب أكثر من مرة لوضع استراتيجيات الحرب والتخطيط لسياسات المستقبل بعد انتهائها . وكان آخر هذه الاجتماعات مؤتمر « يalta » الذى عقد فى فبراير ١٩٤٥ ، حيث قرر الزعماء الثلاثة العمل معاً لفرض الاستسلام على ألمانيا بدون قيد ولا شرط ، وتقسيمها إلى مناطق محتلة بين القوات المتحالفة . ومن بين الاتفاقات المبرمة للترام الروس بدخول الحرب ضد اليابان بعد استسلام ألمانيا ، فى مقابل تنازلات لها فى شرق آسيا ، وفجأة توفى روزفلت فى ١٢ إبريل ١٩٤٥ وخلفه نائبه ترومان ، وخلال الشهور التالية انهارت للقوات المسلحة الألمانية ثم استسلمت تماماً فى ٧ مايو ١٩٤٥ .

وفى المحيط الهادى ، كانت اليابان تحت حصار الحلفاء بعد غزو « ليو جىما » و« لوكيناوا » . وفى أغسطس ١٩٤٥ قرر الأمريكيون أن تصبح اليابان الضحية الأولى للقنبلة النووية الجديدة بعد أن انتهوا من تطويرها خلال سنوات الحرب . كانوا يرغبون فى نهاية حلسمه للمعارك ، لكن ذلك لم يكن هدفهم الوحيد .

فمن ناحية ، كانوا يريدون استخدام المدن اليابانية كمسرح حى لتجربة القنبلة ، ومن ناحية أخرى ، القىام باستعراض للقوة أمام حلفاء الأمم - الإنجليز والروس - قبل أن يبدأ تقسيم اللقائم . أسقطت القنبلة النووية الأولى بواسطة القاذفة الأمريكية ب - ٢٩ على مدينة هيروشيما فى ٦ أغسطس ١٩٤٥ ، وأسفر الانفجار عن ١١٨٩٦١ قتيل و ٧٩١٣٠ جريح ؛ ثم تلا ذلك إسقاط القنبلة الثانية على نجازاكى فى ٩ أغسطس ١٩٤٥ ، ووصلت الخسائر هذه المرة إلى ٧٣٨٨٤ قتيل و ٧٤٩٠٩ جريح .

أثار حجم الدمار الشامل الذى أصاب المدينتين البلباتيتين علامات استفهام حول معنى الحرب ، فقد عرف الإنسان على مدى تاريخه أنه قد يضطر إلى ممارسة الحرب بدون أن يتعرض بقاء نوعه وحضارته للمحو أو الاختفاء ، أما استخدام السلاح النووى ، فتلك حرب أخرى وقضية أخرى . بعد ذلك بأسابيع قليلة ، استسلمت اليابان فى ٢ سبتمبر ١٩٤٥ ووقعت وثيقة الاستسلام فى ميناء طوكيو فوق السفينة الأمريكية ميسورى .

بعد استسلام القوات الألمانية بشهرين ، تقابل ترومان مع ستالين وتشرشل (أخذ كليمينت ألتلى مكان تشرشل أثناء المؤتمر) فى بوتسدام لمناقشة العملية السلمية فى أوروبا بعد انتهاء الحرب . لم يحرز المؤتمر كثيراً من أهدافه ، لكنه أكد على قرارات « يالتا » بتقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق ، ونزع سلاحها ، والقضاء على النازية ، والتحول إلى حكم ديمقراطى ، كما أكد على ضرورة استسلام اليابان بدون قيد ولا شرط . ولم يتكرر مثل هذا اللقاء مرة أخرى بين الزعماء السوفييت والأمريكان إلا بعد عشر سنوات . وبانتهاء الحرب ، فرض الاتحاد السوفييتى هيمنته على أوروبا الشرقية ، ودعم النظم الشيوعية والاشتراكية ، وانقسم العالم إلى معسكرين ، وخابت آمال الشعوب فى تحقيق سلام دائم . ولمنع سقوط تركيا واليونان فى براثن الحكم الشيوعى ، قرر ترومان مساعدة تلك البلاد اقتصادياً . وظهر نجاح تلك السياسة بشكل أفضل فى أوروبا عندما تبنت الولايات المتحدة « البرنامج الأوروبى للإنعاش الاقتصادى » المعروف بمشروع « مارشال » . فالاقتصاد الأوروبى بمفرده لم يكن يستطيع الوقوف على قدميه ، وزاد من صعوبة الموقف تعرض أوروبا لشتاء قارس فى الفترة (١٩٤٦-١٩٤٧) . وفى يونيو ١٩٤٧ ، عرض وزير الدولة جورج مارشال على الدول الأوروبية أكبر معونة اقتصادية فى تاريخ العلاقات الدولية ، حصلت أوروبا بمقتضاه على ١٧ بليون دولار خلال خمس سنوات . أعاد هذا المشروع للاقتصاد الأوروبى حيويته ، وحاصر تأثير الأحزاب الشيوعية الغربية ، وجعل من ألمانيا الغربية نقطة ارتكاز قوية فى فترة الحرب الباردة ، وكان منطقياً فى النهاية أن تقرر الولايات المتحدة إنشاء حلف شمال الأطلسى « الناتو » كحلف عسكرى مكون من ١٢ دولة لمواجهة الاتحاد

الموفيتي . وثبتت الولايات المتحدة سياسة « لاحتواء » الاتحاد السوفيتي بإقامة
سياج حوله من التحالفات لمنعه من توسيع نفوذه .

لم تتجح سياسة الاحتواء بنفس القدر في آسيا ، ففي ديسمبر ١٩٤٥ أرسل ترومان
الجنرال مارشال إلى الصين بغرض تحقيق اتفاق بين الشيوعيين والحكومة
الوطنية ، إلا أن ذلك كان مستحيلا ، وأسفر القتال بين « ماوتسي تونغ » و« شيانج
كاى تشيك » إلى هروب الأخير إلى تايوان في ١٩٤٩ ، وعند ذلك قررت الولايات
المتحدة التركيز على اليابان المحتلة ودعمها اقتصاديًا الأمر الذي أسفر في النهاية عن
نتائج ناجحة .

* * *

الحرب الكورية : ١٩٥٠ - ١٩٥٣

ظلت شبه الجزيرة الكورية تحت الاحتلال الياباني لفترة طويلة امتدت ما بين سنة
١٩١٠ إلى سنة ١٩٤٥ . ونتيجة لهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ، تسحبت
قواتها من كوريا تحت إشراف القوتين المتحالفتين في ذلك الوقت -الولايات المتحدة
الأمريكية والاتحاد السوفيتي . كان نصيب الاتحاد السوفيتي الإشراف على المنطقة
شمال خط عرض ٣٨ ، أما الولايات المتحدة فكانت مسنولة عن المنطقة جنوب هذا
الخط ، واشتركت الدولتان في إنشاء لجنة مشتركة هدفها تشكيل حكومة كورية
مؤقتة . لم يعض إلا وقت قصير حتى دب الخلاف بين الجانبين السوفيتي والأمريكي
على تحديد الجماعات السياسية الكورية التي يمكن تشكيل الحكومة المؤقتة منها .
ومع فشل جهود الأمم المتحدة في توحيد شبه الجزيرة الكورية في دولة واحدة ، تحول
خط ٣٨ إلى فاصل بين دولتين ونظامين سياسيين: جمهورية كوريا الجنوبية في
الجنوب تحت رئاسة سينجمان رى Syngman Rhee وتدعمها الولايات المتحدة ،
وجمهورية كورية للشعبية الديمقراطية تحت رئاسة كيم إيل سونج في الشمال Kim
Il Sung وتدعمها الصين والاتحاد السوفيتي . ومع بداية عام ١٩٤٩ كانت الولايات
المتحدة والاتحاد السوفيتي قد سحبتا معظم قواتهما من كوريا تاركين مجموعات
صغيرة من المستشارين العسكريين .

وبشكل عام كانت القوات المسلحة لكوريا الشمالية أحسن إعدادًا وتدريبًا من قوات

كوريا الجنوبية ، كما أن وجود خط فاصل بينهما لم يكن يعنى هدوء الأحوال بين الدولتين ، فتعددت الحوادث والمصادمات المسلحة بينهما خلال عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . ونتيجة للتوتر الدائم على طول الخط الفاصل ، قامت لجنة من الأمم المتحدة فى ١٩٤٩ بتقييم الموقف وحذرت من أن كوريا مهددة بحرب أهلية واسعة . وفى ٢٥ يونيه ١٩٥٠ وخلال ساعات قليلة عبر خط ٣٨ أكثر من ٨٠٠٠٠ جندى من كوريا الشمالية فى هجوم مفاجئ تجاه العاصمة الجنوبية « سول » . وعندما ضربت قوات كوريا الشمالية عرض الحائط بقرارات ونداءات الأمم المتحدة بالانسحاب ، اتخذ مجلس الأمن قرارا باستخدام « كل الوسائل الممكنة » لمساعدة كوريا الجنوبية والعمل على إيقاف الهجوم الشمالى وإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة . ولم يستخدم الاتحاد السوفييتى حق الفيتو لمعارضة هذا القرار ، نتيجة مقاطعته لجلسات مجلس الأمن احتجاجاً على عدم قبول الصين الشعبية عضواً فيه .

قرر الرئيس ترومان تقديم المساعدة العسكرية لكوريا الجنوبية ، وقام بتحريك الأسطول السابع فى مضيق فرموزا استعراضاً للقوة أمام الصين . وفى ٧ يوليه ١٩٥٠ أصدر مجلس الأمن قراراً بمطالبة أعضائه تقديم العون العسكرى لكوريا الجنوبية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية التى قامت بدورها بتعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائداً للقوات المشتركة ، وبذلك عملت الولايات المتحدة كوكيل للأمم المتحدة فى معالجة القضية الكورية . ساهمت الولايات المتحدة بالنصيب الأوفر فى تشكيل القوة المشتركة الجوية والبحرية وحوالى نصف القوة البرية (معظم النصف الباقى كان من الكوريين الجنوبيين) ، ومع ذلك وصل عدد الدول المشتركة فى القوة إلى ١٧ دولة ، أكثرهم إسهاماً بعد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية كانت استراليا وكندا وبريطانيا وتركيا ، وساهمت خمس دول أخرى إضافية بوحدات طبية .

بدأ ماك آرثر بالتمركز فى ميناء « بوزان » عند الطرف الجنوبى لكوريا ، وأرسل تعزيزات صوب الشمال لدعم الجيش الكورى ، وبدأت المعارك مع قوات الشمال لأول مرة فى ٥ يوليه ١٩٥٠ بقيادة الجنرال والتون والكر قائد الجيش الثامن . كان للسيطرة الجوية الأمريكية عاملاً

كبيراً فى تهدئة زحف الجيش الشمالى نحو الجنوب ، وفى عملية التفاوض واسعة ، شن ماك آرثر فى ١٥ سبتمبر هجومه المضاد فى اتجاه ميئا : «إتشيون» على الشاطئ الغربى وأصبحت قواته خلف القوات الشمالية ، ثم قام بعملية إنزال برمائية جريئة على الشاطئ ، قاطعاً خطوط إمداد كوريا الشمالية . ولم يأت الأول من أكتوبر إلا وقد طردت القوات الشمالية تماماً خارج كوريا الجنوبية وتمركزت قوات الأمم المتحدة جنوب الخط ٣٨ .

لم يكن للرئيس ترومان - ومعه مجلس الأمن القومى الأمريكى - رغبة فى عبور الخط الفاصل بين الكوريتين وملاحقة الجيش الشمالى ، وكان من رايه الاكتفاء بما تحقق من نصر ، إلا أن قيادة الأركان المشتركة ومعهم ماك آرثر ، كان لهم رأى آخر يتلخص فى ضرورة العبور وتحطيم جيش كوريا الشمالية حتى لا يكرر اعتدائه على الجنوب . وفى ٧ أكتوبر صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى توحيد كوريا فى دولة واحدة ويغوض فى نفس الوقت ماك آرثر فى إرسال قواته إلى الشمال ، وبالفعل سقطت «بيونج يانج» عاصمة الشمال فى أيدي ماك آرثر فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ ، وظل يدفع الجيش الشمالى أمامه حتى لوصله إلى نهر «يالى» على الحدود الصينية - الكورية . ويبدو أن عبور قوات ماك آرثر لخط عرض ٣٨ كان نقطة تحول فى الحرب الكورية ، فقد أثار المارد الصينى الذى دفع فى سرية تامة ١٨٠٠٠٠ جندي عبر نهر يالى ، وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٠ اضطر ماك آرثر ، بعد أن أخذ بالمفاجأة وخانه توقع رد الفعل الصينى وحجمه ، إلى التراجع إلى خط ٣٨ واستمر فى تراجعه حتى سقطت العاصمة سول مرة أخرى فى أيدي القوات الصينية والشمالية .

ونتيجة لهذا التطور الخطير للحرب ، اعتبر ماك آرثر أن أهداف الحرب قد تغيرت وأن قواته تواجه الصين ، وطلب دعمه بإمدادات جديدة وتقويض أوسع باستخدام القوة الجوية ضد الصين ، فى معارضة واضحة لتوجيهات الرئيس ترومان الذى كان خائفاً من اتساع رقعة الحرب وتدخل السوفييت واستخدامهم المحتمل للأسلحة النووية . وانحصرت خطة ترومان فى ضرورة الوصول مرة أخرى إلى خط ٣٨ والتمسك به والعمل بعد ذلك على حل النزاع سلمياً . ولم يعجب ذلك ماك

لرثر ، وانتقد تركيز الإدارة الأمريكية على أوروبا ، وحلول استمالة الأمريكيين والكونجرس مباشرة لأرائه ، وانتقد الرئيس والإدارة بصورة عنفية . ولم يكن أمام ترومان إلا إعفاء ماك آرثر من القيادة في ١١ أبريل ١٩٥١ وتولية الجنرال جيمس فان فليت للقيادة بدلا منه ، فواجه هجوماً صينيًا من ٤٥٠.٠٠٠ جندي لكنه تمكن من إيقافه ، ثم نجح في صد هجوم آخر ، ومع نهاية شهر مايو كانت القوات الصينية والكورية الشمالية قد ترجعت إلى شمال الخط ٣٨ واستقرت القوات المتحاربة مرة أخرى على جانبي الخط الفاصل .

استجابة لمبادرات سوفيتية بدأت مفاوضات الهدنة بشكلها الكامل بحضور الأطراف المعنية في ١٠ يولييه ١٩٥١ في مدينة كليسونج ، وتم التوصل إلى اتفاق إطار للتفاوض في ٢٦ يولييه يتضمن ترسيم الخط الفاصل وإقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح وتشكيل لجنة لمراقبة الهدنة ووضع ترتيبات بالنسبة لأسرى الحرب . ومرت المفاوضات بصعوبات كثيرة حتى وقعت اتفاقية للهدنة في ٢٧ يولييه ١٩٥٣ . استقرت الأمور بعد توقيع الهدنة على وجود منطقة عازلة بين الشمال والجنوب عرضها ٤ كيلومترات وطولها ٢٥٠ كيلومتر ، وارتبطت الولايات المتحدة بنوع من التحالف الأمني أتاح لها تقديم معونات اقتصادية وعسكرية لكوريا الجنوبية . أما عن الخسائر التي لحقت بالطرف الحرب فطبقا لبعض التقديرات بلغت خسائر الصينيين والكوريين الشماليين ما بين ١.٥ - ٢ مليون من العسكريين ومليون آخر من المدنيين . أما قوات الأمم المتحدة فقد قتل منهم ١٠٠.٠٠٠ جندي من بينهم ٣٣٦٢٩ أمريكيًا . وبلغت الخسائر متضمنة الجرحى والمفقودين ٤٥٩٣٦٠ منهم ٣٠.٠٠٠ كوريًا جنوبيًا ، بالإضافة إلى حوالي مليون من المدنيين . وتسببت الحرب في تدمير ٤٠ % من المنشآت الصناعية و ٣٠ % من المسكن .

على المستوى السياسي كانت الحرب الكورية انعكاسًا للتوتر في العلاقات بين واشنطن وبيكين وأظهرت بعدًا عسكريًا لسياسة الاحتواء الأمريكية التي وضعها جورج كينان وطورها دين آيسون وزدهرت بعد ذلك في عصر جون فوستر دالاس ، وبسببها تورطت الولايات المتحدة عسكريًا خلال حقبة الستينات في فيتنام .

الحروب الفيتنامية :

١٩٤٧ - ١٩٥٣

١٩٦٣ - ١٩٧٥

ترجع جذور الحرب الفيتنامية إلى الحرب العالمية الثانية عندما احتلت اليابان الهند الصينية المكونة من فيتنام وكمبوديا ولاوس ، ثم تحريرها بعد ذلك في ١٩٤٥ بواسطة حركة المقاومة الشيوعية « فيت مين » بقيادة الزعيم « هوشي منه » وإعلان فيتنام جمهورية مستقلة . وخوفًا من انتشار الشيوعية في المنطقة ، أرادت الولايات المتحدة أن تعيد الحكم الفرنسي إليها كما كان الحال قبل الغزو الياباني فصاعدت الفرنسيين في حربهم ضد الفيت مين خلال الفترة من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٣ . ومع ذلك انهزم الفرنسيون في معركة « ديان بيان فو » الشهيرة ، وانسحبوا من الهند الصينية ، وانقسمت فيتنام إلى دولتين : شمالية شيوعية لها علاقات قوية مع الصين والاتحاد السوفيتي ، وأخرى جنوبية استمرت الولايات المتحدة في دعمها اقتصاديًا وعسكريًا . سيطرت على الفكر السياسي الأمريكي في ذلك الوقت نظرية « الدومينو » التي كانت تعني تدخل الولايات المتحدة في تلك المنطقة لمنع سقوط دول تحت سيطرة القوى الشيوعية حتى لا يؤدي ذلك إلى سقوط دول أخرى . وعلى مدى عشر سنوات حتى سنة ١٩٦٤ ، حاولت الولايات المتحدة بلا جدوى مساعدة الحكومة الموالية لها في سايجون ضد حركة المقاومة الثورية « فيت كونج » التي تحولت في ١٩٦٠ إلى « الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام ».

في منتصف ١٩٦٣ أصبح الوضع في فيتنام الجنوبية حرجًا ، وانتشرت الاضطرابات ، وتعددت الانقلابات ، مما شجع الحكومة الشيوعية في هانوي على استغلال الموقف ، ودفعت بقوات كبيرة نظامية وغير نظامية مستخدمة استراتيجيات الحرب الشعبية الطويلة واستغلال المدنيين في القرى والمدن كغطاء لتحركاتهم . ولمواجهة ذلك استخدمت الولايات المتحدة القوات الخاصة والمرتزة لمهاجمة الساحل الشمالي بغارات متفرقة مدعومة بعمليات تجسس إلكترونية للبحرية الأمريكية في خليج تونكين . أسند الرئيس جونسون قيادة القوات الأمريكية إلى الجنرال ويستمورلاند وارتفع بعدد المستشارين العسكريين إلى ٢٣٠٠٠ بالإضافة إلى زيادة للدعم الاقتصادي للجنوب .

وفى ٢ أغسطس ١٩٦٤ وقعت حادثة فى خليج تونكين استغلها الأمريكيون لتصعيد الموقف للسكرى عندما تعرضت مدمرتين أمريكيتين لهجوم من فيتنام الشمالية فى خليج تونكين . اتخذ جونسون من ذلك الحادث ذريعة لشن غارات انتقامية على فيتنام الشمالية ، واستجاب الكونجرس لدعم العمليات العسكرية الواسعة فى فيتنام بأغلبية كبيرة . وفى فبراير ١٩٦٥ ، وردا على هجوم الفيت كونج على معسكرات الجيش الأمريكى فى « بليكو » قام الأمريكيون بشن غارات جوية مكثفة على فيتنام الشمالية ، ووصل إلى فيتنام الجنوبية خمسون ألفا من القوات الأرضية لحماية القواعد الجوية الأمريكية هناك .

اتبعت فيتنام الشمالية سياسة للحرب الشاملة ، وعبأت شعبها لحرب طويلة وتحمل خسائر عالية فى الأرواح . وكان فى مقدور فيتنام الشمالية الدفع بسبعة آلاف جندي إلى الجنوب كل شهر بدون توقف ، واستطاعت كلادها كسب تعاطف الأهالى والفلاحين فى القرى ، واستخدموا الأنفاق فى التسلل إلى فيتنام الجنوبية والارتداد إلى كمبوديا عند الشعور بالخطر ، ونجحوا أيضا فى استعمال الأفلام والشرائح الخداعية ونصب الكمائن وتخريب القواعد والمعسكرات . واعتمدت استراتيجية الولايات المتحدة فى المقابل على الاستنزاف وتوجيه ضربات موجعة لفيتنام الشمالية وقوات الفيت كونج .

حارب بجانب الأمريكيين فى تلك الحرب ٧٠٠٠٠ جندي من كوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزلندا و ١٠٠٠٠٠ من فيتنام الجنوبية . واستخدمت تلك القوات أحدث تكنولوجيا عسكرية فى الترمسة الأمريكية ، كما استعملت من الأسلحة المحرمة النابالم والفسفور الأبيض وكيمويات أخرى . وحاولت تكتيكات واستراتيجيات متعددة للقضاء على العدو منها استراتيجية « البحث عن العدو وتمييزه » واتباع سياسة ممسالة مع المناطق الريفية . وفى سنة ١٩٦٧ أطلقت العملية « فيونكس » تحت إشراف المخابرات الأمريكية لتدمير البنية التحتية للفيت كونج باستخدام طرق الاعتقال والاعتقال . ورغم كل ذلك بدا مع نهاية عام ١٩٦٧ أن الحرب قد وصلت إلى طريق مسدود وأن الاستراتيجية الأمريكية لم تقودها إلى النصر . وفى ٣٠ يناير ١٩٦٨ شن الشيوعيون هجوما شاملا على معظم مناطق

فيتنام الجنوبية ، وبرغم ما تكبدوه من خسائر وصلت إلى ٤٠٠٠٠ رجل ، إلا أن الهجوم في حد ذاته أثبت مقدرة الفيت كونج على الوصول بحريها إلى المدن التي كان يعتقد أنها آمنة وبعيدة عن تأثيرهم . وبرغم أن حجم القوة الأمريكية قد وصل إلى ٥٤٩٠٠٠ رجل ، فقد أوقف جونسون في ٣١ مارس ١٩٦٨ الغارات فوق خط العرض ٢٠ مفسحاً الطريق للمفاوضات في باريس وأعلن انسحابه من المعركة الانتخابية . بدأت المفاوضات في مايو ١٩٦٨ ، وطلبت هاتوي بوقف كلي للغارات واشتراك جبهة التحرير الوطنية (فيت كونج) كطرف في المفاوضات ، ووافق جونسون في ديسمبر قبل تركه مقعد الرئاسة على تلك المطالب .

أصبحت معارضة الحرب الفيتنامية الموضوع الرئيسي للحملة الانتخابية في ١٩٦٨ . وفي مواجهة الانتقاد الداخلي الواسع للحرب ، أعلن جونسون أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسة ثانية وفاز ريتشارد نيكسون بمنصب الرئيس . لم تكن الأوضاع في فيتنام قد حسنت بعد عندما جاء الرئيس نيكسون إلى الحكم ، ولم يكن قد ظهرت بعد نتيجة مفيدة لمباحثات باريس ، وفي عام ١٩٦٩ أعلن نيكسون سياسة « الفتنة » التي أعطى بموجبها الفيتناميين في فيتنام الجنوبية دوراً رئيسياً في القتال مع الشمال . وأدت هذه السياسة إلى توسيع مسرح القتال في جنوب شرق آسيا ، وفي أبريل ١٩٧٠ أغارت الولايات المتحدة على كمبوديا لضرب مراكز الحشد والإمدادات للقوات الشيوعية هناك ، مما أثار موجة من الاحتجاج دخلت الولايات المتحدة ، وأطلق الحرس الوطني النار على مظاهرات الطلبة في جامعة كنت بلوهارو وجرح العديد منهم وقتل أربعة ، ودخلت الدبابات حرم جامعة كاليفورنيا . وتصاعدت المعارضة مع غزو الولايات المتحدة للاوس واستئناف الغارات على فيتنام الشمالية بقرار من نيكسون في مارس ١٩٧٢ . وعلى الرغم من سخونة الأحداث على الساحة العسكرية ، والتي وصلت في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ إلى استخدام القاذفات الثقيلة بي - ٥٢ لضرب هاتوي وميناء هايفونج بالقنابل بصورة مستمرة لمدة اثنا عشر يوماً ، لم تتوقف مفاوضات السلام في باريس حتى توصل الطرفان إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار في ٢٧ يناير ١٩٧٣ . أتلحت الاتفاقية في النهاية مبعلة الأسرى وانسحاب الولايات المتحدة من جنوب فيتنام بدون التزام ممثل بقسحاب قوات فيتنام الشمالية . وتطورت الأحداث بعد ذلك في غياب القوة الأمريكية ، فسقطت

سليجون في أيدى الثوار في إيرل ١٩٧٥ وشاهد العالم ملصاة إخلاء ما تبقى من الأمريكيين وبعض المؤيدين لهم من فوق سطح السفارة الأمريكية .

شغل الجدل حول حرب فيتنام ودروسها المستفادة الولايات المتحدة لسنوات طويلة بعد انتهاءها ، أما جراحها الاجتماعية فقد أخذت وقتًا طويلا للالتئام . فالحرب قد انتهت بعد أن وصلت خسائرها البشرية إلى ٢-٣ مليون قتيل من مواطني الهند الصينية ، وتحمل الفيت كونج أكبر معدلات خسائر بالنسبة لعدد السكان في التاريخ ، وبلغت خسائر أمريكا ٥٨٠٠٠ قتيلًا ، واستهلكت من القتل كميات تفوق ثلاث مرات استهلاكها في الحرب العالمية الثانية ، وكلفتها الحرب ١٥٠ بليون دولار . لم تؤدي نتائج الحرب القاسية إلى عودة أفكار العزلة بعيدًا عن العالم ، واستمرت أمريكا في حربها ضد الشيوعية خلال فترة الحرب الباردة ، لكن بقي دائمًا شعار « لا فيتنام أخرى » يرتفع مع كل تدخل أمريكي عسكري في أى مكان من العالم .

* * *

المسلمون الأمريكيون

محاولة الرؤية خلال ظلمات الأزمة

د. ماهر حتوت

المركز الإسلامي - لوس أنجلوس

تمر على الأمم كما على الأفراد أحداث تكشف فيها مكوناتها ، وتعيد التعرف على نفسها . ولاشك أن الحدث الجلل في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م هو فريد وحده بين هذا النوع من الأحداث .

وبما أن هذا المقال يكتب بعد الحدث مباشرة .. أي أثناء مرحلة الرصد والإحصاء والفضب والافتعال ، فمن الأوفق أن نتجنب التطبيق على الحادث ذاته ولا حتى عن يمكن أن يكون مرتكبه ، ولا عن تداعياته السياسية والعسكرية التي نصب أنها ستكون بالغة العدى .. وستخلنا في ظل النظام العالمي الأجد ، وكنتفى أن أقول إتنى اعتقد أن ذلك (النظام الأجد) وعملية إخالنا فيه ليست وليدة ذلك الحادث المؤسف ، ولا هى هيبت فجأة بعد يوم ٩/١١ وإنما هى نهاية طريق طويل وتراكمت عديدة ، وإنما أسرع الحادث بالحسم ، فالقشة التي تقصم ظهر البعير ليست بذاتها التي تقصم الظهر ، وإن كان الحادث ليس قشة بل بالغ الثقل والتمير .

ما يعينى الآن هو أن ننظر أثناء هذه اللحظة الكاشفة لنحاول أن نفهم التركيبة الأمريكية المعقدة ، وأن نفهم موقع العرب والمسلمين إزاءها .. وموقع العرب والمسلمين داخلها .. أقصد المواطنين الأمريكيين المسلمين وذوى الأصول العربية وما لهم من دور داخل هذه التركيبة .

ولنعترف بالنقص الواضح فيما قمنا به من دراسات للتركيبة الأمريكية ، واكتفأنا بكتابات بالغة التسطيح والتصميم ، حتى وجدنا من يزور أمريكا زيارة لأسابيع لو مشهور ثم يعود ليكتب عن أمريكا التي عرفها .. وهى قطعاً غير أمريكا

التي لم يعرفها ، وقد قضى كتب هذه السطور زهاء ثلاثين عامًا في أمريكا ، ولم يزل يسير أغوارًا بغير قرار .

أول أنواع التصميم هو أن نعتبر أمريكا كتلة واحدة متسقة ، يتحدد منها موقف واحد بالرفض أو بالقبول ، بالاتباع أو بالازورار . والواقع أن هناك أمريكيات كثيرة متعددة . بل وأحيانًا متناقضة ، فأمريكا صانعة للقرار . . . وهي حقيقة لأمريكا التي نعينا إلى حد كبير ، بما تملك من هيمنة تصل إلى حد الشراسة ، وبما تتغذى به من معلومات وما تتأثر به من ضغوط وما تخدمه من مصالح . . . ليست بالضرورة مصالح الأمريكيين بشكل عام . . . بل مصالح الجهاز المهيمن المركب والمعقد . . . وما لها من مناورات ظاهرة وخفية ومن تنسيق مع وسائل الإعلام وجماعات الضغط والجهات الممولة « ذات الجيوب العميقة » . . . وقدرتها على استخدام النتاج العلمي والتكنولوجي والدراسات النظرية والمستقبلية ، وما تملكه من بيروقراطية غير تقليدية . . . فأمريكا هذه تختلف تمامًا عن أمريكا المؤسسة العلمية التي تختلف بدورها عن إمبراطورية الإعلام . . . السلطة الكبرى التي لا هي تنتخب ولا هي تخضع لحساب أو مساطلة . . . مع ضغطها تجاه المال والصراع الدائر داخلها بين أساطين الكسب وسدنة المبادئ المهنية وجماعات الضغط الظاهرة والخفية ، إلى أمريكا المؤسسات الدينية وعلى رأسها الكنائس البروتستانتية ثم أمريكا الشارع . . . والشارع عمومًا إما غافل أو متعائل بين بطر النعمة وخوف زوالها ، أو يرثى الفقر أو خوف وقوعه ، واستنزافه بين وسائل الترفيه والجنس ، وسحره بالرياضة والموسيقى . غير أن ذلك الشارع يصبح قوة فعالة في اللحظات الحاسمة التي تمس مصالحه المباشرة . هذا الشارع فيه مساحة كبيرة لتعددية حقيقية في الأعراق والألوان والأديان والثقافات والأنواع ، تغنيها حرية في التجمع والتعبير بغير رقابة وبغير حدود . . . إلا الحدود التي يفرضها صراع الجماعات مع بعضها البعض ، وقدرتها على التنظيم والحركة . . . مثال ذلك جماعات الضغط الصهيونية وما تملكه من تأثير غير متناسب مع قيمتها الحدية أو حتى ثروتها المالية ، وحميتها دستور يخلص سلطة الدولة على الأفراد ، ويضمن حرية التدين وحرية الفكر ، ويمنح حرية التصرف في أوسع الحدود إلا حدود للقوت . . . الذي ينظم العلاقات للنقمة ولا يقتن القيم الأخلاقية .

فالتعامل مع أمريكا المركبة يستدعى معرفة وقدرة على التواصل مع مختلف مكوناتها ، والوعى عن أية هذه المكونات تكمن المدخل لقضية ما . على هذا ، فمواقف الشجب والملاعنة لا تختلف كثيراً عن مواقف للتبعية والمداهنة من حيث إحراز الأثر النهائي المطلوب .

أين يقع المسلمون الأمريكيون فى هذه الخريطة المتشعبة والمتشابهة ؟ المسلمون كذلك تحديداً داخل التعددية . وهم يمثلون اللون اللطيف جميعاً . ولعل أول صوت إسلامي مسموع كان من حوالى مائة عام وهو صوت « ألكسندر وب » ، وهو قسٌ پروتستانتى أبيض كان سفيراً لأمريكا فى الفلبين واعتنق الإسلام وبشر به ، وله كتابات مضيئة عن التوحيد ، والأسرة وتعدد الزوجات ، وأنشأ جمعية إسلامية ، وساهم فى انعقاد أول برلمان للأديان جميعاً فى مدينة شيكاغو . وكان قبله عدة تعبيرات مسلمة بين الأمريكيين الأفارقة . ثم ظهرت أبحاث عن الإسلام فى عدة جامعات على رأسها هارفارد وپرنستون . غير أنه فى النصف الثانى من القرن العشرين ومن أواخر الستينيات تحديداً ، بدأت الهجرة المسلمة من بلاد العرب والمسلمين إما هرباً من الاضطهاد أو بحثاً عن الحرية أو ابتغاءاً لفرص العلم والرزق . وقد اختلفت هذه الموجة عن موجات مماثلة سابقة بين الحريين العالميتين وبعدهما من حيث الكم والكيف ، فعدد كبير من أفراد هذه الموجة كانوا على درجة من العلم والوعى ، وحملوا معهم جراح البلدان التى جاؤا منها ، وكان منهم ناشطون سياسيون ، وإسلاميون تحوهم رغبة فى المحافظة على دينهم وعلى أبنائهم ، وقد جاؤا من أطراف الأرض جميعاً ، بما يقدمه ذلك من ثراء وما يمثل من تحديات .

ووجد المسلمون أنفسهم يعيشون فى بلد واحد لا يتنخل فى شئونهم ، ولا يجمع حريتهم ، ولكن الحياة والمجتمع تطرح عليهم أسئلة ملحاحة جديدة ، وتلوح لهم فرص وتحديات بهم أخطار من نوع لم يلقوه فى الأوطان الأم . وكان عليهم أن يواجهوا خيارات لم يكن البعض مستعداً لمواجهتها . وكان طبعاً أن يكون هناك بعض تخطيط وكثير من الاضطراب ، وإزاء ذلك انقسم المسلمون على عدة شعب :

منهم من ذاب تماماً فى الخضم الجديد ، ولم يستبقوا من الإسلام إلا شجن الذكريات عن أيام الصبى فى الوطن الأم ، واختلط ذلك الإسلام بالثقافة المحلية

والعادات الموروثة التي تلاك كحكاية يمل من سماعها الجيل الجديد ، لذي استطعم
للهامبورجر ورقص على إيقاع الألحان الجديدة . وتغيرت حتى الأسماء بشكل
مضحك ومبكي في آن واحد .

وفرّح ذلك الفريق بالحياة الجديدة غير أنه لم يطمئن بها ؛ إذ أنه في وقت
الطامات الكبرى كالتي نتعرض لها الآن ، يقتل حتى أتباع المسيح ؛ لأنهم قد يشبهون
المسلمين في ملابس أو لون بشرة جلد . وهناك فريق آخر فزع من ذلك المصير ، فاتخذ
شكل السلحفاة التي تتكمش داخل غطائها درءًا للأخطار ، فاعتزلوا ذلك المجتمع الذي
يعيشون فيه ويستقنون منه وينغمون الضرائب له ويتجنبونه في آن واحد ، رفضوا
المواصلات ورفضوا الحوار ورفضوا النشاط السياسي والاجتماعي . . . وتسلاوا بما
يسمونه «دعوة» يخاطبون الناس بغير لغتهم . . . واللغة غير اللسان . . . ويحثونهم
في غير اهتماماتهم .

ثم هناك شعبة لم تزل راغبة في الحفاظ على دينها . . . غير أن الدين في
جوهره لم يكن محل سؤال ، وإنما أخذ إرثًا مسلمًا به مغلفًا بتقاليد ومماريت
واحتيازات بعضها يتفق مع الدين وبعضها يخالفه .

ولأن الدين لم يكن محل تساؤل في الماضي ، فلم يكن كذلك موضوع دراسة .
ولم تكن هناك نظرة لما سماه الدكتور القرضاوى فقه الأولويات ، وانحصر الدين
وانحصر في طقوس وشكليات دون المعاملة والخلق القويم والحكمة والموعظة
الحسنة .

وتعقدت المشكلة أكثر عندما ظن هذا الفريق أن هذه الفجوة في العلم
يمكن أن تسد باستيراد الأئمة والفتاوى ، فالتقى من قد يطم فروع فقه
ولكنه لا يعرف مسرح المشكلة ولا خلفية السؤال ، مع أن العلم بالقضية فرع
من الفتوى فيها ، ومع أن للفقه أصول فقه وللشريعة مقاصد الشريعة ، وخلت
المساحة إما للهواة الذين يفترون إلى العلم وإما للمحترفين الذين يتون بغير
ما يعرفون ، فكان أن قدموا العسر وقد أورد الله بنا اليسر ، مما حدد أن
ينحصر الإسلام في مفهوم نظري وممارسة طقوسية ، لا تشكل حياة الفرد أو
ترشد حياة الجماعة .

ثم كانت هناك شعبة تصبغت لأعرافها ، فظهرت التجمعات العربية أو الباكستانية أو الفارسية إلى أخرى .

مع آلام هذا المخاض الهائل ، طرحت صيغة جديدة لتحقيق التواجد الإسلامي المبشر ، ورغم أن ذلك كان في صورة فكر نظري عند عديد من المثقفين والنشطين في الحقل الإسلامي ، إلا أن هذه الرؤية بلغت نضجها في تجربة المركز الإسلامي لجنوب كاليفورنيا الذي تبنى بوضوح فكري وأداء عملي فكرة « الشخصية الإسلامية الأمريكية - The American Muslim Identity » . . . التي نادت بأن الوطن ليس هو حيث دفن الأجداد ولكن حيث ينشأ الأحفاد ، المنشأ هو الجذور التي نعتز بها ونحفظ جميعها . . . ولكن الوطن حيث يبنى الإنسان عش أبنائه ومحاضن أحفاده ، وبنس العش يكون لو خلى من الإسلام أو لم يتأسس عليه . هي نظرة مستقبلية لتعريف الوطن دون إنكار الجذور ودون التخلي عن الإسلام في ثقافته وعالميته واستيعابه لاختلاف الأزمنة والأمكنة ، والله المشرق والمغرب . والإسلام من كتب الله وصحيح سنة خاتم الأنبياء ، متحرراً من الالتزام المطلق بالتقاليد التي صنعها البشر حتى كانت أن تطغى على الأصل المتميز . . . ومع الاحتفاظ بثوابت الإسلام فإن الأداء باللغة ووسائل العمل وأدواته تكون أمريكية تتسق مع الأعراف والأشكال الأمريكية فيما لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً .

كان لابد لهذه الصيغة أن تفرز فقهها الذي يعالج مشاكلها الخاصة ، ومن أجل ذلك كانت الدعوة الموجهة لعلماء المسلمين في العالم بمناقشة ما يمكن أن يسمى بفقه الأقليات ، حيث إن التراث الفقهي الذي تركز به الكتب قد جاء حيث المسلمون أغلبية محكومة أو سلطة حاكمة ، مما يختلف عن وضع الأقليات المسلمة في المهاجر . وكان لزاماً أن تتحدد الخطوط العريضة لتوجه العمل الإسلامي ، وهو توخي وجود إسلامي نشيط وهادئ كجزء من منظومة التعددية الأمريكية ، وأن يطرح الإسلام نفسه في سوق الأفكار والأديان المفتوحة ، وأن يستهدف عقول الناس بالإقناع ، وقلوبهم بالرحمة والحب ، وأن يتواجد - في حالة شهود لا حالة غيبة - مع الناس في مواجهة مشكلاتهم ، وأن تتكون من المسلمين الأمريكيين أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله ، وتتعاون مع الآخرين على البر والتقوى لا على الإثم

والعدوان . الاتجاه إذاً هو مستقبل الإسلام في أمريكا . والهدف أن يصبح المسلمون مكوناً هادياً ضمن مكونات التعددية الأمريكية ، وأن يستطيع المسلمون للتواصل أفقياً للتعامل والتعاون والتخاور والتعارف مع كافة مكونات المركب الأمريكي ، وأن يمتد رأسياً إلى الأجيال القادمة بهدف إنشاء المواطن المسلم المتصالح مع نفسه ، الوفى لوطنه والمؤمن بدينه . . . الوفى لجذوره فى غير تعارض ولا تناقض ولا انفصام .

وبالتالى تقدم هذه الصيغة لمرين بالفى الأهمية : أولهما : فكراً مشتركاً ممكن أن يتوحد عليه المسلمون فى هذه البلاد ، وثانيهما : إدخال الإسلام ضمن النسيج الأمريكى، حيث إن هذا المركب الأمريكى لا يمكن أن يتغير من خارجه بل من داخله فقط ، والكيانات التى تصر على غربتها فإنها تهْمَش أو تُلغى ، ولعل الرفض الجامع والجامح لما حدث يوم ٩/١١ هو أن عوامل خارجية تحولت أن تغير نمط الحياة فى أمريكا . . . وأحسب أن عواقب الجموح فى هذا الرفض ستكون وخيمة . . . وبالغة التأثير .

تبقى عدة أسئلة تلح على وجدان المسلم بشأن هذه الشخصية الإسلامية الأمريكية .

أولاً : هل يعنى هذا إيجاد إسلام أمريكى يختلف عن الإسلام الكامل الشامل الذى نعرف ؟ والجواب طبعاً بالنفى . والعجيب أننا نتحدث عن الشخصية المصرية المسلمة او الهندية المسلمة أو ما إلى ذلك دون حرج . . . فلماذا الحرج بشأن الشخصية الإسلامية الأمريكية ؟ مع أن شكل المجتمع المسلم وطرق أدائه وعاداته فى مصر تختلف عنه فى الهند وفى الخليج وفى لوزبكستان . الغرض ليس لمركة الإسلام ولكن أسلمة وضع المسلمين فى أمريكا ، ومصالحتهم مع مواطنيتهم التى سعوا إليها ولم تفرض عليهم ، وضمنان تأثيرها فى المناخ الذى تعيش فيه وتتجلب فيه لجيلها الجديدة .

ثانياً : ما هى علاقة هذا الكيان الأمريكى للمسلم بأمة الإسلام علمة ؟ . . . وهل ينغزل المسلمون فى أمريكا عن إخوانهم فى الدين وعن هموم أمتهم ؟ وأمة الإسلام كالجسد الواحد ، والمسلمون فى أمريكا هم أعضاء ذلك الجسد ذو الطبيعة والهوة الأمريكية ، يهتم بأمور المسلمين جميعاً ، بل وبهموم الإنسانية كلها ؛ إذ أننا خير أمة أخرجت للناس . . . أى من أجل البشر .

غير أننا نتناول هذه القضايا ونعمل لها من زلوية أمريكية لا من زلوية أجنبية . فالعمل لتحقيق العدالة فى فلسطين مثلاً يجب أن يكون عملاً وطنياً أمريكياً ، يرفض إهدار أموال دافعى الضرائب لتدعيم العدوان ، ويطلب بعدم مخالفة القانون الأمريكى بشأن المساعدات العسكرية الخارجية ، حيث يلزمها أن تكون للدفاع وليس للهجوم والعدوان . الأمر المخالف تماماً لحالة إسرائيل ، وينادى بقيم الثورة الأمريكية فى الحق فى الحرية ومقاومة الاحتلال .

قلت ابتداءً إن فكرة إيجاد للشخصية أى الكينونة الإسلامية الأمريكية هى اختيار طرح كبديل نحسب أنه الأكثر مناسبة والأكثر قابلية للحياة والتأثير والاستمرار ، مقارنة بما عداه من أشكال ، وقد اختلف الناس على هذا الاختيار بين هباب مرتاب ، ومطمئن متحمس ، غير أن غالبية المسلمين يميلون ولو عقلياً نحو هذا الاختيار ، ويتفاوتون فى درجة التطبيق العملى والممارسة الفعلية . فبينما لا يتردد المركز الإسلامى لجنوب كاليفورنيا فى رفع العلم الأمريكى على المركز ، أو فى تغنى أطفال مدارسه بالنشيد الوطنى ، نرى آخرين يقتنعون بذلك ولا يمارسونه . وبينما نرى الأغلبية تعى أهمية الاتخراط فى العمل السياسى وتكوين تكتل انتخابى مسلم قد يحصب حماسه فى يوم من الأيام ، فلم تزل هناك بقية تحذر من الاتخراط فى نظام غير مسلم ، كلثما يقولون نعم سندفع الضرائب ولكن نرفض أن يكون لنا صوت فى وسائل إنفاقها ! ومنخفض للقانون ولكننا لا نريد أن نشارك فى سنه ولا فى تغييره !

بعد هذه العجالة . . نعود إلى يوم ٩/١١ والاتعكسات المباشرة التى نرصدها حتى الآن ، علماً بأننا لم نزل حتى لحظة هذه الكتابة فى الأسبوع الثانى وطبول الحرب تكق فتصك الأذان .

فى لحظة ما بعد الذهول . . اكتشفت هذه الأمريكيات كلها التى تحدثنا عنها سابقاً ، ذلك الرباط المسحور الذى يربطها ببعضها ، وبطم لشكل معين للحياة ارتضته لنفسها يقوم على الحرية والحق فى البحث عن الفرصة واستمرار الأمل . اكتشفت أنها أجزاء من جسم وليست شظايا وليدة مغامرة أو صدفة ، اكتشفت البلد نفسها وروحها ووحنتها . نفنت الأعلام من الأسواق ، وهبطت معدلات الجريمة ،

وضاقت بنوك الدم بكميات الدم المتبرع به ، وردت صفوف المتطوعين للإفقاذا لكثرة العدد ، وتزاور ألتباع الأدين كلها وتشاركوا الصلوات ، وفيما عدا القلة التى أعماها التعصب وطمس بصيرتها الجهل أو الجهات المستقلة التى أرادت أن تصفى حسابات أو تحكم قبضتها على الراى العلم لتعزل الإسلام والمسلمين ، فيما عدا هذه القلة التى ارتكبت جرائم كراهية ضد المسلمين ، فإن الشعب فى عمومه والحكومة كل مستوياتها وأجهزة الأمن والمؤسسات الدينية لم تكتف برفض أى عدوان أو تفرقة تقع على المسلمين ، بل هرعت بالفعل إلى المساجد والمدارس والمراكز لتدفع عنها السوء .

والذى يجب أن نفهمه أنه ليس حباً للإسلام والمسلمين هبط فى لحظة تجلٍ ولكنه دفاع عن أمريكا التى يطمون ويحبون . . التى تعلمت من دروس الماضى القريب والبعيد أن ظلم أى مجموعة هو ظلم لكل مجموعة ، وأن تمزق النسيج الأمريكى يعود بالضرر على الجميع .

ولا شك أن حواراً يوشك أن يشغل الساحة الأمريكية بشأن الحرب التى أعلنها الرئيس ، وأصب أنه بعد مرحلة الانفعال والتشنج العلم ، فالمتوقع أن ينفض مجال لأراء متعددة ، وستطرح أسئلة عما حدث وما يوشك أن يحدث ، بل وقد بدأت الآن تتشكل جبهة تعارض الحرب أو على الأقل فى شكلها الشامل الذى أعلنه الرئيس . ولا بد أن يجد المسلمون مكنتهم فى هذه الجبهة بل وفى ريادتها . ليس بدافع الدفاع عن طالبان ، فطالبان نظلم أذى الإسلام والمسلمين أبلغ إيذاء ، ولكن لوجه الله والحقيقة ولحقن دماء الأبرياء ، ثم لمنع الوطن الأمريكى من اللولوغ فى الدم ، والتوغل فى غابات من الحجر والكهوف طالما كانت مصائد ومقابر عبر التاريخ .

إن صيغة هذه الحرب المعطنة وحتى كتابية هذه المبطور هى صيغة بالغة الغرابة ، لا أصب أن هذا الحشد الحاشد يبرره شخص واحد ولا تنظيم بذاته ولا العصبية أولو القوة . فهى حرب لم يعان فيها عدوٌ مقنع ، ثم هى حرب لم يُعرف فيها النصر . أى أننا لا نعرف ما هو ذلك النصر الذى يفترض أن يُحصل عليه بعد أن تضع الحرب أوزارها . ففى الحرب العالمية الثانية مثلاً كان النصر هو استسلام دول المحور بخون قيد ولا شرط ، وكان النصر فى الحرب الكورية هو الوصول إلى

حملة الخط ٣٨ الذي يقسم كوريا إلى كوريتين ، وحرب فيتنام لم يكن فيها نصر . .
لأن تعريف النصر لم يكن معلناً ولا حتى معروفاً . أما حرب الخليج فقد ادعى أن
النصر هو طرد قوات العراق من الكويت وقد كان ، وإن كان صدام لم يزل يحتل
بنصره في أم للمعارك .

هذه الحرب الجديدة لم يحدد لها نصر . هل هو الحصول على ابن لادن حيًا أو
ميثًا ؟ أم هو تصفية نظم طالبان ؟ أم هو تصفية تنظيم القاعدة . . أم هو استئصال
الإرهاب من العالم ؟ وهو قول غريب من بلد لم يستطع أن يستأصل الجريمة في
شوارع منته ولا المخدرات من مدارس وجماعاته . تعريف النصر إذاً غير محدد
وغير معن وغير مقنع على الإطلاق .

يحق على العقلاء من الشعب الأمريكي ويجب عليهم أن يدعوا إلى كيخ جماع
هذه الموجة الغاضبة العمياء . وأن تملأ أصوات تناصر السلام . . وإن لم تفلح في
وقف الحرب ، فعلى الأقل في تحديد دائرة الدمار . وحماية المدنيين .

يحق لنا الآن أن نتساءل عن توقعات المستقبل مع إقرارنا بأنه بيد الله الذي يقاب
الأمر كيف يشاء .

برغم صعوبة المرحلة فهناك مع النصر يسر ، والأزمات تأتي بالفرص لمن
يوفقه الله لاغتنامها .

اسم الإسلام الآن يجري على كل لسان ، في القلب بالمدح وفي النار بالقدح ،
ودرجة حب الاستطلاع أدت إلى رواج الكتب الإسلامية حتى خلت منها المكتبات .

هناك فرصة نادرة لوصول الإسلام إلى عقول الناس وقلوبهم ، وهناك فرصة
نادرة لتتقى صفوف المسلمين العاملين من المرجفين والمرتبجين ، ومن المتشددين
والمعتصبيين ، ومن الذين يعبدون الله رياء الناس ، ومن الذين يعبدون الله على حرف
والذين يقولون ما لا يفعلون . النتائج الباقى تمكين الوجود الإسلامي كمكون أصيل
وهام في قلب التعددية الأمريكية . . قد يشارك في صنع القرار بما يؤثر على تعامل
أمريكا مع العرب والمسلمين في العالم .

من العظة أن نظن أن ذلك سيأتي نتيجة تلقائية بغير عزم وعمل فهناك من
اللاعبين على المسرح من لا يطبقون حتى تصور ذلك الاحتمال . هناك الصهيونية

النشطة التي ترى حيلتها في احتكار الأذن الأمريكية وملئها بصوت واحد ، والتسلط على العقل الأمريكي وتخفيه وتطويعه في اتجاه واحد . وهناك اليمين للمسيحي المتطرف الذي يرى أمريكا حكرًا عليه وأنه يملك مفتاح الدنيا والأخرة ، وهناك القوى التي تمثل سياسات حكومات عربية وإسلامية تبتغي استخدام الوجود الإسلامي في أمريكا لصالحها .

فهو طريق مليء بالعقبات ، غير أن الزيد سيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .
هذا بالنسبة للمسلمين . أما التركيبة الأمريكية ، فأحسبها أكثر تواضعًا وأقل صلفًا على مستوى جهازها المهيمن وستدفع شاحات أم أبت إلى مراجعة سياساتها الخارجية ، مما سيفتح بالضرورة ملف التأييد الأعمى لإسرائيل ، وما جر على أمريكا وسمعتها ومصالحها ودورها في العالم من خسائر بغير مردود .
هي أيام تحسب وعمل دائب .

وليسست هذه الكتابة بحثًا ولكنها دعوة للبحث ، ولم أكتبها لأقدم إجابات ولكن لأطرح أسئلة ، والله هو الهادي لسواء المسبيل .

لوس أنجيلوس

٢٠٠١/٩/٢٧

* * *

الولايات المتحدة وأعمال العدوان^(*)

ناعوم تشومسكي

مفهوم الدولة الشريرة أو الدولة المارقة ، يلعب دوراً بارزاً اليوم في التخطيط والتحليل السياسي . أزمة العراق الراهنة هي المثال الأخير لهذا الدور . أعلنت كل من واشنطن ولندن أن العراق « دولة شريرة » ، تشكل تهديداً لجيرانها وللعالم أجمع ، « دولة خارجة عن القانون » يقودها تجسيد جديد لهتلر يوجب على حراس النظام العالمي ، الولايات المتحدة « وزميلتها الأصغر » بريطانيا ، أن تعمل على احتوائه وكبحه ؛ ليستكملا الدور للرهبان الذي لعبته سياسة بريطانيا الخارجية منذ نصف قرن مضى . هذا المفهوم يستحق نظرة فاحصة أكثر دقة ، ولكن دعنا أولاً نتأمل كيفية تطبيقه في الأزمة للراهنة .

السمة المثيرة للجدل في النقاش حول أزمة العراق ، هي أنه (النقاش) لم يحدث أبداً ! . صحيح نصكبت بعض الكلمات ، وكان هناك خلاف حول كيف نبدأ . ولكن النقاش ظل محصوراً داخل حدود ضيقة ، استبعدت القضية الواضحة : يجب على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تعمل طبقاً للقانون الدولي .

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن « مجلس الأمن سوف يقرر وجود أي تهديد للسلام ، أو انتهاك للسلام ، أو عمل من أعمال العدوان ، وسوف يقدم توصيات ، أو يقرر نوع الإجراءات التي سوف تتخذ للبندين ٤١ و ٤٢ ، وسوف يختار ما يفضله من إجراءات - لا تتضمن استخدام القوات المسلحة - وسوف يتيح أيضاً لمجلس الأمن أن يقرر اتخاذ إجراء آخر إذا وجد أن هذه الإجراءات لم تكن ملائمة » .

الاستثناء الوحيد هو البند ٥١ ، الذي يجيز « حق الدفاع عن النفس منفرداً أو جماعياً » ضد « الهجوم المسلح » . . . إلى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات للحفاظ

(*) ترجمة د . زين نجاتي .

على السلام والأمن الدولي» . بعيداً عن هذه الاستثناءات ، يجب على الدول الأعضاء أن «تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد أو استخدام القوة» .

توجد أساليب شرعية للتعامل مع التهديدات الكثيرة لسلام العالم . إذا شعر جيران العراق بالتهديد ، يمكنهم اللجوء إلى مجلس الأمن ؛ ليقرر الإجراءات المناسبة للرد على التهديد . وإذا شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما يولجها تهديداً ، يمكنهما أن يفعلن نفس الشيء .

ولكن ، لا يحق لأي دولة أن تعطى نفسها سلطة اتخاذ القرارات تجاه هذه التهديدات أو أن تتصرف كيفما تشاء ؛ الولايات المتحدة وبريطانيا ليس لديهما هذه السلطة ، حتى لو كانت ليديهما نظيفة ، وهي حالة بعيدة عن الواقع .

الدول الخارجة عن القانون لا تقبل هذه الشروط . عراق صدام ، مثلاً ، أو الولايات المتحدة .

موقف الولايات المتحدة أعلنه فوراً ، بوضوح تام ، وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ، التي كانت حينذاك سفيرة لأمريكا لدى الأمم المتحدة ، عندما أخبرت مجلس الأمن في وقت مبكر عن مواجهة الولايات المتحدة مع العراق ، أن الولايات المتحدة سوف تعمل «جماعياً إذا استطعنا ذلك ، أو منفردة عندما يجب علينا أن نفعل ذلك» لأننا «نعتبر هذه المنطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة القومية» ، ولذلك فنحن لا نقبل أي قيود خارجية . أولبرايت أعلنت تأكيد هذا الموقف عندما قام سكرتير عام الأمم المتحدة ، كوفي عنان ، ببعثته الدبلوماسية في فبراير ١٩٩٨ : «نحن نتمنى له النوفيق» ، قالت : «وعندما يعود سوف ننظر إلى ما يأتي به وكيف يتوافق مع مصالحنا القومية» ومن ثم سوف نقرر الكيفية التي نجيب بها . عندما أعلن عنان أنه وصل إلى اتفاق ، قلمت أولبرايت بتكرار بيتها السياسي : «من المحتمل أن يحضر معه شيئاً لا يروق لنا ، وفي هذه الحالة سوف نستمر في ملاحقة مصالحنا القومية» . أعلن الرئيس كلينتون أنه إذا فشل العراق في اختيار التوافق (كما قرره واشنطن) ، «على كل فرد إذن ، أن يفهم أن الولايات المتحدة ، وكل حلفائها أيضاً ، سوف يكون لهم حق أحادي الجانب في أن يردوا على ذلك في الوقت والمكان وأيضاً بالأسلوب الذي نختره» ، بأسلوب الدول الأخرى العنيفة والخارجة عن القانون ؟!

وافق مجلس الأمن بالإجماع على اتفاقية كوفي عنان ، ورفض مطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بإجلاء استخدامهم القوة في حالة عدم التزم العراق بها . حذر القرار من « العواقب الجسيمة » ، لكن دون أي تحديد أكثر من ذلك . في الفقرة الأخيرة الحاسمة من القرار ، المجلس « يقرر ، طبقاً لمسئوليته المنصوص عليها في الميثاق ، أن يظل على علم تام بالموضوع ؛ لكي يتأكد من تنفيذ القرار ، ولكي يحافظ على أمن وسلام المنطقة » ، للمجلس ولا أحد سواء ، طبقاً للميثاق .

الحقائق كانت واضحة لا لبس فيها . عناوين رئيسية في الصحف قالت : «ضربة تلقائية لم يصدق عليها» (جريدة وال ستريت) ؛ « الأمم المتحدة تمنع الولايات المتحدة من تهديد العراق إذا خرق الاتفاق » (نيويورك تايمز) . سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة أكد سرّاً لزملائه في مجلس الأمن أن « القرار لم يمنح الولايات المتحدة وبريطانيا حرية تلقائية لتوجيه ضربات ضد العراق ، إذا أعلت أعمال التفريش التي تقوم بها الولايات المتحدة » .

« يجب أن يكون مجلس الأمن هو الذي يقرر متى تستخدم القوة المسلحة » ، أعلن سفير كوستاريكا لدى الأمم المتحدة موضعاً موقف مجلس الأمن .

اختلف رد فعل واشنطن ! رفض جيمس روبين - المتحدث الرسمي لإدارة كلينتون - صياغة القرار قاتلاً : ليس مناسباً بنفس درجة المناقشات الخاصة التي أجريناها . . . لقد أوضحنا أننا لسنا بحاجة إلى الرجوع لمجلس الأمن إذا كان هناك خرق للاتفاقية .

جاء في العنوان الرئيسي بجريدة نيويورك تايمز : الولايات المتحدة تصر على أن تتمسك بحقها في معاقبة العراق ؟!

زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ « ترنت لوت » شجب الإدارة ؛ لأنها أخضعت سياستها الخارجية « لآخرين » : مجلس الأمن والأمم المتحدة ؟! . عضو مجلس الشيوخ جون ماكين حذر من أن « الولايات المتحدة قد تخضع قوتها للأمم المتحدة ، التزم نكلمه فقط للدول التي تلتزم بالقانون » . أضاف عضو الشيوخ جون كيري أنه قد يكون امراً « شرعياً » للولايات المتحدة أن تغزو العراق فوراً إذا استمر صدام على عناده وعلى انتهاكه لقرارات الأمم المتحدة ، وفي تهديده للمجتمع العالمي ، سواء قرر مجلس الأمن ذلك أو لم يقرره .

هذا العمل الفردي من الولايات المتحدة قد يتم « في إطار القانون الدولي » ، كما يفهمه كيري . رجل لطيف من الأحرار وصل إلى شهرة قومية ؛ لموقفه المعارض لحرب فيتنام ، أوضح كيري أن موقفه الراهن مطابق لأرائه السابقة فيتنام علمته أن القوة لا يجب أن تستخدم إلا إذا كان الهدف « يمكن تحقيقه ويلبي احتياجات دولتك » . إذن غزو صدام للكوييت كان خاطئاً لسبب واحد : أنه كان « غير قابل للتحقيق » ، كما أثبتت الظروف .

في مجال حملات الأحرار ، كانت اتفاقية كوفي عنان محل ترحيب ، ولكن ذلك كان داخل إطار ضيق استبعد القضايا الرئيسية . في رد فعل نمطي ، قالت جريدة بوسطن جلوب إنه إن لم يكن صدام قد تراجع « لما تمكنت الولايات المتحدة من تبرير هجومها على العراق فقط . . . بل كان يمكن أيضاً اعتبارها عديمة المسؤولية ؛ لأنها لم تفعل ذلك » .

المحلل السياسي ويليام بغاف استنكر عزوف واشنطن عن الاستتارة « بالراي اللاهوتي أو الفلسفي » ، بآراء كل من توماس الإكويني ، ولاهوتي البعث فرانثيسكو سواريز - كما فعل بعض المحللين في الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء الخمسينيات والستينيات في القرن العشرين ، والذين نشدوا الهداية من « الفلسفة واللاهوت » - وليس من أسس القانون المحلي والدولي المعاصر ، التي لم تلائم ثقافة المفكرين ، رغم وضوحها . محلل آخر من الأحرار ألح على الولايات المتحدة أن تواجه حقيقة أنه إذا ما كانت قوتها التي لا نظير لها « قد استخدمت في الواقع لتحقيق مصالح الجنس البشري ومتطلباته التي قد لا يجيزها الدستور ، أو الكونجرس ، أو برامج الأحد التلفزيونية للتعليمية » إلا أن « الدول الأخرى في العالم لم تعطي واشنطن الحق لكي تقرر متى ، وأين ، وكيف يجب أن تُخدم مصالحها » (رونالد سنيل) .

الإشارة إلى انتهاك العراق لقرارات الأمم المتحدة استخدمت بانتظام على أنها تعنى ضمناً حق دولتي الحرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) في اتخاذ قرار أحادي الجانب باستخدام القوة ، متقمصين دور « شرطة العالم » ، وفي ذلك إهانة لقوات الشرطة والتي من المفترض أن تقوم بفرض طاعة القانون ، لا أن تقوم بتمزيقه إرياً ! .

وقد يحاول الإنسنان جدلا قانونيًا لتأييد ادعاءات الولايات المتحدة وبريطانيا ، مع أن أحداً لم يحاول أن يفعل ذلك . الخطوة الأولى من الجدل قد تكون أن دولة العراق قد انتهكت قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ الصادر في ٣ أبريل ١٩٩١ ، والذي أعلن فيه وقف إطلاق النار ، عندما أصدرت العراق بياناً رسمياً ، أنها قبلت ما جاء في بنود القرار الذي ينص على (تدمير الأسلحة ، والتفتيش ، الخ) . قد يكون هذا القرار هو أطول القرارات التي أصدرها مجلس الأمن وأكثرها تفصيلا ، ولكنه لم ينكر أي آلية تفرض الالتزام بتنفيذه . الخطوة الثانية من الجدل إذن ، قد يكون عدم التزام العراق يستثير مرة أخرى تطبيق القرار رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ . هذا القرار يعطى للدول الأعضاء حق « استخدام جميع الوسائل الضرورية لتدعيم وتنفيذ القرار رقم ٦٦٠ » الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، والذي يطالب العراق بالانسحاب فورياً من الكويت ، ويدعو العراق والكويت « أن يبدأ فوراً مفاوضات جادة لحل خلافتهما » وأوصى أن تتم المفاوضات داخل إطار الجامعة العربية .

لا توجد حاجة لمناقشة هذا الموضوع . كان يمكن للولايات المتحدة وبريطانيا أن تقوماً بتسوية جميع الشكوك لو أنها طلبتا من مجلس الأمن أن يمنحهما حق « التهديد واستخدام القوة » ، كما يتطلب ميثاق الأمم المتحدة . اتخذت بريطانيا بعض الخطوات في هذا الاتجاه ، ولكنها عدلت عنها مباشرة ، عندما اتضح لها أن مجلس الأمن لن يسايرها . لكن هذه الاعتبارات كان لها وزنٌ ضئيلٌ في عالم تسيطر عليه الدول الشريرة التي ترفض حكم القانون .

لو افترضنا أن مجلس الأمن أباح استخدام القوة لمعاقبة العراق على انتهاكها لقرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ الذي طالب بوقف إطلاق النار ، فإن هذه الإباحة يمكن لها أن تفتح لجميع الدول ، مثلاً لإيران ، التي قد تقوم بغزو جنوب العراق ؛ لترعى ثورة هناك . إيران دولة مجاورة ، وضحية لعنوان عراقي مساندة الولايات المتحدة . لمدة عقد من الزمان - استخدمت فيه العراق الأسلحة المدمرة والحرب الكيميائية ، ويمكنها أن تدعى - ليس دون حق - أن غزوها سوف يلقى بعض التأييد المحلي . للولايات المتحدة وبريطانيا لا يقبلان مثل هذا الادعاء . مثل هذا التحرك الإيراني ، إذا تخيلناه ، فلا يمكن التسامح معه على الإطلاق ، ولكنه قد يكون أقل

وحشية عن مخططات القوى التي فرضت نفسها . من الصعب أن نتخيل دخول مثل هذه الملاحظات البدائية إلى النقاش العام في الولايات المتحدة وبريطانيا .

إذراء حكم القوتون له جنور صيقة في ممارست الولايات المتحدة وفي ثقافة المفكرين . نذكر على سبيل المثال ، رد الفعل على حكم المحكمة الدولية عام ١٩٨٦ الذي أدان الولايات المتحدة على « استخدام القوة بطريقة غير شرعية » ضد نيكاراغوا ، وطلبها بوقفه ودفع تعويضات ضخمة ، وأعلن أيضاً أن جميع المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة للكونترا ، أيًا كان نوعها ، أنها كانت « معونات حربية » وليست « معونات إنسانية » . قلمت جميع الجهات الأمريكية بشجب المحكمة واعتبارها غير جديرة بالثقة ! . اعتبروا كلمات الحكم غير جديرة بالنشر ، وأهملوها تماماً . قام الكونجرس ، والذي يسيطر عليه الديمقراطيون ، فوراً ، باعتماد أموال جديدة ؛ لتعزيز استخدام القوة غير الشرعي . استخدمت واشنطن حق الفيتو ؛ لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يطلب جميع الدول باحترام القوتون الدولي ؟! لم تذكر أي أسماء ، ومع ذلك كان المقصود واضحاً .

عندما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرار مماثل ، قامت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل والسلفادور بالتصويت ضده . قليل من كل هذا ذكر في وسائل الإعلام أو صحف الرأي .

قال جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت (١٤ أبريل ، ١٩٨٦) شارحاً : « إن المفاوضات تصبح محض استسلام إذا لم تفسر ظلال القوة مائدة المفاوضات » . وقام بشجب أولئك الذين يطالبون باتباع « وسائل يوطوبية ، وشرعية مثل الوساطة الخارجية ، وهينة الأمم المتحدة والمحكمة الدولية ، بينما هم يتفاوضون عن عنصر القوة في التسوية » ، سجل ليس بدون سوابق في التاريخ المعاصر ! .

الأزراء التام للبند رقم ٥١ في ميثاق الأمم المتحدة يوحى بالكثير . لقد ظهر بوضوح تام مباشرة بعد ظهور اتفاقات جينيف عام ١٩٥٤ عن تسوية سلمية مع الهند الصينية ، التي نظرت إليها واشنطن على أنها « كارثة » ، وتحركت فوراً لتكميرها . مجلس الأمن القومي الأمريكي اتخذ قراراً سريعاً أنه حتى في حالة قيام

«انقلاب شيوعي محلي ، أو ثورة لا تشتمل على هجوم مسلح » ، فإن الولايات المتحدة سوف تفكر في احتمال استخدام القوات المسلحة ، بما في ذلك احتمال مهاجمة الصين إذا ما « قررت أن للصين كانت المصدر » لتقليم هذا « الانقلاب » (مجلس الأمن القومي ٢/٥٤٢٩) . هذه الكلمة التي تكررت حرفيًا كل عام في وثائق التخطيط ، تم اختيارها ؛ لكي تؤكد حق الولايات المتحدة في انتهاك البند رقم ٥١ . نفس الوثائق طالبت بإعادة تسليح اليابانيين ، وتحويل « تايلاند » إلى نقطة ارتكاز لتحركات الولايات المتحدة الخفية ، والسيكولوجية ، في جنوب شرق آسيا للقيام « بعمليات خفية شاسعة ومؤثرة » في جميع أنحاء الهند الصينية ، وعلى وجه العموم ، عملت بقوة على نفس اتفاقات جينيف وميثاق الأمم المتحدة . هذه الوثائق البالغة الأهمية كتبها مؤرخو اليميناجون بشدة ، واخضعت تمامًا من التاريخ .

بدأت الولايات المتحدة في تعريف « العدوان » على أنه يشمل « الحرب السياسية ، أو التخريب » (بواسطة طرف آخر) - وهو ما أطلق عليه أدلاي ستيفينسون اسم « العدوان الداخلي » ، بينما قام بالدفاع عن الهجوم الواسع النطاق الذي قام به جون كينيدي ضد جنوب فيتنام ! .

عندما قامت الولايات المتحدة بقصف المدن الليبية بالقنابل عام ١٩٨٦ ، بررت ذلك بأنه « الدفاع عن النفس ضد هجوم مقبل » . المستشار القانوني لجريدة نيويورك تايمز ، أقطوني لويس ، لمتدح الإدارة ؛ لأنها اعتمدت على « نقاش قانوني يفيد أن العنف (في هذه الحالة) يمكن تبريره على أنه من أعمال الدفاع عن النفس » ، طبقًا لهذا التفسير المبتكر للبند رقم ٥١ من الميثاق ، الذي قد يدخل منه طالب في مدرسة الحقوق العليا ، دافع السفير توماس بيكرينج في مجلس الأمن عن غزو للولايات المتحدة لهنما مستشهدا بالبند رقم ٥١ ، وأعلن أنه « يجب استخدام القوة المسلحة للدفاع عن الدولة ، وللدفاع عن مصالحنا وشعبنا » ، ويعطى الحق للولايات المتحدة في غزو پنما ؛ لمنعها من « استخدام أراضيها كقاعدة لتخريب المخدرات إلى الولايات المتحدة » .

في يونيو ١٩٩٣ ، أمر كلينتون بشن هجوم بالصواريخ على العراق ، قتل المدنيين ، وهلل له حماثم الكونجرس والصحافة الذين وجدوا أن الهجوم كان

«ملانما ومعقولا وضروباً». المعلقون السياسيون أعجبهم كثيراً استشهد السفير لولبريت بليند رقم ٥١ . شرحت قلة : إن القصف بالقتل كان «دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح» - تحديداً محاولة مزعومة لقتل الرئيس السابق بوش (الأب) منذ شهرين ، وهو ادعاء يكاد لا يرقى إلى مستوى السخف ، حتى لو كانت الولايات المتحدة قد تمكنت من تقديم بيئة على تورط العراق . « مسنولو الإدارة ، متحدثون بصيغة المجهول » ، أخبروا الصحافة « أن الحكم على تجريم العراق بنى على أساس بيئة مستوحاة من الظروف والتحليل بدلا من الاستخبارات الصلدة » ، طبقاً لتقرير جريدة نيويورك تايمز ، الذى استبعد القصة .

أكدت الصحافة رأى الصفاة أن الظروف « ملانمة تماماً » للبند رقم ٥١ (واشنطن - بوس ت) . « أى رئيس للدولة يقع عليه واجب استخدام القوة الحربية للدفاع عن مصالح الوطن » (قالت نيويورك تايمز ، بينما عبرت عن بعض الشكوك حول القضية موضوع النقاش) وكانت « إشارة كلينتون إلى ميثاق الأمم المتحدة توحى برغبة أمريكية فى احترام القانون الدولى » (بوسطن جلوب) . البند رقم ٥١ « يبيح للدول حق الرد حريباً إذا ما قامت قوة معادية بتهديدها » (كريستيان ساينس مونيتور) . البند رقم ٥١ يبيح لأى دولة أن تستخدم القوة « للدفاع عن النفس ضد التهديدات الموجهة إلى مواطنيها » ، طبقاً لما قاله وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد أمام البرلمان مؤيداً قيام كلينتون « بممارسة حقه المبرر والمناسب فى الدفاع عن النفس » . « قد توجد » حالة ركود خطيرة « فى العالم ، استنرد هيرد ، إذا ما طوالب من الولايات المتحدة أن تحصل على موافقة مجلس الأمن قبل قيامها بهجوم الصواريخ ضد عدو قد يكون - أولاً يكون - أمر بقيام المحاولة الفاشلة لقتل رئيس سابق منذ شهرين » .

هذا السجل يعطى تأييداً ضخماً للفكر الشائع حول « دولة شريرة » كرسمت نفسها لسيطرة القوة ، تعمل من أجل « مصلحة قومية » كما حددتها القوة المحلية ، بل أكثر سوءاً ، دولة شريرة كرسمت نفسها قضياً عالمياً وجلاً فى نفس الوقت .

دولة شريرة أو دولة مارقة !

من المهم أيضاً أن نعيد النظر فى القضايا التى دخلت فى نطاق - عدم النقاش - حول الأزمة العراقية . دعنا أولاً نتحدث عن مفهوم « دولة شريرة » .

المفهوم الرئيسي هو أنه ، رغم انتهاء الحرب الباردة ، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تتحمل مسؤولية حماية العالم ، ولكن ممن؟ بصرامة تامة لا يمكن أن يكون من تهديد « القومية الأصولية (الراديكالية) » - بما يعنى تلك التى ليس لديها الرغبة فى الخضوع لإرادة من يملك القوة . هذه الأفكار ملائمة فقط لوسائل التخطيط الدولى ، ولا تلائم العامة . منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين ، أصبح واضحاً أن التقنية التقليدية بدأت تفقد نفوذها : إغراء ذريعة جون كنيدي ، « مؤامرة وحشية متماسكة » ، أو ذريعة ريجان ، « إمبراطورية الشر » . أصبحت موضلات قديمة . نحتاج الآن إلى أعداء جدد .

فى الداخل ، الخوف من الجريمة - خاصة المخدرات - استثارته « عوامل شتى لها علاقة ضئيلة ، أو لا علاقة لها على الإطلاق ، بالجريمة نفسها » ، طبقاً لما انتهت إليه « اللجنة القضائية عن الجريمة القومية » ، شاملة ممارسات وسائل الإعلام ، وأيضاً « دور الحكومة والصناعة الخاصة فى إشعال خوف المواطن » ، « مستغلة التوتر العنصرى الكامل ؛ لتحقيق أهدافاً سياسية » ، مع نزعة لتحياز عنصرى فى إجراءات التنفيذ أو الأحكام التى تمزق المجتمعات السوداء ، وتخلق « هاوية عنصرية » تضع « الدولة أمام خطر كارثة اجتماعية » . « العواقب وضعها علماء الجريمة على أنها السياسة الأمريكية الجديدة للتمييز العنصرى ، بعد أن أصبح الأمريكيون الأفارقة يشكلون أغلبية نزلاء المسجون لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة ، يسجنون بنسبة تقرب إلى سبعة أضعاف المسجون البيض ، نسبة تتركز تماماً خارج نمية عمليات القبض ، والتى هى أيضاً تستهدف السود ، غالباً لتعطى المخدرات أو تجارتها .

فى الخارج يأتى التهديد من « الإرهاب الدولى » ومن « تجار المخدرات فى أمريكا اللاتينية » وأكثر خطورة من كل ذلك ، « الدول الشريرة » - دراسة سرية تمت عام ١٩٩٥ قامت بها القيادة الاستراتيجية المسنولة عن المخزون الاستراتيجى للأسلحة النووية ، حددت أبعاد الفكر الرئيسى . نشرت بعد ذلك من خلال قانون حرية الإعلام ، قامت هذه الدراسة « بضرورات الردع فيما بعد الحرب الباردة » بتوضيح « للكيفية التى قامت بها الولايات المتحدة بإعادة توجيه استراتيجيتها الردعية للاتحاد السوفييتى المنحل ، ووجهتها إلى ما أطلق عليها اسم

الدول الشريرة ، مثل العراق ، وليبيا ، وكوبا ، وكوريا الشمالية » ، طبقًا لتقرير وكالة أنباء الأسوشيتدپريس .

طلبت الدراسة الولايات المتحدة بأن تقوم باستقلال مخزونها النووي ؛ لتصوير نفسها على أنها « لا عقلانية وحقودة إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية » . هذا « يجب أن يكون جزءًا من شخصيتنا القومية التي نبرزها إلى جميع الخصوم » ، « وعلى وجه الخصوص إلى الدول الشريرة » .

من المؤلم لنا أن نصور أنفسنا أننا قوميون تمامًا ، وعنديون « ، فضلًا عن التزامنا بتجاهات مثل القانون الدولي وتعهّداتنا التعاقدية .

الحقيقة أن بعض عناصر « حكومة الولايات المتحدة » قد تبدو وكأنها عديمة الانضباط ، مما يمكن أن يكون له فائدة لخلق وتصديق المخاوف في عقول صانعي القرارات من الأعداء » . التقرير أعاد إحياء نظرية نيكسون عن « الرجل المجنون » .

أعداؤنا يجب أن يدركوا أننا من المجانين الذين لا يمكن التنبؤ بتحركاتهم ، مع وجود قوة تدمير هائلة بين أيدينا ، حتى يقوموا بالإحشاء رعبًا لإرسلنا .

يبدو أن هذه الفكرة نشأت في إسرائيل في الخمسينيات من القرن العشرين ، ابتكرها حزب العمل الحاكم الذي قام قائلته « بالتهديد بأعمال الجنون » ، طبقًا لما سجله رئيس وزراء إسرائيل موسى شاريت في مذكراته اليومية .

وجود هذه الفكرة بين أيادي القوة العليا الوحيدة في العالم ، التي تعتبر نفسها قوة خارج القانون ، والتي تواجه ضغوط ضئيلة من الصغرة بالدخل ، يفرض على العالم مشكلة ليست صغيرة .

ليبيا كانت الاختيار المفضل « لدولة شريرة » منذ الأيام المبكرة لإدارة ريجان ، مكشوفة وغير حصينة ، كانت تعتبر « كيس ضرب - Sandbag » (الذي يستخدمه الملاحمون في التكريب) ممتازًا عند الحاجة . طريقة جديدة على سبيل التغيير ، في عام ١٩٨٦ ، عندما قاموا باستخدام أول عرض تليفزيوني في العالم لعملية قصف ليبيا بالقنابل ؛ لكي يقوموا بتجربة للتوיד لقوات واشنطن الإراهية

التي كانت تهاجم نيكاراجوا ، والتي بنيت على أساس أن « الإرهابي الأكبر » ،
القذافي ، « أرسل إلى نيكاراجوا مبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي وزودها بمستودع
من الأسلحة ، وأيضاً بالمستشارين ؛ لكي تتمكن نيكاراجوا من شن الحرب على
أراضي الولايات المتحدة » التي كانت حين ذاك - حتى لا ننسى الحقائق - تمارس
حقها في الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح من دولة نيكاراجوا الشريرة !

مباشرة بعد سقوط حائط برلين ، الذي وضع نهاية لذرائع التهديد السوفييتي ،
قامت إدارة بوش بتقديم مطالبها الثاقوبة إلى الكونجرس لاعتماد ميزانية ضخمة
للپنتاجون ، شارحة أنه في عهد جديد ، نحن نتوقع أن نظل قواتنا الحربية دعامة
ضرورية للتوازن في العالم ، ولكن . . . المتطلبات الأكثر احتمالاً لاستخدام قواتنا
الحربية قد لا تشمل الاتحاد السوفييتي ولكنها قد تكون على الأرجح في العالم الثالث ،
الذي قد يتطلب قدرات واتجاهات جديدة ، مثلاً « عندما قام الرئيس ريجان بتوجيه
الأسطول الأمريكي والقوات الجوية إلى ليبيا عام ١٩٨٦ » لتكثف بالقتال أهدافاً
حضرية مدنية مسترشدة بهدف « الإسهام في خلق مناخ دولي للمسلم ، والحرية ،
والتنظيم ، الذي يمكن من خلاله الديمقراطية - والدول الحرة الأخرى ، أن
تردهن ؟! »

لتهديد الرئيسي الذي نواجهه هو « النمو المطرد للتطور التكنولوجي » لدول
العالم الثالث . يجب علينا ، لذلك ، أن نقوم بتقوية « قاعدة صناعة الدفاع » - الصناعة
التي لها تقنية رفيعة - بابتكار حوافز « للاستثمار في التسهيلات الجديدة ، والمعدات ،
وكذلك في البحث والتنمية » . ويجب علينا أيضاً أن نحفظ بقوات التكخل ، على وجه
الخصوص ، تلك القوات التي تستهدف الشرق الأوسط ، حيث توجد « تهديدات
لمصالحنا » لا يمكن أن تأتي - من الآن فصاعداً - من الاتحاد السوفييتي ، بل كما
أدركتنا أحياناً في السنوات الخالية ، سرّاً في بعض الأوقات وجرّها من مسئولي اليوم ،
أن تهديد مصالحنا هو أمر فطري عند القوميين الراديكاليين ، وليس في الشرق
الأوسط فقط .

في هذا الوقت الذي لم تكن فيه « التهديدات لمصالحنا رابضة على أبواب
العراق » ، كان صدام صديقاً مفضلاً وشريكاً تجارياً مميزاً . تغيرت منزلته بعد ذلك

بشهور قليلة ، عندما أساء تفسير رغبة الولايات المتحدة في السماح له بتحويل حدود العراق مع الكويت بالقوة ، واعتقد أنه كان تصريحاً له باحتلال الكويت . لو طبقا لوجهة نظر بوش ، للتوالم بسل مطابق لما فطته للولايات المتحدة توأ في پنما .

في لجمتماع رفيع المستوى عقد مباشرة بعد قيام العراق بغزو الكويت ، قام الرئيس بوش (الأب) بتوضيح المشكلة الرئيسية : « خوفي على ٠٠٠ من انهم ٠٠٠ سوف يمتلكهم الذعر في اللحظة الأخيرة ويقبلون بقيام نظام حكم العوبة في الكويت » . رئيس الأركان العلم كولين بالول (الذي تولى بعد ذلك منصب وزير الخارجية في حكومة بوش « الابن ») عرض المشكلة بوضوح فقال : « في الأيام القليلة القادمة سوف تسحب العراق قواتها بعد وضع « العوبتها في السلطة » .

النظائر التاريخية لم تكن أبداً شديدة التشابه ، بطبيعة الحال . عندما انسحبت واشنطن جزئياً من پنما بعد أن وضعت العوبتها هناك ، ثار غضب شديد في كل أنحاء العالم الغربي ، بما في ذلك پنما . بل في الواقع في أغلب أنحاء العالم ، مما اضطر واشنطن إلى استخدام حق الفيتو مرتين لمنع صدور قرارات مجلس الأمن ، كما قامت أيضاً بالتصويت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة واشنطن « لانتهاكها الفاضح للقانون الدولي ، وأيضاً لاستقلال ، وسيادة ، وسلامة أراضي الدول » « لقرار الذي طالب الولايات المتحدة بسحب قوات الغزو المسلحة من پنما » .

* * *

غزو العراق لدولة الكويت عولج بطريقة مختلفة ، وبأساليب بعيدة عن النصوص التقليدية .

الحقائق التي تستعصى على الوصف ، تلقى أضواء مثيرة على التحليل السياسي : رونالد ستيل ، مثلاً ، الذي يستغرق في لتفكير الآن حول « الأحجية » التي تواجه الولايات المتحدة ، التي « مع كونها الدولة الأعظم قوة في العالم ، تواجه قيوداً على حريتها في استخدام القوة أكثر من تلك التي تواجه أي دولة أخرى » . من ثم ، كان نجاح صدام في غزو الكويت بالمقارنة مع عدم قدرة واشنطن على فرض إرادتها في پنما !

مما يستحق أن نتذكره أيضاً ، أن هذا الجدل قد مُنع تداوله تملأ في الفترة من عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، قام نظام المعلومات بالحفاظ على تضليل محكم حول هذا الموضوع . استفتاءات الرأي التي أجريت قبل قصف العراق بالقنابل في يناير ١٩٩١ ببضعة أيام ، أظهرت تأكيد بنسبة ١-٢ لإتمام تسوية سلمية مبنية على أساس قيام العراق بسحب قواته ، سوباً مع التقييم بعد مؤتمر دولي لبحث الصراع العربي - الإسرائيلي . قليلون ممن اتخذوا هذا الموقف يمكن أن يكونوا قد استمعوا إلى أى تأكيد شعبي له ، وسائل الإعلام قامت - بولاء تام - بتباعد خطي الرئيس ، من غير المحتمل أيضاً أن يكون أى ممن أجابوا على استفتاء الرأي قد عرف أن المعارضة العراقية الديمقراطية كانت تشاركهم في هذا الرأي ؛ لأن ذلك دخل نطاق المحظور في التيار الرئيسي لوسائل الإعلام . لو أن يكونوا قد عرفوا أن اقتراحاً مطبقاً للأسس التي أيدها قمتها العراق ونشره مسنولو الولايات المتحدة منذ أسبوع مضى ؛ لأنهم اعتبروه اقتراحاً معقولا ، ورفضته واشنطن رفضاً تاماً . لو أن مجلس الأمن القومي الأمريكي كان يدرس منذ منتصف أغسطس عرضاً عراقياً بالانسحاب ، ولكنهم استبعدوه ، وكبحوه بوضوح ؛ لأنهم كانوا يخشون من وجود مبادرات عراقية أخرى لم تذكر ، والتي قد تقوم « بنزع فتيل الأزمة » ، طبقاً لتقرير المراسل الدبلوماسي لجريدة نيويورك تايمز الذي شرح أسباب قلق الإدارة .

منذ ذلك الحين ، احتلت العراق مكان إيران وليبيا باعتبارها « الدولة الشريرة الرئيسية في العالم » .

دول أخرى لم ترم بلقب الدول الشريرة . إسرائيل مثلاً . الخصائر المندنية نتيجة لغزو إسرائيل للأرض اللبنانية عام ١٩٨٢ ، الذي ساندته الولايات المتحدة ، تزيد كثيراً عما أحدثه غزو صدام للكويك ، تلك الغزو الإسرائيلي الذي لا زال يعتبر انتهاكاً للقرار الذي أصدره مجلس الأمن عام ١٩٧٨ ، وأمر بالانسحاب الفوري من لبنان ، سوباً مع لومر أخرى تتعلق بالقدس ، ومرتفعت الجولان ، وبعض الأمور الأخرى ؛ وسوف تصدر قرارات أكثر إذا ما توقفت الولايات المتحدة عن استخدام حق الفيتو بانتظام لمنع صدور مثل هذه القرارات . أظهرت الولايات المتحدة أيضاً أن لها « معياراً مزدوجاً » بتسامحها مع هذه الانتهاكات . منذ البداية ، قامت قوة أمريكا - الإسرائيلية بتصميم وتنفيذ عملية مدريد - لوسلو ؛ لكي تفرض على العرب

تسوية بانتوسنانية النمط (على نمط ما تم مع الشعوب الزنجية) • اختار العالم العربي أن يقوم بخداع نفسه تجاه هذا الموضوع ، ولكنه أصبح واضحا في الوثائق الحقيقية ، وخاصة في مخططات حكومات راينين - بيريز التي أيدتها حكومة الولايات المتحدة ، شاملة تلك المخططات التي يشجبون من أجلها الآن حكومة لليكود الحالية .

من الواضح أنه لن يكون صحيحا أن ندعى أن « إسرائيل لم تقم فعلا بانتهاك قرارات مجلس الأمن » (نيويورك تايمز) ، ولكن الأسباب التي كثيرا ما يقدمونها يجب أن تفحص بدقة .

عودة إلى العراق ، التي تاهلت بصدق لأن تكون دولة إجرامية رائدة • للدفاع عن مخطط الولايات المتحدة للهجوم على العراق في اجتماع تليفزيوني عام عقد يوم ١٨ فبراير ، قام كل من الوزراء أولبرايت وكوهين بالاستشهاد تكراراً بوحشية الطاغية : كان صدام منبهاً ؛ لأنه « استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد جيرانه ، وأيضاً ضد شعبه ذاته » ، « ... » « إنه أمر هام لنا أن نوضح أن الولايات المتحدة ، والعالم المتمدن أيضاً ، لا يمكنهما أن يتعاملتا مع شخص تكون لديه الرغبة في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه ، إذا لم نتحدث عن جيرانه » .

كلمات رنانة • أولبرايت وكوهين نسبوا فقط أن ينكروا - وكان المطلقون من الطيبة بحيث لم يقوموا بالإشارة إلى ذلك - أن الأعمال التي يرون الآن أنها مرعبة لم تكن هي التي حولت العراق إلى « دولة شريرة » • ولن ريجان وبوش صاغاً دائماً علاقات دائمة متميزة مع « قتل الجماهير » • لم تكن هناك مطالبات حماسية بتوجيه ضربة حربية إلى العراق بعد أن قام صدام بضرب الأكراد بالقذرات السامة في حلبجا في مارس عام ١٩٨٨ ؛ على العكس من ذلك ، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم تأييدهما للقوى لقتل الجماهير ، الذي كان حين ذاك « نوع الرجل الذي نريده » • عندما قام مراسل تليفزيون هيئة الإذاعة الأمريكية تشارلز جلاس بالكشف عن برنامج صدام للحرب البيولوجية بعد عشرة أشهر من ضرب حلبجا ، قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتكذيب هذه الحقائق ، وأنهات القضية ، وتقوم وزارة الخارجية الآن بإصدار بيانات قصيرة عن « حلبجا » ، كما أوضح جلاس •

الدولتان الراعيتان للنظام العالمي ، قلتما أيضاً بمساعدة صدام على القيام بأعماله

الوحشية الأخرى - شاملة لاستخدامه لغاز السيليد ، غاز الأعصاب ، وأسلحة بربرية أخرى - بتقديم ختماتها في مجال المخابرات ، والتكنولوجيا والتوريدات ، بمشاركة الكثيرين غيرهم . لجنة البنوك بمجلس الشيوخ أصدرت تقريراً عام ١٩٩٤ قالت فيه إن وزارة التجارة الأمريكية تعرفت على شحنات من « المواد البيولوجية » مطابقة للمواد التي عثر عليها مؤخرًا ودمرها مفتشو الأمم المتحدة ، طبقًا لما ذكره بيل بلوم . هذه الشحنات استمرت حتى شهر نوفمبر ١٩٨٨ على أقل تقدير . بعد شهر ، قام بوش بالتصديق على منح قروض جديدة لصديقه صدام ، حتى يتمكن من تحقيق « هدف زيادة صادرات الولايات المتحدة ووضعا في موقف أفضل للتعامل مع العراق طبقًا لسلطانها عن حقوق الإنسان . . . » ، أعلنت سفارة الخارجية ذلك بوجه صفيق ، ولم تولج أي نقد في صحف التيتل الرئيسى .

سجل بريطانيا كان ظاهراً بوضوح خلال تحقيق رسمي ، « تحقيق سكوت » . اضطرت الحكومة البريطانية الآن فقط إلى الاعتراف بأنها استمرت في منح التراخيص إلى الشركات البريطانية لتصدير مواد تستخدم في صناعة الأسلحة البيولوجية . بعد نشر تقرير سكوت ، وحتى شهر ديسمبر ١٩٨٦ على أقل تقدير .

في دراسة نغدية نشرت يوم ٢٨ فبراير عن المبيعات التي قلم بها الغرب لمواد تستخدم في حرب الجراثيم ، وأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل ، ذكرت جريدة التايمز مثلاً واحداً لمبيعات الولايات المتحدة خلال الثمانينيات في القرن العشرين ، شاملة « الجراثيم المميتة » ، بموافقة الحكومة ، بعضها من مخزون مركز الجيش لأبحاث الجراثيم في فورت ديتريك . . . جزء من قمة الجبل الجليدي .

ذريعة شائعة الآن هي أن جرائم صدام لم تكن معروفة ، ولهذا فنحن قد صلحنا الآن عند اكتشافها ، ويجب علينا أن « نجعله أمراً واضحاً » إن قوماً متمدينين مثلنا « لا يمكن أن يتعاملوا » مع من ارتكب هذه الجرائم (لولبرايت) . خداع يدعو إلى السخرية . تقارير الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ تكين استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ، أعضاء سفارة الولايات المتحدة في تركيا تحدثوا مع الأكرد الناجين من ضربات الحرب الكيميائية ، وفلمت وكالة المخابرات المركزية بنقل هذه الأحاديث إلى وزارة الخارجية ، جماعات حقوق الإنسان أصدرت

تقارير فورية عن الأعمال الوحشية في حلبجا وفي أمكن أخرى . وزير الخارجية جورج شولتز اعترف بأن الولايات المتحدة قتلت لديها بينة عن الموضوع . فريق لتقصي الحقائق أرسلته لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ عام ١٩٨٨ وجد « بينات أكيدة عن استخدام واسع للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين » ، واتهمت الغرب ؛ لأن قبوله لقيام العراق باستخدام هذه الأسلحة ضد إيران شجع صدام على الاعتقاد - عن حق - أنه يستطيع أيضًا أن يستخدمها ضد شعبه . رئيس اللجنة كليبورن بيل قدم لنا « قانون منع الإبادة الجماعية » الصادر عام ١٩٨٨ ، شاجبًا الصمت « بينما يضرب الناس يقتل الفلز » على أنه « مشاركة في الجريمة » .

إدارة ريجان عارضت بشدة فرض العقوبات وأصررت على إسكات الموضوع بينما كانت تقدم مساندتها لقتل الجماهير . في العالم العربي ، كتبت صحافة الكويت من بين أكثر وسائل الإعلام العربية حملاتًا في تأييدها لحملة بغداد ضد الأكراد ، طبقًا لتقرير الصحفي عادل درويش .

في يناير عام ١٩٩١ ، بينما كانت طبول الحرب تدق ، قامت اللجنة القضائية الدولية بتقديم ملاحظة إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقول : « إنه بعد ارتكاب أفقيح المظالم ضد شعبها نفسه دون أن تسمع كلمة تأنيب واحدة من الأمم المتحدة ، تكون حكومة العراق قد توصلت إلى أنها تستطيع أن تفعل أي شيء » ، كانت الأمم المتحدة في هذا السياق تقصد الإشارة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ، بصفة رئيسية . هذه الحقائق يجب أن تكفي ، سويًا مع القانون الدولي ، وأي اعتبارات « جيوتوبية » أخرى .

معلق غير طبيب قد يشير إلى التسامح الحالي الذي تبديه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تجاه حروب الفلزال والسمة والحروب الكيميائية ، على أنه لا يدهشنا كثيرًا . قلم البريطانيون باستخدام الأسلحة الكيميائية أثناء تدخلهم عام ١٩١٩ في شمال روسيا ضد البلاشفة ، بنجاح كبير ، طبقًا للقيادة البريطانية . باعتباره وزيرًا للخارجية في مجلس الحرب عام ١٩١٩ ، كان ونستون تشرشل شديد الحماس تجاه توقعات « استخدام الفلزال السامة ضد القبائل غير - المتمدينة - » الأكراد والأفغان - وأصدر أوامره لقيادة السلاح الجوي الملكي في الشرق الأوسط لاستخدام

الأسلحة الكيميائية ، « ضد العرب المتمردون لتجربتها » ، مستبعدًا اعتراضات مكتب الهند باعتبارها « غير مقبولة » وعبر عن حزنه لوجود هذه « الحاصلية حول استخدام الغاز » : « نحن لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن ندعن لعدم استخدام أي أسلحة متاحة لتحقيق نهاية سريعة للشغب السائد على حدودنا » ، قال شارحًا ؛ واستطرد قائلًا : إن الأسلحة الكيميائية هي مجرد « تطبيق عملي لعلوم الغرب لتحديث فنون الحرب » .

إدارة كينيدي كانت رائدة للاستخدام الشامل للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين
عندما شنت هجوماها ضد فيتنام الجنوبية أعوام ١٩٦١-١٩٦٢

كان هناك قلق له مبرراته حول آثارها المحتملة على جند الولايات المتحدة ، ولكن ليس على آثارها بالغة السوء على المدنيين من الجسديات الأخرى ! في جريدة إسرائيلية يومية واسعة الانتشار ، تحدث الصحفي المحترم أمنون كابيلويك عن زيارته لفيتنام عام ١٩٨٨ ، وقال : « إنه وجد آلاف الفيتناميين لا زالوا حتى الآن يموتون من آثار الحرب الأمريكية الكيميائية » ، واستشهد بتقارير تبلغ ربع مليون ضحية في فيتنام الجنوبية ، ووصف مشاهد « مخيفة » في مستشفيات الجنوب لأطفال يموتون بالسرطان وتشوهات ميلاد بشعة . كانت فيتنام الجنوبية هي هدف الحرب الكيميائية ، وليست فيتنام الشمالية ، حيث لا توجد فيها مثل هذه العواقب ، طبقًا لتقريره (٥) !

توجد أيضا بيانات كثيرة لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة البيولوجية ضد كوبا ، نشرت على أنها أخبار قصيرة عام ١٩٧٧ ، وعلى أسوأ تقدير باعتبار أنها مكون صغير فقط من إرهاب الولايات المتحدة المستمر .

إذا قمنا بتتبع هذه الأعمال السابقة جاثيًا ، نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا حتى الآن تتبكي في شكل من أشكال الحرب البيولوجية المميتة في العراق .

تدمير البنية التحتية وحظر الواردات اللازمة لإصلاحها كلها أسبابًا لانتشار الأمراض ، وسوء التغذية ، والموت المبكر على نطاق واسع ، شاملا ٥٦٨,٠٠٠ طفل حتى عام ١٩٩٦ ، طبقًا لتحقيقات الأمم المتحدة؛ تقارير صندوق الأمم المتحدة

(٥) أعلنت الولايات المتحدة أن هدفها مساعدة فيتنام الجنوبية ضد الشمالية الشيوعية ! - المترجم .

لرعاية الطفولة أظهرت أن ٤,٥٠٠ طفلاً يموتون كل شهر خلال عام ١٩٩٦ . في
إدانة مريعة للعقوبات (٢٠ يناير ، ١٩٩٨) ، قام ٥٤ أسقفًا بالتحدث على لسان
بطريرك جنوب العراق ، الذي قال : « أن ثورة الأوبئة اختطفت الأطفال والمرضى
بالآلاف » ، بينما يقوم هؤلاء الأطفال الذين نجوا من المرض للاستسلام لسوء
التغذية » . تصريحات الأساقفة التي نشرت بالكامل في جريدة ستانلي هيلز ، لقيت
ذكرًا ضئيلاً في الصحف . الولايات المتحدة وبريطانيا كفتا لهما الريادة في إعانة
برامج المعونة . مثلاً ، إرجاء الموافقة على عربات الإسعاف ؛ لأنها يمكن أن
تستخدم في نقل الجنود ! عارضت أيضاً المبيدات الحشرية التي يمكن لها أن تمنع
انتشار الأمراض ، وكذلك قطع الغيار اللازمة للأجهزة الصحية . في نفس الوقت ،
أوضح دبلوماسيون غربيون ، قامت « الولايات المتحدة بالاستفادة المباشرة من هذه
العملية (الإنسانية) بنفس القدر ، إن لم يكن أكثر ، من الروس والفرنسيين » ، مثلاً ،
قامت بشراء بترول عراقي قيمته ٦٠٠ مليون دولار أمريكي (ثانية لروسيا فقط) ،
واقامت شركات أمريكية بمبيعات قدرها ٢٠٠ مليون دولار من المواد الإنسانية
للعراق . وأفاد المراسلون أن أغلب مشتريات روسيا من بترول العراق ، صبت في
الولايات المتحدة .

تأييد واشنطن لصدام وصل إلى أقصى مداه . إلا أنها كانت راغبة في غض
النظر عن هجوم قامت به قوة طيران عراقية على سفينة الولايات المتحدة :
« ستارك » فكتل فيه ٣٧ من أعضاء طاقمها ، امتياز لا يتمتع به سوى إسرائيل (في
حالة السفينة « ليبيرتي ») . لقد كان تأييد واشنطن الحاسم لصدام ، حتى بعد
ارتكابه لهذه الجرائم التي تصدم الآن الإدارة والكونجرس ، هو الذي أدى إلى
استسلام إيران أمام « العراق وواشنطن » ، طبقاً لما انتهى إليه ديليب هير في
التاريخ الذي كتبه عن حرب إيران مع العراق . قام الحليفان « بتتسيق عملياتهما
الحربية ضد طهران » . قف طقرة مدنية من طفرات الخطوط الإيرانية بالصواريخ
الموجهة التي يحملها الطراد فينسينيز كان نزوة حملة واشنطن الدبلوماسية ،
والحربية والاقتصادية « في مساعدة العراق ، طبقاً لما قاله هذا المؤرخ .

طلب من صدام أيضاً أن يقوم بتأدية الخدمات المالية التي تقوم بها الدولة العميلة:
على سبيل المثال ، أن يقوم بتكريب عدة مئات من الليبيين الذين أرسلتهم الولايات

المتحدة إلى العراق ؛ لكي يتمكنوا من قلب نظام حكم القذافي ، كما أوضح هوارد
نيشتر ، أحد مساعدي البيت الأبيض في عهد ريجان .

لم تكن جرائم صدام الشاملة هي التي رفّعت إلى منزلة « وحش بغداد » . كان
السبب ، غير ذلك ، وهو خروجه عن الخط المرسوم ، تملّصًا كما حدث في حالة
مجرم أصغر منه كثيرًا ، نوريجا ، الذي ارتكب أبشع جرائمه ، بينما كان لا يزال
عميلًا للولايات المتحدة يقبض راتبه من الـ C.I.A .

بالمناسبة ، قد يفكر الإنسان أن قيلم الطراد فينسينيز بتكمير الطائرة المدنية رقم
٦٥٥ داخل المجال الجوي الإيراني قد يعود ليكن في وجدان واشنطن . الظروف
كانت مريبة ، قتل ما يمكن أن يقال . كتب القبطان ديفيد كارلسون في جريدة
الأسطول الرسمية « أنه عبر عن دهشته بصوت عال وهو لا يصدق » عندما رأى
من سفينة القرية أن فينسينيز - التي كانت حينذاك في المياه الإقليمية لإيران -
أسقطت بقذائفها ما كان يبدو بوضوح أنه طائرة مدنية إيرانية في خط سير تجاري ،
ربما دون « حاجة للقيلام باختبار قدرة » نظام صواريخه رفيع التقنية . فقد الطراد
فينسينيز وضباطه الرئاسيون « كوفلوا بالميداليات لمسلوكهم الحسن » ، قال
الكولونيل البحري « بالمعاش » ديفيد يلفاتز في دراسة لأدعة عما قامت به وزارة
البحرية للتغطية على الموضوع : الرئيس بوش (الأب) أخبر الأمم المتحدة أن :
« شيئًا واحدًا كان واضحًا ، وهو أن فينسينيز تصرفت دفاعًا عن النفس . . . في وسط
هجوم بحري قامت به سفن إيرانية . . . » ، كلها لكاذب ، أشار يلفاتز ، رغم أن
ذلك دون أهمية ، موضحًا أن موقف بوش هو « لن نقوم بالاعتذار إطلاقًا عن
الولايات المتحدة الأمريكية - لنا لا يهمنا ما قد تكون عليه الحقائق » . كولونيل من
الجيش بالمعاش حضر جلسات الاستماع الرسمية ، انتهى إلى أن « أسطوانا خطير
جدًا حين ينتشر » .

من الصعب أن نتجنب التفكير في أن تكمير طائرة بان أمريكا رقم ١٠٣ فوق
لوكريري بعد ذلك بشهور قليلة كان ردًا انتقاميًا إيرانيًا . وثيقة للمخابرات الأمريكية
(وكالة الأمن القومي) صدرت عام ١٩٩١ ، خلصت إلى نفس النتيجة ، . . . انتقامًا
لقوم الولايات المتحدة بلسقاط طائرة الإيرباس الإيرانية .

مواصفات « الدولة الشريرة » وضوحاً كثيراً رد فعل واشنطن على الثورات التي قامت في العراق في مارس عام ١٩٩٢ ، مباشرة بعد توقف العمليات الحربية . وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت الإعلان رسمياً عن قرار يرفض أى تعامل مع المعارضة الديمقراطية العراقية ، وأيضاً ، مثل ما كان عليه الحال قبل حرب الخليج ، حرم عليهم الوصول إلى وسائل الإعلام الرئيسية . « الاجتماعات السياسية معهم لن تكون ملائمة لسياستنا في هذا الوقت » ، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ، ريتشارد بوتشار : « هذا الوقت » كان هو ١٤ مارس ١٩٩١ ، بينما كان صدام يقتل أغلب المعارضين في الجنوب تحت أعين الجنرال شوارزكوبف ، الذي رفض السماح لضباط الجيش العراقي الثائرين بالوصول إلى الأسلحة العراقية التي صودرت .

قادة المعارضة العراقية استلموا الرسالة . « ليث كوبا » رئيس حركة الإصلاح الديمقراطية العراقية المتمركزة في لندن ، قال : « إن الولايات المتحدة تفضل وجود ديكتاتورية عسكرية في العراق ، مؤكداً أن « للتغيير في نظام الحكم يجب أن يأتي من الداخل ، من الشعب الذي أصبح الآن مركزاً للسلطة » . « المصرفي أحمد شلبي المقيم في لندن ، رئيس الكونجرس القومي العراقي ، قال : « الولايات المتحدة ، التي تغطي بورقة التوت عدم تدخلها في شئون العراق ، تمهل صدام حتى يقوم بذبح المتمردين على أمل أن يتمكن ضابط جيش مناسب من الإطاحة به بعد ذلك » ، « اتجاه له جنود في سياسة الولايات المتحدة التي تقوم « بتلييد الديكتاتورية حفاظاً على الاستقرار » .

رئيس المرسلين الديبلوماسيين لجريدة نيويورك تايمز ، توماس فريدمان ، أوجز تفكير الإدارة أثناء قيامها بمعارضة ثورة شعبية . كانت واشنطن تأمل أن يقوم انقلاب عسكري بالإطاحة بصدام حسين ، « وعندئذ تكون واشنطن قد حصلت على أحسن ما في العالمين : قبضة حديدية لعصبة عسكرية عراقية بدون صدام حسين » ، عودة إلى الأيام التي كانت فيها قبضة صدام الحديدية . . . تحافظ على تماسك العراق .

بعد ذلك بعامين ، في إبراك آخر مفيد للواقع ، أوضح فريدمان أن « السياسة الأمريكية كانت هي دائماً التي مكنت قبضة صدام الحديدية من أن تلعب دوراً مفيداً

فى تماسك العراق وفى الحفاظ على الاستقرار » . هناك سبب ضئيل للاعتقاد أن واشنطن قد غيرت تضليلها للدكتاتورية على الديمقراطية .

مفهوم « الدولة الشريرة » تغير كثيراً . وهكذا ، صنف كوبا على أنها « دولة شريرة » رائدة بسبب ما يشاع عن تورطها فى الإرهاب الدولى ، ولكن الولايات المتحدة لم تدخل فى هذه الفئة من التصنيف رغم اعتدائها الإرهابية على كوبا لزم يقرب من أربعين سنة ، والتي تبدوا أنها لا زالت مستمرة حتى الصيف الماضى ، طبقاً لتحقيق صحفى نشرته جريدة ميامى هيرالد ، والذي أخفق فى الوصول إلى الصحف القومية (فى الولايات المتحدة ؛ ولكنه وصل فى أوروبا) . كوبا كانت « دولة شريرة » عندما كانت قواتها الحربية موجودة فى أنجولا ، تآزر الحكومة ضد اعتداءات جنوب أفريقيا التي تساعدها الولايات المتحدة . جنوب أفريقيا ، بالتيان ، لم تكن « دولة شريرة » حينذاك ، أثناء سنوات حكم ريجان ، رغم أنها تسببت فى خسائر قدرها ستون ملياراً من الدولارات الأمريكية ، وفى موت ١,٥ مليون نسمة فى الدول المجاورة ، طبقاً لتقديرات بعثة الأمم المتحدة ، إذا لم نتحدث عن بعض الأحداث التي وقعت فى الداخل مع تلبد كبير من الولايات المتحدة وبريطانيا .

المعيار أصبح واضحاً تماماً : « الدولة الشريرة » ، ببساطة ، ليست هى دولة مجرمة ، ولكنها دولة تعصى أوامر القوى . الذى هو أيضاً ، بطبيعة الحال ، يتمتع بالاستثناء .

مزيد من الجدل

صدام مجرم ، هو أمر صحيح دون شك ، ويجب على الإنسان أن يسعد ، على ما اعتقد ؛ لأن الولايات المتحدة وبريطانيا ، والمؤسسات العقائدية الرئيسية انضمت أخيراً إلى صفوف أولئك الذين قاموا « قبل الأوان » بشجب تلبد الولايات المتحدة وبريطانيا لقتل الجماهير . صحيح أيضاً أنه شكل تهديداً لكل من تصل إليه يدها . خطة الولايات المتحدة وبريطانيا عام ١٩٩٨ لاستخدام القوة كان بيررها تهديد صدام للمنطقة ، ولكن لم تكن لديهم وسيلة لإخفاء الحقيقة أن شعوب المنطقة الغفلوب إنقاذهم ، لهم معارضة قوية أجبرت حكوماتهم على أن تشاركهم فى المعارضة .

رفضت البحرين لقوات الولايات المتحدة وبريطانيا أن تستخدم قواعد لها على

لراضيها . رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وصف تهديدات الولايات المتحدة وبريطانيا بالقيام بعمل حربي على أنه « سيئ وكريه » ، وأعلن أيضاً أن العراق لا تشكل خطراً على جيرانها . وزير دفاع السعودية ، الأمير سلطان ، صرح بقوله : «نحن سوف لا نوافق ، ونحن نعارض ضرب العراق كضرب أو كدولة » ، مما جعل واشنطن تتخلى عن مطلبها لاستخدام قواعد في السعودية . بعد زيارة كوفي عنان للمنطقة ، قام وزير خارجية السعودية المخضرم ، الأمير سعود الفيصل ، بالتأكيد مرة أخرى أن أي استخدام لقواعد السعودية الجوية « يجب أن يكون قضية للأمم المتحدة ، وليس للولايات المتحدة » .

مقالة افتتاحية في جريدة مصر - الشبه رسمية - الأهرام ، وصفت موقف واشنطن على أنه «عدواني ، ونديم الاهتمام بأرواح العراقيين ، الذين يتعرضون ، دون ضرورة ، للعقوبات والمهانة » ، وشجب خطة الولايات المتحدة باعتبارها « عدوان على العراق » . برلمان المملكة الأردنية أدان « أي عدوان ضد أراضي العراق وأي اضطراب قد تصيب شعب العراق » ، واضطر جيش الأردن للتدخل بعد يومين من مظاهرات شغب كانت تعبر عن تأييدها للعراق .

الأصوات في شوارع العالم العربي ، من أحياء القاهرة المزدهمة ، إلى عواصم شبه الجزيرة العربية اللامعة ، كانت تطلو في غضب كلما ارتفعت أصوات طبول الحرب الأمريكية ضد العراق » ، طبقاً لتقرير صحفي أرسله مراسل يوسطن جلوب .

بينما كان كوفي عنان يستعد لزيارة العراق ، قابل رئيس إيران السابق Rafsanjani - الذي كان لا يزال شخصية بارزة في طهران - الملك المريض فهد ، طبقاً لتقرير أرسله مراسل الشرق الأوسط البريطاني ، ديفيد جارنر ، « بالتباين مع المعاملة التي لقيتها مادلين أولبرايت في رحلتها القريية إلى الرياض تشدد مساندة حليف أمريكا الرئيسي في الخليج » . عندما انتهت زيارة Rafsanjani التي استغرقت عشرة أيام في ٢ مارس ، وصفها وزير خارجية السعودية ، الأمير سعود الفيصل ، على أنها «خطوة أخرى على الطريق السليم نحو تحسين العلاقات » ، مردداً قوله إن العنصر الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وسبب جميع المشاكل في المنطقة هو سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين وتأييد الولايات المتحدة لهذه السياسة ، والتي قد

بتشجيع القوى الشعبية التي تخشاها السعودية كثيرًا ، والتي قد تنسف أيضًا وضعها الشرعي ، باعتبارها الحارس الأمين للأماكن الإسلامية المقدسة ، شاملة « قبة الصخرة » في القدس الشرقية التي قلمت برامج الولايات المتحدة الإسرائيلية على ضمها فعليًا كخطوة نحو تحقيق هدفها في توسيع « القدس الكبرى » واقعيًا إلى وادي الأردن ، لضمه لإسرائيل . قبل ذلك بقليل ، قاطعت الدول العربية مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في قطر تحت رعاية الولايات المتحدة والذي كان يهدف إلى تقديم مشروع « شرق أوسط جديد » خططه كلينتون وبييريز . بدلا من ذلك ، حضروا إلى المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران في شهر ديسمبر ، وشاركوا فيه جميعًا ، وحتى العراق أيضًا .

هذه النزعات على قدر كبير من الأهمية ، وتتواصل مع الاهتمامات الخلفية التي حفزت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة : إصرارها ، منذ الحرب العالمية الثانية ، على السيطرة على احتياطي العالم للنفط من مصادر الطاقة .

كما لاحظ الكثيرون ، يوجد في العالم العربي خوف واستياء متزايدان تجاه التحالف الإسرائيلي التركي الذي تشكل عام ١٩٩٦ ، وتنامت قوته الآن كثيرًا . لعدة سنوات ، كان هذا التحالف هو أحد مكونات استراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة مع « وجود قوة محلية تدق الطبول » ، طبقًا لتعبير وزير الدفاع في عهد نيكسون . يوجد الآن بوضوح إدراك متزايد لمطالبة إيران بوضع ترتيبات أمن محلية تحل مكان سيطرة الولايات المتحدة .

* * *

الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكى فى الخليج والشرق الأوسط

لواء أ. ح. طه المجذوب

(١)

التطور التاريخى والمقومات

تعود الظاهرة العالمية للهيمنة الأمريكية فى أصلها إلى ثوابت موضوعية تتعلق بالقدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الأمريكية . فضلا عن سياسة خارجية ناجحة . . أدت إلى بناء قاعدة صلبة من التحالفات الواسعة النطاق . . التى شملت نسبة كبيرة من دول العالم وانتشرت فى كل قاراته . . بهذه المقومات الكبيرة أصبحت الولايات المتحدة مركز جذب قوى لكل الدول كبيرها وصغيرها . . وأصبح هناك دول كثيرة تسمى للانضمام إلى هذه التحالفات . . والمثال واضح فى حلف الأطلسى وفى الاتحاد الأوروبى من دول مختلفة فى المشارب والحضارات كدول أوروبا الشرقية وتركيا والمغرب والصين ، وغيرها تسمى جميعا لإقامة شراكة استراتيجية مع واشنطن .

ويتساءل البعض أنه إذا كانت الهيمنة الأمريكية للفريدة فى تاريخ القوى العالمية العظمى . . تتوفر لها كل هذه القدرات ، فلماذا تلجأ إلى ضرب دول كالمراق والسودان ويوجوسلافيا . . والرد الطيبى على مثل هذا التساؤل . . هو أن مثل هذه التصرفات تعتبرها الولايات المتحدة ضرورة لفرض سياستها والحفاظ على مصالحها الحيوية فى أنحاء العالم . . والحرص على تكريس مكانتها العالمية وتأكيد حقيقة زعامتها وحريتها فى تصريف الشؤون العالمية . . بما يتفق مع مصالحها . .

ولو أدى ذلك إلى ردع محاولة أى طرف يريد أن ينفائى لو يتمرد أو يرفض الخضوع لسياسات الهيمنة .. ويمكن القول إن حرب البلقان الأخيرة تطبقت عليها هذه الحالة .

ولا شك أن هذه الحرب قد شكلت نقطة التحول التى كشفت عن الأبعاد العلمية للتغيرات الجذرية التى طرأت على العقيدة الاستراتيجية القديمة لحلف شمال الأطلسي .. والتى دامت بلا تغيير خمسة عقود كاملة .. وكان الدور القائد فيها للولايات المتحدة .. الأمر الذى ميّز أحداث هذه المرحلة بطابع خاص يؤكد القول الشائع منذ لزّمة العراق ، بأن الولايات المتحدة .. توجه أحداث الأزمات الإقليمية وتديرها بما يخدم خططها لفرض هيمنتها على المقدرات الإقليمية والعالمية .. حتى بدا الأمر وكنهه قضية مسلم بها .

ففى أزمة البلقان لا شك فى وجود مصالح أوروبية حيوية تستدعى التدخل الحاسم باستخدام القوة المسلحة .. غير أن ذلك لا ينفى إصرار الاستراتيجية الأمريكية على فرض الزعامة العالمية للولايات المتحدة .. وهيمنتها على السياسة العالمية باستخدام الوسائل السياسية والديبلوماسية والضغط الاقتصادي القاسية وصولاً إلى استخدام القوة المسلحة .

التطور التاريخي لمسيرة الهيمنة الأمريكية

هكذا أصبحت الهيمنة الأمريكية العالمية مطمناً مؤكداً من المعالم الدولية .. وواقعاً يعيشه للعالم ويلمسه كل يوم فى عصرنا الراهن . فبعد اكتمال عناصر الهيمنة الأمريكية .. بسقوط الاتحاد السوفييتي .. تحولت الولايات المتحدة من دولة «قائدة» تقدم المعونة للآخرين .. إلى الدولة «السيد» التى تسيطر وتتحكم وتعمل بكل السبل على الاحتفاظ بهيمنتها على شئون العالم .

من هذا المنطلق تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على الامتيازات التى تسعى إليها .. وإملاء السياسات التى تريدها .. على الدول بل والمنظمات الدولية . ولن تبقى فى عيون الجميع «النموذج الفريد» الذى لا يوجد له مثيل أو منافس لو بديل . والواقع أن هذا التطور الحاسم كانت له جنور - بدأت فى مرحلة مبكرة منذ

نهاية الحرب العالمية الثانية - بمحاولات أمريكية لفرض سيطرة جزئية عالمية تطورت فيما بعد إلى سيطرة شبه كاملة على الشؤون العالمية. فقد كانت الولايات المتحدة قوة غربية شبه معزولة في نصف الكرة الغربي - الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين- نادراً ما تنكّض في الشؤون العالمية بيد أن الحرب العالمية الثانية فتحت المجال أمامها . . حين دفعها إلى تقديم التزامات دائمة لدعم أوروبا الغربية والشرق الأقصى. وبدأت الولايات المتحدة تسعى إلى مركز الصدارة للعالمية من خلال علاقاتها بدول العالم. فدايت على تقديم المساعدات للدول المختلفة . . والتي حققت من خلالها امتيازات اقتصادية لها ولحلفائها ومحيطاتها في الخارج . . كذلك لم يتردد في إرسال قواتها العسكرية دفاعاً عما تسميه « العالم الحر » وقد بدأت تجنى ثمار سياستها هذه بعد ثلاثة عقود من نهاية الحرب العالمية الثانية . . حين تولى ظهور معالم الهيمنة الأمريكية منذ أوائل الثمانينات . . إلى أن بلغت مرحلة الانطلاق بعد انتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٨٩ . . ثم زوال الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ .

لقد استمر النمو المضطرد للسيطرة الأمريكية . . لو ما يطلق عليها حالياً « الهيمنة » . . وقد ارتبط العنصر الاقتصادي بأهداف الاستراتيجية الأمريكية ارتباطاً عضوياً . . واجهت هذه الاستراتيجية انحساراً نسبياً في تأثيرها العالمي . . في ظل متاعب اقتصادية كبيرة ، فضلاً عن تداعيات سلبية للهزيمة الأمريكية في فيتنام . . والآثار المعوقة لفضيحة « ووترجيت » ثم اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في عام ١٩٧٩ . . التي أطاحت بشاه إيران الحليف الكبير للولايات المتحدة . . ولكن مع بداية حقبة الثمانينات عادت الولايات المتحدة إلى البروز كقوة عظمى . . وذلك في عهد الرئيس رونالد ريغان . . وتصاعدت قوتها العسكرية وقدراتها التكنولوجية . . خاصة في مجال غزو الفضاء . . والإعلان عن « مبادرة الدفاع الاستراتيجي » التي عرفت بـ « حرب النجوم » كما تزايدت القوة السياسية الأمريكية بشكل غير مسبوق . . إلى أن بلغت ذروتها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة في نهاية حقبة الثمانينات . . وسقوط الاتحاد السوفييتي في بداية حقبة التسعينيات . . الأمر الذي حول الولايات المتحدة إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم . . وسمح بانطلاق

استراتيجية الهيمنة الأمريكية... وبدأ النظم العالمي يخضع لقطبية أحادية بلا منازع.

مقومات الهيمنة وأبرز عناصرها

ترسخ لدى الولايات المتحدة اقتناع بأن بروزها كقوة عظمى وحيدة في العالم . يحتم عليها تطوير « استراتيجية شاملة » عالمية . مع تركيز الجهد الرئيسى فى اتجاه المنطقة « الأورو - آسيوية » . باعتبارها المنطقة الأكثر ديناميكية وأرسخ تأكيداً لذاتها السياسية . . . والأكبر تأثيراً فى الشؤون العالمية .

مثل هذا التطور لم يأت من فراغ . . بل لابد من توافر مقومات أساسية لا تتوافر إلا للولايات المتحدة وأول هذه المقومات . . القدرة الاقتصادية الضخمة الممثلة فى حجم الناتج القومى غير المسبوق بين دول العالم . وثلقى هذه المقومات . . تلك الطاقة التكنولوجية الهائلة . . وتشمل أهم المجالات الحضارية الحديثة كالمعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية والفضاء . أما آخر هذه المقومات فيتطور فيما حققته الولايات المتحدة من نجاح كبير فى بناء كتلة رأسمالية قوية من دول أوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا . وربطتها بروابط قوية من المنظومات الأمنية والمؤسسات الاقتصادية والشبكات الضخمة من الشركات متعددة الجنسيات والاتصالات .

لن ما نعنيه بعبارة « الهيمنة الأمريكية » أنها القوة الأمريكية الشاملة . . التى اكتسبتها قدرة عالية على الفعل ورد الفعل ومنع وقوع الفعل المضاد . وكان الأساس الذى بنيت عليه هذه القوة هو « الصناعة » ولا شك فى أن النموذج الصناعى الذى حققته الولايات المتحدة . يمثل المحرك الأساسى للاقتصاد الأمريكى كله . . وسبب تحولها إلى قلب العالم الاقتصادى . . الأمر الذى أعطاها القدرة على ممارسة دور الزعامة العالمية . . وفرض احترام ما تراه من قواعد وسياسات على الغير . . وبالتالي الحصول على مزيد من المكاسب مع انتشار الاستثمارات الأمريكية فى كل بقاع الأرض .

ومن أهم العناصر التى ساعدت على نمو للصناعة والتكنولوجيا الأمريكية

وتطورها السريع « سباق التسلح » الذى بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الأبحاث الخاصة بالتنمية العسكرية على رأس الأولويات الأمريكية، وقد بلغت هذه التنمية ذروتها مع بداية الثمانينيات بتبنى المشروع الضخم لغزو الفضاء والذى عرف بحرب النجوم، وما صاحب ذلك من إعادة نشر وتوزيع ودعم التكنولوجيا العالية المستوى.

هذا الانتشار الواسع المتنوع للأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية، سواء فى المشروعات أو الاستثمارات، قد ساعد كثيراً على ترسيخ الهيمنة الأمريكية بكل أبعادها، وأصبحت الولايات المتحدة شديدة الحرص على الاحتفاظ بمكاسبها الضخمة، مع التركيز على حماية مصالحها الحيوية المنتشرة فى كل بقاع الأرض، سواء بالالتجاء إلى الوسائل السياسية أو الضغوط الاقتصادية أو الالتجاء إلى استخدام القوة العسكرية.

وقد شهدت حقبة التسعينيات تطورات فى توجهات النظام الاقتصادى الأمريكى حين بدلت الدعوة إلى « المولمة الاقتصادية » من منطلق خدمة مصالحها الذاتية، وبعد نجاح نمونها الاقتصادى والسياسى فى جنب الكثير من دول العالم.

توجهات الإدارات الأمريكية لتكريس الزعامة العالمية

وإن كانت التوجهات الأمريكية نحو السيطرة العالمية لها خلفيات تاريخية قديمة - إلا أن حقبتى الثمانينيات والتسعينيات قد تميزت بتعدد المبادئ التى أعلنها كبار المسؤولين الأمريكيين لتكريس الزعامة الأمريكية عالمياً من منطلق حماية المصالح الحيوية، ففى عام ١٩٨٠ أعلن الرئيس جيمى كارتر اعتبار الخليج منطقة نفوذ ومصالح أمريكية، الأمر الذى يعطى للولايات المتحدة الحق فى استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمن الخليج وحماية المصالح الأمريكية، وأعقبه مباشرة ما أعلنه رونالد ريجان من خطط طموحة لبناء قوة عسكرية تكنولوجية عالمية فريدة، عن إيمان بأن الولايات المتحدة قادرة على فرض كلمتها عالمياً من خلال قواتها العسكرية وتقواها التكنولوجية.

لما الرئيس جورج بوش (الأب) فقد اعتبر أمريكا الوسطى منطقة نفوذ خاصة

بـالولايات المتحدة تفعل بها ما نشاء ، ومن هذا المنطلق جاء تدخله العسكرى فى بنما لمعاقبة رئيسها من أجل تجارة المخدرات . واتبع بوش نفس الأسلوب فى منطقة الخليج عندما تعرضت الكويت للغزو العراقى . . حيث تزعمت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضم العديد من دول العالم لشن الحرب ضد العراق من أجل تحرير الكويت . . وما ترتب على هذه الحرب من تثبيت للوجود العسكرى الأمريكى الدائم فى الخليج . أما الرئيس بيل كلينتون فقد اختلف فى تحديد مذهبه حين أعلن إنشاء حملته الانتخابية ١٩٩٢ أنه يعطى الأولوية للسياسة الداخلية والاقتصاد ولكنه تمسك بالتدخل خارجياً سياسياً وعسكرياً من أجل حماية « مصالح الشعب الأمريكى » .

هكذا استمرت الولايات المتحدة تمارس جهودها للحفاظ على صورتها كشرطى عالمى . ولم يتأثر هذا الدور أو تقل فاعليته نتيجة لوجود رغبة قوية لدى الاتحاد الأوروبى فى أن تكون له سياسة أمنية موحدة ومستقلة .

وقد سبق لوارين كريستوفر وزير الخارجية الأسبق ، أن حدد الضوابط لما أسماه « الفعل الدولى الأمريكى » وقسمها إلى مجموعة من المبادئ . . وأخرى من الأولويات .

وتضمنت المبادئ عدة عناصر أبرزها : أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تقوم العالم . . وأن تنمى علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى كالاتحاد الأوروبى وروسيا واليابان والصين . وأن تساهم فى تفعيل مؤسسات التعاون الإقليمى والعالمى كالأمم المتحدة . . وأن تساعد الديمقراطية وحقوق الإنسان .

أما الأولويات فهى تتضمن : ترويج الأمن الاقتصادى . . وتطوير الأمن الأوروبى وسلام الشرق الأوسط . . ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وكذا مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة .

وفيما يتعلق بالإدارة العسكرية فقد ركزت الاستراتيجية الأمريكية على تطوير التكنولوجيا المتقدمة فى مسائل التسليح . وقد كشفت حرب الخليج هذا التوجه بما استخدمته الولايات المتحدة من أسلحة وطائرات متطورة بشكل كبير . وتحفظ

الولايات المتحدة بقوات للتدخل السريع عند وقوع أى مخاطر فى أى مكان . وهى تمتلك القدرة على الوصول إلى أى موقع فى العالم ومجهزة بأحدث المعدات والأسلحة ومدرّبة على أعلى مستويات التدخل المسلح .

* * *

(٢)

تأثير البيئة الاستراتيجية والتحديات الراهنة

ظلت سياسة الاحتواء هى السياسة الأمريكية السائدة والمستخدمة طيلة أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية . . . ولكن منذ نهاية الحرب الباردة . . . لم ينجح القادة الأمريكيون فى تطوير تعبير أو مفهوم جديد يمكن أن يحدوا من خلاله طبيعة وهوية مرحلة ما بعد الحرب الباردة . . . والتي صاحبها انفراد أمريكى بالزعامة العالمية . . . فقد رفع الرئيس جورج بوش (الأب) شعار « النظام العالمى الجديد » الذى تتزعمه الولايات المتحدة دون منازع - ولكنه كان ادعاء مبكراً لم يأخذ واقع التغيرات التى طرأت فى حسابه . . . لذلك كان مجرد نظرة قصيرة ناجمة عن نشوة النصر بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتى .

أما الرئيس بيل كلينتون فقد أراد أن يركز اهتمامه على الشأن الداخلى . . . من خلال الانطلاق الاقتصادى الخارجى تحت شعار « ديمقراطية السوق » غير أن التطورات الإقليمية التى وقعت فى أنحاء العالم سواء فى آسيا أو الخليج أو جنوب شرق أوروبا . . . قد فاجأت الاستراتيجية الأمريكية . . . فالتصرت على ردود الفعل التى يحكمها إحساس بالسطوة . . . من هنا جاء التخطيط الذى اتسمت به السياسات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة . . . والذى جاء نتيجة لضخامة النقلة السياسية الاستراتيجية الكبيرة التى واجهت الولايات المتحدة . . . بعد سقوط الاتحاد السوفييتى وانفرادها بالزعامة العالمية . . . فضلاً عن التغيرات العديدة التى شهدتها المجتمع الدولى منذ نهاية الحرب الباردة . . . وتعاملت معها من منطلق الدولة « السيد » التى يجب أن تطاع كنتيجة طبيعية لنزعة السيطرة المتحكمة فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى الجديد ولتأبعية من الحرص الشديد على بقاء الزعامة العالمية فى يدها دون

منازع... مع عدم التفريط فيها مع مواجهة حاسمة لكل التحديات التي تستهدف النيل منها. وأصبح هذا الأمر هو الشغل الشاغل للفكر الاستراتيجي الرسمي في الولايات المتحدة... والهدف المسيطر على هذا الفكر السياسي بلا تحديد دقيق لحقيقة الأبعاد وإدراك حقيقي للانعكاسات السلبية التي يمكن أن تؤدي إليها مثل هذه السياسات الأمريكية من فرضى سياسية دولية... وبالتالي لا يمكن القول بأن هناك نظامًا عالميًا قائمًا حاليًا ينظم العلاقات الدولية... على أسس من التوازن السليم... كضرورة لضمان الاستقرار والأمن الدوليين.

تأثير البيئة الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة

هذا العجز الذي عبر عنه الكثير من المؤرخين وخبراء السياسة الاستراتيجية... يتبلور في عدم القدرة على التوصل إلى إطار متماسك تُدار من خلاله سياسة خارجية أمريكية واضحة المعالم لفترة ما بعد الحرب الباردة... ولا تنتم بالجمود أو الانقراض... إن سبب ما تواجهه السياسة الأمريكية من فشل في كثير من الأحوال أنها تدار بلا تفكير شامل حول طبيعة الدور الأمريكي في العالم... وارتباطه بمسؤوليات محددة لا تتعلق فقط بحماية المصالح الأمريكية وحدها... ولكن تتعلق بخدمة المجتمع العالمي كله.

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تستوعب طبيعة تغيرات البيئة الاستراتيجية في العالم... والتي اختلفت جذريًا عن البيئة والظروف خلال فترة الحرب الباردة... حيث إن ما تميزت به هذه الفترة وبيئتها من وضوح... أعطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة فرصة لتحديد نظرية ثابتة للسياسة الخارجية تنسم بالدقة... وتعمل على احتواء وردع التهديد الذي يمثلته الاتحاد السوفييتي... واحتواء انتشار المد الشيوعي كما أمكن تحديد الأولويات الضرورية لهذه النظرية، مثل خطة مارشال من الجانب الاقتصادي وحلف شمال الأطلسي من الجانب العسكري والأمني.

أما بيئة ما بعد الحرب الباردة... فقد تميزت بعكس هذه الاتجاهات من حيث التحول إلى نظام دولي أكثر تعقيدًا... تتدخل فيها عناصر القوة الشاملة العسكرية والاقتصادية والسياسية... مما خلق بيئة غير مستقرة تنسم بالسهولة التي تجعل من

الصعب التنبؤ بتهديدات واضحة ومحددة ، الأمر الذى أثار قلق الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت حرصها على زعامتها للعالم . . والدفاع عنها بفرض سياسات قد لا تخدم الأمن والاستقرار فى العالم بقدر ما تفرض عليه المزيد من القوضى السياسية .

نتيجة لهذا الغياب الاستراتيجى أصبح النمط الذى يميز السياسة الخارجية الأمريكية . . هو نمط رد الفعل ليس من منطلق خدمة المجتمع الدولى ولكن من منطلق الحرص على الزعامة . . ومن خلال فرض الحلول التى تتصورها الإدارة الأمريكية على العالم . . وهى حلول يغلب عليها الطابع التكتيكى .

من ناحية أخرى فإن أسباب مظاهر التخبط فى بعض السياسات الأمريكية اختلاف مفاهيم الأمن القومى . . فمن ناحية زال التهديد المباشر لأسنها القومى بزوال الاتحاد السوفيتى ، الذى فرض وجوده السابق تنظيمًا عالميًا محددًا وواضحًا . . ومناقشات بين القوتين العظميين كانت تنظمها الاتفاقيات والتفاهات ورنود الفعل المناسبة . أما مفهوم الأمن الراهن فجوانبه متعددة . إذ انضمت قضايا الأمن التقليدية العسكرية والأمنية إلى قضايا الاقتصاد والتجارة العالمية وقضايا البيئة الدولية . . وما برز فيها من تهديدات ذات نوعية مختلفة تمامًا . كانتشار أسلحة الدمار الشامل . . والإرهاب والمخدرات والجريمة الدولية ، وكلها تهديدات ارتبطت بالمعالجة الذاتية الأمريكية . . وأصبحت تمثل قمة الأولويات القومية الأمريكية . . باعتبارها تهديدات تؤثر على المصالح الحيوية الأمريكية المنتشرة فى أنحاء العالم .

اختبارات تعرض لها التوجهات الأمريكية

من منطلق أن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم . . فإن الوضعية العالمية الراهنة ، تجعلها لا تتوقع أن تقابل تحديات مباشرة وجادة لكيانها . . ربما لأكثر من جيل . . وهى ترى أن إمكان بروز دولة يمكن أن تتحداها فى المجالات الأربعة الرئيسية للقوة . . وهى: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقدرة التكنولوجية والمكانة الثقافية أمر مستبعد . . مثل هذه المجالات التى تجتمع معًا للولايات المتحدة هى التى تخلق نفوذًا سياسيًا لها على مستوى العالم .

غير أن مثل هذا الاحتمال « المتفائل » لا يمنع أن نوضع استراتيجية الهيمنة

على المحك... وأن تتعرض لاختبارات عديدة فى شكل مؤثرات ونزاعات واضطرابات متجددة. لعل من أبرز أسبابها اشتعال الحس القومى لدى كثير من الدول خاصة الدول الأوروبية من الكتلة الشرقية سابقاً... والذى كان مختزناً ومكبوتاً إبان وجود السيطرة للسوفيتية... ثم تفجّر بعد زوالها... إن احتمال انتشار وتفاقم الصراعات القومية التى تهدد توجهات الاندماج الأوروبية... سوف تؤثر بالسلب على تطلعات أوروبا نحو الوحدة... كما أنها قد تهدد أمن واستقرار القارة، وبالتالي المخططات الأمريكية للهيمنة على كل الشئون الأوروبية... الأمر الذى يشكل تحدياً مباشراً لهذه المخططات.

فإذا انتقلنا إلى خارج القارة الأوروبية... سنجد أن مستقبل روسيا الاتحادية لم تتحدد معالمه بعد... رغم الجهود المستمرة التى تبذلها الولايات المتحدة لاستقطابها... وضمها إلى إطار لوسع من التعاون الأوروبى... فى نفس الوقت عليها أن تعمل على تعزيز استقلال الدول المجاورة لروسيا حديثة العهد بالسيادة... لتسهيل مد مهمة السيطرة الأمريكية إليها... أما الصين... فهناك عوامل يمكن أن تهدد فرص التوافق الكبير بينها وبين الولايات المتحدة... ومن أبرزها حالياً الأزمة حول «تايوان» وهناك كذلك الديناميكيات الصينية المتعلقة بالسياسة الداخلية وقضية حقوق الإنسان... الأمر الذى قد يودى إلى حدوث تحدار فى العلاقات الصينية الأمريكية... من ناحية أخرى فإن وجود أى عدوات أمريكية صينية يمكن أن تؤثر على علاقات الولايات المتحدة باليابان، الأمر الذى يعرض الاستقرار فى آسيا للخطر... وقد يودى إلى تهديد تماسك دولة كبرى كالهند... التى تمثل عنصر مهما فى تحقيق استقرار ولمن منطقة جنوب آسيا.

أما المهمة الملحة التى تركز عليها استراتيجية الهيمنة الأمريكية... فهى مهمة عدم السماح لأى مجموعة من الدول سواء فى قارة أوروبا أو قارة آسيا بالكتساب القدرة على منافسة الولايات المتحدة... أو طردها من مركز الزعامة أو تقليص دورها العالمى... ويتطلب الأمر الاهتمام بتطوير التوازن عبر القارتين... بما يودى إلى تشكيل شركات استراتيجية فاعلة فى المناطق الحيوية منها.

* * *

(٣)

الأهداف المرحلية ودوائر الحركة السياسية

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته .. يشعر الأمريكيون -ربما لأول مرة - أنهم يمرون بأفضل حالات الشعور بالأمن والازدهار والثقة بالنفس .. فهم يرون في الولايات المتحدة أهم وأقوى دولة في العالم .. وهذه حقيقة برزت إلى حيز الوجود بوضوح كبير في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي .. وتبدد مشاعر الخوف الأمريكية من التهديدات التي كان يمثلها الوجود السوفييتي السابق كقوة عظمى منافسة ..

الآن والعالم يدخل في حقبة من العولمة المتصاعدة .. تحت زعامة الولايات المتحدة .. يعتبر الأمريكيون أن القوة الاقتصادية .. وليست القوة العسكرية وحدها .. هما المقياس المهم لتحديد مدى ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة .. خاصة مع محاولات تقليص المناقصات الاقتصادية على الساحة الدولية سواء في أوروبا أو آسيا ..

هكذا تحولت المخاوف الأمريكية إلى مخاوف من نوعيات مختلفة .. وهي تدور أساساً حول التهديدات التي يمكن أن تؤثر على المركز الزعيمي للولايات المتحدة أو تتحداه .. كما أصبح للخوف من العنف في الداخل أو الخارج سمة أساسية من سمات المخاوف الأمريكية الراهنة والمستقبلية .. وتعتقد القيادات الأمريكية أن بسط السيطرة الأمريكية عالمياً هو مفتاح الأمان الرئيسي الضروري لبقاء الزعامة الأمريكية وتكريس استمرارها .. وإبعاد المخاطر المختلفة بشتى أنواعها عنها .. لذلك تركز الولايات المتحدة في استراتيجيتها خارجياً على منع أي دولة أو مجموعة دول من منافستها على الصعيد العالمي مستقبلاً .. وبالتالي تحييد فاعلية أي قوة جديدة قد تبرز على هذا المستوى .. يضاف إلى ذلك أهمية الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية المنتشرة في أنحاء العالم .. والتصدى لأي تهديدات إقليمية توجه إليها .. أو تهدد استقرار وأمن المناطق المهمة التي تضم هذه المصالح كمناطق الشرق الأوسط .. وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية عند الضرورة ..

الأهداف المرحلية لسلسلة الهيمنة الأمريكية

لقد تركزت الأهداف العامة للاستراتيجية الأمريكية خارجيًا وداخليًا. حول تحقيق الاستقرار العالمي الضروري لانطلاق قدراتها الاقتصادية المهيمنة على القدرات العالمية. كذلك حماية الأمن الداخلي لمجتمعها من خلال التصدي لكل بؤر الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة. والعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها. وتحاول الاستراتيجية الأمريكية استخدام الوسائل خاصة في المجال العسكري، التي تمكنها من التوصل إلى هذه النتائج دون التورط في انتشار واسع النطاق للقوات الأمريكية في أنحاء العالم من ناحية، والعمل على الحد من أى خسائر قد تتعرض لها قواتها أو انعدامها في حالة الدخول في مصاصمات عسكرية باستخدام أرقى الوسائل التكنولوجية من ناحية أخرى.

في ضوء هذا للمعطيات. يمكننا أن نتابع طبيعة الأهداف المرحلية التي يمكن أن تتصورها الاستراتيجية الأمريكية لنشر النفوذ الأمريكى ودعمه وتكريسه وضمان استمراره لأطول فترة ممكنة خلال القرن الواحد والعشرين. ويقسم زيجنيو بريزنسكى المستشار الأسبق للأمن القومى الأمريكى. في كتابه «ساحة الشطرنج الكبرى» الأهداف المرحلية المنتظرة للاستراتيجية الأمريكية من أجل تحقيق الهيمنة على ثلاثة مستويات زمنية: أهداف قصيرة المدى وتغطي السنوات الخمس المقبلة. وأهداف متوسطة تمتد حتى عشرين سنة أو أكثر. ثم أهداف بعيدة المدى. ويميز بريزنسكى بين هذه المستويات الزمنية المنسقة بدقة. ويعتبر أنها ليست منفصلة بل تمثل سلسلة ذات حلقات متصلة.

وهو يقول عن الهدف القصير المدى. إنه الهدف الذى يدعم القوى الجيوبوليتيكة المائدة على الخريطة العالمية. ويستهدف هذا الدعم تكريس النفوذ الأمريكى. مع التركيز على قدرتى أوروبا وآسيا. وعلى أوليات العمل السياسى والديپلوماسى بهدف منع ظهور أى تحالف معاد يمكن أن يتحدى الزعامة الأمريكية، أما الهدف المتوسط المدى فهو يتركز حول ضرورة توجيه السياسات الأمريكية للتحالف مع شركاء استراتيجيين لها يمكن من خلال دور القيادة الأمريكية أن

يشكلوا نظاماً للأمن « أكثر تعاوناً » فى قارتى أوروبا وآسيا وفى الشرق الأوسط.

أما الهدف الطويل المدى .. فهو الهدف الذى يسعى إلى خلق قاعدة من المسؤولية العالمية المشتركة (التى تلعب فيها الولايات المتحدة الدور القائد) .. والشركاء البارزين على هذا المستوى هم فى الجانب الغربى فرنسا وألمانيا .. والهدف المركزى فى هذه المرحلة هو توسيع رأس الجسر الأوروبى الديمقراطى .. وفى الجانب الشرقى الصين التى أصبحت تشكل للولايات المتحدة أهمية محورية متصاعدة .. وتعتبر المشاركة الصينية ضرورية فى الاستراتيجية الأمريكية العالمية .. وذلك من خلال تحقيق إجماع سياسى صينى أمريكى .

وفىما بين الغرب والشرق يقع مركز القارة الأوروبية .. وهى المنطقة الممتدة بين أوروبا الموسعة والصين الصاعدة ، فى هذه المنطقة تبقى روسيا الاتحادية هى « الثقب الأسود » السياسى فى هذه الاستراتيجية الجديدة .. والتى لم تكيف نفسها بعد باعتبارها دولة « ما بعد الشيوعية » .. وتبقى آسيا الوسطى فى منطقة القلب .. هى عنصر تهديد .. قد تتحول إلى ساحة كبرى للصراعات العرقية من ناحية .. والتنافس العنيف بين الدول الكبرى من ناحية أخرى .

ويسجل التاريخ الحديث أن كل القوى المتنافسة على زعامة العالم قد انطلقت من قارتى أوروبا وآسيا لاحتوائها على أكبر دول العالم تعداداً للسكان .. وكذا الدول الساعية للهيمنة الإقليمية كاليهند وباكستان .. كذلك الحال فى الوقت الحاضر .. تبرز منها الدول المتحدية والمنافسة للولايات المتحدة على الزعامة العالمية .. فهذه المنطقة تضم أقوى الدول عسكرياً واقتصادياً فى العالم بعد الولايات المتحدة .. وهى تحتوى على ٧٠ ٪ من سكان العالم ، ٦٠ ٪ من دخله العنم ، ٧٥ ٪ من مصادر الطاقة .

إن نظرة سريعة إلى الخريطة تظهر أن القوة التى تسيطر على مقدرات القارة الأوروبية .. يمكنها أن تمارس نفوذاً حاسماً فى أوروبا الغربية وشرق آسيا .. وتهمين بشكل تلقائى على الشرق الأوسط وأفريقيا .

الآن حيث تلعب القارة الأوروبية دوراً حيوياً على الساحة الجيوسياسية العالمية . فإن حدوث تناقص على السلطة والنفوذ داخل هذه القارة سوف يضر بالزعامة الأمريكية إلى حد كبير .

دوائر تحرك السياسة الأمريكية عالمياً

إننا لو تابعنا خطوات التحرك الأمريكى أثناء وبعد انتهاء الحرب الباردة ، وخاصة الضغوط التى واجهها الاتحاد السوفييتى نتيجة لهذه التحركات والسياسات الأمريكية . . سنجد أن الولايات المتحدة قد نجحت على مدى سنوات الحرب الباردة خاصة فى حقبة الثمانينيات فى توريث الاتحاد السوفييتى فى سباق تسلح خطير سواء على مستوى تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات . . أو على مستوى غزو الفضاء ومحاولات السيطرة عليه . . ونذكر هنا مبادرة الدفاع الأمريكية والمعروفة بحرب النجوم . وما أدلت إليه مثل هذه البرامج الطموحة من استكراج للاتحاد السوفييتى نحو هذا السباق المجنون . ويمكن اعتبار نهاية الحرب الباردة بين القوتين العظميين هى بداية النهاية لمرحلة الانهيار الكامل للاتحاد السوفييتى . لقد أدت هذه الظروف بعد أن تعاقمت نتائجها السلبية خاصة فى المجال الاقتصادى . . إلى سقوط الاتحاد السوفييتى وتفككه وزوال الكتلة الاشتراكية وتفكيك حلف وارسو . . وانتهاء خطر المد الشيوعى .

ولاشك أن عناصر القوة الشاملة التى ميزت طبيعة هذا الصراع الدولى فى هذه المرحلة . . كانت فى صف الولايات المتحدة . . وبفضلها اكتسبت مكانتها المتميزة التى قللت إلى وضعها المهيم فى عالمنا المعاصر .

وكانت الخطوة التالية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة العمل على استقطاب دول شرق ووسط أوروبا ودمجها فى المنظومة الأمنية الأطلنطية . . وانطلاق الولايات المتحدة نحو فرض وجودها فى مناطق مهمة من العالم كالشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوبها الشرقى . . بل اتجهت إلى محاولات متصلة لاستقطاب روسيا الاتحادية وتحوليلها إلى دولة تدور فى الفلك الغربى . ثم اشتعلت أزمة البلقان قرب نهاية النصف الأول من الحقبة الحالية . . والتى تجلّت معركتها الأخيرة عن تحويل كل

منطقة البلقان إلى «محمية أطلنطية».. الأمر الذى أحدث انقلاباً فى استراتيجية الوحدة الأوروبية رأساً على عقب.. إذ تحولت أوروبا من للتوسع شرقاً ونحو وسط أوروبا إلى الانغماس الأوروبى الكامل غير المتوقع فى القضية البلقانية.. والى كانت بمثابة المفتاح العلى.. الذى فتح باب للتغيير فى العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلنطى.. وتمكنت الولايات المتحدة باستغلالها لظروف الأزمة.. من فرض سياساتها الجديدة على أوروبا.. وتحويل الحلف إلى أداة لمد النفوذ وانتفع للمجال أمام الحلف بقيادة الولايات المتحدة لبسط هيمنته الكاملة على كل القارة الأوروبية على حساب الاستقلالى الأوروبى.

وجنباً إلى جنب مع توجهات السياسة الأمريكية لفرض الهيمنة على الشئون العالمية.. كان لابد أن يمتد تأثير هذه السياسات إلى المنظمة الدولية التى تمثل العالم كله.. وإخضاع أهم أدواتها وهى مجلس الأمن الدولى لمشينتها وتحقيق مصالحها الذاتية.. ورغم ادعاء الولايات المتحدة بأنها ترغب فى أن تلعب المنظمات الدولية دوراً حاسماً فى حل الخلافات بين الدول حتى أنها ضمنت وثيقة حلف شمال الأطلنطى - بشأن العقيدة الاستراتيجية الجديدة - فقرة تحمل هذا المعنى وتشير إلى أن دول الحلف تريد إحلال الشراكة مع المنظمات بدلاً من السيطرة الغربية.. إلا أن الممارسات والوقائع تؤكد أن الولايات المتحدة لا تريد عملياً سوى تكريس قوتها الذاتية لاقوة المنظمات الدولية.. بل هى ترغب فى أن تكون المنظمات الدولية تحت تصرفها واعتبارها أداة لخدمة مصالحها.

ولعل من أقدم مظاهر التوجهات الأمريكية نحو الهيمنة.. سياساتها تجاه قارة أمريكا اللاتينية.. والتى ظلت دائماً فى نظر قادة الولايات المتحدة المعاقبين.. أنها منطقة نفوذ خاصة بهم وذلك منذ القرن التاسع عشر.. والذى شهد فى عام ١٨٢٣ إعلان «مبدأ مونرو» الذى عارض أى تدخل أوروبى فى أمريكا اللاتينية.. باعتبار أنها قارة مغلفة لمصالح النفوذ الأمريكى وحده.

وهكذا يتضح أن فكرة الهيمنة الخارجية لها جذور متصلة فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى.. ولن نخفيها فى أمريكا اللاتينية هو شأن قديم فى

السياسة الأمريكية... وإن كان قد اختلف أسلوب التدخل في المرحلة الراهنة عنه في الحقب الأربع السابقة... حين كان التدخل أساساً وقفاً تحت تأثير حماية هذه المناطق من المد الشيوعي... أما اليوم فالتدخل من أجل تكريس وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية حيث يتركز الاهتمام الأمريكي على ترسيخ مفاهيم ما يسمى بـ «ديمقراطية السوق»... من خلال تنفيذ برامج أمريكية خاصة تفرض على الدول اللاتينية المثقلة بالديون والأعباء الاقتصادية.

* * *

(٤)

الرؤية الاستراتيجية والسيطرة على الشرق الأوسط

أكد صمويل بيرجر مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي... وأحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية... في خطاب مهم أمام «منبر السياسة الإسرائيلية» حول «السلام في الشرق الأوسط وأمن الولايات المتحدة»... أن الشرق الأوسط المستقر والذي يعيش في سلام هو مطلب استراتيجي حيوي يمثل مصلحة قومية للولايات المتحدة... وبالتالي فإن ما يحدث في هذه المنطقة من نزاعات له تأثيره الحاسم على المصالح القومية الأمريكية.

فمن الملاحظ لدى المحللين الاستراتيجيين أن الرؤية الأمريكية للتسوية السلمية أو لسلام الشرق الأوسط، ترتبط ارتباطاً أساسياً بالاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ككل... من خلال نظام جديد للأمن والاقتصاد للشرق الأوسطي... وليس فقط الاكتفاء بإنهاء حالة الحرب التي كانت سائدة في المنطقة... ويتطلب تحقيق هذه الرؤية وجود أدوات داخل المنطقة يمثلها الوجود العسكري الأمريكي... وترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل وتركيا دوراً مهماً إلى جانب بعض البلدان العربية كالأردن... ولن تكون اقتصاديات الإقليم مفتوحة... تعمل على أساس اقتصاد السوق.

والحقيقة التي نتلمسها الاستراتيجية الأمريكية... أن السلام الذي يحمي المصالح الأمريكية... لن يتحقق إلا من خلال تسوية سياسية عادلة متوازنة تحفظ لكل طرف حقوقه الشرعية... لذا يمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة تحمل التقيضين ، فهي تسعى إلى حماية المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل من خلال السلام بينما هي لا تعمل بجدية على تحقيق السلام الحقيقي الذي يحقق الاستقرار كشرط ضروري لحماية المصالح وتحقيق هدف التنمية الإقليمية... وبالتالي فإن التسوية بين العرب وإسرائيل... والتي تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة... لا يمكن أن تكون صالحة لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية... إذا ما خضعت التسوية للأطماع الإسرائيلية المدعومة أمريكياً.

ويبدو هذا التناقض أكثر وضوحاً إذا اقتربنا من عاملين مهمين يتنازعان السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط... من منظور مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية... العامل الأول خاص بضرورة إرساء الدعامات الحقيقية للاستقرار في المنطقة... والعامل الثاني خاص بالتأثير السلبي لتصادم التوتر على المصالح الأمريكية...

* * *

(٥)

المراكز السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية

لا شك أن القانون القومي الأمريكي الذي يتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية قائم على حماية وتعزيز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة... ويتم تحقيق هذا الهدف الحيوي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط من خلال عدة محاور ، الأول : التغلغل الاقتصادي في المنطقة والتحكم في الثروة البترولية الضخمة في الخليج وحمايتها وضمان تنفقها... والثاني : هو حماية الدول العربية وتكريس وجودها كدولة إقليمية كبرى تمثل حليفها الاستراتيجي الأول في المنطقة... والثالث أهمية تحقيق أمن واستقرار المنطقة بالتركيز على تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولي... ويركز المحور الأخير على الجوانب الاجتماعية والثقافية كحقوق

الإنسان ثم مسألة الحريات الدينية والعمل على تعميق مفاهيم الثقافة الغربية في المنطقة العربية.

وتؤكد مراجعة الاستراتيجيات المرتبطة بهذه الأهداف الأمريكية خلال حقبة التسعينيات حقيقة شديدة الوضوح : أن الولايات المتحدة - منذ انفراطها بزعماء العالم - تعتبر هدف حماية وتعزيز المصالح القومية الأمريكية وحده هو العامل الجوهري وللقاسم المشترك في كل السياسات والاستراتيجيات الأمريكية مع كل دول العالم عامة . . . وهو أكثر وضوحًا في سياساتها تجاه العالم العربي بأقاليمه المختلفة . . . ومن الطبيعي أن تضع الدول - كل الدول - مصالحها العليا في مقدمة اهتماماتها . . . ولكن دون تجاوز في تميّتها ونكريسها على حساب مصالح الدول الأخرى . . . لأن مثل هذا الأمر يؤدي عادة إلى صدام المصالح ونشوء حالات التوتر والصراع . . . وهي ظاهرة واضحة في علاقات الولايات المتحدة سواء مع الدول الكبرى كاللولايات المتحدة الأوروبية وروسيا واليابان . . . أو الدول للصغرى كاللولايات المتحدة العربية . . . وليس ثمة شك في أن وجود حدود تقف عندها مصالح كل دولة من الدول لا تتجاوزها مهما بلغت قدراتها أمر ضروري لتحقيق التوازن السليم في العلاقات الدولية . . . ولكننا نلاحظ أن هذه القاعدة المنطقية غير مطبقة على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية حيث تنطلق هذه المصالح دون قيود أو حدود . . . لأن ما يدفعها ليس هو منطق التوازن كما أسلفنا أو المنفعة المتبادلة المفترضة في العلاقات الطبيعية بين الدول . . . بل هو منطق الاستئثار والهيمنة ومطالبة الدول بالرضوخ لما يفرض عليها من قيود والتزامات كاتباع ما تراه الولايات المتحدة متفقًا مع سياساتها وتوجهاتها حتى وإن كانت لا تخدم مصالح هذه الدول .

نقطة الانطلاق نحو الهيمنة في الوطن العربي

لعل شدة وضوح هذه الظاهرة الأمريكية في منطقة للشرق الأوسط ذلك التناقض الصارخ بين النظرة الأمريكية للعلاقات مع إسرائيل والقائمة على الانحياز المطلق والشراسة الاستراتيجية المتكاملة والتفوق الإسرائيلي العسكري والتكنولوجيا والظاهرة الأمريكية للعلاقات مع العرب والقائمة على حماية المصالح ولو بالقوة ،

وتحقيق المنافع الاقتصادية الذاتية وفي مقدمتها البترول العربى . وتشير التقديرات الأولية إلى أن انتماع الاقتصاد الأمريكى فى عهد الرئيس الأمريكى كلينتون بذات مقدمته الأساسية فى عهد الرئيس الأمريكى السابق بوش . . وكانت نقطة الانطلاق هى شن حرب الخليج وعملية « عاصفة الصحراء » . . وكان من أبرز نتائجها المعلنة استنزاف من ١٢٠ إلى ١٤٠ مليار دولار من احتياطي البترول دولار العربى . فليس ثمة شك فى أن غزو العراق للكوييت عام ١٩٩٠ . . وما تبعه من أعمال عسكرية واسعة النطاق ضد العراق قد شكل نقطة تحول حاسمة فى تحقيق الهيمنة الأمريكية الكاملة على منطقة الخليج ، وإحكام الولايات المتحدة ل قبضتها عليها . . بينما فقدت العراق قدراتها العسكرية والاقتصادية . . فضلا عما حدث من خلال كبير فى موازين القوى العربية لصالح إسرائيل . . وما زال شعب العراق بعد مرور تسع سنوات على الحرب . . معرضا لحالة قاسية من المعاناة والاستنزاف نتيجة للعقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة على العراق . . يضاف إلى ذلك استنزاف ما يقرب من مائتى مليار دولار أخرى فى صفقات الأسلحة الأمريكية مع القطر العربية فى الخليج . . وعلى الجانب الآخر هناك ما تلقاه شعوب عربية أخرى من معاناة نتيجة لمعاملات أمريكية متعنتة مثل شعبى ليبيا والسودان . . الأمر الذى يعكس ظاهرة فريدة لم تتكرر ضد أى مجموعة أخرى من دول العالم . . ويؤكد ما يردده بعض المحليين العرب من أن الوطن العربى « إقليم مستباح فى السياسة الأمريكية » بكل ثرواته ومصالحه بل ووجوده وكيانه القومى .

ولعل من أهم ما أتاح للولايات المتحدة فرصة تحقيق هذه الأهداف حالة التفكك التى يعانى منها الوطن العربى منذ حرب الخليج . . والمناخ العربى الملبد بالغيوم والمخيم على هذا الوطن . . يعزز هذا الوضع المتردى وجود بؤر متفجرة وصراعات داخلية وخلافات متجددة بين أطراف من دول الخليج نفسها . . وبينها وبين أطراف عربية أخرى . .

لكن هذه الظروف إلى تحول منطقة الخليج العربية إلى منطقة شبه منفصلة عن الأمن القومى العربى . رغم أنها تشكل جزءا حيويًا منه . . بعد أن أصبح أمنها يشكل ثغرة فى الجدار الشرقى للأمن العربى ككل . لقد أكدت انعكاسات حرب

الخليج على الوطن العربي وآثارها على العلاقات العربية - والتي مازالت مستمرة حتى اليوم - حقيقتين مهمتين الأولى أنه من المحال الفصل بين المصالح القومية العربية عامة ومصالح الدول العربية الخليجية .. والثانية أن أمن المنطقة هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للمنطقة العربية يؤثر فيها ويتأثر بها . ولا يمكن أن نغفل هذا الدور السلبي لإيران والعراق ومساهمتها الأساسية في ضياع الأمن والاستقرار في الخليج فضلاً عن استنزاف قدراتها وخاصة القدرات العراقية التي تدهورت إلى حد خطير .. كما أن الدولتين قد تسببتا في تثبيت وتكريس التواجد العسكري الأمريكي في الخليج في البر والجو والبحر وبصفة دائمة .. لو كما قال كوهن « إلى أجل غير مسمى »

الشرق أوسطية وإزالة معالم الكيان القومي العربي

ليس هناك حاجة لتأكيد أن الأوضاع العربية عامة والخليجية خاصة .. إضافة إلى تطورات الموقف الدولي .. قد أعطت للإدارات الأمريكية خلال حقبة التسعينيات .. الفرصة كاملة لتوسيع نطاق مصالحها في الوطن العربي وتكريس وجودها العسكري وتغلغلها الاقتصادي .. حتى وصلت إلى حد أصبح يضر كثيراً بالمصالح العربية القومية .. بعد أن أصبح من حق الولايات المتحدة الاعتراض المسافر على أي مواقف عربية تحمل طابعاً قومياً أو نوعاً من الاستقلالية .. وقد انطلقت هذه السياسة بوضوح مع حرب الخليج .. ففي أثنون هذه الحرب تبلورت الأسس الجوهرية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط .. والتي بدأ تطبيقها فور انتهاء الحرب والتي اتخذت مسارين .. الأول تصفية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال عملية شاملة لسلام الشرق الأوسط .. والتي مازالت مستمرة حتى الآن .. والثاني هو إحكام السيطرة على منطقة الخليج والتي بدأت خطواتها الأولى بالاعتراض على « إعلان دمشق » الذي توصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا والمصير الذي لقيه هذا الإعلان والذي كان يمثل النتيجة القومية الإيجابية الوحيدة التي أقرها الفكر العربي الذي أنضجته حرب تحرير الكويت .. كان الإعلان يمثل أفضل وثيقة عربية تعالج قضية الأمن العربي بفكر متفتح وجاد وشكل استراتيجي متكامل .. الأمر الذي اعتبرته واشنطن عملاً مضاداً

للمصالح الأمريكية العليا أو مناقض لها .. وقد عبر عن ذلك بوضوح تام وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت جيمس بيكر .. وقد تكشفت الخطط الأمريكية بعد أن تم تجريد وثيقة إعلان دمشق من أهم عناصرها الخاصة بالأمن القومي العربي وظهرت حقيقة الأبعاد الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية التي تريد الولايات المتحدة فرضها على المنطقة في إطار منظومة شرق أوسطية .. يذوب فيها الكيان العربي وتتصهر معالم القومية العربية .. وتتبوأ فيها إسرائيل مركز الصدارة.

أما التوجهات السياسية الأمريكية تجاه الأوضاع الداخلية للدول العربية .. فقد عبر عنها العديد من المتحدثين الأمريكيين بالحديث المستمر عن الإصلاح السياسي الصحيح وتوفير الأجواء المناسبة لتعميق المفاهيم الديمقراطية في دول الشرق الأوسط « حتى لا تتحول المنطقة إلى فوضى اقتصادية وديموقراطية » .. والمقصود بهذه التغيرات من وجهة النظر الأمريكية .. « قيام أنظمة سياسية تحت ستار الديمقراطية » تكون موالية للولايات المتحدة وخاضعة لسياساتها وتوصياتها بشأن المجالات الاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان .. تكون مستعدة للتصالح مع إسرائيل وفقاً لشروطها وتوقيع معاهدة التجارة العالمية .. واتباع النظم الاجتماعية والحضارية الغربية مع الامتناع عن تطوير قدراتها العسكرية بذلك تكتمل عناصر الهيمنة الأمريكية على المنطقة بكل عناصرها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية .

إن أسوأ ما في السياسة الأمريكية لفتقارها الشديد إلى المنطق والعقل والمبادئ رغم كثرة حديث المسؤولين الأمريكيين عنها وإصرارها على أن تحكم العالم من خلال هيمنتها السياسية والاقتصادية وقوتها العسكرية دون الأخذ في الاعتبار مصالح الشعوب وآمالها وتطلعاتها المشروعة .. إذا لم تكن متفقة تماماً مع أهدافها .. خاضعة لاستراتيجيتها وسياساتها وتوجهاتها .

سياق التصالح وإهدار الثروات العربية

لقد ظل السلاح في الصراع العربي الإسرائيلي .. هو وسيلة التعامل بين طرفي الصراع طوال خمسين عاماً .. ولا يمكن القول إن اتفاقيات السلام التي تمت حتى

الآن لم توقف سباق التسلح الجارى فى المنطقة... إضافة إلى الإصرار الأمريكى على استمرار الأزمة العراقية فى الخليج وخلق حالة من التوتر المستمر... فقد أوضح ميزان القوى العسكرية لعام ١٩٩٩/٩٨ أن منطقة الشرق الأوسط مازالت أكبر مستورد للأسلحة فى العالم... وأن قيمة الأسلحة التى وردت إليها حسب آخر الإحصائيات عام ٩٧ بلغت ١٧ مليار دولار... وأن النفقات العسكرية لدولها فى نفس العام قد بلغت ٥٦ مليار دولار شكلت ٧ إلى ٨ % من إجمالى الناتج القومى وهكذا يستمر سباق التسلح بل ويتصاعد... وليس فى الأفق المنظور ما يدل على توقفه أو انخفاض معدلاته وتحكم سياسات الولايات المتحدة فى تسليح الدول العربية قيود محددة... للحد من القدرة العربية على امتلاك أسلحة متقدمة وذات تكنولوجيا عالية... حتى يستمر الكم العربى عاجزاً عن مواجهة الكيف الإسرائيلى أو التفوق عليه.

ومن الأمور الملفتة للنظر إعلان بيرجر مستشار الأمن القومى أن أسباب انخفاض الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادى فى بعض الدول العربية هو خشيبتها من العولمة ورفضها إجراء تغييرات سياسية وإدارتها لمصادر الثروة العربية... والواقع أن هذا القول لا يمثل حقيقة أسباب إهدار الثروة... فصحيح أن دولا عربية كالعراق مثلاً أهدرت عشرات المليارات وربما المئات فى حروب لا مبرر لها كانت نتيجتها وبالأعلى الشعب العراقى وثرواته ومستقبله... ولكن ظل أبرز أسباب إهدار الأموال وأهم أبوابه صفقات السلاح الغربى عامة والأمريكى خاصة... حيث تبلغ مبيعات الأسلحة فى الشرق الأوسط عشرات المليارات من الدولارات... إن السبب الأساسى لميلاق التسلح فى الشرق الأوسط سياسات الولايات المتحدة بالمنطقة من خلال إصرارها على فرض حالة التوتر على الأوضاع فى الخليج... ومن ناحية أخرى إصرارها على تسليح إسرائيل ومساعدتها بكل الوسائل للحفاظ على تفوقها العسكرى والتكنولوجيا على العرب... وهو هدف استراتيجى ملتحق... إضافة إلى أنها تعتبر صفقات السلام مصدراً حيويًا من مصادر دخلها القومى... إن هذه الأوضاع تثير دون شك مخاوف العرب وحرصهم على الاستمرار فى دعم قوتهم العسكرية.

إذا كان المسئول الأمريكي قلقاً على الثروات العربية المهددة .. حريصاً على توجيهها لتحقيق أهداف التنمية فإن أفضل الحلول وأبسطها هو تخليص المنطقة من كل عوامل التوتر وإزالة أسبابها الحقيقية .. وبالتالي التوقف عن بيع الأسلحة لكل دولها دون استثناء - وعن فرض سياسات السيطرة ودفع الدول العربية إلى قبول نظم إقليمي لا ترضى عنه ولا تقبله .. كذلك التوقف عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .. فضلاً عن الممارسة المستمرة للضغط الدبلوماسي والسياسي والاقتصادية الغربية والأمريكية ومحاولات منع الدول العربية من الحصول على التكنولوجيا المتطورة .. وأخيراً السعى نحو إقامة نظام أمني إقليمي شرق أوسطي يدمج فيه الدول العربية وتضيق معالمها القومية .. وتصبح إسرائيل - الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة - الدولة الإقليمية العظمى المهيمنة مع الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة .

* * *

(٦)

تعزيز الوجود العسكري في الخليج مع تخفيض مظاهره

ما من منطقة في العالم تميزت بشدة تفاعلاتها سلباً وإيجاباً مع الأحداث العالمية وتأثيراتها .. مثل منطقة الشرق الأوسط عامة والوطن العربي بشكل خاص ، لهذا تركزت أنظار العرب منذ بداية العقد الحالي على ما حدث من تحولات سياسية جزرية وانعكاساتها على الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة .. والتي أخذت شكلاً مختلفاً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وسقوط حلف وارسو وانتهاء عصر الحرب الباردة .. وما ترتب على هذه التغيرات من بروز شكل جديد للنظام العالمي .. بعد انفراد الولايات المتحدة بزعمه العالم .. حيث أصبح نظماً قائماً على « القطبية الأحادية » .. كما أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم .. والتي تسعى لفرض دورها القيادي على العالم لخزمة مصالحها .. وهيمنتها على مقدراته .

ولا يعنى هذا النظام الجديد أنه نظام مقبول من كل الأطراف... فقد بدأت الصراعات السلمية تأخذ مجراها في الساحة العالمية بفكر إيجابي من الأطراف التي تريد أن تمارس دور الشريك في صنع العام الجديد. أما العالم العربي فقد بقي يتابع بحذر شديد إبحار السفينة الأمريكية في خضم العالمية تحاول التصدي لأمواج الصعوبات المتلاطمة عبر استراتيجية جديدة... تتناسب مع الأوضاع العالمية الجديدة... وفي نفس الوقت تحمي وتعزز المصالح القومية الأمريكية المنتشرة في أنحاء العالم. الأمر الذي كثيراً ما اصطدم بمصالح وسياسات قارية وإقليمية.

والواقع أن إقليم الوطن العربي لم يعرف السلام الكامل والأمن الشامل... خلال هذا القرن. فقد تعددت الصراعات وتفاوتت شدتها... وتكرر سياسات الدول الغربية والشرقية الكبرى. وعلى مدى نصف القرن الأخير بقيت ساحة الصراع العربي الإسرائيلي هي الساحة الرئيسية للصراع... وكان من نتيجة ذلك دخول الدول العربية في سباق للتسلح لم يتوقف حتى الآن. ويدل ميزان القوى العسكرية لعام ١٩٩١ - ١٩٩٢ أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت أكبر مستورد للسلاح في العالم، وأن قيمة الأسلحة التي وردت إليه في عام ١٩٩٧ بلغت ١٧ مليار دولار وأن النفقات العسكرية لدولها في نفس العام زادت ٥ % على ما كانت عليه في العام السابق. ولا يمكن القول إن اتفاقيات السلام التي تمت حتى الآن قد أوقفت سباق التسلح في الشرق الأوسط ويقوى هذا السباق عنصران مهمان في السياسة الأمريكية، الأول هو احتيازها للصريح لإسرائيل، والثاني هو محاولتها الاحتفاظ بحالة «التوتر المحكوم في المنطقة» لاستمرار تكريس الوجود الأمريكي العسكري فيها والحفاظ على أسواق السلاح في الشرق الأوسط.

ركائز الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

ولعل من أبرز ما لفت النظر نحو أبعاد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط... تلك الأنشطة الواسعة للمسؤولين الأمريكيين تجاه المنطقة سواء بالزيارات أو بالأحداث أو بإطلاق التصريحات، ومن أهمها في الفترة الأخيرة أحداث ثلاثة من المشاركين في صناعة القرار الأمريكي والسياسة الأمريكية... وهم صمويل بيرجر

مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي وأحاديثه التي أعلنها عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ثم حديث مارتن أنديك مساعد وزير الخارجية وسفير الولايات المتحدة الجديد في إسرائيل أمام المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط في واشنطن. . . يضاف إليهما تصريحات ولیم كوهن وزير الدفاع الأمريكي إيان زيلارته لدول الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربية. . . وتؤكد كل هذه الأقوال حقيقة أساسية يجب أن تكون راسخة في أذهان القيادات العربية عندما تخطط للتعامل مع السياسات الأمريكية في المنطقة. . . هذه الحقيقة تؤكد أن السياسات الأمريكية السابقة واللاحقة تركز كل ممارستها حول أهداف محددة لا تتغير مهما تغيرت الظروف في المنطقة. . . وأن ما يتغير هو أسلوب تحقيق هذه الأهداف. . . فالولايات المتحدة مازالت تحاول تحقيق أهدافها التي برزت في بداية هذا العقد حينما انفردت بالزعامة العالمية. . . وسعت إلى الاستفادة من هذه الزعامة وإلى أقصى حد في دعم وحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ومن أبرز ما يحكم السياسة الأمريكية في المنطقة قضيتان أساسيتان. . . تعكسان جوهر هذه السياسة : الأولى ضمان حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وتوفير الأمن الكامل في منطقة الخليج. . . بما يؤكد استمرار تدفق البترول والذي يمثل ثلثي الاحتياطي العالمي. والثانية هي ضمان أمن وتفوق إسرائيل عسكرياً وتكنولوجياً عن الدول العربية. . . بما يمكنها من القيام بدورها الحيوي في إطار الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية والعالمية. . . باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي. . . وبالتالي فإن كل ما يدور من أحاديث حول التحالف والتعاون والشراكة بين أمريكا ودول الشرق الأوسط كلها محكومة بهذه الأهداف ولا تخرج عن نطاق تحقيقها. . . وتبعاً لذلك فإن ما تبنيه الولايات المتحدة من اهتمامات بأمن أصدقائها من الدول العربية وبالإصلاح الاقتصادي والسياسي أو حديثها عن تطبيق القيم والمبادئ الغربية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. . . وكلها أمور خاضعة لنفس الإطار الاستراتيجي الأمريكي العام الذي يمكن تلخيصه في عبارة صريحة واحدة هي «هرض السيطرة الأمريكية على المنطقة» بمعنى أنق الهيمنة عليها ، مع اعتبار إسرائيل الأداة المحورية لفرض هذه الهيمنة.

وانطلاقاً من مجمل الأهداف الأمريكية الاستراتيجية العسكرية فى الشرق الأوسط .. على ركيزتين أساسيتين هما : القدرات العسكرية الأمريكية فى الخليج مع العمل على تعزيزها وتكريس وجودها والقدرات العسكرية الإسرائيلية تقليدية وغير تقليدية . فكلتاها تكمل الأخرى .. ويعمل فى تنسيق متكامل مع الطرف الآخر . يضاف إلى ذلك كله للتطوير المستمر فى جوانب الشراكة الاستراتيجية خاصة فى مجال تكنولوجيا الفضاء وأنظمة الدفاع الصاروخي الاستراتيجية .

أمريكا تعزز وجودها العسكري فى الخليج

إن النشاط الواضح الذى يبديه المياسيون والديپلوماسيون والعسكريون الأمريكيون تجاه منطقة الشرق الأوسط يعكس مدى الاهتمام الذى توليه الولايات المتحدة لهذه المنطقة الحيوية .. وفى هذا الإطار طرأت تغيرات على الاستراتيجية الأمريكية .. هدفها دعم أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط وتكريس السيطرة الأمريكية عليها .. وبين هذه الأنشطة الأمريكية البارزة فى هذا المجال الجولة الأخيرة التى قام بها وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكى فى سبع دول عربية إضافة لإسرائيل .. وخلال هذه الجولة التى استغرقت تسعة أيام ألقى كوهن لقاءات بالعديد من التصريحات .. أبرزت وجهات النظر الاستراتيجية الأمريكية تجاه قضايا المنطقة . وقد جمعت تصريحات ومحادثات كوهن مع دول الخليج بين عدة موضوعات حيوية .. أهمها وأولها بحث الوضع العسكرى فى الخليج والوجود الأمريكى المستقبلى .. وكذا قضيتا العراق وإيران ثم قضية السلام فى الشرق .

وفى أحاديثه العديدة التى صرح بها فى دول الخليج العربية .. حدد كوهن الهدف العسكرى للوجود الأمريكى فى الخليج .. موضحاً أن الغرض من جولته فى الخليج هو : « تطوير آلية إقليمية لردع تهديدات محتملة من العراق وإيران » ، ولأن الوجود الأمريكى فى الخليج هو وسيلة لردع هاتين الدولتين .. ولإرسال إشارات قوية إليهما وتحذيرهما من محاولة القيام بأى عدوان على دول الخليج .. وقد شدد وزير الدفاع الأمريكى على أن الولايات المتحدة تود الحفاظ على الانتشار العسكرى الحالى إلى أجل غير مسمى .. ولأن وزارة الدفاع الأمريكية تجرى دراسة حول إعادة توزيع العبء المالى بما يحقق التوازن المطلوب .

ومن الواضح أن التعديل الذي تجريه الولايات المتحدة بشأن شكل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج .. قد نجم عما أبدته دول مجلس التعاون من تحفظات على فكرة دعم هذا الوجود من خلال تخزين المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية في أراضيها .. بهدف تعزيز القدرات الرادعة للقوة الأمريكية في الخليج .. بحيث يصل حجم القوات إلى أربعة ألوية مدرعة ثقيلة سوف تنتشر في أراضي دول الخليج عند الضرورة .. وتعود التحفظات الخليجية إلى سببين أساسيين .. سبب سياسي يتعلق بعدم إثارة مزيد من المعارضة في منطقة الخليج عامة وفي الدول العربية الخليجية خاصة .. وسبب اقتصادي يتعلق بتقل الأعباء المالية التي تتحملها هذه الدول نتيجة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج .. الأمر الذي دفع القيادة الأمريكية إلى وضع خطط التعزيز بحيث توضع الأسلحة والمعدات الإضافية المطلوبة فوق متن قطع الأسطول الأمريكي الموجود في مياه الخليج .. لذلك فقد ركز كوهن أثناء زيارته للمنطقة على أهمية توسيع نطاق الوجود العسكري الأمريكي في الخليج من خلال زيادة درجة استيعاب القواعد العسكرية البحرية والبرية ورفع مستوى المخزون من الأسلحة والمعدات في مستودعات الخليج ..

محاولات تخفيض مظاهر الوجود الأمريكي في الخليج

وتحمل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الخليج هدفًا ذا شقين .. قد يبدو أن متناقضين ولكنهما في الواقع يحققان التوازن المطلوب بين الرغبة الأمريكية ودعم قدراتها العسكرية في الخليج .. وفي نفس الوقت تحقيق رغبة دول الخليج في الإقلال من مظاهر هذا الوجود لما يسببه من استقراز لشعوب العديد من دول الخليج .. وهذا يعني تزايد الاهتمام الأمريكي بأمن منطقة الخليج والعمل على رفع مستوى الرادع الأمريكي في المنطقة مع خفض حجم القوات المتمركزة على البر والاعتماد على الأسلحة المخزنة في القواعد البرية والبحرية وعلى متن السفن الحربية ..

هذه الفكرة يسميها الجنرال أنطوني زيني قائد القيادة المركزية الأمريكية - «التمركز المسبق - Propositioning» وقد أعلن زيني أنه يعكف على وضع خطة لإعادة نشر القوات الأمريكية في المنطقة بهدف تخفيف العبء عن كاهل الدول

المضيفة ، وأضاف : إن الإدارة الأمريكية تؤيد تعزيز القواعد البحرية وانتشار القوات الهجومية بوضع وحدات من الدبليات ومركبات القتال المدرعة على متن السفن الأمريكية الموجودة في مياه الخليج ، حتى يمكن تجهيز ٣٠ ألف جندي بشكل سريع يصل بحجم القوات في الخليج إلى ٥٠ ألف جندي أمريكي وهي قوة مسلحة تسليحاً ثقيلاً تكون قادرة على التمكن المريع في حالة نشوب أزمة جديدة مع العراق أو إيران كما سيتم بناء منشآت برية في مواقع جديدة تكون مأمونة وبعيدة عن العيان مع نقل بعض المهام من البر إلى البحر . وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد سبق أن قامت بتخزين أسلحة ومعدات لثلاثة ألوية ثقيلة في مستودعات موزعة بين الكويت وقطر والنفقات الأمريكية في الخليج .

هذه الخطوة لا تمثل تغييراً في الاستراتيجية الأمريكية المقررة والقائمة على دعم السيطرة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية . لذلك فإن إعلان الولايات المتحدة أنها تفكر في تخفيف حجم قواتها في الخليج يعني فقط الإقلال من مظاهر وجودها العسكري فحسب . . بينما هي في الواقع تعزز التواجد العسكري بطريقة غير مباشرة ولكن بصورة فاعلة لخدمة المصالح الأمريكية . . على أمل أن خفض مظاهر الوجود العسكري سيؤدي إلى تقليص مصادر التوتر والتعصب في المنطقة . . والواقع أن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الخليج تستخدم القضية العراقية والأوضاع الإيرانية في الحفاظ على حالة من « التوتر المحكوم » في الخليج والذي يكرس استمرار وجودها العسكري هناك . والقول بأن العراق ما زال يمثل تهديداً لجيرانه . . وهو قول يفتر إلى الدليل . . كما أنه يتعارض مع الاعتقاد السائد في الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية . . وهو أن العراق لا يشكل اليوم خطراً جدياً على جيرانه أو على المصالح الأمريكية . . إلا أن الإدارة الأمريكية ترفض هذا القول . لأنه يعني إلغاء السبب الأساسي في الوجود العسكري الأمريكي في الخليج . الأمر الذي يتعارض مع القرار الاستراتيجي الأمريكي المرتبط بسياسة الهيمنة الإقليمية التي تقوم على تعزيز العلاقة الأمنية في المنطقة باستمرار وبقاء التواجد العسكري الأمريكي فيها .

* * *

مفاوضات العم سام حالة العرب وأمريكا

د . حسن محمد وجيه

خبير لغويات التفاوض والحوار الدولي

هذا الموضوع بحاجة إلى مؤلف كامل للاسترسال في تفاصيل تمكننا من الحكم العلمى الدقيق على أسلوب المفاوض الأمريكى . ولا شك أن التفاوض بطبيعته مرن ويختلف من سياق إلى آخر ، ويتوقف على عوامل عديدة ، كذلك هناك سمات ثقافية تمكننا من القول بأن هذا أسلوب « المفاوض الأمريكى » أو هذا أسلوب « المفاوض الصينى » أو « أسلوب المفاوض العربى » إلى آخره . . . وحتى تكون الاستنتاجات بعيدة عن التصف والتعميم المخل ، نقول إن السطور التالية لا تنكر أن هناك حالات للنجاح وحالات للفشل فى العلاقات العربية الأمريكية الطويلة ، وأن هناك علاقات استراتيجية قوية بين أمريكا والوطن العربى . . . وأهم ما يدعم موقفنا فى أى علاقات مع الآخرين فى هذا العالم أن نفهم أسلوبهم ، وأن ندرك أفضل طرق للتعامل مع هذا الأسلوب أو ذلك ، ولتعلم من أخطائنا الكثيرة بعيداً عن مواقف الاندهاش والتعجب والإدانة ، أو الخوف والتظاهر بالنقاء المطلق المصطنع فى مقابل الظلام والغدر المطلق للآخر . . .

لقد كانت ولا تزال العلاقات العربية الأمريكية متقلبة وتتأرجح حالات من الصخب والصراخ والاتهامات وتسجيل المواقف ، أكثر من محاولات الفهم والتحرك الإيجابى والفعال لترشيد هذه العلاقات لصالح أجنستنا التفاوضية والمباريات غير الصفوية ، ودون مواجهات رعنة وغير محسوبة مع هذه القوة العظمى . ولعل ما يجسد الكثير من حالات التفاعلات السلبية بيننا وبين أمريكا هو ما سمعته من أيبات طريقة نقول :

قاعدة صارت عند ولاء الأمر قاعدة

الكل يشتم أمريكا وأمريكا قاعدة

فإذا جلسوا وهدأوا قلتم أمريكا لتبنى قاعدة!!

ولقد التقط الشاعر هنا أول صفات المفاوض الأمريكي ، فهو رجل عملي يهدف إلى تحقيق أجنسته ، لا يبالي بالكلام والقول والقال والشتائم ، بل يتحرك نحو أهدافه ، ويشنكى الشاكي هنا من انماجنا فى لغة لا تغيد بل تضر ، وأسلوب يفقد العمل ولا ينفع بل يؤثر سلباً . . . وعموماً لود أنؤكد على حقيقة مهمة ، وهى اننى من هذه السطور أؤكد على وجود حالات للنجاح وحالات للفضل فى العلاقات العربية الأمريكية ، وهى علاقات جدلية ، وسأقتصر هنا على التركيز على أسلوب المفاوض الأمريكى من خلال موضوع يهمنى ونعيشه بكل جوارحنا ، وهو موضوع الصراع العربى الصهيونى ، واضطلاع الولايات المتحدة بدور الوسيط أو الشريك أو الراعى . أو الطرف الآخر فى عملية السلام .

والدافع لرصد سمات المفاوض الأمريكى وأسلوبه ، هو محاولة للاستفادة من دروس الماضى والحاضر ، وإعادة هياكل التفاوض بما يمكننا من التعامل إيجابياً فى إدارة علاقتنا مع أمريكا ، دون أن نقع فى فخاخ أو نكرر أخطاء أو نهمل أشياء . . . ومنحاول رصد هذه السمات من خلال تتبع التاريخ منذ بداية عملية السلام ، وصولاً إلى محطة كامب ديفيد الثانية . . . أى على مدى ما يزيد عن ربع قرن الآن .

المفاوض الأمريكى لا يفهم إلا لغة القوة !

من تجاهل العرب بعد هزيمة ٦٧ إلى التحرك السريع بعد نصر ٧٣
لا يفهم المفاوض الأمريكى إلا لغة القوة وممارستها بأشكالها المتعددة ، فهو ينتمى فعلاً لتقافة يعتبر مكون العنف فيها عال جداً ، فتوسع أمريكا من الشاطئ الشرقى للشاطئ الغربى ، ولجتياحتها فى ذلك كل القوى المعادية من إنجليز لفرنسيين لإسبان ، علاوة على إيلاء الهنود الحمر ، وتوحد أمريكا بعد حروب عاتية بين جنوب الولايات المتحدة وشمالها ، وشيوع ثقافة رعاة البقر فى جذور المجتمع ،

يؤكد كل ذلك محورية مفهوم القوة في العقلية الأمريكية... وكبير دليل على ذلك أن أمريكا لم تستمع إلى عرب ١٩٦٧ ، حين حدثت الهزيمة المؤسفة ، حول السادات في عام ١٩٧١ القيلم بمبادرة سلمية ، وحاول وزير الخارجية المصري الدكتور الزيات في أكثر من سياق إجراء مفاوضات لتنفيذ القرار ٢٤٢ الذي صدر من الأمم المتحدة بعد يونيو ١٩٦٧ والقاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي أختنتها... ولكن كانت كل محاولة أو مبادرة لا تقابل من الأمريكيين فقط بالرفض ، بل بشيء من الاستكثار والتهمك إلى الحد الذي دفع بكيسنجر لأن يقول لوزير خارجيتنا الزيات مقلته الشهيرة : « لو استطعتم عمل شيء في أرض المعركة ربما ننظر لهذا الملف... » وكان يقولها على سبيل التعجيز حيث كانت هناك قاعة راسخة في العالم أننا قد أصبحنا جثة هامدة ولا حياة فينا إلا ربما بعد عقود طويلة... »

تكريس التجاهل للضعيف !

في مستهل السبعينيات ، أكدت كل من واشنطن وموسكو تجاهلها للحقوق العربية ، وأصبح على العرب من وجهة نظر كل منهما أن يقبل بسلام الإذعان التام ، وذلك من خلال التقارب الشهير الذي حدث بين القوتين العظميين في ذلك الوقت تحت مسمى « سياسة الوفاق »... وكان من بنود الاتفاق ألا تتحرك الأمور على جبهة قناة السويس أو الجبهة السورية بمساعدة السوفييت وتظل كما هي... أي أنه ليس أمام العرب إلا قبول الأمر الواقع.

المساومات يجب أن تكون واضحة وليست ضمنية !

في خضم تملسل الأحداث ، يمكننا فهم سمة أخرى من سمات المفاوضات الأمريكية ، وهي أنه مسلم بالدرجة الأولى... بمعنى أن لكل شيء ثمنًا طبقًا للاتفاق ، وأنه لا ثمن لما قد يحصل عليه مجانًا... ، فعندما طرد السادات الروس - لأنه كان يعلم أنه لم يكن ممكنًا القيام بمعركة العبور وهم على الأرض المصرية - سئل كيسنجر : ألا يوجد ثمن تقدمه أمريكا للسادات نظير طرده للروس؟ فكانت إجابته أنه قام بذلك دون اتفاق معنا ، ولو أن لنا لكان له مقابل ، ولكنه فعل هذا من تلقاء نفسه ولأغراض تخصه !

احترام لغة القوة فقط وقبول نتائجها

فى رمضان أكتوبر ١٩٧٣ ، عبرت قوات مصر قناة السويس ، وهاجمت القوات السورية قوات الاحتلال الإسرائيلى فى الجولان ، بتسويق وفاعلية أعادا الثقة للعرب ، وتم استخدام سلاح البترول لأول مرة بشكل موجه وفعال تملأ للولايات المتحدة الأمريكية . . وبدأ العالم يردد مقولة : إن العرب هم القوة السالسة فى هذا العالم فى تلك الحين حتى إن الأمم المتحدة اعتبرت اللغة العربية لغة رسمية فى مؤتمراتها وأنشئ قسم للترجمة منها وإليها ضمن اللغات الرسمية القليلة المعترف بها عالمياً فى هذه المنظمة . لقد كانت لحظات مجيدة - ولاشك - فى تاريخ الأمة العربية العريقة . . وجاء كيسنجر للسادات بعد إعلان حالة التأهب النووية فى القواعد الأمريكية عبر العالم ، حين قام السادات بطلب نزول القوات الروسية والقوات الأمريكية لتأمين وقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ . . حيث إن السادات لم يكن وثاقاً فى قدرة الأمم المتحدة على القيام بهذه المهمة . . ويذكر كيسنجر فى كتابه الشهير بعنوان «منازل الغيلان»^(١) «لن هذا الرجل المجنون ويقصد (السادات) فعلها» . . . ذهب كيسنجر ليقول ذلك لنيكسون ويفيده بأن القوات الروسية المحمولة جواً على استعداد لتلبية طلب السادات ، وأن الولايات المتحدة التى كانت تحارب بجوار القوات الإسرائيلية فى العشرة أيام التالية لبدء الحرب لم تكن تريد أن تتدهور الأمور إلى حرب عالمية ثالثة ، ولذلك تم إعلان حالة التأهب النووى فى القواعد الأمريكية ، فى الثانى والعشرين من أكتوبر جاء كيسنجر ليقول للسادات «لقد لوجدت لزمة دولية كبيرة ، وها لنا هنا كى نعاون معاً فى إدارتها ولتحقيق السلام . .» .

نيكسون يعترف بالانتصار الساحق على جبهة القناة لمصر

ويوجه أول تهديد ضمنى للسادات

إن من أهم وثائق حرب أكتوبر المنشورة ، والتى ينبغى الاهتمام بها ، ذلك الخطاب الذى أرسله ريتشارد نيكسون إلى السادات والذى ذكر فيه نصاً : «إن الولايات المتحدة تريد إنهاء القتال الدائر على جبهة قناة السويس ؛ لأن هذا من شأنه تسهيل الأمور نحو السلام والوصول إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى . إن

القوات المسلحة المصرية قد حققت الكثير . إن شعور الإذلال الذى شعر به المصريون والعالم العربى كله عقب ١٩٦٧ قد تم محوه تمامًا . فلقد بزغ اليوم موقف استراتيجى جديد يؤكد على عدم إمكانية أى طرف الاعتماد على القوة العسكرية فقط ، بل إن ذلك أصبح من الأوهام .»

ويستمر الخطاب حتى يتضمن فى نهايته أول تهديد ضمنى للسادات ، يقول فيه نيكسون: « إن على الجانب المصرى بالتالى أن يسعى نحو السلام ، ويتخذ قراره فى هذا الاتجاه؛ لأنه لو أصرت مصر على التركيز إلى أقصى حد على أرض المعركة العسكرية فقط ، فإن الجانب الأمريكى لا يعرف كيف ستكون نتائج هذا السعى المصرى وهل ستكون حاسمة أم لا !! »^(١) .

لقد أكد هذا التهديد الخفى أو الضمنى للسادات كل تلك الأسلحة والمعدات التى كانت تلقى بها الولايات المتحدة إلى أرض المعركة بإلقائها ، بعد وضع علامة نجمة داود عليها . ولقد تم الاستيلاء على الكثير من هذه المعدات والأسلحة الحديثة من قبل القوات المصرية فى تلك المعركة المجيدة .

من التهديد الضمنى إلى التهديد الصريح

لم يكف المفاوض الأمريكى - ممثلاً هذه المرة فى كيسنجر عند لقائه بالسادات - بالتهديد الضمنى ، بل ذهب إلى التهديد الواضح والصريح ، ولكن المخفّف فى وقعه ، لإحداث التعاون والانتقال من أرض المعركة إلى مائدة التفاوض ، حين ذكر كيسنجر للسادات الذى أخذ يهدد بإيلاء شجرة النفرسوار . . ويقول لكيسنجر: « عاملين دعاية ويقولوا إنهم عبروا للصفة الغربية . . ولنا أستطيع إياهم » وهنا بادره كيسنجر بأنه يعلم أن السادات قادر على إيلاء هذه الشجرة ، ويعلم أن القوات المصرية قد أطبقت على الشجرة من كل جانب وقطعت خطوط إمدادها ، ولا يبقى سوى تدميرها وقال : « ولكن إذا فعلتم فإن الهنتاجون سيضربك » وكررها ثلاث مرات ، وأتبعها بقوله : « إذن أنا أريد أن نخرج جميعاً من هذا المأزق ، ومن الوصول إلى طريق يمنع المزيد من حملات الماء » . . وكانت تلك البداية نحو فك الاتّمسكات ثم كامب ديفيد الأولى . . وهنا تثار كثير من التحليلات أن نخوض فيها

فى هذا السياق ؛ لأن الهدف الرئيسى هو التركيز على إظهار سلوك وأسلوب
المفاوض الأمريكى منذ بداية عملية السلام إلى نهايتها٠٠ ولكن الحقيقة المهمة ، أنه
قد تم فرض مبدأ الأرض مقابل السلام من جانبنا ، ولم يسمع الطرف الأمريكى إلا
قبوله كبطار للحل السلمى ، وإلى اليوم تعترف الخارجية الأمريكية بأن القدس
الشرقية مما احتلته إسرائيل من الأرض المحتلة طبقاً للقانون الدولى٠

ملح تصحيح الديكتاتورية وتكريس الأفراد بالقرار لدى الطرف الآخر

إن من سمات الأسلوب الأمريكى فى التفاوض ، عكس ما يروج له فن الدعاية
الأمريكية بخصوص مفهوم الديمقراطية فى عملية اتخاذ القرارات وصنعها ، وقد
يقبل الأمريكيون الديمقراطية من إسرائيل وداخل الولايات المتحدة والغرب عموماً ،
ولكن كل ممارستهم التفاوضية - مع العرب خصوصاً - تؤكد على مبدأ دعم
الديكتاتورية والأفراد بالقرار ، ولقد كان أكبر دليل ما فعله كيسنجر فى مناوراته
التفاوضية مع السادات ، والتي كانت موضع دراسة سابقة لكتاب السطور^(٣) .

حيث استخدم كيسنجر مفهوم « التأثيرات الجانبية - Side Effects » ، فى
التفاوض ، وهنا روى قصته الشهيرة عن « العقرب والضفدع على ضفاف نهر
النيل » ، حيث يقول كان هناك عقرب يريد للعبور من ضفة إلى أخرى وطلب من
الضفدع أن يحمله على ظهره ، ولكن الضفدع تحفظ وقال له : « أضحك بنفسى على
ظهري لتدغنى ؟ ! » فقال له العقرب : « أنا سأقفز على ظهرك وأنت فى المياه ،
فكيف لدغك ؟ فإن قطعت لرغفنا أنا وأنت معاً ، وهذا إن يكون تفكيراً عقلانياً »٠٠
فاقتنع ، فقفز العقرب على ظهر الضفدع ، ولكن فجأة فى منتصف النهر ، لدغ
العقرب الضفدع ، فقال الأخير : « كيف تفعل هذا أيها الأحق » ؟ فقال العقرب لا
تتنس لك فى الشرق الأوسط ! حيث لا منطق ولا عقلانية٠٠ وبالطبع التعريف
الأمريكى هنا للمنطق والعقلانية هو تعريف خاص ، فإذا أرادت الولايات المتحدة أن
يسود المنطق والعقلانية ، فليكن هذا من خلال ديكتاتوريات قمعية « زعيم
عبقري » يتخذ كل القرارات برأيه ، فيسهل السيطرة عليه وممارسة الضغوط
عليه ، وهذا ما أكده كيسنجر بعد قصته حينما قال للسادات : « جنرالنا لا يريدون

التوقف عن المعارك ، ويريدون العمل على أرض المعركة فقط ، وأنا سمعت أنك لا تستطيع السيطرة عليهم ، ويبدو أن الأمور تسير في طريق لا نعرف مسلكه ؟ ! »
وكننت إجابة السادات العملية على هذه المقولة - واعتقد أنه وقع هنا في فخ كيسنجر بدلا من أن يستغلها للهروب من محاولات كيسنجر للتأثير السلبي عليه .

حيث كان المشهد كالتالى وكما وصفه حرفيًا هنرى كيسنجر فى كتابه سنوات الغليان⁽⁴⁾ :

السادات يطلب حضور الجمسى ويقول له ، وكلاهما يرتدى الزى العسكرى :

« دكتور كيسنجر وأنا قد توصلنا إلى اتفاق لفصل القوات ، وأنت يا جمسى لذى سوف توقعه . » ويقول كيسنجر : « إن هذا كان مشهدا لا ينسى ، فلقد كان من شأنه كبت أى محاولة لمقاومة هذا القرار من قبل الجمسى وقيل أن يسمع تفاصيل الاتفاق . وهنا فلقد نجح السادات فى إثبات أن القائد لا يفوض فى سياقات بعينها بل يتحمل المسؤولية كلها على عاتقه » .

وبتحليلنا لهذه اللقطة التفاعلية ، نقول إن السادات قد نجح فى تهديد أى شك لدى كيسنجر فى أنه الوحيد الأوحد المتخذ لأى قرار وبحسم شديد ، وأنه ذلك المفاوض الذى لا ينبغي لأحد أن يشك فى قدرته الكبيرة على اتخاذ أى قرار فورى ، فلقد كان بإمكانه أن يرفع سماعة التليفون ويخبر الجمسى أو غيره بما وصل إليه ، خاصة وأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولكنه أراد من خلال هذا المشهد التأكيد لكيسنجر على عكس ما قاله له من عناد الجنرالات ، وأنهم يكادون أن يكونوا خارج السيطرة عليهم .

وهنا قد يكون السادات قد وقع فى فخ كيسنجر الذى كان يهدف إلى تعميق ديكتاتورية الطرف المتفاوض معه لسهولة الضغط عليه فيما بعد ، وهذا ما حدث من خلال أمثلة عديدة أخرى ، رغم مقاومة السادات لكثير منها ، وليس سياقتنا هنا رصد مثل هذه الأمثلة .

وهناك تصريح حديث لكيسنجر أورده طارق حجى فى مقال له بجريدة الوغد

مؤخرًا^(٥) مفاده أن كيمسجر يقول : « إن الديمقراطية في الوطن العربي خطر على المصالح الأمريكية... ».

تعميق ديمقراطية خاصة ترعى التنازل والإذعان !

إذا كان ما ذكرنا أعلاه يرسخ الرغبة في تعميق الديكتاتورية والشمولية في الوطن العربي لمسهولة التعامل مع هذه الأوضاع من قبل المفاوض الأمريكي في أحيان بعينها ، فإن هذا المفاوض يملك مرونة عجيبة ، ولكنها مرونة محسوبة دائمًا في استهدافنا... فقد كشفت التفاعلات الأخيرة بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية مؤخرًا هذا الأمر... ولقد ورد في مقالين متتاليين للكتّاب الأمريكي فريدمان وغيره من الأصوات الوثيقة الصلة بالبيت الأبيض والإدارة الأمريكية (في ٢٠ و ٢١ يوليو ٢٠٠٠) ما يجعل المرء يتعجب من المنطق الأمريكي المجحف على عدة أصعدة ، وعندما نقرأ ما المطلوب منا ، نجد أنه وكأنه يطلب أن تكون هناك ديمقراطية خاصة من شأنها إعلاء مبدأ الإذعان وقبول الضغوط الأمريكية والتفريط في الحقوق... فالمطلوب أمريكيًا أن نضغط على عرقنا ليتنازل في مسألة القدس ، وألا تؤسس جبهة عربية موحدة ، فقد نعد زيارة الرئيس مبارك إلى السعودية أثناء اجتماع كامب ديفيد الفاشل ، كما كان ولا يزال من المطلوب منا إزالة السلاح الكيماوي ، كما كان مطلوبًا منا ضرب ليبيا والسودان ، أو إطباق الحصار عليهما على الأقل في مواقف سابقة ، وكان مطلوبًا منا عدم الوقوف إلى جانب لبنان .

إن الديمقراطية التي يرغبون لنا فيها هي ديمقراطية الإذعان ، وإلا فلا بأس من تعظيم شأن الديكتاتورية والشمولية عفننا من جانبهم ، خصوصًا وأن الهامش الديمقراطي الأمريكي ذاته يتقلص داخل أمريكا ذاتها بفعل عوامل ومستجدات عديدة أوضحناها في دراستنا بعنوان « سيناريو انهيار أمريكا » .

من هنا وفي إطار ممارسة الهيمنة ، يتم اللعب بالأنفاظ والعبارات إلى أبعد الحدود ، وما هو ذلك التعبير الجديد المعروف « بالدول المارقة » ولقد بدأ استخدام سلاح الدولة « المارقة » وإحدى صفاتها أنها ضد السلام وتشجع الإرهاب ، فقد

وجدنا من يلوح مؤخرًا بوضع كل من مصر والمملكة العربية السعودية في إطار هذه الدول بحجة دعم القاهرة والرياض لعرفات ، مع إيهامه أنه لا يوجد حاكم عربي يستطيع التنازل عن القدس .

من هنا لا بد للمفاوض العربي أن يدعم ما يسمى بـ «ديبلوماسية المسار الثاني»^(١) ، التي من شأنها تدعيم الموقف الرسمي بتفعيل كل الطاقات لتدعيم الأجنحة التفاوضية العربية لصالح الحل العادل فقط^(٢) ، ولعل من المهم ألا نرى النخبة الفلسطينية المتميزة والممثلة في مفكرين مثل إدوارد سعيد وهشام شرابي وغيرهما ممن لديهم إمكانية مخاطبة الرأي العام الأمريكي والدولي ، في مواجهة مع الزعيم الفلسطيني ، بدلا من تدعيم وتضخيم موقفه ، فهو عندما يتسلط وينفرد بالقرار ، يكون مكشوفًا للضغوط بأنواعها ، وهذا ما أثبتته المفاوضات الأمريكية والإسرائيلية لسهولة التعامل مع «الديكتاتوريات» كما أوضحنا .

أسلوب التفكير للكتلة العربية وتصيقه !

عندما نسمع عن ضغوط أمريكية لمنع قمة عربية ، نسأل بعضنا البعض: إلى هذا الحد . . . وصل حجم التدخل في شأننا الداخلي العربي ؟ !(*) .

الأسلوب المظومتي المتميز للمفاوض الأمريكي ، وسؤالى لويليام كوانت أو الأسلوب الفردي في مجابهة أسلوب الـ ٢٠٠٠ صفحة !!

في الوقت الذي انتهج فيه السادات أسلوبًا منفردًا في المفاوضات دون أوراق أو دراسات أو فريق متكامل بالمعنى المطلوب ، درس كارتر كل جوانب شخصية السادات والخلفيات التي ينطلق منها ، في تقرير ضخم قيل أنه قد ورد فيما يقرب من ألفين من الصفحات والملاحق ٠٠ ولا شك أن هذه ميزة وأداة مهمة يستخدمها المفاوض الأمريكي .

(١) روى الدكتور الزيت وزير الخارجية الأسبق عن لقاء بعض وزراء الخارجية العرب مع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في أعقاب حرب ١٩٧٣ ، وبعد انتهاء اللقاء ، استبقى الرئيس نيكسون وزير خارجية السعودية عدة دقائق معه ، ولم يقل له شيئًا ذا قيمة . استعجب الوزير السعودي وحكى ذلك للدكتور الزيت ، الذي أجابه بأن كل المطلوب من ذلك أن يشك بقية الوزراء فيه .

ولا أنسى مقالة الخبير الاستراتيجي ويليام كوانت ، وأحد الضالعين في آليات عملية السلام ومفاوضات كامب ديفيد الأولى : فقد كان السفير الدكتور أشرف غريال يقوم بتكرير فصل دراسي عن عملية السلام في الشرق الأوسط بوصفه أستاذًا متميزًا في الدبلوماسية ، وكان ذلك في جامعة جورجتون عام ١٩٨٧ ، سارعت إلى التسجيل في ذلك الفصل أثناء فترة دراستي للحصول على الدكتوراة من تلك الجامعة ، وكان كل ما طالبناه كمشاركين ، هو أن يأتي لنا بكل من يمكن دعوته ممن خاضوا في عملية السلام ليكون ضيفًا ونسأله كيفما نريد . ولقد استجاب د . غريال إلى هذا المطلب مشكورًا ، وعندما حضر إلينا ويليام كوانت ، سألته السؤال التالي : «سمعنا أن كارتر كان يسعى لإتجاح اتفاق كامب ديفيد بأى وسيلة ، خصوصًا وأن شعبيته كانت منخفضة ، وكذلك شعبية الحزب الديمقراطي ، وكان عليه أن يفعل كل ما في وسعه لإتجاح نفسه في المقام الأول ، ورغم محاولاته أن يكون محايدًا قدر طاقته ، إلا أنه مارس ضغوطًا كبيرة على السادات دون بيجن ، فإلى أى حد يعتبر هذا صحيحًا؟»

فقال كوانت :

« هذا صحيح إلى حد كبير ، فقد كان هدف عمليات التفاوض الاستكشافي في بداية محادثات كامب ديفيد التي كلفنا بالقيام بها ، هو استكشاف من يسهل عليه الضغط أكثر : السادات أم بيجن ؟ لإنهاء المفاوضات بالوصول إلى نتائج حاسمة ، ولقد كان من الصعب الضغط على بيجن ؛ لأنه كان يربط كل شيء بالرجوع إلى الكنيسة ، وكنا نعلم أن هذا ليس أمرًا شكليًا ، في حين أن السادات لم يكلفنا العناء الكبير عندما أوضح لنا عمق خلافاته مع الأطراف العربية المعارضة له ، وعرفنا أنه إذا قال : سأرجع إلى مجلس الشعب المصري قبل أن اتخذ هذا القرار أو ذلك ، فما ذلك إلا مناورة غير حقيقية ، ولكن إذا قال لنا السادات في ذلك الوقت : سأعود إلى تقييم الأمر مع الإخوة العرب ، لفهمنا رسالة تمثل النقل الكبير الذى وضعناه للسادات كرئيس لمصر ، فقد اقتنعنا عقب ١٩٧٣ ورغم حالة التفارقة والخلافات الشديدة قبلها ، أن مصر استطاعت أن تقود هذه الأمة وأن تثنى للحرب وتسمح باستخدام سلاح البترول لأول مرة ، وكنا نرصد في ذلك الوقت كل الشتائم التي كانت تكال

للسادات ولمصر لذهابه إلى كامب ديفيد ، وقد كنا على ثقة أنها مجرد « ظاهرة صوتية » كالعادة ، ولو أظهر السادات أن نقله يتمثل في قدرته على قيادة العرب كما كان الوضع عقب ١٩٧٣ مباشرة ، لكان تقديره سليماً لأننا كنا إلى آخر لحظة ورغم الظاهر للخلافية العربية العميقة ، نضع له وزناً عالياً ، مفاده أنه رئيس أكبر دولة عربية لها تأثيرها الكبير ، ولكنه أوضح لنا عمق خلافاته مع بقية الدول العربية التي لا يمكن التعامل معها ، وهنا نقصنا الوزن الذي أعطيناه له ، وبدلنا في ممارسة كل الضغوط في اتجاهه وأكثر من مرة ، وحينما استدعى السادات الطائرة الهليكوبتر للسفر وترك محادثات كامب ديفيد ، كنا نقول له عبارة واحدة : « وماذا ستفعل مع الذين ينتظرونك وأنت تعود فاشلاً ؟ إنك ستفقد الكثير بذلك . . فهل تريد ذلك ؟ ! » .

أسلوب « الخطوة خطوة . . طريقة لتجريدك من أوراق التفاوض »!!

لقد أوضحت عملية السلام وبالأسلوب الذي أثيرت به ، أن إجراءات الثقة المتمثلة في الحل خطوة خطوة ودون الربط الكلي للقضايا ، قد أعطى معنى « الشبهة » لهذا الأسلوب . . وتاريخ عملية السلام أثبت أنه استخدم لاستخلاص أوراق التفاوض من يد المفاوض العربي ، حتى إذا حانت لحظة القضايا المهمة والكبرى ، لا نجد أوراقنا في أيدينا وهنا يكون الإعلان هو الحل في أغلب الأحوال^(*) . .

من السادات إلى عرفات ، ومن كامب ديفيد الأولى إلى الثانية

إن مقولة « التاريخ لا يعيد نفسه » مقولة قد تكون صحيحة إلا في الواقع العربي ، والخطورة أن يكون ما يُعاد يُعاد وكأننا لا نستفيد من دروس الماضي ، فبالرغم من أن عرفات كان من الناقدين للسادات وممن كالوا له كل عبارات الاتهام ، إلا أنه وبعد أن رحل السادات بسنوات طويلة ، اقتنع عرفات بما فعله السادات ، وسار على دربه ولكن دون أن يتعظ من أخطائه . . .

(*) هل هذا ما يحدث الآن في أغسطس ٢٠٠١ م ؟ !

فلقد أكد جيمس بيكر في مؤتمر مدريد في مستهل التسعينيات ، على عدم جدوى الربط بين المسارات ، وعدم ربط الخطوة خطوة بالكتليات في هذا الصراع .

والمشهد نفسه - على أسوأ بكثير - يتكرر حين يوصى جيمس بيكر أن الربط الكلي غير عملي « بل وغير تقاوضي » وتبتعد عن مائدة المفاوضات القضايا الحيوية كالقدس واللجئين والمياه ، ويتعد أسلوب الخطوة خطوة عن بناء الثقة المفترض منه ، ليتحول إلى وسيلة لتجريد المفاوضات الفلسطينية من أوراقه ، يعني بعد ممارسة توظيفه أن الخطوة خطوة قد استخدمت لتحقيق ما يلي :

■ الضغط على المفاوضات العربي للاتصياح الوسيط الأمريكي وللأوضاع التي تحاول أن تفرضها إسرائيل .

■ التفاوضي عن عدم الالتزام الإسرائيلي .

■ محاولة جعل السلطة الفلسطينية وطنية شكلا لا مضمونا بحيث تقوم بدور الحراسة للاحتلال وتقينه وأن تقوم بقمع للانتفاضة ، وأكثر من ذلك للراى ولكل أصحاب الآراء الجريئة المخالفة تحت بند ما حددته إسرائيل من مصطلح «التحريض ضد عملية السلام » ، ولا فرق هنا بين تعريفات « إجراءات الثقة المشبوهة » وما حددته الوسيط في إطار مصطلح ومواصفات « الدول المراقبة » بحيث يبدو أن الدول التي ستقاوم الضغوط ستتحول إلى دول مارقة ينطبق عليها إيقاع العقوبات .

• وعموما نجد من السادات إلى عرفات أن المفاوضات الأمريكية قد أكد على أسلوب الخطوة خطوة ؛ لتجريد المفاوضات العربي من أوراقه بل وبث « الهلابة والإنشاق والتفكك بين المسارات » وكذلك تعميق ديكتاتورية المفاوضات العربي ، بحيث يكون الوحيد الأوحد الذي لا يراجع شعبه ولا قطاعاته المختلفة ، وبذلك تم منع أى تأثير إيجابى على صعيد دبلوماسية المسار الثانى ، المتمثلة فى الراى العام واشترك مؤسسات الدولة وبرلماتها فى اتخاذ القرار ، والرجوع إليها قبل اتخاذه ، لم يمثل أقصر الطرق أمام المفاوضات الأمريكية والإسرائيلى لممارسة الضغط والحصول على مزيد من التنازلات ، وإذا أريد مقاومة الضغوط وإحلال الشرعية

واستفادة الجميع ، فعلى المفاوض العربي أن يعي الدرس فى هذه المرحلة الحاسمة ،
وقبل أن يحدث المزيد والمزيد من الخسائر .

إن أبسط وأحدث دليل على فشل أسلوب الخطوة خطوة بالطريقة التى تمت
ممارستها ، أنه وقبل قمة كامب ديفيد الثانية ، أصر عرفات على تنفيذ الانسحاب
الإسرائيلى الثالث الكبير من الضفة على أساس أنه ضمن استحقاقات المرحلة
الانتقالية ، لكن باراك أصر على ربط هذا الانسحاب بقضايا المرحلة النهائية . وهذا
أبلغ دليل على فشل أسلوب الخطوة خطوة دون الربط الكلى ، حتى وإن وظفه باراك .
وأن أساس العملية السلمية التى أعلنها وأقرها الوسيط كانت من الأوهام التى بيعت
للمفاوض العربى ولم يلتزم بها الطرف الإسرائيلى ، وعاونته على ذلك بكل تناقض
الوسيط الأمريكى الذى ينادى بشىء ليفعل شيئاً آخر .

المفاوض الأمريكى ودلالات مسميات الدور الأمريكى

أول من لفت النظر إلى مسميات الدور الأمريكى وقبل عملية السلام كان الرئيس
السادات - رحمه الله - حين ذكر فى خطاب له ، وبشئ من الطرافة ، أن جوزيف
سيكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق قد ذكر له أن دور الوسيط الأمريكى
سيكون مجرد « Catalyst » وقال السادات : فى الحقيقة أنا لم أكن أعرف معنى هذه
الكلمة فسألته . وإيه معنى « الكاتاليست » ؟ فأجاب إنه العامل المساعد الذى يدخل
فى التفاعل الكيميائى لمساعد على التفاعل فقط ، وليس له وظيفة أخرى . وكان تعليق
السادات بالرفض وقوله إن ٩٩ ٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا فكيف تكون
« كاتاليست » ؟ ثم جاء بعد ذلك المصطلح الذى أدخله كارتر هو « السمسار الأمين -
Honest Broker » وهذا وصف أصوب من السابق .

فالسمسار يستفيد ويفيد الطرفين عندما يكون أميناً ، ثم جاء بوش (الأب)
ليصف الدور الأمريكى بأنه « القوة الدافعة لعملية السلام Momentum - giving party »
ليعطى قوة الدفع لعملية السلام فى الاتجاه الذى تحتاجه ، وإن كان الضغط
على إسرائيل أحياناً ، وهذا ما حدث قليلاً ، ولكنه كان عجيلاً للإسرائيليين ، حين
عمل على وقف بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضي

المحتملة... ولكن لجورج بوش (الأب) تعبير مشهور عندما عزل إسرائيل في «حرب الخليج» ١٩٩٠ عن التدخل من أجل تعميق قوة جبهة التحالف العربى معه وهو « No Linkage » ، أى لا ينبغي الربط. وذلك عندما سُئل : هل يطبق بوش قرارات الشرعية الدولية مع إسرائيل مثلما كان يفعل مع العراق ؟ فأجاب بالرد : « لا ربط » والذي يمثل استراتيجية متواصلة من التناقض والمعايير المزدوجة الأمريكية.

ثم جاءت إدارة كلينتون فوصفت الدور الأمريكى فى عملية السلام على كونه « المسهل » أو « الميسر - Facilitator » وهو الدور الذى اتسم فى عهد كلينتون بعكس المسمى تمامًا ، بالتحيزات الصارخة التى أفقدت الدور الأمريكى مصداقيته ، وهو الذى حدى بالرئيس كارتر إلى أن يكتب مقالاً فى النيويورك تايمز بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٦ ليندد بأسلوب إدارة كلينتون فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، ووصفه بأنه يتمثل فى احتضان طرف وإدانة الطرف الآخر ، وطالب أن يكون الوسيط الأمريكى محايداً ، أو أن يبدو محايداً على الأقل ، حتى لا تفقد الولايات المتحدة المصداقية.

الاتسحاب الملبى للوسيط !!

استخدمت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة « مادلين أولبرايت » مصطلحاً طريفاً للغاية أثناء « الاشتباكات التفاوضية » بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهو مصطلح « استراحة وقتية من المباراة - Time Out » وهو مصطلح من الملاعب الرياضية ويطلق عليه تعبير « الوقت المستقطع » حيث يطلب مدرب أحد الفريقين ذلك ؛ لتتوقف المباراة ثم تستأنف ... ويبدو أن الوسيط الأمريكى قد طور هذا المفهوم فى عهد الرئيس الأمريكى « بوش » الابن ؛ ليكون « الانسحاب الفعلى » أو «الوقت المستقطع إلى إشعار آخر » ، حيث لا تهتم الإدارة الجديدة بمسألة الشرق الأوسط بالقدر السابق اللهم إلا على مستوى الخطاب الظاهرى والبيانات المتكررة « بضبط النفس » و « حث الأطراف على العودة إلى مائدة المفاوضات » و « إدانة الإرهاب » و « وقف العنف » ولعل وضوح هذا الدور بالقيام بعملية انسحاب تتأكد

من مقولة مستشارة الرئيس الأمريكى « كوندليزا رايس » « فلنترك المنطقة لتفاعل القوى بها ٠٠ - Leave the area to its own forces » ! ولكن الحقيقة أن هذا الانسحاب إنما هو لصالح الأجنحة الإسرائيلية الراحنة للقائمة على تفويض كل أركان ما سمي « بعملية السلام » والقضاء على روح ونصوص الاتفاقات التى أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية . وهذا الانسحاب الفعلى من ممارسة أى دور إيجابى وفعال إنما يُعد من باب الاتصياح التام والفعلى للتحيز الكامل إلى إسرائيل ، والذي تطور سلبيًا فى العديد من المواقف وكلفت له تجلياته عندما رفضت الولايات المتحدة طلبًا لمعرفت بزيارتها كما كان الحال فى الماضى حينما كنا نسمع عن « وجود صعوبات تواجه عرفات فى الحصول على فيزا الدخول أمريكا » فى بدايات « عملية السلام » !! كذلك كان من التجليات الصارخة بعد أن احتلت إسرائيل « بيت الشرق » فى القدس الشرقية أن رفضت أمريكا طلب ملك عربى لزيارتها ؛ هذا إن صح هذا العنوان الرئيسى الذى ورد بصحيفة الأهمالي بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥م وكان : « الرئيس الأمريكى يرفض استقبال ملك عربى » وذلك بحجة « بالغة الدبلوماسية » أن « الرئيس بوش (الابن) يتفرغ لرحلة صيد » !! وهو أمر خطير ولكنه غير مستبعد تمامًا .

إذا كنا قد خضنا فى مسميات الدور الأمريكى فى عملية السلام والتى بدأت بما قاله الأمريكيون عن أنفسهم من خلال تعبيرات « المسار الأمين » ثم « القوة الدافعة لعملية السلام » ثم « الميسر أو المسهل » ، فإن لتعبير الأخير الذى نقممه لوصف هذا الدور هو « الانسحاب السلبي » لصالح الانحياز الواضح للطرف الإسرائيلى مع الاكتفاء بتصريحات التهنة « المرلوغة » التى أوضحنها . وبقى أن نقول : إن طبيعة التفاعلات تتكرر وتنتكر ؛ لتؤكد سمات المفاوضات الأمريكى فى حالة الصراع العربى الإسرائيلى ، فقد اعتُبر « السادات » « بهلوانًا » قبل حرب ١٩٧٣ ولم يعره أحد اهتمامًا ولم ينظر إلى مبادراته بشيء من الجدية قبل ١٩٧٣ ، ولكن بعد حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة كانت ممارسة القوة العربية واضحة وتم قطع البترول إلى آخره ، فتغير على الفور أداء الدبلوماسية الأمريكية وأصبح المفاوضات الأمريكى يهتم ويتحرك ، وأصبح السادات مسميات أخرى فى

خطاب الدبلوماسية الأمريكية ، وفي خطاب الرأى العام حيث سمي بـ « صلاح الدين العربى » أثناء فترة الحرب ثم « بأحد حكماء العالم » ثم بـ « رجل السلام » إلى آخره .

إن المفاوض الأمريكى دائماً يكون فى حاجة إلى أن يعرف ويتأكد من أن الطرف الذى أمامه يقدر على ممارسة الضغط على مصالحه .

وشارون يعرف أن ذلك من سمات المفاوض الأمريكى ، فهو يقوم بهذه المهمة من داخل الولايات المتحدة ، إذن فهو الأولى بالرعاية والاهتمام الأمريكيين ، أضف إلى ذلك عمق الروابط الاستراتيجية ، ونظرية قيام إسرائيل هى نظرية قيام أمريكا بالإضافة إلى الرباط الدينى المقدس « الأخذ فى النمو » .

الخلاصة

إن حقائق الممارسة أكدت على قيام الوسيط الأمريكى بدور الوسيط المنحاز والمشبوه ، وعلى المفاوض العربى أن يدير مفاوضاته على هذا الأساس ، وأن يركز على صراع الإرادات . والحل من وجهة نظرى المتواضعة هو انتهاز مبدأ (التفاوض العكسى - Reverse Negotiation) ، لاستعادة ما يمكن استعادته على أرض الواقع من أوراق . كما أن على المفاوض الفلسطينى رد الاعتبار للداخل ، وتفعيل كل طاقات المفاوض الفلسطينى وتفعيل دبلوماسية المسار الثانى على الساحة الدولية وداخل الأرض الأمريكية . ومن المحاور الحيوية التى ينبغى التعامل معها التأكيد على قوة العلاقات والتنسيق فى ذلك المثلث الاستراتيجى المتمثل فى كل من القاهرة - الرياض - دمشق ، ومن أهم الأولويات الراهنة فتح صفحة جديدة بين المفاوض الفلسطينى والسورى ليعبرا بها أزمة الثقة فيما بينهما . فالتنسيق أكثر من حيوى ، ولعل الدرس المهم القريب ، هو ذلك التنسيق المتميز بين اللبنانيين والسوريين الذى لابد أن يزداد تدعيمه ، والذى أدى إلى هروب إسرائيل من الجنوب اللبنانى وعدم قدرتها على ضرب المسارين بعضهما ببعض ، والتنسيق بين السوريين والفلسطينيين ، مع تعظيم قدرة المثلث الاستراتيجى للأمة العربية . فالتنسيق التام فى المواقف ، والربط بين المسارات وإظهار أشكال من القوة فى أوراق لا نزال نملكها

على صعيد الممارسة الفعلية لا الخطاب الرنان وبيئات التمكن اللحظي الغاضبة والتي تسمى في قاموس السياسة الأمريكي «بخطاب الاستهلاك المحلي - Local Consumption Discourse»، ربما يكون له عائد الأجدى على الموقف التفاوضي العربي برمته، وهناك بالتأكيد ما يدعو للحذر ولكن لا مناص من اتخاذ خطوات حاسمة ومدرسة على صعيد الممارسة الفعلية.

إن الخوض في سمات المفاوض الأمريكي، أو مفاوضات العم سام - لها أبعاد كثيرة، ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية أخرى بلا شك، وما قمته ما هو إلا ملاحظات أولية لأمتة نوعية أثق في أن القارئ العربي سيجدها ممثلة إلى حد كبير لأسلوب المفاوض الأمريكي، أو مفاوضات العم سام معنا.

* * *

الهوامش

١- لمزيد من التفاصيل :

راجع كتاب هنرى كيسنجر بعنوان « سنوات الغليان » ، لاحظ أن لمحمد حسنين هيكال كتاب بنفس العنوان ، والبيانات التالية تخص كتاب كيسنجر الذى أشرنا له
وهى:

Kissinger , Henry " Years of Upheaval " , Little , Brown Co : Boston -
Toronto , 1982.

٢- راجع كيسنجر فى (١) ، ص ٥٣٠ - ٥٣١٠

٣- راجع لكاتب السطور دراسة بعنوان « مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى » ،
مجلة الدراسات العربية ، العدد ١ ، خريف ١٩٨٧ واشنطن .

٤- راجع كتاب هنرى كيسنجر فى (١) ، ص ٨٣٦ - ٨٣٧ .

٥- راجع مقالا لطارق حجى فى جريدة الوفاء ، بعنوان « تعليق على تصريح ردى »
فى ١٦/٦/٢٠٠٠م .

٦- لمزيد من التفاصيل بخصوص مفهوم دبلوماسية المسار الثانى ، راجع لكاتب
السطور كتاب بعنوان « سيناريوهات الحرب والسلام : دبلوماسية المسار
الثانى من منظور اللغويات الاجتماعية والسياسية » دار المعراج الدولية
للنشر ، الرياض ١٩٩٩ .

٧- راجع كتاب الرئيس السادات بعنوان « البحث عن الذات » .

الفصل الثانی

الولايات المتحدة ٠٠ التاريخ والسياسة

١ - لقطات من تاريخ العم سام عادل المعلم

٢ - الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية روجيه جارودي

لقطات من تاريخ العم سام الثورة على بريطانيا الأم والخمسون عاماً الأولى من عمر الولايات المتحدة (١٧٧٢ - ١٨٣٩)

عادل المعظم

قرأنا فى الجزء السابق أن هجرة الإنجليز والأوروبيين إلى أمريكا ، كانت دوافعها الرئيسية دينية واقتصادية •

فانشقاق السيوريتانز على الكنيسة الإنجليكانية فى إنجلترا ، مع توالى الاضطهادات والحروب فى إنجلترا وأوروبا الغربية ، بين طوائف البروتستانت بعضها البعض ، وبين البروتستانت والكاثوليك ، أدى لموجات متعاقبة من الهجرة لأناس أراد كل منهم أن يعبد ربه بالطريقة التى يراها ، دون تدخل حكومات أو كنائس • ومن الناحية الأخرى ، شجع بعض الملوك والكنائس رعاياهم على نشر دينهم فى العالم الجديد •

لما للدافع الاقتصادى ، فقد ظهر على مستويات متعددة : الملوك ، والحكومات والشركات ، والأفراد • كل يبحث عن فرصة لزيادة موارده فى العالم الجديد •

بالطبع كانت هناك دوافع أخرى ، لكن لم تتمتع بنفس الأهمية ، ولا صفة العمومية • • بدءاً بالبحث عن المغامرات والأرباح فى تاريخ الاكتشافات الجغرافية وهبوطاً إلى مستعمرة جورجيا حيث أتى السجاء الإنجليز للاستفادة بهم فى إنشاء المستعمرة ، وعمل فاصل بين الأنجلوساكسون والإسبان فى الجنوب ، وفى نفس الوقت إعطاء المساجين فرصة ثانية لحياة جديدة •

* * *

نمت المستعمرات حتى أصبح بإمكانها أن تشق عصا الطاعة وتطالب بممارسة استقلالها الحقيقي في أمور المادة والروح . جاء ذلك في الوقت الذي اعتقدت فيه بريطانيا العظمى أنه قد آن الأوان لترتيب مستعمراتها في مشارق الأرض ومغاربها ، بعد أن هزمت الفرنسيين - بمساعدة سكان المستعمرات الأمريكية - في كندا عام ١٧٦٣ ، واستولت على فلوريدا من إسبانيا ، وتزامن ذلك مع هزيمتها للفرنسيين في الهند .

أصدرت الحكومة البريطانية عدة قوانين جديدة ؛ لتحصل من سكان المستعمرات على ما أنفقته في الحرب ضد فرنسا ، ولا بأس من الزيادة .

جاءت ضرائب التمتعة وجمارك الشاي والورق والزجاج . . . وغيرها ، ومزيد من إحكام الاحتكارات الإنجليزية في النقل والتجارة ، مع قانون يفرض على سكان المستعمرات إيواء الجنود البريطانيين . ثم أشعل قرار إغلاق ميناء بوسطن (بعد أن ألقى سكانها الشاي الإنجليزي في البحر) ، غضب الجماهير في ماساشوسيتس وبقية المستعمرات .

سبق كل ذلك الممارسات البريطانية التي عملت على تسخير المستعمرات لإمداد بريطانيا بالمواد الخام ، وتسويق كافة المنتجات البريطانية في المستعمرات (الأمر الذي يحاول العالم المتقدم فرضه اليوم على البلاد المتخلفة ، بالجات وصندوق النقد والبنك الدولي والمنظمات التابعة له في الأمم المتحدة وخارجها) .

ثم أخطأت الحكومة البريطانية خطأ فاحشاً عندما قيدت المد الاستيطاني في اتجاه الغرب .

لا ضرائب بدون تمثيل

ارتفع ذلك الشعور في طول المستعمرات وعرضها ؛ ليمثل رفض السكان دفع ضرائب يقررها البرلمان البريطاني القابع على الضفة الأخرى من المحيط ، دون أن يكون للسكان تمثيل كافٍ فيه . وما هذا إلا عود على بدء . . . فقد بدأت الحياة النيابية في إنجلترا ، وجاءت وثيقة الماجناتارتا عام ١٢١٥ عندما رفض النبلاء

والأشراف والأساقفة دفع ضرائب للملك جون^(١)، فولد من أهم أسس الحياة كن - وما يزال - عدم الاضطراب من جيوب الناس إلا بمشاورتهم وموافقتهم .

كذلك كان للعامل الديني أثره في الثورة ، فالكثير من السكان لم يقبلوا أن تحصل الكنيسة الإنجليكانية (التابعة لكنيسة إنجلترا) على جزء من أموالهم ، ولو كان أيسر اليسير ، خصوصاً أولئك الذين تبعوا كنائس أخرى ، وقد كانت عديدة في أمريكا ذلك الوقت ، وهي الآن أكثر عدداً .

وأدى مد الحكومة البريطانية لحدود كنذا الكاثوليكية إلى زيادة التضرر والشك لدى المستوطنين في نوايا بريطانيا .

شراء حكام المستعمرات والقضاة

قد تكون القصة التي قصمت ظهر البعير وأشعلت الثورة ، هي قرار الحكومة البريطانية دفع مرتبات حكام المستعمرات وقضاتها ، الأمر الذي اعتبره السكان - بثاقب نظرهم ، وخبرتهم بنفوذ المال ، وحساسيتهم للتدخل الأجنبي - شراءً لنفوسهم .

« علم المواطنون [في بوسطن] في صيف ١٧٧٢ أن الحكومة الملكية تعتزم منح الحاكم وقضاة المحكمة العليا رواتب دائمة ، فتخلصهم من سيطرة الشعب . فدُعيت المدينة إلى اجتماع اتخذت فيه خطوة اشتملت على الثورة الكاملة ، وأقيمت لجنة للتراسل مع المدن الأخرى » - موجز تاريخ الولايات المتحدة - صفحة ٧١ .

برز على الساحة السياسية مفكرون أحرار مثل ديكنسون « نعتبر أنفسنا جميعاً رجالاً أحراراً » ، باتريك هنري « هل الحياة ثمينة والسلم جميل لدرجة أن نشترىهما بتكبلينا بالسلاسل والعبودية ؟ لا قدر الله ... هب لي الحرية أو الموت » ، وغيرهما مما أدى إلى :

(٥) أهم ما في الوثيقة :

من جون ملك إنجلترا بمغاية الله ... إلى كبار أساقفته وأساقفة ورؤساء أديرته وحملة لقلب إيرل وبارون ... وجميع رعاياه الأوفياء ... نؤكد :

- ستكون كنيسة إنجلترا حرة لا يُعَدَى على شيء من حقوقها وحريلتها .
- نمنح جميع الأحرار في مملكتنا الحرييت المدونة فيما بعد
- ألا يفرض بدل خدمة أو معونة ... إلا المجلس العام لمملكتنا .
- لكي يجتمع المجلس العام ... سنأمر باستدعاء كبار الأساقفة ورؤساء الأديرة ، وحملة لقلب إيرل وكبار البارونيت (قصة الحضارة - ول ديورانت - ج ١٥ صفحة ١٩٩) .

المؤتمر القارى الأول وتأكيد مقاطعة البضائع البريطانية

اقترح نواب فرجينيا الاجتماع فى فيلادلفيا فى ١٧٧٤/٩/٥ للتشاور فى حالة المستعمرات المسينة، فجاء نحو خمسين ممثلاً للمستعمرات، وأسفر اجتماعهم عن تأسيس رابطة تأكيد المقاطعة التجارية مع بريطانيا، الوطن الأم، ولأكبر قوة اقتصادية وعسكرية وبحرية فى ذلك الوقت، وكان عدد سكان بريطانيا تقريباً ثلاثة أمثال سكان المستعمرات.

عملت الرابطة بإيمان وحزم، فأنشأت لجان تفتيش لمراقبة المقاطعة، ولأذاعت أسماء التجار الذين يخرقونها، صادرت وارداتهم وعاقبتهم بقسوة، ثم أخذت فى تعبئة السكان ضد السلطة البريطانية، وأخيراً وليس آخراً بدلت فى جمع العتاد الحربى.

لكسنجتون فى ١٧٧٥/٤/١٩

الصدام العسكرى الأول

سمع الجنرال البريطانى جيج أن المواطنين فى ماساشوسيتس يجمعون الذخيرة عند مدينة كونكورد، فأرسل قواته لمصادرة الذخيرة واعتقال المحرضين على العنف. وصلت قواته قرية لكسنجتون فى ضباب الصباح الباكر، ورات السكان المسلحين، فاندلعت الرصاصات الأولى التى أشعلت حرب الثورة على بريطانيا العظمى. أسفر الصدام عن ثمانية قتلى، فخرج أهالى لكسنجتون على القوات البريطانية، فأسبغهم جرحاً وقتلاً حتى فرت القوات عائدة إلى قواعدهما، حاملة المنات من القتلى والجرحى.

فيلادلفيا فى ١٧٧٥/٥/١٠

المؤتمر القارى الثانى

اجتمع المؤتمر برئاسة التاجر الثرى جون هاتكوك، وحضره جورج واشنطن وتوماس جيفرسون وبنوامين فرانكلين، مع آخرين من نخبة المفكرين والمياسيين.

أسفر المؤتمر عن إصدار بيان صاغه جيفرسون وديكنسون « قضيتنا عليلة ..
وقد عقدنا العزم على أنه خير لنا أن نموت أحراراً على أن نعيش عبيداً » .

وتم تعيين جورج واشنطن قائداً عاماً للقوات الأمريكية .

لم يكن ذلك أي نية للانفصال ، لكن إصرار على القتل حتى الموت للحصول
على الحقوق المهضومة . ولكن الملك الأروع جورج الثالث صرح بأن المستعمرات
في حالة عصيان ، فأصدر توماس بين كتابه المشهور « الإدراك العام - Common
Sense » دافع فيه عن ضرورة الاستقلال .

لم يكن هناك إجماع بين سكان المستعمرات على فكرة الانفصال عن بريطانيا
الأم ، لا في ذلك الوقت ، ولا حتى أثناء الحرب ، وإلى انتهائها . فحسب كلمات جون
آدمز (أول نائب رئيس ، وثاني رئيس للولايات المتحدة) كان الثلث مؤيداً للاستقلال
والثلث ضده ، والثلث الأخير محايداً .

١٧٧٥/٥/١٧

معركة بنكر هيل

نشبت أولى المعارك المهمة عندما اتخذ الأمريكيون مواقعهم على تل برينز مما
اعتبره الجنرال البريطاني جيج حصاراً له ولقواته ، فقرر أن يهاجم من المقدمة .
فتقدمت قواته في الساعة الثالثة عصراً في يوم شديد الحر ، وهم يكامل زيهم
العسكري ، وكل منهم يحمل على ظهره حقييته ومؤونة ثلاثة أيام ونخيرة وبنذقية ،
أي ما يزيد على أربعين كيلوجرام . ساروا يختالون ببطء وفي نظام بديع نحو أولئك
العصاة المتمردين ... فما كان من الآخرين إلا أن انتظروهم حتى اقتربوا إلى
أربعين ياردة ، ثم حصدهم برصاص البنادق ، دفعة ، ثم الثانية ، فالثالثة .

خسر البريطانيون أكثر من ألف قتيل ، والأمريكيون أقل من خمسمائة ، وكانت
لتلك المعركة أثرها الهائل في رفع معنويات الأمريكيين وهبوط معنويات
البريطانيين .

عاد جيج إلى بريطانيا ملطخاً بالعار ، وخلفه هار الذي أصيب بعقدة لازمه في
كل اشتباكه مع الأمريكيين ، فلزمه الجبن والتردد حتى خسرت بريطانيا الحرب .

إعلان الاستقلال

استطاع المتطرفون الراديكاليون^(٥) زيادة سلطتهم في المؤتمر الثاني ، وصرح أن ما تشكلت لجنة لإعداد الإعلان الرسمي للاستقلال على رأسها توماس جيفرسون ، ومنه :

« إننا نؤمن بأن الناس جميعاً خلقوا سواسية ، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً لا تقبل التنازل ، منها حق الحياة ، وحق الحرية ، والسعي لتحقيق السعادة . وإنما تقوم الحكومات بين الناس بضمان هذه الحقوق ، وتستمد سلطاتها العادل من رضى المحكومين . وإذا قوضت الحكومة هدفاً من هذه الأهداف ، أصبح من حق الشعب أن يغيرها ولكن إذا ما تكرر سوء استعمال السلطة واغتصابها ، وتبين أن الغرض هو وضع الشعب تحت نير الاستبداد ، فمن حق الشعب ، بل من واجبه ، أن يسقط مثل هذه الحكومة وأن يستعاض عنها بطرق جديدة لتأمين مستقبله » .

اشتعلت حرب الاستقلال لمدة سبع سنوات نشبت فيها اثنتا عشرة معركة مهمة استعان خلالها البريطانيون بمرتزقة ألمان ، بينما تحالفت فرنسا ، ومن ثم إسبانيا مع القوات الأمريكية ، خاصة بعد معركة ساراتوجا التي انتصر فيها واشنطنون انتصاراً ساحقاً على اللقائد البريطانى، أرجوين لى فى ١٧/١٠/١٧٧٧م .

تبادل الطرفان النصر والهزيمة ، وكانت آخر المعارك الفاصلة عند يورك تاون على ساحل فرجينيا ، حيث طوق الجيش الأمريكى بالتحالف مع الأسطول الفرنسى ثمانية آلاف من القوات البريطانية بقيادة اللورد كورنوا ليس ، الذى اضطر إلى التسليم فى أكتوبر ١٧٨١ .

مفاوضات الصلح

بدأت المفاوضات فى أبريل ١٧٨٢ وانتهت فى نوفمبر من نفس السنة ، ولكن لم تصبح اتفاقيات الصلح واستقلال الولايات المتحدة نافذة إلا بعد معاهدة صلح بريطانيا مع فرنسا فى العام التالى !

(٥) هكذا أطلق عليهم كُتُب « موجز لتاريخ الأمريكى » صفحة ٣٤ .

وقبل الانتقال إلى ميلاد الولايات المتحدة ، ننقل من « قصة الحضارة » الجزء ٤٢ صفحة ١١٦ ما ذكره ول ديورانت عن الساسة الإنجليز في ذلك الوقت :

أما في ميدان الأخلاق السياسية ، فإن إنجلترا الآن وقت حرب الاستقلال في الحضيض . . . وقد أسف فرتلكين أسفاً شديداً على نشوب الحرب : « لماذا لم يتركوني [الأمريكيون] أمضى في طريقي ؟ لو أعطوني ربع المال الذي أنفقوه على الحرب لحصلنا على استقلالنا دون أن نريق قطرة دم . كنت أستطيع أن أشتري البرلمان البريطاني كله ، أو حكومة بريطانيا بأسرها ! » .

هل يعيش المولود الجديد ؟

أعلنت الولايات استقلالها عن الوطن الأم - ودخلت معه في حرب لمدة سبع سنوات - دون أن تكون لها حكومة ذات صلاحيات ومسئوليات واضحة وكافية ، ومع هذا حققت تلك الولايات نصراً عسكرياً حصلت به على استقلالها .

وبعد أن حصلت الولايات على استقلالها ، أصبح حلم وهم الجميع التمتع بالحرية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

من اتحاد كونفيدرالي إلى ولايات متحدة

كان من الطبيعي أن تسوء الأحوال الاقتصادية بسبب الحرب ، وتخفض قيمة العملة ، ولكن ازداد سوء بعد الحرب ، فقد انفرط العقد الذي جمع الولايات وأصبحت تتنافس وتتساحن على الموارد ، وتضع المرافق والجمارك بينها ، حتى لاحت نذر الحرب الأهلية .

١٧٨٦ ثورة شايز في ماساشوسيتس

والخوف من الشيوعية

لدى نيوجانارد اثنا عشر أو خمسة عشر ألفاً من الياهمين الذين يعتقدون ما يسمى الشيوعية ، عقبتهم : حفظ الجميع ثروة الولايات المتحدة من بريطانيا ، فينبغي أن تكون تلك الثروة مشاعاً للجميع .
هذا ما كتبه الجنرال نوكن لوشنطون .

هناك أمور قابلة للاشتغال في كل ولاية ، قد تؤكد النار فيها شطلة واحدة .

هكذا رد الجنرال واشنطن على نوكن .

ساعت أحوال المزارعين ومتوسطى للدخل حتى انتشر بينهم بيع أراضيهم وأعمالهم للوفاء بديونهم وضرائبهم ، حتى ثار دانييل شاييز ، وهو أحد أبطال معركة بنكر هيل ، وجمع الأعوان وأراد الاستيلاء على ترسانة الأسلحة في سپرنجفيلد .

تحرك بسرعة وقاطية الحاكم بودوين والجنرال لينكولن ، وأنفق الموسرون أموالهم لإجهاض تلك الثورة ، ونجحوا في ذلك .

كان ذلك إيذاناً بالانهيار ، مما دعا حكماء الولايات لعقد مؤتمر قومي .

نزاع فرجينيا وماري لاند على نهر البوتومك

فرضت ولاية ماري لاند سيادتها بالقوة على نهر بوتومك ، فاجتمع ممثلون من الولايتين للتفاوض حول ذلك ، وما شابهه .

ولكن اهتم جيمس ماديسون (الرئيس الرابع) بغوضى التجارة بين الولايات ، ودعا إلى مؤتمر أكبر ، اجتمع في أنا بوليس عام ١٧٨٦ ، وبدأ فاشلاً كل الفضل ؛ إذ لم يحضره سوى ممثلي خمس ولايات . دفع ذلك الكسندر هاملتون لأن يدعو لمؤتمر تحضره كل الولايات لبحث أزمة الاتحاد الكونغرس إلى ككل . الأمر الذي جعل الولايات تتوجس من شرور التدخل في شئونها ، ولكن عندما ذاع اختيار فرجينيا لجورج واشنطن مندوباً لذلك الاجتماع ، حذت الولايات حذوها واختارت مندوبيها عدا ولاية رود آيلاند للصغيرة .

فيالانها في ١٧٨٧/٥/٢٥

المؤتمر الدستوري

اجتمع خمسة وخمسون مندوباً لبحثوا حلاً للأحوال المتردية ، فإذا بهم يضعون دستوراً ، ويحولون النظام من كونفيدرالي إلى ولايات فيدرالية ممتدة .

حضر المؤتمر واشنطن ، فرانكلين ، ماديسون ، هاملتون ، نكسون ، روبرت موريس رجل المال الذي دبر تمويل الجيش في أهلك الظروف ، وغيرهم من نخبة المفكرين والقادة .

لم يحضر توماس جيفرسون ، فقد كان في فرنسا ، ولا چون أتمز فقد كان في إنجلترا .

بحث المجتمعون كيفية إصلاح الأحوال التجارية والاقتصادية ، ومنع التنافس والتشاحن بين الولايات ، الأمر الذي خشوا أن يتحول إلى حروب فيما بينها ، وشكل الحكومة التي تجمع شمل الولايات .

السلطة فساد

والسلطة المطلقة فساد مطلق^(*)

اعتبرت كل ولاية نفسها دولة ، لها دستورها وبرلمانها ، وخشيت من حكومة عليا ، تتدخل في شئون الولايات ، وتمارس أنواع الظلم والاستبداد الذي مارسه بريطانيا .

وقد استقر في عقل ووجدان الشعب الأمريكي الحكمة - الصحيحة - القليلة :
« السلطة فساد ، والسلطة المطلقة فساد مطلق » .

الإيمان نخب لأخيه الإنسان^(**)

تلك حكمة أخرى ، خشي منها المفكرون على الشعب الأمريكي من ناحيتين :
الأولى أن تغترسه أوروبا بأطماعها ... سواء قامت بذلك بريطانيا أو فرنسا . فهم على علم بتاريخ أوروبا وحاضرها^(***) ، والثانية أن تحارب الولايات نفسها كما حدث في تاريخ أوروبا ، وحظت به من حروب .

تبلور ذلك في اتجاهين ، أحدهما يريد حكومة فيدرالية قوية (والمسالمة نسبية

(*) كلمة وحكمة مشهورة للورد لكتون .

(**) كلمة مشهورة للفيلسوف الإنجليزي هوبز

(***) جاء في الورقة الفيدرالية رقم (١١) لالكسندر هاميلتون :

للملح منقسم إلى أربعة أقسام . ولسوء حظ ثلاثة أقسام إن أوروبا بقوة سلاحها ومفلوشتها ، بالقوة وبالبخداغ ، بسطت سيطرتها على الأقسام الأخرى ، أفريقيا وآسيا وأمريكا . وأغرى ذلك التفوق لأوروبا أن تنصب نفسها سيادة للملح وأن تعتبر بقية البشر إما خلقاً من أجلها . ونسب للفلاسفة إلى سكان أوروبا تافهاً جسدياً ، ولكدوا أن جميع الحيوانات بما في ذلك الجنس البشري ينحط قدرها في أمريكا ...

ألا فيترفع الأمريكيون عن أن يكونوا لغوات لمنظمة أوروبا . [هل لنا أن نتصور من ذلك ؟] .

تمامًا ، خاصة عند مقارنة ذلك بحكومات الشرق الأوسط !) ، تزعم هذا الاتجاه
للكنسدر هاملتون ، والثاني يريد ترك الصلاحيات لحكومات الولايات ، وتزعمه
توماس چيفرسون .

الدمستور في ١٧/٩/١٧٨٧

اتفقت نخبة المفكرين والقادة على حل وسط : دمستور أعلى للدولة الجديدة صدق
عليه في ١٧/٩/١٧٨٧ تسعة وثلاثون فقط من الخمسة والخمسين مندوبًا ، واتفقوا
على أن هذا الدمستور يصبح نافذا إذا وافقت عليه تسع ولايات من الولايات الثلاث
عشرة .

قام الدمستور على أن السلطة جميعها مستمدة من الشعب ، وقسم السلطة بين
هيئات ثلاث : السلطة التشريعية (الكونجرس) - السلطة التنفيذية - السلطة
القضائية ، حتى لا يستبد أحد ، فالسلطة تكبح السلطة . ولم يكتف بذلك ، بل جعل
هناك حدًا من التداخل بين السلطات حتى لا تستبد أي منها في مجالها ، فمثلا يعرض
الرئيس المرشحين للمناصب العليا في إدارته على الكونجرس ، ويمكن للكونجرس
أن يرفض من يراه لا يناسب المنصب ، فهذا المنصب يؤثر في الشعب أولا وأخيرًا
والكونجرس ممثل للشعب . كذلك يتعين على الرئيس الحصول على موافقة
الكونجرس على الميزانية ، وتصديقه على المعاهدات . ويمكن للكونجرس أن
يصدر قوانين ، حتى إذا لم يوافق عليها الرئيس ، إذا تمت له موافقة ثلثي
الأعضاء ، وهو المخول بإعلان الحرب والإفلاق على الجيوش^(٩) . ولا يمكن فصل
قضاة المحكمة العليا ما لم يقترحوا جرالم . . . وهكذا .

تصدرت الدمستور الفقرة الآتية:

نحن شعب الولايات المتحدة

رغبة منا في إنشاء اتحاد أكثر كمالا ، وفي إقامة العدالة ، وضمان الاستقرار
لداخلي ، وتوفير سبل الدفاع المشترك ، وتعزيز الخير العلم ، وتأمين نعم الحرية لنا
ولأجيالنا القادمة ، نرسم ونضع هذا الدمستور للولايات المتحدة الأمريكية .

(٩) من لبيات الشعوب الغربية حكمة أخرى : لا تضع سبك ومخفلك في يد واحدة .

المادة الأولى

* * *

يتكون الدستور الأمريكى من سبع مواد (تشغل حوالى عشر صفحات من قطع الكتاب) ، المادة الأولى عن السلطة التشريعية ، اختيارها وتكوينها وصلاحياتها وطريقة عملها .

والمادة الثانية عن السلطة التنفيذية ، كيفية انتخاب الرئيس وانتخاب نائبه ، صلاحياته ، مرتبه الذى لا يجوز أن يزيد طوال شغله المنصب ، مسئولياته أمام الكونجرس ، طريقة عزله إذا لزم .

أما المادة الثالثة فهى عن السلطة القضائية ، وتمنع عزل القضاة ماداموا حسنوا السلوك .

تنظم المادة الرابعة علاقة الولايات ببعضها البعض وبالحكومة الفيدرالية .

وتبين المادة الخامسة طريقة تعديل الدستور .

والمادة السادسة عن قانونية الديون والارتباطات السابقة على الدستور ، وتؤكد له المرجعية الأولى .

أما المادة السابعة ، فتشترط مصادقة تسع ولايات على الدستور ليصبح نافذاً .

* * *

يلاحظ فى الدستور الآتى :

١ - عبارة عن إطار رئيسى لا يتطرق إلى تفاصيل ، وترك للمحكمة الدستورية العليا العبء الأكبر فى شرح مواده ، وتحديد دستورية القوانين ، الأمر الذى قامت وتقوم به حتى الآن .

٢ - جسد الدستور نظام كبح وتوازن السلطات ، طبقاً للحكمة لقائلة : السلطة تكبح السلطة .

٣ - ألصق الدستور المجال أمام كل من يريد الترشح لمنصب الرئيس ، فلم يضع شروطاً سوى أن يتجاوز عمر المرشح خمسة وثلاثين عاماً ، وتزيد إقامته فى

الولايات المتحدة عن أربعة عشر عامًا ، ولذلك لم تمر انتخابات من بعد واشنطنون ،
إلا وتقدم لها أكثر من مرشح .

٤ - منع الدستور أعضاء الكونجرس أن يشغلوا أى منصب حكومي .

٥ - للكونجرس سلطة سن القوانين بعد موافقة الرئيس ، ويمكنه إذا نال موافقة
ثلثي الأعضاء سن القوانين رغم عدم موافقة الرئيس .

٦ - عاب الدستور ما عاب الرجل الأبيض ، قديمًا وحديثًا ، في أمريكا
وأوروبا ؛ العصرية والاستعلاء على الآخر .

فلولئك الرجال الأحرار ، الذين حاربوا بريطانيا العظمى ، الدولة الأم ، لمدة
سبع سنوات ليحصلوا على حريتهم ، لم يعترفوا في دستورهم بحقوق الهنود الحمر
أصحاب البلد الأصليين ، واستمروا في استرقاق الأفارقة^(*) ، وعدوا الأفريقي ثلاثة
أخماس رجل في تعداد الولاية فيما يخص عدد مندوبيها والضرائب التي عليها !

* * *

الشعب يرفض الدستور

مرت سنة ١٧٨٧ ولم يوافق على الدستور سوى ثلاث ولايات من الثلاث
عشرة .

إذن لقد رفض الشعب التصديق على الدستور .

فماذا تفعل النخبة التي وضعته ؟

لم تحاول فرض الدستور بالتحايل والخداع .

لم تزعم أنها أكثر وطنية من بقية المواطنين ، لو أنها أدري منهم بمصلحتهم .

لم تحتاج بأن البلاد في خطر من الأطماع الخارجية (بريطانيا وفرنسا) ، ولا
خطر من الثورة المضادة في الداخل ، ولا خطر من قيام شيوعية ولا خطر الانقسام
والحرب الأهلية .

(*) جاء في الجزء ٤٢ من « قصة الحضارة » صفحة ١١٥ : « ... بطول عام ١٧٧٦ كان التجار
الإنجليز قد حملوا إلى أمريكا ثلاثة ملايين من العبيد . »

لم تعلن قانون طوارئ^(*)

ولكن تحركت اللجنة الفكرية على محورين ...

في الأول ، تصدى كل من جيمس مانيسون و ألكسندر هاملتون وجون چاى لإقناع الرأى العام - الذى أخشى ما يخشاه تسلط الحكومة القوية - بضرورة قيام للحكومة الفيدرالية ، وكتبوا ٨٥ مقالا سموها الأوراق القيدرالية ، بدلوها فى ١٧٨٧/١٠/٢٧م وختموها فى ١٧٨٨/٥/٢٨م .

أما المحور الثانى ، فكان العمل على إزالة خوف المواطنين من تعسف واستبداد الحكومة .

اجتمع المفكرون ، والحقوا بالدستور وثيقة الحقوق ، التى صاغها - وكان له الدور الأكبر فى إصدارها - توماس جيفرسون .

وتتكون من عشرة تعديلات تحمى حرية المواطنين فى العبادة والكلام والصحافة والاجتماع ، واقتناء الأسلحة ، ومنعت استغلال الجنود لمنازل السكان ، وكفلت حق المتهم فى محاكمة عادلة سريعة وعلنية واستعانت بالدفاع ، ومنعت الاعتقال إلا بعد صدور قرار اتهام من محلفين ، ومنعت التعسف فى طلب كفالات باهظة .

ثم جاء التعديلان الأخيران كما يلى :

التعديل التاسع : نكر الدستور لحقوق معينة لا يجوز أن يضر على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب ، أو انتقاصاً منها .

التعديل العاشر : السلطات التى لا يوليها الدستور للولايات المتحدة ككل ، ولا يحجبها عن الولايات [عن كل ولاية] تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب .

(*) لم يكن انتهاء الحرب بالانتصار على بريطانيا معناه انتهاء الخطر الممكن منها ، لأن ذلك أن هناك بين الأمريكيين من اتحاز لسفوف بريطانيا فى الحرب ، فهم قادرون على أن يشكلوا ما نطلق عليه بالتعبير الذى ذاع فى مصر فى الخمسينيات « الثورة المضادة » [ولذى استغلته الحكومة فى الزج بالآلاف فى المعتقلات تحت زعم تأمين الثورة ، وكان تأمين الثورة يتم بحبس الشعب وإذلاله!] .

كذلك كانت أطماع فرنسا معروفة ، وهى فى الجور ، فى الشمال وفى الغرب وفى الجنوب . وبالطبع مازال هناك الهنود الحمر ، أصحاب البلد الأصليين ، وحقوقهم المشروعة .

تبدأ معظم بنود وثيقة الحقوق بـ ٠٠٠ لا يجوز ٠٠٠ فهي لتكبد سلطة الحكومة عن الاستبداد ، وليست لتمكين الحكومة من التسلط على الشعب والاستبداد بالأموره .

١٧٨٩/٤/٣٠

واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة

وافقت فرجينيا على النظام الجديد ٠٠٠ للدولة الفيدرالية والنسور الجديد ، ووافق واشنطنون ، فأصبح من المحقق بدء عصر جديد .

اختير واشنطنون بالاجماع رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية . وتم الاحتفال بتتصيبه في ١٧٨٩/٤/٣٠ من شرفة القاعة الاتحادية في وول ستريت - نيويورك ، حيث أدى يمين المنصب أمام مستشار نيويورك ، الذى التقى بعد ذلك للجماهير المحتشدة قاتلاً : ليغيش جورج واشنطنون رئيس الولايات المتحدة .

ومن كتاب « أمريكا » نقبس الفقرات الآتية :

« بتتصيب جورج واشنطنون أول رئيس للولايات المتحدة انتهت الثورة الأمريكية ٠٠٠

لم تحدث في البلاد مذابح أو تتناصل شاقة المنلوئين السياسيين ٠٠ حقيقة نشبت ثورتان صغيرتان ، ثورة شايز في ١٧٨٦ ، وثورة الويسكى ١٧٩٤ ، ولكن قضى على الثورتين عندما ظهرت الحكومة أنها قادرة على إخماد الثورة ، ولم يحكم على أحد من الثوار بالإعدام ٠٠٠

لنبدأ بجورج واشنطنون الذى كانت أخلاقه سبباً إلى حد كبير ، لا فى نجاح الثورة فحسب ، بل فى تأسيس الجمهورية ٠٠ رجل شديد التحقيق فى الأمور ، مهيب ، وقور ، يصعب التقرب إليه ، لا يحب الاختلاط بالجماهير ٠٠ لا يتوانى قط فى قبول وتحمل الأعباء التى توضع على عاتقه . كان يحب بيته ، ولكنه لم يره ولو مرة واحدة لمدة ست سنوات أثناء الثورة . كان رجلاً ثرياً حذراً ، ومع ذلك غامر بنفسه وماله فى سبيل الحرية ، ورأى ثروته تتضايل دون أن ينس ببنت شفة . كانت كل مطامحه محصورة فيما يعود بالخير على بلاده وبنى وطنه .

كتب إليه رئيس إحدى الجمعيات مقترحاً عليه أن يتوج ملكاً^(*) على الأمة الجديدة، فلم يكتف واشنطون برفض الاقتراح، بل قال له بلوضح العبارات :
 « إذا كان يهكم أمر نفسك وذريتك من بعدك ، فافزع هذه الأفكار من رأسك ،
 وإياك أن تكتب إلى في هذا الأمر ، لا بالإصالة عن نفسك ولا بالنيابة عن غيرك» .
 لذلك حين أطلقوا عليه لقب « أبو الأمريكيين » لم يكن هذا إلا الحقيقة » .

* * *

الفيدراليون والجمهوريون

ظهر في الحكومة اتجاهان ، يدعو الأول إلى حكومة مركزية قوية ، تزعمه
 الكسندر هاملتون^(**) ، ويدعو الثاني إلى حكومة فيدرالية محدودة السلطات ، وتزعمه
 توماس جيفرسون . واشنطون بحكمته منع تفجر الصراع بينهما .

خطبة الوداع

رفض واشنطون أن يرشح نفسه مرة ثالثة ، واعتزل الحكم بخطبة الوداع
 الشهيرة ، حذر فيها الشعب الأمريكي من الأحزاب ، ومن للتدخل الأجنبي^(***) ، ومن
 الحب الدائم أو الكره الدائم لأمة ما .

مقال فيلادلفيا جورنال

كانت لواشنطون شعبية كبيرة ، ولكن كطبيعة البشر في كل مكان وزمان ، كان
 هناك من لا يحبه وينتقده بقسوة . ولذلك لم يكن غريباً أن يتحدث مقال فيلادلفيا

(*) كتبت الملكية مقبولة في معظم بلاد أوروبا والعالم في تلك الوقت ، ويشبه ذلك اليوم في بعض البلاد
 من ينتخب رئيساً مدى الحياة .

(**) وكند لأب سكوتلندي ولم من الهيجونوت ، كان طموحاً مسخياً ذا كبرياء ، جذاً مندفعاً ، سريع
 الغضب وسريع المصفع ، ذا عقل متلق وطاقة متوقدة . ولكنه كثير الفزاعلة . مع جيفرسون ،
 وجون آدمز ، ولرون بير والذي أنهى حياته بعد أن تعداه في مبارزة !

(***) جاء نص التحذير كما يلي : . مع الأخذ في الحسبان - دائماً أيضاً - أنه من الحمقة أن تطلب أمة
 من أمة أخرى معروفاً لا يتفق مع مصالحها . . ولا يتم هذا إلا بالتنازل عن جزء من استقلالها
 . . ليس هناك خطأ فادح من أن تتوقع أمة - لو تعمل حسابها - على مساعدة لو جميل أمة أخرى .
 . . يجب أن تكون غيرة للشعب الحر ، دائماً يقظة ضد الخداع الدفين للتفوذ الخارجي ، بعد أن
 أثبت التاريخ والتجربة أن التفوذ الخارجي هو أكثر الخصوم وبالا .

جورنال بلسان البعض عندما اقترح أن يوم تقاعد واشنطنون سيتحول إلى فرح كبير:

رب اجعل خلامك يغادر في سلام ، فقد رايت عيناى الخلاص [اقتباس من الكتاب المقدس] ٠٠٠ فالرجل الذى هو مصدر تعاسة بلده نزل اليوم إلى مرتبة تابعيه المواطنين ، ولم تعد له السلطة ليضاعف بلايا هذه الولايات المتحدة !

جون أنمز - الرئيس الثانى : ١٧٩٧-١٨٠١
وبوادر الحرب مع فرنسا

هو أطول رؤساء أمريكا عمرا ، ولد فى ١٧٣٥/١٠/٣٠ بولاية ماساشوستس ، تخرج من جامعة هارفارد فى ١٧٥٥ ، ساهم أنمز فى تعيين واشنطن قائدا أعلى للجيش الأمريكى ، وساعد جيفرسون فى صياغة إعلان الاستقلال وشارك مع فرانكلين وجاى فى النقولوض على اتفاقية باريس عام ١٧٨٣ ، والتي اعترفت فيها بريطانيا رسميا باستقلال أمريكا .

تولى منصب نائب الرئيس لواشنطن ، ثم خلفه فى الرئاسة .

آمن جون أنمز بأن « الكتاب المقدس قدم للنظم الوحيد الذى حفظ دائما - وسيحفظ - الجمهورية » أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٦٦ .

اشتبكت الولايات المتحدة مع فرنسا فى عدة معارك بحرية ، فضاعف أنمز القوة البحرية الأمريكية ، وتساعدت المعارك خاصة بعد التقارب الأمريكى البريطانى ! أرسل أنمز ثلاثة مفوضين إلى باريس لمنع نشوب الحرب ، رفض تاليران - مسئول الشؤون الخارجية فى الحكومة الفرنسية - مقابلتهم ، وأرسل عن طريق مبعوثين سريين - سمائم الأمريكيون فيما بعد X, Y, Z - أن عليهم أن يدفعوا ٢٥٠.٠٠٠ دولار ليتجنبا أن تحاربهم فرنسا ! ثم قطع تاليران المفاوضات برسالة فظة مهينة ، اتهم فيها الولايات المتحدة بالنفاق والتعامل بوجهين !

نشر الأمريكيون الرسائل المتبادلة ، فغضب الشعب الأمريكى ، وذاعت بينه كلمة روبرت هارپر : إتنا نجود بالملايين من أجل الدفاع عن أنفسنا ، ولكن لا ننفع سنتا واحدا جزية !

زادت سخونة الموقف السياسى ، وارتفعت حدة المعارك البحرية ، والتي حالف النصر - فى معظمها - الأمريكيين ، ولاحق نذر الحرب الشاملة ، وتحمس لها أكثر الشعب الأمريكى وأغلب أفراد حكومته .

خالف الرئيس جون آدمز الاتجاه العلم وأوقد وزيراً جديداً لفرنسا ، استقبله نابليون - الذى كان قد اعلنى الحكم لتوه - بترحاب ودى وأنها خطر الحرب .

انخفضت شعبية آدمز بسبب أربعة قوانين سنها الكونجرس : رفع مدة الإقامة للحصول على المواطنة من خمس إلى أربع عشرة سنة - منح الرئيس سلطة ، لمدة سنتين ، الطرد من البلاد لأى أجنبى خطر - جواز ترحيل الأجانب وقت الحرب أو سجنهم بأمر رئاسى وبدون محاكمة - تجريم التآمر ضد إجراء حكومى أو التعرض لموظف عام .

وعندما جرت الانتخابات سنة ١٨٠٠ ، سقط آدمز وحكومته لأنهم - كما جاء فى « موجز التاريخ الأمريكى » ٠٠ نظم الاتحاديون حكومة قوية فى عهد واشنطن وأنمز ، ولكنهم اتبعوا سياسة أثارت عدا جماهير عديدة من الشعب ، لأنهم عجزوا أحياناً عن إدراك حقيقة مهمة ، وهى أن الحكومة ينبغي أن تستجيب لرغبات الشعب .

جيفرسون ، الرئيس الثالث

من ١٨٠١ - ١٨٠٩

تميز جيفرسون بمواهبه المتعددة ، فهو كاتب مفكر وفنان ومهندس عمارة ومخترع وعازف موسيقى . وفضيلته السياسية أنه كان يؤمن إيماناً لا يتزعزع بالشعب وحقوقه .

عمل نائباً للرئيس جون آدمز ، وشرح نفسه للرئاسة ضده ، وفاز لشعبيته الطاغية . كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن الدولة فى خدمة الشعب ، وليس الشعب فى خدمة الدولة . سار يوم تنصيبه فى ثياب غير أنيقة - كالعادة - إلى الكابيتول الجديد فى واشنطن الجديدة ، وأدى يمين المنصب ثم ألقى فى هدوء خطاباً متميزاً ، ألصق فيه عن أفكاره فى خدمة الشعب ، كل الشعب - جمهوريين واتحاديين - ولأن المطلوب

حكومة عاقلة لا تتدخل في شئون الناس ، ووعده بالحفاظ على سيادة السلطات المدنية على السلطات العسكرية .

Mr. President

منذ بداية حكمه ، اختفت من الحياة السياسية الأمريكية - ولأن - كل ألقاب التخميم والتعظيم ، فلا ينادى الرئيس إلا بـ السيد الرئيس . . . ورسخ في وجدان الشعب أن أبسط للمواطنين جدير بالاحترام كالرئيس نفسه .

صاغ جيفرسون وثيقة الاستقلال^(*) واعتبرها أهم إنجازاته ، أنشأ جامعة فرجينيا ، ومكتبة الكونجرس - بالتعاون مع صديقه ماديسون - واهتم بالتعليم اهتماماً كبيراً ، وطلب بفصل الدولة عن الكنيسة ، حماية للكنيسة من الدولة . ومنعاً لأي مشاكل يسببها تفضيل الدولة لكنيسة بروتستانتية على كنيسة أخرى .

حدد سياسته الخارجية في فقرة قصيرة واضحة « رجال بلدنا قسموا أنفسهم بمواطف قوية تجاه الفرنسيين والإنجليز ، ولن يؤمنهم شيء إلا للطلاق من الأمتين » ، « كلما قل تعلقنا بصدقات وعداوت أوروبا ، كلما كان ذلك أفضل لنا » .

شجع على وضع قانون جديد يسهل تجنس الأجانب ؛ لأنه اعتقد أن الولايات المتحدة هي ملجأ المضطهدين في العالم . وأفلح وزير مالهية جالاتين في أن يهبط بالدين الوطني إلى أقل من ستين مليون دولار ، وألغت الولايات - الواحدة إثر الأخرى - اشتراط الملكية كمؤهل للاشتراك في الانتخابات .

الحرب مع قراصنة البحر المتوسط

تعرضت السفن التجارية الأمريكية لخطر السلب والنهب شمال الساحل الليبي ، وفرض عليهم القراصنة جزية مرور ، رفضتها حكومة جيفرسون ، وأرسلت سفناً حربية أرغمت الجميع على احترام العلم الأمريكي .

(*) قبل أن يعود أمريكا ، أرسل جيفرسون إلى صديقه ماديسون - الرئيس الرابع - « أن من حق الشعب وثيقة للحقوق ضد أية حكومة على وجه الأرض ، وهو ما لا ينبغي لحكومة عاقلة أن ترفضه أو تقعه عنه » .

الصراعات الأوروبية

وجيفرسون يقتنص لويزيانا

اقتنص ناهليون من الإسبان لويزيانا - التي تقع في وسط الولايات المتحدة في حدودها الحالية - وتمثل حوالى ثلث مساحتها الحالية ، ويزيد من أهميتها ميناء نيو أورليانز التجارى .

ارتجف الأمريكيون رعباً من ذلك . فإذا كان جوار إسبانيا للضعيفة مصدر متاعب جمة ، فكيف بفرنسا القوية ؟

أكد جيفرسون « علينا من الآن أن نقتن بالأسطول والدولة البريطانية » ، ومع بداية أول حرب أوروبية - وما أكثر تلك الحروب - ستكون بداية الزحف الانجلوأمريكى على نيو أورليانز .

أما من ناحية ناهليون ، فقد كان على يقين من سرعة نشوب حرب بينه وبين بريطانيا ، فلماذا يخطر بحرب على الضفة الأخرى من المحيط ، احتمال خسارتها أكبر من ربحها ؟ ولماذا لا يملأ خزانته بالولارات الأمريكية استعداداً لحرب طويلة فى أوروبا ؟ فليبع لويزيانا للأمريكيين . وقد كان ، فقد نزل العلم الفرنسى من على نيو أورليانز فى أحد أيام خريف ١٨٠٣ ، وارتفع بدلا منه العلم الأمريكى ، وذلك فى مقابل ١٥ مليون دولار أمريكى ، وتضاعفت بذلك مساحة الولايات المتحدة ذلك الوقت ، وحازت ما سيصبح فيما بعد أكبر مصدر للحبوب فى العالم .

ازدادت شعبية جيفرسون ، وخاض الانتخابات الرئاسية التالية بنجاح كبير ليعود لكرسى الرئاسة .

الحرب البريطانية الفرنسية

أعلن جيفرسون الحياد فى الحرب البريطانية الفرنسية . ولكن حاصرت بريطانيا فرنسا وحاصرت فرنسا بريطانيا ، ودفعت الولايات المتحدة الثمن ! فقد تضررت تجارتها مع الاثنين ، وهبطت الصلوات الأمريكية إلى الخمس . وزدادت الأمور سوءاً بتفتيش البحرية البريطانية للسفن الأمريكية - وكثيراً ما أرغم

البريطانيون البحارة الأمريكيين على العمل في خدمتهم - واستيلاء كل بلد على التجارة الأمريكية عندما تكون مع الطرف الآخر .

تخطت إدارة جيفرسون وأصدرت قوانين تحرم التجارة الخارجية ، فدفع الشعب ثمن ذلك ، وسخط وتذمر ، عطلت الإدارة القانون إلى تحريم التجارة مع بريطانيا وفرنسا والبلاد التابعة لهما ، ولكن لم تتحسن الأحوال كثيرا .

أعادت الأساطيل البريطانية تحكم التاج وإزالة للأمريكيين عندما تقع السفينة الأمريكية تحت رحمة مدافع طراد بريطاني إلى أن يتم تقييدها ، ومصادرة بعض ما فيها - من بشر وبضائع - قبل الإقراج عنها ، حتى أصبح الاستقلال الذي تفاخر به الأمريكيون على المحك .

أعلن نابوليون - على الملأ - رسميا إنهاء الخطر على السفن والبضائع الأمريكية ، ولكن لم يتم ذلك في عالم الحقيقة .

تأكلت شعبية جيفرسون مع تآكل الحالة الاقتصادية ، ووصلت إلى الحضيض عام ١٨٠٧ عندما أطلق البحارة البريطانيون نيرانهم على سفينة حربية أمريكية ، مما أسفر عن عشرات الضحايا بين قتلى وجرحى .

وأصبح جيفرسون - الذي عمل كل ما بوسعه لعدم التورط في حرب - يتعنى انتهاء فترته الثانية .

جيمس ماديسون

الرئيس الرابع : ١٨٠٩ - ١٨١٧

شارك ماديسون في المؤتمر الدستوري عام ١٧٨٧ ، ثم اشترك مع كل من هاملتون وجاي في تحرير الأوراق الفيدرالية لإقناع الشعب الأمريكي بالحكومة الفيدرالية وبالدستور ، وعمل مشرعا مع واشنطن ، ولانز ، ووزير خارجية جيفرسون وله الفضل مع جيفرسون في إنشاء مكتبة الكونجرس .

فاز ماديسون بالانتخابات عام ١٩٠٨ ؛ ليصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة في مدة أقل من ٢٠ سنة ، وثالث الرؤساء من فرجينيا .

واجه ماديسون علاقات متردية مع إنجلترا حتى اضطر أن يقدم للكونجرس

تقريراً يتضمن ٦٠٥٧ حالة اعتداء من البحرية البريطانية على السفن الأمريكية ، شملت مصارعة بضائع واعتداء على الأمريكيين ، وإجبارهم على العمل في السفن البريطانية إذا لم يستطيعوا إثبات جنسيتهم . كذلك لفتت الأمريكيون بأن البريطانيين وراء تآليب الهنود عليهم عام ١٨١٢ .

١٨١٢ - ١٨١٥

الحرب الأمريكية البريطانية

بدأت الحرب والجيش الأمريكي في أسوأ حالاته ، سواء من ناحية للكم أو الكيف . فقد هبط عدد الجنود إلى أقل من ثلاثة آلاف ، وكما جاء في « موجز تاريخ الولايات المتحدة » : كان كثير من الجنود النظاميين من أرباب المسجون والمواخير . . . كان الضباط القدامى قد انحدروا إلى الكسل أو الجهل أو الإسراف في الشراب . . . أما الضباط الأحدث عهداً ، فكثروا في الغالب قد عينوا لأسباب سياسية . . . فكانت القلة من الصالحين ، ولكن الأغلبية إما أبلّاف وجاهلة - أو إذا كانوا متعلمين - فهم مغرورون متوكلون متداعون ، وآخرون لا يصلحون لشيء - .
صفحة ١٣٣ .

بدأت الحرب بمحاولة أمريكية لغزو كندا ، انتهت بفشل عام ، ولكن حققت البحرية الأمريكية عدة انتصارات على البحرية البريطانية . وتتألب الطرفان النصر والخسارة في المعارك البرية دون انتصارات فاصلة أو حاسمة ، سوى :

عام ١٨١٤

احتلال وحرقي واشنطنون

استطاع الأمريكيون تدمير بعض المباني والمنشآت العلمية في يورك (تورنتو الآن) ، فانتقم البريطانيون بأن أطلقوا قذائفهم على مبنى الكونغرس ، واحتلوا واشنطنون وأضرموها فيها النيران ، ولكن اضطرروا للجلء عنها بعد فترة قصيرة ، وتلا ذلك :

انتصار الأمريكيين الباهر

فى نيواورليانز

تحقق ذلك تحت قيادة أندرو جاكسون ، وقد تم بعد اتفاق الطرفين على وقف النار فى معاهدة جينت ، والتي لم تصل أخبارها للمقاتلين إلا بعد انتهاء معركتهم ! . ولكن يبدو أن الشعب الأمريكى تصقله الحروب ، فكما جاء فى « موجز التاريخ الأمريكى » :

أكد جالاتين وزير المالية (من ١٨٠١ إلى ١٨١٣) « أن الأمريكيين كانوا قبل هذا النزاع أنانيين شديدي الميل إلى التفكير فى شئونهم المحلية . . . وجندت الحرب للشعور الوطنى وشكلت الخلق الوطنى على نحو جديد . . . أصبح للشعب أهداف توثق بين أفرادها ، أهداف ترتبط بها كرامتهم وأفكارهم السياسية » - صفحة ٥٧ .
إن كانت حرب ١٨١٢ حرب استقلال ثانية ويحث عن الذات ، كما بينت للعالم أن الأمريكيين شعب محارب (*) لا يمكن لأحد أن يستهين به .

جون مارشال

عينه جون أدمز كبيراً للقضاء عام ١٨٠١ ، واستمر فى المنصب - بحكم الدستور - حتى وفاته ١٨٣٥ .

حول المحكمة العليا إلى سلطة تماثل سلطة الرئيس وسلطة الكونجرس .
أرسى - بقرار حاسم - حق المحكمة العليا فى إعادة النظر فى أى قانون صادر عن الكونجرس أو الهيئة التشريعية لإحدى الولايات ، وكتب : من المؤكد قطعاً أن مجال الهيئة القضائية وواجبها أن تعين ما هو القانون .

الهجرة إلى الغرب

وعالم الفرونثير

لم يقنع المهاجرون من أوروبا بالبقاء على الساحل الشرقى طويلاً ، رغم مساحته الهائلة ، ورغم سلسلة جبال الأبلاش التى تحده من الغرب ،
(*) وقد أطلق ناعوم تشومسكى على الولايات المتحدة : الدولة المحاربة .

وبعد كل ذلك وقبله ، رغم أن الامتداد غرباً يعنى المزيد من الاصطدام مع الهنود الحمر ، أصحاب الأرض الأصليين .

شكلت الهجرة / المغامرة غرباً حياة الأمريكيين ووصفهم الرحالة الإنجليزي فورد هام بأنهم : « جنس من البشر يتميز بالجرأة والقوة .. يعيش فى لكواخ حقيرة .. وهم قوم لم تصقلهم مننية ، ولكنهم كرماء ، يعطفون على الغريب .. هذا إلى أنهم يتصفون بالأمانة ، ويمكن الوثوق بهم .. يزرعون قليلا من القمح الهندى والقرع ويربون الخنازير . يملك الواحد منهم بقرة أو اثنتين فى بعض الأحيان .. إلا أنهم يعتمدون اعتماداً رئيسياً على السلاح فى كسب ما يقيم أودهم » .

اعتمد المغامرون ، أو المهاجرون غرباً ، أو رجال الحدود (الفرونتر) على أنفسهم اعتماداً كاملاً . فهم يبنون منازلهم ، ويحرسونها ، ويزرعون أرضهم ، ويربون ماشيتهم ، ويصطادون طعامهم ، على الأرض ، أو فى البحر أو من السماء . وترسخت بذلك الفردية^(*) الأمريكية .

تطور الغرب

أغرى نجاح المهاجرين سكان الشرق ، قسابقوا غرباً .. تجار ومحامون ، أطباء وميكانيكيون ، وعاظ وسياسيون .. وبدأت الحكومة بتشجيع الهجرة بعرض أسعار رخيصة للأراضى ، رغم معارضة أثرياء الجنوب لذلك .. واستمرت الأسعار فى الانخفاض - بتخطيط من الحكومة - حتى أصبح سعر الفدان دولار وربع عام ١٨٢٠ ، ثم أصبح بالمجان لمن يقيم فى الأرض ويستصلحها بعد عام ١٨٦٢ .

جيمس مونرو

الرئيس الخامس : ١٨١٧ - ١٨٢٥

رابع الرؤساء الفرجينيين . فقد ولد فى ويستمورلاند فى ١٧٥٨/٤/٢٨ وترك

(*) المقصود بالفردية هنا الاعتماد على الذات ، وليس المقصود مطلقاً ما يضاد أو ينال العمل الجماعى .

دراسته في كلية وليام دي مارى ليقتل في حرب الاستقلال ، التي أثبت فيها جدارته وشجاعته . وبعد الحرب تدرج في عالم السياسة حيث انتخب عقب الحرب عضواً في المجلس التشريعي لفرجينيا ، ثم عضواً بمجلس الشيوخ ، ثم أصبح حاكماً لفرجينيا ، ثم سفيراً لدى فرنسا وبريطانيا ، فوزيراً للخارجية أثناء الحرب مع بريطانيا ، وبعد أن أحرق البريطانيون واشنطن ، أضيفت له مهام وزارة الدفاع ، وكل ذلك لكفاحته . وفي عام ١٨١٦ انتخب رئيساً للدولة ، ثم أعيد انتخابه عام ١٨٢٠ .

وخلال فترتي حكمه ، قامت ولايات جديدة في الغرب الأوسط : ميسيسيبي - ألاباما - إلينوى - مين انفصلت عن ماساشوسيتس على الساحل الشرقي - ميسوري . وفي عام ١٨١٩ اشترت الحكومة الأمريكية فلوريدا وحقوق إسبانيا في أوريغون - أقصى الغرب - وفاةً لحقوق مواطنين أمريكيين قيمتها خمسة ملايين دولار . كذلك بدأ الأمريكيون يستقرون في تكساس .

١٨٢٢ : مبدأ مونرو

بذار مبكر لأوروبا

ادعت روسيا ملكية الإقليم الجنوبي من الاسكا حتى خط عرض ٥١ . وهدد « الحلف الراجعي الرباعي »^(*) (فرنسا - روسيا - النمسا - بروسيا) شعوب أمريكا اللاتينية ، التي تحررت ، والتي في سبيلها للتحرر ، وبحث مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢ إرسال قوات عبر المحيط لأمريكا اللاتينية . أثار ذلك خوف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ليس حباً في عيون اللاتين ، ولكن خوفاً بريطانيا على موازين القوى العالمية ، وخوفاً أمريكياً من التدخل الأوروبي في القارة الأمريكية . اقترح وزير خارجية بريطانيا كلنتج - وهو اسم على مسمى - التنسيق بين بريطانيا والولايات المتحدة ضد ذلك الحلف^(**) . أشار جيفرسون وماديسون على الرئيس مونرو التحالف مع بريطانيا ، ولكن أصر جون كوينسي آدمز ، وزير

(*) هكذا جاء النص في كتاب « موجز تاريخ الولايات المتحدة » صفحة ١٥٠ .
(**) لاحظ أن بريطانيا استبنت بأمر الأمريكيين حتى حاربوها مرتين ١٧٧٥ إلى ١٧٨١ ، ثم ١٨١٢ إلى ١٨١٥ ، وساعدت فرنسا وإسبانيا الولايات المتحدة ضد بريطانيا في الحرب الأولى . وفي أعقاب الحرب الثانية ، صرح جون آدمز غاضباً: بريطانيا أن تكون صديقتنا حتى نكون سيدها !

الخارجية ، (وابن الرئيس الثاني جون أممز ، والرئيس السلمس) على أن تتحرك الولايات المتحدة بمفردها ، واقتنع مونرو بذلك ، فأعلن في رسالة للكونجرس عن مبدئه ، والذي هو في حقيقته إعلان عن بزوغ قوة إقليمية ، لا يجوز لأحد أن يتدخل في مناطق نفوذها :

إن الظروف الحالية مناسبة لنعلن أنه لا يجوز - من الآن - لأية دولة أوروبية أن تعد القارتين الأمريكيتين اللتين اعتنقتا مبادئ الحرية والاستقلال وحافظتا عليها مكانًا صالحًا للاستعمار .

... نحن لم نتدخل قط في الحروب التي قامت بين دول أوروبا بسبب شئونها الخاصة بها ؛ لأن هذا التدخل يتعارض مع سياستنا . أما إذا اعتدى على حقوقنا ، أو هدهدها خطر ، فإننا حينئذ لا نصبر على ضيم ، بل نعد العدة للدفاع عن أنفسنا . ونحن بحكم الضرورة ، ولأسباب واضحة ، مرتبطون ارتباطًا مباشرًا بكل ما يحدث في الأمريكتين الشمالية والجنوبية .

... وقد قطعت هذه الأمة بأسرها عهدًا على نفسها أن تدافع عن نظامها الذي أحرزته ببذل الدماء الغزيرة والأموال الكثيرة . لذلك نرى أن الصراحة والعلاقات الودية التي تربط الولايات المتحدة بتلك الدول ندعونا لأن نصرح بأننا سنعد كل محاولة من جانبهم لنشر نظامهم في أية بقعة من الأمريكتين خطرًا على سلامنا وأمننا . ونحن لم نتعرض ولن نتعرض لكيان مستعمرات الدول الأوروبية وأملكها القائمة الآن . أما الحكومات التي أعلنت استقلالها واحتفظت به ، واعترفتنا لها به ، فإذا تعرضت لها أية دولة أوروبية لاستعبادها أو لتوجه مستقبلها بأي شكل كان ، فإننا نعد ذلك مظهرًا دالًا على الشعور بعدم الصداقة نحو الولايات المتحدة .

هذه الأمريكيتان لمبدئ مونرو .

أما ردود فعل أوروبا فجاءت كالآتي :

أعرب السيمسلي النمساوي المهنك ميتزينيخ عن أسفه لتلك الولايات المتحدة التي شاهداها تولد وتكبر ، ثم فجأة تركت مجالًا ضيقًا لتطلعات الأوروبيين ، وأدهشتهم بعمل ثوري كامل الجراءة والخطورة .

بينما تهورت الحكومة الروسية - وسرعان ما تراجعنا عن ادعاءاتها في جنوب

الاسكا عندما خبرت التصميم والإرادة لدى كل الشعب الأمريكي وحكومته . فقالت إنه بيان يستحق أعق احتقار .

وسخرت جريدة « لا إتوال » الليبريسية « من هذا الرئيس لأمة عمرها لا يزيد على أربعين عامًا ، ويجرؤ على إظهار نفسه كديكتاتور يسلح نفسه بالسيادة على العالم الجديد » .

ولعن بسمارك البيان وقال عن المبدأ : « مبدأ وقح وضرب من القنطرة الأمريكية الشاذة لا مبرر له » .

وكتب رئيس البعثة البريطانية في واشنطن « يبدو أن الرسالة حظيت بترحيب بالغ في مختلف أنحاء الولايات المتحدة . . . وفي الحقيقة ، في بلد مؤلف من عناصر بهذا القدر من التباين ، يصعب على المرء أن يجد إجماعاً في كل مكان أفضل من ذلك » .

ومن وقتها بدأت الولايات المتحدة تحل محل القوى الأوروبية في السيطرة على أمريكا اللاتينية !

الشمال والجنوب

اختلف الشمال عن الجنوب ، منذ بدء الهجرة ، نتيجة اختلاف طبيعة الشمال عن الجنوب . اعتمد أهل الجنوب على الزراعة ، واتجه أهل الشمال إلى الصناعة ، كذلك اختلفت تجارة الشمال عن الجنوب .

فبينما كانت معظم تجارة الجنوب استيراداً وتصديراً مع بريطانيا ، كان الشمال يصدر الغلال والأسماك واللحوم المجففة والأخشاب إلى جزر الهند الغربية ، ويقايض بها الحصل الأسود لصناعة الروم ، والعبيد لبيعهم للجنوب^(*) . كذلك انتشرت في الشمال أفران صهر الحديد وصناعة الزجاج .

(*) من « موجز تاريخ الولايات المتحدة » نقتطف الفقرة الآتية:

كان العبيد الزنوج يستجلون في الغالب من الساحل الغربي لأفريقيا . . . انتقلت تجارة الرقيق إلى أيدي مجموعة كبيرة من الشركات والأفراد ، أمريكيين وبريطانيين على السواء . وكم من ثروات قلمت في بوسطن ، ونيويورك ومواقع الجنوب على هذه التجارة . . . وبينما كان العبيد يباعون في الشمال من المستجلين إلى المشتري مباشرة نقدًا ، كانوا كثيرًا ما ينتقلون في الجنوب في جماعات إلى التجار وغيرهم من الوسطاء ، يبيعونهم بالمقايضة ، مقابل القنغ أو الأرز أو القنبلة .

اختلفت المصالح التجارية بين الشمال والجنوب .. فعلى سبيل المثال كان الشمال يريد حملة جمركية لمنتجاته ، والجنوب يرفض ذلك لئلا تزيد الأسعار .
الشمال يريد من الحكومة بيع أراضي الغرب بأسعار منخفضة أو رمزية ، والجنوب يعارض ذلك ؛ لئلا تتأثر محاصيله .
الشمال يريد حكومة مركزية قوية وبنكاً مركزياً ، والجنوب يعارض ذلك .
الشمال يتعاطف مع بريطانيا في حربها ضد فرنسا ، بينما يتعاطف الجنوب مع فرنسا ضد بريطانيا .
الجنوب والغرب يحذران الحرب ضد بريطانيا عام ١٨١٢ ، ونيوإنجلاند ضدها .

القطن والسكر والتبغ

ونظام الرق

تذكر كتب التاريخ الأمريكي أن واشنطن كتب إلى لافاييت في عام ١٧٨٦ أنه كان يرجو صادقا إمكان اتخاذ خطة ما « يتسنى بها إلغاء الرق بدرجات بطيئة لكيدة غير ملحوظة » ، كما أن جيفرسون يرى أن الرق يجب أن يمحى من البلاد ، وكان يقول « إنني أرتجف خوفاً من الله على بلادي ، عندما أفكر في أن الله عادل »^(*) .
كذلك تذكر كتب التاريخ الأمريكي تصريحات لكل من باتريك هنري ، وماديسون ، ومونرو ، ولكثيرين غيرهم تندد بالرق ، وبل أنه لن يكون سوى شر مؤقت .

ولكن الدستور لم يحظر الرق ، ولم تحظره وثيقة الحقوق ، بل جاء في الدستور ما يبين مشروعيته عند حساب العبد بثلاثة أشخاص الحر ، في حساب عدد الأصوات والضرائب في كل ولاية .

أصبح الرق نظاماً اقتصادياً ضرورياً في نظر سادة الجنوب .. فمع انتشار زراعة القطن ، خاصة بعد أن اخترع إيلي هوتيني آلة الطحن ، كذلك انتشار زراعة القصب ، بعد أن اخترع بوريه نظام استخراج بلورات السكر من القصب .. وأيضاً مع انتشار زراعة التبغ في الجنوب وزحفها للغرب .. أصبح جلب العبيد ركناً أساسياً في توفير اليد العاملة الرخيصة .

(*) ماذا كان يقول لو رأى ما فعلته بلاده في فيتنام واليمن والعراق ؟؟

اتفاق ميسوري

ساد اقتناع بوجود عمل توازن بين عند الولايات التي تبيع الرق وتلك التي تمنعه . وكانت الولايات الحرة تسيطر على مجلس النواب ، ودعاة الرق يسيطرون على مجلس الشيوخ . وعندما طالبت ميسوري الانضمام للاتحاد ، أجمع أهل الشمال على معارضة ذلك ، ما لم تتضمن على أساس أنها ولاية حرة . انقسمت البلاد والبرلمان ، ولكن بفضل هنري كلاي ، تم تدبير حل وسط . وما أكثر الحلول الوسط في الحياة الأمريكية . سمح لميسوري بالانضمام كولاية تبيح الرق ، وفي نفس الوقت تفصل مين عن ماسشوسيتس على أنها ولاية حرة .

وأصدر الكونجرس قانونًا بإقصاء الرق عن لويزيانا شمال خط عرض ٣٠ ، ٣٦ . لم يكن ذلك سوى حل وسط ، لا يصمد إلا لسنوات . وحذر جفرسون من أن ذلك مجرد تأخير لتنفيذ حكم بالإعدام .

جون كوينسي أدمز

الرئيس المصالح : ١٨٢٥ - ١٨٢٩

ولد عام ١٧٦٨ في ماسشوسيتس ، فهو وأبوه خرجا على قاعدة الرضاء من فرجينيا .

تخرج من هارفارد عام ١٧٨٧ ، وعمل سكرتيرًا شخصيًا لوالده ، ثم وزيرًا مفوضًا في هولندا^(١) ثم بروسيا . فاز بعضوية مجلس شيوخ ماسشوسيتس ، ثم مجلس الشيوخ الأمريكي .

عينه الرئيس مونرو وزيرًا مفوضًا في روسيا ، ثم وزيرًا للخارجية . وكان من أكبر دعاة انزال الولايات المتحدة السيلسي عن أحلاف ومؤامرات أوروبا ، ويظهر ذلك من الفقرات التي وضعها في خطاب الرئيس مونرو في الرابع من يولييه ١٨٢١ :

(١) أعجبت حصة جون كوينسي أدمز الرئيس واشنطن ، عندما قرأ له كلمته التي يدعو فيها للانخراط في أوروبا ولعلاقتها :
« هل من الإخلاص البطولي والجد بالنفس من آلاف الأصدقاء الذين ضحوا عند الهيكل المقدس للاستقلال ، حتى يتجر ذلك الاستقلال لقاعات ينفضها النفوذ الأجنبي ويتلاعب بها لمصلحته وأمراته ؟ فهلاك الأمريكي الذي تخضع روحه لهذه العبودية المنحطة » . فعينه واشنطن وزيرًا مفوضًا في هولندا وهو في الخامسة والشرين - أرض الموعد والدولة الصليبية . صفحة ٧٥ ، ٧٦

لمريكا لن تذهب إلى الخارج بحثًا عن وحوش لتقضى عليها ، إنها ترغب في الحرية والاستقلال للجميع . إنها بطلة نفسها فقط ، وسوف توصي بالمصلحة العامة بالاعتماد على صوتها ، وبضربها المثل في تعاطفها .

إنها تعلم جيدًا أنه بمجرد أن تجند نفسها تحت رايات أخرى غير رايتها ، حتى لو كانت رايات الاستقلال الخارجي ، فإنها سوف تورط نفسها فيما أبعد من قوى التحرير ، في كل حروب المصالح والمكائد والجشع الفردي ، والحسد والطموح ، واغتصاب الحريات .

إن الولايات المتحدة يمكن أن تكون ديكتاتور العالم ، ولكنها لن تعود المسيطر على روحها - أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٦٤ - (يا ليت وزير خارجية الولايات المتحدة الحالي يتحدث بنفس اللسان ، ويصفى إليه الرئيس الحالي بنفس الاهتمام !) كذلك كان جون كوينسي أدمز العقل المدبر لمبدأ مونرو .

خاض جون كوينسي أدمز انتخابات الرئاسة عام ١٨٢٤ ضد أندرو جاكسون ، وحصل على عدد أصوات أقل ، ولكن المجلس الانتخابي لم يحسم الانتخابات ، فانتقلت إلى مجلس النواب الذي اختار جون كوينسي أدمز .

استلم أدمز الرئاسة ومعه تجازان كبيران: مبدأ مونرو - اقتناء فلوريدا وامتيازات أوريجون من الحكومة الإسبانية ، ومع هذا لم يستطع أن يحقق الكثير - رغم مواهبه الرفيعة - بسبب عناده وصرامته وحدته ، ناهيك عن المشاكل التي سببها له أنصار جاكسون ، وقد كانوا كثيرين ، ومن خضم هذا الصراع ، جاء الميلاد الحقيقي للحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة ، الحزب الجمهوري القومي ، ثم تسمى حزب الأحرار ، بقيادة أدمز ووزير خارجيته كلاي ، والحزب الديمقراطي بقيادة جاكسون وأنصاره .

حاول أدمز أن ينفذ مشروعات قومية مثل إنشاء الطرق السريعة وشق القنوات للملاحة ، ولكنه فشل أمام اختلاف الشمال عن الجنوب . فكان نيو إنجلاند يطالبون بزيادة الرسوم والجنوبيون يطالبون بخفضها ، حتى أنه تسامع : هل هناك حياة أكثر إرهابًا ومدعاة للضجر وإثارة للسخرية من أن يكون المرء رئيسًا ؟ !

حكم أدمز بلمانة وجد واجتهاد وناضل لعمل تشريعات جديدة ولكنه لم ينجح كما أراد ، ونقرأ الفقرة التالية من يومياته :

لقد استقر بحكم العرف أن ليس لرئيس الولايات المتحدة أن يخرج مع أى رفاق شخصيين ، وبئى للترم بهذا . ولهذا اضطر لأن أقوم برياضتى فى الصباح قبل الإفطار . فأننا استيقظ عادة بين الخامسة والسادسة ، فأمشى حوالى أربعة أميال وأرجع أشعل مدفأتى وأقرأ ثلاثة إصحاحات من التوراة ، وأقرأ أوراقنا حتى التاسعة ، فالفطر ، ومن التاسعة حتى الخامسة مساءً أستقبل الزائرين المتابعين - وفى النادر جداً أحظى براحة لنصف ساعة - ومن الخامسة حتى السادسة والنصف أتناول العشاء ، وأقضى بعده حوالى أربع ساعات منفرداً فى حجرتى ، أكتب يومياتى ، أو أقرأ أوراقنا حول بعض المسائل العامة - موجز تاريخ الولايات المتحدة - صفحة ١٥٤ .

خاض الرئيس جون كوينسى أدمز الانتخابات عام ١٩٢٨ أمام منافسه أندرو جاكسون ، الذى اكتسحه كالززال .

وكان من أواخر تصريحات الرئيس جون كوينسى أدمز :

كان إعلان الاستقلال حدثاً رائداً فى عمل البشارة الإلهية - أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٨٩ .

عاد أدمز إلى ولايته ، وورشته الولاية عضواً فى مجلس النواب ، حتى أصيب بنوبة قلبية فى مكتبه فى فبراير ١٨٤٨ ومات بعدها بيومين .

أندرو جاكسون

الرئيس السابع : ١٨٢٩ - ١٨٣٧

- مرحى لـ جاكسون !
- كان الاحتفال بتصيب جاكسون رئيساً فى واشنطنون أشبه بغزو الهمجيين لروما!
- امتلأت المدينة بالعلمة والبسطاء من أهل الغرب والجنوب ، ومنهم من قطع ما يقرب من ألف كيلو متر ليرى بطله رئيساً .
- كانت المنطقة المحيطة بالكابيتول أشبه ببحر عظيم متلاطم ، كاد يمنع وصول موكب الرئيس !

• ما رأيت قط خليطًا كهذا ، وبدا أن عهد صاحبة الجلالة الدهماء قد انتصر !

تلك أقوال بعض المرأقين ، ومنهم دانيال وببستر والقاضي ستورى .

اكتسح -رجل الفرونتير- چاكسون انتخابات ١٨٢٨ ، وجاء إلى واشنطن كالزلزال ، ومعه زوجته التى تنخن الغليون وتخطى فى هجاء أبسط الكلمات ، وأنصاره من العامة والبسطاء .

رفض چاكسون أن يقوم بزيارة المجاملة المعتادة للرئيس السابق چون كوينسى ، ورفض أتمز أن يرافق خليفته فى مركبته إلى الكابيتول !
أنهى چاكسون بوصول له للبيت الأبيض حقبة السادة النبلاء من فرجينيا وماساشوستس .

ولد چاكسون فى ١٦٦٧/٣/١٥ على الحدود بين كارولينا الشمالية والجنوبية ، وتربى فى كوخ متواضع . فقد ولده صغيرًا ، وعجزت أمه عن شراء شاهد حجرى لقيبره . ففشا الصبى فى فقر وحاجة وعدم اطمئنان . لوى أمه أحد أقربائها ثم ماتت أمه وهو فى الرابعة عشرة ، واشتهر بأنه المتشاجر الأول ، ولم يكن مستغنيًا أن يقتل المحامى ديكسون عام ١٨٠٦ لأنه وجه إهانة لزوجته !

التحق مع أخيه الأكبر بميليشيا كارولينا الجنوبية عام ١٧٨٠ ، ووقعًا معًا فى أسر القوات البريطانية ، ورفض بلياء وشم أن يسمح هذا ضابط إنجليزى محتجًا بأنه أسير يُعامل معاملة الأسير وليس الخدم ، فهوى عليه الضابط بسيفه ، مما ترك أثرًا على رأس چاكسون ويده ، ولكن ازدادت عزته وقويت إرادته ، رغم مقتل شقيقين له فى الحرب الثورية .

درس چاكسون القانون ، وذهب إلى تنيسى ليعمل بالمحاماة والتجارة فى نفس الوقت ، حيث كان المحامون يتقاضون أتعابهم فى شكل بضائع مثل فراء الدببة والجلد والصل والقطن والأرض !

واكتشف چاكسون كيف يتحكم أصحاب المال فى الساحل الشرقى فى حياة الكادحين أمثاله فى الغرب ، مما جعله يفقد ثقته فيهم وفى أصحاب المصارف .

كان چاكسون نسخة - أكثر شعبية - من جيفرسون ، يثق فى قدرة الشعب ويؤمن بالمساواة الكاملة ، فليس خريج هارفارد أفضل من رجل الفرونتير الذى يبنى كوخه

بيده، ويصطاد طعمه ، ويربى ماشيته ، ويقاتل الهندي . كذلك كان - كرجال الغرب - يفضل القضاة المنتخبين عن المختارين .

وبفضل انتصاره المدوى على البريطانيين فى نيو أورليانز ، وتكبله بالهنود ، اعتبره الكثير أفضل قائد عسكرى فى التاريخ ، فهو قيصر ونابوليون ومارلبورو فى شخص واحد .

نظام القنم

اتبع چاكسون نظام القنم الذى يقضى بأن يُعين الفائز فى الانتخابات انتصاره فى المراكز والوظائف الحكومية ، ومع هذا حافظ على شعبيته لدى أغلب الشعب الأمريكى - خاصة فى الغرب - الذى اعتبره واحداً منه وليس ارسنقراطياً من الشرق .

: ١٨٣٢

كارولينا الجنوبية تهدد بالانفصال

اعترضت كارولينا الجنوبية على الحماية الجمركية ، لأنها رأت أن ما تكفحه فى الجمارك يذهب لجيوب رجال الأعمال فى الشمال ، وهنت بالانفصال !

چاكسون يهدد كارولينا بالحرب

فما كان من چاكسون إلا أن أرسل أسطول حربى لقصف ولايته التى نشأ بها ، فراجعت ، واستطاع هنرى كلاى - أكبر دعاة الحماية - أن يضع حلا وسطاً .

الانتخابات

تحررت الانتخابات فى فترة چاكسون من قيد الملكية ، فارتفع عدد الأصوات من ٣٥٦,٠٠٠ علم ١٨٢٤ إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ علم ١٨٣٦ ، ثم ٢,٤٠٠,٠٠٠ علم ١٨٤٠ .

الإصلاحات الاجتماعية

خفض جاكسون عدد ساعات العمل في مصانع الدولة إلى عشر ساعات يوميًا بدلا من اثنتي عشرة وأربع عشرة. أنشئت النقابات المختلفة ، وبدأت المرأة تشارك في الحياة الثقافية ، ونهضت صحافة رخيصة السعر لتكون في متناول الجمهور ، وظهرت أول مجلة شعبية ولول مجلة أدبية.

وطالما استقلت الولايات المتحدة عن بريطانيا وأوروبا ، فلماذا لا يظهر أدب أمريكي^(*) ؟ برز بنيامين فرانكلين - من قبل - وواشنطن إيرفينج وجميس كوبر وويليام بريانت ، وجورج بانكروفت بكتبه « تاريخ الولايات المتحدة ».

حقوق الملكية

عند نشأة الثقافة الأمريكية

«... فأصحاب المطابع الأمريكيون كانوا يقرضون (يزورون) أشهر الكتب الإنكليزية ويعيدون طباعتها دون إذن الناشر ولا المؤلف ، وبالتالي لم يكونوا يدفعون حقوقًا لكاتب أمريكي جديد غير معروف . كانت القرصنة في إعادة طبع المؤلفات الأجنبية خدمة للمستعمرات ومصدر إغادة للطابعين مثل فرانكلين الذي أعاد طباعة الكتب الأوروبية الكلاسيكية الكبرى لتتجيب القراء الأمريكيين . وحذا حذوه جميع أصحاب المطابع في أمريكا ، فانتشرت أعمال القرصنة . وبلغ الأمر بأحد كبار الناشرين : ماثيو كاري أن دفع إلى عميل في لندن - وهو نوع من جاسوس أدبي - كي يرسل إليه نسخًا من ملازم كتب غير مجلدة بعد ، في بولخر سريعة تبليغ أمريكا في شهر . وكان يرسل رجاله إلى المرفأ كي يحملوا الكتب المقرصنة من الباطنة سريعًا ، فيجزي للكتاب أثمانًا يوزعها على عدة عمال في صف الأحرف يتناولون ليلا نهارًا ، فينتهي طبع للكتاب الإنكليزي المقرصن في يوم ولحد ، ويتم توزيعه على رفوف المكتبات في الفترة نفسها التي يصدر خلالها في إنجلترا .

(*) نقبس من كتاب «موجز الأدب الأمريكي» ، وهو من منشورات وكالة الإعلام الأمريكية ما يلي : كان الكتاب المقدس هو النموذج الأعظم للكتابة والمعتقد والسلوك . وقد تثبت ككتاب نيويورك لاند لتطهرون بضمير اليهود في العهد القديم مؤمنون بأنهم كاليهود مضطهدون بسبب معتقداتهم ، وأنهم هم المختارون لبناء اورشليم الجديدة لتكون جنة الله على الأرض . - صفحة ٩ .

ولأن الطبعت القانونية المستوردة كانت تكلف كثيراً وتزيد عن أسعار الطباعات المقرصنة مطبوعاً ، تأثر وضع حقوق المؤلف المحلي والمؤلف الأجنبي مثل السير والتر سكوت وتشارلز ديكنز . لكن المؤلفين الأجانب (الإنجليز) يكونون ، على الأقل ، قد حصلوا حقوقهم من ناشرهم الأصليين وابتاعوا مشهورين . بينما الأمريكيون لم يبلغوا ذلك : مثل جيمس فينيمور كوبر الذي لم يكن لا يحصل فقط على حقوقه المالية ، بل كان يرى كتبه تنقرصن ولم يملك أى اعتراض . فالول كتب كوبر الناجحة (الجاسوس) (١٨٢١) تناولته أربعة طابعين قرصنة نفعة واحدة بعد شهر واحد على صنوره .

ومن نواحي السخرية أن قانون حقوق المؤلف (وضع مسويته الأولى نوح وبستر وصدر عام ١٧٩٠ مشرعاً القرصنة) كان حماية وطنية بالدرجة الأولى ، لأنه حفظ حقوق الكتاب الأمريكيين وحدهم ، وبقي على الكتاب الإنجليز أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم . ولشدة ما كان عليه القانون من سوء ، لم يمس أحد من لوائح الناشرين الأمريكيين إلى تغييره ؛ لأنه كان من مصلحتهم ، على أن القرصنة أضرت بالجيل الأول من الكتاب الثوريين الأمريكيين ، فلم يكن مفاجئاً أن ينتج الجيل التالي أعمالاً أقل أهمية .

رغم كل ذلك ، غنم الأمريكيون طوال أول خمسين سنة في بلادهم الجديدة ، من مجموعات الكتب الأجنبية والكلاسيكية المقرصنة الرخيصة . وكان لأوائل كبار الكتاب الأمريكيين أنفسهم أن يفيدوا من ذلك ، قبل أن يبدأ نجمهم يلمع حوالى عام ١٨٢٥ « موجز الأدب الأمريكى - صفحة ١٥ ، ١٦ . من منشورات وكالة الإعلام الأمريكية .

ولا يفوتنا ذكر التوزيع الهائل لكتاب توماس بين « الإدراك العام - Common Sense » الذى تجاوز مائة ألف نسخة فى الشهور الثلاثة الأولى من صدوره^(٩) . ومع هذا ، فى عام ١٨١٦ كتب أحد رؤساء التحرير فى مجلة أمريكية :

(٩) لست أعلم كتاباً سولياً ولعباً وزع فى العالم العربى كله أكثر من خمسين ألف نسخة ، فى القرن العشرين كله .

التبعية حالة تحفظ سلبية ٠٠ أن نكون تابعين لعلل أجنبي فيما يمكننا إستلجها، بمعنى أن نضيف الغباء إلى جريمة الضعة والكسل -موجز الإثب الأمريكي صفحة ١٤ .

ومع تلك الموجة الكاسحة للديمقراطية الشعبية ، ظهرت آثار جانبية :
« أخذت تصرفات الناس وسلوكهم تزداد ديمقراطية ، ونقل مراعاة العرف والتحفظ فيها ، ٠٠ وشاعت المشاجرات بالأيدى وتبادل الشتائم ، بل والمبارزة ٠٠ وكثرت في الجنوب والغرب النزاعات العقلية التي تنسم بحرية استخدام التراسق بالمدى والمعدات ٠٠ ومن الطبيعي أن الشق بمعرفة الأهلى دون محلكمة تظفل في المناطق التي كانت المحكم ورجال القاتون فيها غير أهل للركون إليهم » - موجز تاريخ الولايات المتحدة - صفحة ١٦٠ .

حرب چلكسون على

المصرف الثنى

تأسس البنك الأول للولايات المتحدة فى سنة ١٧٩١ بهدف تدعيم العملة وتنشيط التجارة والأعمال ، وكان ميلاده على يد الكسندر هاملتون - رغماً عن أنف توماس جيفرسون - وكانت الحكومة تملك أسهماً فى البنك ، ولكنه فى النهاية بنك خاص يملكه أصحاب الأسهم .

أثار البنك سخط وانتقاد بعض الناس ، الذين رآوا أن البنك يعمل لمصالح فئة قليلة من الناس .

وانشئت بنوك أخرى صغيرة على مستوى الولايات ، ولكن فى عام ١٨١٦ ، منح بنك ثان شبيه بالأول ، امتياز منته عشرون عاماً . عارض أصحاب الأعمال الصغيرة ، خصوصاً فى الغرب ، قيام البنك الثانى خوفاً من أن يعمل لمصالح الفئة الثرية . وكان من ضمن شعارات چلكسون فى حملته الانتخابية سحق ذلك البنك الذى أصبح قلعة للسلطان الشرقى العالى والاحتكارى ، واعتبره چلكسون مؤسسة غير ديمقراطية ، فهو - مثل توماس جيفرسون - كان يخشى دائماً من تسلط المال وتأثيره فى إفساد السياسة والديمقراطية ، فما أن وصل چلكسون واشنطون حتى لوفى بوعدده وسحب الودائع الحكومية من البنك .

تكساس

وحكمة غير متوقعة من جاكسون

استوطن الأمريكيون تكساس منذ عام ١٨٢٣ ، وتزايدوا بها حتى سيطروا على الحياة بها ، ثم انفصلوا عن المكسيك وطلبوا أن ينضموا إلى الولايات المتحدة في عام ١٨٣٦ .

أظهر جاكسون حكمة وتريثًا ، فلم يوافق ولم يرفض ، وظلت المشكلة معلقة عشر سنوات ، حتى تكفلت الحرب الأمريكية المكسيكية بحلها ، وابتلعت الولايات المتحدة تكساس ، ومعها نيومكسيكو وكاليفورنيا !

وفى اليوم الأخير من فترة رئاسة جاكسون ، أقام علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الوليدة في تكساس .

مارتن فان بورن

الرئيس الثامن : ١٨٣٧ - ١٨٤٩

ولد فان بورن في ٥ ديسمبر ١٧٨٢ في نيويورك ، مارس المحاماة واختير عضوًا في المجلس التشريعي بنيويورك ، ثم عضوًا بمجلس الشيوخ مرتين ، ورأس المعارضة ضد الرئيس جون كوينسي آدمز . وعندما تولى جاكسون الرئاسة عينه وزيرًا للخارجية ، ثم عينه نائبًا له في فترته الثانية .

رشح فان بورن نفسه للرئاسة في عام ١٨٣٦ ، وفاز بالمنصب .

١٨٣٧ الأزمة الاقتصادية

عانت الولايات المتحدة ركودًا شاملاً نتيجة تضخم القروض والائتمان وتجاوزها حجم الأعمال المتاح ، ولم يتحرك فان بورن كما يجب لعلاج ذلك ، بسبب إيمانه بالدور المحدود للحكومة .

اهتزت شعبيته ، وخسر الانتخابات عام ١٨٤٠ ، ثم رشح نفسه ثانيًا ١٨٤٨ ، وخسر ثانيًا .

١٨٤١ - ١٨٤٥ :

وليام هاريسون

وچون تايلور

الرئيس التاسع والرئيس العاشر

تولى الرئاسة عام ١٨٤١ وليام هنرى هاريسون ليصبح الرئيس التاسع للولايات المتحدة ، ومات فى نفس السنة ، بل بعد شهر واحد من رئاسته إثر نوبة برد حادة . فكان بذلك أول رئيس للولايات المتحدة يموت أثناء رئاسته . فأصبح نائبه چون تايلور الرئيس العاشر .

* * *

الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية^(*)

روجه جارودي

إن ما نطلق عليه « العالم الجديد » - نتيجة لأن السياسة الاستعمارية تجاهلت ودمرت الحضارات العبقريّة التي عاشت في ذات المكان منذ آلاف السنين وانتشر أبناؤها وثقافتها في القارة كلها - شهد في جنوبه بعد مرور كريستوفر كولومبوس ، عملية دمار هائلة دفعت القس مونسينيور بارتولومي دى لاس كاساس - أول القساوسة الذين أرسلوا إلى الأمريكتين ، وأصبح فيما بعد كبير قساوسة - إلى أن يكتب في كتاب بعنوان « تكمير الأرضى الهندية » ، قائلا : « الغوغائية جاءت من أوروبا » .

أما في شمال القارة ، وفيما وراء المكسيك ، فقد فرض الاستعمار في شكل جديد ، في عام ١٦٢٠ ، وصلت مجموعة من المهاجرين الإنجليز ، الكالفانيين والبيوريتانيين ، الهاربين من الاضطهاد ، إلى ماساتشوسيتس ، وعثوا أن مهمتهم هي بناء أرض جديدة . هؤلاء المستوطنون ، الذين أصبحوا بعد مائتي عام ، هم صناع الولايات المتحدة ، وضعوا جذورهم في بلاد ليس لهم فيها أى تاريخ ، وأسسوا لأنفسهم أسطورة مؤداها : أن مغادرتهم إنجلترا هي بمثابة « خروج » ثوراتى جديد .

أمريكا كانت هي في رأيهم « أرض الميعاد » حيث يجب عليهم بناء مملكة الرب . وقلما يوضع تلك المهمة الإلهية من أجل تسويق حربهم ضد الهنود وسرقة أرضهم ، وذلك بناء على المسابقة التوراتية ليشوع و« الإلهادات المقصصة » التي تحدثت التوراة عنها . وكتب أحدهم قائلا : « إنه من الواضح أن الله دعا

(*) ترجمة : إيلي حافظ

المستوطنين إلى الحرب .. الهنود مثل قبائل الأماليسيت القديمة والفلسطينيين،
التي تحالفت مع قبائل أخرى ضد إسرائيل « ترومان نلسون « الليبيريتيون في
ماساتشوستس : من مصر إلى أرض الميعاد » (اليهودية المجلد السادس
عشر، ٢، علم ١٩٦٧) .

« أرض الميعاد » أصبحت منذ ذلك الوقت أرضاً محتلة . هذه الممارسات من
المبى والمذابح لم تتناقض مع فكرتهم الدينية ؛ لأنه بالنسبة لهم : الإثراء ، مثل
الانتصار ، دليل على مباركة الإله .

عندما أعلنوا استقلالهم عن إنجلترا ، وضع جورج واشنطن ، أول الأباء
المؤسسين ، في خطاب تعيينه رئيساً للولايات المتحدة ، أفضل صيغة لما أصبح فيما
بعد المبدأ الذي سارت عليه السياسة الأمريكية حتى يومنا هذا : « لا يوجد شعب أكثر
جدارة من شعب الولايات المتحدة ، بالأ يملك إلا أن يشكر ويعبد اليد الخفية التي
تقود شئون الإنسان . كل خطوة قلته إلى طريق الاستقلال الوطني تحمل في طياتها
علامة التدخل الإلهي » .

« اليد الخفية » هذا هو التعبير الذي اخترعه آدم سميث ؛ لكي يتوج نظريته
الاقتصادية : إذا كان كل فرد يسعى من أجل مصلحته الشخصية ، فإن المصلحة
العامة ستتحقق . « اليد الخفية » هي التي تحقق هذا التجانس .

ورأى واشنطن في تلك « اليد الخفية » « التدخل الإلهي » للرب ، ولينما في
الوقت نفسه رأى فيها لقانون الأساسى للتجانس بين المصالح الشخصية والمصلحة
العامة .

وكتب خليفته جون آدمز : « إننى لا أملك إلا أن أعد تأسيس أمريكا ما هو إلا
خطة إلهية ، تراصت له بهدف تنوير وتحرير جزء من البشرية التي لا تزال تعاني
من الاستعباد » . وقال الكاتب هيرمان ميلفيل في القرن التاسع عشر : « نحن
الأمريكيين ، شعب نو خاصية ، شعب مختار . نحن إسرائيل العصر الحديث ؛ نحن
شعلة الحريات » . (أمريكا كحضارة ص ٨٩٣) .

هناك بالتأكيد مغزى لأن تظل تلك النبوءة وكتبها الأول يعوشان حتى يومنا هذا :

فكل دولار طبع ، يوجد على جانب منه صورة واشنطن وعلى الجانب الآخر تلك الكلمات التي لا يمكن توقعها على ورقة مصرفية : « في الله نق » .

وهذا سيصبح من ثوابت للشعب المختار الجديد : الله والدولار هما أهم كيانين بالنسبة للمنطقة .

جون أمز الذي الذي خلف واشنطن في الرئاسة الأمريكية ، أعلن بدوره قائلا : « أمريكا خلقت بيد الله ، من أجل أن تكون المسرح ، حيث على الإنسان أن يصل إلى وضعه وقيمه الحقيقية » . (السيرة الذاتية . المجلد الأول ، ص ٢٨٢) .

كما ظل أول من وضعوا النظريات الكونفدرالية ، مثل القس دانا ، يؤكدون على العلاقة الإلهية للدولة الجديدة : « الشكل الوحيد للحكومة التي أسسها الرب بطريقة واضحة كان حكومة العبرانيين . كانت تلك جمهورية كونفدرالية ويهودا رئيسها » . (دانا ، سيرمون ، ص ١٧) .

جيفرسون ، ثالث رئيس للولايات المتحدة ، أعلن هو أيضا ، أن شعبه هو « شعب الله المختار » (ملاحظات عن ولاية فرجينيا ، القسم التاسع عشر) .

تماما كما قال الرئيس نيكسون ، بعد ماثنى علم : « الله مع أمريكا . الله يريد أن تعود أمريكا للعالم » .

الغنى نفسه سيقوله كل الرؤساء الأمريكيين من أجل تسويق كل أعمالهم الوحشية .

إن التناقض بين الإيمان في حد ذاته والممارسة الواقعية ، هو من الثوابت في السياسة الأمريكية : فالرئيس مكنلي ذهب لفزو القليبين من أجل « رفع شأنهم ، وتحضرهم ، وتحويلهم إلى المسيحية »^(*) .

وهناك بعض الأمثلة على ذلك : ففي عام ١٩١٢ ، أعلن الرئيس تافت ، عندما قام بفزو المكسيك : « يجب على أن أحصى شعبي وممتلكاته في المكسيك ، حتى تلهم الحكومة المكسيكية أن هناك إلها في إسرائيل تحب طاعته » .

(*) وعندما قيل له : إن القليبيين مسيحيون ، قال إن تحويلهم اليهودي ستنتفي .

لم يتغير الخطاب من واشنطن إلى كلينتون . فأمريكا - بالنسبة للمستبدين الذين يحكمونها - ظلت دائما هي الذراع اليمنى للآلهة المقدسة .

وفي أوج الحرب في فيتنام ، ذهب الكاردينال سبيلمان ، رئيس أساقفة نيويورك ، والذي كان يتحدث عن كل هؤلاء الذين « يؤمنون بأمريكا وبالله » ، إلى سايجون من أجل أن يقول لقتلة الشعب الفيتنامي : « أنتم جنود المسيح ! » .

واليوم ، فإن صناعة السلاح ومبيعاته هي الأسس الممتن « للازدهار الاقتصادي » في الولايات المتحدة ، وذلك من خلال الحصول على دعم حكومي ، وتمويل من الدولة ، وإجراء أبحاث وتطوير من أجل مصانع الحرب ، وبيع الأسلحة للخارج . وهذا هو القطاع الأكثر ازدهارا من بين كل قطاعات التصدير الأمريكية . وقد قام صموئيل هانتجتون في « صدام الحضارات » بإخفاء مشروعات هيمنة الولايات المتحدة على العالم وراء صورة الجهاد الديني الذي يضع « للحضارة اليهودية المسيحية في مواجهة التحالف الإسلامي الكونفوشيوسي » .

أصبحت مهمة السياسيين والإعلاميين وكل من يدعمهم ، هي تخدير الشعب عن طريق تحويل تلك الأساطير إلى حقيقة تاريخية . وذلك من الجنور . توكليل ، من أوائل المحللين المنتمين للسياسة الأمريكية ، كتب يقول : « لا أعرف إن كان كل الأمريكيين يؤمنون بدينهم ، ولكني متأكد أنهم مدركون أنه من الضروري أن يؤمنوا من أجل الاحتفاظ بالمؤسسات الجمهورية » . وأضاف قائلا : « ينشر البعض الأفكار المسيحية لأنهم يؤمنون بها ، أما البعض الآخر فينشرونها لأنهم يخافون ألا يبدو أنهم يؤمنون بها » . في الولايات المتحدة للرئيس متدين ، وبالتالي فإن النفاق يجب أن يكون عاما » .

منذ ذلك الحين استطاع اليكسي دي توكليل أن يكشف تلك الامتثالية في كتابه عن « الديمقراطية في أمريكا » الذي نشر عام ١٨٤٠ ، فقال : « لم أعرف بلادا فيها هذا الحد القليل من استقلال الفكر والنقاش مثل الولايات المتحدة » .

في عام ١٨٥٨ ، كتب هنري ديفيد ثورو ، أحد المنشقين النادرين (صاحب كتاب « والدين » ، أو « الحياة في الغابة ») يقول : « لا يحتاج أحد إلى قنوت من أجل السيطرة على حرية الصحافة . فبها تقوم بذلك بنفسها وأكثر مما يجب . ففي حقيقة

الأمر عندما تصل المجتمعات إلى رأى موحد حول الأشياء التى يمكن أن تختلف فيها، فبته لا يوجد واحد فى الألف يجرؤ على الإفصاح عن شيء مختلف» . إن قيام التوجيه والسيطرة على الرأى العلم ، والذي يطلق عليه اليوم فى الدول التى تقع تحت السيطرة الأمريكية ، « الفكر الموحد » ، كان من خواص « الفكر الأمريكى » الأصلى .

الفكر المكارثى ، لم ينتظر مكارثى فى عام ١٩٥٢ لى يهيمن ، ولكن الرجل أعطاه العلامة المسجلة ، وهى « مناهضة تنوع الفكر » .

هذه التركيبة للفكر الأمريكى ، فى فترة تعيش فيها الولايات المتحدة ازهى عصورها ، عُدَّت صورة حنيئة للبيوريتانية التقشفية التى كانت موجودة فى البدايات ، عندما قام مشرعو كونكتيكت ، خلال سنوات ١٦٤٠ - ١٦٥٠ كما قال توكفيل فى كتابه ، بإصدار هذا القانون الجنائى الذى وجد فى « الكتب المقدسة » : « كل من يعبد إلهاً آخر غير إلها ، سيقول » .

الاختلاف الجوهرى هو أننا اليوم نقوم بالابتهاال إلى نفس الآلهة من أجل الدفاع عن « قيم » أخرى ، أو بالأحرى غياب قيم معينة غير تجارية مثل : الحرية (التجارية) أو « حقوق الإنسان » (التى هى آخر ما يهتم به المستبدون) .

هذه إذن هى أول أسطورة فى السياسة الأمريكية ، وهى الأكثر دموية : نحن « شعب مختار » . وعلى هذا الأساس ، استغلت ذلك مسوغاً لكل الابتزاز القومى والاستعمارى ، فقامت ببناء طبقية بين الأعراق السامية وتلك الأدنى ، مع الاحتفاظ للأولى بـ « الحق » فى الهيمنة ، ومع الادعاء بأن ذلك ما هو إلا تكليف إلهى ، فوق كل القوانين الدولية (على سبيل المثال قرارات الأمم المتحدة) التى تتبثق من الرغبات الإنسانية فحسب .

إن المرء على سبيل المثال يعرف ، فى التعبيرات الهنترية ، أى نوع من الابتزاز يستغل اسم « الشعب المختار » لإثارة مشاعر السمو لدى « الشعب الأرى » و « الشعب المختار » الجرمائى ، الذى من مهمته خلق « رجل جديد » عن طريق فرض هيمنة عالمية . فى مواجهة تسويغات مثل تلك التى يدعون من خلالها أنهم « اختيروا إلهى » ، رد روسو بصراحة قاتلاً : « لقول لهؤلاء العرقيين : ربكم ليس

ربنا . هذا الرب الذى يبدأ بأن يختار لنفسه شعباً ولحداً ويرفض سائر البشرية ، ليس هو الأب الولد لكل البشرية » . (ليميل . كتاب ٤)

* * *

وحداتية السوق

الأساس الثنائى للفكر الأمريكى ، هو ذلك الذى أقتبى من إعلان الاستقلال وتفسيره المباشر الذى قام به أول وزير لخزنتها الذى اختاره واشنطن : الكسندر هاملتون .

هاملتون كان فى أسسه تلميذاً لأدم سميث ، يرى أن الملكية حق مقصود للإنسان ، وأن فى السوق تنقلب المصالح الخاصة ، تقودها « اليد الخفية » بدون علمها ، فتندمج مع « المصلحة العامة » .

هكذا يكون السوق هو المنظم الوحيد للعلاقات الاجتماعية .

يختلف هاملتون عن سميث فى نقطة واحدة فقط : دور الدولة . بالنسبة لهاملتون ، فإن على الدولة للتدخل ، ولكن ليس من أجل تخفيف عدم المساواة المترابدة الذى يودى إليه بالضرورة العمل التنافسى فى السوق الحر من أى ضوابط ، ولكن - على العكس من ذلك - من أجل أن تصبح الداعم للشركات الأنجح عن طريق خفض ضرائبها ومنحها لكبر كمية من المساعدات أو الخدمات العامة .

البنك المركزى ، بصفة خاصة ، يجب أن يتمتع بوضع مستقل ليكون بعيداً عن كل سيطرة ديمقراطية من شأنها التدخل فى المواجهة الدائمة بين الأغنياء والضعفاء . ناعوم تشومسكى أعطى تفسيراً دقيقاً للهدف الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية التى تدافع عن « الديمقراطية » ، أى المجتمعات « المفتوحة » . فقال :

« السياسة الخارجية الأمريكية وضعت من أجل خلق - والحفاظ على - نظم دولية تستطيع شركات الولايات المتحدة أن تزدهر من خلاله ، عالم من « مجتمعات مفتوحة » ، أى مجتمعات مفتوحة أمام الاستثمارات ، تعمل على توسيع أسواق التصدير وعلى سهولة انتقال رؤوس الأموال ، وأيضاً على قيام الشركات الأمريكية والشركات المحلية التابعة لها ، باستغلال الثروات الإنسانية والمادية . إن تعبير

« المجتمعات المفتوحة » يعنى فى تفسيره الحقيقى ، المجتمعات المفتوحة أمام التحكم الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة ».

١- الاقتناع بأنهم « شعب مختار » لديه « مصير ميبين » للسيطرة على العالم من أجل أن ينشئ فيه دولة الرب .

٢- للتأكد من أن علامة ذلك الاختيار الإلهى هى النجاح والانتصار ، الذى يترجم إلى ثروة ، مهما كانت الوسائل التى استخدمها « الفالاجيون » من أجل الوصول إليها ، وذلك حسب أفكار هاملتون التى أعرب عنها فى بدايات النظام .

٣- عدم المساواة الأولية والتى جاءت نتيجة للعرق أو لوضع اجتماعى موروث ، جعل من « حرية التجارة » قانون اللعبة الأكثر تأثيراً ؛ لأنه يسطى للكاوى إمكانية تحطيم الأضعف .

٤- من هنا تأتى فكرة أن النجاح فى الأعمال هو « عمل أخلاقى » ، وذلك حسب التعبير الذى أطلقه ميلزنجر ، وأن « الرابحين » وبخاصة أكبرهم ينالون الشرف بل التقديس ؛ ولهذا السبب فإن جون روكفلر تحدث عن « مهمته » : « الله هو الذى أعطانى الثروة ، القدرة على كسب المال هبة من الله ، ولأى تلقيت تلك الهبة ، فبقنى لرى أن ولجبى هو أن أكسب مالا أكثر ، وأن استخدمه من أجل الإنسانية حسب الطريقة التى يملها على ضميرى » .

تلك هى فى الأصل العناصر التى تكون « العقيدة الأمريكية » .

الطمر الروحانى نفسه يتصاعد من النجاحات الاقتصادية للبلاد ، تماماً مثل النجاحات الفردية . فى « ندوة » حول موضوع : « المسلم الاقتصادى والمسلم الروحانى » نظمت فى لوس أنجلوس فى مايو عام ١٩٨١ ، وضمت ٣٠٠ من رؤساء الشركات تحت رعاية البيت الأبيض ، أعلن نلسون هانت ، ملك سلسلة فنادق هيلتون : « أهم شئ بالنسبة لبلاننا هو أن يكون لدينا مناخ روحانى ، مما يعنى أننا نستطيع أن نكسب المال الذى يجب أن نكسبه » . (نكر فى « الأمريكيون » نشر مزارين عام ١٩٨٣) .

منذ عام ١٨٤٠ ، قام توكفيل فى كتابه « الديمقراطية فى أمريكا » بتحليل الآلية التى تعمل منذ ذلك الحين فى العالم الجديد ، وقال : « لم أعرف

شعباً عشقه للمال يحتل جزءاً كبيراً فى قلب أبنائه مثل الشعب الأمريكى ، شعباً ، عبارة عن تجمع من المغفلين والمضاربين » . لم يكن ذلك تحليلاً عنصرياً عن شعب ، ولكنه نتاج الأوضاع التاريخية لمولد « قومية » لم تكن أبداً واحدة ، بل هى ، كما قال توكفيل ، « تجمع » من المهاجرين الذين لم يجمعهم تاريخ أو ثقافة مشتركة .

هؤلاء الرجال ، مهما كانت أصولهم ، جاءوا فى غالبيتهم العظمى من أجل البحث عن عمل وكسب المال .

تشابهت الرابطة الوحيدة التى تجمعهم ، سواء كانوا أيرلنديين أو إيطاليين ، مكسيكيين أو صينيين ، مع تلك التى تربط بين موظفى الشركة التى يعملون فيها .

لم يكن هناك أى ثقافة أصلية (باستثناء ثقافة الهنود) يمكن أن تشكل رؤية ما حول نهاية روحانية مشتركة لمثل ذلك للتجمع من مهاجرين بلا جذور .

حتى لو اختلفت الحقائق وراء قناع الأساطير المؤسسة مثل « الاختيار الإلهى » و « العصور الميمنية » ، فإن الولايات المتحدة كانت منذ البداية عبارة عن منظمة يسيرها فقط المنطق الاقتصادى والتكنولوجى ، حيث يشارك كل فرد كمنتج وكمستهلك ، كمكتشف أو كمضارب ، كصيد منافس لكل الآخرين فى امتلاك الأرض ، أو البترول أو الذهب ، هدفهم الوحيد هو زيادة قدرتهم على شراء الأشياء وأيضاً إن كانوا فى حاجة لذلك ، على إفساد الرجال ، وذلك حسب عقيدة هاملتون فى أولية الفساد . أما أى رؤية حول النهايات الأخيرة ومعنى للحياة ، أى ما ليس له داخل هذا النظام أى سبب للوجود ، فتظل مسألة شخصية تمارسها أقلية صغيرة لا تزال تقاوم بكل بطولية المناخ العام للفراغ الروحى فى عالم داروينى جديد يطبع ما ادعاه أحد أعضائه العبارة بـ « القوافين المقنعة للمسوق » (إدوارد لوتواك ، « الرأسمالية الفذة » دار نشر لوديل جاكوب ، عام ١٩٩٩ ، ص ٩٤) .

غياب النهايات ، خارج عالم القوة والثروة ، ليس فقط خصيصة من خصائص النظام ، بل إنه أيضاً شرط للبقاء .

ولقد ذكر لوتواك بالكثير من الصراحة والسخرية أنه فى النظام الذى يدافع عنه (والذى هو للتطور الأخير للرأسمالية) « أن يفقد المرء أصلاته مسألة مطلوبة بشكل

ما . فإن التخطي طواعية عن الضمير من أجل حياة مخدرة . . هو أفضل اختيار ممكن . إنه ضمان النجاح لرجال الأعمال والتطبيق عاليًا للسياسيين الكبار وآخرين من الفاجحين ؛ لأنهم إن فكروا في النهايات الأخيرة فهم حتمًا سيفسدون . . والراسمالية الفذة لن تكفى بانتصار الأسواق ، بل ستمد جوائز السوق إلى كل أشكال النشاط الإنساني » (ص ٢٨٥) . ويضع كمثال على ذلك : « للفنون الجميلة والأدب ، والرياضة » والتي تم تحويلها تملًا عن أهدافها الأساسية بناء على مطلب السوق وهو : « جذب أكبر عدد من الجمهور أو من الرعاية . . لذا فيجب على العرض أن يضاعف الأرباح » (ص ٢٨٧) .

هذا القيد لكل النهايات الإنسانية أو الإلهية هو الخصيصة الأعرق « للعقيدة الأمريكية » التي تهيمن اليوم على العالم : الخط بين الوسائل والأهداف ، ويصبح المال هو الدين .

هذا المرض (العقيدة الأمريكية) تنتشر في العالم ، و« مناهضة العقيدة الأمريكية » هي محاربة ذلك المرض الذي يجب أولاً شفاء الشعب الأمريكي نفسه منه ، هذا الشعب الذي هو ضحية رجال المال الممستدين ، والسياسيين والعسكريين ، الذين يفرضون عليه حياة بلا هدف ، وهذا ما يريدون فرضه أيضًا على العالم .

قام الاقتصادي ميشيل ألبيير ، في كتابه « الراسمالية ضد الراسمالية »^(*) (دار نشر سوي ، عام ١٩٩٣ ، ص ٢٣٠) بإعطاء تفسير عميق « لوحداثية السوق » التي تُعدّ للخصيصة المهيمنة للعقيدة الأمريكية ، (ولقد جاء للتفسير في إطار دراسة في الاقتصاد السياسي ، إلا أنه قلّم أيضًا في كل نواحي الثقافة) ، فقال : « الضرورة الأساسية هي إخلاء الأفكار للفلسفة من نهايتها » .

* * *

لا يسمع المرء أن ينسى ، في استخلاصه لتكوين العقيدة الأمريكية ، أن الولايات المتحدة كانت قبل إعلان استقلالها ، مستعمرة . بكل ما يتضمن ذلك من عنصرية أساسية من جانب « العرق المسمى » عرق المستعمر .

(*) ترجمته ونشرته مكتبة الشروق .

بدون ذلك لن يفهم المرء التناقض العميق للنظام ، بين تأكيدات الواهية للعالمية وبين تفضيله « الجنس الأبيض » ورفضه الآخر ، هنوداً أو سوداً بصفة خاصة .

لذلك ، فمنذ بدء « المنافسة » الاقتصادية ، كان هناك عدم مساواة جذرية .

أولاً : حسب الإحصاءات التي جرت في عام ١٧٩٠ ، فإن العبيد السود المستعبدين من كل حق مدنى ، كانوا يمثلون ١٧ ٪ من السكان الذين كان تعدادهم ٤ ملايين نسمة . ومن بين البيض ، فى بوسطن على سبيل المثال ، كان العشرة فى المائة الأغنى يملكون خمسة أثمان كل الشعب الذى كان مكوناً من عمال وبحارة فقراء (بجانب العبيد السود) .

ومن أجل تسويق الاستعداد كانت الحجج مختلفة . أولاً هناك حجج دينية : فيالنسبة للقادمين ، الحاملين للمشروع الإلهى عليهم بناء « مدينة الرب » فى « العالم الجديد » . أما الهنود ، بما أنهم ليسوا مسيحيين ، فقد عُثُوا عملاء الشيطان ، ويجب القضاء عليهم كما فعل يشوع مع الفلسطينيين .

بذلك المبرر تستبدل ، أو بالأحرى تضاف ، حجة أخرى تقوم على فكرة مبسطة ومتطورة وذات اتجاه واحد للتاريخ ، وهى أن : الهندى « حيوان متوحش » يتعيش من الصيد . « أما التعيش من الزراعة فذلك وقع الإنسان ، والتعيش من الصيد هو وقع الحيوان . » لوحى قال للإنسان : ستعمل فى الأرض . « هذا فقط يفسر الحياة الإنسانية . (برلكنريدج ، توحش الهنود ، ١٧٨٢) .

إن حجة « الشيطانية » تتألف تمامًا مع الحجة العنصرية لـ « غوغام » . فما يبقى هو الرغبة فى تمييز الآخر عن طريق إعطائه صفة شيطانية .

ولقد وصل فرانكلين إلى حد دفع الهنود إلى إيمان الخمر من أجل الإسراع فى إبادتهم وفى الوقت نفسه سرقة الأرض منهم : « إننى أستاذ الرأى القائل إنه يجب دفعهم إلى التنازل عن جزء من أرضهم ، تلك التى تتناسب بشكل أفضل مع إنشاء اتنا » .

باسم تلك الأساطير الدينية والعنصرية ، حققت الولايات المتحدة أكبر عملية منظمة من « التطهير العرقى » فى التاريخ ، ضد الهنود ، السكان الأصليين .

نفس هذا الرفض الاستعماري والعنصرى للآخر توالى بعد ذلك ضد السود من خلال توسيع عملية تجارة الرقيق .

هنا أيضًا استنقلت التوراة. سيويل ، أحد قضاة المحكمة العليا في ولاية ماساتشوستس (نفس المحكمة التي أدانت سحره سالم) قل الأمر بحثًا في التوراة ورسائل بولس عن الدليل على أن الله سمح بوجود عبيد ، وأن السود ورثوا من حام غضب الرب عليه .

وبعد ذلك ، وتحت تأثير « فلسفة التنوير » سوغ مؤيدو الاستعباد فكرهم من خلال قوانين الطبيعة وفلسفة لوك .

إلى أن ظهرت الحجة الاقتصادية في إطار فكر ديني شاذ . « الرب اختار تلك المستعمرة من أجل أن يعمل فيها عبيد سود ، بسبب اعتيادهم حرارة المناخ التي لم يعتدّها الأبيض » .

خبير بيولوجي عنصرى قدم مسوغاته التي تثبت دونية « هذا العرق من الرجال الذين هم مستعمرون بالطبيعة » .

التناقض واضح بين إعلان الاستقلال ، الذى وضع بأيدي مستعمرين يمتلكون عبيدًا ويطالبون « بالمساواة في الحقوق لكل البشرية » ، وبين الاستعباد طوال قرون من الزمن والفصل العنصرى للسود إلى يومنا هذا . باسم « الدفاع عن حقوق الإنسان » تقع مذابح للأطفال والمسننين من خلال القصف الجوى ، والمجاعة أو تدمير البنية التحتية الاقتصادية .

إن « حقوق الإنسان » هي حقوق الرجل الأبيض ، وبالنسبة للولايات المتحدة ، « الواسب - WASP » وهى الحروف التى تعنى : پروتستانت أنجلو ساكسون بيض .

صدر قانون عام ١٨٩٢ ليحد رسميًا هجرة « الأعراق الشرقية » .
ومنذ القرن التاسع عشر ، شجع الفكر « الداروينى الاجتماعى » (الأخرى يستبعد الأضعف) على امتداد وتوسع تلك التفرقة العنصرية ، التى تأسست على معايير اقتصادية واجتماعية .

* * *

تحديد صورة للعقيدة الأمريكية ، يعد بمثابة تحديد داخل « دوائر » جهنم دائتى ، مناطق أكبر فأكبر للخضوع للنظام .

أولى للدوائر هي تلك الخاصة بأمريكا الشمالية : تلك الخاصة بـ « التطهير العرقي الضروري » لالتهاء من إياده الهنود ، وذلك من أجل أن تتحقق ، من خلال تلك الأرض ومحاصيلها ، وما تحت الأرض من بترول وذهب ، التراكبات البدائية الضرورية من أجل الوصول إلى الدائرة الثانية التي هي أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية .

إن نقطة الانطلاق « القلقونية » لتلك المرحلة الأولى ، هي رمزيا للتعديل الدستوري الثاني ، والذي سمح للمواطنين الأمريكيين (أي الأبيض فقط مهما كانت جنسيتهم الأصلية) أن يحملوا أسلحة خاصة .

هذا التعديل يهدف أساساً إلى الدفاع عن النفس ضد « الضحايا » (أصحاب الأرض الأصليين) ، كما يهدف إلى تكميرهم .

هذا الوضع ظل يحمل صفة جوهرية ، وقدسية أيضاً ، إلى حد أن التعديل ما زال قائماً حتى الآن لم يتغير ، فهو يسمح ببيع السلاح بلا قيود .

« الانطلاق نحو الغرب » ، اتخذ أهمية متزايدة مع تدفق المهاجرين ، الذين كانوا يضمون مزيجاً شاذاً من البشر ، ابتداء من المجرمين الذين حكم عليهم بعقوبات ، وهاربين من محاكم بلادهم الأصلية ، إلى المهاجرين السياسيين ، الهاربين من بطش التحالف المقدس في أوروبا . كانت الغالبية العظمى منهم فلاحين بلا أرض ، فكانوا متلهفين على الحصول على بعض منها ، وعمالا بلا عمل ، وأفراداً يعيشون على هامش المجتمع ، وآخرين من اليلائسين ، وأيضاً من المضاربين القشاليين أو المتهربين من الخدمة العسكرية .

« الحلم الأمريكي » يمتد لأبعاد شاسعة حيث يستطيع كل شخص أن يحصل على جزء منه ، كل حسب قوته ، وذلك ضد المواطنين الأصليين ، قذلي العدد ، وبلا أسلحة فعالة ، مما جعل الـ ٦٠٠ ألف هندي الذين كانوا يعيشون على الأرض في عام ١٧٧٦ ، يضمحلون إلى ٢٢٠ ألفاً في عام ١٩١٠ ، وهؤلاء تم تجميعهم داخل معسكرات اعتقال أطلق عليها اسم « محميات » بعدما نُصبت لهم المذابح الواحدة تلو الأخرى .

تلك المذابح التي قال فيها الجنرال الأمريكي شيرمان ، لأذى مارس ضدهم ما

يمكن أن نطلق عليه اليوم «الحرب الشاملة»: «الهندي الجيد هو الهندي الميت»^(*).

بل إن المغامرين الذين غنّوا أنفسهم «مستصلحين» للأراضي، حاربوا بعضهم البعض، ودمروا بعضهم البعض، سواء كانوا أفراداً أو أعضاء عصابات متنافسة، من أجل تقسيم الغنائم. واليوم، تعرض أفلام أمريكية توضح بشيء من الاعتذار، كيف كان شكل تلك الغلبة المتوحشة التي عاش فيها السُّباع الذين غنّوا المسدس والبنشقة للقانون الوحيد والعدالة الوحيدة.

هكذا تكونت صورة البطل الأمريكي، متوجاً بهالة من أسطورة «الحدود»، هذا البطل الذي ظهر على سبيل المثال في السينما في شكل طرزان أو جيمس بوند، وهو تصوير رمزي لذلك العنف الذي ينتصر دوماً في العلاقات بين الأفراد كما هو أيضاً في الدول.

«الحدود» لا تعني للأمريكيين مثلاً تعني للأوروبيين: إنها ليست تحديداً على سطح الأرض لحدود الدولة، بل هي بالنسبة للأمريكيين، خطوط متغيرة دائماً، إلى أن يصل الغزاة إلى المحيط الهادئ ويعلموا «إغلاق الحدود». وقد ارتبطت دائماً بالصراع تحت شعار «الإنسان ذنب بالنسبة للإنسان»، حيث الانتصار من نصيب الأقوى، سواء كان ذلك يعني طرد واغتصاب الهنود، أو الصراع بين الليبض من أجل امتلاك الغنائم.

لهذا السبب فإن «الحرب الأهلية» بين ولايات الشمال وولايات الجنوب جرت بنفس للتوحش، الجنرال شيرمان يقود ضد الجنوبيين نفس «الحرب الشاملة» باسم نفس مبدأ رفض الآخر، وبنفس الرغبة في تكميره عن طريق إعطائه صفة الشيطانية.

* * *

سايكس بيكو الأمريكية

في عام ١٨٢٣، صاغ الرئيس مونرو مبدأ الذي حدد بداية الغزو في الدائرة

(*) هذا ما يقوله الإسرائيليون عن العرب الآن «العربي الجيد هو العربي الميت».

الثانية : فلقد عُدَّ القارة الأمريكية كيانًا واحدًا ، لا يجوز لأى قوة أوروبية أن تتدخل فيه . أى أنه لا يجوز ذلك إلا للولايات المتحدة .

ويبدأ بغزو المكسيك ، وضم تكساس فى عام ١٨٤٥ .

تمت عملية الاستيلاء على أمريكا اللاتينية من خلال وسيلتين مختلفتين .

أحيانًا من خلال تسال اقتصادى يتحول إلى احتلال عسكرى ، وينتهى بضم المنطقة بشكل كامل . حدث هذا الشيء فى حالة بورتوريكو .

كانت الولايات المتحدة تعمل أحيانًا فى البداية على تشجيع حركات الاستقلال ، مما ساعدها على طرد الإسبان والبرتغاليين والإنجليز من أمريكا الجنوبية ، ثم تنصيب حكومات موالية لها ، مما فتح لها الباب للاستثمارات الأمريكية ، وكانوا يستخدمون أحيانًا دكتاتوريات عسكرية مهمتها قمع كل مقاومة شعبية ، وأحيانًا يستبدلون بسياسة القوة الفساد ، فيسمحون لقيادات منتخبة بالوصول إلى الحكم ، حيث يبقون تحت سيطرة الأمريكيين من أجل السماح لرجال الأعمال المحليين بممارسة سلطة على اقتصاد البلاد .

* * *

فى مرحلة ثالثة ، يلأت دور تبعية أوروبا غداة « حرب الثلاثين عامًا » (من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥) والتي كانت « حربًا أهلية » حقيقية جرت بين الأوروبيين ، وتركت أوروبا مدمرة تتزف ، وتم تقديمها على صينية من الذهب إلى الولايات المتحدة . فيفضل هاتين الحربين ، أصبحت الولايات المتحدة تملك فى عام ١٩٤٥ نصف ثروات العالم . (جورج كينان « منكرة تخطيط السياسة » ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٨) .

لم تأت أمريكا للمساعدة فى الحرب العالمية الأولى إلا فى عام ١٩١٧ ، بعد معركة فيردان ولاموم ، اللتين استبعدتا كل فرصة للجيش الألماني للانتصار ، (كما أنها لم تتدخل فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) إلا فى نهايتها ، بعد معركة ستالينجراد التي قضت على أى فرصة لانتصار الجيش النازى) .

« الحيدك » سمح للولايات المتحدة فى عام ١٩١٧ بأن ترفع صلاحياتها بنسبة

١٥% وزاد الفاتح في الميزانية التجارية الأمريكية من ٤٣٦ مليون دولار في عام ١٩١٤ إلى ٣٥٦٨ مليون دولار في عام ١٩١٧ .

كان الرئيس الأمريكي في هذا الوقت هو ويلسون ، الذي بعدما وافق على الحرب الإسبانية الأمريكية ، وغزو الفلبين واحتلال بورتو ريكو وكوبا ، « بات مسمولاً » - كما قال فرانك شويل في كتابه « تاريخ الولايات المتحدة » (نشر مايو ، باريس عام ١٩٦٥ ، ص ٢٦٢)- عن أكبر عدد من عمليات الغزو في تاريخ الولايات المتحدة .

هذا « المثلى » قرر بعد معركة فيردان في عام ١٩١٦ التي راح ضحيتها ٣٠٠ ألف فرنسي ، ومعركة لاسوم ، التي راح ضحيتها ٢٠٠ ألف من الفرنسيين و ٤٠٠ ألف من الإنجليز ، وبعد أن علم في ١٦ من يناير عام ١٩١٧ أن زيمرمان ، الوزير الألماني للشئون الخارجية ، يعمل على عقد تحالف عسكري مع المكسيك يساعدها على استعادة أراضي تكساس والمكسيك الجديدة وأريزونا التي ضمتها الولايات المتحدة - قرر ، بناء على مبدأ « أمريكا أولاً » ، أن يرسل إلى فرنسا نفس الجنرال بيرشينج الذي قام من قبل بغزو المكسيك .

بعد معاهدة فرساي ، طلب ويلسون من الحلفاء الذين أصبحوا مدينين للولايات المتحدة ، أن يسندوا الدين إلى « الشركات الكبرى » الأمريكية ، وهذا قاد الحلفاء لأن يفرضوا على ألمانيا ، من خلال « التعويضات » ، الانهيار والبطالة ، مما أعطى هتلر فيما بعد ، الحجج المثلى لكي ينشر دعايته الفوغانية .

كتب الاقتصادي الشهير لورد كينز ، في عام ١٩١٩ ، في كتابه « التبعات الاقتصادية للسلام » : « إن كنا نسعى عمداً إلى إفقار وسط أوروبا ، فبئس لتوقع أن الانتقام سيكون فظيلاً : فخلال عشرين عاماً من اليوم سنشهد حروباً ، من شأنها تدمير الحضارة ، أيا كان المنتصر » .

ذلك لم يمنع ويلسون من أن يقدم إلى الكونجرس ، في ٨ من يناير عام ١٩١٨ ، « للنقاط الأربع عشرة » الشهيرة حول « للدفاع عن الديمقراطية » .

ولكن المشكلة الأساسية كانت تلك المتعلقة بالدين ، وبصفة خاصة الدين التي تكين بها دول « التحالف » للولايات المتحدة . إنها ديون تجارية يجب أن تسدد ، ثم

هناك الديون الخاصة « بالتعويضات » والتي فرضت على ألمانيا مطالبتها بها كل من فرنسا وإنجلترا ، والتي لا تستطيع ألمانيا سداها. لذلك نظمت الولايات المتحدة هذه الدائرة الغربية : من رموس الأموال الضخمة التي لا تستطيع الولايات المتحدة استثمارها في أوروبا بسبب النمار الذي خلق بها ، أقرضت الولايات المتحدة ألمانيا الأموال من أجل تسديد ديونها إلى الحلفاء ، فيستطيع هؤلاء من جانبهم سداد ديونهم إلى الولايات المتحدة .

الاقتصاد الأمريكي القوي ، ينتج بليقاع سريع إلى حد أن الأسهم لم يعد في الإمكان بيعها ، وبالتالي وجدت العديد من الشركات نفسها في حالة توقف عن السداد .

استمرار عمل النظام بقوة وسرعة عالية أدى إلى الكارثة ، لدرجة أن النظم الجديد والهائل الذي حققته - بفضل الحرب - الولايات المتحدة ، القوة العالمية الأولى ، اصطدم بأول هزيمة كبرى للنظام الأمريكي : الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ التي أظهرت ، أمام دهشة العالم ، أن الآلة الهائلة للرأسمالية الأمريكية يمكن أن تصاب بالعطب ، وتُصيب أمريكا والعالم بالانهيار .

كان ذلك هو أكبر حدث تاريخي مؤثر عرفته البلاد ؛ لأن تلك الأزمة أظهرت المساوي في مبادئ النظام نفسها ، هذا النظام الذي عُدّ ، منذ عهد جورج واشنطن وألكساندر هاملتون ، غير قابل للانكسار ، وأن مؤسساته إلهية : الحرية التامة للسوق ، التي أعطت قادة للمالية القوة ، يجب عليها أن تؤكد انتصار الولايات المتحدة . هذه العقيدة بدت وكان التاريخ قام بالتصديق عليها : خاصة بعد نجاح أمريكا في التحكم في الدوريتين الأوليين لليتين بدنا ضمنا للانتصار الكامل على مستوى العالم . ولكن في مساء يوم من أيام أكتوبر عام ١٩٢٩ ، إنهار هذا الاقتناع المطمئن . فأغلقت بنوك علاقة ، وأغلقت آلاف الشركات ، وافتتح الكثير من كبار رجال الصناعة ، وبسرعة ، انطلق ٩ ملايين عاطل (١٧ ٪ من الأيدي العاملة) في الشوارع التي شهدت الكثير من مظاهرات التمرد وقمع الشرطة .

في ذلك الوقت ، كتب أندريه مورو يقول : « لو كنت قمت برحلة في نهاية شتاء عام (١٩٣٢ - ١٩٣٣) ، لكنت وجدت شعبا يائسا . » لقد تصورت أمريكا أن نهاية نظام ، أو حضارة ، بلغت وشيكة .

إن الأزمة الفظيعة لم تنفجر إلا لأن منطق النظام هو الذى دفع بها إلى تلك النتائج المتطرفة : كان كل عنصر من عناصر النظام « الليبرالى » على اقتناع تام بنجاح المؤسسات ، وأن النجاح سيأتى من خلال قوانين النظام ، تلك القوانين التى توقعها ، واقترضوا نجاحها ، وقاموا عليها بكل ثروتهم . كان يكفي فشل بعض الخاسرين حتى يولد الشك ، ثم تتأثر اليورصة بموجة من الحذر المفاجئ ، وينهار بعد ذلك النظام كله مثل قطع الدومينو : الواحدة بعد الأخرى . الشركات والبنوك لم تعد تستطيع توفيق لوضعها ، والتوجه اليائس للاتجاه الجديد جعل توقع الانخفاض هو الأكثر رجاءاً كما كان فيما مضى للتوقع نحو الارتفاع والانتصار .

بدأ فرانكلين روزفلت بعدما تولى منصبه رئيساً للولايات المتحدة فى مارس عام ١٩٣٣ ، فترة رئاسته بالصلاة ، هل سيهتز الإيمان « بالمصير المبين » هل تخلق الله عن تلك البلاد ؟

فى الواقع ، كانت عقيدة هاملتون ، التى أخذها عن آدم سميث ، هى التى كشفت للتناقض العميق فى النظام : ليس صحيحاً أن تراكم المصالح الفردية من شأنه تحقيق المصلحة العامة . بل بالعكس ، إنه يفرز غلبة تنصارع فيها المصالح الفردية فى منافسة بلا نهاية ، مما يمنع بناء مجتمع حقيقى . لهذا السبب تردد سؤال فطيع : الولايات المتحدة ، هل هى وطن واحد؟ هل يمكن لنا أن نؤمن مجدداً بمصيرها ؟

بدأ روزفلت منذاً ، بعدما أعلن « للصقفة الجديدة » ، وسيلة جديدة لمواجهة الجمود الاقتصادى . وبدلاً من تغيير النظام بشكل جذرى ، قام الرئيس بتخفيف حذته عن طريق إدخال بعض الإصلاحات ، وبخاصة تلك التى تعنى ببدء خطة لمشروعات عامة كبيرة ، والتى تستطيع الدولة من خلالها أن تتدخل من أجل خفض نسبة البطالة والتوتر الذى صاحبها ، وذلك عكس الدور الذى طالما أسند إلى الدولة منذ هاملتون : تفضيل القطاع الخاص .

هذا الإصلاح الحذر كان له تأثير مخفف لنتائج الأزمة للقاتلة . وأصبح من الممكن الخروج من الهاوية ، ولكن عن طريق تطبيق حل متحيز بشكل أدى فى عام ١٩٣٧ إلى أن عادت أمريكا تعانى من الجمود مرة أخرى . كتب جالبريث يقول : « فى عام ١٩٣٧ كان هناك مرة أخرى تسعة ملايين عاطل » .

لم تنته الأزمة حقيقة إلا بفضل الحرب الأوروبية الثانية .

* * *

مرة أخرى حركت الولايات المتحدة الأمور حسب مصالحها وحدها : منذ هزيمة فرنسا في عام ١٩٤٠ قلمروا على أوشى ، واعترفوا بها رسمياً ، وأصبح يمثلهم فيها مفير . وأرسل روزفلت إلى ويجند ، في شمالي إفريقيا ، مبعوثين : الأميرال ليهي والقنصل مورفي .

في الوقت نفسه ، شجع تشرشل على القصف المتواصل بالقنابل حتى على أهداف مدنية في ألمانيا وعلى للمناطق المحتلة في بلجيكا وفرنسا .

حتى بعد قيام الطائرات اليابانية بتدمير الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر وإعلان ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة ، في ١١ من ديسمبر عام ١٩٤١ ، ظلت الروابط مع فيشي قوية ، وعُدَّ روزفلت الجنرال ديغول : « من الرواسب الهالكة والعتيقة لتاريخ مضي » .

في عام ١٩٤٢ كتب السيناتور ترومان (الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة) يقول : « إذا ضعف الاتحاد السوفييتي ، يجب مساعدته . وإن ضعفت ألمانيا ، يجب مساعدتها . المهم هو أن يقوموا بتدمير بعضهما البعض » .

في نوفمبر عام ١٩٤٢ في حديث أجراه أديان تيكسيه ، وحضره أندريه فيليبس ، (المتحدث الرسمي لديغول) تغلخر روزفلت بحيلته العملية : « إقنى مهمت أسامنا بالفاطية . فإن لدى مشكلات يجب حلها . كل من يريد مساعدتي فبقني أرحب به . اليوم أعطيتي دارلان الجزائر ، فهتكت : يحيا دارلان ! ! ! وإن أعطيتي كيسلينج ، لوسلو ، فسوف أهتف : يحيا كيسلينج ! ! ! وإن أعطيتي لافال غذا باريس ، سأهتف : يحيا لافال ! ! » .

ولقد حدث أن الهبوط في شمالي إفريقيا ، والذي أبعده عنه ديغول ، أعاد السلطة إلى دارلان . وفي إيطاليا إلى الجنرال بادوليو الذي خدم موسوليني مثل دارلان الذي خدم بيتان .

وحتى تستطيع القوات البريطانية الهبوط في فرنسا ، دفعت بالقوى فرقها . كما قدمت القوات المغربية ٧٠ ٪ من القوة من أجل الهبوط في بروفانس .

لم يعلم ديوجول بتولايخ الهبوط في نورماندى ، ولم تتلق قوات فرنسا الحرة أوامرها إلا من القيادة الإنجليزية . قرر الجنرال ديوجول معارضة الخطة الأولية ، والتي وضعت على أساس إدارة عسكرية إنجليزية أمريكية ، ولدى الجنرال ديوجول الذى كان يثق فى المقاومة الفرنسية ، بتصريح قال فيه : « إن كل جزء من الأرضى المحررة سيتم وضعه تحت إدارة وفد يختاره مجلس جبهة التحرير الوطنى ، والذى وافق عليه فوراً المجلس الوطنى للمقاومة من أجل تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية » .

قامت الولايات المتحدة بالاستفادة اقتصادياً ، من الانتصار ، وذلك عن طريق فرض حمايتها على « الدائرة الثالثة » .

وجاءت اتفاقية بريتون وودز ، فى عام ١٩٤٤ ؛ لترسخ رسمياً هيمنة الدولار بمساواة قيمته بالذهب ؛ ليصبح العملة الدولية حتى يومنا هذا . ثم وضع خطط ثنائية ، مثل اتفاقيات بلوم بيرنس مع فرنسا التى فتحت عام ١٩٤٤ أسواقها بلا شروط أمام الصادرات الأمريكية ، وذلك مقابل مساعدات بلغت مليارى دولار على مدى أربع سنوات . وهكذا تحولت أوروبا تدريجياً إلى محمية أمريكية .

كانت خطة مارشال فى عام ١٩٤٧ مرحلة مهمة لتلك التبعية « للدائرة الثالثة » .

غداة الحرب العالمية الثانية ، وجدت الولايات المتحدة نفسها وقد أنضمت من الثروات ، فى حين دمرت أوروبا تماماً . فبنت أمريكا كأنها طفل استطاع جمع كل قطع البلى ، وعليه أن يفرض زملاءه إن كان يريد أن يستمر فى اللعب .

كانت المشكلة إذن جعل أوروبا قادرة على الوفاء بديونها حتى تستطيع أن تستهلك وتسد أسعار المنتجات الأمريكية التى ازدهرت إلى أبعد حد فى ذلك الوقت ، بعدما قامت لمدة أربع سنوات بتصدير أسلحة الحرب ومستلزماتها .

منذ عام ١٩٤٧ بدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشير إلى خطر مضاعف ، اقتصادى وسياسى ، يمثلته الوضع فى أوروبا غداة الحرب .

« إن أكبر خطر يواجه أمن الولايات المتحدة هو مخاطر تهيار اقتصادى فى أوروبا الغربية ونتأجه : وصول عناصر شيوعية إلى الحكم » .

من أجل مواجهة هذا الخطر ، قام قادة الولايات المتحدة بتقديم «مشروع مارشال» الذي يهدف ، كما يقولون ، إلى إعادة بناء أوروبا .
ولكن للشروط السياسية كثرت صارمة : أولاً استبعاد الشيوعيين من الحكومات الغربية .

كان التدخل الأجنبي واضحاً :

* ثم استبعاد الوزراء الشيوعيين للفرنسيين من الحكومة في ٤ من مايو عام ١٩٤٧ .

* تم استبعاد الوزراء الشيوعيين الإيطاليين من الحكومة في ١٣ من مايو عام ١٩٤٧ .

* تم استبعاد الوزراء الشيوعيين البلجيكيين من الحكومة في الشهر نفسه .
* في ٥ من يونيو عام ١٩٤٧ ، وبعد تلك الاستبعادات ، أعلنت رسمياً «التفراحت مارشال» .

بعد الحصول على تلك النتائج ، أصبح من الممكن تطبيق المشروع الذي ، بجانب أنه كان وسيلة ضغط سياسي ، كان يتكون من برنامج لدعم الصادرات الأمريكية إلى أوروبا .

«المساعدة» كانت هي أقل أهداف «مشروع مارشال» . ولقد لوضحت دراسة جرت في أبريل عام ١٩٤٧ أن المساعدات الأمريكية يجب أن توجه فقط إلى «دول ذات أهمية استراتيجية أساسية للولايات المتحدة» . باستثناء بعض الأحوال النادرة حين تأتي فرصة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها الحصول على رضا دولي بفضل عمل إنساني كبير » (قادة القوات المشتركة ١/١٧٦٩) .

وافسق دين اتشميسون ، وزير الخارجية الأمريكية ، وبعض نواب الشيوخ المؤثرين ، في عام ١٩٥٠ ، على أنه «في حالة تطور المجاعة في القارة الصينية ، فإن على الولايات المتحدة تقديم بعض المساعدات الغذائية» . ولكن ليس بقدر يكفي لإنهاء المجاعة ، فقط ما يكفي لكسب نقطة في الحرب النفسية » (ستيفن شالوم : زيماجازين . أكتوبر ١٩٩٠) .

فى الواقع ، ترددت كثيراً خلال فترة تطبيق خطة مارشال ، كلمات مثل « **الفضائل** » و « **الكرم** » . ولكن منذ عام ١٩٤٨ ، كتب جورج كينان ، الذى كان يتولى حتى ذلك الوقت رئاسة « مجلس الأمن القومى » يقول بوضوح : « **إننا نملك نحو ٥٠ ٪ من ثروات العالم ، ولكن فقط ٦ ٪ من السكان .** فى هذه الحالة ، فإنه لمن المتوقع أن نكون هفناً للغيرة والكراهية ، ومهمتنا الحقيقية فى الفترة القادمة ستكون تطوير نظام العلاقات مما يسمح لنا بأن نحافظ على ذلك الوضع الذى نفتقد المساواة ، بدون أن نضع أمننا القومى فى خطر . ومن أجل تحقيق ذلك ، سيكون علينا أن نتخلص من كل مشاعر عاطفية ، وأن نتوقف عن أحلام اليقظة . يجب أن نركز كل اهتمامنا فى كل مكان على أهدافنا القومية الفورية . يجب ألا نخدع أنفسنا ، فنحن لا نملك اليوم رفاهية أن نؤثر الغير على أنفسنا أو أن نقوم بأعمال خيرية على مستوى العالم . يجب ألا نتحدث عن أهداف غير واضحة أو غير قابلة للتحقيق ، كما هو الحال فى الشرق الأقصى ، مثل قضايا حقوق الإنسان ، ورفع مستوى المعيشة ، والديمقراطية . سيأتى قريباً اليوم الذى سنضطر إلى أن نتحرك فيه فقط بأسلوب القوة . وكلمنا تخلصنا من الشعرات المثالية ، كنا أفضل حالاً » . (**مذكرات تخطيط السياسة** ، ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٨) .

ولكن تلك اللغة الصريحة لم تكن من بين التقاليد الأمريكية المقدسة ، قبل قرنين من الزمن ، كان لابد من إخفاء الرغبة فى السيطرة وراء قناع من الأخلاق ومن التدين . وبعد انتهاء الحرب ، كان يجب تسويق سياسة للتسلح بالفضائل ضد « **إمبراطورية الشر** » . ولقد فهم ذلك تماماً بول نيتشه ، خليفة كينان : يجب محاربة الشيطان . وحدد للشيطان بـ « **البولشفية** » (فى معناها الأكبر : الدولة التى لا تقبل بلا شروط ، أن تفتح أسواقها أمام المصانع الأمريكية الكبرى هى دولة « **شيوعية** » أو على الأقل تتحالف مع الاتحاد السوفييتى) . وهكذا تم تصوير الشيطان بشكل دقيق : إنه الاتحاد السوفييتى ، وذلك مثلما حدث بعد انهياره أن تحدد الإسلام ، أو حسب نظرية هانتجتون ، « **التواطؤ الإسلامى- الكونفوشى** » ، أو العالم الثالث فى مجمله . كانت استراتيجية المصانع العسكرية الصناعية ذات أسس تجردى ، أو تبشيري ، وأصبحت بمثابة « **حملة دينية** » : « **الله أراد ذلك** » .

الفصل الثالث

الدين والسياسة في الولايات المتحدة

- ١ - الدين والسياسة في أمريكا رضا هلال
المسيح الأمريكي وصهيون
- ٢ - إسلام صنع في أمريكا د. مراد هوفمان

الدين والسياسة في أمريكا المسيح الأمريكى وصهيون

رضا هلال

المسيح الأمريكى

ولد يسوع المسيح يهوديًا ، ثم أصبح رأس الديانة المسيحية التى مثلت ثورة على اليهودية ، إلا أن حركة الإصلاح البروتستانتى أعادت الاعتبار إلى اليهودية حتى أن المسيح عندما دخل العالم الجديد مع المهاجرين البروتستانت إلى أمريكا كان مسيحًا متهودًا . ولذلك أصبح المسيح الأمريكى مسيحًا يهوديًا^(١) .

فعندما وصل المهاجرون البروتستانت الأوائل ، أولى المستعمرات ماساشوستس فى نيو إنجلاند ، اعتبروا أمريكا هى « أورشليم الجديدة » أو « كنعان الجديدة » ، وشبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء حين فروا من ظلم فرعون (الملك الانجليزى جيمس الأول) وهربوا من أرض مصر (إنجلترا) بحثًا عن أرض الميعاد الجديدة .

وبالمشابهة ، أصبحت مطاردة المهاجرين البروتستانت الهيبورييتانيين (التطهريين) ، للهنود الحمر فى العالم الجديد ، مثل مطاردة العبرانيين القدماء للكنعانيين فى فلسطين ، وكان المستعمر الهيبورييتى يقتل الهنود الأحمر على أنه كنعانى فلسطينى ، وكان يفكر فى عالم دون هنود ، مثلما كان العبرانيون يفكرون بعالم دون كنعانيين .

(١) حول المسيحية اليهودية والصهيونية فى أمريكا :

رضا هلال ، المسيح اليهودى ونهاية العالم : المسيحية السليبية والأصولية فى أمريكا . مكتبة لشروق ٢٠٠٠ .

وكان المهاجرون اليهوديوتسنتات اليهوديتانيون الأوائل ، فى المستوطنات الأولى فى نيو إنجلاند ، يلهجون باللغة العبرية فى صلواتهم ، ويطلقون على أبنائهم أسماء يهودية فى قصص التوراة ، مثل سارة والعازار وإيراهام وديفيد . كما أطلقوا أسماء عبرية على مدن كثيرة فى المستوطنات الأولى مثل سالم (شالوم) وهبرون وكنعان .^(١)

وكان أول كتاب طبع فى أمريكا هو كتاب « مزامير داوود » عام ١٦٤٠ ، ثم طبع كتاب « النحو العبرى » ابتداءً من ١٧٣٥ ، واستوردت له أحرف عبرية خاصة . كما كانت العبرية تدرس مع بداية التعليم العالى فى كل المستعمرات الأمريكية حتى صارت راجحة بين اليهوديوتسنتات اليهوديتانيين أكثر من رواجها بين اليهود من معاصريهم فى أوروبا . وعندما تأسست جامعة هارفارد فى ١٦٣٦ كانت العبرية هى اللغة الرسمية .

لقد كان اليهوديوتسنتات اليهوديتانيون ، فى تلك الفترة ، كما شهد الحاخام لى ليفنجر ، أكثر تعصباً لليهودية من اليهود . وهكذا اصطيفت اليهوديوتسنتاتية « اليهوديتانية » ، مع قدوم المهاجرين الأوائل إلى أمريكا بصيغة يهودية ، أو بمعنى آخر ، كانت المسيحية ، مع قدوم المهاجرين الأوائل إلى أمريكا ، « مسيحية يهودية » . وهذه المسيحية لليهودية ، ارتكزت على مقولتى « أرض الميعاد » و « الشعب المختار » وهما المقولتان اللتان مثلتا أساس « استعمار أمريكا » و « استعمار فلسطين » .

فالمهاجرون اليهوديوتسنتات اليهوديتانيون ، المؤمنون بآله إسرائيل ، اعتبروا أن « المصير المبين » الذى قدره لهم الرب هو استعمار أمريكا ، إسرائيل الجديدة ، ولأنهم يؤمنون بنهاية العالم مع المجيء الثانى للمسيح ، فله لابد من جمع شتات اليهود فى فلسطين (إسرائيل القديمة) ، باعتبار ذلك الخطوة قبل الأخيرة للمجيء الثانى للمسيح .

إن مقولة الشعب المختار (الجديد) فى أرض الميعاد (الجديدة) ستكون المبرر

(1) Leonard C. Yassen, The Jesus Connection, New York, Crossroad Publication, 1985, p.84.

لحرب الإبادة ضد الهنود وتهجيرهم ، وستصبح اللاهوت العلماني الذي يلهب الثوار بالنار المقدسة للثورة على الإنجليز من أجل الاستقلال . فالشعب المختار الجديد (الأمريكي) فى إسرائيل الجديدة (أمريكا) لابد وأن يقطع نفسه من عبودية مصر (إنجلترا) .

المسيح اليهودى

برغم أن يسوع المسيح ينحدر من أصل يهودى ، وبرغم الأصل اليهودى للمسيحية ، فإن المسيحية مثلت ثورة على اليهودية ، خصوصاً على يد القديس بولس الذى يعتبر المؤسس الحقيقى للمسيحية كديانة قائمة بذاتها . إلا أنه ظلت جماعة مسيحية يهودية تمارس ديانة المعبد وتحفظ تعاليمها وتفرض الختان ومراعاة الراحة يوم السبت . وقد اصطدم بولس بالجماعة المسيحية اليهودية التى انفصلت عنه تماماً بعد مجمع أورشليم المسكونى (٤٩م) ، وظلت تعتقد أن يسوع هو المسيح الذى تكلمت عنه النبوءات التوراتية ، وأنه سيظهر من جديد فى السحاب كإبن الإنسان الذى يدين الأحياء والأموات .

وبعد أن تحقق النصر النهائي للمسيحية البيولسية وأصبحت الكنيسة (الأمية) بديلاً للشعب المختار وأورشليم مدينة العهد الجديد ، ظل المسيحيون اليهود تحت اسم (المتهودين - Judaisants) . وعندما أصبحت المسيحية الدين الرسمى للدولة الرومانية ، أصبح اليهود مضطهدين فى أرجاء الإمبراطورية . وخلال القرون الوسطى ، بذلت أوروبا جهوداً ضخمة لتحويل اليهود إلى المسيحية ، فكان ظهور اليهود المسيحيين ، أى اليهود المتحولون إلى المسيحية . وكان من بين أولئك اليهود المسيحيين « يهود المارتو » أى اليهود المتحولين إلى المسيحية فى إسبانيا خلال الفترة ١٣٩١-١٤٩٢ . ولعب المسيحيون اليهود واليهود المسيحيون دوراً مهماً فى عصرى الإصلاح والنهضة فى أوروبا . إذ أدخلوا ضمن المجالات اللاهوتية والمسيحية الاعتقاد بفكرة الميلالية (الألفية) أى عودة المسيح ليحكم العالم فى الألف عام السعيدة من صهيون . كما روجوا اعتقاد « التنبيرية » بمعنى أن التاريخ الإنسانى يحكمه تكبير إلهى يتضمن عودة اليهود إلى أورشليم وإعادة بناء الهيكل قبل

عودة المسيح . ومن ثم التأكيد على الدور المركزي لليهود فى الأحداث العظمى قبل مجىء المسيح .

تهويد المسيحية الأمريكية

بيد أن الانطلاقة الكبرى للمسيحية اليهودية ترجع إلى حركة الإصلاح الدينى فى أوروبا فى القرن السادس عشر . وعادة ما توصف حركة الإصلاح الدينى بأنها بعث (عبرى) أو (يهودى) ، تولدت عنه وجهة نظر جديدة عن الماضى والحاضر اليهودى ، بل والمستقبل اليهودى بشكل خاص . فلم تكن أوروبا قبل عهد الإصلاح الدينى تعتبر اليهود « الشعب المختار » إلا للعتة ، فقد كانت تعتبر اليهود مارقين وقتلة المسيح . وتشير المؤرخة اليهودية باربرا توخمان ، فى كتابها « الكتاب المقدس والسيف » إلى العداة الشائع لليهود فى أوروبا الذى بلغ أشده إبان الحملات الصليبية⁽¹⁾ .

ويشير مؤرخون آخرون إلى أن المحاربين الصليبيين المسيحيين هم أول من بدأ المذابح اليهودية وهم فى طريقهم إلى فلسطين .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية تتمسك باعتقادها بأن ما يسمى الأمة اليهودية قد انتهى ، وأن الرب طرد اليهود من فلسطين عقابًا على صلب المسيح .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية تعتقد أيضًا أن النبوءات التى تتحدث عن العودة تشير إلى العودة من بابل ، وأن هذه العودة قد حدثت بالفعل على يد الإمبراطور الفارسى قورش ، وذلك الاعتقاد كان رؤية القديس أوغسطين الذى اعتبر أن القدس مدينة العهد الجديد وأن فلسطين هى إرث المسيح للمسيحيين . غير أن حركة الإصلاح البروتستانتى تكررت لهذا الاعتقاد الكاثولىكى ، وروجت لفكرة أن اليهود أمة مختارة مفضلة ، وأصبح العهد القديم المرجع الأعلى للاعتقاد البروتستانتى ، ومصدر المسيحية النقية الثابت ، وجزءًا من طقوس العبادات والصلوات فى الكنائس ، وكتابًا

(1) Barbara Tuchman, Bible and Sword, Ballantine Books, New York, 1984, p.37

للتاريخ عن الأراضى المقدسة والأنبياء ، والنبوءات المتعلقة بنهاية الزمان والعصر
الألفى السعيد مع المجيء الثانى للمسيح^(١) .

ويعتبر مارتن لوثر ، كمؤسس وزعيم لحركة الإصلاح البروتستانتي ، مسئولاً
إلى حد بعيد عن ظهور مناخ القرن السادس عشر الروحي والديني ، الذى أوجد
أرضاً خصبة لانتشار المسيحية اليهودية .

لقد كتب لوثر ، عام ١٥٢٣ كتابه « المسيح ولد يهوديًا » ، الذى أعيد طبعه سبع
مرات فى العام نفسه ، وشرح فيه المواقف المؤيدة لليهودية ، وأدان اضطهاد الكنيسة
الكاثوليكية لليهود محتجاً بأن المسيحيين واليهود ينحدرون من أصل واحد . وقال
فيه : « إن الروح القدس شاعت أن تنزل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق
اليهود وحدهم . إن اليهود هم أبناء الرب ونحن الضيوف والغرباء ، وعلينا أن
نرضى بأن نكون كالكلاب التى تكل ما يتساقط من فئات مائدة سيدها ، تماماً
كالمرأة الكنعانية » .

وكان لوثر ، يؤمن بأن نبوءة التوراة حول إنقاذ كل إسرائيل كأمة ستتحقق ، وكان
يلوم البابوية لتحريفها المسيحية وصدها بذلك اليهود عن اعتناقها .

لقد كان هدف لوثر النهائي هو تحويل اليهود إلى البروتستانتية ، ولكنهم بدلاً من
أن يتحولوا إلى المسيحية ، كانوا يجمعون الأنصار لنهويد المسيحية ، ولذلك نجدهم
ينقلب ويعبر عن كراهه لليهود فى كتابه « ما يتعلق باليهود وكاذبيهم » ، الذى ألفه
عام ١٥٤٤ ، وطالب فيه بطردهم من ألمانيا بقوله :

« من الذى يحول دون اليهود وعودتهم إلى أرضهم فى يهودا . لا أحد . إننا
سنزودهم بكل ما يحتاجون لرحلتهم ، لا شيء إلا لتخلص منهم ، إنهم عبء ثقيل
علينا وهم بلاء وجونا »^(٢) .

وهكذا ، فإن حركة الإصلاح البروتستانتي ، لما ينست من تحويل اليهود إلى
البروتستانتية ، تبنت الدعوة لعودة اليهود إلى فلسطين للتخلص منهم . وكان فى ذلك
إعلان نشأة المسيحية الصهيونية .

(١) المرجع السابق ذكره .

(2) Martin Luther, Saentliche Werke, Vol, 29, pp. 7-26.

وبرغم ذلك ، فإن حركة الإصلاح البروتستانتي التي أطلقها لوثر ، مثلت ثورة على الاعتقاد الكاثوليكي ، وبشرت بعهد جديد من التسامح المسيحي - اليهودي .

وبعد انفصال الملك هنري الثامن عن كنيسة روما ، افتتحت حركة الإصلاح البروتستانتي ببطانجا ، وتمركزت فيها بالأمر الملكي ، الذي أصدره عام ١٥٣٨ ، إلى كل كنائس إنجلترا بإنهاء الوصاية الكهنوتية على الكتاب المقدس ، ليحل هنري الثامن محل بابا روما رئيساً أعلى لكنيسة إنجلترا ، وكان لظهور المذهب البيوريتاني « التطهري » في القرن السابع عشر في أوروبا على يد جون كالفن ، تأثير كبير في تهويد المسيحية ، حيث غالت البروتستانتية البيوريتانية في إجلال الكتاب المقدس وإعطاء الأولوية للعهد القديم^(١) .

وقد حمل البروتستانت البيوريتانيون من المهاجرين الأوائل إلى أمريكا تلك البروتستانتية البيوريتانية وقد اصطبغت بصيغة عبرية- يهودية - في أمريكا القرن السابع عشر ، حتى تحول المسيح الأمريكي مسيحاً يهودياً . ومع حلول القرن الثامن عشر أصبح الاعتقاد بالبعث اليهودي في فلسطين يشكل جانباً مهماً من اللاهوت البروتستانتي الأمريكي ، حيث احتلت معتقدات المسيح المنتظر والعصر الألفي السعيد مكاناً بارزاً^(٢) .

وهكذا ، وكما يقول سيليج أنلر ، إنه منذ فجر التاريخ الأمريكي كان هناك ميل قوي للاعتقاد بأن مجيء المسيح المنتظر لاحق لعودة الدولة لليهودية ، ولم يكن ذلك الرأي إجماعاً بين اللاهوتيين المسيحيين ، ولكنه كان يشكل جزءاً من مصفوفة التاريخ الفكري الأمريكي ، التي كانت تتضمن دائماً خيطاً من العصر الألفي السعيد في الفكر المسيحي الأمريكي^(٣) .

وكانت أهم الطوائف التي وجد فيها هذا الميل هي المعمدانية واللوثرية وبعض أتباع الكنيسة المشيخية ، حيث اعتقدت نسبة كبيرة في تلك الطوائف بمبدأ عصمة

(١) ومصدر في عام ١٦٥٦ قانون يسمح لليهود بدخول إنجلترا بعد أن تم طردهم منها لعدة قرون.

(2) Selig Adler, America and The Holy Land, in: American Historical Quarterly, Sept, 1972.

النبوءات التوراتية حول اليهود (أى الاعتقاد فى حرفية الكتاب المقدس) والإحياء القومى للشعب اليهودى^(*) .

المسيحية الصهيونية

اتبثقت عن تراث اللاهوت البروتستانتى اليهودى (المتهود) والعقيدة الميلادية ، مسيحية صهيونية أمريكية منذ العقد الخامس فى القرن التاسع عشر ، وقبل صهيونية هيرتزل بعقود . فكان التراث الذى رقد الثقافة والسياسة فى الولايات المتحدة باعتقاد الالتزام بإقامة إسرائيل (عودة اليهود) والاحيز لهم ، كالترام لاهوتى أخلاقى وثقافى ثم سياسى .

وليس من عجب أن أول فصل أمريكى فى القدس - ولرد كريسون - قد تحول من المسيحية إلى اليهودية . وقد بدأ تحول كريسون باهتمام انتباه فجأة بفلسطين . فى عام ١٨٤٤ ، قرر الذهاب إلى هناك ليقوم بـ « عمل الرب » ويساعد على إنشاء وطن قومى لليهود فى « أرض الميعاد » ، ولم يكد يصل إلى المدينة حتى بدلت رسائله ومذكراته تترى على أفراد أسرته ورؤسائه فى واشنطن ، داعياً إلى النهوض بما تتطلبه « الحاجة الملحة والعاجلة إلى جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود حتى يلتزم شمل الأمة اليهودية وتمارس شعائرها وتزدهر » ، ولما لم يلق استجابة من المسؤولين الأمريكيين ، أخذ على عاتقه القيام بحملة خاصة لإعادة اليهود إلى

(*) لابد من التنويه هنا إلى أن الأصولية بمعنى الاعتقاد فى حرفية الكتاب المقدس ، لا تمثل إلا تياراً دخل للكنائس الأمريكية البروتستانتية . ولكن المفارقة هنا هى الإحياء الأصولى فى أمريكا التى قدمت للحضارة الغربية خبرة الفصل بين الكنيسة والدولة ، منذ إقرار اللاتحة الدستورية لولاية فيرجينيا عام ١٧٧٧ (قبل الثورة الفرنسية) ، والذى لم تحدد ديناً « رسمياً » أو كنيسة رسمية للولاية .

كما أن التعديل الأول للدستور الأمريكى عام ١٨٠١ ، استهدف كما قل الرئيس توماس جيفرسون « إنشاء حائط فاصل بين الكنيسة والدولة » .

وبموجب التحليل الأول للمصور ، امتنعت الدولة عن تحديد دين رسمى أو كنيسة قومية لأمريكا . كما تمتنع الدولة عن تمويل أية مؤسسة أو مدرسة دينية من الخزانة العامة ، حتى لا ترسخ ديناً أو مذهباً معيناً . ولا تشترط للدولة اختياراً دينياً لشغل أى منصب فىدرالى ، ولا تفرض اسماً دينياً للتصويب فى المناصب العامة . غير أن الفصل بين الكنيسة والدولة فى التجربة الأمريكية ، وإن كان قد جعل الدولة (محايدة) فى موضوع الدين ، أو بمعنى آخر ، قد أبعد الدولة عن الدين ، إلا أنه لم يبعد الدين عن المجتمع والسياسة !

فلسطين، وأجرى اتصالات بعدد من المسؤولين في السلطنة العثمانية^(١) ولما فشلت جهوده بقي في القدس واستوطن في « أرض الميعاد ».

بيد أن هذه الحماسة للعقيدة « الميللية » أطلقت حركة مسيحية صهيونية قام بها ممولون وسياسيون طالبوا بعمل شعبي لإعادة اليهود إلى فلسطين .

ويعتبر ويليام بلاكستون (١٨٤١ - ١٩٣٥) الممول والرحالة والمبشر الإنجيلي من أبرز المسيحيين الصهيونيين الأمريكيين الذين أطلقوا تلك الحركة .

ولد ويليام بلاكستون لأسرة مسيحية من أتباع الكنيسة المنهجية ، ومنذ صباه شغف بقراءة العهد القديم وتتبع ما فيه من تنبؤات عن مجيء المسيح . وقد أصاب ثروة ضخمة ، من صناعة الإنشاءات واستثمارات أخرى ، واعتقد أن تلك الثروة لم تعط له لغير غاية ، وأخذ على عاتقه الإعداد للمجيء الثاني للمسيح .

وانطلاقاً من ذلك ، تزعم بلاكستون حركة « لإعادة اليهود إلى فلسطين قبل مجيء المسيح » . وبدأ بلاكستون حركته بكتابه « يسوع قادم » ، الذي نشر عام ١٨٧٨ ، وكان له أثر كبير في البروتستانتية الأمريكية الإيفجيلية ؛ إذ أصبح ذلك الكتاب الذي بيع منه أكثر من مليون نسخة وترجم إلى ٤٨ لغة ، بما في ذلك العبرية ، أروج الكتب التي تنشر المثالية الصهيونية في إطار الاعتقاد بالعصر الألفي السعيد ، بل يمكن أن يكون أكثر الكتب المتطقة بعودة المسيح انتشاراً . كما أن عدد الزعماء المسيحيين الذين أثار الكتاب انتباههم لعودة المسيح ، كان يفوق عدد من أثر فيهم أي كتاب آخر نشر طوال عشرات السنين . ومن أولئك ملفيل فولبي كبير القضاة ، وحكام ولايات ونواب في الكونجرس ، كما كان بينهم رجال دين پروتستانت وكاثوليك وممولون ورأسماليون مثل دي بونت ومورجان وچون روكفلر وويليام روكفلر ورسيل سيغ وتشارلز سكرينر^(٢) .

وقد قام بلاكستون بزيارة فلسطين حاجباً إلى الأرض المقدسة برفقة ابنته عام

(1) Henry Feingold, Zion in America, Hippocrene Books, 1974, pp. 198- 9.

(2) Reuben Fink, America and Palestine, New York, 1945, pp. 20-1.

١٨٨٨ ، وتمخضت زيارته عن الشعار الذى استغلته الصهيونية اليهودية بعد ذلك استغلالا بالغ الفعالية فيما تعلق بالضمير الغربى ، فكما قال إنه لفرعه وابنته « الشنوذ المتمثل فى أن فلسطين هذه تركت هكذا أرضاً بغير شعب بدلا من أن تعطى لشعب بغير أرض » .

وفى ١٨٩١ ، تقدم بلاكستون بـ « عريضة » إلى الرئيس الأمريكى بنيامين هاريسون مطالبا بتدخل أمريكا لإعادة اليهود إلى فلسطين . وجمع على العريضة توقيعات ٤١٣ من كبار الأمريكيين المسيحيين البارزين ، كان من بينهم عميد أسرة روكفلر آنذ ، جون روكفلر ، وكبير قضاة المحكمة العليا ، ورئيس مجلس النواب ، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ ورؤساء تحرير عدد من الصحف الكبرى .

بعث إسرائيل

منذ دعوة بلاكستون عام ١٨٧٨ وحتى صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، تغلغلت فى الجو الفكرى والسياسى العام فى الولايات المتحدة ، فكرة البعث اليهودى فى فلسطين ، ونشطت المسيحية الصهيونية .

وتكلم ريجينا الشريف على أن مصداقة ويلسون على وعد بلفور كانت نابعة من اعتقاده المسيحى الصهيونى . لقد كان ويلسون ينحدر من أبوين ينتميان للكنيسة المشيخية ، ونشأ على التعاليم البروتستانتية الأمريكية التى كانت تؤمن بالأسطورة الصهيونية ولو من الناحية الروحية . وقد فرت له تلك التعاليم رصيذا داخليا من المشاعر والأفكار التى تركت أثرا على موقفه المستقبلى من الحركة الصهيونية وأهدافها ، وكان يسعد ويلسون أن يكون له دور فى إعادة لليهود إلى « أرضهم » . واعترف بأنه « كريب بيت قم ، ينبغي أن يكون قادرا على المساعدة على إعادة الأرض المقدسة لأهلها »^(١) ، وكانت تصريحاته العلنية والسرية متسقة مع الفكرة الصهيونية ، وبما يؤكد أن قراراته عن فلسطين والصهيونية كانت نابعة من مشاعره الذاتية لا من اعتبارات السياسة الواقعية .

(١) ريجينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية : جنورها فى التاريخ الغربى ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٨ .

لقد كان ويلسون صهيونيًا عن قناعة ذاتية ، وقد تبدو صهيونيته متعارضة مع نقله الأربع عشرة الشهيرة التي وردت في خطابه أمام مؤتمر باريس للسلام ، وتضمنت تلك النقاط رفض مبدأ الحصول على الأراضي بالقوة ، وإدانة الاتفاقيات السرية ، والمطالبة بحق تقرير المصير للشعوب ، وتأمين الفرصة للأقليات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية للتطور الذاتي .

وأشار وزير الخارجية لآمنج إلى أن موقف الرئيس ويلسون من الصهيونية كان واضح التناقض مع مبدئه عن حق تقرير المصير . لكن مبادئ الصهيونية وتقرير المصير لم تكن متناقضة من المنظور الصهيوني . فالقوميّات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية ، كانت في المنظور الصهيوني : اليهود والأرمن ، وبالتالي فإن تلك القوميتين تنطبق عليهما مبادئ تقرير المصير .

إن صهيونية ويلسون لم تكن إلا امتدادًا لصهيونية شاملة سادت المجتمع الأمريكي وقت إعلان وعد بلفور ، حسب دراسة تشارلز إسرافيل جولديت التي أثبت فيها من خلال تحليل مضمون الصحافة الأمريكية وقتئذ ، أن الرأي العام الأمريكي كان يزد بشدة وعد بلفور لدرجة أن « المشاعر المعادية » للصهيونية التي أمكن استئصالها في الصحافة ، كانت فقط تلك المنبثقة عن تصريحات صادرة عن شخصيات يهودية معادية للصهيونية^(١) .

ويشير روبين فوك إلى أن موافقة الكونجرس على وعد بلفور جرت بشكل مذهل ، وبمضمون صهيوني وعبراني^(٢) .

ومنذ أن وافق الرئيس ويلسون على وعد بلفور ، التزم خلفاؤه في الرئاسة بالموقف الصهيوني ، وأظهروا تعاطفًا مع الحركة الصهيونية وأهدافها في فلسطين . وقد عبر خلفه الرئيس وارن هاردينج ، عن موقفه الصهيوني بوضوح ، في الأول من يونيو عام ١٩٢١ ، بقوله : إنه يستحيل على من يدرس خدمات الشعب اليهودي ألا يعتقد أنهم سيعادون يومًا إلى وطنهم القومي التاريخي ، حيث يبدلون مرحلة

(١) ريجينا الشريف ، المصدر السابق ذكره .

(2) Reuben Fink, America and Palestine, op. cit, p. 22.

جديدة ، بل مرحلة أكبر ، من مساهمتهم فى تقدم الإنسانية^(١) ، وعبر هارننج كذلك عن تأييده الشديد لصندوق إنشاء فلسطين فى ١٩٢٢ .

ثم جاء الرئيس كالفن كولدج ، وأكد فى عام ١٩٢٤ ليمانه بـ « الوطن القومى اليهودى فى فلسطين »^(٢) .

ومن بعده ، هنا الرئيس هيربرت هوفر فى عام ١٩٢٩ الحركة الصهيونية على إنجازها العظيم فى فلسطين ، مردداً فكرة « البعث اليهودى فى فلسطين »^(٣) .

كما أن الرئيس فرانكلين روزفلت ، الذى مال إلى موقف پرجماتى يأخذ فى الاعتبار مصالح أمريكا مع الدول العربية ، رضخ فى النهاية للضغط الصهيونى (المسيحى واليهودى)

لقد كان هدف الصهيونيين خلال عهد روزفلت ذا شقين : تأمين أغلبية يهودية فى فلسطين ، ومن ثم إقامة دولة يهودية مستقلة أو كومنولث هناك . لذلك كان إلغاء « الكتاب الأبيض » البريطانى الذى صدر عام ١٩٣٩ بتقييد الهجرة إلى فلسطين ، أولوية صهيونية مطلقة .

وتساعد الضغط الصهيونى (المسيحى واليهودى) على روزفلت ، خصوصاً بعد تأسيس « اللجنة الأمريكية الفلسطينية » ، التى ضمت ٢٠٠ من أعضاء مجلس النواب و ٦٨ من أعضاء مجلس الشيوخ . وضغطت اللجنة لتأييد برنامج مؤتمر بلتيمور ١٩٤٢ بإقامة كومنولث يهودى فلسطينى .

ولذلك أعلن روزفلت فى برنامجه لانتخابات الرئاسة عام ١٩٤٤ ، أنه « يحبذ فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المقيدة واستيطانها » ، وأنه يحبذ لية سياسة تودى إلى إقامة كومنولث يهودى ديمقراطى . . . وأنه على يقين بأن الشعب الأمريكى سيؤيد هذا الهدف ، وإذا ما أعيد انتخابه فسيمساعد على تحقيق هذا الهدف »^(٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(4) Herbert Parzen, The Roosevelt Palestine Policy 1943 - 1945, An Exercise in Dual Diplomacy, American Jewish Archives, Vol. 26 No. 1, April 1974, pp. 47-50.

ولكن الهدف الصهيوني (المسيحي واليهودي) ، تحقق في عهد الرئيس هاري
إس. ترومان الذى تولى الرئاسة نتيجة وفاة روزفلت فى ١٢ إبريل عام ١٩٤٥ ، فما
أن تولى الرئاسة حتى أصدر بيانًا جاء فيه أن وجهة النظر الرسمية الأمريكية من
فلسطين هى السماح بدخول أكبر عدد من اليهود إليها قدر الإمكان . حتى إمكان قيام
دولة هناك . ولم يكتف ترومان بقبول قرار التقسيم ١٩٤٧ ، بل طلب ممارسة الضغط
على الحكومات الأخرى بالتصويت على التقسيم . وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، أعلن
ترومان اعترافه بالدولة اليهودية المقامة حديثًا .

وقد بدا موقف ترومان بقبول تقسيم فلسطين والاعتراف بدولة إسرائيل ، أنه سعى
للحصول على الأصوات اليهودية فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٤٨ .

غير أن « التصويت اليهودى » لم يكن العامل الحاسم فى سياسة ترومان ؛ إذ إن
٢٠ ٪ من الأصوات اليهودية فقط كانت متأثرة بالسياسة الأمريكية فى فلسطين^(١) .

إن قرار ترومان باعتراف أمريكا بالدولة اليهودية ، كان متمشياً مع فلسفته
المسيحية المتهودة فى لحظة أوج المسيحية الصهيونية فى أمريكا .

فترومان كان معادياً محافظاً . وتعتقد الممعدانية المحافظة فى مذهب العصمة
الحرفية للكتاب المقدس ، ويعتبر أنصارها إقامة دولة يهودية برهناً واضحاً على
تحقيق النبوءات التوراتية .

ويقول كلارك كليفورد مستشار ترومان فى البيت الأبيض ، ثم وزير الدفاع فى
عهد كنيدي ، إن ترومان درس التوراة بنفسه ، وكان يؤمن باعتباره أحد تلاميذ
التوراة بالتبرير التاريخى لوطن قومي يهودى ، وكانت لديه قناعة أن وعد بلفور عام
١٩١٧ حقق آمال وأحلام الشعب لليهودى القديمة^(٢) ، ويذكر موسى ديفز فى كتابه
« أمريكا والأرض المقدسة » ، أنه عندما قدم ترومان فى معبد يهودى للحاضرين
على أنه الرجل الذى ساعد على خلق دولة إسرائيل ، رد ترومان قائلاً : « إبنى

(1) Zvi Ganin, The Limits of American Jewish Political Power, America's
Retreat From Partition, Jewish Social Studies, vol. 39, nos. 1-2.

(2) خطاب كلارك كليفورد أمام الجمعية الأمريكية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، ورد فى ريجينا
لشريف: الصهيونية غير اليهودية ، ص ٢١٣ .

قورش ٠٠ إبنى قورش ، ومن ذا الذى ينسى أن قورش هو الذى أعاد اليهود من منفاهم فى بابل إلى القدس ؟!«^(١).

حرب ١٩٦٧ وصعود المسيحية الصهيونية

ساهمت حرب يونيو ١٩٦٧ والانتصار العسكرى الإسرائيلى المدوى فيها ، فى دعم صهيونية المسيحية الأصولية الأمريكية وتوثيق علاقات التعاون بين منظماتها والمنظمات الصهيونية « اليهودية » والدولة الإسرائيلية .

فالمسيحية الصهيونية الأمريكية ، اعتبرت أن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ تأكيد لنبوءات التوراة حول نهاية العالم وإحلال مملكة جديدة مع المجيء الثانى للمسيح بعد عودة اليهود إلى الأرض المقدسة .

وانتظرت المسيحية الصهيونية لاكمال خطة الرب بعد تأسيس إسرائيل ، وبالتالي كان انتصار إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، واحتلالها لبقية أرض فلسطين ، وبخاصة القدس ، إضافة إلى أراض عربية أخرى ، تأكيداً على أن خطة الرب تكتمل وأن النبوءات التوراتية تتحقق وأن نهاية التاريخ أصبحت قريبة .

وعبرت عن ذلك مجلة « المسيحية اليوم - Christianity Today » فى ٢١ يوليو ١٩٦٧ بقولها : « لأول مرة منذ أكثر من ألفى عام فإن القدس الآن كاملة بأيدي اليهود ، مما يعطى لدارس التوراة إيماناً عميقاً ومتجدداً فى صحتها وصلاحتها » .

إن الحركة المسيحية الصهيونية والأصولية تعتقد بأن القدس هى المدينة التى سيحكم المسيح العالم منها عند قدومه الثانى . ورغم أنها تعتقد أيضاً بتصير اليهود حتى يشملهم خلاص المسيح عند مجيئه الثانى ، إلا أن الحركة أجلت هذا الموضوع إلى حين اكتمال النبوءات التوراتية بقيام مملكة الألف عام السعيدة ، وصارت أكثر التزاماً بتوفير جهودها لتحقيق شرعية الدولة اليهودية وحققها فى أرض إسرائيل بما فى ذلك الضفة الغربية ، فاحتلال القدس لم يزل الخطوة قبل الأخيرة لنهاية التاريخ ، إذ إن الخطوة الأخيرة هى إعادة بناء المعبد القديم فوق موقعه التاريخى القديم . وهو المكان نفسه الذى تقام عليه الآن قبة الصخرة .

(1) Moshe Davis, America and The Holy Land, 1978, p. 13.

وهكذا ، فإن التراث اليهودي المسيحية الأمريكية كما يقول پول فندلى ، جعل الكثيرين من الأمريكيين ، يشعرون بأن إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ جاء كتحويل للنبيات التوراتية ، وأن الدولة اليهودية ، ستظل تلعب دوراً مركزياً في مخطط السماء والأرض ، وبن انتصار إسرائيل العسكري في حرب ١٩٦٧ واحتلال القدس تأكيد للنبيات التوراتية والخطوة قبل الأخيرة للمجيء الثاني للمسيح .

ويستخلص فندلى أن التركيز على التراث التوراتي جعل كثيرين من المسيحيين الأمريكيين ينظرون إلى الشرق الأوسط والصراع الدائر فيه ، كانعكاس للأحداث التي يصورها العهد القديم . فعرب القرن العشرين يصبحون « الفلسطينيين » لذى حارب بطلهم « جوليأت » الملك داوود^(١) .

بيد أن الحركة المسيحية الصهيونية ، بتأثير انتصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧ واستيلائها على القدس ، ثم بتأثير الإحياء المسيحي الأصولي في السبعينيات ، شهدت نهوضاً في عقدي السبعينيات والثمانينيات على نحو مماثل للذي شهنته في الربع الأخير من القرن التاسع عشر أيام ويليام بلاكستون .

ففي عام ١٩٧٠ ، أصدر هال ليندسي كتابه الشهير « كوكب الأرض العظيم الراحل - The Late Great Planet Earth » ، والذي تحول إلى فيلم سينمائي فيما بعد . وأورد الكتاب أن أهم إشارة لنهاية التاريخ والمجيء الثاني للمسيح هي عودة اليهود إلى أرض إسرائيل بعد آلاف السنين^(٢) . وذكر أن « الاتحاد السوفييتي هو ياجوج الذي يتعاون معه العرب وحلفاؤهم لمهاجمة إسرائيل » وأن قوة إسرائيل تنتصر على قوى الشر تمهيداً للمجيء الثاني للمسيح المنقذ بعد معركة هرمجدون في سهل المجدل في فلسطين^(٣) .

وفى عام ١٩٧٣ ، أصدر لورال روبرتس كتابه « دراما نهاية الزمن -

(1) Paul Findly, They Dare to Speak, Westport Lawrence Hill and Co. 1985, p.248-9.

(2) Hall Lindsey, The Late Great Planet Earth, Bantam Books, New York, 1970, p.38.

(3) المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

Drama of The End Time « ، لتكيد إسرائيل ، معتبراً أن الشعب الإسرائيلي شعب الرب يؤسس - الآن - إمبراطوريته^(١) . وفي عام ١٩٧٥ ، أنتج القس بيلي جراهام (منظمة شباب المسيح) فيلم « أرض الرب - His Land » الذي شاهده أكثر من ٢٠ مليون أمريكي . ولشار الفيلم إلى وعد الرب لبنى إسرائيل بأرض فلسطين ، وقدم صورة زاهية عن بناء المدن وتعمير الصحارى فى الأرض الموعودة^(٢) .

ومع صعود الأصولية المسيحية الأمريكية عام ١٩٧٦ (عام الإنفانجيلي) ، وصل إلى البيت الأبيض رئيس أعلن أنه « ولد ثانية » كمسيحى هو الرئيس جيمى كارتر ، الذى نكر فى ببقه الانتخابي أن « تأسيس إسرائيل المعاصر هو تحقيق للنبيوة التوراتية » ، كما أعلن كارتر عن إدانته لمن يتهم اليهود بقتل المسيح بمعاداة السامية ، وكان أول رئيس أمريكى يؤسس « لجنة رئاسية للهولوكست » (المحارق النازية لليهود) عام ١٩٧٨ تحت اسم President s Commission on the Holocaust . وعندما زار كارتر إسرائيل فى مارس ١٩٧٩ ،لقى خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي بمناسبة إقرار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، قال فيه « لقد جسد من سبق من الرؤساء الأمريكيين الإيمان ، بأن جطوا علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل هى أكثر من علاقات خاصة ، إنها علاقات فريدة ؛ لأنها متصلة فى ضمير الشعب الأمريكى نفسه ، وفى أخلاقه وفى دينه وفى معتقداته ، لقد أقام كلا من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، مهاجرون رواد ، ثم إننا ننقسم معكم تراث التوراة »^(٣) .

وخلف الرئيس كارتر فى البيت الأبيض ، الرئيس رونالد ريجان الذى كان أكثر تشدداً ومغالاة فى مسيحيته الصهيونية ؛ إذ كان مؤمناً مهووساً

(1) Oral Roberts, The Drama Of The End-Time, Oral Press, New York, 1973, p.182.

(2) Christianity Today, 18 Nov. 1977.

(3) Grece Halsel, Prophecy and Politics - Westport Lawrence Hill and Co. 1985.

(وقد ترجمته دار الفروق ونشرته بالعربية تحت اسم : النبوة والسلمة) (انشر)

بالمجيء الثاني للمسيح لخوض معركة هرمجدون ، بل أنه كان مستعداً لإشعال هرمجدون نووية .

لقد تأثر ريجان كثيراً بوالدته التي كانت قارئة للكتاب المقدس ، شديدة التعمد ، مؤمنة بالمسيح وبالخلاص ، ولذا نشأ ريجان على قراءة الكتاب المقدس وزيارة الكنائس .

ويقول ريجان عن نفسه إنه تربى على الكتاب المقدس ، وعلمه لمدة طويلة في عدارس الأحد .

كما تأثر ريجان بأصدقاء مقربين يعتقدون في « التكبيرية الإلهية » مثل القس الإيفانجيلي المبشر بيلي جراهام .

ويذكر ريجان أن جراهام زاره خلال إقامته في المستشفى عام ١٩٦٨ ، ودار بينهما حديث حول النبوءات المتعلقة بالمجيء الثاني للمسيح وإمكان تحقيقها في ذلك الوقت .

وفي عام ١٩٧٠ ، وخلال حملة ريجان لولاية ثانية كحاكم لولاية كاليفورنيا ، زار ريجان في منزله القس الإيفانجيلي جورج أوتيس ، حيث دار حديث طويل عن النبوءات التوراتية ومؤشرات نهاية الزمن ، وفي نهاية الحديث - كما يقول أوتيس - وقف الجميع مع الحاكم ريجان يؤدون للصلاة ويديهم متشابكة ، وتنبأ أوتيس لريجان بأن يصبح رئيساً للولايات المتحدة .

وفي ١٩٧١ ، طلب الحاكم ريجان من بيلي جراهام أن يلقي خطاباً في المجلس التشريعي لكاليفورنيا ، فتحدث جراهام عن أن البديل للشيوعية هو الخطة الواردة في الكتاب المقدس بالمجيء الثاني للمسيح . وروى جيمس ميلز رئيس مجلس الشيوخ في كاليفورنيا في مقال نشره عام ١٩٨٥ في مجلة سان ديجو ، أن ريجان أقام مأدبة عشاء على شرفه عام ١٩٧١ ، في أثنائها سأل ريجان بصورة غير متوقعة عما إذا كان قد قرأ الإصحاحين ٣٨ ، ٣٩ في سفر حزقيال ، وقال ريجان : « إن حزقيال رأى في العهد القديم المنبحة التي ستدمر عصرنا » ، ثم تحدث بتركيز لاحق عن ليبيا لتحولها إلى الشيوعية ، وأصر على أن في ذلك إشارة إلى أن يوم

هرمجدون لم يعد بعيداً ، وقال : « إن جميع النبوءات التى يجب أن تتحقق قبل هرمجدون قد تحققت ، ففى الإصحاح ٣٨ من سفر حزقيال أن الرب سيأخذ أولاد إسرائيل من بنى الوثنيين ، حيث سيكونون مشنكتين ويعودون جميعهم مرة ثانية إلى الأرض الموعودة ، لقد تبين ذلك أخيراً بعد ألفى سنة ، ولأول مرة يبدو كل شيء فى مكانه بانتظار هرمجدون والمجىء الثانى للمسيح . » إن حزقيال يقول إن النار والحجارة المشتعلة سوف تمطر على أعداء شعب الرب ، إن ذلك يجب أن يعنى أنهم سوف يدمرون بواسطة السلاح النووى . » ويخبرنا حزقيال أن ياجوج ومأجوج ، الأمة التى ستقود قوى الظلام الأخرى ضد إسرائيل ، سوف تلتقى من الشمال ، إن ياجوج يجب أن تكون روسية . » ليس من الأمم القديمة شمال إسرائيل غير روسيا . لقد أصبحت روسيا شيوعية وملحدة ؛ لتصنع من نفسها عدواً للرب ، والآن تنطبق عليها تماماً مواصفات ياجوج . »

وفى عام ١٩٧٦ ، ناقش ريجان حاكم ولاية كاليفورنيا معركة هرمجدون فى مقابلة مسجلة مع جورج لوتيس ، قال فيها ريجان إنه ينتظر نبوءة حرب ياجوج ومأجوج (التى تفسر بأنها غزو روسى لإسرائيل فى المستقبل القريب) .

وفى حملته للرئاسة عام ١٩٨٠ ، ذكر ريجان فى مقابلة تليفزيونية أجراها معه الواعظ التليفزيونى جيم بيكر : « إننا قد نكون الجيل الذى يشهد هرمجدون . وفى العام نفسه ، نقل ويليام سافاير معلق صحيفة « نيويورك تايمز » قول ريجان أمام مؤتمر يهودى : « إن إسرائيل هى الديمقراطية الثابتة الوحيدة التى يمكن أن نعتد عليها كموقع لحدوث هرمجدون » .

وفى مقابلة مع القس جيرى فالويل عام ١٩٨١ ، كشف فالويل عن أن الرئيس ريجان قال له : « إن تدمير العالم يمكن أن يحدث قريباً » .

وفى مناسبات ثلاث (١٩٨٢ ، و ١٩٨٣ ، و ١٩٨٤) خطب ريجان فى اتحاد المذيعين الدينيين ، مؤكداً قناعاته بقرب هرمجدون والمجىء الثانى للمسيح وفقاً لمشيئة الرب كما ورد فى نبوءات الكتاب المقدس .

وفى عام ١٩٨٦ ، أصبحت ليبيا العدو الأول لريجان ، ونظر إليها كواحدة من أعداء إسرائيل الذين ذكرتهم النبوءات ، وبالتالي فهى عدوة للرب . وكان مما قاله :

« إن أرض إسرائيل ستعرض لهجوم تشنه عليها جيوش الأمم الكافرة ، وإن ليبيا ستكون من بين تلك الأمم . ٠٠ إن يوم هرمجدون لم يعد بعيداً » . وكذلك حاول ريجان رئيس أمريكا الدولة العظمى قتل الرئيس القذافي في مخدعه .

إن جيمس ميلز في مقاله في مجلة سان دييجو (اغسطس ١٩٨٥) يستنتج أن ريجان كان ينطلق في سياساته من إيمان بنبوءات الكتاب المقدس ، فإظهار بصورة دائمة التزامه القيام بواجباته تمثلياً مع إرادة الرب ، أي العمل بما يحقق نبوءة الرب تسليماً مع إرادته السامية حتى يعود المسيح ليحكم الأرض ألف سنة ، ومن ثم فإن توجه ريجان للاتفاق العسكري وتردده إزاء مقترحات نزح السلاح النووي يتفق مع رؤيته المستمدة من الكتاب المقدس ، فهرمجدون التي تتبأ بها حزقيال لا يمكن أن تحدث في عالم منزوع السلاح . وقال ميلز أيضاً : إن سياسات ريجان الداخلية والخارجية ، توخت الاسجام مع النبوءات التوراتية ، سواء من جهة زيادة الاتفاق العام (الدفاع) وزيادة الدين القومي العام ، أو من جهة معاداة التخلل الحكومي في الاقتصاد ومعاداة البرامج الاجتماعية لمكافحة الفقر والبطالة^(١) .

منظمات المسيحية الصهيونية

إن إتصال إسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، ووصول كارتر وريجان كمسيحيين ولدا ثانية ومؤمنين بالنبوءات التوراتية ، إلى البيت الأبيض ، ارتبط بظهور منظمات « مسيحية صهيونية » بنهاية السبعينيات وطيلة الثمانينيات .

فظهرت منظمة « الأغلبية الأخلاقية » عام ١٩٧٩ ، التي أسسها القس « جيرى فالويل » . كما تأسست السفارة المسيحية الدولية عام ١٩٨٠ للدفاع عن حق إسرائيل في القدس . وأقيمت مؤسسة جبل المعبد ، بهدف إعادة بناء الهيكل كخطوة أخيرة قبل مجيء المسيح . ونشأ مؤتمر القيادة المسيحية الوطنية لأجل إسرائيل عام ١٩٨٠ ، وقيم مؤتمراً سنوياً لصالح إسرائيل ، وهناك المصرف المسيحي الأمريكي لأجل إسرائيل ؛ لنقل التبرعات المالية إلى إسرائيل . وبنهاية

(١) تفاصيل موقف ريجان في المصدر السابق ذكره ، والمترجم بعنوان : « النبوءة والسيلة » من إصدارات دار الشروق (النشر) .

الثمانينيات ، أسس القس بكت روبرتسون منظمة « الانقاذ المسيحى » التى تعتبر القلب المحرك للمنظمات المسيحية الصهيونية ، والأصولية .

وتتركز أهداف تلك المنظمات فى تأكيد شرعية الدولة الإسرائيلية وحققها فى القدس ودعمها اقتصادياً من جهة ، ومن جهة أخرى الترويج إلى أن دعم إسرائيل التزام أخلاقى وسياسى أمريكى .

وفى كتابها « النبوءة والسياسة » تقول الباحثة الأمريكية جريس هاسل : إن اليمين المسيحى مستعد - بل راغب بكل قواه - فى إشعال حرب نووية بشأن إسرائيل تحقيقاً للنبوءات المقدسة ، وتشير المؤلفة إلى مسح قام به الأصوليون الإيفانجيليون ذكر أنه تعمل فى الولايات المتحدة ٢٥٠ منظمة إيفانجيلية مماثلة لإسرائيل تمارس أنشطة مختلفة بدءاً من اجتماعات كنسية للتضامن مع إسرائيل إلى الدعم اللاهوتى وطبع المنشورات وعقد المؤتمرات وتنظيم الأفواج السيادية إلى إسرائيل إلى الدعم السياسى المباشر بأساليب « اللوى » « السيلسى » .

وقد نجحت المنظمات المسيحية الصهيونية فى ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط التزاماً سياسياً ، وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا . وكما يقول الباحث الأمريكى إدوارد تفتان فإن ملايين البروتستانت الأمريكيين يدعمون إسرائيل عن إيمان كامل بأن دعم أمريكا لإسرائيل هو المسبب الأساسى لبقاء أمريكا السيلسى والروحى . فالترام أولئك الأمريكيين بالدولة اليهودية ينبئ على النبوءات التوراتية والإيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار .

وفى هذا يقول چيرى فالويل مؤسس منظمة « الأغلبية الأخلاقية » : إن الرب يعامل الشعوب حسب تعاملها مع إسرائيل ، وإنه يؤمن بأن الرب بارك وبارك أمريكا ؛ لأن إبراهيم باركها واليهود باركوها ، وإنه يعتقد أن أمريكا لو انقلبت على إسرائيل ، فإن الرب لن يقيم لها وزناً بعد ذلك ، ويقول : إن أهمية الأمريكيين فى نظر الرب مرتبطة بتنفيذ إرادته فى الأرض ، أى دعم إسرائيل .

وفى إعلان ظهر فى معظم الصحف الأمريكية فى أول نوفمبر ١٩٧٧ بمناسبة الدعوة لمؤتمر جينيف للسلام وقتئذ ، عبر ١٥ من زعماء المسيحية الأصولية الصهيونية عن قلقهم من حدوث تحول فى السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل .

وناشد الإعلان الذى حمل عنوان «قلق الإنجيليين على إسرائيل» ، واضعى السياسة الأمريكية بتبنى «الموقف التوراتى» فى الشرق الأوسط ، ويأن عطنوا حق الشعب اليهودى فى الأرض التى منحها إياهم الرب ، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان .

الكنائس التليفزيونية

كان ضمن عوامل صعود المسيحية الصهيونية فى الولايات المتحدة ، انتشار الشبكات الإذاعية والتليفزيونية المسيحية خلال الربع الأخير من القرن العشرين . وقد كانت برامج محطات البث التليفزيونى المسيحى ، التى أطلق عليها «الكنائس المرئية» ، وسيلة حشد للجمهور وأداة لتوفير التمويل اللازم للحركة المسيحية الصهيونية .

واجتذبت برامج الكنائس المرئية ملايين المشاهدين ، فبرنامج بات روبرتسون «نادى السبعانة» - يجتذب - ١٦,٣ مليون مشاهد ، وبرنامج روبرت شيلر «ساعة من القوة» ٧,٦ مليون مشاهد ، وكان برنامج مايك إيفكز ، «إسرائيل مفتاح بقاء أمريكا» يبث فى ٥٠ محطة تليفزيونية عبر ٢٥ ولاية ، يومياً .

وكشفت استطلاعات جالوب أن حوالى ٧٠ مليون من الأمريكيين يشاهدون الشبكات التليفزيونية الإنجيلية التى بلغ عددها ١٠٠٤ محطة تليفزيونية إضافة إلى ١٠٠٦ قناة تليفزيونية بنظام الشفرة (الكابل)^(١) .

وبشكل عام ، فإن مضمون الرسالة الإعلامية لبرامج الشبكات الدينية ، هو مضمون إنجيلي أصولى يتضمن الاعتقاد بالنبوءات التوراتية والدعوى المسيحية الصهيونية ، وتأمين إسرائيل تنفيذاً لمشينة الرب ، حتى إن بقاء أمريكا يصبح مرتبطاً بدعم إسرائيل .

فقد اعتبر القس جيرى فالويل ، صاحب برنامج «ساعة من إنجيل زمان» ،

(١) حول منظمات المسيحية الصهيونية :

رضا هلال ، شكيك أمريكا ، القاهرة ، الإعلامية للنشر ، ١٩٩٨ .

رضا هلال ، المسيح اليهودى ونهاية العالم ، م . س . ذ .

أن الوقوف ضد إسرائيل هو اعتراض على الرب ، وأن دعم أمريكا لإسرائيل يمنح أمريكا مباركة الرب .

وفي برنامجه « نادى الميصة » أعرب بت روبرتسون عن صهيونيته ، بقوله : نعرف نحن المسيحيين من صميم قلوبنا أن الرب يقف بجانب إسرائيل ، وليس بجانب العرب الإبراهيميين . كما أعرب عن صهيونيته كذلك - بتأييده غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ ، وضرب ليبيا عام ١٩٨٦ ثم ضرب العراق عام ١٩٩١ - وشارك في عملية تهجير يهود إثيوبيا (الفلاشا) إلى إسرائيل .

ويعتبر القس والواعظ التلفزيوني مايك ليفاز الصوت الأعلى لصالح إسرائيل . ففي برنامجه « إسرائيل مفتاح بقاء أمريكا » قال : إن إسرائيل تلعب دوراً حاسماً في المصير الروحي والسياسي لأمريكا ، وإن بقاء إسرائيل حيوى لبقاء أمريكا .

وقد ارتبط صعود « منظمات المسيحية الصهيونية » في الربع الأخير من القرن العشرين ، ببروز الدور السياسي لحركة « اليمين المسيحي » التي رفعت أجنحة أخلاقية مسيحية محافظة ، مثل حظر الإجهاض ، وإعادة الصلاة في المدارس ، والهجوم على مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة ، من منطلق أصولية إيفانجيلية .

لقد شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات ، بروز الدور السياسي لحركة « اليمين المسيحي » كقوة تصويتية مؤثرة بعد دعم المرشح الرئاسي الديمقراطي جيمي كارتر باعتباره « مسيحي ولد ثانية » عام ١٩٧٦م . وتمكنت من إرساء شبكة قوية في التنظيم والاتصالات واستطاعت حشد أكثر من مليوني ناخب في انتخابات ١٩٨٠م . وبذلك أصبحت لها قوة تصويتية مؤثرة في فوز الرئيس رونالد ريغان وبعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل جيسى هيلمز ، ولورى هاتش وعدد من أعضاء مجلس النواب ، ورد ريغان « الجميل » بتعيين عدد من نشطاء الحركة في مراكز مهمة في الإدارة . وتوافقت الإدارة مع الأصولية الإيفانجيلية فيما يتعلق بدعم إسرائيل والسباق النووي مع الاتحاد السوفييتي بانتظار هزمجدون نووية .

وزايدت الأصولية الإيفانجيلية على منصب رئاسة الولايات المتحدة ، بالدفع بالقس والواعظ التلفزيوني بت روبرتسون للفوز بترشيح الحزب الجمهوري له في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ ، ولما فشل روبرتسون ،

تحولت الأصولية الإيفانجيلية إلى دعم المرشح الجمهورى جورج بوش ؛ إذ صوت له ٨٠ ٪ من الإيفانجيليين .

وفى انتخابات ١٩٩٢م ، شهدت السياسة الأمريكية ما أصبح يعرف بمسمى « حزب الله » ، وهو تعبير أطلقته مجلة « كريستيان سينشرى » (القرن المسيحى) على الإيفانجيليين والجمهوريين اليمينيين . فالأصوليون ومن اعتبروا أنفسهم مسيحيين ولدوا ثلثية شكلوا ١٧ ٪ من القاعدة التصويتية و ٢٥ ٪ من القاعدة المؤيدة للرئيس بوش . وتوالى صعود « اليمين المسيحى » فى الثمانينيات والتسعينيات حتى أصبح قوة تصويتية مؤثرة فى انتخابات الرئاسة والكونجرس ، تمثل ٢٥ ٪ من القاعدة التصويتية المسجلة ، أى ١٠ أضعاف أصوات اليهود .

غير أنه بفوز المرشح الديمقراطى بيل كلينتون بالرئاسة فى انتخابات ١٩٩٢ ، تحولت الأصولية الإيفانجيلية واليمين المسيحى عمومًا للسيطرة على الكونجرس ، وتحقق ذلك فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس فى ١٩٩٤ و ١٩٩٦م ، بسيطرة الحزب الجمهورى على أغلبية المقاعد فى مجلسى الكونجرس .

وهكذا أصبح للمسيحية الصهيونية حلفاء أعضاء فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ وحكام ولايات ، وذلك ما تكرر فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس وحكام الولايات عام ١٩٩٨ ، وكانت المسيحية الصهيونية فى الكونجرس ، وراء قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام ١٩٩٩م^(١) .

بيد أنه من المهم هنا أن نميز بين « منظمات الصهيونية المسيحية » و « اليمين المسيحى » . فالمنظمات الصهيونية رافدة من اليمين المسيحى الذى يدعم بقاء وأمن إسرائيل ويهودية القدس . ولكن اليمين المسيحى وفى مركزه الإيفانجيلى الأصولى ، يؤمن بضرورة تحول اليهود إلى المسيحية قبل مجيء المسيح حتى يشملهم الخلاص ، بعد بناء الهيكل . وذلك ما يفجر التناقض - أحيانًا - بين « اللوى اليهودى » و « اليمين المسيحى » .

* * *

(١) رضا هلال ، المصدر السابق ذكره .

إسلام صنع في أمريكا

د. مراد هوفمان

خبير نووى سابق بحلف الأطلنطي

وسفير سابق لألمانيا في الجزائر ثم المغرب

شعار ١ : إننا نخاطر بمستقبلنا ومستقبل أولادنا .

(L. Kolbe ، أطلنطا جريدة : USA Today - تاريخ ١٠/٥/١٩٩٨) .

شعار ٢ : إنني أعتقد أن أوضح صور الدين عند الناس اليوم هي الإسلام :

(NZZ F. Diernnatt - تاريخ ٦/٤/١٩٩٠) .

تبدو المقولة القاسية غير متوقعة، ولكنها بلا شك منطقية ، ألا وهي : إذا كان مقدراً للإسلام أن يحقق في المستقبل المرني نجاحاً في الغرب ، فإنه سيحققه في الولايات المتحدة الأمريكية . وهناك أسباب كثيرة تؤيد هذا الرأي، بينما لا ينفخ إلا القليل جداً من المعطيات .

أهم الأسباب التي تؤيد هذه المقولة ، هو في المقام الأول التعدد والتنوع لديني الهائل في الولايات المتحدة الأمريكية . فلا يوجد بلد في العالم - اللهم إلا البلاد المنخفضة (هولندا) - يتيح لمختلف الديانات والطوائف والفرق المختلفة حرية الحركة والعيش والشعور بالراحة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يعود السبب في هذا إلى فتور ديني عند الأمريكيين، بل على النقيض ، فالانتماء إلى كنيسة لا يعد - كما يعد في بلدان الغرب - أحد مظاهر الفكر المحدود ، بل هو أمر محمود .

ولكن السبب الحقيقي فى رأىى ، أن الولايات المتحدة منذ نشأتها ، تمثل الملاذ وبلد المهجر لأناس فروا من بلادهم بسبب الاضطهاد الدينى . (بين الطوائف البروتستانتية بعضها البعض ، وبينها وبين الكاثوليك) .

ومن هذا المنطلق ، خير الجميع من البداية ، أن حالة التعايش السلمى الداخلى لن تتأتى إلا بالحرية الدينية المكفولة لكل فرد . فالتعدد والتنوع الدينى فى أمريكا يستند إلى العقل ، لا إلى اللامبالاة أو اللاإدابة .

ولكن يمكن القول إن أمريكا لم تولد كبلاء يقبل التنوع والتعدد بسهولة ، بل استطاع أن يكتسب هذه الصفة وهذا التسامح بصعوبة .

فما كانت سفينة مائى فلاور تصل فى يوم ١١ نوفمبر عام ١٦٢٠ إلى الشاطئ ، ليؤسس ويليام برادفورد (١٥٩٠-١٦٥٧) مستوطنة پلايموث ، حتى نشب نزاع حول أمور دينية مع المستوطنة الثانية فى خليج ماسشوستس . ومن الغريب أن يندلع هذا الخلاف فى أوساط الهيبوريثيين الذين فروا من أوروبا بفعل الاضطهاد الدينى ! .

وتشير رواية « The Scarlet Letter » لكتيبها نانتيال هاوثورن إلى الأوضاع التى سادت أمريكا ، والتى أقل ما توصف به أنها قاسية ، حتى أن روجرز ويليامز (١٦٠٣ - ١٦٨٣) اضطر بسبب معتقده الدينية المتسامحة ، أن يفر للمرة الثانية ليصبح مؤسس رود آيلاند وعاصمتها پروفيننس .

كذلك لم يستطع المستوطنون الأمريكيون الأوائل التقلب على حمى مطاردة الساحرات ! . كما هو موثق فى :

(Memorable Providence Relating to Witchcrafts & Possessions - 1689).

لقد شهدت أمريكا القرن السابع عشر ظاهرة حرق الساحرات فى سالم*) و ماسشوستس ، بينما تظهر مثائل لمطارنتهم - على طريقة السناتور جوزيف ماكارثى (١٩٠٩ - ١٩٥٧) - من حين إلى آخر على السطح .

(*) تم حرق أكثر من ٢٠ ساحراً وساحرة ، وسجن أكثر من مائة فى لواخر القرن السابع عشر فى مدينة سالم .

ولقد استشعرت مدى تقبل الولايات المتحدة للتنوع وتمتعها بالاختلافات مقارنة بأوروبا ، فى زيارة قمت بها عام ١٩٩٦ للبينتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) . فلقد كنت أناقش مع رئيس لجنة الشئون المعنوية للجيش إشراك رجال دين مسلمين فى أفرع القوات المختلفة، كالمشاة والجوية والبحرية . ولقد سبقت الموافقة على تعيين ٤ منهم بالرغم من وجود ٠,٤% فقط من الجنود المسلمين و ٠,١% من الضباط المسلمين فى القوات المسلحة الأمريكية (هناك بالنسبة ٠,٥% و ٠,٦% فقط من اليهود) .

لقد تسلم أول إمام فى القوات المسلحة الأمريكية « عبد الراشد محمد » عمله فى الجيش الأمريكى عام ١٩٩٣م ، وانضم إلى الفرقة ١٨ فى فورت براج . وقد تولى مالك بن نوبل عام ١٩٩٨م عمله كأول إمام للبحرية . ومنذ ذلك الوقت ، يوجد جامع فى قاعدة المارينز فى نورفولك بولاية فيرجينيا لخدمة ٧٢٥ بحاراً مسلماً ، كما يتم منحهم وقتاً لأداء صلاة الجمعة .

أما الأميرال موشون - والذي يعتنق سكرتيره الإسلام - فمهتم للغاية أن يؤمن جنوده بشيء ما ، ولكنه لا يهتم بما يؤمنون به !

ولقد كان اهتمامه منصباً على أشياء أخرى ، مثل محتويات ، « مخلة » الإمام! فمخلة القسيس الكاثوليكي فيها صليب من الفضة ، والكتاب المقدس ، مطرف ، نبيذ وزيت ، ولقد أخبرته أن المسلم لا يحتاج إلى تجهيزات خاصة ، حيث إنه يحفظ القرآن كما يمكنه الصلاة فى أى مكان تتوفر فيه شروط الطهارة . ولكن هذه الإجابة لم تنل رضا الأميرال ، حيث يرى ضرورة اتباع التعليمات ، فالتعليمات هى التعليمات ، ويجب على رجل الدين فى الجيش أن يحمل « مخلة » حربية . ولم يبد محدثى ارتياحاً إلا عندما أخبرته أن بإمكانه تجهيز « مخلة » المسلم بالقرآن الكريم وكتاب جامع للأحاديث وسجادة صلاة وماء زمزم .

كما أكد الأميرال ضرورة معرفته بما يجب على المسلم أن يرتديه وما هو محرم عليه أكله . لقد طبع لواءه كتيباً يضم جميع المعلومات عن ٢٦١ ديناً ممثلين فى صفوف قوات الجيش [ويما أنه منكور أن على المسلمة ارتداء غطاء للرأس ،

فبحق بالتالى للمجندات الأمريكيات المسلمات ارتداء غطاء للرأس أثناء تأديتهن
للخدمة .]

هناك بجانب هذه التعددية عامل آخر يُعزز من فرص الإسلام فى أمريكا .
فالإسلام لا يمثل فى العقل الجمعى أى خطر أو تهديد . فبعد طرد الإنجليز ، اهتم
الأمريكيون - على وجه الخصوص - بما يجرى فى كل من أمريكا الوسطى
والجنوبية ، وخير دليل على ذلك مبدأ مونرو وأزمة كوبا عام ١٩٦٢م . لقد خبر
الأمريكيون منذ الحرب العالمية الأولى خطورة التورط فى مشاحنات وصراعات
أوروبا ، كما نما فى وعيهم ، بل رسخ فيه ، الخطر « الأصفر » . وذلك منذ بيرل
هاربور فى الحرب العالمية الثانية ، أما الإسلام فلم يلفت انتباه المواطن الأمريكى
المتوسط غير اليهودى ، إلا منذ الهجوم على مركز للتجارة العالمى .

أما العامل الثالث الذى يظهر فى صالح الإسلام ، فهو عدم ظهور المسلمين
كجماعة إثنية عرقية واحدة ، ولكنهم ينتمون إلى جميع بلدان العالم وجميع الأعراق
المختلفة ، وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أن لا تجد مساجد ذات صبغة هندية وباكستانية
وأخرى عربية وثالثة أفروأمريكانية ، ولكن يبقى فى نهاية الأمر حقيقة أن المشهد
الإسلامى فى أمريكا متعدد الأعراق . الاستثناء الوحيد لتقاء فى مدينة ديربورن
بالغرب من ديترويت ، حيث لا تكاد تلقى سوى شيعة لبنانيين ، كما تمثل الدوائر
الصوفية إستثناء آخر ، فمعظم المتصوفة الأمريكيين من نوى البشرة البيضاء ،
ويفضلون الانغلاق على أنفسهم وعدم الاختلاط بغيرهم !

إذا كانت هناك مجموعة متمسكة ومترابطة من المسلمين ، فهم
الأفروأمريكيون . ولكن هؤلاء ليسوا مهاجرين يمكن ترحيلهم إلى بلادهم . ويعتد
الكثير من المسلمين السود أن أسلافهم الذين وقعوا فى رق العبودية كانوا مسلمين ،
كما أنهم على يقين أن أسلافهم حملوا على سفن يملكها يهود إلى أمريكا ، حيث
أصبحوا : « بضاعة » لتجار رقيق مسيحيين . وهناك قوائم تحمل أسماء سفن العبيد
ومالكيها اليهود تتداولها أوساط السود . ويحمل اعتناق الأمريكيين السود للإسلام
اليوم احتجاجاً ثقافياً سياسياً وحنيناً إلى الماضى .

كانت هناك حتى وقت قريب ظاهرة سلبية تتمثل في تعرف المسلمين السود على الإسلام واعتناقهم إياه ، عن طريق جماعة « أمة الإسلام » وزعيمها إيلجا (Elijah) محمد ، والذي ينسب لنفسه النبوة ، كما يدعو لإسلام معاد للبيض واليهود ، أى لإسلام عنصري . فهناك مسلمون ذوو أهمية - مثل مالكولم إكس ، فيما بعد مالك (١٩٢٥ - ١٩٦٥) كاسيوس كلاي ، فيما بعد محمد علي - تعرفوا أول الأمر على الإسلام عن طريق هذا الزعيم .

ولقد اتسمت الخطوة التي اتخذها ابن إيلجا وريث الدين محمد ، بأهمية ثقافية سياسية بالغة . فلقد استطاع بعد وفاة والده أن يدفع الجزء الأكبر من (أمة الإسلام Nation of Islam) إلى نبذ جميع أشكال العنصرية ، وأن يبتعدوا عن المركزية وأن ينضموا إلى الأمة الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية .

كما يقن مالكولم إكس في مكة أثناء حجه ، أن الرجل الأبيض الذي يؤمن بوجود الله الواحد الأحد ، يؤمن كذلك بوحدة الإنسانية ، وأن حاجة أمريكا إلى الإسلام تتمثل في أنه وحده قادر على تخليص المجتمع من عنصريته .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت لا تجد من يدعو إلى إسلام عنصري ومغاير للاجتماع ، سوى الزعيم الجديد لجماعة « أمة الإسلام » لويس فرخان ، ولكنه على ما يبدو مستعد لاتضمام أتباعه إلى الجماعة السنوية للمسلمين الأمريكيين من أصول إفريقية ، ولقد ظهر استعداده هذا بوضوح بعد لقائه التاريخي بوريت الدين محمد في ربيع عام ٢٠٠٠م .

أما العامل الرابع المميز للإسلام ولفرص انتشاره في أمريكا ، فهو أن غالبية المهاجرين المسلمين أتوا - ويتأتون إلى يومنا هذا - كطلبة علم إلى الولايات المتحدة ، وبالتالي فإن الجزء الأعظم من أمة المسلمين في أمريكا يتألف من مسلمين على درجة عالية من الثقافة والتعلم .

وأن تكون مسلمًا في أمريكا يعني أن تكون تكليميًا ، وتنفذ هذه الحقيقة عن الإسلام شبيهة أن يكون دين أميين وجهلة . بل على النقيض ، هذه الحقيقة تمنح الإسلام وضعا اجتماعيًا متميزا وموقعا ماليًا قويًا . فعندما يجتمع المسلمون على

عشاء بهدف جمع تبرعات ، سرعان ما يتجمع مبلغ ١٠٠ ألف دولار وذلك من عدد محدود جداً من الحضور . ولقد رأيت بنفسى تبرعات تصل إلى ربع مليون دولار . ومن أمثال الأكاديميين المسلمين ، أحب ذكر د . نظير خايا من أصل هندي ، وهو طبيب متخصص فى الكلى خريج جامعة هارفارد ، ويشغل منصب مدير مركز المعلومات الإسلامى (Islamic Information Service) « IIS » فى لوس أنجلوس . أما رئيس منظمة الحقوق المدنية للمسلمين الأمريكيين (Council of American Islamic Relations) « CAIR » . عمر أحمد الفلسطينى الأصل ، فهو متخصص فى اختيارات مكونات الكمبيوتر الدقيقة . وفى سانتا كلارا ، فى قلب وادى السيليكون ، تجد ما لا يقل عن ٧٠٠ خبير كمبيوتر مسلم . ولقد شارك الكثيرون منهم فى تطوير (Pentium III) .

يمارس بعض المسلمين بكثير من النجاح أعمالهم الخاصة ، ويديرون شركات متخصصة فى مجال الـ (Software) . وتستفيد هذه الشركات من موهبة الهنود المميزة فى مجال الرياضيات .

وهناك حقيقة أخرى تميز وضع المسلمين فى الولايات المتحدة عن غيرهم من مسلمى أوروبا مثل ألمانيا ، وهى تمتعهم بحق المواطنة ، فغالبية مسلمى أمريكا يحملون الجنسية الأمريكية ، ولقد ساعد هذا على اندماجهم فى مجتمعهم الجديد ، بل إنهم يحاولون غرس جذورهم فى هذا الوطن الجديد ، كما ساعد على تحقيق هذا بعد المسافة عن الوطن الأم جغرافياً . فالزيارات للمتحدة خاصة فى وجود عدد هائل من الأولاد إلى الهند أو سوريا يكون مكلفاً للغاية ، ولذلك تتباعد الزيارات .

تنشط غالبية المسلمين فى المشاركة فى الحياة السياسية فى أمريكا ، محتذنين بمثال الأقلية اليهودية . ولا يخرج عن هذا الخط إلا جماعات صغيرة مثل حزب التحرير .

يمثل (مجلس المسلمين الأمريكيين - American Muslim Council) مسلمى أمريكا على المستويات العليا عند الحكومة الاتحادية ، ويرأس هذا المجلس د.عبد الرحمن المودى وهو من أصل مصرى . ويهتم بشكل ملحوظ بالاطلاق الساحة

امام البيت الأبيض من دليل وجود إسلامي ، فتتواجد بجوار الرموز اليهودية والمسيحية رموز إسلامية ، وإن كلفه الأمر أن يقوم بنفسه بتنفيذ ذلك .

وهناك منظمة أخرى هي « American Muslim Association » تولى هذه المنظمة الانتخابات اهتماماً خاصاً ، فتبحث موقف المرشحين في كل دائرة انتخابية من هموم المسلمين والمسائل الإسلامية ، فالمسلمون لا يوصون بحزب بعينه ، ولا تصدر توصية لصالح مرشح على وجه الشمول ، أي لا يصوتون للمرشح الديمقراطي أو الجمهوري ، بل يحددون موقفهم في كل دائرة على حدة . ولقد حققت المنظمة في الانتخابات الماضية نجاحاً هائلاً ، حيث تمكنت من دفع مليون مسلم للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية ، بعد أن كان الكثير منهم يبتعدون تماماً عن مسألة الانتخابات هذه .

أما منظمة CAIR والتي تنهج نهج المنظمات اليهودية الصهيونية (في النظام والفاعلية) ، فتتسم بالنشاط الملحوظ ، سواء كان هذا في مجال الإعلام أو في حماية شخصيات مسلمة من الاضطهاد ، خاصة وأن المنظمة تستعين بخبير إعلامي مثل إبراهيم كوبر (Cooper) ، يقوم أحد العاملين بالمنظمة كل يوم من خلال الـ Internet بالتحقق من عدم وجود حوادث أو مواقف معادية للإسلام ، وإذا ما وجد مثل هذا الموقف ، يتم تعبئة الرأي العام من خلال الإعلام ، فينهال ما يزيد على ٢٥ ألف احتجاج من المسلمين العاملين في جميع المجالات ، كالإعلام والاقتصاد والإدارة . فصاحب العمل - على سبيل المثال - الذي يفصل عاملة بسبب ارتدائها للحجاب ، سيجد على بابه جمهوراً من المسلمين يحملون اللافتات معترضين على قراره هذا !

لقد قامت CAIR في بدايات عام ١٩٩٩ بمقاضاة إدارة مطار Dulles في واشنطن D.C. لأنها قامت بطرد ٧ من الموظفين بسبب ارتدائهم للحجاب ، وقد نجحت المنظمة في مساعيها هذا ، حتى أن الموظفين رجعن إلى أعمالهن مع دفع رواتبهن بأثر رجعي ، وتعويض قدره ٢٥٠٠ دولار ، بالإضافة لاعتذار مكتوب ، وموافقة على طلب إعطاء العاملين بالمطار

دورات تنمي الحساسية الدينية ، أى مراعاة الشعور الدينى لدى الآخرين (Religious Sensitivity Training)

ولقد كانت هذه الواقعة عملاً روتينياً بالنسبة لـ CAIR وليس حادثة فريدة . فلقد استطاعت المنظمة من قبل أن تخضع معارضين أقوى من خلال تلاويحهم وتهديدهم بالمقاطعة مثل Master Card بسبب إعلان خائش للحياة فى أحد المساجد . وكذلك شركة NIKE بسبب نعل حذاء إذا ما قرئ عربياً كان يحمل اسم الله . وكذلك Simon & Schuster بسبب فصل يتضمنه أحد كتب الأطفال يحوى إهانات الإسلام.

وتقوم منظمة CAIR بنشر تقرير على مفصل عن وضع الحقوق المدنية للمسلمين فى الولايات المتحدة . وذلك بشكل علنى ، حيث يتم ذلك فى مؤتمر سنوى . ويقوم هذا التقرير بوظيفة قياس الوضع وتحديد الوقائع المعادية للإسلام بشكل إحصائى وتحليلى . ومن الأحداث المثيرة ، اللقاء السنوى للمسلمين الأمريكيين والذي يدعو له المتحمس د/ سعيد محمد سعيد من كشمير ، فعندما تدعو الجمعية التى يرأسها (المنظمة الإسلامية لأمريكا الشمالية - Islamic Society Of North America) (ISNA) إلى مؤتمر ، يتجمع حوالى ١٢ - ١٧ ألف مسلم من جميع أنحاء أمريكا ، غالبيتهم من الشباب وغالبية للشباب من النساء [لقاءات عقدت : ١٩٩٦ كولومبوس بولاية أهايو ، ١٩٩٧ شيكاغو ، ١٩٩٨ سان لويس بولاية ميسورى] .

يصاحب هذه التجمعات واللقاءات إقامة سوق تجارى فى إحدى المدن الكبرى ، ويضم كل ما يشتهيه المسلم من ملابس وحلى ومستحضرات تجميل شرقية وبرامج كمبيوتر إسلامية ، وكذلك تالوات للقرآن على شرائط كاسيت وأسطوانات للكمبيوتر ، كذلك فيه كتب ومسبح ، ومساجيد صلاة ومشهيات شرقية ، وهذا من ضمن ما ينتجه بلد الإمكانات غير المحدودة أمريكا .

وتنتهز بعض المنظمات الإسلامية - مثل اتحادات الأطباء والمحامين والمهندسين وعلماء النفس والمعلمين والطلبة - فرصة انعقاد هذه المؤتمرات ، للدعوة لانعقاد مؤتمراتهم السنوية . وفى مثل هذه للتجمعات ، يلحظ المرء الجو الأكاديمى الخالص والتوجه الأكاديمى الذى تتصف به الأمة الإسلامية فى أمريكا .

يتسم المسلمون في أمريكا بصفات أمريكية ، مثل الديناميكية ودرجة تنظيمهم العالية ، وفضائل المجتمع المفتي ، وإحساسهم المهني العلى.

وسيزداد كل هذا إذا ما انضم إليهم من الصحفيين والمحامين المتحمسين للعمل من أجل الإسلام من خلال سياسة المنح والرغبة في زيارتها والتي تبناها CAIR .

تصدر في أمريكا أهم المجلات الإسلامية في العلوم الاجتماعية ، وهى مجلة
• American Journal of Islamic Social Studies (AJISS)

كما مستجد أول كلية معترف بها في الغرب للدراسات الإسلامية وهى :
School of Islamic and Social Studies (SISS) فى Leesbing بولاية فيرجينيا
حيث يقوم بالتدريس فيها كل من د. طه جابر الطوائى (أمريكى من أصل عراقى)
ود. منى أبو الفضل و د. إقبال يونس ، ولستاذ اللغة العربية الأمريكى يوسف طلال
دولورنزو . بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من دور النشر الإسلامية

(Amana, Razi, American Educational Trust, Threshold Books)
والمجلات والمعاهد للبحثية مثل معهد الدراسات الإسلامية والعربية فى أمريكا :
Institute of Islamic and Arabic Sciences in America (IIASA) القائم
فى Faivfax بولاية فيرجينيا .

وهناك شبكة تضم حوالى ٤٠٠ مدرسة إسلامية خاصة ، يقوم مجلس المدارس
الإسلامية فى أمريكا الشمالية بالتنسيق فيما بينها :

Council of Islamic Schools in North America (CISNA).

ومما يدعو للفخر ، أن يكون الأستاذ خالد يحيى بلاتكنشب وهو مسلم ، أستاذ
كرسى لمادة التاريخ بجامعة Temple فى فيلادلفيا .

لا توجد فى أمريكا قناة تليفزيونية إسلامية ولا محطة إذاعية كاملة . ولكن يهود
الـ Videos IIS للمحطات التليفزيونية الخاصة ، كما تقوم منظمة الإذاعة الكندية
بتخصيص ساعات لإرسال منتظمة للمسلمين ، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من
المحطات الإذاعية .

يمكننا فى مجمل القول أن نتبين أن النشاطات الثقافية الإسلامية تتركز فى كل من

نيويورك ، شيكاغو ، واشنطن ، ولوس أنجلوس . وتزداد أهمية الأخيرة هذه لوجود د. فتحي عثمان بها وممارسته لنشاطه الملحوظ فيها .

ومن المتوقع بطبيعة الحال وجود الكثير من المساجد في البلاد، وقد بلغ عددها عام ١٩٨٨م « ٣٥٩٦ » مسجدًا منها « ٦٠ » بـلوس أنجلوس و « ١٢ » في كاليفلاند ، ولكن مما يثير الدهشة أن تجد في صحراء أريزونا في فونيكس ، نموذجًا مصغراً لقبة الصخرة بالقدس ، والتي يرتادها الهنود - الذي اسلموا - كجامع ومسجد لهم !

أما أقدم من أسلم من الأمريكيين البروفيسور تي بي لرفنج والذي أقام أول جامع سني بالبلاد في موطن رأسه Cedar Rapids بولاية (Iowa) وأول من قدم ترجمة أمريكية للقرآن ، فما كان يتخيل أو يحلم بأن يرى في حياته هذا الكم من البنية الأساسية للإسلام في الولايات المتحدة ، حتى أنه وصل إلى كلية الحقوق بجامعة هارفارد نفسها . هل كان ليحلم بـ ٦ أو ٧ ملايين من الإخوة في الإسلام ؟

* * *

نظرًا لما يتمتع به مسلمون أمريكا الشمالية من كثافة المتعلمين المتقنين وتوفر مقومات البحث المثالية هناك ، خاصة عدم وجود رقابة ، فإن العالم الإسلامي يرنو بأمال عريضة إلى إخوته وأخواته في أمريكا .

فهل من الممكن أن يستمد الإسلام بواعث نهضته في الألفية الثالثة من أمريكا ؟

من الضروري أن نشير إلى أن مسلمي أمريكا يواجهون الكثير من الصعاب ، فهم لا يجدون أهلاً من اللبث والعسل في أمريكا ، بل يواجهون موقفًا صعباً شرساً نظراً لوجود آلة الإعلام الصهيونية والنفوذ الصهيوني المتغلغل في جميع المجالات والمنظمات ، وهناك الكثيرون من الصهاينة يعتقدون أنهم يفيدون إسرائيل عندما يشوهون صورة الإسلام . وبالنسبة لهذه النقطة على وجه التحديد ، فإن وضع المسلمين في أوروبا أفضل بكثير من مسلمي أمريكا .

وللأسف ، فقد تدهور الأمر في الآونة الأخيرة بالنسبة للمسلمين . ومن

المؤشرات الدالة على ذلك رد الفعل العفوري الذى عم أمريكا عندما وقع الانفجار فى أوكلاهوما مبنى يوم ١٩/٤/١٩٩٥ ، فقد تم إصاق الفعل بالمسلمين دون وجود دليل على ذلك ، حتى أنه تم إلقاء القبض على مسافر عربى ملتحج لا لشيء إلا لأنه قام بحجز رحلة طيران إلى إنجلترا . ولقد وقعت فى الأيام التالية حوالى ٢٠١ حادثة اعتداء وهجوم على منشآت إسلامية وأفراد مسلمين ، ومن ضمن الاعتداءات : اعتداء بالأسلحة الخفيفة والضرب المبرح وكسر النوافذ الزجاجية ، وتهديد بالموت وإلقاء القنابل عبر التليفون . لقد وجد أطفال مسلمون أنفسهم فجأة منبوذين لا يكلمهم أحد قانهم فى المدرسة (حتى بعد إلقاء القبض على الجناة الذين تبين أنهم ليسوا بمسلمين ، فما زال المسلمون فى انتظار اعتذار لهم) .

كما كان إلقاء القبض على « الفهد الأسود » **Rap Brown Black Panthers** (التى سميت الموسيقى Rap على اسمه) بمثابة نفوس خطر . لقد أسلم راب وهو فى أحد سجون نيويورك ، وتعلم العربية وأصبح إماماً يحمل اسم جميل عبد الله الأمين ، وهو اليوم يرأس جمعية مساجد أطلنطا بولاية جورجيا ، ويعد من أكثر الشخصيات الإسلامية نفوذاً فى أمريكا الشمالية . بالرغم من ذلك ، وجه له المكتب الفيدرالى تهمة القتل ، ولقد تلقى حكماً بالبراءة عندما اعترف الشاهد الرئيسى فى قاعة المحكمة أن اليوليس أجبره على الإدلاء بالشهادة الزور ، وأعلن اعتناقه الإسلام .

إن تأثير القوى الصهيونية على وسائل الإعلام والجامعات ودنيا المال والكونجرس ودوائر الحكومة قوى للغاية ، ومسيطر بصورة محكمة حتى يبدو أن السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى لا تأخذ المصلحة القومية فى الاعتبار عند اتخاذها لقراراتها .

وليس من المستغرب أن يتهم البعض « القوى العظمى - أمريكا » بخضوعها لتل أبيب ورغباتها فى جميع قراراتها ، ويؤيد ذلك تصريحات مثل تصريح آل جور [نائب الرئيس الأمريكى والمرشح الجديد للرئاسة]^(*) « إن التزامنا بحفظ

(*) كتبت المقالة قبل الانتخابات التى فاز بها جورج بوش (الابن) .

أمن إسرائيل غير مشروط» (١٩٩٨/٥/١٨) هناك بعض الاتجاهات المعارضة لهذا
تتمثل في كتاب : «إنهم يتجرأون على الكلام - They dare to speak out»
للكتّاب Paul Findley وكذلك كتاب : «لمة واحدة تحت سيطرة إسرائيل - One
• Nation Under Israel» للكتّاب Andrew Hurley

ومما يثير قلق واستياء الأمة الإسلامية الأمريكية ، أن أنور خدام ممثل الجبهة
الإسلامية الجزائرية ، والذي مارس نشاطه لسنوات طويلة في واشنطن ، قد تم إلقاء
القبض عليه وهو في طريقة إلى السويد دون ادعاء رسمي ، كما تم إدراج اسمه على
قائمة شرطة الهجرة لخطورته على الأمن . ونظراً لما سبق ، فلا يثير ظهور فيلم
(الحصار - The Siege) أدنى دهشة ، حيث تم تصوير المسلمين الأمريكيين
كخطر إرهابي يهدد الولايات المتحدة . (يمكنك أن تخمن بثقة لمة جماعة دينية يدين
لها صناع الفيلم بالولاء) •

ولكن الأهم من كل ذلك ، أن بعض الكتّاب المسلمين من أمثال Betty
Bowman يسوقون اليوم حججاً جديدة ، مثل رأيهم القائل بتطبيق القيم الإسلامية
مع قيم الثورة الأمريكية ، ليتحرك المسلمون من منطلق وطني باستفادة لأمريكا لقيمهم
التي هي قيمها الأصلية ، بل يتصاعد هذا الاتجاه من خلال كتاب The Sun Rises
in The West - الشمس تشرق في الغرب - الصادر عام ١٩٩٩م ، والذي يعطى
مؤشراً أن ليس فقط تجديد الولايات المتحدة ، بل تجديد الإسلام كله سينطلق من
أمريكا !

* * *

الفصل الرابع

الاقتصاد الأمريكى

- ١- البترول وأمريكا سليمان قناوى
- ٢- المعونة الأمريكية د. دينا جلال
- ٣- الاقتصاد الأمريكى الجميل والقبيح مجنى دولارمى

البترول وأمريكا مغامرة المال والقوة والسياسة(*)

سليمان قناوى

رئيس تحرير مجلة أخبار السيارات

على مدى قرن ونصف من الزمان .. قدم النفط للحضارة أفضل ما فيها وقدم لها أسوأ ما فيها .. قدم لنا فى حياتنا اليومية الوقود اللازم لخبزنا اليومى ووسائل انتقالنا .. كما قدم للحروب والصراعات وقودها لادام ، لذلك فلن قصة الحياة على الأرض فى القرنين الماضيين ما هى إلا حكاية الصراع على برميل النفط .

وقد بدأ هذا الصراع أولا كنتنافس شرس لا يعرف الرحمة بين رجال الأعمال .. إلا أنه سرعان ما تحول إلى صراع بين أطمع ونول وسياسيين .

يعتبر جورج بيزل (محامى من نيويورك) ، هو الشخص الذى أوجد الصناعة النفطية ، فقد شاهد فى بنسلفانيا كيف يجمعون النفط بالأيدي- فى براميل ، وهناك ملأ زجاجة من هذا السائل ؛ ليأخذها معه كنموذج من الزيت الصخرى الموجود فى بنسلفانيا . كانوا يستعملون النفط كنوع من الدواء الطبى ، وكانوا يقولون إنه يشفى من آلام الصداع ووجع الأسنان وآلام المعدة والديدان والروماتيزم ! .

أدرك بيزل أن هذا السائل قابل للاشتعال ، ولذلك يمكن استعماله للإضاءة بدلا منه كدواء .. وهنا ودع بيزل الفقر . فقد قام بنيامين سيليان المدرس بجامعة ييل بتحليل خصائص النفط لمعرفة المزايا الأخرى غير الاحتراق والتزيت ، واعتبر

(*) هذا الفصل تلخيص لكتاب « الجائزة » ومؤلفه الكاتب الأمريكى المتخصص فى شئون النفط والملاقات الدولية الدكتور دافيد بيرجين .

التقرير الذى كتبه نقطة تحول كبرى فى تاريخ تأسيس صناعة النفط . فقد أشار التقرير إلى أن النفط قابل للتسخين والتقطير لاستخراج منه مشتقات عديدة جميعها تتألف من الكربون والهيدروجين ، ولحدى هذه المواد قدرة على تقديم إضاءة قوية وصافية . • إذن النفط مادة رخيصة ومتوفرة ، ولكنها تقدم مواد ومنتجات غالبية القيمة .

عبادة النار بسبب البترول

فى منطقة الشرق الأوسط ، كان النفط يتسرب إلى سطح الأرض من خلال شقوق سطحية ، يرجع تاريخ ذلك إلى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد . • وأشهر منطقة تقع قرب بابل على نهر الفرات ، لقد كتب المؤرخ الإغريقى ديودور عن معجزات تحدث فى بابل حيث النار مشتعلة طوال الوقت ، وهذا هو السبب فى نشوء عبادة النار فى بلاد فارس (إيران) . ورغم معرفة الشرق الأوسط باستعمال النفط ، إلا أن أوروبا لم ترث عن الإغريق والرومان هذه المعرفة ، وفى النهاية جاء المسلمون بمعارفهم لينقلوا إلى أوروبا تقنية تصفية النفط .

وقد واجه المهتمون بالنفط مشكلتين : استخراجه بكميات كبيرة ، وكيفية صناعة مصباح رخيص الثمن ويمكنه استعمال الكيروسين كوقود ؟ إلا أنه بالنسبة للمشكلة الثانية جاءت الأخبار من فيينا عن ابتكار مصباح له مدخنة زجاجية ويستعمل الكيروسين . وكان دور المدخنة هو التخلص من الدخان الناتج عن الاحتراق ، وهكذا بدأت فيينا تصدير المصابيح إلى الولايات المتحدة .

البرميل الفارغ أعلى من الويسكى

وفى الطريق لحل المشكلة الأولى ، تأسست شركة بنسلفانيا للزيت الصخري ، وظهر الزيت فى الأبواب التى تم فتحها لدخل الأرض فى ١٨٥٩/٨/٢٧ وبرزت مشكلة : ماذا سيفعلون بالنفط المكتشف ؟ قام أدوين دريك الذى تم تكليفه بإدارة حفر هذا البئر فى قرية تيتوسفيل بشراء برميل الويسكى الفارغة ، وهكذا ارتفعت أسعار البراميل ، بل صار سعر البرميل الفارغ أعلى من سعر حملته من الويسكى .

وهكذا توالى اكتشاف الآبار ٠٠ فإذا كان إنتاج النفط فى الولايات المتحدة لم يزد عن ٤٥٠ ألف برميل عام ١٨٦٠ فقد ارتفع عام ١٨٦٢ إلى ٣ ملايين برميل مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل من ١٠ دولارات إلى ٥٠ سنتاً فقط ، لكنه ارتفع من جديد إلى ٧ دولارات عام ١٨٦٣ .

عندما نشبت الحرب الأهلية الأمريكية ، كان ذلك فى صالح صناعة النفط ؛ لأن للكافيين (مادة مشتقة من التريبتين وتستخدم فى الإضاءة) لم تعد تأتى من الجنوب ولذلك تحول الناس إلى الكيروسين ٠٠ كما أن الولايات الشمالية لم تعد تستفيد من صادرات القطن الذى يزرع فى الجنوب - والذى كان أهم سلعة تصديرية - وجاء النفط ليعوض الخسارة ٠٠ بعد أن أصبح يصدر إلى أوروبا . شيئاً فشيئاً زادت أهمية الاستثمار فى مجال النفط ونشأت منات للشركات ، وكانت الأسهم تباع بسرعة خاطفة حتى أن شركة باعت كل أسهمها بعد ٤ ساعات من إنشائها فى نيويورك .

فكرة عبقريّة

التطوير التالى كان فى كيفية نقل النفط ، فقد كنت ترى للشوارع مليئة بالعربات وهى تحمل البراميل ، وشكل ذلك لزحاماً شديداً ٠٠ هذا الزحام ولد فكرة عبقريّة ألا وهى النقل عن طريق الأنابيب . وفى عام ١٨٦٥ نشأت خطوط أنابيب ، خشبية أظهرت فاعلية فى نقل النفط .

وكانت هناك شركة فى ولاية لوهايو لتصفية النفط ، يملكها موريس كلارك وجون روكفلر ، وخلال إحدى الأزمات هدد الأول بحل الشركة ، وإذ بروكفلر يوافق على ذلك . اتفق الاثنان على أن من يدفع مبلغاً أكبر يشتري الشركة ٠٠ بدأ المزاد بـ ٥٠٠ دولار ووصل السعر إلى ٧٢,٥٠٠ دولار ! وكان ذلك عام ١٨٦٥ . واشترى روكفلر الشركة واستطاع أن يحولها إلى مؤسسة على مستوى عالمي ولها سلطة على سوق النفط العالمية .

ويعتبر روكفلر اسماً لامعاً فى عالم النفط وبالتالى فى تاريخ تطور الصناعة الأمريكية وقيام الشركات الكبرى . كان ناجحاً فى الإدارة والتنظيم ، إلا أنه كان

مكروها لاتعدام الرحمة من قلبه ، وحين حل الكساد عام ١٨٧٢ خطط روكفلر لمجابهته بإقامة كتكل كبير للشركات ، بحيث يمتص زيادة إنتاج النفط ويمنع زعزعة الأسعار . والخطوة التالية له كانت شراء أكبر مصافي النفط في كليفلاند ونيويورك ليصبح روكفلر مالك أكبر مجموعة مصافي نفط في العالم كله . وما أن حلت سنة ١٨٧٩ حتى كان روكفلر يسيطر على ٩٠ % من الطاقة الإنتاجية في مصافي النفط في الولايات المتحدة ، وسيطر على أنابيب نقل النفط وعلى عملية نقله نفسها .

لقد أصبح روكفلر نموذجا للشح حتى أن الأمهات صرن يقلن للأطفال : « إذا لم تذهب للنوم فإن روكفلر سوف يأكلك ! » .

قام روكفلر بعد ذلك بإنشاء كتكل (ترست) ضم ٤١ مالكا هم أصحاب أسهم شركة ستاندرلد (٧٠٠ ألف سهم) ويملك هو منها ١٩٢ ألف سهم .

عمليات التجسس

وقد استخدمت الشركة نوعا من عمليات التجسس لمعرفة لوضاع السوق والمنافسين ، كانت هناك بطاقة لكل جهة تشتري النفط في البلاد ، وهناك معلومات عن وجهة كل برميل نفط يتم شحنه وعن كل بائع كيروسين : من أين يشتري بضاعته ؟

كان روكفلر يؤمن بالنفط . وكان دوما يشتري ، مهما حصل ، كان روكفلر يشتري .

و حين أنشأ الـ « ترست » كان عمره ٤٠ عاما ومع ذلك كان واحدا من أغنى ستة رجال في أمريكا . كان يقول : كلما شاهدت أكثر تكلمت أقل ، وكلما تكلمت أقل سمعت أكثر ، وبالتالي نجحت أكثر .

ورغم ثرائه الهائل ، كان مثالا للبخل . فكلن لا يستقنى عن ملايحه حتى تبلى ثملما . أما طعامه المفضل فقد ظل كما هو : الخبز والحليب . وذات يوم دعا عاتلة أحد الأصنفاء ليقضى أسبوعين معه في مزرعته . وفي النهاية أرسل إلى صديقه فتورة بنفقات الإقامة قيمتها ٢٠٠ دولار ! .

استمرت شركة روكفلر فى التوسع ، وعندما ظهر النفط الخام فى منطقة ليمبا ، وكان يحتوى على الكبريت ، عرفت شركة روكفلر طريقة للتخلص من الرائحة الفاسدة لهذا النفط الذى اشتراه بسعر رخيص وباعه بسعر مرتفع ، بعد أن توصلت شركته إلى أن الكبريت يتفاعل مع أكسيد النحاس ومن ثم ينزاح عن النفط . منذ هذا اليوم صار روكفلر هو الذى يحدد أسعار النفط على مستوى العالم كله .

سوق جديد

كانت روسيا قد بدأت للدخول إلى عالم الصناعة ، ومن هنا فهي تحتاج إلى الكيروسين . لذلك نجحت مصابيح الكيروسين حين وصلت إلى هناك . رفع القنصل الأمريكى تقريراً بصور روسيا كمسوق هائلة للكيروسين الأمريكى .

ولكن يبدو أن منطقة « باكو » فى أذربيجان مليئة بالنفط الذى يسيل على سطح الأرض ، وهى منطقة إسلامية لكن الإمبراطورية الروسية احتلتها منذ بداية القرن التاسع عشر ، وفى عام ١٨٧٠ سمحت الحكومة للقطاع الخاص أن يقوم بحفر آبار النفط وإقامة المصافى للتكرير . كان أحد أشهر العاملين فى هذا المجال رجل من أصل سويدي اسمه روبرت نوبل . وفى عام ١٨٧٦ وصلت أول شحنة نفط من « باكو » إلى « بترسبرج » فى روسيا . كان طريق النفط من « باكو » صعباً عبر بحر قزوين ثم نهر الفولجا ثم القطارات . لذلك ابتكر روبرت نوبل وشقيقه لودفيج طريقة لنقل النفط فى سفن مصممة لنقل النفط فقط (ناقلة نفط) . ولذلك كانت بداية ناقلات النفط فى بحر قزوين ، لكن الفكرة نفذت عام ١٨٨٠ فى المحيط الأطلنطى أيضاً . وهكذا استطاعت هذه الشركة خلال ١٠ سنوات أن تصبح إمبراطورية . وفى عام ١٨٨٤ وصل إنتاج الخام الروسى إلى ١١ مليون برميل سنوياً أى ما يعادل ثلث الإنتاج الأمريكى ، وكذلك قامت ٢٠٠ مصفاة تكرير حول « باكو » . وتم بناء خط للسكك الحديدية ينطلق إلى غرب « باكو » حتى « باتوم » (ميناء على البحر الأسود) بواسطة قرض فرنسى من عائلة روتشيلد (عائلة يهودية ثرية من أصل المانى) وتم ذلك عام ١٨٨٦ وصار « باتوم » أهم ميناء للنفط فى العالم ، وأسست عائلة روتشيلد شركة نفط بحر قزوين والبحر الأسود ، ومن ثم بدأ صراع على

أسواق النفط العالمية استمر حتى اليوم . ولم يسكت روكفلر ، ووضع خطة لتكمير المنافسين في روسيا ، واستخدم في ذلك النفوذ السياسي والجواسيس وعمليات التخريب والإشاعات وتكمير السمعة وتخفيض الأسعار . وكان آل روتشيلد قد قاموا بفتح مكتب للنفط في « لندن » ورد روكفلر بفتح شركات للنفط الأمريكي في أوروبا .

تعرفت شركة روتشيلد على شخص اسمه ماركوس صمويل يهودى إنجليزى يعمل في اليابان . جاءت إلى خيال هذا الرجل فكرة بناء ناقلات للنفط (على الشكل المعروف الآن) كان مقصد صامويل هو شحن الكيروسين الروسى إلى اليابان . وحاول الاستفادة من افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التى تختصر ثلاثة أرباع مسافة الرحلة البحرية ، وفى يوم ١٨٩٢/٧/٢٢ بدأت أول ناقلة للنفط عملها وأبحرت من ميناء « باتوم » رغم اعتراض شديد (كان روكفلر وراءه فى الحقيقة) ويوم ١٨٩٢/٨/٢٣ عبرت قناة السويس وأفرغت حمولتها فى سنغافورة ، كانت هذه العملية أشبه بانقلاب ضد شركة روكفلر .

القرن الجديد

مع بزوغ فجر القرن العشرين ، تغيرت خريطة إنتاج النفط فى الولايات المتحدة وظهر فجأة منافسون جدد إلى جانب شركة ستاندارد وصاحبها روكفلر وسوف يبدأ احتكار هذه الشركة فى التراجع .

فقد اخترع اديسون المصباح الكهربائى ، واعتمدت الإضاءة على الكهرباء وليس الكيروسين ، وصار مستقبل شركة ستاندارد فى خطر .

وفجأة ظهر الحل السحري . . فقد ظهرت العربى التى لا تستخدم الخيل . . لقد ظهرت السيارة التى تستخدم محرك الاحتراق الداخلى وتعتمد على البنزين .

نبح التنين

لم يستطع أحد فى الولايات المتحدة الوقوف ضد وحش اسمه « روكفلر » وشركته « ستاندارد » . حاول حكام بعض الولايات بناء معامل لتكرير النفط فى

ولاياتهم ، ولكن لم ينجح أحد في وجه مؤامرات روكفلر . فقط في ولاية « لوهايو » صدر حكم للمحكمة عام ١٨٩٢ بحل الشركة على أن تذهب حصصها إلى الشركات العشرين التي تتكون منها ٥٠ إلا أن « ستاندارد » وجدت الحل في ولاية « نيو جيرسي » فتأسست شركة « ستاندارد أوليل أوف نيو جيرسي » . وهكذا هربت الشركة من القرار القضائي .

إلا أن صحيفة أمريكية اسمها « إيدا تاربل » استطاعت أن تهدم إمبراطورية روكفلر . تعرفت على هنري روجرز الذي أصبح مديراً لشركة ستاندارد وظلت تقابله على مدى عامين . في أحد الأيام سألته : كيف تستطيع ستاندارد للتقلب على الإجراءات القضائية ضدها ؟ قال روجرز : إنهم يتون إلينا أيام الحملات الانتخابية ، ونمد أيدينا إلى جيوبنا ونبتزع لهم . وعندما يقدم إلى الكونجرس مشروع قانون ضفنا . نذهب إلى هؤلاء ونقول لهم : لقد حان دوركم ؛ لقد ساعدتكم والآن يجب أن تساعدونا ، هناك مكرة ضفنا . وهنا يقومون بالدفاع عنا .

ونشرت الصحيفة موضوعاتها ، وكانت قبلة ؛ إذ بدلت تنتشر روائح التنافس الوحشي والحرب الصامتة ، ولكن عندما وصلت المقالات إلى موضوع التجسس الذي تقوم به شركة ستاندارد وشبكة العملاء بحيث تضغط على كل فرد يفكر في دخول عالم النفط . غضب روجرز وقطع علاقته مع « إيدا » ورد روكفلر : « إنهم جسدونني لأنني ناجح . . إن هذه الصحيفة ليست سوى برميل من الزفت ! » .

كانت المقالات بمثابة دعوة لقيام قوة توازي شركة « ستاندارد » وقد تهيأت هذه القوة على يد تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الذي خلف ماكنلي عقب اغتياله عام ١٩٠١ . بدأ روزفلت برفض شيك من شركة « ستاندارد » بمبلغ ١٠٠ ألف دولار ، وعقب انتخابه شن هجوماً حاداً وفتح ملف التحقيق . وصدر أول حكم بتفريم الشركة ٢٩ مليون دولار ، وجاء الحكم التالي بحل شركة « ستاندارد أوليل » خلال ٦ أشهر .

الفوضى في روسيا

في هذا الوقت نفسه بدلت تظهر نقائص حكم القيصر نيقولا الثاني في روسيا .

صمت البلاد موجة من الغليان وبالذات في منطقة « بلكو » . . في هذه المنطقة ولدت صحيفة « نينا » التي يصدرها « لينين » . . من هنا يتم تحريض العمال والفلاحين . . أما حقول النفط في « بلكو » فقد صارت بمثابة دورة لتدريب كوادر وزعماء الحركة البلشفية بما فيها « لينين » الذي صار رئيساً للاتحاد السوفييتي (في المستقبل) وكذلك رجل من جورجيا اسمه جوزيف ستالين . نظم ستالين عام ١٩٠١ المظاهرات والإضرابات في حقول النفط ، وخاصة ضد مصالح عائلة روتشيلد ، وبعد أن انهزمت روسيا أمام اليابان ، ثار العمال واشتعلت الحرائق في آبار النفط ، ولأول مرة يتوقف ضخ النفط بسبب العنف ، فقد دمرت الأحداث ٧٠ % من آبار النفط في « بلكو » .

الحرب العالمية الأولى

صممت الإمبراطورية البريطانية على إطلاق وحش الحرب العالمية الأولى . . انتهزت فرصة اغتيال ارشيدوق النمسا في البوسنة والهرسك ، وأرسل ونستون تشرشل برقية إلى جميع سفن الأسطول البريطاني : (هاجموا ألمانيا) . وهكذا بدأت الحرب ، وقد وضعت بريطانيا يدها على كل ممتلكات النفط الفارسي من خلال شركة النفط الإنجليزية الفارسية .

وكانت فرنسا تصدر أمراً بإخلاء العاصمة الفرنسية أمام القوات الألمانية المتقدمة إلا أن الجنرال « جاليني » الحاكم العسكري لباريس قرر إرسال دعم إلى خط الدفاع وأصدر أمراً بتشكيل طابور نقل سريع بواسطة سيارات التاكسي الموجودة في باريس فتم احتجاز ٣٠٠ سيارة من شوارع المدينة ، وشكلت قافلة تحمل الجنود وتمكن الآلاف من الوصول خلال وقت قصير إلى خط النار ، وتم إنقاذ باريس ، ولكتشف الإنسان لأول مرة إمكانيات السيارة في حروب المستقبل ، وقد استمرت هذه الحرب على شكل حرب ساكنة أي حرب خنادق دفاعية بحيث يتقدم طرف منات الأمتار ثم يتراجع أمام طلقات البنادق ، ولأن الحاجة لم الاختراع ، نشأت فكرة استعمال سيارة لاجتياح الخنادق ، وهكذا تم تدريب السيارة ، وصار هناك سلاح جديد اسمه

« الدبابة » والتي استخدمت لأول مرة عام ١٩١٦ ، وبفضل محرك الإحتراق الداخلي أمكن اختراع الطائرة على يد الأخوان « رايت » عام ١٩٠٣ .

الحرب والنفط

شكلت قوات الإمبراطورية العثمانية التهديد الأكبر للإمبراطورية البريطانية ؛ لأن هذه القوات كانت تهدد جزيرة « عدنان » فى الخليج ، لهذا السبب توجه الإنجليز لاحتلال مدينة البصرة ، ثم انطلقوا منها نحو بغداد . هذه الطريقة جعلت آبار النفط فى أمان ، وبالفعل وقعت بغداد فى أيدي الإنجليز .

انطلقت القوات الألمانية مثل أسماك القرش ؛ لتهاجم السفن الناقلة للنفط ثم تدميرها ، وتمكنت من كسر الحصار الاقتصادى الذى تفرضه بريطانيا على ألمانيا . وكانت الغواصات تسيّر بمحركات الديزل ، وازداد عدد الناقلات الغارقة فى البحر وازداد بالتالى النقص فى إمدادات النفط ، مما أجبر بريطانيا على توزيع الوقود بالبطاقات . ووجدت وزارة الحرب البريطانية ملجأها الوحيد فى نفط أمريكا . فأرسلت برقية يانسة إلى واشنطن تقول فيها : إن الأسطول سوف يتجمع إذا لم ترسلوا لنا النفط بسرعة . . . الألمان يتقدمون . . نحن فى خطر مميت ؛ لدينا الرجال والذخائر ولكن ليس لدينا النفط وهو القوة المحركة .

فرنسا أيضاً أرسلت عبر رئيس وزرائها كليمنصو طلباً إلى الرئيس الأمريكى ويلسون جاء فيه : إن النفط هو الدم الذى يسرى فى شرايين المعارك . . إن نقص النفط سيؤدى إلى شلل جيوشنا . .

وهكذا عقد مؤتمر النفط للدول المتحالفة فى فبراير ١٩١٨ من أجل تسميق شحنات النفط فى الناقلات ، حضر المؤتمر أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا . .

تكمير آبار رومانيا

ورغم الحصار الذى ردت به حكومات التحالف الدولى بقيادة بريطانيا ، ظل الألمان يحصلون على النفط من رومانيا (وهى أكبر منتج نفط أوروبى باستثناء روسيا) وقد ظلت محايدة فى الحرب حتى عام ١٩١٦ عندما أعلنت الحرب على

ألمانيا... هنا تتفق الجنود الألمان في اتجاه رومانيا ودرست اللجنة الحكومية الإنجليزية المختصة بشئون الحرب تدمير مصادر الحبوب والنفط في رومانيا ، لحرمان الألمان... تردت الحكومة للرومانية في الموافقة ؛ لأن حقولها النفطية هي كنز وطني ، ولكن عندما صار الهجوم الألماني قريباً من الانتصار وافقت على فكرة إحراق آبار النفط.

لمر الإنجليز ٧٠ محطة تكرير ولحرقوا خزانات تحتوي على ٨٠٠ ألف طن من النفط الخام ومنتجاته ، وهكذا كان الإنجليز هم أول من قلم بتدمير آبار النفط في تاريخ البترول !

مكثة مهمة

بعد هزيمة ألمانيا ، اجتمعت قوى التحالف الدولي لبحث إقامة نظام دولي جديد واحتل النفط مكانة في سياسات ما بعد الحرب العالمية الأولى ، أرادت بريطانيا بسط سيطرتها على منطقة ما بين النهرين (العراق) الواقعة تحت سلطة الخلافة العثمانية . تبقت بريطانيا من وجود النفط هناك... فرنسا أيضاً طالبت لنفسها بمنطقة الموصل ، واقترح رئيس وزراء بريطانيا أن تتخلي فرنسا عن الموصل ولكنها ستال حصّة من نفط العراق وتنتولى على سوريا (المجاورة للعراق) ، ومن خلال اتفاقية سايكس بيكو ، تم تقسيم أراضي الخلافة العثمانية بين الإنجليز والفرنسيين ، وكان موضوع السيطرة على حقول النفط ، كما برز واضحاً من قبل ، على رأس أولويات هذه الاتفاقية ، فقد أعلن رئيس وزراء بريطانيا : « لا يهمني الشكل الذي سأحصل فيه على نفط للشرق الأوسط ، المهم أن أحصل عليه ».

نفط الجزيرة العربية

مات الملايين في الحرب العالمية الأولى وظل الملايين على قيد الحياة . ومنهم الرائد : فرانك هولمز الذي عمل في مناجم الذهب بجنوب إفريقيا... وخلال إحدى البعثات إلى الحبشة ، سمع من تاجر عربي عن تسرب النفط إلى سطح الأرض في ساحل الجزيرة العربية المطل على الخليج . ذهب هولمز إلى البصرة ، وفتح مخزن

أدوية في عدن إلا أن عينه كانت على النفط. . . لنتبه الإنجليز إلى جولات هولمز وشعروا بالريبة تجاهه. . . فيما بعد صار اسم هولمز هو « أبو النفط » في الجزيرة العربية.

جعل هولمز من البحرين قاعدة لحملته النفطية. هناك كان الشيخ لا يرغب في النفط ، بل يريد الماء العذب ، وكلفاه الشيخ الحاكم عام ١٩٢٥ بامتيازات النفط في جزيرة البحرين ، وقد حصل هولمز على حقوق النفط أيضًا في « الحسا » أي في القسم الشرقي من السعودية. وفي مايو ١٩٢٣ تم توقيع عقد نهائي بين شركة « سوكال » الأمريكية والسعودية ، وبذلك حصلت هذه الشركة الأمريكية على امتيازات النفط هناك ، وذلك من خلال وساطة الإنجليزي « هاري فيليبي » والد أشهر عميل مزدوج في القرن العشرين : هارولد كيم فيليبي الذي صار رئيس جهاز مكافحة الجاسوسية السوفيتية لدى المخابرات البريطانية. وعندما علم الإنجليز بالخبر ، أصابهم الغيظ ؛ ولذلك أسرعت شركة النفط الإنجليزية - الفارسية وشركة نفط العراق ، وحصلتا على امتياز نفط الحجاز عام ١٩٣٦ ، وهو امتياز يمتد من شرق الأردن إلى اليمن لكن النفط لم يظهر في غرب السعودية.

أما العمل في الكويت فقد بدأ عام ١٩٣٥ في حقل برقان جنوب شرق المدينة واندفع النفط يوم ١٩٣٨/٢/٢٣ . وفي السعودية ظهر النفط في مارس ١٩٣٨ في منطقة الدمام ، وبدأ كذلك بناء خط أنابيب من حقل النفط إلى رأس تنورة لتصدير النفط.

اشتعلت الحرب العالمية الثانية ، وقام الإنجليز بصب الأسمنت في آبار النفط الكويتية ، وتم تجميد العمل في آبار النفط السعودية ، فقد خاف الإنجليز والأمريكان من وصول الألمان إلى المنطقة وبالتالي فقدان هذه الآبار والحقول .

اليابان تدخل الحرب

درست الحكومة اليابانية أسباب هزيمة الألمان خلال الحرب العالمية الأولى ، وتبين أن شح الإمدادات من النفط أعاق الاقتصاد الألماني وبالتالي أضعف القدرة

العسكرية ، فإذا طبق ذلك على اليابان وجدنا أنها تستورد ٨٠ ٪ من حاجاتها النفطية من الولايات المتحدة وتنتج محلياً فقط ٧ ٪ من استهلاكها ، أما النسبة الباقية فتأتى من جزر الهند الشرقية التى تسيطر عليها هولندا . ولذلك بدأت الحكومة اليابانية تسعى ليمسك سلطتها أولاً على صناعة النفط فى اليابان ، وبالتالي كفت أيدى الشركات الأمريكية عن السيطرة على هذا المجال الحيوى ، واعتبرت واشنطن ذلك إعلاناً بالحرب ضدها وبدأت التفكير فى فرض حظر على إمدادات النفط إلى اليابان . . . وكانت الأخيرة تطمع فى أن تصبح سيدة دول آسيا ، ولا مجال لذلك إلا بضمان تنفق النفط إلى صناعتها وأسطولها وجيشها وطانرها .

تولى روزفلت رئاسة أمريكا عام ١٩٣٣ وبدأ دراسة كيفية إخضاع اليابان من خلال النفط ، فبدأت أمريكا بفرض حظر على تصدير المحركات الخاصة بالطائرات ؛ لأنها كانت تخشى إذا طبقت مقاطعة نفطية ضد اليابان أن تقوم الأخيرة فوراً باحتلال جزر الهند الشرقية . إلا أنه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وتحديداً عام ١٩٤٠ صدر قرار بمنع تصدير البنزين الخاص بالطائرات إلى اليابان ، ومنع تصدير جميع أنواع الفولاذ ، وردت طوكيو بتوقيع اتفاقية مع هنتر وموسوليني .

وفى ١٩٤١/٧/٢٥ صدر قرار أمريكى يشترط الحصول على إجازة تصدير قبل شحن أى كمية من النفط إلى اليابان . وقرعت بذلك طبول الحرب ، حيث لم تعد نقطة نفط واحدة تذهب من أمريكا إلى اليابان . بريطانيا قررت أيضاً تطبيق حظر نفطها وتوقف ضخ النفط من بورنيو (الجزيرة التى تنقسمها إندونيسيا وماليزيا وبروناي) إلى اليابان . لذلك قررت طوكيو إتمام احتلالها لمنطقة جنوب الهند الصينية . . كان الوضع العسكرى كالتالى ؛ الألمان يتقدمون فى الأرضى الموفيتية ، واليابانيون يتقدمون فى آسيا .

اجتمعت القيادة اليابانية مع الإمبراطور وكان الأمر واضحاً : بدون النفط سيصبح الأسطول كتلة من الحديد الخردة ولا تستطيع اليابان الاستمرار فى الحرب أكثر من أسبوعين إذا لم يتدفق النفط إليها . وقال الجنرال توجو الذى عين رئيساً للوزراء فى اليابان إن بلاده ستصبح دولة من دول العالم الثالث إذا لم تضمن واردات

النفط . هنا أرسل الإمبراطور هيروهيتو إلى روزفلت يطلب منه إنهاء الحظر النفطي، ورد روزفلت بإقتدار يطلب سحب القوات اليابانية من الهند الصينية ومن الصين . لذلك ضرب الأسطول الياباني أسطول الولايات المتحدة في بيرل هاربور حيث غرقت ٨ سفن حربية ، ٦ محركات ، ٤ سفن دعم ومساندة .

الخطأ الوحيد في هذا الهجوم هو عدم تنفيذ موجة ثالثة ضد الجزر التي بها الميناء ، حيث يوجد هناك خزانات تحتوي ٤ ملايين برميل نפט يمكن تدميرها بقلبة واحدة فقط ، لو تم ذلك ، لما أمكن تعويض هذه الخزانات إلا من كاليفورنيا ، أى على بعد آلاف الأميال ، وبالتالي فسوف تتعطل جميع تحركات السفن الأمريكية ، وكان يمكن أن تستمر الحرب العالمية الثانية سنتين إضافيتين ، ولكن اليابان ارتكبت هذا الخطأ الذي دفعت ثمنه بفداحه .

هتلر والنفط

بعد غزو موسوليني للحبشة ، اقترحت عصبة الأمم فرض حظر بنزولي على إيطاليا ، إلا أن ذلك لم يتم؛ يومها قال موسوليني لهتلر: لو تم تنفيذ الحظر لوقعت كارثة ، وكنت سأسحب من الحبشة خلال أسبوع واحد .

تعلم هتلر من هذه الحادثة درس الاعتماد في النفط على الذات . الدرس الثاني تعلمه من السوفييت عام ١٩٣٦ ؛ لأنهم أوقفوا شحنات النفط إلى ألمانيا . فى العام نفسه اغتتم هتلر فرصة معرض برلين السنوى للسيارات ، وأعلن أن ألمانيا حلت مشكلة إنتاج الوقود التركيبى . وعندما قام هتلر بغزو بولندا عام ١٩٣٩ وهو الحادث الذى فجر الحرب العالمية ، كان فى ألمانيا ١٤ معمل لإنتاج الوقود التركيبى قادرة على إنتاج ٧٢ ألف برميل يوميا .

اعتمد هتلر فى معاركه على طريقة الضربة الصاعقة ، أى المعركة القصيرة بأكبر عدد من الآليات ، بحيث يحصل على نصر حاسم فى وقت قصير قبل أن تظهر مشاكل بسبب نقص الوقود . وبهذه الطريقة غزا هتلر بولنده والنرويج وبيلجيا وفرنسا وهولندا ، وبدأ ينظر نحو الاتحاد السوفييتى . فقد كان يكره الشيوعيين ويحتقر ستالين ، فى الوقت نفسه كان ينظر إلى حقول النفط فى القوقاز ويأكل . وبعد

نهاية الحرب العالمية الثانية تم التحقيق مع البرت سبير وزير هنر للتسليح والتصنيع الحربي ، فقال الوزير: إن حاجتنا للنفط كانت الدافع الأول وراء عملية غزو الاتحاد السوفييتي .

كانت ألمانيا تعتمد على حقول نفط «بلوسني» في رومانيا ، وحتى تلك اللحظة كانت رومانيا حليفة للألمان ، ولكن هناك احتمال كبير أن يقوم ستالين باحتلال رومانيا وحقول النفط فيها ، ولذلك هاجم هنر الاتحاد السوفييتي لضمان استمرار تدفق النفط عام ١٩٤٣ . وبالمز من ايزنهاور قائد قوات الحلفاء بدأت عمليات قصف جوى جبارة عام ١٩٤٤ ضد معامل إنتاج الوقود للتركيبي الألمانية ، بعد ذلك تمكن الحلفاء من إخراج إيطاليا من الحرب ، وبدأ الحلفاء ضرب منشآت النفط الرومانية . لقد اخترعت ألمانيا هذه السنة طائرة حربية نفثة ، ولكن لم يجد الألمان وقودا كافيا لتدريب الطيارين أو كي تنطلق الطائرات إلى السماء . لقد انخفضت ساعات تدريب الطيارين إلى ساعة واحدة كل أسبوع .

واستمرت الهزائم الألمانية ووصل السوفييت إلى برلين واقتربوا من مقر هنر ، لكنه انتحر وأوصى بإحراق جثته بالبزنزين كي لا تقع في أيدي «السلاف» الذين كان يحتقرهم ، ومن حسن حظه أنهم وجدوا الوقود الكافي لإحراق الجثة .

ولو وصل الأمريكان إلى برلين قبل السوفييت ، لتغيرت خريطة أوروبا ، وما كان السوفييت ليستطيعوا السيطرة على الكثير من مناطق قلب أوروبا . . . لقد توقفت دبابات الجنرال « جورج باتون » قائد الجيش الثالث في قوات الحلفاء قبل ١٠٠ كيلو متر من ألمانيا ، والسبب هو نفاذ البزنزين من خزانات الوقود .

مركز الجاذبية الجديد

ثناء نشوب الحرب العالمية الثانية ، تعرض الشرق الأوسط لاحتمال وصول الألمان إليه ، وهنا جهز الإنجليز المخططات الكافية لتدمير آبار النفط ، وقاسوا فعلا بصب الأسمنت في آبار النفط في الكويت ، وتم دراسة تدمير الآبار إذا وصل الجيش الألماني إليها .

وهنا وصل صناعو السياسة الأمريكية إلى أن الشرق الأوسط صار منطقة مركزية للنفط العالمي . وبدأ الإنجليز يشعرون بالخوف من قيام الأمريكان بالانكفاء عليهم وإخراجهم من المنطقة . وقد استمع ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني إلى اللورد بيفر بروك صاحب إمبراطورية الصحف الذي قال: إن النفط هو الثروة الوحيدة الباقية لنا بعد الحرب العالمية ، ويجب أن نرتضى تقاسمها مع الأمريكان .

تفلق الخط الأحمر

هنا أصدر الرئيس الأمريكي روزفلت تعليماته للورد هاليفاكس سفير بريطانيا في الولايات المتحدة وهو ينظر إلى الخريطة : « النفط الإيراني لكم ، وستشارك معنا في تقاسم نفط المنطقة » .

وكانت شركة « أرامكو » (شركة النفط العربية الأمريكية) قد تولت تطوير قطاع النفط في السعودية بإشراف الشركتين « سوكال » و « تكساكو » . رأت أرامكو أن توسع جبهتها بضم شركات جديدة ، ولكن الملك ابن سعود أصر على بقاء الشركة أمريكية ١٠٠ % ، ومع ذلك فقد بدأت مفاوضات مع شركات أخرى لزيادة إنتاج نفط الشرق الأوسط ، فتمت في ١٩٤٦ مفاوضات مع شركة نفط « ستاندارد نيو جيرسي » . يعرف الطرفان أن « أرامكو » تملك احتياطي نفط هائل لكنها تنفق على أسواق البيع ، في حين أن نيو جيرسي تمتلك الأسواق . إن القدر يجعل من أرامكو أكبر شركة نفط في العالم .

في بداية المفاوضات ظهرت مشكلة جديدة تتعلق بشركة نفط العراق التي تتألف من تحالف لشركة شل - للشركة الإيرانية - الإنجليزية ، وشركة النفط الحكومية الفرنسية ، ورجل أرمني اسمه كولبنكيان ، وكذلك شركة « سوكال » و « جيرسي » . هؤلاء المشاركون وقعوا في الماضي على اتفاق اسمه « الخط الأحمر » منذ عام ١٩٢٨ ، وهو يمنع ليا من هؤلاء الشركاء من العمل بشكل انفردى داخل المنطقة المحددة بالخط الأحمر الذي رسمه الأرمني كولبنكيان ، أي أن الشركتين الأمريكيتين لا تستطيعان الانضمام إلى

« أركموا » إلا إذا أخذنا معهما جميع الشركاء ، ولكن فى الوقت نفسه يرفض الملك ابن سعود أن ينضم إلى أركموا أى شريك غير أمريكى .

هنا أعلنت الشركتان الأمريكيتان أن اتفاق الخط الأحمر صار لاغياً . انفجر الجنرال ديغول غضباً ولجأ الأرمنى إلى القضاء والمحاكم ، أما الملك ابن سعود فقد وافق على انضمام هاتين الشركتين إلى أركموا . وهكذا بدأ عصر جديد يخرج فيه الإنجليز من منطقة الشرق الأوسط ويحل الأمريكان محلهم .

وقد تمكنت شركة أمريكية أخرى هى شركة نفط الخليج من التواجد فى الشرق الأوسط ، فهى تملك نصف أسهم شركة نفط الكويت . وثلاثة الصفقات الكبرى ظهرت فى إيران ، فقد جاءت شركتا جيسى وسوكال لتوقيع اتفاق مدته ٢٠ سنة مع شركة النفط الإنجليزية الإيرانية ، وهكذا وجد الأمريكان عام ١٩٤٧ موطئ قدم لهم فى إيران ، وبالتالي دعوا موقفهم فى مركز الجاذبية الجديد للنفط العالمى .

أنبوب التابلاين

استمر إنتاج النفط يتزايد فى الشرق الأوسط وتصاعدت مشكلة النقل ، واستمرت أركموا فى معركة إنشاء خط التابلاين من السعودية إلى شاطئ البحر المتوسط ، فقد كانت البلدان التى سيمر بها خط الأنابيب تعارض ذلك ، وخاصة سوريا . كان لسوريا أسبابها الخاصة ، فالأجواء تشهد تقسيم فلسطين ، ثم إعلان قيام دولة إسرائيل ، أما الملك ابن سعود فقد قال : إن الدعم الأمريكى لإسرائيل سيمر المصالح الأمريكية فى العالم العربى . وحين بدأت أول حرب بين العرب وإسرائيل أرسل جيمس تيرى مدير أركموا فى الظهران إلى جورج مارشال وزير خارجية أمريكا يقول : إن الملك ابن سعود أخيره أنه سيحتج عليه فى ظروف خاصة أن يطبق حظراً على النفط الذاهب إلى أمريكا ؛ فالرأى العام يمارس ضغطاً هائلاً لا يمكن مقاومته .

ومع ذلك فقد كانت السعودية فى موقف حرج ؛ لأن شركة أركموا هى المصدر الوحيد للدخل ، أما الإنجليز فهم ينتظرون اللحظة المناسبة لإقامة تحالف مع العائلة الهاشمية التى كانت تحكم الحجاز قبل الحرب العالمية الأولى .

وهكذا وصل الملك ابن سعود إلى قناعة لإقامة تحالف دفاعي مع الإنجليز والأمريكان ، وصار يميز بين أرامكو التي هي شركة تجارية خاصة ، وبين الحكومة الأمريكية التي تدعم الدولة اليهودية ، وعندما طلبه أحدهم بمقاطعة أمريكا ، قال الملك ابن سعود : إن الأموال التي تأتينا من النفط هي خير عوض لنا لتقوية بلادنا ودعم جيراننا العرب في مواجهة إسرائيل . وهكذا قام خط التبادلين ولتتمثل إتفاؤه عام ١٩٥٠ ، ولذا صارت العلاقة الأمريكية السعودية علاقة فريدة من نوعها .

المبدأ الجديد

هناك مفهوم تبنته شركات النفط قبل عام ١٩٥٠ وبطلها اليهودي ديفيد ريكاردو الذي عاش في سوق الأسهم خلال القرن الثامن عشر . قامت شركات النفط بتطبيق هذه النظرة على البترول ، وتتلخص في أن النفط هبة من الطبيعة جاءت بالمصادفة وليس لأصحاب الأرض أي دور أو فضل فيها ، بل إن الفضل كله يعود إلى الرجال الذين درسوا ونقبوا واستكشفوا وخطروا ووظفوا أموالهم ، لذلك فإن المعركة بين الدول المنتجة والشركات معركة لا عدل فيها ، لولا الشركات لظل أصحاب الأرض فقراء .

وحتى يتم تغيير هذا المفهوم فتحت فنزويلا أول جبهة . . كانت فنزويلا خلال الحرب العالمية الثانية هي أهم مصدر خارجي للنفط للولايات المتحدة . ولذلك نشأ خوف أمريكي من تأمين النفط للفنزويلي ، وكان الحاكم الجديد في البلاد قد طالب بإعادة دراسة العلاقة بين شركات النفط والحكومة الفنزويلية ، طالبت الأخيرة بتقسيم النفط مناصفة بين الشركة والحكومة الفنزويلية . أقر الكونجرس الفنزويلي هذه الاتفاقية في مارس ١٩٤٣ . وشكلت هذه الاتفاقية نقطة تحول خطيرة في تاريخ صناعة النفط في العالم .

وبعد الانقلاب العسكري الذي وقع في فنزويلا عام ١٩٤٥ ، طالب وزير التنمية الجديد بابلو الفونزو بمراجعة الاتفاقية بعد أن وجد أن تنفيذها الفعلي يعطى ٦٠ % للشركات و ٤٠ % لفنزويلا .

ومرة أخرى طالب الوزير أن تقيض فنزويلا بعض حقها على شكل بترول ؛ لكي تقوم ببيع حقها في السوق العالمية ، ولأول مرة في تاريخ النفط صار اسم فنزويلا معروفاً إلى جانب أسماء الشركات الغربية .

قرر الفنزويليون بعد ذلك نشر منافع مبدأ المناصفة إلى المنطقة التي تنافسهم نفطياً : الشرق الأوسط . أرسل الرئيس رومولو بيتانكورت لجنة ، لكنها توقفت في البصرة ؛ لأن السعوديين منعوا من دخول بلادهم بسبب تصويت فنزويلا في مجلس الأمن لصالح إسرائيل . رغم ذلك تسرب مبدأ المناصفة إلى السعودية فقد علمت به الحكومة عام ١٩٤٩ . وعرفت الحكومة أن أرامكو تربح ثلاثة أضعاف أرباحها . . . كذلك عرفت السعودية أن الحكومة الأمريكية تأخذ ضرائب على النفط السعودي بشكل يفوق الأرباح التي تأخذها السعودية من بيع النفط !

درس السعوديون الأمر ، وأرسلوا خبيراً يدرس قانون الضرائب الأمريكي . عثر ذلك الخبير على فقرة صدرت عام ١٩١٨ وتنص على أن الشركة التي تعمل خارج الولايات المتحدة تحصل على ميزة خاصة ، وهي أن كل مبلغ تدفعه الشركة بصفة ضرائب إلى حكومة أجنبية ، فإنه يخصم من مبلغ الضريبة المقررة داخل أمريكا .

في عام ١٩٤٩ قبضت السعودية ٣٩ مليون دولار ثمنًا لنفطها ، بينما قبضت الولايات المتحدة ٤٣ مليون دولار بصفة ضرائب! وهكذا . . . إذا طلبت السعودية بمبلغ إضافي آخر هو ٣٩ مليون دولار بصفة ضرائب للسعودية فإنه سوف يخصم من مبلغ ٤٣ مليون ، وبالتالي لا تدفع شركة أرامكو المحدودة للحكومة الأمريكية سوى ٤ ملايين دولار . طلبت السعودية التفاوض وهي تحمل سلاحاً جديداً يفيد السعودية ولا يضر أرامكو . اضطرت أرامكو إلى القبول وخاصة أن الحرب الكورية نشبت عام ١٩٥٠ وهناك تطلعات سوفيتية للتوسع في الشرق الأوسط ، وظهرت الحاجة إلى تأمين الطريق إلى حقول النفط . هكذا صار مبدأ المناصفة شيئاً لا يمكن التهرب منه . لقد انقلبت الصورة ، ففي عام ١٩٤٩ دفعت أرامكو ٤٣ مليون دولار إلى الخزينة الأمريكية ودفعت ٣٩ مليون إلى السعودية ، ولكن في عام ١٩٥١ دفعت أرامكو ١١٠ ملايين دولار إلى السعودية ودفعت فقط ٦ ملايين إلى الخزينة الأمريكية .

بعد ذلك أصرت الكويت على مبدأ المنصفة ووافقت شركة نفط الخليج ، وكان موقف الحكومة الأمريكية هو المهلنة ؛ إذ ظهرت الحاجة إلى الحفاظ على الأنظمة الصديقة على رأس السلطة في تلك المنطقة .

مصدق وبنترول إيران

تمثل شركة النفط الإنجليزية - الفارسية رمزاً للتدخل الأجنبي في مقدرات البلاد . لذلك كره الشعب الإيراني الشركة ، كان لذلك ما يبرره . ففي الفترة بين ٤٥ ، ١٩٥٠ ربحت هذه الشركة في إيران ٢٥٠ مليون جنيه استرليني في حين كانت العائدات الإيرانية ٩٠ مليوناً فقط ! . ولذلك دعا مجلس النواب الإيراني عام ١٩٥٠ إلى إلغاء امتيازات هذه الشركة كما دعا إلى تأميم النفط الإيراني ، وقام مجلس النواب بانتخاب الدكتور محمد مصدق رئيساً للجنة النفط في مجلس النواب ، وفي يوم ١٩٥١/٣/٢٨ صادق مجلس النواب على قرار التأميم وانتخب الدكتور مصدق رئيساً للوزراء ؛ ليقوم بتنفيذ القانون الجديد ، وأجبر الشاه على التصديق على هذا القانون . هاجت بريطانيا وفرضت حصاراً كاملاً على إيران ؛ لأن السماح لإيران بالتناجح في تأميم نفطها - كما قال إيمانويل شينويل وزير الدفاع البريطاني - سوف يفرى مصر بتأميم القناة كما يفرى باقي دول الشرق الأوسط بالقيام بنفس الشيء .

لذا بدأت خطة انقلاب اضطلع بها العميل الأمريكي كيرميت روزفلت . أصدر الشاه أمراً بإقالة مصدق ، لكن الضابط الذي حمل الأمر اختفى وبدأت الخطة تفشل ، وعلم مصدق بالمؤامرة . وهرب الشاه بالطائرة إلى بغداد ثم روما ، ثم بدأت خطة الانقلاب الجديدة . كان روزفلت يحمل ملايين الدولارات . . . فاقصص ببعض أعوان الشاه وطلب منهم تجنيد أوباش الأسواق الفقيرة في طهران ، فتظاهروا مطالبين برأس مصدق وحياة الشاه . . . وتمت مهاجمة منزل الدكتور مصدق وسجنه ، وعاد الشاه إلى إيران . . . وبذلك انتصرت أمريكا وبريطانيا وأصبح التأميم لاغياً .

أزمة السويس

كانت ناقلات النفط للقائمة من الخليج تقطع حوالي ١١ ألف ميل حول رأس الرجاء الصالح في رحلتها إلى بريطانيا ، أما من خلال القناة فكانت تقطع ٦٥٠٠

ملا فقط. وفي عام ١٩٥٥ صار النفط يشكل ٧٠% من المواد المنقولة عبر تلك القناة. . . صارت القناة نقطة الوصول الرئيسية في النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية.

قامت الثورة في مصر عام ١٩٥٢ وتم تأميم القناة عام ١٩٥٦ ، وفي ذلك الوقت كانت الحكومة الأمريكية تصر على إلغاء للنظام الاستعماري المباشر القديم وتقرح نظام الاستعمار الجديد ، وهاجت فرنسا وبريطانيا على التأميم ، إلا أن كل المبادرات الأمريكية في ذلك الوقت كانت تهدف إلى تأجيل القيام بأى عمل مباشر ضد مصر ، وشعر الإنجليز بالالتزاع من مواقف واشنطن .

وكان الفرنسيون قد رأوا في عبد الناصر خطراً يهدد مصالحهم في شمال أفريقيا أى الجزائر ، حيث كان يدعم المجاهدين ويمدهم بالسلاح . . . أما للقلق البريطانى فكان سببه النفط ، وها هو خروشوف يزور مصر ويبدو أن اللب الروسي يغرس أظافيره في المنطقة التى تقيض نفطاً والتي يقع فيها أهم ممر لنقل النفط .

شن الإنجليز والفرنسيون والإسراييليون العدوان الثلاثى على مصر ، وكانت العملية مفاجأة للأمريكان ، فاتصل الرئيس الأمريكى بالهاتف ووبخ بقسوة رئيس الوزراء البريطانى ، ثم أغلق الهاتف بسرعة .

مصر من جهتها قامت بتعطيل عدة سفن وإغراقها عند مدخل القناة لتعيق بذلك العمليات الحربية ، وكانت السفن محملة بالأسمنت والحجارة . وهكذا توقف مرور النفط عبر قناة السويس .

أوضح الرئيس الأمريكى لمستشاريه أن استئثار العرب قد تؤدى إلى مقاطعة نفطية عربية ، ولوح أيزنهاور بفكرة حظر نفطى أمريكى ضد لندن ، ورفعت بريطانيا نراعيها إلى السماء مستسلمة . وسحبت بريطانيا وفرنسا قواتهما من السويس .

أما بالنسبة لعالم النفط ، فقد بدأ التفكير جدّياً بعد انتهاء أزمة السويس . . . إذ ماذا يمكن أن يحدث فى لية أزمة أخرى؟ ما هى التوقعات وما هى الاحتياطات ؟ بل كيف يمكن تأمين خطوط النفط التى يمكن تكميرها بسهولة؟ لهذا السبب بدلت فكرة بناء

النقلات العملاقة حتى يمكن الالتفاف حول طريق رأس الرجاء الصالح ، وأخذ اليابانيون في بناء النقلات العملاقة التي تسير بمحركات ديزل رخيصة التكاليف .

أما العلاقات الإنجليزية الأمريكية ، فقد بدأت في التحسن مع قدوم رئيس وزراء بريطاني جديد ، وكان رجلاً عملياً يعترف بأن الأمور صارت في يد حكم واشنطن الأقوياء . وهكذا تم الاتفاق على تقاسم المصالح النفطية في المنطقة العربية . وعلى كل حال ، كانت حرب السويس نقطة تحول ، فقد صارت أمريكا وليس بريطانيا هي القوة العظمى المسيطرة في الشرق الأوسط .

ظهور أوبك

ظل سعر النفط يتناقص ، لأن الاتحاد السوفييتي ظل يدفع بالمزيد من إنتاجه إلى السوق العالمية عبر صفقات مقايضة . كان هدف الزعيم خروشوف سياسياً بحيث يجعل أوروبا تعتمد على الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي يضعف حلف شمال الأطلسي ويتمكن من الوصول إلى الشرق الأوسط ، وقد هدد في أكثر من مناسبة بدفن الغرب ، وها هو يفرقهم في بحر من النفط .

لم يكن ممكناً مقاومة الأسعار السوفييتية ، إلى جانب أن التحميل من موانئ البحر الأسود يوفر الكثير من الأموال ، ولذلك هرع رجل الأعمال الإيطالي الشهير انريكوماني للشراء من السوفييت ، وبكل عجرفة رأت الشركات الأمريكية والأوروبية تخفيض سعر النفط دون استشارة الدول المصدرة ودون إعلامها مسبقاً ، فخفضت شركة بريتيش پتروليوم السعر بنسبة ١٠ ٪ عام ١٩٥٩ (أي خفضت ١٨ سنتاً من سعر البرميل) كما قامت شركة ستانارد نيو جيرسي علم ١٩٦٠ بتخفيض السعر بمبلغ ١٤ سنتاً أي بنسبة ٧ ٪ .

استشاط أصحاب النفط غضباً ، وفي ١٠/٩/١٩٦٠ اجتمع مندوبون من السعودية وفنزويلا والكويت والعراق وإيران في مدينة بغداد وحضرت قطر بصفة مراقب ، وقرروا عند انتهاء أعمالهم في ٤ سبتمبر تأسيس كيان جديد اسمه « منظمة الدول المصدرة للنفط » أوبك . وأعلن عن هدف المنظمة وهو الدفاع عن سعر النفط .

وهكذا سوف يصبح على الشركات من الآن فصاعداً أن تستشير الدول بشأن الأسعار ، لذلك كان هناك هدف آخر وهو تنظيم الإنتاج .

كانت الدول الخمس المؤسسة للمنظمة هي مصدر ٨٠ ٪ من صادرات النفط الخام في العالم . ومع ذلك لم تشكل المنظمة في بدايتها تهديداً حقيقياً ، ولم تأخذها الشركات محل الجد . ففي تقرير لوكالة المخابرات المركزية من ٤٣ صفحة عن الشرق الأوسط ، كان هناك سطران فقط عن منظمة أوبك .

ومع ذلك فقد حققت أوبك شيئاً هاملاً ، وهو أنها جعلت الشركات لا تتجراً على اتخاذ قرارات حاسمة دون مشاوره حكومات الدول للمصدرة ، أيضاً لم تعد الشركات تتجراً على تخفيض أسعار النفط كما كانت تفعل في الماضي . أما سبب ضعف المنظمة في عامها الأول ، فيرجع إلى أن الاتفاقيات تعطي الشركات امتياز النفط وهو في باطن الأرض ، والسبب الثاني وجود كميات نفط كثيرة معروضة في السوق ؛ ولذلك فإن هناك منافسين كثيرين .

حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧

بدأت الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧ وتجددت نتيجتها منذ الساعات الأولى ، ولم تستمر أكثر من ٦ أيام فقط ، وانهزمت الجيوش العربية هزيمة نكراء . بعد الحرب تكلم العرب عن النفط كسلاح ، واجتمع وزراء النفط في السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر ، واتفقوا على إيقاف شحن النفط إلى أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية . أبلغ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي شركات أرامكو العاملة في السعودية بالقرار ، وهدد بأن هذه الشركات ستكون مسنولة إذا وصلت قطرة نفط واحدة إلى تلك الدول .

لقد وفقت هذه الدول على ذلك القرار خوفاً من الجماهير التي تحمل أجهزة الراديو وتستمتع إلى إذاعة صوت العرب ، وبالفعل حدثت انتفاضة في ليبيا ، لذلك صارت طاقرة تهبط كل نصف ساعة في قاعة هويليس لإجلاء الرعايا الأمريكيين وعقلائهم ، ولذلك وقعت إضرابات وأعمال تفجير في السعودية والكويت . وهكذا

التخفيض تنفق النفط العربي بنسبة ٦٠% في ١٩٦٧/٦/٨ . وقد أغلقت محطة تكرير البترول الإيرانية في عبادان ؛ لأن المرشدين البحرينيين العراقيين في شط العرب رفضوا العمل ، لهذه الأسباب تم انتقال ٦ ملايين برميل نفط يوميًا من الأسواق ، وأغلقت أيضًا أنابيب النفط العراقية والسعودية للذهاب إلى شاطئ البحر المتوسط .

وفي هجوم مضاد ، بدأ التنسيق بين الدول الغربية ، وصار النفط القادم من الدول العربية يذهب إلى الدول الغربية غير المحظورة ، أما النفط القادم من الدول النفطية غير العربية فإنه يذهب إلى الدول المحظورة (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية) .

أما بالنسبة لإغلاق القناة وخطوط النفط المطلة على البحر المتوسط ، فإن الناقلات العملاقة حلت المشكلة ، وعادت إلى طريق رأس الرجاء الصالح . بعد فترة قصيرة هذأت الشوارع العربية وبرد المسرح وعاد النفط إلى مستوى إنتاجه السابق . بل بدأ تعويض كمية النفط التي حظرت عن واشنطن ولندن وبون فقد زادت فنزويلا إنتاجها في تلك الفترة ٤٠٠ ألف برميل يوميًا ، وزادت إيران إنتاجها ٢٠٠ ألف برميل ، وزاد الأمريكان إنتاجهم ١٠٠ ألف برميل يوميًا .

بعد شهر واحد من حرب يونيو ، صار واضحًا أن سلاح النفط فشل وأن الحظر - بشكل انتقائي - فشل أيضًا .

ومع ذلك فسوف نكتشف مدى قوة هذا السلاح خلال حرب أكتوبر بعد أن نزايد اعتماد العالم على النفط القادم من العالم العربي من ١٩ مليون برميل يوميًا في الستينيات إلى ٤٤ مليون برميل عام ١٩٧٢ .

وقبل حرب أكتوبر ، زار السادات الرياض وهناك أبلغه الملك فيصل بالآ تكون الحرب قصيرة المدى وإلا لن يظهر مفعول سلاح النفط على الساحة . وأثناء اشتعال حرب أكتوبر ، عاد جميع أعضاء منظمة أوبك من فيينا إلى الكويت يوم ١٩٧٣/١٠/١٥ ومن هناك أعلن الجميع زيادة سعر النفط بنسبة ٧٠% . هذه الخطوة لفترة جبارة في ذلك الوقت . ففي الماضي كانت شركات النفط هي التي تتحكم

بالأسعار ، هنا قال اليماني : « عشت حياتي بانتظار هذه اللحظة السعيدة . لقد صرنا نملك نفطاً ».

في نفس الوقت ، كان وزراء النفط العرب يبحثون استخدام سلاح النفط في الكويت . طالب العراق بتأميم كل المصالح الأمريكية في المنطقة وسحب كل الأرصدة العربية من المصارف الأمريكية وإعلان مقاطعة نفطية ضد واشنطن ولصفاء إسرائيل . ووافق الوزراء على تخفيض الإنتاج بنسبة ٥٠ ٪ وبمواصلة التخفيض (٥ ٪) كل شهر إلى حين تحقيق الأهداف العربية . لقد وافق على ذلك وزراء تسعة بلدان عربية منتجة للنفط .

في يوم ١٩ / ١٠ / ١٩٧٣ أعلن نيكسون عن مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة ٢,٢ مليار دولار ، وردت ليبيا بوقف جميع شحنات النفط الليبي إلى أمريكا . في اليوم التالي سافر كيسنجر إلى موسكو ليدرس موضوع وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل ، عند هذه المرحلة قررت السعودية وبقية الدول العربية وقف شحن النفط إلى أمريكا . لقد انتهى عصر دام ثلاثة عقود كان النفط فيه سلعة بيد المصكر الغربي .

لقد تأثر الجيش الأمريكي بالحظر ، وبالأذات الأسطول الساس المسنول عن حماية الدول المصدرة للنفط ، ولم يعد لدى الأمريكان قدرة احتياطية من النفط . من حيث الإنتاج العالمي ، فإنه لم يستطع تعويض النقص الحاصل ؛ لأن الاستهلاك العالمي كان يتزايد ٧,٥ ٪ سنوياً أما الدول العربية المصدرة فقد استفادت من زيادة الأسعار ، وهذا الشيء عوض عليها العوائد التي كانت تفقدها بسبب تخفيض الإنتاج .

حسب اتفاق ١٦ / ١٠ / ١٩٧٣ كانت إيران تبيع برميل النفط مقابل ٥,٤٠ دولار ولكن في شهر نوفمبر باعت نيجيريا البرميل بسعر ١٦ دولار ، أي بزيادة ٢٠٠ ٪ .

لقد أدى نقص إمدادات النفط إلى جو كئيب . . ففي ألمانيا الغربية تراكمت ألوف الرسائل عبر التللكس إلى وزراء الاقتصاد من أجل النفط . صناعة السكر الألمانية تعرضت لخطر الدمار الشامل ؛ لأنها إذا حرمت من النفط ٢٤ ساعة سيتطور السكر في الأنابيب وستخرج ألمانيا من سوق السكر العالمي . كانت الصدمة مدمرة في

الديان وسارعت النساء إلى شراء السلع حتى ورق التواليت ؛ لأن الأسعار سترتفع حتماً بسرعة جنونية ، أما في أمريكا فقد انتشرت الطوابير الطويلة للسيارات التي تنتظر أمام المحطات لملء الوقود وكانت محركات السيارات تحرق الكثير من البنزين أثناء انتظارها ، وبدأ التاريخ يتغير ، ففي الماضي كانت المحطات تتنافس على منح خصم على البنزين من أجل صيد الزبائن . اليوم صرت ترى في المحطات لافتات تقول : « نأسف لا يوجد بنزين اليوم » وقد سلك العرب طريقة جيدة لمنع توحيد موقف الدول الغربية . توجه الحظر نحو الولايات المتحدة وهولندا ، بينما صنفت دول غربية أخرى على أنها دول تمتاز بوضع أفضل . هنا تفكك الموقف الغربي وصار كل طرف يبحث عن مصلحته الخاصة .

شركة أرامكو نفذت أوامر السعودية وخفضت الإنتاج ؛ لأنها تعرف أنها لو خفضت ربما أمنتها الحكومة السعودية . قال مدير أرامكو جون كيلير : إن تأمين ٥-٦ ملايين برميل يوميًا للأصنقاء خير من قطع الإمدادات نهائياً .

عصر جديد للأسعار

في نهاية ١٩٧٣ اجتمع وزراء النفط لدراسة السعر الرسمي . اقترحت لجنة الأوبك سعر ٢٣ دولارًا للبرميل . اقترحت السعودية سعر ٨ دولارات ، أما إيران الشاه فقد اقترحت سعر ١١,٦ دولار للبرميل الواحد ، كان الشاه يعلم أن بدائل النفط التي تتحدث عنها الدول الغربية وهم . في نهاية الاجتماع تم الاتفاق على سعر ١١,٦ دولار كما اقترحت إيران ، وهو إنجاز كبير ؛ إذ كان السعر في عام ١٩٧٠ هو ١,٨٠ دولار فقط .

أحمد زكي اليماني قال لليبان : إذا ظلمت تكرهونا ، فسوف نقطع عنكم النفط ، وإذا وقفتم على الحيد ستحصلون عليه . . أما إذا صرتم أصدقاء فستحصلون على ما تريدون . هنا جاء كبار رجال الصناعة الليبانية إلى رئيس الوزراء تلقائياً يطلبون تعديل السياسة الليبانية تجاه العرب ، وفي يوم ١٩٧٣/١١/٢٣ صدر بيان يلباني يزيد العرب ، ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨ تبتعد الليبان عن السياسة الخارجية الأمريكية ، مع أنها لم تقطع العلاقات مع إسرائيل .

وأعلنت السعودية أن الحظر لن ينتهي إذا لم تخرج إسرائيل من الأراضي السورية التي احتلتها في أكتوبر ١٩٧٣ ، وقدم كيسنجر وعداً بذلك ، وجاء إلى دمشق لبحث اتفاقية فك الاشتباك في الجولان ، وتم له ذلك في شهر مايو ١٩٧٤ . وهكذا في يوم ١٨/٣/١٩٧٤ تم رفع الحظر النفطي .

كان الملك فيصل قد رفض قبل ذلك إعطاء وعد لوزير خارجية أمريكا هنري كيسنجر بإنهاء الحظر وقال له : الشرط الوحيد هو عودة القدس مدينة إسلامية عربية كما كانت تملأ . إن أمنيتي الوحيدة الباقية هي أن أصلي في المسجد الأقصى ولو كلفني ذلك حياتي (وبالفعل كلفه ذلك حياته فقد جاء بعد تلك المقابلة حادث اغتيال الملك فيصل على يد ابن أخيه الذي جاء لتهنئة الملك فيصل عام ١٩٧٥ بعيد الأضحى وبعد السلام على الملك فرغ رصاصات ممدسه في صدر الملك وقتله . أشيع أن القاتل مجنون لكن الحقيقة معروفة ، وإن لم يعترف بها أحد ، فقد قال الملك : (أتمني أن أصلي في المسجد الأقصى)

الصدمة الثانية

لم تستطع إيران امتصاص عوائد الزيادة في سعر النفط ، وانتشر الفساد وعمت الفوضى ، وفي ١٩٧٨/١/٧ نشرت صحيفة إيرانية هجوماً شرساً على آية الله روح الله الخميني الخصم العنيد للشاه والمنفي في العراق ، وكان هذا المقال هو الفتيل الذي أشعل الجحيم في إيران . . . انتشرت الإضرابات خاصة في صناعة النفط (دخل الخميني السجن أكثر من مرة ثم انتهى إلى المنفى في العراق في أواخر الستينيات بعد أن هاجم الشاه وأمريكا وإسرائيل وقال إنه برغم كثرة المصائب في إيران فالمصيبة الكبرى هي إسرائيل) . أدرك الخميني أن أمريكا هي التي زرعت نظام الشاه ، وهي التي تحميه وتدفعه إلى محاربة الإسلام . فجاءه . . . في أكتوبر ١٩٧٨ طرد العراق الإمام الخميني فذهب إلى باريس ، في هذه الأثناء كانت شركة أوسكو هي أهم شركة نفطية تعمل في إيران ومقرها في الأمواز . . . زحف مئات العمال لاحتلوا مباني إدارة الشركة ، وكانت إيران هي ثاني مصدر للنفط بعد السعودية . . . إيران تنتج يومياً ٥,٥ مليون برميل نفط . بحلول شهر نوفمبر ١٩٧٨ انخفض

التصدير إلى مليون برميل نפט يوميًا وصرت تجد ٣٠ ناقلة تنتظر عند ميناء خُرج ؛ لأن الشتاء قادم والطلب على النفط سوف يتزايد . استخدم الشاه القوة العسكرية ضد الشعب دون جدوى . طالب السيناتور إدوارد كيندى الشاه فى اتصال تليفونى بالتنازل عن العرش : يا محمد رضا تنازل عن العرش . فى يوم ١٩٧٨/١٢/٢٥ توقف تصدير النفط الإيرانى بشكل كامل ، وارتفعت أسعار النفط العالمية بنسبة ٢٠ % ، أما دخل إيران فلم يعد الجيش يحصل على احتياجاته من البنزين ، وهكذا تعطلت لياثته وأصبح مشلولاً . ورحل الشاه ، وعاد الخمينى فى الأول من فبراير ١٩٧٩ .

كانت السعودية قد قامت بزيادة ضخ النفط من ٨,٥ مليون برميل إلى ١٠,٥ مليون برميل يوميًا عندما توقف تصدير النفط الإيرانى ، لكن العالم كان يحتاج وقتها يوميًا إلى ٥٠ مليون برميل ، وقد ظهر عجز بنسبة ٥ % ، إلا أن الأسعار زادت بنسبة ١٥٠ % بسبب الرعب ، فقد ارتفع السعر من ١٣ إلى ٣٤ دولارًا للبرميل .

ووقعت بعد ذلك أحداث اقتحام الطلاب الإيرانيين للسفارة الأمريكية فى طهران واحتجازهم ٥٠ رهينة هم باقى موظفى السفارة . . قام كارتر بفرض حصار على تصدير النفط الإيرانى ، وقام بتجميد الأرصدة الإيرانية فى الولايات المتحدة ، ورد الإيرانيون بحظر تصدير النفط إلى أى شركة تنتمى للولايات المتحدة .

حرب الخليج الأولى

كان الخمينى يعتبر صدامًا مسنولاً عن الظلم الذى لاقاه فى بغداد ومسئولاً أيضاً عن طرده من العراق . أما صدام فقد وصف الخمينى بأنه (فارسى عفن) وكان لدى صدام سبب قوى لكى يخاف من الخمينى ، فالسكان العراقيون نصفهم من الشيعة ، بينما النظام الحاكم علمانيًا يعتمد على أقلية سنية .

ظن صدام أن الفرصة مواتية ، فالأخبار تقول إن إيران فى فوضى علمية وأنه توجد حكومة فى كل شارع إيراني .

هكذا ادعى صدام أنه يخوض المعركة الثانية للقلمسية . ثم وجه هجومه نحو قلب

الصناعة النفطية الإيرانية بما فيها عبادان والأهواز ، ظن صدام أنه سينفذ هجوماً على طريقة الصاعقة العسكرية ، وأنه سينهى الحرب خلال أسبوعين ، كانت الحسابات خاطئة والمعلومات مضللة . استهدفت الهجمات العراقية معامل تكرير النفط ، وهاجمت كل ميناء نفطي وكل مدينة نفطية ، ورد الإيرانيون بالمثل وتوقفت الصادرات العراقية عن طريق الخليج . في نفس الوقت أفتتعت إيران سوريا بقطع أنابيب النفط العراقية المارة عبر سوريا إلى البحر المتوسط ، ولم يبق للعراق سوى خط واحد هو الذي يمر عبر تركيا . وهكذا حرم السوق العالمي من ٤ مليون برميل من النفط يومياً ، تشكل ١٥ ٪ من صادرات دول أوبك وتشكل ٨ ٪ من الاحتياجات العالمية للنفط . وهكذا قفزت أسعار النفط ووصل سعر البرميل إلى ٤٢ دولاراً ، وتوقفت الشركات الغربية عن الشراء ؛ لأنها كانت تخرن النفط ، وفي اجتماع لأوبك خلال الأزمة ، وافق الوزراء جميعاً على رفع سعر البرميل إلى ٣٦ دولاراً إلا السعودية التي قامت بالفعل بزيادة الإنتاج كي يخفئ أثر انقطاع النفط الإيراني والعراقي من السوق ولكي ينخفض السعر . في عام ١٩٨٢ قررت دول أوبك خفض إنتاج دولها إلى ١٨ مليون برميل يومياً بعد أن كان ٣١ مليون وسوف يؤدي ذلك إلى الحفاظ على مستوى الأسعار عند رقم ٣٤ دولاراً للبرميل ، وهكذا تحولت أوبك إلى « كارتل » يحدد كمية الإنتاج ويضع السعر أيضاً .

في يونيو ١٩٨٢ قامت إسرائيل بغزو لبنان ، وتدارست منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) فرض حظر على الولايات المتحدة ، ولكن الظروف لم تكن مواتية ، فالخليج يشهد الحرب الطويلة بين العراق وإيران .

انخفض سعر البترول مرة أخرى ؛ لأن بريطانيا أنتجت عام ١٩٨٣ من الشطر الإنجليزي في بحر الشمال كمية من النفط تعادل إنتاج الجزائر وليبيا ونيجيريا مجتمعين .

وفي مارس ١٩٨٣ قررت أوبك ، ولأول مرة في تاريخها ، خفض سعر البرميل ليصبح ٢٩ دولار ، كما وافقت على خفض الإنتاج ليصل إلى ١٧٠٥ مليون برميل يومياً مع تحديد حصة لكل دولة .

الغرب وشجون النفط

لم تكن الحكومات الغربية بعيدة عن شجون النفط ، ففي مارس ١٩٨٥ اجتمع قادة الدول الغربية الكبرى السبع فى اجتماع القمة الاقتصادية السنوى ، تدارس المجتمعون موضوع شراء الغاز السوفييتى لتقليص الاعتماد على النفط ، ولكن الرئيس ريجان عارض الفكرة ؛ لأن ذلك سيزود السوفييت بالعمله الصعبة التى يحتاجونها فى تطوير اقتصادهم . وهنا حظرت واشنطن تصدير المعدات الأمريكية لمشروع الغاز السوفييتى ، وحظرت تصدير المعدات الأوروبية التى تحتوى على تكنولوجيا أمريكية . لقد طغى الصراع الأوروبى - الأمريكى على السطح ، فالأوروبيون يريدون تأمين وظائف للمواطنين ، ويبحثون عن الاستقرار الاقتصادى ، بينما يركز الأمريكيون على مكافحة النجاح السوفييتى . لقد تغير العالم وشهدت تلك القمة صراعاً جديداً هو الصراع الداخلى فى معسكر الغرب .

استمرت أسعار النفط فى التدهور ، وهبطت عائدات السعودية عام ١٩٨٥ إلى ٢٦ مليار دولار بعد أن وصلت إلى ٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٤ . وقبل ذلك كانت ١١٨ مليار دولار عام ١٩٨١ .

وجاءت صدمة النفط الثالثة عام ١٩٨٦ ؛ إذ خرجت الأسعار عن السيطرة وها هي تهبط بسرعة صاروخية . وفى ١٧/٧/١٩٨٨ أعلنت إيران قبولها وقف إطلاق النار . إلا أن الخليج لم يبرد أو يهدأ أبداً ، وفى ٢ أغسطس ١٩٩٠ غزا العراق الكويت وقال الرئيس الأمريكى جورج بوش (الأب) : « إننا سننقذ وظائفنا ، سننقذ الرفاهية التى نعيشها ، سننقذ حريتنا لو تركنا صداما يسيطر على منابع النفط » لأنه لو نجح فى هذا الغزو لكان سيطر على ٢٥ % من احتياطي النفط العالمى وعلى ٢٠ % من مجموع إنتاج دول أوبك .

* * *

تداعيات مصرية في مواسم فتح ملف المعونة الأمريكية

د. دينا جلال

مدرس اقتصاد - بجامعة قناة السويس

« .. الذين حضروا من المدن قللوا .. إن المراكب الأمريكية راسية في الموانئ ، فيها الخير ورزم الأوراق المالية والمصانع التي ستركب لتعمل فوراً .. »

« الذين كانوا قد وصلوا إلى الحافة الأخرى من اليأس ، أعادهم الحلم الأمريكي إلى الحياة اليومية من جديد .. كان لكل نصيبه ... الطالب والتاجر والإقطاعي القديم والفلاح والعامل والأجير .. الرخاء الأمريكي على الباب يطلب الإنز بالدخول ، هكذا سمع الناس في البلد .. »

[يوسف القعيد ، يحدث في مصر الآن ، مارس ١٩٧٧]

وهكذا جاءت رواية الرواة عن المعونة الأمريكية الواقعة في السبعينيات كما صورها حينئذ أكيب من بر مصر : تهبط على البلاد في لحظة تاريخية محددة لتجد في انتظارها حلم الفرد وأمل الجماعة في سنوات غير عجاف ستأتي ، وما تلبث تلك المعونة أن تتحول على أرض المحروسة إلى ظرف كاشف لأوضاع وعلاقات البشر في تلك الحقبة من الزمن ، في ذلك الابر من المعورة .. ظرف يكشف ليروى « ما حدث في مصر حينذاك »

وما هو الواقع المصري يسجل في مطلع القرن الواحد والعشرين ، بعد أكثر من خمسة وعشرين عامًا ، استمرار تنفق تلك المعونة الأمريكية .. وما بين السبعينيات والتسعينيات أزمنة وأحداث وتحولات وإرهاصات ، أضاعت وبليت واختزلت الخرائط والحدود ، المعاهدات والوعود ، وظلت المعونة الأمريكية على مستوى

أرض الواقع تمثل ظرفاً ، أو حدثاً بفجر الدلالات ، ويعيد إنتاج المعاني والعلاقات كلها تماس مع بنية هذا الواقع وأبعاده الزمنية والمكانية والإنسانية .

ويحل فى بعض الأعوام ، خاصة خلال أجواء صيف القاهرة الحار ، موسم «فتح ملف المعونة الأمريكية» ، يأتى أحياناً أكثر سخونة من مواسم مثيلة مضت فى عمر العلاقات المصرية الأمريكية ، وغالباً ما يكون توقيته مرتبطاً بالجدل التقليدى السنوى لدوائر صنع القرار الأمريكى بشأن تخصيص المعونة السنوية المقررة لمصر ، أو يرتبط أحياناً بأزمة طارئة على العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة . وقد أتاحت تلك المواسم الساخنة ، خلال أزماتها المضغوطة ، إمكانية القراءة للمكثفة لملف المعونة الأمريكية بمعرفة الأطراف الفاعلة على الساحة الاقتصادية والسياسية المصرية ، وجاءت تلك القراءة متعددة المداخل والروى ، ومتبانية فى مستوى عمق التحليل ولغة الخطاب وتقديرات الموقف .

ورغم ملاحظة الإغلاق «الموسمى» لهذا الملف بعد جدل «غير تقليدى» أحياناً ، ونهائية «تقليدية» ، غالباً ما تلتى متسقة مع أوضاع وتقديرات لحظتها السائدة ، فإن أوراقاً جديدة أضيفت باستمرار لهذا الملف ، أهمها ما استجد مؤخراً فى مرحلة أكثر تطوراً من عمر العلاقات المصرية الأمريكية ، بشأن اقتراب الأطراف الفاعلة من صياغة «مسودة أولية» لكشف حساب المكاسب والأعباء والقيود التى اقترنت بالتجربة المصرية الأمريكية للتعاون الاقتصادى فى مسارها الممتد لأكثر من عشرين عاماً حيث تطورت وتعمقت وتفاعلت مع الأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التى سالت . كما سمحت تلك الأوراق الإضافية بإمكان استشراف المسارات المحتملة لهذا التعاون الثنائى ، وللتوجه الخارجى لمصر بوجه عام ، ولتقدير حدود وأبعاد المساحة المتاحة داخلياً لصنع ملامح المستقبل ونسج خيوطه المتشابكة إقليمياً ومحلياً .

وتحاول السطور القادمة قراءة أهم عناوين ومضامين الأوراق التى ضمها ملف المعونة الأمريكية الموجهة لمصر ، بوصفها حالة خاصة محددة فى السياق الكلى للبرنامج العام الأمريكى - للمساعدات الخارجية - بثوابته ومستجداته (أى فى إطار المنظومة الأمريكية) ، بالإضافة إلى محاولة إلقاء الضوء على أبعاد تفاعلها داخل منظومة الأداء المصرية فى ضوء خبرة الماضى (ما حدث فى مصر) ، ومستجدات

الحاضر (ما يحدث في مصر الآن) ، وتقديرات المستقبل وتحدياته (ما يمكن إبدائه في مصر ٠٠٠ من الآن) .

المعونة الخارجية في المنظومة الأمريكية

يتلى تشابك الحلقات بين المصالح الاستراتيجية والسياسات الداخلية بمثابة السمة الأساسية الواضحة والمستمرة في آلية اتخاذ القرار لدخل دوائر السياسة الخارجية الأمريكية . وقد اقتضت مرحلة إعادة تشكيل التوجهات الخارجية بعد الحرب الباردة ، وإعادة تقدير الالتزامات للدخول المحلية ، أن تتم الموازنة بين التزامات السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار رؤية استراتيجية شاملة واسعة ، ومصالح الأطراف الفاعلة داخل أروقة السلطة التشريعية وما يرتبط بها من جماعات ضغط وخاصة في المراحل الانتقالية الواضحة ، كذلك الخاصة بتخطيط عمليات انتخابات الرئاسة على سبيل المثال . وتتف المعونة الأمريكية في موضع رئيسي في هذا الصدد من حيث خضوعها لإعادة التقدير المستمر لأوزان الأطراف الخارجية المستفيدة منها ، وتحديد موقع تلك الأطراف على خريطة المصالح الخارجية الأمريكية في ظل المستجدات العالمية^(١) .

وربما يكون من قبيل التكرار الإيجابي الإشارة إلى مفاهيم ثابتة ومستقرة بشأن « المعونات الثنائية » التي لا تخضع لدوافع إنسانية منزهة الأغراض ، وإنما تعتبر في أفضل أحوالها خاضعة لمبدأ تبادل المنافع والمصالح المشتركة بين المانح والمتلقي . وقد نص الفصل ٥١١ من قانون الأمن المتبادل الأمريكي صراحة في فقرته الثانية « أنه لا يجوز منح أية مساعدة اقتصادية أو فنية لأي بلد من البلاد إذا كانت هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية »^(٢) . وتسجل تصريحات مسؤولي صنع السياسة الأمريكية على مدار السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات أهمية المعيار السياسي الذي احتل مكان الصدارة بين كافة المعايير التي حكمت منح المعونة الأمريكية لمصر ، « فأهداف الولايات المتحدة السياسية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط تتطلب استمرار تدفق المعونة الاقتصادية حتى تظل مصر عنصرًا مهمًا من عناصر الاستقرار والاعتدال في الشرق الأوسط »^(٣) .

ويعتبر الربط بين المسألة السياسية وحل المشكلة الاقتصادية في مصر من أهم

الركائز التي حكمت العلاقات المصرية الأمريكية على مدار ربع قرن من التفاعل ، بدءاً من القرض السلمي الكبير الذي اعتمدته الكونجرس عقب أحداث يناير ١٩٧٧ في مصر ، والذي بلغت قيمته ٤٤٠ مليون دولار ونص على أن ضمن أهدافه صيانة الاستقرار السياسي ، ومروراً بالتقدير الأمريكي للدور الذي لعبته مصر كحليف استراتيجي لقوات التحالف الدولية في المنطقة في غضون حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، والذي اقتضى أن تستجيب الإدارة الأمريكية للمطلب المصري بشأن النظر في تخفيض أعباء الدين العسكري والذي طالما طالبت به مصر لسنوات .

وفي إطار قيام الولايات المتحدة بدورها بوصفها « الراعي الرئيسي » لعملية السلام في الشرق الأوسط ، وظفت تلك المعونة الأمريكية لإرساء أسس ولدعم استمرار سياسة الصلح والتسوية و « التطبيع » بين مصر وإسرائيل ، سواء ظهرت الأخيرة كطرف ثالث منظور في إطار التعاون المصري الأمريكي ، أو كطرف غير منظور ، حيث قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية) في فبراير ١٩٧٩ ، أي قبل شهر واحد من توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في مارس ١٩٧٩ ، وبناء على طلب لجنة مساعدات دعم الأمن بالكونجرس ، بإعداد وتمويل دراسة شاملة عن مجالات وأوجه التعاون المحتمل قيامها « مستقبلاً » بين مصر وإسرائيل في إطار « الدور الحاسم » الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة في تسهيل هذا التعاون ، إلى أن يصبح التعاون بين الدولتين « أقل حساسية » ، وامتد حيز الدراسة ، أو بالأحرى البرنامج الإقليمي المطروح ، إلى حد بلورة إمكانات التعاون « المحتمل » قيامها بين إسرائيل والدول العربية التي لا تتجاوز معها في حدودها ، رغم افتراض صعوبة إقامة علاقات مبشرة بينها وبين إسرائيل حينذاك ! وقامت الدراسة باستعراض الموارد المتاحة في المنطقة ومواطن ندرتها ووفرته ، وطرحت إمكانية خلق نوع من « التوازن » في استخدام تلك الموارد بين دول « الندر » ودول « الوفرة » . وتمثلت أهم المجالات التي طرحها البرنامج في إطار التعاون « المفترض » بين إسرائيل من ناحية وكل من مصر وسوريا والأردن وقطاع غزة والضفة من ناحية أخرى في مصادر واستخدامات المياه (رياً - شرباً) والزراعة ، السياحة ، الاتصالات ، للمواصلات ، العلوم والبحرية ومصادر الطاقة البديلة والأرصاد .

وبعد مضي سبع سنوات على إجراء الدراسة الأمريكية المشار إليها ، لاح في

أفق الواقع العربي مشروع إقليمي يحلّكي ويطلق ما جاء في تلك الدراسة ، وهو المشروع الذى أطلق عليه اسم مشروع (خليل - بيريز) نسبة إلى دكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر السابق الذى ساهم بدور مهم فى الإعداد لهذا المشروع وفى محاولة ترويجه ، وإلى نظيره الإسرائيلى شمعون بيريز الذى اقترح هذا المشروع . ويحضر الآن التذكير « بالطرح الاقتصادى » الذى قدمه الأخير فى معرض ترويجه « لمشروعه السياسى هذا » ، حيث أشار مخاطباً العرب :

« إن السلام يمكن تأجيله ، أما الجوع فلا يمكنكم تأجيله . إن الموقف الاقتصادى ملح للغاية والمشاكل الاقتصادية قد هزت المنطقة ، ومصر هى الدولة الأكبر عرضة للنيل منها بسبب وضعها الاقتصادى إن طريقكم إلى حل مشاكلكم الاقتصادية وتحقيق الرخاء لشعوبكم لن يكون إلا عبر إسرائيل ، ومن خلال تنمية مشتركة معها ، إن مشاكلكم الاقتصادية هى الأولى باهتمامكم ، أما النزاع العربى الإسرائيلى والقضايا المحورة فتركوها للزمن وهو كفيل بحلها »^(٤)

وتتوالى الأطروحات النظرية والسيناريوهات المتتابعة والمتكاملة للتعاون الإقليمى « المفترض » ، من برنامج المعونة الأمريكية للتعاون الإقليمى ، إلى مشروع خليل - بيريز ، ثم يلوح فى الأفق ، فى مرحلة لاحقة ، مشروع « السوق الشرق أوسطية » الذى لم يعادل ما طرحه من جدل سوى ما ألم به من تعثر مستمر لميلاده على أرض الواقع المعاش عملياً ، وبقيت وثائقه وملفاته وأطروحاته النظرية تسكن الرفوف الخاصة ببعض الدوائر السياسية وبعض دوائر المال والأعمال ، وبعض محافل وحلقات البحث والدراسة التى حاولت مرحلياً للربط بين تلك الدوائر فى زمن الترويج للمشروع وفى مواسمه التى مرت .

الاقتصاد السياسى للمعونة الأمريكية

وإذا كانت المعونة الأمريكية قد انطلقت من قاعدة سياسية بالدرجة الأولى ، غير أن التشابك العنصرى المستمر بين المعايير السياسية لمنح تلك المعونة والمعايير والأهداف الاقتصادية المرتبطة بها ، يعتبر سمة أساسية فى إطار ما يسمى

ديبلوماسية الدولار على حد قول القائمين على السياسة الخارجية الأمريكية .
فدولار المعونة ، فى ضوء ممارسات وخبرة هؤلاء ، هو أفضل دولار مستمر على
مستوى العالم ؛ لما حققه من نفوذ ومصالح اقتصادية ، متضمنًا «فتح الأسواق
الخارجية ودعم جهاز الإنتاج والتشغيل الأمريكى» .

وتؤكد فكرة «ديبلوماسية الدولار المعونة» فى شكلها المختزل وعمق دلالتها أن
تاريخ تطور المعونات الاقتصادية هو بالفعل تاريخ تطور مصالح الدول المانحة لها ،
وقد نص صراحة المرسوم رقم ٤٠٣ للكونجرس الأمريكى ، والصادر عام ١٩٥٠
بشأن التنمية الدولية ، أن الهدف من المعونة الخارجية هو تشجيع وتنمية القوى
الشرائية لشعوب البلدان المختلفة ، كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية ، كما يعتبر
هذا الهدف جزءًا لا يتجزأ من محاولات تشجيع رأس المال الأمريكى الخاص فى
البلاد النامية .

وقد ساهمت المعونة الأمريكية الموجهة لمصر فى خدمة المصالح الاقتصادية
للولايات المتحدة وإعادة تدوير جانب كبير من المخصصات المالية مرة أخرى إلى
البلد المانح من خلال برنامج استيراد السلع الأمريكية وهى قروض ومنح مولت
استيراد معدات ومواد خام أمريكية للقطاع العام والقطاع الخاص المصرى فى
مجالات الكهرباء والاتصالات والزراعة والسكك الحديدية وطباعة الصحف ونظافة
المدن ، ومن خلال برنامج دعم المزارعين الأمريكيين الذى حصلت بموجبه
الحكومة المصرية على سلع زراعية مثل القمح ونقيق القمح واللبن البقرى وفول
الصويا وغيره من المنتجات الزراعية فى إطار ما يسمى ببرنامج القانون العام ٤٨
لغاىض الحاصلات الزراعية ، وهو القانون الذى يعتبر نتاج المزرعة الأمريكية
لكونه صدر بتشريع خاص فى الخمسينيات لحل مشكلة التراكم المستمر للمخزون
من المنتجات الزراعية دون اللجوء إلى تخفيض الأسعار ، وذلك بناء على اقتراح
من أصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة الحجم عام ١٩٥٢ بسمح للدول التى تعاني
من نقص الغذاء أن تقوم بتغطية وارداتها الغذائية من الولايات المتحدة بالعملة
المحلية بدلا من الدولار .

بالإضافة إلى تكلفة إدارة وتنفيذ برنامج المعونة الأمريكية على أرض مصر ،

والذى يضمن إلى حد كبير عودة جانب لا يستهان به من أموال المعونة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ورغم عدم وجود أرقام مطلنة عن تلك التكلفة المرتبطة بالخبراء والمستشارين والفنيين ووكلاء الشركات من الأمريكيين المقيمين وغير المقيمين في مصر ، فإن الدلائل تشير إلى ارتفاع أعباء إدارة المعونة ، وحيث سجلت بالفعل مضايقات مجلس الشعب المصري على مدى فصوله التشريعية المتعاقبة اعتراض بعض أعضاء المجلس على أعباء وتكاليف إدارة برنامج المعونة الأمريكية لمصر .

وقد شكلت المعونة الأمريكية الموجهة إلى مصر خلال خمسة وعشرين عامًا في جانب كبير منها عملية إعادة تدوير للدولار الأمريكي الممنوح لمصر ، ليس فقط بفعل التوافق بين معاييرها السياسية ومعاييرها الاقتصادية ، وإنما أيضًا بفضل توافق وشروط استخدامها . حيث نصت تلك الشروط الواردة في الاتفاقيات المختلفة على مجموعة من القيود التي تضمن استمرار تحقيق المصالح التجارية للولايات المتحدة ، وأهمها تقييد مصادر توريد السلع الممولة من المعونة ، أو ما يسمى بشرط التوريد من البلد المصدر (الولايات المتحدة) ، حيث تتشدد شروط الاتفاقيات في هذا الصدد ، سواء فيما يتعلق بالسلع الممولة أو ما يتعلق بالنقل والتأمين والأعمال الاستشارية والخدمات وغيرها من الأعمال التي تدور في فلك عملية توريد تلك السلع ، وجميعها سلع أمريكية بالطبع يدخل تسعيرها في عداد التسعير الاحتكاري وليس التنافسي الذي يتحقق في ظل سوق تجارية مفتوحة ، وحيث تمول المعونة مجموعة من السلع في إطار قوائم محددة ومتغيرة تعدها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، لا تتمتع بدورها بميزة نسبية في السوق الدولية ، مع تقييد حق مصر في تصدير سلع منافسة للمنتجات الأمريكية إلى الأسواق الأمريكية ، وحققا في شراء سلع زراعية من مصادر أخرى بخلاف الولايات المتحدة وفقًا للسعر الأنسب في إطار ضمان « حق الولايات المتحدة في الحصول على حصص عليلة من لية زيادة في مشتريات مصر للخارجية من السلع الزراعية » (عبرت الولايات المتحدة عن استيائها من القروض المغرية التي قمتها المجموعة الأوروبية لمصر عام ١٩٨٣ في مجال توريد المنتجات الزراعية المدعمة تخلصًا من تراكم المخزون الأوروبي ، منافسة بذلك المنتجات الأمريكية)

وقد ترتب على « تقييد حق مصر » في تصدير سلع منافسة للمنتجات الأمريكية

إلى الأسواق الأمريكية ، « وإقرار حق » الولايات المتحدة فى الحصول على حصص عائدة عن أية زيادة فى مشتريات مصر للخارجية من السلع الزراعية ، إن اضطرت مصر ، مقابل تلك المساعدات ، إلى فتح السوق المصرية أمام السلع الأمريكية التى تمتعت تلقائياً بافضلية مرتبطة بشروط تلك المساعدات . وحقق هذا التقييد الغرض منه حيث سجلت الولايات المتحدة فائضاً تجارياً كبيراً ومستمرًا فى تعاملاتها التجارية مع مصر ، التى تعد واحدة من الدول النادرة التى تحقق للولايات المتحدة فائضاً تجارياً مستمرًا بالنظر إلى ما تعاقبه من عجز هائل فى ميزانها التجارى الكلى مع العالم ، وحيث بلغ الفائض التجارى المتراكم مع مصر منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠٠٠ نحو ٤٤,٨ ملياراً من الدولارات (بلغت الصادرات المصرية للولايات المتحدة نحو ٦,٧ ملياراً من الدولارات مقابل واردات مصرية من الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٥٢,٤ ملياراً من الدولارات خلال الفترة المذكورة)^(٥).

هذا بالإضافة إلى مجموعة من القيود غير المألوفة الواردة فى الاتفاقيات بشأن ما قد يصدر عن البلد المتلقى من ممارسات مرتبطة باستخدام المعونة فى الحفاظ على التبادل التجارى والمصالح مع بلاد تعتبرها الولايات المتحدة « صديقة » ، أو بشأن مساعدة أى دولة لا تدخل فى « عداد الأصنقاء » (ليست مدرجة فى القائمة ٩٣٥ بكتاب القوائم الجغرافية للوكالة وقت الاستخدام) .

وهكذا يمكن اعتبار المعونة الاقتصادية الأمريكية شكلاً من أشكال الموارد أو الدعم تتلقاه الخزانة الأمريكية من دفعى الضرائب الأمريكين كطرف ، يتم تحويله للمزارعين الأمريكين والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية كطرف آخر ، بحيث تكون المعونة الخارجية هى أداة هذا التحويل بغرض الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادى الداخلى بصورة تمنع تراكم الفوائض السلعية الزراعية والسلع الصناعية والخامات التى لا تحتل المنافسة فى السوق الدولية من ناحية ، وبصورة تضمن تحقيق التوازنات والاعتبارات الاجتماعية والتوزيعية للدخلة من ناحية ثانية . وتتحد المعونة الاقتصادية كأداة مع غيرها من الأدوات مثل المساعدات العسكرية وبرامج القضاء من أجل الحفاظ على مستوى التشغيل الداخلى جنباً إلى

جنب مع دورها كإداة للسياسة الخارجية . وتحضر فى هذا الصدد الإشارة إلى سياسة جمع المعلومات كركيزة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية ، وحيث تأتى المعونة الاقتصادية الأمريكية بدورها ، لتشكل أحد أهم أدوات سياسة جمع المعلومات .

جمع المعلومات فى إطار منح المعونات^(١)

يعتبر الحديث عن موقع سياسة جمع المعلومات فى الاستراتيجية الأمريكية والأمن القومى للولايات المتحدة بوجه عام « موضوع معقد ومتشابك يصعب وصفه فى كلمات محدودة » ، وقد بدأ هذا الحديث يتردد فى صوت خافت هامس عقب الانسحاب من فيتنام ؛ ليصير قوياً مدوياً فى أعقاب أزمة الرهائن ، وليصير سياسة واضحة صريحة مع وصول ريجان للسلطة ، وحيث تعلم الأمريكيون من تجربة إيران أن الاقتصاد على المعرفة بالوقائع لا يمكن أن يقدم إلا صورة مشوهة^(٢) .

وعودة إلى الحالة المصرية ، فقد استمر برنامج المعونة الأمريكية يتطور كيفاً ما بين السبعينيات والتسعينيات من حيث العمق والتشعب والانتشار ، سواء على المستوى الجغرافى حيث وصل إلى المحافظات والقرى والنجوع حتى أدنى المستويات - at grass root levels ، أو على المستوى القطاعى حيث تنفقت المعونة الأمريكية إلى أغلبية قطاعات الإنتاج والخدمات والبنية الأساسية وما يرتبط بها من مؤسسات مالية واقتصادية واجتماعية وخدمية مشكلة للاقتصاد المصرى : الكهرباء والصناعة والتعدين والزراعة والتموين والتجارة الداخلية والاقتصاد والمال والنقل والمواصلات والحكم المحلى والصحة والصرف الصحى ومياه الشرب والشئون والتأمينات الاجتماعية والبحث العلمى والطيران المدنى والنقل البحرى والجمارك والضرائب وهيئة الاستعلامات وهيئة قناة السويس والصحف القومية والنفقات المهنية وجامعة العمال والجمعيات الأهلية ، وبتطليل الشروط المرتبطة بتمويل مشروعات المعونة الأمريكية يلاحظ أنها كثيراً ما جاءت أعم وأشمل ، حيث تتجاوز حدود المشروع أو الوحدة التى وجهت لها المعونة لتمتد إلى القطاعات التى تنتمى لها تلك الوحدة أو تلك المشروع ، وبحيث لا يتمثل « التقييد » أو « الشرطية » فى مجرد اشتمال الاتفاق على « التزامات محددة » أو « إجراءات واجبة الاتباع » على مستوى الوحدة المطلقة لتلك المعونة ، وإنما تمتد لتجعل المعونة الموجهة لحل لاختناق

تلك الوحدة لو رفع مستوى تشغيلها مدخلا لفرض توصيات وجمع المعلومات عن
الميليات السعرية والخطط العامة للقطاع الذى تشكل تلك الوحدة المتلقية للمعونة
إحدى مكوناته الفرعية . وتأتى محاولة حصر البيانات المتشعبة التى أتيح للطرف
الأمريكى جمعها وتحليلها فى إطار شروط برنامج المعونة الأمريكية ؛ لتؤكد أن
المعونة الأمريكية قد غطت بالفعل كافة العناصر المشكلة لما يمكن تسميته
بالنواة الأساسية للاقتصاد المصرى ، والتى تشمل « الحد الأدنى من الأنشطة
الإنتاجية والاقتصادية التى تتمتع فيما بينها بدرجة عالية من الترابط ، والتى دونها
يتعرض النظام الاقتصادى والإنتاجى للبلاد للانهيار ^(٨) » . ولربما تجاوزت هذا
الحد الذى لم يعد الأدنى « ٠٠ ووصلت إلى « أقصاه » كما توجى قائمة أولية بتلك
البيانات التى أمكن حصرها اعتمادا على نصوص بعض الاتفاقيات : بيانات كمية عن
الطاقة الإنتاجية (الإنتاج والتسويق الزراعى وإنتاج الدواجن والأسماك ، قطاع
الأسمنت ، قطاع المنسوجات ، شركات قطاع عام محددة ، الصادرات والواردات
المصرية بوجه عام ، قطاعات الاستثمار والبورصة والسجل التجارى) ، خرائط
ملاحية وملاحية ومعلومات . (قناة السويس ، مدينة القاهرة ، ومسح بالطائرات
والأقمار الصناعية للصحراء الشرقية والغربية والبحر الأحمر ، خرائط الرى ،
مدخل القاهرة والطرق الدائرية المرتبطة بها ، الطرق الموصلة بين القاهرة
والمصعيد ، هيئة الطيران المدنى والموانئ) ، بيانات متعلقة بالتسجير والضرائب
والدعم (للمنخلات الزراعية من مياه وسماد ٠٠ ، للمخرجات الزراعية من
محاصيل وخضر وفاكهة ، تسعير الأسمنت والمنسوجات والدعم والضرائب بوجه
عام) ، بيانات هندسية (الشبكة الكهربائية القومية وتوزيعاتها ، شبكات توزيع المياه
والمصرف الصحى بالقاهرة والإسكندرية والوجه البحرى والوجه القبلى وموارد سيناء
والتصميمات الهندسية للسد العالى ومصادر الطاقة المتاحة والمحتملة) ، وأخيرا
دراسات اجتماعية عن السكان والصحة والغذاء والإسكان والتعليم .

وبالإضافة إلى الدور « المعلوماتى » لانتشار الجغرافى والقطاعى للمعونة ،
فإن « التواجد المحسوس - More Visibility » لتلك المعونة عبر هذا الانتشار إنما
يخدم هدفها للدعائى من حيث محاولة خلق نوع من التأييد الشعبى لها ، وللتأثير على
الرأى العام المصرى ^(٩) ، وخاصة فيما يختص بمعونات الغذاء والخدمات الأساسية ،

وحيث نصت الاتفاقيات على إلزام الحكومة المصرية بأن تعلن على الراى العالم فى مصر - بمختلف الطرق الدعاية - عن برنامج المعونة الأمريكية « حتى يشعر دافع الضرائب الأمريكى بالرضا ؛ لأن جهوده فى معونة مصر معروفة لشعب مصر » على حد قول فرانك كميل ، أحد مديرى برنامج المعونة الأمريكية لمصر خلال الثمانينيات ، وتوظيفًا لهذا الشرط للدعوى الخاص بإلزام الحكومة المصرية بإجراء الدعاية اللازمة عن المعونة ، تم وضع العلم الأمريكى ذى الكفين المتعاقبين - كرمز « للصداقة والتعاون » بين البلدين - على السلع والمعدات الأمريكية الواردة فى إطار برنامج المعونة ، مثل مركبات النقل وأجولة الدقيق وأغلفة المنتجات الغذائية واللافتات المعلقة فى مواقع المشروعات الممولة بمعونة أمريكية (مع ملاحظة أن أغلب المشروعات تقتصر بإلزام الجانب المصرى بتوفير مكون محلى ينظر تخصيصات المعونة الأمريكية كمكون أجنبى ، ويكون أحيانًا المكون المحلى أكبر حجمًا من الأخير) .

المعونة الأمريكية فى المنظومة المصرية (بين الانتشار والجنوى)

إذا كانت فلسفة التشعب والانتشار القطاعى والجغرافى للمعونة الاقتصادية الأمريكية قد حققت أغراضها السياسية والاجتماعية من منظور متحجها ، فما هى حدود مساهمتها فى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للجانب المصرى المتلقى لها ؟ . وفى إطار أعم وأشمل يمكن التساؤل عن نقطة أو نقاط الالتقاء بين « المنح الأمريكى » و « الاستيعاب المصرى » وعن شكل الارتباط بين منطق « الانتشار » وعمق « الجنوى » من تلك المعونة .

بداية ينبغى إدراك أننا لمننا بصدد تناول صرح قائم ومستقر يمكن أن ينسب إلى تلك « المعونة الأمريكية » ، أو تنسب هى إليه ، فقد تكففت المعونة الأمريكية المعاصرة فى شرايين الاقتصاد المصرى بشكل متشعب بحيث يصعب عزل نتائجها عن أداء القطاعات المتلقية لها ، خاصة فى مرحلة من مراحل الانتقال والتحول للحرية المرتبطة بمشاكل وأزمات هيكلية وإدارية وعرضية ، وحيث كان لتلك المعونة دور رئيسى فى هذا الانتقال وذلك التحول ، وكانت أداة رئيسية لهما ، كما سياتى .

وفى ظل تداخل المعونة مع غيرها من العوامل الأخرى ، فإنه يكون من الصعب

يمكن بحث « جدوى المعونة » بالمعنى الضيق للكلمة ، واعتبارها - دون غيرها من العوامل - مسؤولة عن بطء الانتاج أو تواضع الإنجازات أو فشل الأهداف فى القطاعات والأنشطة المتلقية لها ، حيث يصعب عزل أثرها عن مجموعة « العوامل الأخرى » المرتبطة بأداء تلك القطاعات . فقد تتخذ مواطن ضعف أى قطاع زريعة لتبرنة المعونة الأمريكية من بطء النتائج وفشل الأهداف ، وأحيانًا توجه المعونة إلى استخدام محدد مع إدراك مسبق من ماتحها أن نجاحها يعتمد على عوامل أخرى مرتبطة بالمناخ الاقتصادى أو الاجتماعى ويصعب حسمها فى الأجل القصير دون وضوح تصور شامل ، وفى مواضع أخرى توجه المعونة لدعم قطاع يتسم - ولو مرحليًا بالتدهور النسبى - مقارنة بقطاعات أخرى فتبدو نتائج المعونة فى موضع ما من هذا القطاع غير ملموسة مهما كانت مساهمتها إيجابية .

ومن ناحية أخرى ، تبدو أهمية التذكير بأن النقاء « المنح والتوجيه الأمريكى » مع « الاستيعاب المصرى » لتلك المعونة هو فى إطاره العملى والإجرائى عملية ثلاثى بيروقراطيتين عريقتين لكل منهما تراثها المستقر وقواعدها للراسخة ومساكنها المعلنة وغير المعلنة ، فالبيروقراطية الأمريكية لها خصائصها من حيث قرارات المنح وأشكال الاستخدام ، وتوجيه تدفقات المعونة وارتداد المخصصات غير المستخدمة وإعادة تخصيصها فى أعوام تالية ، وغيرها من الحلقات المعقدة والمتشابكة دخل دوائر السلطة وصنع القرار فى الإدارة الأمريكية على اختلاف مستوياتها الترتيبية .

أما بالنسبة للبيروقراطية المصرية ، فإن التتفق السنوى المنتظم للمعونة الأمريكية خلال خمسة وعشرين عامًا بمخصصات معلنة بلغت جملتها حتى عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٣ مليارًا من الدولارات ، استمر مقترنًا بموجة من الانتقادات ، وبصعود وهبوط الجدل الممتد بشأن وجوب تطوير « مهارة الاستيعاب » و « رفع كفاءة الاستخدام » و « تقليص الفجوة » بين المخصص والمسحوب من المعونة فى ضوء اكتساب الجانب المصرى « لخبرة التعامل » مع قواعد ومساك المعونة الأمريكية . بالإضافة إلى استمرار ذات الانتقادات الموجهة للممارسات البرلمانية المرتبطة باتفاقيات المعونة الأمريكية المعروضة على مجلس الشعب المصرى للتصديق عليها منذ منتصف السبعينيات وحتى آخر الدورات البرلمانية المنعقدة فى صيف عام ٢٠٠٠ من

حيث كونها لا تأخذ حقها المناسب من الاطلاع والدراسة والمناقشة بمعرفة أغلبية أعضاء البرلمان الحاضرين ، بالنظر لأهميتها السياسية والاقتصادية وذلك بعد عرضها على اللجان المعنية ، بالإضافة إلى طول الفترة الزمنية المنقضية بين توقيع رئيس الجمهورية على الاتفاقيات ورفعها لمجلس الشعب للتصديق عليها^(١٠).

وما زالت الإجابات تتشابك وتتناقض وتتسرب بشأن التساؤلات الخاصة بموقع المعونة الأمريكية داخل المنظومة الاقتصادية المصرية من حيث تسكينها « دفترياً » ، وموقعها الرئيسى أو « المكمل » محاسبياً داخل سجلات ووثائق منظومة الأداء تلك ، والمعبر عنها بالخطط المتعاقبة والحسابات والأرقام القومية الدورية بوجه عام ، وخاصة فى حالات تدبير المكون المحلى لمشروعات المعونة ، ومدى اتساق كل ما سبق مع الأسلوب الأمريكى للتخصيص السنوى للمعونة ، ومع توقيت هذا التخصيص .

وفى كافة الأحوال ، فإنه يصعب أن تتم عملية تقدير جدوى المعونة الأمريكية - من المنظور المصرى - فى إطار ربطها بأهداف مجتمعية طويلة الأجل مرتبطة بالتنوير والتطور الاجتماعى ، مثل توفير فرص العمل على اختلاف مستوى المهارات ، ورفع كفاءة استيعاب للتكنولوجيا وتنمية القدرات البشرية فى اتجاه توظيف مستجدات تلك التكنولوجيا داخل المنظومة الإدارية والاجتماعية بوجه عام ، فهذا بالدرجة الأولى شأن أهل الوطن ، وسيبقى كذلك ، مهما امتدت أيادى العون المشكورة . وربما يكون الأكثر واقعية هو تقدير جدوى المعونة الأمريكية لمصر فى إطار « تساؤل عكسى » مرتبط بمدى استجابة تلك المعونة لمتطلبات ومشكلات الاقتصاد المصرى ، الممتد منها والمتبدل ، ومدى إضافتها للموارد ، ورفع كفاءة استخدام المتاح من تلك الموارد ، أو مدى تأثير برنامج المعونة فى تصويره لطبيعة المشكلات وحلولها على توجيه تلك الموارد إلى اتجاهات تدعم (أو تعوق) الاختيارات الأساسية للاقتصاد والمجتمع وأولوياته المفترض تحديدها بمعرفة أهله والقائمين على شؤنه .

ولعله يكون من قبيل الموضوعية الإشارة إلى ما هو ملموس من أثر للمعونة الأمريكية فى توفير بعض السلع الاستراتيجية مثل : (القمح ، دقيق القمح ، وبعض المنتجات الغذائية الأساسية الأخرى) كمنح وبشروط أكثر تيسيراً من شروط السوق

التجارية في ضوء ظروفها الزمنية المحددة في المساهمة في تخفيف بعض الاختناقات في القطاعات المرتبطة بالبنية الأساسية والخدمات ، وفي حقن بعض الإنتاجية والخدمية الأساسية ، وتخفيف بعض الملامح الظاهرة لسمات التخلف (أو النمو المتباطئ) في الشأن الاجتماعي للريف والحضر (الصحة والغذاء والمكان والتعليم) وذلك على النحو الذي تم الإشارة إليه في إطار التعرض للطبيعة - الوظيفة الانتشارية للمعونة الأمريكية .

وتعتبر تلك المساهمات بمثابة المنافع « غير المباشرة » التي عانت على المواطن المصري بشكل عام دون تخصيص أو تمييز لفئة عن أخرى والتي غالباً ما أخذت شكلاً عينيّاً وليس مالياً بفعل سمتها العلمية الانتشارية ، بالإضافة إلى بعض البرامج المحددة التي وجهت إلى فئات اجتماعية محدودة الدخل في مجال الخدمات في الريف والحضر ، أما عن الاستفادة أو « المنفعة المباشرة » من جراء تدوير أموال المعونة الأمريكية داخل الاقتصاد المصري ، فقد كانت من نصيب الشرائح المنتمية إلى فئات الدخل العليا و« النخبة الاقتصادية » على الخريطة الاجتماعية المصرية المعاصرة (خريطة ما بعد الانفتاح) ، بالإضافة إلى بعض الشرائح المنتمية إلى فئات الدخل المتوسطة (في شرائحها العليا) ، وحيث تولدت لهؤلاء بعض المنافع المرتبطة بالمعونة الأمريكية في شكل عقد مادي ؛ مثل ما أتاحتها تلك المعونة للمقاولين وأصحاب المكاتب الاستشارية والهندسية والقانونية والاقتصادية والمتعهدين والتجار المرتبطين بنشاطها من معاملات ورجال الأعمال الذين استفادوا من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع المصرفي المصري في إطار برنامج الاستيراد المملوك الأمريكي ، بالإضافة إلى بعض الشرائح المنتمية للطبقة الوسطى ، والتي استفادت من أموال المعونة الأمريكية لمصر مثل مجموعة كبار موظفي الحكومة ومديري الإدارات العليا والوسطى في القطاع الحكومي نظير إشرافهم ومتابعتهم وإدارتهم للمشروعات الأمريكية الموجهة للقطاعات التي يعملون بها ، ولموظفي هيئة المعونة الأمريكية ومشروعاتها من الموقّنين والداعمين ، وبعض الباحثين الأكاديميين القائمين على البرامج والمشروعات البحثية المرتبطة بالمعونة والممولة من خلالها ، أو ممن استفادوا من « منح السلام » الأمريكية للقمة على تنظيم بعثات ودورات دراسية قصيرة الأجل في الولايات المتحدة^(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن فترة منتصف الثمانينيات على وجه التحديد قد شهدت نمو وتكرار بعض الممارسات المالية التي طفت على سطح المجتمع المصري وجاءت مصاحبة لإدارة واستخدام أموال المعونة الأمريكية ، وفي هذا الصدد سجلت مضابط مجلس الشعب وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبة وكتابات المتخصصين والجراند للقومية والحزبية ، بعض مظاهر استخدام أموال المعونة الأمريكية في غير الأوجه المخصصة لها ، وتطرق التناول إلى حد الحديث عن « إهدار الأموال » و « إضاد الذمم »^(١٢) .

ويكون من قبيل التبسيط المخل أن يتم حساب محصلة النفع الحقيقي المرتبط بالمعونة الأمريكية لمصر في إطار المحولات الحسابية البسيطة التي تسجل متوسط نصيب المواطن المصري من المعونة الأمريكية في نهاية التسعينيات (حوالى ١٢ دولاراً من المعونة الاقتصادية ، و ٣٠ دولاراً من جملة المعونة الاقتصادية والعسكرية) ، فحساب المنفعة الصافية التي تولدت للفئات الاجتماعية المختلفة بشكل مباشر وغير مباشر ، وفي حال إمكانية حصرها ، يستلزم استقطاع الأعباء المترتبة على تلك المعونة ، سواء تلك التي ارتبطت في مرحلة سابقة بخدمة الدين ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أهم دائني مصر في نهاية الثمانينيات (كانت المساعدات الاقتصادية الأمريكية أقل من المدفوعات المستحقة على مصر للولايات المتحدة وفاء للدين البالغ حينذاك ١٢ بليوناً من الدولارات^(١٣)) ، أو تلك الأعباء التي تحملتها تلك الفئات الاجتماعية من حيث تأثر مستوى معيشتها وموقعها على الخريطة الاجتماعية لمصر ولسنوات ممتدة ، بفعل تبني التوجهات الأساسية والانتزام بالشروط المفيدة في اتفاقيات المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية في إطار التنسيق والتضامن بينها جميعاً .

تضامن المؤسسات وتشابك المصاغر

ومن الواضح أن استقرار تاريخ مؤسسات التمويل الدولية الكبرى التي ساهمت في تقديم القروض والمعونات الاقتصادية لمصر منذ السبعينيات ، والتي يتمثل أهمها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية) ، يكشف عن التنسيق الكامل الذي يحكم طريقة عملها وتكامل

سياساتها في مراحل بداية التفاوض مع الحكومات بوجه عام ، وفي تحديد ضوابط اختيار المشروعات والبرامج المعمولة (والتي تمول أحيانًا تمويلًا مشتركًا بين تلك المؤسسات) ، وفي الشروط الواردة في اتفاقياتها ، وفي الاعتبارات المشتركة التي تحكم سياساتها جميعًا ٠٠٠ في ذات التوقيت ٠٠ سواء فيما يتعلق بالترج أو بالإفراط في المنح ، أو مبررات المنع ، أو التلويح به وإعادة التفاوض ٠

وتجدر الإشارة إلى أن شروط اتفاقيات المعونة الأمريكية فيما يتعلق بتحديد « حالات الإخلال بالتزامات » و « تطبيق المسحوبات » و « إلغاء كل أو جزء من القرض أو المنحة » المرتبطة ببرنامج المعونة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات المعمولة بأسلوب التمويل المشترك مع مؤسسات دولية أخرى ، (في مجال البنية الأساسية خاصة) وغيرها من الشروط قد صيغت بأسلوب يوحي بحرص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على أن يكون التضامن في الإجراءات الجزائية - عند الحاجة - جماعيًا وقانونيًا أيضًا ، يمتد إلى شركاء التمويل الآخرين ٠

وفي إطار القدرة التأثيرية التاريخية الكائنة والمتنامية للولايات المتحدة على مجتمع لادننين بوجه عام بفعل ثقلها السياسي أو وزنها في نظم الحصص والتصويت المحكمة في تلك المؤسسات ، فإن للعلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة أثرها الذي يعتد به في تيسير تكف أو تقليص مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسساته المختلفة وكذلك للبنوك التجارية الكبرى في الأسواق العالمية ٠

وفي سابقة علنية جديدة للتنسيق بين الإدارة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية بهدف ممارسة الضغط على مصر لقبول شروط صندوق النقد الدولي المرتبط بالإصلاح الاقتصادي ، وتطبيقها بأقصى سرعة ممكنة إزاء إصرار الجانب المصري على سياسات التدرج في الإصلاح ، مما أعطى صورة « غير مشجعة » للدول الدانئة التي لم ترغب في إظهار الكثير من اللين والتساهل ، فقد قررت الولايات المتحدة خلال نهاية الثمانينيات تجميد المعونة النقدية لمصر عن عامي ٨٨ - ١٩٨٩ والبالغة ٢٣٠ مليونًا من الدولارات كانت قد قررت تخصيصها بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر وتشجيع الإصلاح ، وطالب الكونجرس الأمريكي

حينذاك بلان يتم منح المعونة النقدية مقابل اتخاذ خطوات سريعة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي وتوقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي^(١٤).

وتتطور الأحداث وتتلاحق ، وتحاول التحليلات رصد وتتبع علاقة الارتباط المباشرة بين موقف مصر إزاء أزمة الخليج الثانية ١٩٩١ وما تلاها من تطورات بشأن اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي ، وتدفقات المنح والمساعدات وإلغاء وجدولة الديون المتركمة على مصر : فقد تكففت مساعدات خارجية لمصر أغلبها منح قدرت بنحو ٣,٩ ملياراً من الدولارات عام ١٩٩١/٩٠ ، ولغيت الولايات المتحدة والدول الخليجية العربية حوالي ١٢,٩ ملياراً من الدولارات من ديون مصر لهذه الدول شاملة الديون العسكرية للولايات المتحدة بأعبائها الباهظة (والتي كانت ترفض من قبل مجرد تخفيضها أو تخفيض نسب الفائدة المرتفعة عليها) ، بالإضافة إلى توقيع وتنفيذ اتفاقيات المساندة بين مصر وصندوق النقد الدولي بدءاً ، من أول مايو ١٩٩١ ، وكانت شرطاً لبدء إلغاء تدريجي لحوالي ٥٠ % من الدين العام الخارجي لمصر في إطار نادي باريس وحيث قررت الدول الصناعية الدائنة خفض ديونها على مصر تقديراً « لدورها الإقليمي ضد الغزو العراقي للكويت ومع حرب تحرير الكويت » ، غير أن تلك الدول ربطت تنفيذ هذا القرار بتقديم مصر على طريق التحول الاقتصادي الليبرالي المتسارع عبر سلسلة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي^(١٥).

ولستخدمت التحليلات المعنية مصطلحات ذات دلالة سياسية واقتصادية مباشرة وضمنية في هذا الصدد ، مثل « المخاطرة المحسوبة من قبل مصر » ، و « صعوبة إهدار فرصة خفض لا مثيل له في الدين الخارجي » ، و « الثمن السياسي غير المسبوق لدولة مدينة مقابل التمتع بالمزايا الاقتصادية المرتبطة بالفاعلين الرئيسيين وتأبيد تضحياتهم » ، والتسأل عن « المكاسب والآثار العاجلة والأجل المترتبة على هذا الموقف المصري » ، وعما إذا كان الأخير « سيأتي بهذا القدر من التشدد الذي جاء به في غياب الأزمات المالية للاقتصاد المصري » ، رغم توقع اتخاذ مصر من حيث المبدأ موقف المعارض للغزو العراقي حتى بدون تدخل قوى عظمى وذلك لأسباب سياسية وتاريخية^(١٦).

مؤسسات التمويل وعولمة الخطاب الاقتصادي

ومن زاوية أخرى ، وفي إطار تأكيد عمق التنسيق والتآلف بين مؤسسات التمويل الدولية ، ليس فقط في رؤيتها العلمية وقواعد منحها (أو منعها) للمساعدات ، إنما أيضاً في شكل ومضمون حضورها وتطويرها لأبعاد هذا الحضور ، يمكن تأمل ما استجد من مفردات في لغة الخطاب الاقتصادي العالمي المساند لدى تلك المؤسسات ، متضمنة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مع انسحاب وتراجع مفردات أخرى سبق أن استقرت في لغة هذا الخطاب وقاموسه ، وحيث انتقلت الخطوط العريضة لهذا الخطاب من الطرح أو الحديث للربط بين « المعونة والتنمية » ، « المعونة ودعم الفقراء » ، وهو الطرح الذي ساد في منتصف السبعينيات والثمانينيات ، إلى طرح آخر يربط بين « المعونة والإصلاح الهيكلي » ، المعونة ودعم المبادرة الفردية في خطاب التسعينيات .

وقد تطلبت التوجهات العالمية المرتبطة بالتسعينيات وما صاحبها من إعادة هيكله للأهداف السياسية والاقتصادية لتلك المؤسسات المانحة استدعاء وصياغة حصيلة متنوعة من المفردات الجديدة في قاموس تلك المؤسسات تكون أكثر ملائمة لدورها الذي اتجه إلى استقرار ملامحه ولم يعد يتمثل في مجرد تقديم المساعدات أو القروض في ضوء معايير وقواعد المنح المتعارف عليها في الأدبيات التقليدية المعنية بالمعونة والمساعدات الدولية بهدف التأثير في السياسات الداخلية للدول المتلقية ، أو دعم السياسات الخارجية للدول المانحة وتشغيل جهازها الإنتاجي ، وإنما تطور الهدف والدور الجديد لتلك المؤسسات إلى تشكيل ملامح خريطة سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافية تستقطب البشرية لقرن جديد ، من خلال بناء نظري متكامل ملائم لصياغة هذا الدور ، يستند إلى ركائز ومفردات لغوية ملائمة وممهدة لهذا الدور بما تتضمنه تلك المفردات من دلالات مباشرة وضمنية ، وموحية . وما هو قاموس الخطاب « الكوني » لتلك المؤسسات الدولية عامة ، وهيئة المعونة الأمريكية خاصة يضم مفردات تفصح علناً عن تجاوزها لكل ما هو « اقتصادي » لتعبر إلى « الاجتماعي » و « السياسي » وتكمج العام بما يعتبر خاصاً ، وما يعتبر أحياناً شديد الخصوصية في عرف الشعوب في ضوء اختلاف حضارتها وتعد أبنيتها الثقافية

وتنوع شغراتها الخاصة ، مثل « الدفاع عن حقوق الإنسان » ، « دعم الديمقراطية » ، و«عملية البيئة » ، تشجيع « المنظمات الطوعية الأهلية - PVOs » وغير الحكومية - NGOs ، دعم « لتخاذ للقرارات » و« الشفافية » و« المعلوماتية » و« الحكم الصالح » وغيرها من التوجهات المرتبطة بدعم ما يسمى بمؤسسات « المجتمع المدني » وغيرها من الكيانات الجارى تطيرها عالمياً وتطويعها محلياً فى مواجهة عملية ممتدة ومتشعبة لما يسمى بـ « هيمنة الدولة » ومؤسساتها التى رسخت ومدت جنورها فى أحقاب سابقة .

وقد وظفت بعض تلك المفردات الجديدة التى ضمها قاموس المساعدات الأمريكية كحالة خاصة ضمن بنية عامة تضم مؤسسات التمويل الدولية - فى إطار تشجيع المنح أو التلويح بالمنع إذا ما ارتأى الطرف المتاح أن هناك ما يشير إلى قيام الدولة المتلقية للمعونة بممارسات تعكس مخالفتها لتلك التوجهات من منظور صانع قرار المنح وفى ضوء معاييره (استدعاء أوراق وفتح ملفات تخص مدى نزاهة عملية الانتخابات والممارسات الديمقراطية بوجه عام - تلويث البيئة - تشغيل الأطفال - اضطهاد النساء - المساس بحقوق « أقليات » ... الخ) .

ومن ناحية أخرى ، فإن انتقال حصيلة المفردات الجديدة بوجه عام فى الخطاب « الكونى » لمؤسسات التمويل من مستوى الطرح النظرى - للبيرالية الجديدة - إلى مستوى برامج التنفيذ الملزمة للدول المتلقية للمعونات فى إطار التعاون الدولى المعاصر ، قد ساعد على « سلامة انتقال » تلك المفردات إلى القاموس الاقتصادى والسياسى الدارج والمعاصر لحكومات تلك البلاد ، بحيث أصبحت « متداولة » فى البرامج والخطط الملزمة والمعلنة لمعرفة صناعات السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحليين ...

وهكذا تدخل « المحلى » و« الخارجى » و« الكونى »

ومن جانب آخر فإن الإطلاع المباشر على لغة هذا الخطاب الاقتصادى السائد فى البرنامج السنوى للمعونة الأمريكية الموجهة لمصر فى إطار خطوطه العامة المعلنة أو برامجه الفرعية المتنوعة ، يمكن من ملاحظة مدى مرونة تلك المعونة وتطور أهدافها الملاحقة للمستجدات المبتغى ترويجها وتكريسها ، حيث سجلت بعض تلك

البرامج الفرعية المرتبطة بقطاعات ومشروعات ومجالات حضوراً متنامياً على مدى السنوات المتعاقبة مقابل برامج أخرى تراجعت أهميتها أو تلاشت من على خريطة المعونة الأمريكية لمصر ما بين السبعينيات والتسعينيات بعد أن استندت غرضها في ظرفها الزمنى والتاريخى ومهدت لما تلاها من برامج ، ومنها على وجه التحديد ما تضمنته برامج الثمانينيات بشأن تجديد وإحلال وتوسع بعض مشروعات القطاع العام (خاصة تلك التى كانت تخصص مخرجاتها كمخلات للقطاع الخاص ، أو تم التمهيد لبيعها للقطاع الخاص فى مرحلة لاحقة) ، مع التوصية المستمرة بالتخلص من بعض المنشآت العامة ببيعها للقطاع الخاص ، واقتراح الشروط غير المالية للاتفاقيات بنصوص وتوجهات محددة فيما يتعلق بتحرير الأسعار وتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات (مياه - كهرباء - اتصالات) وتوجيه السياسات الزراعية نحو التوسع الرأسى (رفع إنتاجية المحاصيل) لا الأفقى (استصلاح الأراضى) والترويج لزراعة محاصيل التصدير والتحول من زراعة القطن طويل التيلة إلى قصير التيلة ، وتحرير سياسات التشغيل والعمالة المفروضة على القطاع العام ومعايير اختيار قيادات الإدارة العليا فى مؤسسات القطاع العام المتبقية للمعونة^(١٧) .

وها هى عملية إعادة تبويب البرامج الرئيسية والفرعية للمعونة الأمريكية فى التسعينيات تركز على أنشطة مرتبطة بأهداف المعونة المعلنة فى تلك الفترة بشأن دعم الاقتصاد المصرى فى ضوء سياسات الإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى التى تم الإعلان عن تبنيها . وبعد سلسلة البرامج « التمهيديّة » و « الإصلاحية » للمعونة الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات تلتى برامج التسعينيات تتناول مسائل الأخذ « باقتصاد السوق » و « الإسراع فى الخصخصة » ودعم النمو « المتسارع » للقطاع الخاص ، ودعم الاقتصاد التصديرى والاتجاه لتقديم التمويل والدعم اللازم للمؤسسات والأجهزة المصرية للمعاونة على « الإصلاح » و « التكيف » و « الانتقال » (أجهزة قضائية - أجهزة تمويلية - أجهزة مالية ، أجهزة تنظيمية وإدارية ، أجهزة خدمية ، أجهزة معلوماتية وتقنية)^(١٨) .

وهكذا تحققت سلسلة الانتقال لمؤسسات التمويل الدولية ، متضمنة هيئة المعونة

الأمريكية ، من دورها « الاقتصادى » التقليدى كأداة لترويج السلع والخدمات إلى دورها السياسى - الاقتصادى كآلية لترويج السياسات ؛ لتحقيق بذلك تداخل الحدود وتشابك المصائير بين « الكونى » و« الخارجى » و« المحلى » ، وتوجه الأطراف المتفاعلة إلى مهام مستجدة ومرحلة انتقالية جديدة ، على النحو الذى سيرد ذكره فى سطور تالية .

المعونة الأمريكية والخطاب الإعلامى المصرى

وفى إطار قراءة من نوع آخر لمسار الخطاب الإعلامى الرسمى فى مصر ، وتأمل مفرداته السياسية والاقتصادية على مدى السبعينيات وحتى التسعينيات ، يمكن بدرجة ما الاقترب من بلورة التصور الذى ساد لمفهوم العلاقات الثنائية « الممتدة » بين مصر والولايات المتحدة ، ولمفهوم المعونة الأمريكية كأحد أهم مدخلات ونتائج تلك العلاقات ، وما ألم بهذا التصور المعلن من تحور وتكيف وتطور ، وحيث يمكن اعتبار الخطاب الإعلامى الرسمى المعلن - فى جانب منه - بمثابة القراءة المباشرة والعاكسة لمسارات هذا التصور واتجاهاته وانتقالاته عبر خمسة وعشرين عاماً من التفاعل السياسى والاقتصادى .

فالتغطية الإعلامية المصرية للنصف الثانى من السبعينيات ومرحلة الثمانينيات اعتمدت على توظيف مفردات « كالصداقة الحميمة » ، و« خصوصية العلاقة بين البلدين » وتطابق وجهات النظر فى معظم القضايا^(١٩) . وفى ظل اعتبار المعونة الأمريكية الأداة الرئيسية للتصوية السياسية التى تقودها الولايات المتحدة - « الراعى الرئيسى لعملية السلام » ، واعتبارها أيضاً الثمرة الرئيسية لهذا السلام ، وفى إطار اتجاه صانع السياسة الخارجية المصرية حينذاك إلى أن يتبنى خطأ وصفته بعض التحليلات بكونه « معتدلاً ، يستخدم الأساليب السياسية والديبلوماسية للتأثير على فك الارتباط الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل » ويحقق « إمكانية حفظ المصالح الأمريكية فى المنطقة عن طريق الاستعانة بمصر أيضاً دونما افتراء لإسرائيل بهذا الدور » ، وبحيث « يمكن للولايات المتحدة فى نهاية الأمر أن تتخذ خطأ متوازياً بين الطرفين »^(٢٠) ، مما قد ينعكس بالتبعية على المعونة الأمريكية الموجهة لمصر ، فإن الغداء المستمر من قبل الإدارة المصرية قد تمثل حينذاك فى طلب مساواتها مع

إسرائيل في المعونة السنوية المقدمة في ضوء التوزيع « غير المتوازن » لأموال المعونة الموجهة لطرفي السلام الرئيسيين مصر وإسرائيل ، سواء من حيث الكم (حجم المبالغ المرصودة للطرفين) أو من حيث الكيف (نمط استخدام تلك المبالغ) وحيث استمرت كفة هذا التوزيع «في غير مصالح مصر » ، كما أنه لا توجد في إسرائيل بعثة خاصة بالمعونة الأمريكية في الوقت الذي تعتبر فيه مثلتها في مصر من أكبر البعثات على مستوى العالم . بالإضافة إلى أن المعونة الموجهة لإسرائيل لا يتحدد نمط استخدامها وتتم في شكل تحويلات نقدية مباشرة (استجابات الإدارة الأمريكية جزئياً في وقت لاحق لمطلب الجانب المصري ومنحته جزءاً من المعونة السنوية في شكل نقدي مع ربطه بقطاعات محددة وصلت نسبتها إلى حوالي ٥ % من المعونة الاقتصادية المقدمة لمصر منذ بداية تنفقها في منتصف السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٠ والتي بلغ إجماليها ٢٣ ملياراً من الدولارات) .

وبالنظر إلى ترابط وتشابك المصالح والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية في إطارها التاريخي والثقافي المعقد ، مقارنة بالحالة المصرية في هذا الصدد ، فإن الطرح المرتبط بمسألة « عدم العدالة في توزيع المعونة الإجمالية بين مصر وإسرائيل » والذي وصل إلى حد المقارنة الرقمية للنصيب السنوي لكل من المواطن المصري ونظيره الإسرائيلي من تلك المعونة (٢٧ دولاراً للأول مقابل ٥٥٠ دولاراً للثاني في منتصف الثمانينيات)^(١١) ، لا يجب أن يتعدى حدود المقارنة الحسابية البسيطة ، وحيث تصل بعض التحليلات إلى حد اعتبار « أن المقارنة الكمية بين ما تقدمه الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل وما تقدمه إلى مصر لا تكشف شيئاً ، والمقارنة ذات المغزى تتضح عند تأمل أوجه استخدام المنح والقروض المقدمة إلى كل من الجانبين ، وكذلك الشروط المصاحبة لهذه التدفقات ، فبينما تعتبر المنح الاقتصادية المقدمة إلى إسرائيل تحويلات تملك الحكومة الإسرائيلية وحدها وبلا رقيب تحديد أوجه تخصيصها ، تمثل المنح والقروض الاقتصادية المقدمة إلى مصر أداة للتأثير في إدارة الاقتصاد المصري على المستوى الكلي والقطاعي والجزئي ، فالمساعدات الأمريكية لإسرائيل تدعم القدرة الذاتية لها واقتصادها » ، « بينما هي في المقابل - في ضوء تلك الرزية - تضعف القدرة الذاتية لمصر واقتصادها ، وبتعبير آخر فإن المساعدات الأمريكية لمصر - وفقاً لهذا الرأي - هي في الواقع مساعدات غير مباشرة لإسرائيل »^(١٢) .

أما عن التسعينيات وما شهدته خلالها الخطاب الإعلامي الرسمي من تطور وتعير في تناول العلاقات المصرية الأمريكية والمعونة الأمريكية لمصر للتبعية ، فإن تلك المرحلة قد شهدت سلسلة من التطورات المتلاحقة التي صاحبت مسار تلك العلاقات الثنائية « الممتدة » ، بدءاً من حرب الخليج الثانية والدعم المصري لقوات التحالف ، والتداعيات العربية - العربية - العربية ، والعربية - الدولية لتلك الحرب ، وانتهاءً بتعثر التسوية السياسية للقضية الفلسطينية في مراحلها المتطورة وخاصة مع طرح الملف الخاص بمسألة القدس ، وما صاحبها من محاولات للضغط على مصر من بعض أعضاء الكونجرس أو من خلال حملات صحفية تتعرض من حين لآخر للهجوم على بعض الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بتأثير قوى الضغط اليهودية ، وخاصة في ضوء ارتباطها بدوائر وأروقة صنع القرار الأمريكي وتوجيهه للتوجهات المصرية المرتبطة بالمسألة العربية عامة ، والفلسطينية خاصة ، بالإضافة إلى ما سبق من أحداث ومأزق ومنعطفات اختلفت في حدة وعمق أثارها المحلية والممتدة ، وفي مدى إمكانية احتوائها ، ولعل آخرها ما تعلق بأجواء وبمجريات التحقيق في حادث سقوط الطائرة المدنية المصرية قرب السواحل الأمريكية في نوفمبر ١٩٩٩ ، وخاصة ما فجرته من دلالات بشأن استحالة إخضاع الشفرة الثقافية للشعوب لألية « فك » أو تفسير مستدعاه من قاموس « الآخر » ومنظومته ، رغم افتراض إمكانية « عولمة » بعض الأجزاء الظاهرة من سطح تلك المنظومة (اتجاه الإعلام الأمريكي إلى الترويج والدفع بالسيناريو الذي يطرح فرضية انتحار قائد الطائرة المصري) .

وقد مثلت تلك الأحداث في مجملها وتتابعها وفي إطار تراكمها ظرفاً كشفياً ومختبراً حياً للمشتركات والمتناقضات ، للثوابت والمتغيرات في الشأن القومي والمحلي والخارجي ، الرسمي والشعبي ، الموروث والوافد .

وجاء تناول الخطاب الإعلامي الرسمي للعلاقات المصرية الأمريكية خلال التسعينيات في إطار هذا المسار الممتد وعلى مدى منعطقاته ؛ ليمر « الثوابت المصرية التي لا تهتز » ، « للمكاسب الثنائية للطرفين » . الاختلاف والانفاق في العلاقات المصرية الأمريكية ، إيجاد صيغ لتبادل وجهات النظر في القضايا الخلافية

فى إطار الحوار بين « الشريكين الاستراتيجيين » ، « تنوع وتعدد دوائر الحركة » و« اختلاف المواقف بين الشركاء » ، الدور المحورى لمصر « كشريك استراتيجى » فى المنطقة^(١٢) .

أما عن موقع المعونة الأمريكية من هذا الخطاب الإعلامى ، فإن تحليل مضمون المادة الإعلامية المتاحة ، فى خطوطها الأساسية ، يشير إلى الانتقال من تناول المعونة بوصفها « هبة » أو منحة مقدمة من « صديق » دون مقابل ، وباعتبارها تمثل مورداً أو بديلاً شبه تام بعض المصادر الربعية التى شهدت تراجعاً نسبياً ملحوظاً فى منتصف الثمانينيات (إيرادات وعوائد قناة السويس والسياحة والبترول وتحويلات العاملين بالخارج) ، **ويلنظر إليها بوصفها ركيزة يصعب الاستغناء عنها** دون توقع صدمات يمكن أن تلم ببنية الاقتصاد المصرى وفروعه المختلفة فى الأجل القصير^(١٣) ؛ ليتم تناولها فى نهاية التسعينيات بوصفها توجه له طبيعة مرحلية يرتبط بدرجة التوافق فى المصالح بين المانح والمتلقى ، والتحول من تأكيد عنصر التيسير أو « المنحة » أو اليسر فى الشروط المالية عامة إلى التأكيد بأهميتها للاقتصاد الأمريكى بالدرجة الأولى .

وكرد فعل فورى ومكثف للصحافة المصرية ، الرسمية والحزبية ، وأيضاً العربية لإحدى - المقالات - الحملات الصحفية التى تنصّرها فى بداية شهر أغسطس لعام ٢٠٠٠ كاتب أمريكى مرتبط بدوائر صنع القرار السياسى وبجماعات الضغط المؤثرة فى أروقة وكواليس السياسة الأمريكية (توماس فريدمان) وهى الحملة قصير الأجل التى استهدفت فى جانب منها دفع مصر إلى تبنى وجهات نظر أكثر تأثيراً على الجانب الفلسطينى فى اتجاه دفع عملية السلام من المنظور الأمريكى الإسرائيلى وذلك من خلال تنكير الإدارة المصرية بالمقابل السياسى الواجب تكبده تجاه ما تتحمله الولايات المتحدة من التزامات وأعباء اقتصادية من جراء تقديم المعونة الأمريكية لمصر^(١٤) ، وقد اتجهت الصحافة المصرية فى إطار حملتها - مقالاتها - المضادة ، وفى افتقار الزمنى قصير الأجل نسبياً ، إلى تسليط الضوء على ما تم تحمله من أعباء وتكاليف وما تم جنيته من مكاسب مرتبطة بالمعونة الأمريكية ، وذلك فى إطار « كشف الحصاب للحقيقى للعلاقات المصرية الأمريكية » وهو

العنوان الذى اختير ليتصدر افتتاحية أهم الجرائد القومية المصرية فى إطار رد الفعل الفورى المباشر للصحافة المصرية فى هذا الصدد^(٢٦) ، وحيث سار مضمون المقال - كشف الحساب - فى اتجاه يرفض « الانزلاق لأحداث المن التى بدأها الطرف الآخر » (الكاتب الأمريكى) ، والتذكير أن العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة لا تقوم على تنفق فى اتجاه واحد حيث « تدرك الولايات المتحدة الدور السياسى شديد الأهمية لمصر » كقولة محورية لها تأثيرها العربى والإقليمى والإسلامى ، وإن « تبادل المصالح » هذا « ربما استقلت منه الولايات المتحدة أكثر مما استقلت مصر » ٠٠٠ « الدولة المتحضرة التى اعترفت دائماً ، وبشكل مبالغ فيه بأهمية المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة لها » ٠٠٠ « والتى لو كانت قد قدمت مساعداتها لمصر فى صورة تقنية تدخل موازنتها مباشرة - أو مرتبطة بمشروعات تختارها مصر وفقاً لأولوياتها ، وتنفيذها بالتعاون مع الشركات العالمية التى تقدم لها العروض الأفضل لكان لتلك المساعدات شأن آخر » ٠٠٠ وحيث لا تتجاوز تلك المساعدات فى نهاية التسعينيات نحو ١ ٪ من الناتج القومى الإجمالى لمصر وفقاً لسعر الصرف السائد ، وحيث استمرت « المسئولة عن جانب رئيسى من عجز الميزان التجارى المصرى طوال الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠٠٠ » ، وذلك بفعل قيام مصر بفتح أسواقها أمام السلع التى تتمتع تلقائياً بأفضلية مرتبطة بالمساعدات الأمريكية فى ضوء الشروط المقيدة الواردة فى اتفاقياتها ، فى المقابل « تعتبر مصر واحدة من أهم الدول التى تحقق الولايات المتحدة فائضاً تجارياً مستمراً معها رغم ما تعانيه من عجز هائل فى ميزانها التجارى الكلى ، ومع غالبية دول العالم ، بالإضافة إلى ضللة الاستثمارات الأمريكية غير البترولية فى مصر (٠,١ ٪ من إجمالى الاستثمارات الأمريكية المتركمة فى الخارج) ، رغم اعتبار الولايات المتحدة مقصداً مهماً للأموال المصرية فى الخارج ، وإلى عدم تجاوز عدد السياح الأمريكيين الذين زاروا مصر خلال العام المالى ١٩٩٨/٩٩ نسبة ٤ ٪ من إجمالى عدد السياح الذين قدموا إلى مصر فى ذلك العام ٠٠٠ وغيرها من الأبعاد التفصيلية المرتبطة بتأكيد عملية إعادة التكوين الفعلى للجانب الأكبر من المعونة الأمريكية الموجهة لمصر إلى ماتحها التى وردت فى متن المقال - كشف الحساب -^(٢٧) .

وقد اعتبرت الزيارة السريعة للرئيس الأمريكى بيل كلينتون لمصر فى نهاية شهر أغسطس من عام ٢٠٠٠ فى جانب منها شكل من أشكال التلاقى أو «التنخل السريع» لتتقيا الأجواء إتقاذا لعملية السلام ، وللبرهان على « انتشار سحابة داكنة لهجوم إعلامى على مصر »^(٢٨) ، وحيث « يجب ألا تصل العلاقات المصرية إلى أى حد من حدود الخطر » لو « لخط الأحمر » كما أشار العنوان الفرعى لاقتحاحية إحدى الجرائد القومية المصرية فى معرض التفتية الإعلامية لتلك الزيارة^(٢٩) .

ومن ناحية أخرى ربما يكون الأثر الفاعل والأكثر إيجابية ، فى إطار تلك الأزمة أو « الأجواء العارضة » ، هو المرتبط بانتقال القضايا والتحليلات والمواقف المتداولة من أروقة الجدل وقاعات البحث وحلقات الدراسة ، المغلقة عادة على أصحابها (على اتصاع دوائر اهتمامهم وارتباطهم بالشأن العلمى والثقافى والسياسى والاقتصادى والهم القومى) ، وسحبها إلى مناطق ومستويات ، وطرحها عبر وسائط أكثر انتشاراً وتداولاً وتأثيراً على شرائح أوسع من المجتمع (قراء الصحف ، مشاهدى الإعلام المرئى)^(٣٠) . حيث تسنى لهؤلاء فى لحظة « سياسية محددة » - وربما عابرة - النقاط بعض الأبعاد ، واستيعاب بعض الحقائق « العامة » المرتبطة بشأن حياتهم اليومية العاجلة ومصيرهم « الأجل » . وتأتى العلاقات المصرية الأمريكية بوجه عام ٠٠ المعونة الأمريكية بوجه خاص فى موضع من مواضع الصدارة فى هذا الشأن القريب - البعيد ، الممتد عبر المراحل الانتقالية التى شهدت عليها مصر ، وشهنتها ومازالت تشهدا . وتأتى فى هذا لاصدد المرحلة الانتقالية المعاصرة لنهاية التسعينيات لتطرح على مصر ، بوصفها « بلد يتلقى المعونة الأمريكية » ، مهاماً مستجدة ملائمة لطبيعة المرحلة ٠٠

مهام جديدة لمتلقى المعونة

وتأتى ضمن تلك المهام عملية الترويج لصيغ جديدة للتفاعل بين متاح المعونة والمتلقى لها خارج أطر « المساعدات » ، وذلك فى ضوء إعادة التقدير والموازنة بين أعباء والتزامات السياسة الخارجية الأمريكية (من حيث الإبقاء على نفوذ الولايات المتحدة كقوة قائدة ومهيمنة دولياً) ، والتكلفة الاقتصادية للالتزامات الخارجية (فى ضوء إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الأمريكى الداخلى والخارجى)

وخاصة في ظل الطرح العالمي باتجاه المعونات الحكومية للانخفاض^(٣١) ، والترجع الأمريكي بتخفيض المعونة الأمريكية لمصر بنسبة ٥ % سنوياً حتى تصل إلى النصف بعد عشر سنوات أي عام ٢٠٠٩ تقريباً. وتأتى « المشاركة الاقتصادية » ، بما يفترض أن تحققه من تنفق للاستثمار وفتح الأسواق ، كأحد أدوات التعبير عن أهمية إقناع الطرف المتلقى للمعونة بضرورة المشاركة في تحمل الأعباء الإقليمية والدولية في إطار « المصالح المشتركة للطرفين » ٠٠ وهو ما يعنى من منظور آخر أن المتاح يلقى بالكرة في ملعب المتلقى بعد أن حدد مسبقاً نوعية اللعبة وقواعدها ، ويدفعه إلى الالتزام بمهمل جديدة ودور مختلف عليه أن يلعبه في إطار تطوير اللعبة . العلاقة . وفي إطار رد الفعل للمصرى ، جرى ترويج لصيغ جديدة تأتى بمثابة «بدائل» و « مكملات » للمعونة الأمريكية ، يتم طرحها على الساحة المصرية وتداولها بين صناعات لقرار الاقتصادى ومنظمات الأعمال ودوائر الإعلام بوصفها أبعاد عملية تقف في منطقة وسطى بين « ثنائية » الرغبة السياسية - القدرة الاقتصادية : أى بين تأكيد الإدارة المصرية تفهمها لمسألة عدم توقع استمرار المعونة (الإفصاح الضمنى عن الرغبة الذاتية فى الاستغناء عنها) والإشادة بمؤشرات الأداة الخاصة بالاقتصاد المحلى المفترض أنه يتجه للنهوض (الإفصاح الضمنى عن القدرة على الاستغناء عنها مادامت المؤشرات تسمح بذلك الإمكانية ٠٠ فى حدود قراءة للحظة المائدة) .

وتأتى تلك الصياغات الجديدة فى إطار مواجهة الواقع والتكيف مع المستجدات حيث تُطرح المعونة الأمريكية فى منظومة الاقتصاد المصرى فى مرحلته المقبلة بمعرفة صانع السياسة الاقتصادية بوصفها « أداة » معاونة فى إطار الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد القومى وتيسير تفاعله مع النظام الدولى الجديد ، وبوصفها أيضاً « مرحلة » تطرح مقدمات لتسحيبها وإن تدخلت أتياً مع مراحل أخرى من المفترض أن تتقدم ويتم اختبار أدواتها ، لتحل تدريجياً محل « الفراغات » التى قد تتركها المعونة فى مجال العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية (مثل المشاركة المصرية الأمريكية ، الاستثمارات الأمريكية ، منطقة التجارة الحرة بين الطرفين ، بنك تنمية الشرق الأوسط ، صناديق استثمار للدول المشاركة فى عملية السلام) .

ويبرز أيضًا في هذا الصدد المجلس الرئاسي المصري الأمريكي - الذى يضم فى جانبه المصرى عناصر بارزة فى النخبة الاقتصادية المصرية - كمؤشر لمسار العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ومدى إمكانية تطورها فى اتجاه يمكن أن يتجاوز الإطار التقليدى الذى ساد لربع قرن : متح - متلقى للمعونة ، ويكرس مبدأ توزيع الأعباء بين الطرفين . كما يأتى هذا المجلس فى جانبه المصرى كواجهة ملائمة للتعبير عن بعض الخصائص والأبعاد المرتبطة باتجاهات نمو وصعود بعض الرموز والعناصر البشرية للفاعلة والمؤثرة فى صنع القرار الاقتصادى ، والمتفاعلة مع السوق الدولية فى المرحلة للراهنة .

وأخيرًا ٠٠ تبقى التطورات السياسية الإقليمية ، بما قد توقعه من « ثوابت » وما تكيفه أو تستبعده من « متغيرات » تشكل العامل الحاسم فى اختبار صلاحية « الطرح الاقتصادى للبحث » بشأن المواءمة بين مجموعة « الأدوات » المطروحة فى تلك المرحلة الانتقالية غير محددة المدة .

ولئن سجلت مراجع التاريخ وأسفاره بدايات تلك المرحلة وتداعياتها ، فإن حدودها وأبعادها الجغرافية والسياسية لم تحسم بعد على خريطة الحاضر . ولربما يحتاج لتزاع المستقبل منها إلى ابتكار رؤى وصيغ تتجاوز الجهد الماضى فى المواءمة « المبتصرة » بين « تحسين الشروط » ٠٠٠ و « رفع كفاءة الاستخدام » و « إبطاء الآثار السلبية » ٠٠ و « تكيف الأوضاع » ، لتتحاز إلى اختيارات لا يعتبر قاموس الاقتصاد وحده ، على ثراء مفرداته وتتابع مستجداته ، مرجعها الأصل أو منبعها ومصبها الدائم .

* * *

الهوامش

(١) راجع : عاطف الغمري ، المستقبل السياسى والاقتصادى للمعونة الأمريكية للخارج ، الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٩٧ .

(٢) أحمد صادق القسيري ، لقانون الاقتصادى الدولى ، القاهرة ، مذكرات غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦ .

(٣) ، (٤) للمزيد من التفصيل عن المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمعونة الأمريكية وشروطها وآثارها انظر : دينا جلال ، المعونة الأمريكية لمن ٥٠ مصر أم أمريكا ؟ كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٠ - ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد اعتمد هذا الكتاب على رسالة ماجستير قدمتها نفس الباحثة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة عام ١٩٨٧ بعنوان « دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ » .
وفيما يتعلق بالدراسة الأمريكية الخاصة بالتعاون الإقليمى راجع :

AID, Regional Cooperation in the Middle East, Department of State, Washington : 1, 1979.

(٥) راجع ما نشر من أرقام ومؤشرات تفصيلية فى هذا الصدد ورد فى : إبراهيم نافع ، بعيداً عن حديث المن ٥٠ كشف الحساب الحقيقى للعلاقات المصرية الأمريكية ، الأهرام ، ١١ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٦) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية والأمن القومى المصرى فى : دينا جلال ، وقد استخدمت الدراسة مصطلحات « التواجد المحسوس - High Visibility » ، و«أدنى المستويات - At grass root levels» نقلاً عن :

Handoussa, Heba. Conflicting objectives in the Egyptian American Relationship, AVC, Cairo Papers in Social Sciences, Cairo 10-11 December 1983, Vol. 7, Monog. 3, by Earl Sullivan.

(٧) حامد ربيع ، دور المعلومات فى الاستراتيجية الأمريكية ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٣٤ ، ٧ فبراير ١٩٨٣ .

(٨) د. محمود عبد الفضيل ، أساليب التخطيط الاقتصادى فى ظروف التعبئة والحرب ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٣ ، يناير ١٩٧٦ ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

(٩) د. محمود عبد الفضيل ، فك الارتباط الاقتصادي ممكن وله ثمن ،
الطبعة، فبراير ١٩٨٦ ص ٢٨ .

(١٠) للمزيد من التفصيل راجع : المعونة الأمريكية بين الأبعاد التشريعية
والممارسات البرلمانية لمجلس الشعب المصري في : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره
(١١) ، (١٢) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية والخريطة
الاجتماعية في مصر ، المرجع السابق .

(١٣) ، (١٤) ، (١٥) ورد في : زينب عبد العظيم ، صندوق النقد الدولي
والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية : جوانب سياسية ، كتاب الأهرام الاقتصادي
رقم ١٤٣ ، القاهرة ، أول ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٤٤ - ١٤٧ .
(١٦) انظر التحليلات والآراء المختلفة الواردة في المرجع السابق مباشرة ،
ص ١٤٦ - ١٤٨ .

(١٧) للمزيد من التفصيل انظر : الشروط المقيدة الواردة في اتفاقيات المعونة
الأمريكية في : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره .
(١٨) راجع : البرنامج السنوي المعلن للمعونة الأمريكية في مصر خلال الفترة
١٩٧٥ إلى ١٩٩٦ :

USAID, Status Report of U.S. Economic Assistance to Egypt 1975
1996. as of 1997, Cairo.

(١٩) انظر : إبراهيم العيسوي ، في إصلاح ما أفسده الانفتاح ، القاهرة ، كتاب
الأهالي ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٥١ .
(٢٠) فولاذ زكريا ، العرب والنموذج الأمريكي ، القاهرة دار الفكر المعاصر ،
١٩٨٠ ، ص ٤٥ .

(٢١) الأهرام الاقتصادي ، للعدد ٧٨٣ ، ١٦ يناير ١٩٨٤ ص ٩ .
(٢٢) عادل حسين ، التطبيع : المخطط الصهيوني للبهمنة الاقتصادية ،
بيروت، دار أنزال للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ ص ٥١ .

(٢٣) راجع العناوين الرئيسية والاقتراحات وعناوين الأعمدة والمقالات
 المنشورة في الجرائد المصرية عامة خلال الفترة من منتصف شهر أغسطس عام
 ٢٠٠٠ وحتى نهايته ، خاصة ما جاء في جريدة الأهرام في هذا الشأن .

(٢٤) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية بين التصورات الرسمية
المعلنة ومستجدات الواقع فى : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره .

(٢٥) راجع :

Friedman, Thomas. Egypt : When The Crunch Comes Mubarak
Doesn't Deliver. N.Y. Times, Herald Tribune August 2nd , 2000.

وفيمما يتعلق برد الفعل الإعلامى المصرى والعربى المكثف فى هذا الصدد ،
تحضر الإشارة إلى الملف المرئى الذى يعتبر بمثابة مرجع رئيسى فى هذا الشأن ،
والذى تم استعراض عناوينه الرئيسية فى برنامج تليفزيونى سياسى - جماهيرى
مصرى من نوع خاص ، يتسم بارتفاع نسبة مشاهدته على مستوى كل من البث
الأرضى والبث الفضائى فى ضوء اهتمامه بالشأن والهم القومى بالمعنى الشامل :
رئيس التحرير ، حمدى قنديل معداً ومقماً ، القناة الأرضية المصرية الثانية ، ١٤
أغسطس ٢٠٠٠ ، وأيضاً القناة الفضائية المصرية الأولى ، ١٥ أغسطس ٢٠٠٠ .
(٢٦) ، (٢٧) إبراهيم نافع ، كشف الحساب الحقيقى للعلاقات المصرية
الأمريكية ، مرجع سبق ذكره .

(٢٨) عاطف الغمرى ، زيارة كلينتون « للشريك الاستراتيجى » ، الأهرام ،
٣٠ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٢٩) سمير رجب ، ماذا دار فى اجتماع للقمّة بين مبارك وكلينتون ؟؟ ،
الجمهورية ، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٣٠) تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى الطرح الإعلامى المرئى الذى نقل هذا
للحدث من ظرفه الخاص العارض إلى إطار أكثر شمولاً وعمومية فيما يختص
بالعلاقات المصرية الأمريكية ، وذلك من خلال معالجة إعلامية متكاملة جمعت بين
التطبيق الحى ، واستعراض عناوين ملف معد عن المادة المنشورة فى الصحف
القومية والحزبية والصحافة العربية ، ومحاوره المتخصصين فى هذا الشأن : رئيس
التحرير ، حمدى قنديل ، مرجع سبق ذكره .

(٣١) انظر : عاطف الغمرى ، المستقبل السياسى والاقتصادى للمعونة
الأمريكية فى الخارج ، مرجع سبق ذكره .

الاقتصاد الأمريكى الجميل والقيبح

سجينى دولارماتى
المحررة الاقتصادية بالأهرام

سقوط الأقتعة

لا تمل الولايات المتحدة من أن تسكب فى أذاننا ، وتشغل حواسنا ، وتصب فى عقولنا ليلاً ونهاراً فضائل المبادرة الفردية الحرة وحتمية رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادى ، باعتبارها بطاقة الدخول إلى عالم الاقتصاد الجديد . ولكن على حد المثل الشعبى الشائع « أسمع كلامك أصدقك أشوف أمورك أتعجب » فقد يدهش المرء إزاء ما يرصده عن مدى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى الأمريكى والدور الذى تقوم به « اليد الخفية للدولة » ، ليس فقط فى أشكاله التقليدية المتعلقة بإرساء البنية التحتية أو تهنيب الدورات الاقتصادية ، أو حماية المنافسة ومعالجة لوجه قصور نظام السوق الحرة ، ولكن بدرجة أكبر فى حماية المصالح الخاصة وحفظها على تطوير قدراتها التنافسية ، بإمدادها بأحدث ما يتوصل إليه مراكز البحث العسكرية من ابتكارات تكنولوجية ، واستخدام ترسانة من أسلحة السياسة التجارية الفتاكة لفتح الأسواق العالمية أمام صادرات شركاتها ، واستغلال النفوذ السياسى لضمان إرساء القواعد التى ترسخ للشركات الأمريكية مواقع متقدمة فى الأسواق العالمية ، تحت شعارات حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع ، لتسوية ساحة المنافسة على نحو يضمن الهيمنة الأمريكية على الأسواق العالمية . وحتى لا تذهب بعيداً ، فوكالة الإعلام الأمريكية ذاتها تصف الاقتصاد الأمريكى بأنه اقتصاد مختلط تلعب فيه الحكومة دوراً مهماً ، رغم أن الشطر الأعظم

من الموارد المنتجة تعود ملكيته للقطاع الخاص^(١) ، ويتألف قرابة ثلثي إجمالي الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد للاستخدام الشخصي ، أما الثلث الباقي فمشتريه الحكومة والشركات . وقد تشغل الرأي العام الأمريكي منذ الأيلام الأولى للجمهورية بقضيتين محوريتين ، أولاهما تتعلق بالدور الملائم الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في اقتصاد قائم أساساً على قوى السوق ، وثانيتهما تتعلق بالحوار المستمر حول سياسة التجارة الدولية وما إذا كان يتعين إتمام اندماج الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي على أساس من قاعدة ومبادئ السوق الحرة ، أو من خلال الضغط السياسي والدخول في مساومات صعبة مع الشركاء التجاريين المتنافسين على تقسيم الأسواق .

وفي هذا الفصل نحاول استعراض بعض الملامح الأساسية للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في قطاعاته المختلفة وتطوره التاريخي وأبعاده المستقبلية ، حتى نزيل « القناع المزيف » عن القبول الشائع بالدور المرفوض للدولة ، ونلقى الضوء على بعض الحالات التي تحيزت فيها الإدارة الأمريكية لحماية مصالح مؤسسات الأعمال ذات النفوذ - على حساب مصالح المجتمع - وما أحدث ذلك من تشوهات في الهيكل الاقتصادي ، ونتطرق إلى بعض الأساليب العدوانية التي أباحت الولايات المتحدة لنفسها استخدامها على النطاق العالمي ، للحيلولة دون ظهور منافسين أقوياء لشركاتها ، حتى وإن تفاقضت هذه الأساليب مع مبادئ السوق الحرة ، ونشير في النهاية إلى أن التحرك الأمريكي في المستقبل لن يكون في اتجاه تحرير الأسواق كما تدعى في العن ، ولكن مستنهج ما يروج له البعض بسياسة « الفعالية الحذرة » التي تضمن لأمريكا انتزاع ما تراه أسواقاً عادلة لشركاتها وما يثبت تفوقها التكنولوجي .

خط وهمي

ولكن قبل الخوض في كل ذلك قد يكون من المفيد التركيز على عدة نقاط :
أولاً : أن الفكر السياسي الأمريكي يقوم على النظرة الهرجماجية ، بمعنى إخضاع أى نظرية للأهداف العملية للبحث ؛ ولهذا فهناك ما يشبه التراجع الدورى في

(١) الاقتصاد الأمريكي - وكالة الإعلام الأمريكية ١٩٩٢ ، صفحة ٦ .

الفكر الاقتصادي الأمريكي ، بين الإيمان بتدخل أكبر لو تدخل أقل للحكومة ، ووفقاً للمزاج السياسي السائد ، ووفقاً لمراحل الركود أو الانتعاش ، التي يمر بها الاقتصاد فى دورات متعاقبة ، فقد كان تأييد التدخل الحكومى قوياً فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى أزمة الركود فى الثلاثينيات وما تبعها من سياسة الصفقة الجديدة . لكن خروج الاقتصاد الأمريكى قوياً بعد الحرب العالمية الثانية ، ولنتعاشه المستمر خلال عقد الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات ، وتراجع وضع منافسيه اضعف حجة الدعاة إلى التدخل الحكومى . وعلى العكس من ذلك ، شهدت الفترة حتى منتصف السبعينيات توسعاً كبيراً فى عدد من الوكالات واللجان التى أنشئت لتنظيم النشاط الاقتصادى . ثم جاءت أزمة الركود التضخمى لتدفع إلى المقامة بدعاة التحرير الاقتصادى الذين رفعوا شعارات شعبية تدعو إلى إلغاء كافة الجهود الحكومية السينة المعقدة للمبادرات الخاصة فى الأسواق ، وإنهاء وتقليل استخدام الوكالات واللجان المستقلة ، وتحفيز روح المبادرة لدى القطاع الخاص خلال الحقبة الريجانية . لكن النتائج المخيبة للأمال والاختلالات الهيكلية التى ترتبت على الإصلاحات الريجانية ، دفعت الكثيرين فى أوائل التسعينيات إلى التروى وعدم الاندفاع نحو إزالة المزيد من هذه الأنظمة ، مع تصاعد انتقاد الكثيرين للكيفية التى سارت بها إزالة الأنظمة على أرض الواقع . ومع بداية القرن الحادى والعشرين يتجدد الجدل حول ضرورة انتهاج الولايات المتحدة سياسة صناعية موجهة تجارياً ، والتخطيط بنظرة مستقبلية لإيجاد بيئة محلية بناءة تمكّن الاقتصاد الأمريكى من الصمود فى الصراع الشرس فى مجال التكنولوجيا العالية وصناعاتها ، وتعرّز قدراته على النمو المستمر والتحول من اقتصاد يستند إلى القطاع العسكرى ، إلى اقتصاد تزدد فيه حيوية قطاعه المدنية .

ثانياً : إن الخط الفاصل بين النظام الصناعى ونظام الدولة هو خط وهمى يصعب تمييزه بدقة ، وبالتالي يصعب تصور دور الدولة كإداة للتغيير بغض النظر عن مصالح وأمال هؤلاء الذين يشكلونها . وفى النطق الأمريكى تتقدم مصالح النظام الصناعى وجميع قطاعات الأعمال المؤثرة فى تمويل الحملات الانتخابية لأعضاء الكونجرس والمرشحين للرئاسة على جميع المصالح الشعبية الأخرى ، ومن ثم يبدو التحيز واضحاً فى صياغة التدخل الحكومى على نحو يخدم احتياجات النظام

الصناعى ، وخاصة عندما يتم صياغة هذه الاحتياجات على نحو متسق مع الهدف الاجتماعى العلم . وتبدو هذه التشابكات واضحة - كما منفصل فيما بعد- فى صياغة وتطبيق قوانين مكافحة الاحتكار ، وفى التداخل المعقد بين القطاع العسكرى والصناعات التحويلية والتكنولوجية ، وفى طريقة معالجة الإدارة الحكومية لأزمة مؤسسات الانخار والإقراض التى هزت النظام المصرفى فى فترة الثمانينيات ، والتى تماثل فى بعض ملامحها الأزمة التى تعرضت لها المؤسسات المصرفية اليابانية والأسبوية فى التسعينيات ، وسط معارضة أمريكية شديدة لاستخدام المال العلم لاحتواء تداعياتها .

ثالثًا : أن دوائر الأعمال تؤثر على السياسات الحكومية بشكل مباشر من خلال الطابع المميز للمجتمع الأمريكى الذى لا يجد حرجًا فى انتقال رؤساء الشركات ومديرى البنوك الاستثمارية لشغل مناصب دقيقة فى الإدارات الحكومية ، وانتقال شاغلى المناصب العامة للعمل فى الشركات الخاصة بعد انتهاء الفترات الرسمية لعلمهم . والأمثلة على ذلك عديدة مثل «دين تشيمون» ، و«روبرت ماكنمارا» ، و«روبرت روبين» الذين تولوا مناصب وزارات الخارجية والدفاع والخزانة . كما أن وقوع السياسة التجارية فى قبضة الكونجرس ، يتيح فرصًا مستمرة وغير محدودة لخضوع هذه السياسة لضغوط جماعات الضغط التى تنظمها الشركات لضمان تحقيق أهدافها .

رابعًا : ولأن الولايات المتحدة لم تكن فى وقت من الأوقات قوة كولونيالية استعمارية بالمعنى التقليدى ، فقد مثلت فروع بنوكها وشركاتها فى الخارج أداة فعالة لضمان تحقيق الأهداف العامة للسياسات الخارجية . وقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تعكس فى مراحلها التاريخية المتعددة ، الهاجس المستمر لفتح الأسواق أمام المنتجات الأمريكية ، سواء كانت قمحًا أو سيارات أو طائرات أو أسلحة أو أجهزة كمبيوتر أو خدمات الإنترنت أو البرامج المعلوماتية ، أو تجارة إلكترونية ، وضمان حصول الصناعة الأمريكية على إمداداتها من الطاقة البترولية والمواد الأولية الدقيقة . ولذلك فإن المصالح التجارية تلعب دورًا محوريًا فى صياغة السياسة الخارجية والعكس بالعكس . ويرصد التاريخ الأمريكى حالات عديدة تطابقت فيها

حماية المصالح التجارية للشركات الأمريكية مع مفاهيم الحفاظ على الأمن القومي .
ويبدو هذا واضحاً في السياسة الخارجية الأمريكية التي أيدت بقاء أنظمة ديكتاتورية
عسكرية في دول أمريكا اللاتينية حفاظاً على مصالح شركات أمريكية مثل « يونيند
فروت »^(١) ، ودخولها في مواجهة مع دول الاتحاد الأوروبي حول صادرات الموز
التي لا تصدرها أمريكا ولكنها تشكل مصالح حيوية لشركاتها في دول أمريكا
الوسطى ، ومخاطرتها بخوض حرب تجارية مع اليابان للدفاع عن المصالح الخاصة
في صناعة السيارات ولشبابه المواصلات ، وفتح الأسواق اليابانية أمام أجهزة الهاتف
المحمول الأمريكية الصنع .

جنور التدخل الحكومي

رغم ما يروجه الأمريكيون الآن كثيراً حول فضائل الأيام السعيدة الماضية
للسوق الحرة ، فالحقيقة أن الأمريكيين أيدوا منذ وقت طويل وجهات النظر
الاقتصادية التي تنادي استخدام التدخل الحكومي على كل المستويات لتصحيح أوضاع
السوق الفعلية والمحتملة التي تعتبر غير مقبولة ، فالنظام الاقتصادي الأمريكي الذي
نشأ على أنقاض الميركانتيلية الإنجليزية ، التزم منذ البداية باستخدام قوة الدولة لتنظيم
النشاط التجاري والمالي . واستمرت الدولة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى
الولايات في ممارسة دورها في تحديد سلوك السوق واتجاهاته ، حتى بعد تخلي
« الميركانتيلية » عن مكانها لحرية النشاط الاقتصادي .

وقد برزت الحاجة للتنظيم الحكومي في العقدين الأخيرين من القرن التاسع
عشر ، عندما نمت السوق على نحو أدى إلى بروز الاحتكارات والتركيزات
والانتماجات الضخمة بين الشركات ، بالإضافة إلى أن تنمية الطبقات الإنتاجية بغير
حساب ، دفع الاقتصاد إلى الارتطام بصخور كساد طويل أعقب الذعر المالي الذي
جاء في عام ١٨٩٣ . وعجز الاعتماد التقليدي على قوى السوق عن استعادة
التوازن ، فجاء التدخل الحكومي بمجموعة من التشريعات التقدمية التي استهدفت قيلم

(1) Business and Foreign Policy, Jeffery E. Garten -Foreign Affairs May/June
1997, p.69.

الاقتصاد المنظم . ثم جاء الانهيار الاقتصادي في الثلاثينيات ، وتوسيع دور الحكومة كمنظم وموجه للاقتصاد الكلى كما أوضحنا سابقاً . وكانت الحكومة فى كل هذه الأنوار تستجيب لضغوط سياسية حقيقية من جانب الشركات الصغيرة والمزارعين والحركات العمالية ، لكن ظلت غالبية استجابات الحكومة فى صالح دوائر الأعمال الكبيرة بشكل واضح حتى أزمة الثلاثينيات . ولم تكن هذه الدوائر ترى أية مشكلة فى تدخل الحكومة مادام هذا التدخل يحقق مصالحها وأهدافها .

كانت البداية فى قطاع السكك الحديدية الذى لم يكن يمثل قطاعاً احتكاريًا بطبيعته وفقاً لأسس النظرية الاقتصادية . لكن لأنه قطاع يحقق مصلحة عامة ، فقد توافر التوافق العام على ضرورة التدخل الحكومى لعزله عن تقلبات السوق وحمايته منها . وتوافق ذلك فى الوقت ذاته مع مصالح شركات السكك الحديدية الخاصة . فقد كان فى الولايات المتحدة حينذاك ٢٠٠ ألف ميل من الخطوط الحديدية العاملة . وكان خط واحد على الأقل يمر بكل بلدة ريفية صغيرة بينما كانت تمر بكل مدينة رئيسية عدة خطوط للسكك الحديدية . وفى حين تمتع معظم مستخدمى السكك الحديدية من مصدري البضائع بميزة الاختيار بين الشركات المتنافسة على السعر ، عانى المستخدمون لخطوط السكك الحديدية فى المناطق الريفية من ارتفاع الأسعار بسبب تقلص المنافسة . وعلى العكس من ذلك ، فقد عانت شركات السكك الحديدية بالمن من مشكلات الطاقات الفائضة المزمنة ، وتحولت أرباحها فى كثير من الأحيان إلى خسائر فادحة نتيجة لحرب تخفيض الأسعار بين الخطوط المتنافسة ، وتكررت حالات الإفلاس ؛ لأن الإيرادات لم تغط تكاليف التشغيل المتغيرة .

ولأن السكك الحديدية كانت آنذاك من كبريات مستخدمى العمالة ومستثمري رموس الأموال ، فقد أثار إفلاس الخطوط الرئيسية حالة من الذعر الاقتصادى ، كما حدث فى السنوات ١٨٧٣ و ١٨٨٤ و ١٨٩٣ . وكانت مسئولية الحكومة عن المصلحة العامة ، وليس الجدل حول ضرورة تنظيم المرافق العامة لاحتكارات الطبيعية هى السبب وراء إنشاء « لجنة التجارة بين الولايات - Interstate Commerce Committee » عام ١٨٨٧ وتطوير صلاحياتها طوال العقود الثلاثة أو الأربعة التالية لتحديد السعر الذى يضمن عائداً مجزياً

للاستثمارات ، وهو العائد الذى لم يتحقق لها فى السنوات السابقة على التنظيم الحكومى إلا نادراً^(١).

ورغم أن حقبة التنمية قد بلغت ذروتها بين عامى ١٩٠١ و ١٩٢٠ ، إلا أن تدخل الحكومة شهد أكبر تطور له فى ثلاثينيات القرن العشرين ، مع تطبيق برنامج « الصفقة الجديدة » التى عكست رغبة الرئيس فرانكلين روزفلت فى التخلص من الوضع الذى أدى إلى أزمة الثلاثينيات . ومدت تشريعات الصفقة الجديدة سلطات الحكومة الفيدرالية إلى مجالات أخرى ، وخاصة فى قطاع المصارف والزراعة والضمان الاجتماعى والرفاهة العامة . ووجه روزفلت انتباهها فوراً لمشكلات العمل ، فحدد مقاييس دنيا للأجور وساعات العمل وإعانات البطالة ، ووفر الحافز لتوسيع عضوية النقابات العمالية فى صناعات رئيسية مثل الفولاذ والسيارات والمطاط . وتشكل العديد من اللجان والوكالات المستقلة ؛ لتنظيم عمليات النقل بالمقطورات والأوتوبيسات وشركات النقل السريع والنقلات البرية والبحرية . وأنشئت لجنة الطاقة الفيدرالية (FPC) عام ١٩٣٤ ، ولجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) عام ١٩٣٤ وإدارة الطيران المدنى عام ١٩٣٨ ولجنة الطاقة الذرية (AEC) وإدارة العقاقير والأغذية عام ١٩٤٦ ، وتم تنظيم نشاط البنوك فى ظل نظام الاحتياط الفيدرالى ونشاط سوق المال تحت إشراف لجنة السندات المالية والبورصة عام ١٩٣٤ ، وبين عامى ١٨٩٠ و ١٩٤٠ أنشئت منات اللجان المنظمة المستقلة على مستوى الدولة للإشراف على قضايا المصلحة العامة . ولم يستند ما يعتبر من المصلحة العامة فى جميع الحالات على تعريف اقتصادى محدد ، بل استند إلى ما تراه الهيئات التشريعية على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى الولايات .

وخلال الحرب العالمية الثانية تدخلت الحكومة الفيدرالية فى الاقتصاد كما لم تفعل من قبل ، وتم تشكيل مجلس الإنتاج الحربى ؛ لتنسيق القدرات الإنتاجية لتلبية الأولويات العسكرية . وعمل مكتب إدارة الأسعار المنشأ حديثاً على ضبط إجراءات بعض المساكين وتخصيص مواد استهلاكية ترلوحث بين السكر والبنزين ، كما بذل جهوداً أخرى ؛ لكبح ارتفاع الأسعار . وفى يناير عام ١٩٤٥ والحرب العالمية تدخل

(1) What Economists know. Robert. B. Carson - St Martins Press Inc. p.229.

مرحلتها الأخيرة ، عرضت على مجلس الشيوخ الوثيقة (S-380) التى تدعو الحكومة الفيدرالية إلى تحمل مسؤولياتها فى الحفاظ على العمالة الكاملة . وكانت وثيقة كينزية بحثة تحدد أدوات تحقيق العمالة الكاملة بقدر من التفصيل ، غير أن أفضل ما خرج به للكينزيون والسياسيون الليبراليون ، هو قانون العمالة لسنة ١٩٤٦ الذى أسقط كلمة « الكاملة » وكتفى بدعوة الحكومة الفيدرالية إلى استخدام كل ما هو مستطاع من أجل توفير فرص للعمل المفيد وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف وإنتاج وقوة شرائية .

البعد الاجتماعى

بصفة عامة ، ظل سجل اللجان والوكالات التنظيمية جيداً حتى فترة السبعينيات . وكان النقد الذى يوجه إليها ينصب على عدم ممارستها لسلطاتها الإدارية بالكامل . وبحلول أوائل السبعينيات كان هناك ما يزيد على مائة وكالة تنظيم فيدرالية حصلت على تفويض من الكونجرس ؛ لتنظيم النشاطات فى سلسلة واسعة من الحقول من التجارة إلى الاتصالات ، ومن الطاقة النووية إلى سلامة المنتجات وتوفير فرص العمل . وعادة ما تكون هذه اللجان والوكالات مستقلة عن الرئيس الذى يعين مفوضيها بعد موافقة مجلس الشيوخ على التعيين ، غير أن نقاد الوكالات التنظيمية اتهموا المفوضين أحياناً بأنهم يصبحون عرضة للضغط من أعضاء الكونجرس بالنيابة عن أنصارهم ، ولننفوذ المصالح التجارية التى يفترض بهم أن ينظموها ، فضلاً عن إمكانية حصولهم على رواتب عالية فى تلك الشركات حين ينتهى عملهم فى الوكالة .

وقد شهدت موجة النشاط التنظيمى فى الستينيات والسبعينيات نقلة نوعية ، حيث كانت جهود التشريعات الاجتماعية موجهة لا إلى القرارات الاقتصادية للمؤسسات ، بل إلى جوانب فى عمليات المؤسسات روى أن لها أثراً ضاراً على المجتمع ، كما أن هذه التشريعات استهدفت فرض معايير محددة على جميع المؤسسات وليس على فئة خاصة منها . ونشأت مجموعة من اللجان والوكالات من نوع جديد أهمها لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية (CPSC) ، ووكالة حماية البيئة (EPA) ، ولجنة

المساواة في فرص التوظيف (EEOC)، وإدارة الأمن الصناعي (OSHA) وإدارة الطاقة الفيدرالية.

وكانت أسباب انفجار التنظيم الاجتماعي واضحة، فقد كانت الستينيات وأوائل السبعينيات زمن الآمال الاجتماعية والفردية المتزايدة، وكانت نوعية الحياة موضع اهتمام كبير مع الرخاء العام الفعلي أو المتوقع لأدى سداد تلك الفترة. ولم تكن التكاليف الإضافية التي يتطلبها تحقيق قدر أكبر من سلامة المنتجات وأمان ظروف العمل ونقاء الهواء تشغل بال أحد؛ لأنه كان من المفترض أن تتناقص هذه التكلفة مع استمرار النشاط الاقتصادي.

لكن نهاية فترة السبعينيات شهدت ركودًا تضخمًا حادًا وتقليصًا للقدرة التنافسية الأمريكية في مواجهة المنافسة اليابانية والأوروبية، وارتبط ذلك في الأذهان بعدم كفاءة الوكالات التنظيمية وترهلها وتدخلها على نحو تسبب في ارتفاع التكلفة الإنتاجية وإلحاق الضرر بالقدرة التنافسية. وبدأت عملية تقليص أو إلغاء الكثير من الأنظمة الحكومية التي تؤثر على المستهلك والبيئة ومؤسسات الأعمال في عهد الرئيس جيمي كارتر عام ١٩٧٨، ثم مضت بوتيرة أسرع في عهد الرئيس رونالد ريغان حين ألغيت القيود على قطاعات النفط والاتصالات عن بعد والنقل الجوي والبنوك والمنافسة بصفة عامة. وأصبح التجاهل الحميد للتمسك بمبادئ ونوعية الحياة هو الاستراتيجية الرئيسية في السلسلة العلمية.

غير أن النتائج الفعلية لعملية التحرر الاقتصادي جاءت متضاربة، حيث برز الكثير من الخاسرين، وارتفع معدل إفلاس الشركات بنسبة ٥٠ ٪، وتعرض المزارعون لضربات قاسية مع تراجع الصادرات الزراعية، واضطربت الأوضاع داخل صناعة النقل الجوي التي واجهت أزمة تشبه أزمة المسك الحديدية في القرن التاسع عشر. وانتهى الأمر بظهور قوى احتكارية فعلية بعد طرد المنافسين الضعفاء، كما تجذرت أزمة مؤسسات الانخار والإقراض التي تحمّل أعباءها في النهاية دافعو الضرائب الأمريكيون وهو ما سنوضحه فيما بعد.

ولذلك قد اختفت الذبرة الحماسية لإلغاء القواعد التنظيمية من الخطاب الانتخابي للمرشح الجمهوري جورج بوش في عام ١٩٨٨، وبرز مرة أخرى شعار العودة

إلى التنظيم من أجل تطبيق سياسة صناعية توفر منافع حقيقية للمؤسسة الخاصة فى اقتصاد الإنتاج من أجل الربح. وقد ثار جدل واسع النطاق بشأن هذه السياسة خلال فترة حكم الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، سنتناوله عند الحديث عن الرؤية المستقبلية للصناعة الأمريكية. ومن المهم ملاحظة أن مبدأ التدخل الحكومى لم يقبل أو يرفض لأميليب إيدولوجية، لكن تم توسيعه أو تقليصه بما يتوافق مع أوضاع الركود أو التضخم، ومع ما يحقق المصالح الخاصة ويدعمها فى نهاية الأمر، أما تصاقك مع الصالح العام فقد جاء فى المرتبة الثانية من الأهمية.

الحماية الزراعية

وقد اتخذ التدخل الحكومى لتنظيم النشاط الاقتصادى لبعداً مختلفة تجاوزت مرحلة سن القوانين وإنشاء اللجان المنظمة إلى مجال الدعم المباشر، استغلت منه مختلف القطاعات من المزارعين إلى النظام المصرفى إلى بورصة الأوراق المالية إلى مختلف الصناعات التحويلية، ثم امتدت إلى الصناعات التكنولوجية التى استغلت من الإنفاق العسكرى الضخم، والتشابكات فى مجالات البحث والتطوير العلمى العسكرى والمدنى، وقد كانت لهذه التشابكات تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية، دعمت القدرة التنافسية الأمريكية فى بعض المجالات، وألحقت الضرر بها فى مجالات أخرى، وهو ما يستحق التدقيق فيه باعتبار أن الاقتصاد الأمريكى هو النموذج المجسم أمامنا لاقتصاد السوق الحرة.

كانت للزراعة منذ الأيلم الأولى لنشوء الأمة الأمريكية مكانة ذات أهمية حيوية فى الاقتصاد الأمريكى، وكانت للقصص التى تتغنى بفضائل المزارعين وروح المبادرة لديهم والعمل الجاد والاعتماد على الذات، مكانة محورية فى الثقافة الأمريكية، لكن الزراعة تحولت بشكل متزايد إلى كونها أعمالاً تجارية قائمة على الزراعة، وهى شبكة معقدة من النشاطات التجارية ذات العلاقة بالمزارع، ابتداء بالمزارع المملوكة للأفراد، وإنهاء بالشركات الكبرى متعددة الجنسيات التى تصنع كيماويات المزارع مثل الأسمدة والتعاونيات الزراعية والمصارف الريفية الضامنة للإنتاج وشركات شحن المنتجات الزراعية.

ومنذ البداية، سعى المزارعون بوعى؛ للاستفادة من سياسات الحكومة

الفيدرالية التي سمحت لهم باستيطان الأرض تحت المظلة القانونية لـ «قانون الشمال الغربي» مقابل أسعار رمزية ، ثم وفرت الدولة الأرض لشبكة من الكليات الزراعية والتقنية التي لعبت دوراً رئيسياً في البحوث الزراعية وتطعيم أجيال من المزارعين . وفي عام ١٩١٤ تأسست وكالة الخدمات الاستشارية الزراعية ، وقامت قروضاً بسعر فائدة منخفض للمزارعين ، ثم أنشأ الرئيس « هيوبرت هوفر » مجلس المزارع الفيدرالي في عام ١٩٢٩ ، الذي أرسى دعائم مبدأ التدخل المباشر في العرض والطلب ، ومثل أول التزام قومي لتأمين المزيد من الاستقرار الاقتصادي للمزارعين . وكان أول إجراء اقترحه الرئيس فرانكلين روزفلت عند توليه السلطة في عام ١٩٣٣ هو قانون التعديل الوزاري الذي أعطى وزير الزراعة سلطة تقليص الإنتاج عبر الاتفاقات الطوعية مع المزارعين الذين قبضوا ثمن وقف الإنتاج في أراضيهم حفاظاً على الأسعار وإراحة التربة .

وفي عام ١٩٣٨ أدخل التشريع الزراعي مفهوم « سعر التعادل للمزارعين » وهو سعر يؤمن للمزارعين نفس القوة الشرائية النسبية التي تكون للأسعار في فترات مواتية . فإذا زاد الإنتاج عن المستوى الذي يمكن بيعه على أساس نسبة معينة من سعر التعادل ، تشتري الحكومة الفائض وتخزنه .

وعندما ضاقت الصهاريج بالمخزون وامتألت السفن المهجورة بالحبوب بحلول الخمسينيات ، وتراكمت كميات أخرى من الحبوب على الأرض حيث تعرضت للتلف بسرعة ، ابتدعت الحكومة برنامجين لتصريف الفائض : أولهما : محلي تمثل في تقديم وجبات غذاء مجانية منخفضة التكلفة في المدارس لأطفال العائلات ذات الدخل المحدود . ثانيهما : كانت بداياته في مشروع « مارشال » لإعادة بناء الاقتصادات الأوروبية الذي خصص ثلث اعتماداته الإجمالية - التي بلغت أكثر من ١٢ بليوناً من الدولارات - لتمويل الصادرات الأمريكية من المنتجات الغذائية . بل أصرت الولايات المتحدة على أن يتم تحويل ربع القمح إلى دقيق مصنع في منشآت أمريكية . ثم كان القانون رقم ٤٨٠ المسمى بقانون « الغذاء من أجل السلام » الموجه للدول النامية ، حيث كان يدفع للصال في مشاريع التنمية المحلية بالمواد الغذائية الأمريكية . وترتب على ذلك توقف الكثير من المزارع في البلاد النامية عن

إنتاج الحبوب الغذائية وتزايد اعتمادها على الإمدادات الأمريكية ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة أصرت على أن يتم نقل هذه الشحنات على متن سفن أمريكية .

وحين تراجعت الكثير من الدول النامية عن الاعتماد على برنامج الغذاء من أجل السلام بعد نجاح الثورات الخضراء بها ، اضطرت الحكومة إلى تعطيل ٢٥ ٪ من الأراضي المنزرعة في أمريكا بموجب برنامج الدفع عينا الذي تبنته الحكومة في بداية الثمانينيات . قبض المزارعون من خلاله ثمن نقلهم المساحات المزروعة بالحبوب والأرز والقطن لرفع الأسعار وخفض تكاليف التخزين الحكومية . كما تلقى المزارعون دعماً لدخولهم ؛ لتعويضهم عن الفارق بين سعر السوق وسعر منشود محدد ، بالإضافة إلى ذلك خضعت المحاصيل الأخرى مثل الليمون والبرتقال لقيد تسويق علنية ؛ إذ تحددت أسبوعياً كمية المحصول التي يستطيع المزارع تسويقها كمحصول طازج . ويحظى المزارعون الأمريكيون حتى الوقت الراهن بدعم سنوى تتراوح تكلفته ما بين تسعة و ١٥ ملياً من الدولارات ، على الرغم من أن وزير الزراعة الحالي «دان جليمان» يعترف بأن عائلة أمريكية من كل عشرة عائلات تقريباً تعتمد على الغذاء ، وأن عشرة ملايين من العائلات الأمريكية في مناطق الغرب والجنوب هي الأكثر تضرراً من نقص الغذاء ، أي بنسبة تزيد على ٩ ٪ من السكان . وتفرض أمريكا رسوماً جمركية عالية على العديد من المنتجات الزراعية ؛ لحماية المنتجين المحليين ، تصل نسبتها إلى ١٣٢ ٪ للواردات من زبدة فول السوداني ، و ١٧٩ ٪ على منتجات الألبان والسكر ، رغم ممارستها لضغوط قوية على الأوروبيين ؛ لفتح أسواقهم الزراعية في إطار دورة جديدة لمفاوضات تحرير التجارة الدولية^(١) .

الإثنين الأسود

قد يصاب من يجهلون تاريخ الاقتصاد السياسي الأمريكي في القرن العشرين بالدهشة إزاء التقليد السياسي والشعبي لشتى أشكال التدخل الحكومي في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وبعد فشل الريجانية في معالجة بعض القضايا الاقتصادية ، فقد

(١) مجلة Economist عدد ٣ أكتوبر ١٩٩٨ ، صفحة ٧٣ .

تطلعت الدعوة المحمومة غير المفاجئة لتوسيع للتدخل الحكومي في تنظيم أسواق الأوراق المالية التي جاءت من جانب المتعاملين في الأوراق المالية ذاتهم . ونجح اتحاد نقابات العمال الأمريكية (AFL-CIO) والديمقراطيون الليبراليون في إصدار قانون من الكونجرس يلزم أرباب العمل بإخطار العاملين قبل ستة أشهر من إغلاق المصانع . وفي الوقت ذاته ظهرت مشكلات صنایق الانخار والإقراض ومشكلات الجفاف الزراعى فى عام ١٩٨٨ مما أدى إلى تصاعد الدعوات للتدخل الحكومي^(١).

كان انهيار سوق الأوراق المالية فى عام ١٩٢٩ وما أعقبه من كساد ، نقطة فاصلة منلت بداية لعصر الاقتصاد الكينزى . وبالمثل كان انهيار بورصة نيويورك فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧ علامة مهمة فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى . وعلى الرغم من أن جهود التنسيق بين القوى الاقتصادية الكبرى قد جنب العالم كسادًا مماثلاً لفترة الثلاثينيات ، ونسى معظم الأمريكيين ما حدث بعد ١٨ شهراً ، إلا أن صانعى القرار الاقتصادى فى أمريكا لم ينسوا هذا اليوم الذى خسر فيه المتعاملون فى البورصة ٥٠٠ مليار من الدولارات فى يوم واحد ! فلم يكن هذا الحدث المذهل تعبيراً عن أزمة فى بورصة عالمية ، بقدر ما كان تعبيراً عن أزمة فى قلب الرأسمالية المالية .

المحللون فى فريق العمل الرئاسى أرجعوا الأزمة إلى طلبات « الشراء بالبيع » المبرمجة على أجهزة الكمبيوتر ، والافتقار إلى الإخصائين فى قاعة للتداول فى بورصة نيويورك . الإخصائى هو متعامل فى الأسهم يختص بسهم أو بضعة أسهم ويتاجر بها فى البورصة ، وتكون مهمته بموجب القانون هى الحفاظ على استمرارية الحركة المنظمة فى تجارة السهم أو الأسهم التى يختص بها ، فيشتري ممن يريد أن يبيع إذا توقفت حركة الشراء ، و يبيع لمن يريد أن يشتري إذا توقفت حركة البيع . وقد ضمت هيئة السندات والبورصة صوتها إلى صوت الفريق الرئاسى فى تبنى إجراءات وقائية تمنع استخدام نظام الطلب الإلكتروني للتقييم بالتجارة المبرمجة بالأسهم كلما زاد أو تراجع « مؤشر دلو جونز » للشركات الصناعية ٥٠٠ نقطة خلال يوم واحد . ورغم أن المؤشر والبورصة استعدا عاقبتهما كثيراً بعد ذلك ، إلا

(١) What Economists Know المرجع السابق نكره ، صفحة ١٧٠ .

أن البورصة نفسها لا زالت عرضة للتقلبات الحادة. لكن قليلون هم الذين اهتموا بالإيمان في جنود الأزمة ، فقد كانت أمريكا تطفو على تيار توسع اقتصادي استمر ٤ سنوات يخفي تخفنا كبيرا تحت قشرته . فقد تحولت أمريكا بأكملها إلى المضاربة ، وتحولت الطبقة المتوسطة من الاستثمار العقاري إلى الاستثمار في الأسهم . ولم يكن الاستثمار الأخير مرتبطًا بحقيقة ما تمثله هذه الأسهم من مستوى الربحية بقدر ما صار تعبيرًا عن حركة رؤوس الأموال المتزاحمة للحصول عليها . وساد جو من الرخاء المفتعل بعيدًا عن واقع الاقتصاد الحقيقي الذي كان يعاني من عجز في الميزانية الفيدرالية بلغ ٢١٠ مليارات من الدولارات بسبب زيادة الميزانية العسكرية، وعجز تجاري وتراكم الدين للعلم .

وكان الدرس الحقيقي الذي خرج به الاقتصاديون من الأزمة هو أن أمريكا لم تعد القطب الأروحد اقتصاديًا ، ولم تعد تفوق في كل شيء ، وأنها في بعض المجالات مثل صناعات السيارات تعتبر تابعًا ، وفي مجالات أخرى مثل الإلكترونيات الاستهلاكية ليست حتى لاعبًا ، وأدرك الاقتصاديون أن تفكيك الأنظمة في ظل المفاهيم الريجانية وإطلاق قوى السوق الحرة والمنافسة الشرسة ورفع الدعم الحكومي قد تسبب في اختلالات أضعفت وضع الاقتصاد الأمريكي في مواجهة المنافسة اليابانية والأوروبية . وسواء كان هذا بالخير أو بالشر ، فقد أشعل "يوم الإثنين الأسود" الجدل حول للتدخل الحكومي الذي كان مرفوضًا في عهد ريجان .

وكان ثمن هذا الرفض باهظًا . ففي عام ١٩٧٠ كانت توجد في الولايات المتحدة ٦٤ شركة من بين كبريات الشركات الصناعية المائة في العالم ، وفي أوروبا ٢٦ شركة منها ، وفي اليابان ثمانى شركات فقط . وفي عام ١٩٨٨ لم يوجد في الولايات المتحدة غير ٤٢ شركة فقط من الشركات الكبرى المائة ، في حين كانت توجد في أوروبا ٣٣ شركة وفي اليابان ١٥ شركة . وفي الصناعات الكيميائية تتفوق ثلاث مؤسسات ألمانية كل منها أكبر بمقدار الثلث على الأقل من حجم شركة «دوبونت» الأمريكية . وفي عام ١٩٧٠ كان ١٩ بنكًا أمريكيًا من البنوك الخمسين الكبار في العالم ، وبحلول عام ١٩٩٠ لم يوجد بنك أمريكي واحد بين بنوك القمة العشرين ، وإن كان موقف البنوك الأمريكية قد تحسن قليلًا في

المسنوات الأخيرة إلا أنها لم تستعد موقعها على رأس قائمة البنوك بعد . أما في قطاع الخدمات فإن ٩ مؤسسات من بين المؤسسات العشر الكبرى هي الآن مؤسسات يابانية^(١) وقد أصبح واضحاً منذ هذه اللحظة أنه يتعين إعادة بناء هيكل الاقتصاد على أسس جديدة .

تفقد صناديق الادخار والإقراض

صناديق أو مؤسسات الادخار والإقراض سقطت أيضاً ضحية القرارات الخاطئة للمساهمين في الحقبة الراجية ، وبلغت كلفة تنظيف هذه المؤسسات أكثر من ٢٠٠ ألف مليون من الدولارات تحملها ممولو ضرائب الدخل^(٢) بعد أن كانت أن تتمر القطاع المصرفي برمته ، فقد أنشئت هذه المؤسسات بهدف جمع الودائع من صغار المدخرين واستثمارها في منح القروض العقارية طويلة الأجل . وقد شهدت هذه الصناديق انتشاراً واسعاً رغم انخفاض سعر الفائدة المدفوع على الودائع ؛ لأن المؤسسة القيدرالية لاستثمارات مؤسسات « الادخار والإقراض » وهي وكالة تابعة للحكومة الفيدرالية ، كانت تضمن الودائع حتى ٤٠ ألفاً من الدولارات لكل صاحب وديعة ، وتفرض رقابة على هذه الصناديق حتى لا تسرف في المجازفة .

غير أن ارتفاع معدلات الفائدة العلمية في الثمانينيات ، جعل هذه الصناديق عاجزة عن التنافس على الودائع ، فأوقعها ذلك في مأزق مالي حرج . واستجابة لهذه المشكلات ، بدأت الحكومة تزيد بشكل تدريجي السقف المفروضة على معدلات الفائدة التي تدفعها هذه الصناديق ، مع رفع سقف الودائع المضمونة إلى مائة ألف من الدولارات ، وأدى هذا الإجراء إلى تكبد صناديق الادخار والإقراض خسائر كبيرة في مجال قروضها العقارية التي كانت معظمها تجمع معدلات فائدة أقل مما كانت المؤسسات تدفعه للمودعين .

وقام الكونجرس استجابة لموجة جديدة من الشكاوى برفع بعض القيود عن هذه الصناديق ، وسمح لها بتوسيع محافظ قروضها التي كانت تقتصر من قبل على

(١) الصراع على القمة - تاليف لستر ثرو - ترجمة أحمد فؤاد بليغ - سلسلة عالم المعرفة ، صفحة ٢٨ .

(٢) الاقتصاد الأمريكي - المرجع السابق ذكره ، صفحة ١١٦ .

قروض الإسكان العقاري ، بحيث شملت تقديم قروض استهلاكية وتجارية ، فضلا عن تمويل قروض للعقارات التجارية ، وتم أيضا تحرير بعض الإجراءات التنظيمية التي تتحكم في متطلبات رأس المال . وخوفا من أن يفوتها الركب ، قامت هذه الصناديق بالتوسع في نشاطات مرتفعة المجازفة مثل المضاربة للعقارية . وبحلول نهاية الثمانينيات كان عدد كبير من صناديق الانخار والإقراض قد فقد سيولته ، وتلاشى نصف عدد الصناديق الذي كان قائما في عام ١٩٧٠ ، وبحلول عام ١٩٨٩ انتقلت أزمة السيولة إلى المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع ، وتنجرت أكبر فضيحة مالية قومية في التاريخ الأمريكي .

واضطر الكونجرس والرئيس إلى اللجوء إلى إجراء إنقاذى اعتمد على التمويل من عائدات الضرائب خصص له في البداية ٥٠ ألف مليون من الدولارات لإغلاق الصناديق الفاشلة ، وفرضت قيود على الاستثمارات الجديدة لهذه الصناديق ، وأنشئت وكالة حكومية مهمتها تصفية الصناديق التي تبذرت سيولتها . لكن التكلفة النهائية لعملية الإنقاذ تجاوزت رقم ٢٠٠ ألف مليون من الدولارات ، بل إن هناك تقديرات غير رسمية تشير إلى التكلفة الحقيقية بلغت ٥٠٠ ألف مليون من الدولارات . ومع أن هناك تفسيرات عديدة لأزمة هذه الصناديق ، إلا أن الضغط السياسى المفرط على المنظمين لمنعهم من القيام بواجبهم الوظيفي وفقا للمعايير الاقتصادية الصحيحة ، لعب الدور الرئيسى فى خلق الأزمة .

الإنفاق العسكرى

يمثل الإنفاق العسكرى أحد بنود الإنفاق الرئيسية الذى تتدخل الدولة بموجبه فى تنظيم النشاط الاقتصادى ، وخاصة حينما تكون الدولة المعنية منتجة للسلاح وليست مستهلكة أو مستوردة له فقط . فخلال الحرب العالمية الثانية ، حققت الصناعات الأمريكية المنتجة للسلاح أرباحا بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت تحققه من قبل ، ورغم التحذيرات المتعددة التى تلقاها الرئيس « هارى ترومان » من مخاطر تنامى القطاع العسكرى على حساب القطاع المدنى من الاقتصاد ، فقد تغلبت المخاوف من أن يؤدي الإلغاء المفاجئ للعقود العسكرية إلى انهيار قوى . ومنذ هذا

اليوم أصبح الإنفاق العسكري ومشتروات القطاع العسكري من السلاح عنصراً جوهرياً في التركيب المميز للاقتصاد الأمريكي وشكلاً من أشكال التدخل الحكومي الذي لا مناص منه .

ومما لا شك فيه أن العلاقة التكافلية والتعاونية التي قلمت بين الحكومة كمشتري للسلاح وداعم لأبحاث التطوير التكنولوجي والتقني في مجالات الإلكترونيات والفضاء ، وبين الابتكارات المنتجة للسلاح والطائرات العسكرية على مدى النصف الثاني من القرن العشرين ، هي التي رسخت وضع الولايات المتحدة كقطب عسكري أوجد لا مناص له في القرن الجديد . ومثلت برنامج وكالة منتجات البحوث الدفاعية المتقدمة غطاء لكثير من الابتكارات العلمية التي طبقت فيما بعد في المجال المدني . وكانت استراتيجيات الإنتاج لأغراض عسكرية تمثل بديلاً مؤقتاً لاستراتيجيات وطنية لمساعدة الصناعات المحلية على اللحاق بالمنتجات المتفوقين في العلم ، في حين كانت الحكومة تنفي ذلك ، زاعمة التزامها بقواعد السوق الحرة ! .

لكن هذا البديل المؤقت هو في نظر الكثيرين الآن السبب الحقيقي وراء تخلف الولايات المتحدة في الصراع والتنافس مع أوروبا واليابان . وهو أيضاً السبب وراء الوضع المتناقض الذي نواجهه أمريكا الآن باعتبارها قوة عسكرية وحيدة ، في حين أنها في المجال الاقتصادي لا تمثل إلا قطباً واحداً بين مجموعة من الأقطاب الاقتصادية المتنافسة والمتعونة في آن واحد .

فالقوة العسكرية لا تقود إلى القوة الاقتصادية ، وخاصة في ظل اقتصاد يعتمد على الطلب الاستهلاكي بالدرجة الأولى . ذلك أن تحقيق التفوق العسكري يتطلب تخصيص قدر كبير من الموارد البشرية والاقتصادية للأغراض العسكرية ، وهو شكل من أشكال الاستهلاك العام الذي لابد أن يقابله خفض في الاستهلاك الخاص ؛ حتى لا تتأثر الاستثمارات اللازمة لاستمرار نمو الإنتاجية في القطاع المدني . لكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال سنوات الحرب الباردة فضلت زيادة الإنفاق العسكري وحفز الاستهلاك الخاص في الوقت ذاته . وجاء هذا على حساب تنمية الأصول الثابتة غير العسكرية . وبصفة عامة تشير الدلائل التي تقدمها تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى علاقة سلبية بين الإنتاجية الصناعية وأعباء الإنفاق

العسكري. ففي خلال فترة السبعينيات استخدمت أمريكا ما بين ٥ إلى ٨ % من الناتج القومي الإجمالي لأغراض عسكرية، أما الألمان فقد استخدموا من ٣ إلى ٤ % واليابانيون أقل من ١ %.

وفي المدة نفسها ارتفعت الاستثمارات في الأصول الثابتة غير العسكرية في أمريكا من ١٧ % إلى ١٩ % فقط. أما في ألمانيا فقد ارتفعت من ٢١ % إلى ٢٧ %، تقريباً وفي اليابان من ٢١ إلى ٢٧ % تقريباً^(١).

فضلا عن ذلك فالإتفاق العسكري يخضع لقانون تناقص القوة، مثله مثل أي نشاط اقتصادي آخر، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تخلصت من مخزونها من الأسلحة الاستراتيجية عبر سلسلة من الحروب التي خاضتها من الحرب الكورية في الخمسينيات إلى الحرب الفيتنامية في الستينيات، إلى سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي، إلى حرب الخليج الأولى والثانية في التسعينيات إلى حروب البلقان، إلى تسليحها المستمر لدول الخليج العربي. ورغم قيادتها لتجارة السلاح العالمية واتشغال وزراء دفاعها بجولات مكوكية لا تتوقف لإبرام صفقات السلاح، فإن قدرة الإتفاق العسكري على دفع الاقتصاد تتقلص يوماً بعد يوم^(٢)، وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، أبرمت أمريكا صفقات سلاح تقدر قيمتها بنحو ١١٧ ملياراً من الدولارات.

يضاف إلى ذلك أنه بعد انهيار وانتهاء الاتحاد السوفيتي وسقوط حائط برلين، اتجهت معظم الدول إلى خفض ميزانياتها العسكرية، ولم تعد أمريكا تحتكر تكنولوجيا صناعة السلاح. كما أن الإتفاق العسكري في الداخل يعني أجوراً مرتفعة للمختصين والفنيين وأرباحاً مرتفعة لمننجي السلاح، لكنه لا يوفر فرص عمالة كثيفة.

وبمقارنة نتائج العمالة بين القطاعات العسكرية والمدنية، يتضح وفقاً لدراسة أجرتها جامعة «ميتشجان» أن كل مليار دولار يستثمر في صناعة السلاح يخلق

(١) لرسالة تجدد نفسها، د. فواد مرسي، الناشر، عالم المعرفة، صفحة ٤٧.

(٢) منذ عام ١٩٩٠ ورغم انتهاء الحرب الباردة، صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ١١٧ مليار دولار من الأسلحة إلى مختلف دول العالم، وبينها دول تنتهج النظام الديكتاتوري وتنتهك حقوق الإنسان. ومازالت أمريكا هي المصدر الأول للسلاح في العالم.

٣٥ ألف فرصة عمل ، بينما يزدى المبلغ نفسه إذا ما استثمر في الصناعة المدنية إلى خلق ١٥٠ ألف وظيفة في مهنة التدريس ، أو ٧٦ ألف وظيفة في مد خطط النقل البرى وبناء المدن ، أو ٥٠ ألف وظيفة في بناء المدارس .

تحول القطاع العسكرية إلى قطاع دالم في الاقتصاد الأمريكى الذى كان بحاجة إلى النمو المستمر . وظل الإنفاق العسكرى المباشر وغير المباشر المخصص للبحوث العلمية والتكنولوجية وبرامج فتحل الفضاء يقطع نسبة ١٠% من الناتج القومى الإجمالى . ومثل الإنفاق العسكرى بديلا للإنفاق العلم على مشروعات البنية الأساسية للتخفيف من حدة الأزمت والتقلبات الدورية . فحين تبلغ الأزمت نرونها ، تنفذ الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقودا عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على الحد من الركود وبدء موجة انتعاشية . وكانت برامج غزو الفضاء هي القوة القاطرة للصناعة والتكنولوجيا والبحث والصلة والانتعاش في الستينيات ، ثم كان برنامج « حرب النجوم » الذى ابتدعه ريجان « لمواجهة إمبراطورية الشر السوفيتية » في السبعينيات . وفى الوقت الراهن ، تخضع الإدارة الأمريكية للضغوط الرامية لإقامة نظام صاروخي دفاعى يقى الأمة الأمريكية من أخطار صواريخ وهمة تطلقها دول - يسميها - مراقبة خارجية عن القانون الدولى ، مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق ، رغم الاعتراضات الأوروبية والروسية على نشر هذا النظام !!! .

ولأن صناعة السلاح هي المجال الذى يمكن للشركات فيه أن تضمن اعتمادات مالية ضخمة بأقل مجهود ، وحيث إن الإنتاج لا يتعرض لمخاطر وتقلبات السوق في ظل العقود الحكومية المضمونة ، فقد نمت علاقة عضوية بين هذه الاحتكارات في القطاع المدنى والدولة ، ونمت بيروقراطية عسكرية ومدنية تتغذى على سباق التسليح المستمر وتطور للتكنولوجى اللازم لتطوير السلاح . ومثلت هذه العلاقة العضوية تعويضا عن تردى الوضع لأمد طويل في القطاعات المدنية من الاقتصاد . فقد مهدت الدولة السبيل العملى لقيام الاحتكارات ، وتم التعاقد مثلا على إنتاج صاروخ « توما هوك » كمشروع مشترك بين كل من شركات « ماكرونالد دوجلاس - بوينج وجنرال دينامكس ومركز أبحاث ويليام » . واستطاعت شركة « روكويل » وحدها أن تخرج إلى الوجود ٣٠ ألف منتج تفرع من اشتغالها ٣٠ علما في برنامج غزو الفضاء .

ومثل الإنفاق العسكري عبئًا على الميزانية الفيدرالية ، وكان المصدر الأساسي لعجز الميزانية الذى استمر منذ الحرب الفيتنامية وحتى منتصف التسعينيات ، الذى تم تمويله فى غالبية السنوات بزيادة الدين العام ، الذى قفز إلى أكثر من ثلاثة آلاف مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٠ وامتصت خدمته خمس الإنفاق العلم بأسره ، لكنه أسهم فى بعض السنوات فى تعويض عجز الصلارات الأمريكية المدنية عن المنافسة الخارجية بزيادة للصلارات المرتبطة بالقطاع للمكرى.

لكن بغض النظر عن التأثيرات المالية والإيجابية القصيرة والطويلة الأمد فيما يتعلق بالإنفاق العسكري ، فإن ما يسترعى النظر ، أن الإنفاق العسكري والأبحاث الخاصة بتطوير الأسلحة وإنتاج الطلرات العسكرية كان عاملا حاسما لتطوير مجموعة من الصناعات من خلال علاقات التكافل والتعاون والاعتماد العضوى المتبادل بين الأفرع العسكرية والمدنية من الاقتصاد الأمريكى ، ولتهيئة الأوضاع لنمو الاتجاهات الاحتكارية فى هذه الصناعات ، وعلى رأسها صناعة الطلرات المدنية وأنشاء المواصلات وأجهزة الكمبيوتر وفروع الإلكترونيات الوثيقة الصلة بها ، وقد عززت هذه الأوضاع الاحتكارية الهيمنة الأمريكية على كثير من أسواق هذه الصناعات حتى منتصف السبعينيات ، وبعدها بدأ الاقتصاد الأمريكى يعاني من أعراض الوهن الذى أصابه من جراء النقص الحاد فى الاستثمارات فى الأصول الثابتة المدنية (الطرق والمواصلات والبنية الأساسية بصفة عامة) ، وانقضاء الدولة لاستراتيجية تستهدف تنمية الصناعات المدنية وتتوازى مع استراتيجية تطوير الصناعات ذات الاستخدام العسكري والمعنى المزوج .

وسنحاول تفصيل بعض جوانب هذا التناقض وتدابيراته فى صناعة واحدة هى صناعة الطلرات المدنية والعسكرية ، باعتبارها تجسد هذه العلاقة العضوية ، وتكشف كيف تم تجاهل أيديولوجية السوق الحرة فى تحديد مستقبلها .

تفاعلات خطرة

تمثل صناعة الطلرات المدنية نموذجًا ممتازًا للصناعة الاستراتيجية على المستويين العسكري والاقتصادى . فإنتاج الطلرات التجارية استراتيجية المفهوم العسكري التقليدى؛ لأن كبر المنتجين لهيكل الطلرات التجارية هم أيضًا منتجون

كبار للطائرات العسكرية. وبدون الصناعة المدنية التي توفر المهندسين والعاملين في هذا المجال ، تصبح المحافظة على قدرة الطيران والفضاء العسكري بطاقة متدققة مستقلة باهظة التكلفة. ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن الدول الرائدة في صناعة الطائرات التجارية هي أيضاً التي تباع السلاح. والهاجس الأمني وحده هو الذي يملى على الولايات المتحدة وأوروبا الاستمرار في صناعة الطائرات التجارية رغم مخاطرها الكبيرة. كذلك تعتبر صناعة الطائرات التجارية صناعة استراتيجية بالمعنى الاقتصادي وفقاً لمعايير متعددة ، سواء تعلق ذلك بنمو الإنتاج أو للصادرات أو الإنتاجية والابتكار التكنولوجي والأجور العالية والعمالة الماهرة ، وتعد هذه الصناعة أكبر مصدر للدخل في الولايات المتحدة ، وكان المهندسون الأمريكيون يسهمون بحوالي ٨٠% من أسطول الطيران التجاري العالمي. ومثلت الصناعة رمزاً للهيمنة الأمريكية التكنولوجية والسيطرة على السوق قبل أن تظهر شركة « إيرباص » الأوروبية كمنافس لها في الثمانينيات. وتحقق هذه الصناعة أعلى عائد على عناصر الإنتاج مقارنة بأي قطاع آخر ، كما أنها صناعة يمكن من خلال اتباع « سياسة إفقر الجار - Beggar my neighbour » والمقصود بها القضاء على المنافسين ومنع ظهورهم في الأسواق لتحسين الرفاهية الاقتصادية القومية. ومن خلال التفاعل بين الجانب العسكري الذي يركز على تحسين الأداء والمرونة والجانب التجاري الذي يركز على التكلفة والثقة ، تتضح العلاقة العضوية بين الشقين اللذين يتقاسمان مجموعة متداخلة من مقاولي الباطن وموردي المكونات .

وتتميز هذه الصناعة بالمخاطر التكنولوجية الهائلة والتكاليف الضخمة اللازمة مقمناً للتطوير ، والحاجة إلى عمالة ذات مستوى تعليمي مرتفع ، ولتعلم المستمر مما يدفعنا نحو الابتكار الطبيعي ، وربما إلى منتج واحد يسيطر على السوق العالمية. ويوضح تقرير (Office of Technology and Assessment) لعام ١٩٩١^(١) أن الإنتاج يتم بيعه بالخسارة حتى الوحدة رقم ٧٠ ، ثم تتحول إلى تحقيق الربح إذا أثبت المنتج الجديد نجاحه في السوق . على سبيل المثال فإن تكلفة تطوير طائرة بوينج ٧٤٧ كانت تقدر بمبلغ ١,٢ مليار دولار أي أكثر من ثلاثة أمثال إجمالي رأس

(١) من يسبق من في الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية. تأليف لورا داندريا تيسون . ترجمة الدكتور عبد الحميد محبوب ، النشر: الدار النووية للنشر والتوزيع القاهرة ، صفحة ٢٤٥ .

مال شركة بوينج عند تطويرها لهذا النموذج. ومن ثم فإن أيديولوجية السوق الحرة لا يمكن تطبيقها في هذه الصناعة التي تخضع لقواعد السوق الاحتكارية أكثر من قواعد السوق الحرة ولا يمكن أن يكتب لها البقاء بدون دعم حكومي مستمر. وعلى الجانب الآخر تحتاج هذه الصناعة إلى الكفاءة الديناميكية، أي سرعة التغيير التكنولوجي وتنوع الإنتاج. وبما أن تقديم طائرة جديدة ينطوي دائماً على قدر كبير من المخاطرة في حين أن مزايا الاستمرار على طراز ثابت هائلة، فإن المنتج يميل إلى تأجيل الابتكار في صناعته ما لم يتلق تمويلًا لأبحاث التطوير وضمانات ضد عواقب المخاطرة.

ولهذا فقد كان من الطبيعي أن تستفيد صناعة الطائرات طوال معظم تاريخها من الدعم الخارجي الذي تمثل في الأهداف العسكرية كبديل مؤقت عن السياسة الصناعية المدنية والتخطيط المنظم.

وعلى سبيل المثال، فإن جذور احتكار شركة بوينج لسوق الطائرات النفاثة واسعة البدن وطويلة المدى ومكانتها في الصناعة العالمية، ترجع إلى استفادتها من تكنولوجيات المحركات والتصميم التي مولتها القوات المسلحة الأمريكية. كذلك لم تنج شركة «ماك دونالد دوجلاس» و«لوكهيد» من المنافسة المدمرة بينهما على سوق الطائرات واسعة البدن متوسطة المدى إبان الستينيات والسبعينيات، إلا بعد أن مثلت عقود الطائرات العسكرية للشركتين طوق النجاة لهما. وفي النهاية انتصحت شركة ماك دونالد دوجلاس مع شركة بوينج في التسعينيات، وبقيت شركة «لوكهيد ماريتين» وحدها في ساحة الطائرات العسكرية. وكانت الإدارة الأمريكية قد رفضت في عام ١٩٩١ اقتراح «ماك دونالد دوجلاس» ببيع ٤٠% من حقوق ملكيتها إلى شركة «تايبان ايروسبيس» لأنها يمكن أن تخلق مشكلة الاعتماد على مورد أجنبي للمكونات في صناعة الطائرات الأمريكية ككل، ولموردتها الأمريكيين أيضاً.

ويتضح من ذلك أن العقود العسكرية الثابتة من جانب وزارة الدفاع الأمريكية ساعدت هذه الصناعة على التغلب على عقبة التقلبات الحادة في الطلب على إنتاجها، تبعاً لمرحل الدورة الاقتصادية التي تعوق التخطيط طويل الأجل الناجح لابتكار وإنتاج نماذج جديدة. وإلى جانب ذلك فقد هيأت الحكومة الظروف الملائمة للتغلب

على المخاطر من خلال تحقيق التكامل الرأسى بين خطوط النقل الجوى الداخلى ومنتجى المحركات وصانعى الطائرات .

وقد اتخذ الدعم الحكومى لشكالا متنوعة ، مثل إجراءات التوريد التفضيلية للطائرات المستخدمة للأغراض العسكرية ، ودعم البحث والتطوير فى مجال الطيران والفضاء للأغراض المدنية ، وضمان القروض . بل إن طائرة بوينج ٧٠٧ تم صنعها فى مصنع تم استجاره من الحكومة ، وكان كل جيل من الطائرات المدنية يعتمد إلى حد كبير على ما تحقق من تكنولوجيا فى الطائرات العسكرية . ومثل الدعم الحكومى عصباً لا غنى عنه فى الأوقات التى مرت بها الصناعة بمراحل حرجة فى تطورها ، ومثلت التسهيلات التى قدمت عن طريق البنك الأمريكى للاستيراد والتصدير قناة لتعزيز الصادرات فى الوقت الذى كانت فيه العمليات التجارية للمنتجين الأمريكيين مهددة بسبب انخفاض الطلب الداخلى . واستفادت شركة بوينج بنصيب الأسد من هذا الدعم خلال العشرين سنة الأولى من نشأتها ، عندما كانت أرباحها من العمليات العسكرية تعوض خسائرها فى الأسواق الوطنية . ويمثل هذا الدعم الحكومى الذى قدمته الحكومات الأوروبية لشركة « إيرباص » التى تشكلت من شركة « إيروسبيسال » الفرنسية ، وشركة « بريتش إيروسبيس » البريطانية وشركة « دويتش إيرباص » الألمانية ، ثم انضمت إليها شركة إسبانية وحصلت « إيرباص » على دعم يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٢٦ ملياراً من الدولارات على مدى عشرين عاماً ، سواء اتخذ هذا التعاضد للصناعة الأوروبية شكل الدعم المالى المباشر أو التعاقدات والقروض الحكومية بشروط ميسرة ، وضمانات ضد الخسارة بسبب تقلبات أسعار الصرف ولتخفيضات الضرائب والإعفاء من سداد الديون والنجدة عند الأزمات . وبعد عقدين من الزمان وبحلول عام ١٩٩١ استطاعت شركة إيرباص أن تمتحذ على ثلث السوق العالمية للطائرات النفاثة التجارية الضخمة وحقت التكافؤ التكنولوجى مع شركة « بوينج » التى تقلص نصيبها من السوق العالمية من أكثر من ٦٠ ٪ إلى ٤٥ ٪ وحلت « إيرباص » محل « مكرونال بوجلاس » كثنى أكبر منتج للطائرات فى العالم ، بل أصبحت تمثل الآن تحدياً لشركة بوينج فى سوق الطائرات العالقة التى تحتوى على ٦٠٠

مقعد .

استطاعت شركة « إيرباص » أن تخترق السوق الأمريكية ذاتها عندما عقدت صفقة كبيرة لبيع الطائرات لشركة « بان أمريكان » فى عام ١٩٨٤ التى كانت العميل الرئيسى لشركة « بوينج » ثم خطت خطوة أبعد من ذلك بكسبها عطاء لإمداد الخطوط الجوية الهندية بنحو ١٢ طائرة فى عام ١٩٨٥ متفوقة بذلك على شركة « بوينج » . وجاء الإعلان عن هذه الصفقة والنجاحات التى حققتها « إيرباص » فى تسويق طائراتها فى شرق آسيا والشرق الأوسط فى وقت تصاعدت فيه الضغوط من جانب الكونجرس ورجال الأعمال الأمريكيين لاتباع سياسة تجارية أكثر صرامة من جانب واحد لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة للمنافسين الأوروبيين . وفى سبتمبر من نفس هذا العام أعلن الرئيس رونالد ريجان عن وضع شركة « إيرباص » فى المرتبة الثالثة فى قائمة الشركات كثيرة الانتهاكات لاتفاقيات التجارة ، وأباح استخدام الفقرة ٣٠١ من القانون التجارى الأمريكى لفرض عقوبات من جانب واحد ضد شركة « إيرباص » .

لكن الحكومة كانت منقسمة بشأن ما يجب اتخاذه ؛ إذ عارضت وزارة الخارجية اتخاذ إجراء يسيء إلى العلاقات للجغرافية السياسية الأوسع مع الأوروبيين ويعرض مصالح الأمن القومى للخطر . بل إن شركة « بوينج » نفسها لم تطلب فرض العقوبات على « إيرباص » لأن أوروبا كانت تمثل أكبر الأسواق الأجنبية بالنسبة لها . و انتهت هذه المصالح المتعارضة إلى إبرام اتفاقية (الجات) عام ١٩٧٩ للطائرات المدنية التى لم تمنع الدعم الحكومى . فقد اتفق المفاوضون الأمريكيون تدريجياً بصحة الحجج الأوروبية القليلة بأن المساعدات الماضية كانت ضرورية لصناعة ناشئة أو على أساس عدم تكافؤ المنافسة . وأصبح هدف المفاوضات الأمريكى هو وضع قواعد جديدة للتدخل الحكومى فى صناعة راشدة وناضجة عندما يتعلق الأمر بطرح طراز جديد من الطائرات . وكانت نتيجة المفاوضات الشاقة إبرام اتفاق عام ١٩٩٢ الذى قبل مبدأ الدعم الحكومى فى مقابل السماح صراحة باستخدام قوانين التجارة الوطنية لمواجهة الصراعات المقبلة . وكان الحافز الرئيسى وراء قبول الحل الوسط هو عدم قدرة الأسواق العالمية على استيعاب المزيد من الطائرات والخطر من أن يؤدى نشوب حرب معونات إلى تبيد مكاسب الطرفين ويحول منافسين جدد إلى الساحة .

صناعات استراتيجية

ولا تمثل صناعة الطائرات حالة استثنائية تمتوجب التدخل الحكومى بسياسة مدنية واعية ومنسقة ، بل يندرج الأمر كذلك على كافة صناعات التكنولوجيا العالية ، وهناك العديد من الأسباب للتركيز على هذه الصناعات :

أولاً : أن لها أهمية كبيرة ومتزايدة فى التجارة بين الدول الصناعية . فقد قفزت صادرات السلع كثيفة التكنولوجيا من ١٢ % إلى ٢١ % فى السنوات التسع عشرة فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٩^(١) واستأثرت سلع التكنولوجيا العالية بحوالى ٣٠ % من إجمالى الإنتاج الصناعى للولايات المتحدة و ٢٠ % فى أوروبا و ٣٥ % فى اليابان ، وفيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ انخفضت حصة الولايات المتحدة وأوروبا من الإنتاج العالمى من التكنولوجيا العالية بنسبة ١١ % و ١٧ % على التوالى ، فى حين زالت حصة اليابان بحوالى ٥٩ % ، وبصفة عامة استحوذت أمريكا وأوروبا واليابان على ٧٥ % من إجمالى الصادرات العالمية لمنتجات التكنولوجيا العالية .

وتشكل هذه الصناعات أهمية كبيرة ؛ لأنها تضمن للمواطنين أعلى مستويات المعيشة فى القرن الحادى والعشرين ، وتندرج تحتها صناعات الإلكترونيات الدقيقة ، والتكنولوجيا الحيوية والصناعات الجديدة لعلوم المواد والاتصالات والطيران المدنى والإنسان الآلى والحقول الإلكترونية وبرامج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الإنترنت . وأى من هذه الصناعات يمكن توطئتها فى أى مكان على وجه الأرض إذا توفرت المقدرة العقلية المنظمة من أجل السيطرة عليها ، ولذلك فالميزة التنافسية هى من صنع الإنسان .

وتضمن هذه الصناعات للمجتمع مستوى معيشياً مرتفعاً ؛ لأنها تزيد من القدرة التنافسية التى تعرف بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التى تحقق النجاح فى الأسواق الدولية مع الاحتفاظ للمواطن فى الداخل بمستوى معيشى مرتفع ومستديم . كما أن نجاح هذه الصناعات يؤدى إلى منافع قومية فى الإنتاجية وتطوير التكنولوجيا وخلق فرص عمل مرتفعة الأجر على نحو يرفع القدرة التنافسية القومية .

(١) لمراجع السابق ذكره ، صفحة ٤٣ .

غير أن أكثر ما يميز هذه الصناعات ، هو أن التجارة فيها ليست حرة بالمعنى المتداول للأسواق الحرة ، بل تسيطر عليها السياسات الحكومية ، سواء منها الحمائية أو التشجيعية ، والكثير من الحواجز أمام تحرير التجارة في منتجات التكنولوجيا العالية لا يخضع للقواعد التنظيمية في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الحرة المعروفة باسم « الجفت » ، كما أن الدول المتقدمة لا تبدو حماساً كبيراً في إخضاعه لقواعد السوق الحرة أو لقواعد منظمة التجارة العالمية والورشة الشرعية لاتفاقية الجفت .

الأمر الثاني الأكثر أهمية ، هو أن المزايا النسبية في هذه الصناعات لا تقوم على توفر الموارد الطبيعية ، لكنها مزايا مكتسبة تعتمد على صفات مستحدثة وليست متصلة . وهى لا تعتمد على المبادرة الفردية بقدر ما تستند إلى التدخل الفعال أيا كان شكله التنظيمي ؛ لتوفير البيئة للتعليمية والعلمية اللازمة لتطويرها المستمر . وتعتمد الفروق في القدرة التنافسية فيها على الفروق البارزة في كيفية تنظيم الاقتصاديات الوطنية وفي الأهداف الاقتصادية التى تسعى إلى تحقيقها . ولهذا فإن الحكومات فى جميع دول العالم جعلتها خاصة للدعم الخاص . فهى صناعة تتميز بالإتفاق فوق المتوسط على البحث والتطوير ، وبالتوظيف فوق المتوسط للعلماء والمهندسين ، والمهارات التعليمية المكتسبة ، والمنافع الإنتاجية التى يمكن نقلها من صناعة إلى أخرى . ولهذا فإن الصراع فى القرن الواحد والعشرين أن يكون على الاستحواذ على الموارد الطبيعية ، ولكن على اكتساب المهارات ومنافع العمل والتعليم .

وتتأثر هذه الصناعة باقتصاديات الحجم والسبق فى تقديم منتج بعينه والاستحواذ على الأسواق قبل دخول منافسين جدد ، ويختلف تأثيرها بالاستثمار الأجنبى فيها بدرجة نضجها . فإذا كان لدى البلد المستقبل للاستثمار الأجنبى قدرات تكنولوجية عالية ، فالأرجح أن يعزز الاستثمار الأجنبى الاقتصاديات المحلية ، وفى المقابل إذا كان للبلد المستقبل قدرات تكنولوجية محدودة ، فمن المحتمل أن يؤدى الاستثمار الأجنبى إلى طرد المنافسين المحليين وزيادة حد نقص تلك القدرات . وبالتالي فإن السياسة الحكومية تمارس تأثيراً مهماً فى تحديد أنواع الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يمكن قبوله أو رفضه .

وبمعنى آخر فإن التنافس الاحتكاري بين عدد محدود من المنتجين (احتكار القلة) والتفاعل الاستراتيجي بين المنشآت والحكومات - وليس اليد الخفية لقوى السوق - هو الذي يتحكم في المزية التنافسية والتقسيم الدولي للعمل في صناعة التكنولوجيا العالية . ويعتمد هذا بدوره على قدر ما يوظفه القطاع الخاص من استثمارات في مجال البحث والتطوير وكفافته في توزيع الموارد في هذا الصدد . ونظراً لاعتماد الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية على نظم الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية التي يتم تطويرها في السوق التجارية ، فقد أصبحت الصناعات التكنولوجية على رأس الصناعات الاستراتيجية التي تحظى بدعم من ميزانيات البحوث العسكرية .

وعلى مدى عقد الثمانينيات كانت الصناعات التكنولوجية العشرة الأولى العالية - وفقاً لتصنيف وزارة التجارة الأمريكية - تمول بنسبة ٦٠ % تقريباً من البحث والتطوير بالقطاع الخاص الأمريكي ، وكان مجمع الإلكترونيات (أجهزة الكمبيوتر والاتصالات والمكونات الإلكترونية والمعدات السمعية والبصرية) ومجمع الطيران والفضاء (الطائرات والصواريخ) يستأثران بنسبة إجمالية من ميزانيات البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العالية . ونظراً لقيمتها العسكرية ، تلقت المعدات الفضائية ومعدات الاتصال والمكونات الإلكترونية ٨٠ % تقريباً من كل الأموال للقيادة المخصصة للبحث والتطوير الصناعيين .

نقطة تحول

حققت معظم الصناعات التكنولوجية العالية بدعم غير مباشر من وزارة الدفاع وخاصة في مجالات البحث والتطوير . وكما هيكلت الإدارة الحكومية البيئة المناسبة لنجاح صناعة الطائرات المنيية في بدايتها ، فقد دعمت أيضاً صناعة أشباه الموصلات لهيمنتها الاستراتيجية . وخلال السنوات الأولى لظهور هذه الصناعة كانت للقوات المسلحة تشتري ما يقرب من مائة في المائة من إنتاج الصناعة ، وبلغت النسبة ٤٠ % في عام ١٩٦٨ ، بالإضافة إلى اتساع مشترياتها من أجهزة الكمبيوتر التي تدخل أشباه الموصلات في إنتاجها . وقد أدت هذه المشتريات المباشرة وغير المباشرة إلى تقليل مخاطر الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والتغلب على

العيوب الإنتاجية دون التعرض لخسائر مالية. وكذلك وفرت الإدارة الفيدرالية المعلومات التكنولوجية اللازمة للتشغيل من خلال الاستثمارات الفيدرالية الضخمة المخصصة لتمويل البحوث في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية التي تلحت هذه المعلومات مجاناً. بل وتدخلت الإدارة الفيدرالية لمنع دخول منافسين جدد على الصناعة بالتفاوض عن فرض القوانين المناهضة للاحتكار على شركات كبيرة مثل « آى . بى . إم » وشركة التلغراف والتليفون^(١) AT&T ونظمت عملية تبادل التكنولوجيات بين الشركات المنتجة لأشباه الموصلات إلى تنظيم براءات الاختراع. ففي عام ١٩٦٥ كانت أربع شركات تجارية تستحوذ على ٦٩ ٪ من السوق المحلية. وحتى منتصف السبعينيات كلن ٧٠ ٪ من الأموال المخصصة للبحث والتطوير في مجال أشباه الموصلات يتركز في تطوير التكنولوجيات ذات التطبيقات العسكرية، لكن مع بروز المنافسة اليابانية القوية للتكنولوجيات ذات التطبيقات التجارية تغير الاتجاه، ومثل إنشاء برنامج تعاوني للبحث والتطوير (عام ١٩٨٨) الذى أطلق عليه اسم برنامج « سيمتيك - SEMATECH » نقطة تحول. فقد ضم هذا البرنامج العديد من الشركات الأمريكية لتطوير ونشر تكنولوجيا أشباه الموصلات المتقدمة. وكان تعبيراً عن قلق الصناعة من المنافسة القوية للمنتجين اليابانيين، وقد خصص للبرنامج فى السنوات الخمس الأولى ميزانية قدرها ٢٠٠ مليون من الدولارات سنوياً، قدم أعضاء الصناعة ما يعادل نصف هذا المبلغ وقامت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمحليات النصف الآخر. وجاء نصف الدعم الحكومى من وكالة البحوث الدفاعية المتقدمة. وعكس البرنامج الجديد تكيف وزارة الدفاع مع الحقائق الجديدة وأهمية تطويع التطبيقات المدنية والتجارية للأغراض العسكرية، فى حين كانت الابتكارات فى الماضى توضع لأغراض عسكرية يكون لها منتجات تجارية. فما يريده العسكريون من رقائق أشباه الموصلات ذات الأداء الفائق ليس هو ما يلزم للصناعة المدنية من منتجات موثوق بها ورخيصة الثمن.

وما استنفذه من العرض السابق بكل تفاصيله وتعديلاته هو تهديد الاعتقاد

(١) من يسبق من ؟ - المرجع السابق ذكره، صفحة ١٢٩٠

الشارع بأن النموذج الأمريكى للرأسمالية يقوم على رفع يد الدولة عن الاقتصاد . فاليد الخفية للدولة لم ترفع مطلقاً عبر المراحل التاريخية المتعددة وظلت تقوم بأدوار مختلفة ، كدعم للصناعة الوطنية ومنظم للمنافسة ومناهض للاحتكار أحياناً ومهيئ له فى أحيان أخرى ، وفقاً لما تقتضيه ظروف للصناعة ذاتها ، مثل صناعة الطائرات المدنية ، وحام للدخول الزراعية ، وممثل الإتفاق العسكرى الضخم عتصراً حيويّاً فى تطوير الإنتاجية وإقامة صناعة ناجحة للطائرات وأشباه المواصلات وغيرها من صناعات التكنولوجيا العالية . بل وتتدخل الدولة للقيام بدور إيجابى باعتبارها مصدراً للمبادرة ولإعادة توزيع الدخل القومى .

وفى الفترة القصيرة التى جرى فيها تقليص بعض الأنشطة الحكومية فى الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ريجان ، برزت العديد من مظاهر الفوضى فى شكل أزمة مؤسسات صنایع الانخار والإقراض ، التى كلفت الحكومة ثمناً باهظاً لإصلاحها فيما بعد ، وانهيار البورصة فى يوم الإثنين الأسود . وفى المجالات التى لم تقم فيها الدولة بدور مباشر ، تراجعت القدرة التنافسية الأمريكية فى العديد من الصناعات التقليدية ، مثل صناعات الصلب والسيارات والكيماويات والنسيج ، رغم أن الدولة كانت تدعمها بطريق غير مباشر باستخدام أدوات السياسة التجارية .

ربما كان الكثير من النقد الذى يوجه إلى التدخل الحكومى الآن يعود إلى أن الكثير من أشكال هذا التدخل جاء لخدمة المصالح الخاصة ، ولم يهدف إلى توفير الاستثمارات التى ترتقى بمستوى المجتمع بكامل قطاعاته التعليمية والعلمية والصحية ، وكذلك لأن التدخل بالإتفاق العسكرى الضخم قد أحدث تشوهات فى الهيكل الصناعى قلصت قدرته التنافسية . ولهذا فإن المطلوب بإلحاح الآن ليس هو رفع يد الدولة عن الاقتصاد ، ولكن توجيهها لخدمة انتهاج سياسة صناعية مدنية ترتقى بالقدرة التنافسية الأمريكية فى مواجهة تحديات العولمة .

أما فيما يتعلق بالمبادرة الفردية ، فقد أوضحنا أنها لا تعمل فى كل الحالات بطريقة إيجابية ، وأن المبادرة الفردية قد لا تفيد فى مجال صناعات التكنولوجيا العالية التى تعتمد على مزاياء مكتسبة يتعين على الدولة التدخل لتوفيرها وتطويرها . كما أن الاقتصاد على هدف تضخيم الربح لا يضمن الحفاظ على مصالح الأمن

القومى والأسواق ، وخاصة إذا كانت الأطراف المنافسة تلجأ إلى عمليات الغزو الاستراتيجية للأسواق بغض النظر عن معيار الربحية .

ولا توجد الآن دولة رأسمالية لا تأخذ بهذا القدر أو ذلك من نظام التخطيط لترشيد عمل آليات السوق ؛ لأن الاقتصاد الرأسمالى وصل إلى درجة من نمو القوى الإنتاجية وجماعيتها وتكويلها بحيث صار التخطيط أمراً ضرورياً . ويتخذ هذا التخطيط شكل برامج استثمارية تتولاها الدولة بنفسها مباشرة فى صورة قطاع الدولة ، ومن خلال الموازنة العامة تلعب الدولة دوراً مباشراً فى تخصيص الموارد ، أو من خلال برامج تنسيق طويلة الأجل للاستثمارات الخاصة واقتراح أهداف ذات أولوية على المستوى القومى ، تتولى الدولة تدعيمها بإعداد برامج معلومات مهمتها التنبؤ بالأوضاع المقبلة للسوق ، للحد من درجة عدم اليقين وتحسين آليات السوق من خلال التعاون المشترك بين الدولة والمؤسسات الخاصة .

ويتناقص هذا التخطيط على المستوى القومى مع التخطيط على مستوى المشروع الذى تضعه الاحتكارات الكبرى متعددة الجنسيات أو متخفية القوميات ، وبحيث يحل النشاط المخطط لتنمية الإنتاج محل تلقائية آليات السوق . فلا يستطيع مشروع ينشط على الصعيد الدولى أن يعمل بدون استراتيجية دولية تخطط لفترة طويلة مقبلة ، وتعبنى الإمكانات الفعلية والاحتمالية للمشروع وراء أهداف طويلة الأمد ، جوهرها تنظيم الربح على الصعيد العالمى . فإذا كان هذا هو ما يتطلع إليه النموذج الأمريكى للرأسمالية فى المستقبل ، فلماذا إذن هذا الإصرار والضغط المستمر والتكرار المثير للملل بشأن فضائل رفع يد الدولة عن الاقتصاد فى الاقتصاديات لثلاثئة ؟!

* * *

الفصل الخامس

العلاقات الأمريكية من روسيا إلى المكسيك

- ١- اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية
نحو روسيا المعاصرة د. رضا شحاته
- ٢- الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات
من نوع خاص جداً كريمة كيرلس
- ٣- العلاقات الإيرانية الأمريكية محمد صادق الحسيني
- ٤- فيتنام ... مغامرة فاشلة سهير جبر
- ٥- المكسيك ... تاريخ نموى سهير جبر

اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة

د. رضا شحاته

سفير مصر في روسيا

تمهيد:

اتجاهات السياسة الأمريكية المعاصرة نحو روسيا الاتحادية في العقد الأخير من القرن العشرين ، ومن قبل نحو الاتحاد السوفييتي عبر خمسة عقود مضت . تمثل عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية . تكاد تكون في جوهرها ومجملها هي اتجاهات العلاقات الدولية المعاصرة التي شهدت حربين عالميتين وحروباً باردة ، ووفقاً دولياً ، ومواجهات إقليمية وصراعات بالوكالة عبر أطراف ثالثة ، وكانت تصل بالعالم المعاصر في لحظات دقيقة لا تنسى إلى حافة الهاوية .

العلاقات الأمريكية السوفييتية ، أو بالأحرى الأمريكية الروسية باعتبار ما طرأ على الموازين العالمية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ ، سواء نظرنا إليها من منظور السياسة الخارجية الأمريكية ، أم تناولناها من منظور سياسات الاتحاد السوفييتي في أوروبا وآسيا والعالم العربي أو أمريكا الوسطى ، فاتها مستظل لسنوات قائمة ، هي المدة الأولية الحية لتاريخنا المعاصر ، التاريخ الذي سجل ظهور الأحلاف العسكرية ثم تحللها ، وسجل بناء حائط برلين ثم سقوطه ، وشهد دخول القوات السوفييتية أفغانستان ثم انسحابها ، وعاصر الصراع الصيني السوفييتي في الستينيات ، والشركة الاستراتيجية بين الصين وروسيا ونحن على مشارف الألفية الثالثة ، والقلم المشترك لهذه الأحداث الكبرى هو التفاعل . مرة أخرى - مع السياسة الخارجية الأمريكية في آسيا ، بل مع استراتيجية الدفاع العالمية .

الأحداث الكبرى والتطورات الفاصلة في النصف الثاني من القرن العشرين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بل وخلالها ، حتى مطلع الألفية الثالثة التي نعيش أيامها الآن ، ليست إلا قصة السياسة الأمريكية تجاه روسيا ، هذا البلد الذي لا تزال الحيرة تتملك شعوبه ، أهو شعب أوروبي أو شعب يورواسيوي ؟ تجاه هذا البلد الذي يمتد في جغرافيته من البلطيق عبر جبال الأورال إلى المحيط الهادئ ، ومن أقصى الشمال في مناطق سيبيريا الجليدية إلى أقاليم الجنوب حيث ترتفع قمم جبال القوقاز للشاهقة ، ذلك الممر والمعبر لهجرات الشعوب إلى بحر قزوين والبحر الأسود ، وشبه جزيرة القرم إلى الشرق الأوسط .

روسيا هي ذلك البلد الذي تفصل سلاسل جبال الأورال بين جزئه الأوروبي وجزئه الآسيوي ، وتمتد في شخصيته ثقافة الشرق والغرب ، وروح وعقيدة الثقافة الأوروبية الحديثة ، والشخصية الآسيوية الشرقية التي انطلقت من قبل من أواسط آسيا لترسم تاريخ هذه البلاد في عهودها المتواصلة من حروب بين التتار والسلاف في القرون الوسطى ، أو بين الروس والفرنسيين في التاريخ المعاصر ، أو بين الروس واليابان في مطلع القرن العشرين ، والروس والألمان في أربعينيات القرن الماضي .

عبر حروب الماضي البعيد أو القريب ، كانت القومية الروسية تخرج دائماً من حروبها وقد احتفظت لروسيا بحدودها وذاتيتها ، وأكدت في دفاعها عن الأراضي الروسية ملامح الشخصية الروسية التي أثرت جغرافية البلاد تأثيراً حاسماً في صياغتها ورسم ملامحها التي تتصف « بالنزعة الدفاعية » ونزعة الشك والريبة ، ونزعة الانتظار والتربص الطويل قبل الانقضاض ، وقد يكون هذا كله في شكل ثورة ، أو عنف ، أو رد فعل يصل في حدته إلى الحدود القصوى ، وهي الصفات التي اتسمت بها سلوكيات سياستها الخارجية في تفاعلها مع القوى الكبرى المنافسة لها في التاريخ المعاصر والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

ظلت روسيا عنصرًا حيويًا مؤثرًا في الأمن الأوروبي في التاريخ الحديث والمعاصر ، وخاصة منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وطوال القرن العشرين بحربييه العالميتين الأولى والثانية ، وفي مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي الحرب الباردة حتى نهايتها مع اقتراب القرن العشرين من نهايته (١٩٨٩) .

فى القرون الحديثة ، القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، اتسعت حدود روسيا على حساب دول مجاورة مثل بولندا والسويد والإمبراطورية العثمانية ، وضمت إليها آلاف الأميال المربعة من السكان غير الروس ، وضمت إليها أراضى شاسعة فى آسيا بحيث أصبحت جغرافيتها تمتد عبر إحدى عشر منطقة زمنية ، وأصبحت أضخم بلاد العالم من حيث المساحة .

فى القرن الثامن عشر سيطرت القوات الروسية على برلين فى حرب السنوات المبع ١٨٧٨ ، بل إن الحرب العالمية الأولى نشبت نتيجة للتناقص بين روسيا والإمبراطورية النمساوية المجرية فى البلقان .

إلى جانب هذا التأثير والحضور الروسى المستمر على الساحة الأوروبية عبر عدة قرون ، فقد لعبت دافعاً دور عامل التوازن فيما بين الدول الأوروبية ، وخاصة تجاه الدول التى كانت تسعى لتحقيق سيطرة شاملة على أوروبا (دور روسيا التاريخى فى إلحاق الهزيمة بنابليون فى مطلع القرن التاسع عشر ، وإلحاق الهزيمة بقوات هتلر فى منتصف القرن العشرين . ومع أن الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب الأهلية - بعد الثورة البلشفية ١٩١٧ كانت قد أنهكت روسيا الشيوعية ، فهى قد أوشكت على السيطرة على مدينة وارسو ١٩٢٠ ، ثم سيطرت بالفعل على وسط أوروبا وشعبها بعد هزيمة ألمانيا ١٩٤٥) .

الموقع الجيوسياسى لروسيا فى قلب أوراسيا (ذلك الامتداد الهائل بين قارتي أوروبا وآسيا) جعل منها قوة قارية هائلة تنتمى للقارة الأوروبية . وقوة هائلة بنفس القدر تنتمى لمنطقة آسيا والباسيفيك ، مما جعلها فاعلاً أساسياً لا بديل عنه فى قارتي أوروبا وآسيا فى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ، وهى لوضاع استراتيجىة فريدة فرضت على السياسة الأمريكية - سواء فى العهد السوفييتى بالأمس أم فى عهد روسيا الاتحادية اليوم - أن تختار الاستراتيجية الصحيحة والفعالة فى التعامل مع السياسة الروسية فى المستقبل .

أما الولايات المتحدة فقد كان دخولها الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١ يذقها بصعودها مسرح الأحداث العالمية والتاريخ المعاصر ، قوة عالمية فاعلة تؤثر فى

مصير ومسار موازين الحرب فى ساحات القتال الأوروبية والأطلنطية والأسبوية والإفريقية ، ولترسم مع حلفائها فى الحرب ملامح للصورة وتفاصيلها لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

حدثت السياسة الأمريكية خلال سنوات الحرب تحالفاتها ، فيما أطلق عليه التحالف الرباعى ، الذى تضمنت إليه بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى بعد غزو هتلر للجبهة الشرقية ، ووسعت دائرة الحركة أمام الاستراتيجية الأمريكية فتجاوزت الدائرة الأوروبية الأطلنطية لتصل إلى الشرق الأقصى وإلى الشرق الأوسط ، ولتتدخل مع دوائر النفوذ البريطانى والفرنسى فى المستعمرات حيثما دارت المعارك بين قوات الحلفاء وقوات المحور .

واجتمع الحلفاء فرانكلين روزفلت وجوزيف ستالين وونستون تشرشل فى « يالتا » فى شبه جزيرة القرم - لوكارنيا الحالية - فى فبراير ١٩٤٥ لرسم وتحديد مناطق النفوذ والتخطيط لعالم ما بعد الحرب ، والتقوا مرة ثانية فى إحدى ضواحي العاصمة الألمانية برلين - بوتسدام فى أغسطس ١٩٤٥ لوضع للامسات الأخيرة على خريطة أوروبا وخريطة ألمانيا بعد هزيمة النازية .

كانت الاستراتيجية الأمريكية ترسم للعالم ولأوروبا - بعد الحرب - صورة ونموذجاً من صنعها لتقيم مع حلفاء الحرب أنماطاً جديدة من العلاقات الدولية ، أرست فيها مبادئ الأمم المتحدة التى كتب ميثاقها فى المدينة الأمريكية سان فرانسيسكو ١٩٤٥ .

كانت صورة العالم ما بعد الحرب ونموذج العلاقات الدولية التى خططت لها مع حلفاء الحرب أبعد ما تكون عن الواقع الذى ينتظر السياسة الأمريكية بعد شهور قليلة من رفع أعلام الحلفاء على مدينة برلين رمز للنصر لحلفاء الحرب - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - لتصبح بعد ذلك رمزاً للمواجهة والحرب الباردة ، بل قلب الحرب الباردة التى استمرت خمسين عاماً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حتى انهيار سورها فى سبتمبر ١٩٨٩ .

قصة السياسة الأمريكية واتجاهاتها نحو الاتحاد السوفيتى ، وبعبارة أخرى قصة

الصراع الأمريكى السوفييتى هى قصة الحرب الباردة وقصة العلاقات الدولية المعاصرة بتعهداتها وأزماتها وحروبها ومواجهاتها ولحظاتها الحرجة .

كان لصناع السياسة الأمريكية وصناع السياسة السوفييتية بصماتهم وأثارهم فى توجيه مسار الصراع تارة نحو الوفق ، وتارة إلى طريق الاقتراق . تارة نحو التحدى وتارة نحو التحدى المضاد . مرة نحو الصدام ومرات عديدة باتجاه التراجع . .

تعددت دوافع الصدام فى برلين وفى فيننلاند وفى كوريا وفى كوبا وفى الشرق الأوسط وفى أفغانستان وفى أفريقيا ، واستخدمت فيها مؤتمرات القمة ، والمواجهات النووية وديبلوماسية المؤتمرات والمواثيق والمعاهدات والرسائل الشخصية ، عبر عقود خمس مضطربة بالحروب والمفوضات والسلام زاخرة بالصعود والهبوط . شهدت التورط فى الحرب ، وشهدت الانسحاب المهين ، وشهدت سقوط الزعماء وسقوط الرموز . حققت للسياسة الأمريكية نصراً بلا حرب كما يقول الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون ، وعلى إمبراطورية الشر - كما يقول الرئيس رونالد ريجان - وشهدت سقوط الإمبراطورية أو ربما إسقاطها على يد الرئيس السوفييتى السابق جورباتشوف ، وشهدت عودة الروح - مرة أخرى بعد سنوات السقوط - عندما تولى الحكم فى روسيا شاب فى الأربعينيات من عمره تبنى فى قلب المؤسسة التى أدارت الصراع والحرب الباردة مع « الإمبريالية العالمية » وذلك هو فلاديمير بوتين الرئيس الجديد لروسيا المعاصرة ، ليكتب صفحة جديدة من تاريخ بلاده بمفهوم إستراتيجى جديد وبسياسة خارجية نشطة ، وعقيدة مستحدثة للأمن القومى ، يرمز فى كل ذلك إلى نظرة روسيا للعالم فى مطلع الألفية الثالثة . كيف تفاعلت السياسة الخارجية الأمريكية مع هذه المشاهد المثيرة فى السياسات السوفييتية التى كانت تتحرك على اتساع العالم كله ؟ وكيف تصدت لها السياسات السوفييتية فى عهود ستالين وخروشوف وبرجنىيف وجورباتشوف وبلتسين ثم بوتين ؟

وكيف تحركت السياسات الأمريكية والسوفييتية على رقعة الشطرنج الكبيرة - فى دول العالم فى أوروبا والشرق الأقصى والأوسط عبر هذه العقود الخمسة منذ ترومان وأيزنهاور وكينيدى وجونسون وكنتر وريجان ثم بوش وكلينتون؟

من كانوا اصناع القرار في موسكو وواشنطن ، ومن كانوا وراء قرارات الصدام والمواجهة وسياسات الوفاق والردع والتفاوض ؟

مشاهد مثيرة ولحظات حاسمة فى تطور السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى بالأمن وروسيا المعاصرة اليوم ، وسأظل من المؤمنين أن التاريخ للمعاصر بلا وثائق ، وشهادات الشهود هو من قبيل الروايات ؛ فيها من الخيال أكثر مما فيها من الحقيقة والصدق .

والوثائق الأصلية لصناع القرار والسياسة ، هى مادة الصفحات التالية لأخطر فصول الصراع الأمريكى السوفييتى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وهى مع ذلك ستظل مجرد صفحات معدودة وستظل بحاجة دقمة إلى الإضافة والشرح والتفصيل .

حلفاء فى الحرب خصوم فى السلام

يميل كثير من المؤرخين والدارسين للعلاقات الدولية إلى القول بأن أصول الحرب الباردة لو بدايتها ، تعود إلى السياسات التصادية التى انتهجتها قيادات الاتحاد السوفييتى والإدارات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذه الرؤية صحيحة إلى حد كبير ، إذا تمثلنا شكل ومضمون التحالف الكبير على حد تعبير الرئيس الأمريكى « فرانكلين روزفلت » إبان الحرب العالمية الثانية .

بعد « تحالف رباعى » كان يضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين ، أعلن فى أكتوبر ١٩٤٣ ، استمرار الحرب ضد دول المحور حتى تتحقق الأهداف المشتركة بتحرير الشعوب المتحالفة من خطر العدوان والانتقال من الحرب إلى السلام وإقرار الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليها ، بعد مثل هذا التحالف الكبير ، ومثل هذه التعهدات التى جمعت الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة - طويت صفحات الحرب العالمية الثانية وهذلت عواصفها التى هدمت كيانات دولية قائمة وأقامت مكائنها كيانات جديدة .

وتعجرت الخلافات بين الحليفين الكبيرين بعد زوال الخطر العسكرى الألمانى الذى وحد بين الأهداف السوفييتية والأهداف الأمريكية وأهداف الحلفاء .

بعد صدور إعلان تاريخى فى يناير ١٩٤٢ عن الأمم المتحدة « لإقامة تنظيم دولى جديد على أساس المساواة فى السيادة لكل الدول المحبة للسلام ، وللتعاون فيما بينها ومع الدول الأخرى فى الأمم المتحدة لتحقيق اتفاق عام حول تنظيم التسليح ما بعد الحرب » ، بدأت الخلافات تتسلل إلى لقاءات الحلفاء ، خاصة بعد مؤتمر « يالتا » و « بوتسدام » عام ١٩٤٥ اللذين أرسيا أسسنا جديدة تقوم على تقسيم العالم - خصوصا فى أوروبا الشرقية - إلى ما يشبه مناطق النفوذ ما بين الحلفاء المنتصرين بالأمس القريب .

بعد سياسة الصداقة والتحالف التى انتهجها الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ، وقيل تولى هارى ترومان - كانت رؤية فرانكلين روزفلت أن أمريكا والاتحاد السوفييتى والمملكة المتحدة هم « مهندسو النصر » فى العالم ، أو بالأحرى مجلس إدارة العالم ، مهمته فرض الأمن والسلام ، ورغم إدراكه للاختلافات الهائلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، كان روزفلت حريصا على ألا يهزم « التحالف الكبير » بعد انتهاء الحرب ، بل وبنى سياسة لأمريكا على أساس كسب ود الاتحاد السوفييتى بعد الحرب العالمية الثانية .

إلا أنه بعد مؤتمر « يالتا » فى فبراير ١٩٤٥ ، وبعد أن وقع ستالين إعلان أوروبا المتحررة الذى التزم فيه الاتحاد السوفييتى باحترام حق الشعوب فى اختيار نظم الحكم التى يعيشون فى ظلها ، لم يحترم تعهداته بإقامة انتخابات حرة فى بولندا ، وسعى إلى فرض النظام الشيوعى والهيمنة السوفيتية ، وتحققت شكوك ترومان الذى اتسمت سياسته - بعد فرانكلين روزفلت - بأنه شديد للريبة فى الاتحاد السوفييتى ، وكان ينظر إليها كـ « دولة بوليسية شمولية » تشترك فى الصفات « مع العدو النازى » ، وحين قام هتلر بغزو الاتحاد السوفييتى نكر « المنقور ترومان » - قيل تولى الرئاسة - فى مذكراته - « إذا رأينا ألمانيا تنتصر ، فلأبد أن تساعد روسيا وإذا رأينا روسيا تنتصر فلأبد أن تساعد ألمانيا » وهو ما حدث فى سنوات لاحقة لهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية .

كذلك كتب ترومان فى مذكراته مؤكدا شكوكه فى السوفييت ، يقول « إنه لا يؤمن بالدولة الشمولية سواء كانت روسية أم ألمانية أو إسبانية أو يابانية ، وأن النظام

الموفييتي الملحد المشوه لن يكتب له الحياة. وكان ترومان يؤمن إيمانًا عميقًا بنهج سياسة «الشدة والقوة» تجاه الاتحاد السوفييتي وما أقرب الشبه بين ترومان في الأربعينيات ورونالد ريجان في الثمانينيات ، وهو الذي وصف الاتحاد السوفييتي بـ «إمبراطورية الشر»

وإذا كان ترومان - في تقدير كثير من المؤرخين - هو الذي أطلق الحرب الباردة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، فلن رونالد ريجان - كما سنتناول في موضع لاحق ، هو الذي بدأ الحرب الباردة الثانية ٨١- ٨٨ بأن طرح مبادرة للدفاع الاستراتيجي الشهيرة كتحدي استراتيجي وتكنولوجي واقتصادي للاتحاد السوفييتي ، التي ثماره عام ٨٩ - ٩١ .

بنى ترومان سياسته تجاه الاتحاد السوفييتي على أساس أن السياسة الشمولية السوفييتية لا تختلف عن الشمولية النازية ، وأنه لا سبيل إلا باحتواء السياسة للتوسعية السوفييتية من خلال تطبيق سياسات المعونة الاقتصادية والعسكرية ، أو حتى بالقوة المسلحة - وعلى المدى البعيد وتباعد سياسة الاحتواء - ولا مبالغة في القول أن سياسة ترومان - بعد الحرب العالمية الثانية- التي لركزت على استراتيجية الاحتواء ، حددت نهج السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي لمدة ٣٥ عامًا ، وكانت هذه الشكوك الأمريكية في الأهداف السوفييتية في عهد ستالين بعد الحرب الثانية (٤٥ - ٥٣) وراء إطلاق سياسة الحرب الباردة.

يرى المؤرخون الأمريكيون ، وعلى رأسهم عيدهم مؤرخ العلاقات الأمريكية السوفييتية «جورج كينان» في أطروحته التاريخية عن «الاحتواء» (وكان يرأس جهاز التخطيط السياسي بوزارة الخارجية في الأربعينيات) أن أصول الحرب الباردة التي شنتها الإدارة الأمريكية على الاتحاد السوفييتي تكمن في السياسة التوسعية السوفييتية ، وفي الاستراتيجية السوفييتية التي تقوم على دعم القدرات العسكرية السوفييتية إلى درجة تحول دون تعرض الاتحاد السوفييتي لأي تهديد في أوروبا وفي سياسة وتحويل جزء كبير من دول أوروبا إلى النظام الاشتراكي ، وانتهاج سياسة خاصة تجاه ألمانيا تهدف إلى تحويلها إلى دولة لا تمثل أى خطر أو

ضرر على الاستراتيجية السوفيتية من خلال سياسة التقسيم ، والاحتلال ونزع السلاح .

تجسدت الأهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي في تقرير تاريخي وخطير للسفير السوفيتي في لندن ، « ليفان مايسكي » عام ١٩٤٥ إلى نائب وزير الخارجية السوفيتية « مولوتوف » يحدد فيه الأهداف السوفيتية في أوروبا والعالم ، وصف فيه الولايات المتحدة « أنها قلعة للإمبريالية ، شديدة القوة ، تسعى للتوسع في الغرب وفي آسيا وإفريقيا والباسيفيك - وهذا التوسع ليس توسعاً عسكرياً أو إقليمياً بل توسعاً مالياً واقتصادياً بدافع من التجارة والتقدم التكنولوجي الأمريكي » وحذر مايسكي من أن العالم سوف يواجه تحدياً أمريكياً .

هكذا كانت الشكوك الأمريكية في الاتحاد السوفيتي ، والشكوك السوفيتية في النوايا الأمريكية ، وكانت التطورات على الساحتين الدولية والأوروبية تتجه إلى تصعيق الشكوك بين الجانبين والاقتراب من نقط الصدام والاحتكاك والمواجهات .

كان انفرد الولايات المتحدة بامتلاك الأسلحة الذرية وإصرار الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٤٩ على فرض خطة على الأمم المتحدة للرقابة على الأسلحة النووية وخطرها (خطة إنشاء لجنة الطاقة الذرية التي تحولت فيما بعد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية) مصدراً أساسياً لشكوك ستالين ، والقيادة السوفيتية تجاه الولايات المتحدة ، ومثاراً لمخاوف عميقة لدى قيادات الاتحاد السوفيتي بأن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تهدف إلى بسط الاحتكار والسيطرة على الصناعات النووية .

ورداً على الاحتكار أو الانفرد الأمريكي بالطاقة النووية والأسلحة الذرية استطاع الاتحاد السوفيتي في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ إجراء تجبيره الذري الأول ، فاثار ردود فعل أمريكية بعيدة المدى ولطلق سباقاً للتسلح النووي لم يتوقف حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات ، أي بعد أربعين عاماً تماماً ، بمسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ .

أعلن ترومان في بيان أمام الشعب الأمريكي في ذلك التاريخ أنه كانت هناك أدلة على التجبير الذري السوفيتي خلال الأسابيع السابقة على سبتمبر ١٩٤٩ . وذلك

اليوم نفسه الذى أسست فيه الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي في خطوة استراتيجية تاريخية لمواجهة التحديات العسكرية والنووية السوفيتية ، فدخلت العلاقات الأوروبية والعالم بعد ذلك عصر الأحلاف العسكرية والقواعد ما بين حلف شمال الأطلسي ، ثم حلف وارسو فيما بعد ، في تكئين عسكريين متصارعين يتنازعان سياسيًا وتكتيكيًا في مناطق النفوذ السوفيتي في شرق أوروبا وفي مناطق العالم الأخرى على المسرح الآسيوي تارة أو تارتين في حروب كوريا وفييتنام ، وعلى المسرح الأوروبي تارة ثالثة ورابعة في ثورات المجر وتشيكوسلوفاكيا وفي لزمات برلين ، وعلى مسرح الشرق الأوسط في حروبه المتتالية بين حرب السويس ١٩٥٦ وحرب الأيام الستة عام ٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وامتدت مناطق الصراع الأمريكي السوفيتي مابين آسيا الوسطى في أفغانستان وبين أمريكا الوسطى في كوبا ونيكاراجوا والسلفادور ، كما تكشف عن ذلك المشاهد المثيرة في الصراع التاريخي بين السياستين الأمريكية والسوفيتية في النصف الثاني من القرن العشرين .

اكتملت الدائرة وتحول لقاء الحلفاء في الحرب العالمية الثانية إلى افتراق تاريخي بعد الحرب ، وتحول التحالف الكبير بين روزفلت وستالين وتشرشل عام ٤٢ وعام ١٩٤٣ إلى صراع أو حروب باردة مكشوفة ، مع الشكوك الأمريكية في النوايا السوفيتية منذ تولى ترومان رئاسة الولايات المتحدة ، ومنذ تخلى ستالين عن تعهداته في مؤتمر « يالطا » (فبراير ١٩٤٥) .

شهدت العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ نهاية الأربعينيات وحتى نهاية العهد الستاليني في الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣) لزمات حادة في برلين وحروبًا إقليمية (الحرب الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣) وانتفاضة ألمانيا الشرقية في يونيو ١٩٥٣ إلى أن اختفى ستالين ومعه السياسة الستالينية وما أعقبها من تغيرات هائلة في أوضاع الاتحاد السوفيتي من صراعات على الخلافة السياسية وانتفاضات في أوروبا الشرقية والوسطى (بولندا والمجر ١٩٥٦) مما وضع السياسة الأمريكية والسوفيتية على مسار التصادم المحتوم في عهد خروشوف خليفة ستالين ودوليت أيزنهاور خليفة هاري ترومان مع مطلع عام ١٩٥٣ .

بعد امتلاك الاتحاد السوفييتي للقبيلة الذرية عام ١٩٤٩ وبعد تأسيس حلف شمال الأطلسي ، دخلت السياسة الأمريكية في صراعات إقليمية مع النفوذ السوفييتي في آسيا وفي أوروبا ، على المسرح الآسيوي ظهرت الكوريتان - الشمالية والجنوبية - كدولتين مستقلتين عام ١٩٤٨ - ولم يكن تقسيمهما إلى دولتين نتيجة لإرادتهما. حيث إن الدولتين لم تقبلتا للتقسيم ، الذي فرض نتيجة لسياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والذي اعتبر إنشاء دولتين مستقلتين في منطقتي الاحتلال كإجراء مؤقت حتى تتوحد الحكومتان .

في ضوء التناقض بين السياسة الأمريكية والسوفيتية وإصرار الكوريتين على التوحيد، كان واضحاً أن الاتجاه للحرب في شبه الجزيرة الكورية قد أصبح أمراً محتوماً « لكن موازين القوى الآسيوية في ذلك الوقت الدقيق كانت قد شهدت تطورين مهمين؛ القبيلة الذرية السوفيتية في أغسطس ١٩٤٩ وقيام حكومة ثورية شيوعية في أكتوبر ١٩٤٩ في الصين ».

في أعقاب الحرب العالمية الثانية قامت السياستان الأمريكية والسوفيتية على أساس توازن القوى في شبه الجزيرة منذ مؤتمر « يالتا » في فبراير ١٩٤٥، بعد أن قدم روزفلت وتشرنشيل تنازلات لستالين مقابل دخوله للحرب ضد اليابان ، طلب ستالين بجزيرة سخالين الجنوبية وجزر الكوريل - أي الرجوع للوضع قبل هزيمة روسيا أمام اليابان في حربهما عام ١٩٠٥ . أما بالنسبة لكوريا فلم يقدم ستالين أي مطلب بل وافق على اقتراح روزفلت بالإشراف والوصاية المشتركة ، وكانت سياسة الاتحاد السوفييتي تحرص على ألا تقع كوريا في أيدي معادية لها (اليابان) .

اعتمدت كوريا الشمالية اعتماداً مطلقاً على الاتحاد السوفييتي الذي اتجهت علاقاته إلى كوريا الشمالية لامتلاكها معادن مهمة تستخدم في صناعة القبيلة الذرية ، وحاولت السياسة السوفيتية السيطرة على كوريا الشمالية ، وكان لانتصار الثورة في الصين تأثيراً هائلاً على كوريا الشمالية وخاصة على سياسة زعيمها كيم إيل سونج ، فاطلق شرارة الحرب عام ١٩٥٠ عندما تجاوزت قواته خط عرض ٣٨ في ٢٥ يونيو ١٩٥٠ (بدلت الاشتباكات قبل ذلك في مايو ١٩٤٩ بين قوات الشمال والجنوب ولم تكن الحرب الكورية مجرد حرب إقليمية بين جزئين لدولتين تسعين للوحدة فحسب ،

بل كانت جزءاً من سياسات الحرب الباردة التي اندلعت بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) .

وأثار هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية ذعر الإدارة الأمريكية في واشنطن حتى أن الرئيس ترومان عدل من اتجاهاته للسياسة المعتدلة تجاه كوريا ، والتزم بتوجيه القوات الأمريكية للدفاع عن كوريا الجنوبية ، وبدأ صراع مسلح دام ثلاث سنوات حول مناطق النفوذ في جنوب شرقي آسيا .

نظرت واشنطن إلى هجوم كوريا الشمالية على أنه عدوان سوفييتي لاختبار إرادة الإدارة الأمريكية وإرادة الغرب ، بعد الحرب العالمية الثانية وبعد امتلاك الاتحاد السوفييتي للقنبلة الذرية ، وبعد إنشاء حلف الناتو وبعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين - قبل عام واحد فقط (١٩٤٩) - واستولت الإدارة الأمريكية وترومان أن الصراع مع الاتحاد السوفييتي قد دخل مرحلة جديدة ، واستعدت لمواجهة ذلك العدوان السوفييتي سياسياً وعسكرياً بدعم قوات الناتو ودعم القوات الغربية في منطقة الهند الصينية ، وإعادة تسليح ألمانيا والاتجاه لعقد اتفاق سلام منفصل مع اليابان والإبقاء على القوات الأمريكية في لوكينوا وفي كوريا الجنوبية .

كانت تقديرات الأمن القومي الأمريكي أن سياسة الكرملين تسعى إلى فرض السيطرة المطلقة على بقية أجزاء العالم في يوراسيا ، وأن السياسة الأمريكية قد أخفقت في التحرك تحركاً حاسماً لمواجهة العدوان السوفييتي ، وأنه ما لم تتحرك الإدارة الأمريكية سوف يتخازل حلفاء أمريكا ويتجهون لتطبيق سياسة الحياد .

تلك التقديرات وردود الفعل الأمريكية كانت تكمن وراء قرار دخول الولايات المتحدة للحرب إلى جانب كوريا الجنوبية ، التي اعتبرت هجوم قوات الشمال عليها تحدياً سوفييتياً لا بد من التصدي له ، وسرعان ما استجابت إدارة الرئيس ترومان لهذا التحدي بل وتوقعت أن تكون لألمانيا الغربية بل وإيران هي الهدف التالي للاتحاد السوفييتي .

وتصاعدت نيران الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، حتى أن المؤرخين والخبراء العسكريين الأمريكيين الذين كتبوا عن الحرب الكورية وحلوا

أسباب قيامها ، وصفوها بأنها خطة عسكرية سوفيتية من تخطيط وإعداد وتبوير ستالين وتأكيداً للنزعات التوسعية السوفيتية في شبه الجزيرة الكورية .

إلا أن الوثائق السوفيتية التي كشف عنها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تصيح عن حقائق مختلفة اختلافاً بيناً عن تلك التقديرات ، فقد كان رد الفعل السوفيتي لتدخل الولايات المتحدة في كوريا - يونيو ١٩٥٠ ثم شكل التدخل السوفيتي اللاحق في الحرب - يثير الانزعاج الشديد والقلق لدى ستالين من هذا التدخل الأمريكي .

كان ستالين شديد التردد في للدخول في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة ، وحتى عندما وافق ستالين على دخول قوات سوفيتية إلى شبه الجزيرة ، كان ذلك لدعم القوات الصينية - التي كان مرتبطاً معها بمعاهدة دفاع - وأرسل ستالين فرقتين من القوات الجوية ، بل إن هذا التدخل السوفيتي ظل سرّاً عسكرياً من أسرار الدولة ، حملت فيه الطائرات السوفيتية علامات كوريا الشمالية واستخدمت اللغة الكورية في الاتصالات ، ولكن سرعان ما تغير ذلك كله واشتبك الطيارون السوفيت مع الطيارين الأمريكيين وبلغ عدد القوات السوفيتية ٢٦٠٠٠ فرد عام ١٩٥٣ .

كان للدافع الاستراتيجي وراء دخول ستالين الحرب ، حرصه على العلاقات السوفيتية الصينية للحفاظ على المصالح السوفيتية الاستراتيجية العسكرية وتنفيذ سياسة توازن القوى .

انتهى الصراع المسلح في شبه الجزيرة الكورية دون توحيد الدولتين ودون انتصار للسياستين الأمريكية والسوفيتية إحداهما على الأخرى ، وظلت المشكلة الكورية والوجود العسكري الأمريكي على أرض كوريا الجنوبية ، والنفوذ الصيني السوفيتي في كوريا الشمالية - ظاهرة - من ظواهر التنافس الأمريكي السوفيتي ، وأثراً لا يزال باقياً من آثار الحرب الباردة حتى اليوم .

(نسمي اليوم روسيا الاتحادية بالقيام بدور الوساطة بين واشنطن وبيونج يانج ، لحل مشكلة امتلاك كوريا الشمالية للتكنولوجيا العسكرية الصاروخية التي تعتبرها واشنطن تهديداً لأمنها القومي . وتكمل الدورة مرة أخرى لتتقق السياسات الروسية - الصينية في استراتيجية موحدة ضد منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكي المضاد التي تدعو إليها الإدارة الأمريكية) .

ظلت آثار التدخل السوفييتي في كوريا الشمالية عاملاً شديداً الفاعلية في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي وتجاه تحركاته في مناطق العالم الأخرى عبر سنوات الخمسينيات والستينيات ، وأصبح هدف واشنطن هو الحيلولة دون حدوث كوريا أخرى في أوروبا أو في الشرق الأوسط ، وتكرست في شبه الجزيرة الكورية صيغة التقسيم الذي طبق في ألمانيا بعد الحرب ، وطبق في فيتنام في نهاية الأربعينيات ، تحديداً لمناطق النفوذ ما بين السياسة الأمريكية والسياسة السوفييتية في بقاع العالم في أوروبا وآسيا .

وإذا كانت لولآخر أيام ولاية الرئيس هاري ترومان عام ٥٢ وحتى يناير ١٩٥٣ قد شهدت فصول ذلك الصراع المسلح بين الاستراتيجية الأمريكية والسوفييتية في شبه الجزيرة الكورية ، فإن جدليات ولاية الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور لم تخل من أزمات سوفييتية لمريكية على الساحة الأوروبية .

كان ثمة لوجه للاختلاف والتباين الواضح بين رؤية أيزنهاور وسياسته الخارجية ورؤية ومناهج سلفه ترومان ، كان أيزنهاور يرفض المعولة القائلة بأن الولايات المتحدة تواجه أخطار التهديد أو العدوان الشيوعي ، وكان يؤمن بأنه يمكن ردع الاتحاد السوفييتي والحيلولة دون قيامه بشن هجوم أو عدوان فوري ، وذلك رغم انزعاج القادة العسكريين الأمريكيين من تعاطف القدرات النووية السوفييتية .

ظل أيزنهاور يعارض أى إجراءات استثنائية تقوم بها الولايات المتحدة قد تؤدي إلى المجازفة بأخطار حرب نووية ، وركزت السياسة الأمريكية في عهده على ضمان الاستعداد للرد على أى هجوم نووى سوفييتي مع استمرار العمل في (سياسة الاحتواء) التي ورثها عن إدارة الرئيس ترومان وطبقها حرفياً وزير خارجيته جون فومستر دالاس .

أما على الساحة الأوروبية فقد ظهرت مشكلة سيطرة القوات السوفييتية على برلين الشرقية عام ٥٣ - ١٩٥٤ لتشكل اختباراً حقيقياً لسياسة الرئيس أيزنهاور وأسلوبه في التعامل مع السياسة السوفييتية ، وكان لسياسته بالنسبة للمشكلة الألمانية تأثيرها بعيد المدى في مشكلات الخمسينيات والستينيات ، وهي السنوات التي شهدت لوج الحرب الباردة بين الدولتين .

أكدت سياسة الرئيس أيزنهاور الالتزام الأمنى الأمريكى بالحفاظ على برلين الغربية وإمدادها باحتياجاتها عن طريق الجسر الجوى بعد الحصار السوفييتى رغم التقسيم ، بل واستخدم برلين الغربية فى إطار سياسة أوسع للإدارة الأمريكية واستراتيجيتها من أجل زعزعة النفوذ السوفييتى فى أوروبا الشرقية ، وهو ما تحقق فعلا بانتفاضات قوية فى ألمانيا الشرقية فى يونيو ١٩٥٣ .

أعلنت وفاة جوزيف ستالين فى مطلع العام نفسه ، ورغم إخفاق تلك الانتفاضة الألمانية الشرقية ظلت مشكلة برلين الغربية قائمة فى اجتذاب الفارين من ألمانيا الشرقية عبر سنوات طويلة امتدت حتى أقيم سور برلين عام ١٩٦١ ، وظلت قصص الصراع حول برلين الغربية لا تنتهى فصولها ما بين أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية وأجهزة المخابرات السوفييتية K.G.B ما بين أعوام ١٩٤٥ وربما حتى سقوط سور برلين ١٩٨٩ .

كان صيف عام ١٩٤٥ فى مدينة برلين هو المرة الأولى التى تخضع فيه لاحتلال أجنبى منذ أكثر من قرن من الزمن ، حين دخلها نازيون ١٨٠٦ ، لكن الاحتلال الأجنبى هذه المرة دام طويلا .

منذ البداية فرضت السلطات السوفييتية صعوبات وعراقيل شتى أمام الإدارة التى كانت تتولاها القوات الغربية - الأمريكية والبريطانية والفرنسية - فى قطاعاتها ، بادئة ذلك بالتدخل فى طرق مواصلاتها ودخولها المدينة التى كانت تعتمد اعتمادا كاملا على مدى تعاون القوات السوفييتية - حيث كانت طرق المواصلات والدخول إلى برلين تمر داخل المنطقة التى تحتلها القوات السوفييتية - مما شكل صعوبات لا تنتهى لوصول الطعام والوقود .

وبدأت الحرب الباردة بالنسبة للولايات المتحدة بالحصار الذى فرضه الجيش الأحمر على مدينة برلين وما أعقب ذلك من الجسر الجوى الأمريكى والبريطانى لإمداد المدينة باحتياجاتها اليومية عام ١٩٤٨-١٩٤٩ .

كانت آخر قمة لثناء الحرب العالمية الثانية قد عقدت فى مدينة « بوتسدام » فى أغسطس ١٩٤٥ - إحدى ضواحي مدينة برلين - حيث رفع العلم الأمريكى فوق قيادة

القوات الأمريكية وظل مرفوعًا حتى نهاية الحرب الباردة ، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد تحولت من قوة احتلال إلى قوة حماية لبرلين حتى لا تقع الأجزاء الأخرى التي تحتلها القوات الغربية داخل المناطق التي تسيطر عليها القوات السوفييتية .

كان حصار برلين ١٩٤٨ اختبارًا للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، إذ كانت مدينة برلين تقع داخل المنطقة الخاضعة للقوات السوفييتية ، وكان الدفاع عنها من وجهة نظر العسكريين الأمريكيين في واشنطن مهمة شبه مستحيلة ، لكن القائد العسكري الأمريكي في المدينة يؤكد أن إقامة جسر جوي فوق برلين ، هو السبيل الوحيد لإنقاذها من السقوط في أيدي القوات السوفييتية ، حتى أن الجنرال « براندلي » رئيس أركان الجيش الأمريكي ، أوصى الرئيس « ترومان » بالانسحاب من برلين ، إلا أن « ترومان » رفض مشورته وأصر على إقامة الجسر لإمداد المدينة باحتياجاتها عدة شهور ، حتى رفع ستالين الحصار من حول المدينة في سبتمبر ١٩٤٩ .

كان الحصار السوفييتي للمدينة والجسر الجوي الأمريكي وصولاً إليها ، نموذجاً مبكراً لبدء الحرب الباردة وسياسة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .

في أعقاب الأزمة السوفييتية الأمريكية ، لو بعبارة لنق السوفييتية الغربية بسبب مشكلة برلين ١٩٤٩ طورت الولايات المتحدة من سياستها تجاه الاتحاد السوفييتي بشأن حرب اقتصادية وميكولوجية وعمليات سرية ضد الاتحاد السوفييتي ، مع عدم توقف المفاوضات رغم ذلك بين الحكومتين .

إتبعته الولايات المتحدة سياسة الحرب الاقتصادية بحرمان الاتحاد السوفييتي من جميع السلع التي يمكن أن يستفيد منها في صناعة الأسلحة (وضعت تلك السياسة عندما تولى أفريل هاريمان وزارة التجارة الأمريكية في عهد ترومان ١٩٤٨) ، واستمرت سياسة (الحرب الاقتصادية) فترة الخمسينيات بحظر السلع الاستراتيجية وإقامة « ستار حديدي » اقتصادي لشل الاتحاد السوفييتي خلال خمس أو عشر سنوات .

ومع أن أيزنهاور بعد توليه الرئاسة الأمريكية في يناير ١٩٥٣ خفف قليلاً من القيود التجارية (وخفض التركيز على الحوافز الاقتصادية بدلاً من القيود) ، اتجهت الإدارة الأمريكية لاستخدام التجارة كدأء للضغط الديبلوماتي، واتجهت كذلك لاستخدام الحرب السيكلوجية بتوجيه وسائل الإعلام الأمريكية للرأء العلم في روسيا وأوروبا الشرقية وخاصة بعد إنشاء جهاز المخابرات المركزية عام ١٩٤٧ ، والهجوم الدعائي الكبير من خلال إذاعة صوت أمريكا وأوروبا الحرة لتفكيك النظام الشيوعي وكانت تلك الحرب السيكلوجية والإعلامية وراء الثورات والانقراضات في أوروبا الشرقية بدءاً من ثورة المجر ١٩٥٦ ، وكانت تلك هي أولى البدايات المبكرة للنهائية القادمة بعد نصف قرن .

ما بين الصدام والتراجع

سياسات الحرب النفسية والاقتصادية، وأساليب العمليات السرية والهجوم الدعائي المكثف، التي انتهجتها إدارة الرئيس أيزنهاور في مطلع الخمسينيات ، كانت ميراثاً لسياسة الاحتواء وإدارته الفعالة للعمل ضد الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية ، وقد نجحت إلى حد كبير في تحريك نزعة الثورة والتمرد في بعض دول تلك المنطقة .

وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية التي أقرها مجلس الأمن القومي الأمريكي في يوليو ١٩٥٦ كانت تقول بأن الوجود السوفييتي الدائم في أوروبا الشرقية يمثل تهديداً خطيراً لأوروبا الغربية والولايات المتحدة ، فإن الإدارة الأمريكية كانت تتجنب المواجهة وتنحى لأسلوب التفاوض مع موسكو بل كانت مستعدة إلى تحسين وتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ، ولحلت هذه السياسة محل سياسة الاحتواء أو الإقصاء والعزل التي ركزت عليها الإدارة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في مطلع الخمسينيات .

كانت قمة بولجافين وأيزنهاور في ١٨ يوليو ١٩٥٥ في جنيف اختباراً لاستراتيجية التفاوض بين السياسة الأمريكية والسوفييتية بعد أن اتجه نيكيتا خروشوف (الذي تولى منصب سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفييتي بعد وفاة

متأئين) لسياسة التعايش السلمى ، وازال آثار السياسة الستالينية من مناهج العمل الداخلى والخارجى فى الاتحاد السوفييتى .

كذلك كانت تلك القمة مجالا لبحث الأوضاع فى أوروبا الشرقية فى إطار تحديد الخطوط الحمراء بين الدولتين العظميين ، لكن الأحداث فى المجر كانت اختباراً أشد للعلاقات الأمريكية السوفييتية بعد أن تحدى الشعب المجرى الوجود العسكرى السوفييتى والنظام الشيوعى المفروض ، وقررت موسكو التدخل العسكرى بقواتها وقوات حلف وارسو لسحق الانتفاضة حتى لا تمتد إلى الدول الأخرى فى أوروبا الشرقية .

ويتوقف المؤرخون الأمريكيون طويلاً أمام رد الفعل الأمريكى أو الموقف الأمريكى إزاء الثورة المجرية عام ١٩٥٦ ، إذ لم تتجاوز الإمارة الأمريكية للرئيس أيزنهاور حد إرسال نداء إلى الرئيس السوفييتى « نيكولاى بولجاقين » بدعوه فيها لمحبب القوات السوفييتية دون اتخاذ إجراءات عملية أشد فى مواجهة العمليات العسكرية التى سحقت فيها الدبابات السوفييتية عظم ثوار المجر .

هذه الاستجابة الخفيفة أو الواهية أثارت دهشة الثوار الذين كانوا يتطلبون لمساعدات أقوى من الولايات المتحدة ومن الغرب ، وأصابتهم خيبة أمل شديدة من الموقف السلبى للرئيس أيزنهاور واعتبرها المؤرخون المجرىون جزءاً من الاتجاه العام لسياسة « التراجع » عن الهدف المعلن للسياسة الأمريكية السابقة وهى الاحتواء والإكساء .

ولكن المساحة السياسية فى شرق أوروبا كانت بمثابة الامتداد الجيوبوليتيكي للنفوذ السوفييتى - وخاصة بعد إنشاء حلف وارسو عام ١٩٥٥ ، فكان سحق الثورة المسلحة فى المجر إيذاناً بسياسة سوفييتية سوف تكررهما فيما بعد فى تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) وفى منطلق أخرى من العالم نفاذاً عن مصالحها أو عن حلفائها .

وفى الوقت نفسه فإن سياسة التفويض ظلت منهجاً مفضلاً لدى السياسة الأمريكية فى ولاية الرئيس أيزنهاور ، وكنت ترى فى سياسة خروشوف بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٥٦ نهجاً مختلفاً للسياسة الستالينية ، يفتح فجوة أو ثغرة فى جدار الرفض السوفييتى للحوار .

تزامنت مع ثورة المجر التي وقعت في نطاق النفوذ السوفييتي أحداث وتطورات
تبتعد عن نطاق النفوذ السوفييتي وتدخل في الإطار الجغرافي الاستراتيجي
الأمريكي في الشرق الأوسط ، وهي حرب السويس في أكتوبر ١٩٥٦ .

وكانت السياسة الأمريكية في بداية الخمسينيات وبعد تراجع النفوذ البريطاني
والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية ترى في نفسها المدافعة عن المصالح
الاستراتيجية للغرب والعالم الحر ، وتسعى لإقامة قيادة الشرق الأوسط وحزم الدول
الإسلامية وحلف بخلاف استمرار السياسة احتواء الاتحاد السوفييتي .

كذلك كانت التطورات السياسية في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ تتجه نحو التخلص
من الوجود العسكري البريطاني ، ورفض خطط الدفاع المشترك والأحلاف
العسكرية ، وكسر احتكار السلاح ، والبحث عن مصادر جديدة لدعم القوات المسلحة
المصرية .

تحقق للسياسة المصرية عام ١٩٥٥ و ١٩٥٦ بقيادة جمال عبد الناصر اختراق
ضخم في علاقاتها الدولية من خلال عقد صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتي عبر
تشيكوسلوفاكيا ، فقلبت بذلك الموازين السياسية والعسكرية في المنطقة وأثارت ردود
الفعل العنيفة في عواصم الغرب لندن وباريس وواشنطن وأيضاً في تل أبيب ،
ووجدت السياسة السوفييتية لنفسها مسرحاً جديداً في قلب منطقة النفوذ الغربية التي
ظلت حكرًا على الاستراتيجيات البريطانية والفرنسية ، ودخل الاتحاد السوفييتي في
خضم صراعات الشرق الأوسط من الجبهة المصرية وبوابة التناقص السوفييتي
الأمريكي لتسليح مصر وبناء اقتصادها ، ومن خلال حرب السويس التي تحالفت فيها
بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تحت ذريعة الحفاظ على حرية
الملاحة في قناة السويس بعد إعلان عبد الناصر تأميمها في ٢٦ يوليو من العام نفسه .

ودارت معركة دولية شرسة كانت فيها الولايات المتحدة طرفاً مباشراً بحكم
تحالفها السياسي مع بريطانيا وفرنسا ، وبحكم تقديراتها للتحويلات الجذرية التي
تجرى في المنطقة بعد دخول الاتحاد السوفييتي لأول مرة كمنافس للسياسة الأمريكية
والغربية في الشرق الأوسط ، وبدء فصل جديد من فصول الحرب الباردة .

الدوران الأمريكي والسوفييتي في حرب السويس ١٩٥٦ من النماذج النادرة على توافق الاستراتيجيتين بالنسبة للقوات الممثلة الثلاثة - البريطانية - الفرنسية - الإسرائيلية - وبالنسبة للعمل الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن .

الوثائق الأمريكية عن حرب السويس وعن مقدماتها تكشف عن رفض الإدارة الأمريكية لخيار الحرب الذي كانت تتجه إليه الحكومتان البريطانية والفرنسية منذ يوليو ١٩٥٦ ، وتكشف في نفس الوقت عن الدعم السوفييتي للموقف المصري ، خاصة بعد قرار الحكومة السوفييتية منذ مايو عام ١٩٥٥ توريد السلاح إلى مصر .

كثير حديث المؤرخين عن الإنذار السوفييتي الذي وجهه «بولجاقين» في نوفمبر ١٩٥٦ لسحب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من سيناء ، وباتر هذا الإنذار على تحويل مجرى الحرب والتطورات السياسية ، لكن موقف إدارة الرئيس أيزنهاور - كما كشفت وثائقها وشهادة المعاصرين - تكاد أن تكون قد أجهضت السياستين البريطانية والفرنسية وأرغمت فيما بعد إسرائيل على الانسحاب من غزة وسيناء ، وكان للإنذار السوفييتي الذي أطلقه «بولجاقين» تأثيره المعنوي أو الدولي المحدود .

ولكن السياسة الأمريكية وتقديرات المخابرات المركزية الأمريكية استخلصت بعد أزمة وحرب السويس ، خطورة الوضع الاستراتيجي الإقليمي في الشرق الأوسط لو انفرد الاتحاد السوفييتي بموقف المطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية .

وفي الوقت نفسه كانت السياسة الأمريكية مع مطلع عام ١٩٥٧ ترسم خططاً جديدة للشرق الأوسط من خلال المبدأ الذي استخلصته بعد حرب السويس ، وهو إعلان مبدأ (أيزنهاور) لملا الفراغ ، بعد أن أعطت نتائج حرب السويس إشارة النهاية للإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية ، واستعداداً لمواجهة النفوذ السوفييتي البازغ في المنطقة ولخول المنطقة بعد حرب السويس بقوة مكثفة لمواجهة المد القومي كإحدى نتائج حرب السويس ١٩٥٦ ، وخاصة في منطقة المشرق العربي الذي قدر له أن يشهد أحداثاً تاريخية بعد وقت وجيز .

وقعت أحداث سياسية مهمة بعد تصاعد المد القومي في الأردن وطرد قلند القوات الأردنية البريطانية جنوب بasha ، ووقوع أحداث في لبنان أدت إلى دخول القوات الأمريكية بعد الأزمة السياسية حول تجديد انتخاب للرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون .

وبدا فصل جديد حافل من المد القومي في المشرق العربي ينطلق بعد حرب السويس ، ومشاهد أشد إثارة في التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط ، استقطبت فيه المنطقة ما بين دول تقدمية أو ثورية بقيادة جمال عبد الناصر في مصر ودول موالية لحلف بغداد الذي شاركت فيه تركيا ، فتحول الشرق الأوسط بعد حرب السويس إلى حلبة للصراع العسكري والسياسي والأيدولوجي بين السياستين السوفييتية والأمريكية عقوداً طويلة ، لم تنته إلا بانتهاء الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠ ودارت حلقات التنافس حول الصراع العربي الإسرائيلي في حروب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وإذ كان التنافس السوفييتي الأمريكي في الشرق الأوسط عبر مراحل الصراع العربي الإسرائيلي يحتاج فصولاً مستقلة خارج السياق الحالي ، فإنه سيظل دون شك ولسنوات طويلة جانباً من أهم جوانب السياسة الخارجية الأمريكية في إطار صراعاتها التاريخية مع السياسة السوفييتية إبان سنوات الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين .

تراوحت السياسة الأمريكية في نهاية الخمسينيات واقترب ولاية الرئيس أيزنهاور من نهايتها ما بين تأكيد سياسة « لنوايا السلمية » والاتجاه لخفض التوتر ، وبين حقائق إقليمية جديدة في الشرق الأوسط ، فكانت مجالاً لمزيد من عوامل الشد والجذب والتنافس السوفييتي الأمريكي على صعيد الشرق الأوسط ، بدءاً بمشكلة وجود القوات الأمريكية في لبنان وردود الفعل السوفييتية السلبية ، ومروراً « بنظرية الفراغ » ومبدأ أيزنهاور الذي يسعى للحد من النفوذ البريطاني والفرنسي ، وانتهاءً بالسياسة المصرية التي أعلنها عبد الناصر - كما تقول الوثائق السوفييتية - ضد الاستعمار والإقطاع ، رغم اعتراف هذه الوثائق أن عبد الناصر لم يكن يوماً شيوعياً ولكنه كان يتصدى للنفوذ الغربي في المنطقة (القوات البريطانية في الأردن - والقوات الأمريكية في لبنان - حلف بغداد) .

خارج سياق الشرق الأوسط ، ظهرت الاحتكاكات بين السيلستين مرة أخرى على المساحة الأوروبية عندما كتفت الإدارة الأمريكية أنشطتها التجسسية على الاتحاد السوفييتي بعد أن وطد خروشوف من مكانته الداخلية ومكانة الاتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية ، وقدرت الأجهزة الأمريكية - مجلس الأمن القومي والمخابرات المركزية - أن الحكومة السوفييتية تتمتع بوضع سياسي داخلي قوى ووضع اقتصادي لا يقل قوة - رغم ظاهرة التخلف التكنولوجي - فضلا عن القوة العسكرية .

واستمرت الأنشطة التجسسية الأمريكية على قدرات الاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٨ ، ورغم اتهامات موسكو للولايات المتحدة باختراق مجالاتها الجوية ، حتى أن وزير خارجية الاتحاد السوفييتي « جروميكو » طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن في أبريل لبحث هذه الاختراقات عام ١٩٥٨ ، ولم تبال الإدارة الأمريكية بل واصلت انتهاكاتها حتى أسقطت الطائرة الأمريكية يو - ٢ عليها ٤ طيارين أمريكيين أسرى فوق الأراضي السوفييتية ، فكانت بمثابة نقطة الذروة في الشكوك السوفييتية تجاه النوايا الأمريكية ، ونقطة من نقاط القاع في أزمة الثقة بين موسكو وواشنطن بعد أزمات الخمسينيات في بودابست ١٩٥٦ وفي برلين ١٩٥٨ ، حتى بدأ أن السيلستين السوفييتية والأمريكية تسيران بعد ولاية أليزنهور (وسقوط خروشوف بعد فترة وجيزة في أعقاب أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا ١٩٦٢) نحو منعطف جديد من التحدي والتحدى المضاد .

أتى الرئيس جون كينيدي بروح جديدة في السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٦١ ، وقد انطلقت سياسته من عدة تقديرات أولها أن خروشوف لا يزال هو أكثر زعماء الاتحاد السوفييتي پراجماتية وأقلهم جموداً وأشدهم رغبة في التوصل لحلول سلمية مع واشنطن ، ولأن سياسة التعايش السلمي التي أعلنها إنما تنفعه إليها رغبة قوية في الحصول على القروض والمعونات الفنية من الولايات المتحدة .

وكانت لجنة السياسة الأمريكية تولى أولوية عالية لتحسين العلاقات مع موسكو بأشكال مختلفة من خلال إنشاء قنصليات أمريكية في ليننجراد - المدينة الثانية في الاتحاد السوفييتي بعد موسكو - وتطبيع التجارة وتنشيط العلاقات التجارية ، والأهم

من ذلك حظر انتهاكات المجال الجوي السوفييتي بعد إسقاط الطائرة الأمريكية الشهيرة .

ووضعت الإدارة الأمريكية في مطلع الستينيات لجنة دولية جنبًا إلى جنب مع الأجنة الثنائية مع الاتحاد السوفييتي في إطار تحسين العلاقات ، من أجل بحث القضايا الدولية المشتركة وخاصة قضايا نزع السلاح وحظر إجراءات التجارب النووية .

كانت تقديرات الإدارة الأمريكية في بدء ولاية الرئيس كينيدي أن مشكلات السياسة الأمريكية مع الصين (السنوات السابقة للصراع والمواجهة المسلحة في فيتنام عام ١٩٦٤) أخطر من مشكلاتها مع روسيا ، كما كانت مشكلة احتواء الشيوعية في كوبا وفي أمريكا الوسطى تفرض نفسها على الإدارة الأمريكية ، وقدرت سياسة كينيدي أهمية الالتزام بالحوار والصبر مع خروشوف .

إلا أنه في المقابل كان « جورج كنيان » مهندس سياسة الاحتواء بعد الحرب العالمية الثانية ضد النفوذ الشيوعي العالمي ، كان يرى صعوبات جمة في تنفيذ سياسة كينيدي ، ويرى أنها سوف تؤثر سلبًا على احتمالات التفاوض في قضايا نزع السلاح ، بل سوف تؤدي إلى إغلاق ملف المشكلة المجرية بعد التدخل العسكري السوفييتي ، وأنها سوف تؤثر على سياسة خفض التسلح وعلى وجود القواعد الأمريكية في شمال أفريقيا (ليبيا) .

استقرت السياسة الأمريكية أمام هذه الاتجاهات المتنازعة على اتباع سياسة « قوية » تجاه الاتحاد السوفييتي، ولكن هذه القوة لم تكن تعني في السياسة الأمريكية استخدام القوة العسكرية فقط ، واثرت استخدام سياسة معتدلة وعلاقة مع خروشوف مع استمرار أسلوب التفاوض بقوة وحزم وصلابة ، والتركيز على توحيد سياسات الدول الغربية ، وفي الوقت نفسه التعامل بشكل إيجابي وفعال مع القوى القومية المهادية للاستعمار ، والتخطيط لتغيير الصورة الأمريكية في عيون العالم « حتى يتأكد لشعوب العالم أن المستقبل مع الولايات المتحدة لا مع الاتحاد السوفييتي » .

وراء هذه السياسة الأمريكية الواقعية تجاه السياسة السوفييتية لخروشوفية، كانت

تضمن تناقضات أساسية لم يفصح عنها خرووشوف ، رغم أنه حول « التيارات الستالينية في السياسة السوفييتية تحويلاً كاملاً » ، لكن موقف القيادة السوفييتية - حتى في أيام خرووشوف - ظل كما هو يقوم على الصراع الحتمي والحرب الطبقة ومن ثم للشك والعداء للغرب ، وفي عهد خرووشوف ازدادت الثقة في تطور الاتحاد السوفييتي والإيمان بالانتصار الحتمي للشيوعية .

هذا التناقض العميق في الرؤيتين السوفييتية والأمريكية للعلاقات الدولية ، أثر تأثيراً قوياً في عملية التغيير السياسي العنيف التي اكتسحت بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (وهي ما أصبح متعارفاً عليه باسم مرحلة معاداة الاستعمار ومناهضة الإمبريالية) وأصبح للسياسة السوفييتية مواطناء أقلام ومجالات حركة واسعة في العالم « غير الشيوعي » واتسعت معها مجالات الصدام والاحتكاك لتصل في بعض المناطق إلى الصراع المباشر والمسلح كما حدث في فيتنام .

ورغم أن السياسة الأمريكية في عهد خرووشوف وكيندي حفلت بجو من الثقة والنوايا السلمية المتبادلة بينهما ، كما سجلت مئات المراسلات الشخصية السرية بينهما منذ نوفمبر ١٩٦٠ حين كان كيندي رئيساً منتخباً وحتى اغتياله عام ١٩٦٣ ، فإنها قد حفلت بالمثل بمواجهات ساخنة لعل أخطرها الأزمة الكوبية أو أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا .

تعود معرفة المخابرات المركزية الأمريكية بوجود الصواريخ السوفييتية في كوبا إلى عام ١٩٦٠ ، وكانت السياسة الأمريكية عندئذ أمام خيارات صعبة وخطيرة تبدأ من سياسة الحصار البحري على كوبا ضد نظام كاسترو ، وتواجه بذلك مخاطر إيقاف وتفتيش السفن الحربية السوفييتية ، أو أن تخطط لقلب نظام كاسترو من خلال التدخل العسكري ضد كوبا لتمويل المرتزقة ، كما حدث في عملية عُرفت باسم « خليج الخنازير » في ١٢ أبريل ١٩٦١ .

وصلحت السياستان الأمريكية والسوفييتية إلى حافة المواجهة بسبب ما اعتبرته القيادة السوفييتية في خطاب شديد العنف في لغته ومضمونه « عدواناً أمريكياً » وكان إخفاق عملية خليج الخنازير التي قامت بها مجموعة من المهاجرين الكوبيين ضد نظام « كاسترو » هي المخرج للراجع عن نقطة للصدام المروعة بين موسكو

وراشنطن ، ولكنها تركت آثارها العملية على سلوكهما في الأقاليم الأخرى والقضايا الأخرى لتصبح الاختلال في الميزان الاستراتيجي ، كما سوف تكشف السنوات الباقية في عقد الستينيات .

في أكتوبر ١٩٦٢ اكتشف كنيدي أن خروشوف يرسل سرًا وبسرعة كبيرة إلى كوبا منصات لإطلاق الصواريخ الاستراتيجية وذلك عندما قرر تحويل كوبا إلى قاعدة للصواريخ ، فتحولت أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا إلى أهم قضايا المواجهة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في نصف الكرة الغربي بل في العالم كله .

وعندما قال الخبراء لخروشوف إن إقامة الصواريخ قصيرة المدى في كوبا لن يصبح الخلل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة إلا تصحيحًا طفيفًا ، كان خروشوف يتصور أن الصواريخ سوف تسهم في الدفاع عن كوبا ضد الغزو الأمريكي .

توقع كنيدي أن يكون اكتشاف الصواريخ في كوبا بداية لأزمة جديدة مثل أزمة برلين ، وتأكد من ذلك خلال زيارة وزير الخارجية السوفييتي « أندريه جروميكو » إلى واشنطن قبل الإعلان عن اكتشاف الصواريخ في عام ١٩٦٢ فكان حديث جروميكو كله يدور حول برلين .

كان جون كنيدي يدرك أنه لا سبيل للدفاع عن برلين إلا بالقوة العسكرية التقليدية وربما الأسلحة النووية ، وكان يدرك أن ذلك ينطوي على خطر حرب نووية شاملة .

كان كنيدي يبحث في رسائله السرية مع خروشوف عن مخرج لأزمة برلين ، فإذا به يكتشف أن الصواريخ السوفييتية تنقل خطر الحرب إلى مسافة قصيرة من بلاده وأن المواجهة التي يخشى أن تحدث بسبب برلين ربما تحدث فعلا ولكن بسبب الصواريخ السوفييتية في كوبا .

ارتكزت السياسة السوفييتية في كوبا في ذلك الوقت - كما تكشف وثائق القادة العسكريين السوفييت في ديسمبر ١٩٦٢ عن مبررات الانتشار المؤقت - على تحقيق هدف الدفاع المشترك (ضد العدوان المحتمل) على الاتحاد السوفييتي وجمهورية

كوبا ، حتى كاد الأمر يصل إلى المواجهة المأساوية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية بعد تهديد « جون كينيدي » بضرب الصواريخ السوفييتية في كوبا ، لولا الرسالة التاريخية التي بعث بها خروشوف في ٢ ديسمبر ١٩٦٢ ليقبل فيها سحب الصواريخ ويجنب العالم التطورات الخطيرة والعواقب غير المحسوبة التي كان ينطوى عليها تنفيذ جون كينيدي لقرار ضرب الصواريخ السوفييتية .

أنفذ خروشوف العلاقات السوفييتية الأمريكية كما نفذ الأمن والسلام العالمي من مأساة المواجهة المحتومة بعد أزمة الصواريخ ، لكن خروشوف دفع ثمنًا باهظًا لها هو الإطاحة به في أكتوبر ١٩٦٤ من قيادة الاتحاد السوفييتي ومن الحزب الشيوعي ، ليحل محله كوسيجين رئيسًا للوزراء ، وبريجينيف سكرتيرًا أول للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ، ولتظل أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا رمزًا من رموز الحرب الباردة في لحظة من أخطر لحظاتها في القرن العشرين .

ومع كل الخطورة التي انطوت عليها أزمة الصواريخ الكوبية والتي انتهت عام ١٩٦٣ ، فقد فتحت الباب حتى بعد مصرع كينيدي (نوفمبر ١٩٦٣) أمام « اختراقات » حقيقية في السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي في مباحثات اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٦٣ كثمرة من ثمار هذه المواجهة التي كادت أن تنتهي بكارثة نووية في العالم .

وإذا كانت احتمالات الحرب النووية قد انقضت عن نصف الكرة الغربي بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ ، فإن حلبة الصراع المملح تحركت إلى منطقة لا تزال أسباب التنافس السوفييتي الأمريكي تكمن في لوضاع دولها ، وهي منطقة الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا في الهند الصينية أو ما عرف فيما بعد بالحرب الفيتنامية التي انطلقت عام ١٩٦٤ ، وهي الحرب التي تشكل أكثر فصول السياسة الأمريكية إثارة في صراعها مع النفوذ الشيوعي السوفييتي في مناطق العالم المختلفة .

صور برلين

لكن الساحة الأوروبية ظلت مجال الشد والجذب والتحدى والتحدى المضاد بين السياستين السوفييتية والأمريكية فى المناطق التى عُرفت باسم مناطق « التماس أو الالتحام » التى ترمز لها « مدينة برلين الغربية » فيما عُرف فى أديبت السياسة الخارجية الأمريكية « أزمة برلين » عام ١٩٦١ .

كانت سياسة ألمانيا الشرقية فى ظل رئيسها « أولبريخت » تخشى من تأثير النمو الاقتصادى لألمانيا الغربية ومن تأثيرها السياسى والمعنوى على سكان ألمانيا الشرقية الذين استمر تسربهم وفرارهم إلى ألمانيا الغربية عبر مدينة برلين المقسمة .

كان « أولبريخت » فى ألمانيا الشرقية يستغل مخاوف موسكو من انهيار نظامه إذا استمر هذا التيار أو ذلك النزيف، وكان الحل من وجهة نظره « تحرير برلين الغربية » أو عزلها كم منطقة جذب لا تقاوم لألمانيا الشرقية . وتكشف الوثائق السوفييتية التى نُشرت حديثًا عن أن خروشوف كان يتعرض لضغوط شديدة من أولبريخت رئيس ألمانيا الشرقية بسبب استمرار تدفق اللاجئين خارج برلين الشرقية ، ولوقف هذا التدفق من الهاربين إلى برلين الغربية ، فوجئ العالم فى أغسطس ١٩٦١ أن قوات ألمانيا قد أقامت سورًا حول المدينة . ويقدر حرص الرئيس كنيدي على التأكيد أن الولايات المتحدة لا تدعى السيطرة على القطاع السوفييتى فى برلين ، فقد أعلن أن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن ما أسماه « حدود الحرية » ، وفى تلك اللحظات وقعت الدبابات الأمريكية والسوفييتية وجها لوجه ، وفى شتاء عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ أعدت وزارة الدفاع الأمريكية سيناريوهات متعددة لمواجهة التحركات العسكرية السوفييتية والألمانية الشرقية ضد برلين الغربية .

وأحسن خروشوف بالخطر الذى يهدد الأمن الأوروبى ومصير ألمانيا الشرقية ، فعقد اجتماعًا لحلف وارسو فى أغسطس ١٩٦١ فى موسكو ، ووجه إنذارًا إلى الدول الغربية لتقبل إما التفاوض من أجل تسوية نهائية مع الاتحاد السوفييتى للمسألة الألمانية ، أو أن توقع موسكو اتفاق سلام منفصل مع ألمانيا الشرقية بما ينطوى عليه ذلك من تهديد لحقوق الاحتلال للدول الغربية ولنفوذ الولايات المتحدة

كله فى ألمانيا الغربية وفى لوروياء وحلف الناتو، ويحرمها من حرية الوصول إلى برلين الغربية.

وتخرج الموقف أكثر فالكتر فى مؤتمر الحزب الشيوعى فى أكتوبر ١٩٦١ حين أعلن خروشوف أنه سوف يوقع معاهدة سلام مع ألمانيا الشرقية بنهاية العام، ولكن العام مضى ولم يوقع المعاهدة.

وفى رسائله الشخصية التى نشرت حديثاً ضمن الوثائق السوفيتية، كتب خروشوف إلى كنيدي رسالة يرجوه فيها قتلاً: « يجب أن نفهم أنه لم يعد ورائى أى مساحة من الأرض أترجع إليها، فلنا ألق على حافة الهلوية » ومع استمرار الموقف فى ربيع وصيف ١٩٦٢، كتب خروشوف لكنيدي رسالة أخرى يقول فيها « إنه سوف ينتظر إلى ما بعد انتخابات الكونجرس فى نوفمبر ثم يترك له الخيار، إما توقيع اتفاق سلام وإما الحرب » عند ذلك عاد روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى من زيارة كان يقوم بها إلى دول لوروية ليعلن أن « الأوضاع فى برلين من أخطر الأزمان منذ الحرب فى كوريا ».

واستمر تبادل الرسائل بين خروشوف وكنيدي حتى تراجعت الدبلات السوفيتية والأمريكية إلى الوراء، وتراجع خروشوف بعد بناء السور، ولكن ليسقط هو بعد قليل عام ١٩٦٤ بسبب مواجهة أخرى هى أزمة الصواريخ الكوبية.

كان هدف السياسة السوفيتية هو تحقيق الاعتراف بدولتين ألمانييتين ووضع تسوية خاصة لبرلين الغربية، وهدد خروشوف بحصار برلين، وتآزم الموقف بين المصكرين ليهدد بهدم كل ما تم للتوصل إليه من اتفاقيات بعد « بوتسدام » و« يالتا » فى علم ١٩٤٥ من لوضاع استقرت بعد الحرب العالمية الثانية.

وجاءت أزمة الطائرة الأمريكية التى أسقطت فوق أراضي الاتحاد السوفيتى لتشل الجميع عن التحرك، وأصر خروشوف على موقفه لتوقيع اتفاق منفصل مع ألمانيا الشرقية وحصار برلين.

تحرك كنيدي فى ٢٥ يوليو ١٩٦١ فى خطوة شديدة الخطورة برسالة بعث بها إلى خروشوف يعلن فيها أن « حصار برلين يعنى الحرب » وأن الموقف ينطوى

على احتمالات المواجهة الخطيرة ، ولم يكن أمام خروشوف بحكم واقعيته السياسية التي قدرتها جيداً بالمخابرات المركزية الأمريكية ومجلس الأمن القومي ، إلا أن يتراجع وأن يأخذ من جانبته خطوة ظلت رمزاً من رموز الحرب الباردة التي لم تسقط إلا عام ١٩٨٩ ، عندما لاحظت نذر سقوط الاتحاد السوفييتي ، وهذه الخطوة هي قراره بإنشاء سور برلين ، فكان هذا القرار بمثابة المخرج لخروشوف ولكني في الوقت نفسه ، وتجمد الموقف لعشرات السنين حتى انهيار السور وتوحدت الألمانيتان .

وكان الخطأ الثاني لخروشوف في أزمة الصواريخ فيما بعد ١٩٦٢ حتى دفع ثمناً لخطيئتين فالتحيتين من منظور السياسة السوفييتية . فأخرج من السلطة والحزب في أكتوبر ١٩٦٤ م - وحين جنب كينيدي والإدارة الأمريكية والعالم مخاطر المواجهة النووية مرة في برلين ومرة في هافانا .

تحديات وتحديات مضادة

كانت أزمة برلين ١٩٦١ وإنشاء السور في مطلع الستينيات رمزاً تاريخياً لخط تقسيم سياسي وأيديولوجي بين الشرق والغرب ، ونقطة من نقاط التحدى بين موسكو وواشنطن ، كذلك كانت أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا ثم رد الفعل الأمريكي الذي أرغم خروشوف على التراجع ، قد سيطرت على العلاقات السوفييتية الأمريكية وطبعتهما بطابع التحدى والتربص والتدبير والشكوك المتبادلة وانعكست على مناخ الستينيات كلها .

منذ منتصف الستينيات طغت ظاهرة الحرب الباردة على العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، واتصفت بالحدة والاتساع والآثار العالمية بعيدة المدى ، ولعل أبرز ملامحها احتدام سياسة الاقتحام والتدخل التي قسمت بها سياسة الاتحاد السوفييتي ، كثر عكسي من آثار التراجع الاستراتيجي للسياسة السوفييتية في عهد خروشوف ، التي أدت للإطاحة به وظهور تيار أكثر تشدداً أو نزوعاً للمغامرة في مواقع أخرى من العالم بعيداً عن المسرح الأمريكي أو الملعب الأمريكي ونصف الكرة الغربي .

كان الرحيل المأساوي لـجون كينيدي عن السلطة الأمريكية في نوفمبر ١٩٦٣ ،

وطرد خروشوف من الحزب الشيوعي السوفييتي بعد ذلك ، نقطة فاصلة في تفاعل السياسة الأمريكية والسوفييتية واتجاههما نحو التصالح واختبارات القوة ، سواء على الصعيد الأوروبي أم الصعيد الآسيوي ، وامتنعت صراعاتهما العسكرية والسياسية إلى قلب منطقة الشرق الأوسط وإلى أخطر نقاطه المتفجرة وهي الصراع العربي الإسرائيلي وحرب الأيام الستة ١٩٦٧ .

تكشف للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جونسون اتساع وعمق السيطرة السوفييتية على دول شرق أوروبا ، واتجه للتفكير والتخطيط لوضع سياسات أمريكية فعالة تحد من تلك السيطرة ولكن دون مواجهة ، وتبنى الجسور مع دول أوروبا الشرقية ولكن مع تجنب سياسة التدخل واتباع منهج « الدبلوماسية » الهادئة ، لكن الحقائق السياسية في تلك الدول - خلاصة تشيكوسلوفاكيا - كانت تشير في اتجاه معاكس .

في مارس ١٩٦٥ ، وتطبيقاً لسياسة « الدبلوماسية الهادئة » كلف الرئيس جونسون لجنة أمريكية خاصة لتطوير العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا ، وكانت واشنطن تعي أنه ثمة ثورة هادئة تعمل بين شعوب دول شرق أوروبا وأن هذه الثورة الهادئة تتزايد وتتصاعد وتسمى للتحرر الداخلي ونيل قدر من الاستقلال الوطني ونوع من الارتباط مع الغرب .

كان هدف السياسة الأمريكية بعيد المدى ، وهو بناء الجسور مع تلك الدول لتسهيل حدوث التغيرات ، وخلق ظروف تسمح بأن تقرر كل دولة مصيرها من خلال ما اعتبرته السياسة الأمريكية سياسة « المساعدات الإنسانية » أو « جسور الفكر » والتبادل الثقافي والعلمي وتشجيع سياسات الإصلاح الاقتصادي ، واستهدفت السياسة الأمريكية من وراء هذا المنهج الدبلوماسية الهادئة استثارة الشعور القومي في دول أوروبا الشرقية كي تحقق على المدى البعيد تراجعاً في السيطرة السوفييتية وإخراجاً لدولها من دائرة تلك السيطرة .

فعلت السياسة الأمريكية في دول شرق أوروبا فطها ، وأصبحت تلك الدول تلمح بالتغيرات الداخلية الراضية للسيطرة السوفييتية ، وظهرت حركة الإصلاح في تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ، ولاحق نذر ربيع براغ في العام نفسه بعد أن أدركت القيادة

السوفييتية الآثار الخطيرة لسياسة الإصلاح في تشيكوسلوفاكيا على دائرة نفوذها ، وتزايدت احتمالات التدخل العسكري السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا تطبيقاً لمبدأ بريجنيف الذي نادى (بالمسؤولية الدولية تجاه الدول الاشتراكية) ولم يمض وقت طويل حتى تكرر نمط الملوك السوفييتي التقليدي . كما حدث في المجر ١٩٥٦ ، حين دخلت القوات السوفييتية براغ في سبتمبر ١٩٦٨ بعد أن أقرت قيادة الحزب الشيوعي في موسكو بزعماء بريجنيف وسوسولوف سياسة التدخل العسكري لسحق الثورة الإصلاحية في تشيكوسلوفاكيا وأوروبا الشرقية ، وفرضت تحدياً من أخطر التحديات المواجهة السياسية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو ، في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة والسياسة الأمريكية قد خاضت مستقفاً أسوأ جديداً في فيتنام منذ عام ١٩٦٤ ، كما كانت تتعامل بشكل مباشر مع الآثار الاستراتيجية للضخمة لحرب الأيام الستة ١٩٦٧ في الشرق الأوسط .

لم يكن للشرق الأوسط بعيداً عن مجالات التناقص والحرب الباردة بين الميادين الأمريكية والسوفييتية منذ أواسط الخمسينيات ، الأمر الذي جعل الصراع العربي الإسرائيلي بسبب هذه الحرب الباردة مطلقاً ما بين اللاحرب وللأسلم ، وسرد تطورات الصراع العربي الإسرائيلي من جوانب الاستراتيجية الأمريكية أو الاستراتيجية السوفييتية قد يخرج بعيداً عن هذا السياق ، لكنه يظل دون شك وثيق الصلة بهما ، ويكفي القول أنه خلال حرب ١٩٥٦ كما هو معروف ، كانت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أيزنهاور تقف موقفاً معارضاً للعدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي من منطلق خشيتها من استغلال الاتحاد السوفييتي لهذا الصراع لتدعيم مكانته في المنطقة .

أما في حرب ١٩٦٧ ، سواء ما قبلها أو خلال أحداثها لم أثارها بعيدة المدى ، كانت الاستراتيجية الأمريكية تقوم على مبدأ مناهضة السوفييت ، وكانت تطوى على مخاوف حقيقية من أي تدخل عسكري سوفييتي صريح في الصراع الدائر في للشرق الأوسط (سادت هذه الخشية في مواقف الميادين خلال حرب ٦٧ فحرب الاستنزاف علم ٧٠ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ بصفة خاصة) .

ولعله من الصحيح تاريخياً القول أنه برغم أن السياسة الأمريكية في عهد الرئيس

ليندون جونسون أواخر عام ١٩٦٤ ولوافل عام ١٩٦٥ كانت تعالج قضايا الشرق الأوسط باعتبارها قضايا لا تستحق كثيراً من الاهتمام لتدهور العلاقات المصرية الأمريكية ما بين عام ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ، ذلك التدهور الذي يرجع في جزء منه إلى الوجود العسكري المصري في اليمن في تلك الفترة ، إلا أن السياسة الأمريكية ظلت تخشى من استغلال السوفييت لأحداث الشرق الأوسط بسبب تورط واشنطن في حرب فيتنام .

ولعل التقارير السوفيتية التي أبلغت لمصر في ١٣ مايو ١٩٦٧ عن تعيين إسرائيل لقواتها على الحدود مع سوريا ، وما أدت إليه من قرار الرئيس عبد الناصر بالتحرك لردع التحركات الإسرائيلية بعد ذلك ، ما أثار خشية واشنطن من أن الاتحاد السوفيتي يسعى لاستغلال الموقف في الشرق الأوسط لتحقيق أهدافه .

كان اهتمام جونسون كله لا ينصب إلا على الاتحاد السوفيتي وعلى رد فعله المحتمل ، أما الصراع الإقليمي الدائر ، وأما أخطار الحرب بين إسرائيل ومصر وسوريا ، فقد كانت تتضاقل في نظره أمام خطر المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

ولا يزال المحللون حتى اليوم يختلفون فيما إذا كانت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس جونسون قد توافقت للإعداد لحرب ١٩٦٧ مع إسرائيل ، أم أن القيادة السوفيتية بتقاريرها التي أبلغتها لمصر عن تحرك القوات الإسرائيلية على الجولان السورية هي التي فجرت شرارة الحرب .

يقول « ويليام كوانت » وهو من أبرز خبراء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (عمل مساعداً لمستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر) أنه إن كان هناك من حاول التحريض على أزمة الشرق الأوسط في منتصف عام ١٩٦٧ فهم السوفييت - وأن الولايات المتحدة كانت منغمسة أو متورطة في فيتنام ، ولم يكن جونسون يسعى للتورط في مغامرة أخرى ، ثم ينقل « كوانت » عن تقرير لوكالة المخابرات المركزية في يونيو ١٩٦٧ ما يقول « إن الاتحاد السوفيتي أراد خلق متاعب أخرى للولايات المتحدة بالإضافة إلى المتاعب الموجودة بالفعل في فيتنام - في ذلك الوقت - وكان هدف السوفييت هو خلق وضع من شأنه أن تتورط الولايات

المتحدة تورطنا بالغاً اقتصادياً وسياسياً وربما عسكرياً. وأن تعاقب من نتائج سياسية معكسة من جراء وقفها ضد العرب» ، ويقول تقرير المخابرات المركزية : « إن هذه الخطة الكبرى كانت تتصور حرباً طويلة في الشرق الأوسط ، ولتحقيق هذه الغاية فإن الاتحاد السوفييتي شجع العرب في مواقفهم المعادي لإسرائيل » .

الوثائق الأمريكية تلقى بالمسئولية على السوفييت ، لكن مدرسة أخرى من المؤرخين تميل إلى القول أن إدارة جونسون قد أغتت إسرائيل من أي « فيتو » يحول بينها وبين شن الحرب ، وإن لم تعطها الضوء الأخضر صراحة لشن حرب تسميها حرب وقتية ضد مصر وسوريا ، وقدرت إدارة الرئيس جونسون في ضوء رسالة تلقاها من رئيس الوزراء الإسرائيلي « ليفي أشكول » في ١٨ مايو ١٩٦٧ أن الاتحاد السوفييتي لا يمكن أن يشعل هذا التوتر دون أن يتعرض لمواجهة مع الولايات المتحدة .

بعث الرئيس جونسون بخطاب إلى رئيس الوزراء السوفييتي ليكس كوسيجين يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ يؤكد فيه الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل ، ويقترح مبادرة مشتركة من جانب الدولتين للحيلولة دون تحول الخلاف بين مصر وسوريا وإسرائيل إلى حرب شاملة ، وفي الثاني والعشرين من مايو بعث جونسون برسالة ثانية إلى كوسيجين يحذر من تفجار أعمال العنف ويقول له فيها « إن علاقتكم وعلاقتنا بدول المنطقة من شأنها أن تجلب لنا المتاعب التي نثق أن أحداً منا لا يسعى إليها » والواضح أن تطورات حرب فيتنام كانت تفرض على السياسة الأمريكية منهج الحذر ؛ تجنباً للتورط في المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ، لكن أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت ، زار واشنطن واتفق معها على أن تقوم الإدارة الأمريكية بإبلاغ موسكو أن تحذر المصريين ، لكن موسكو ظلت تصر على أن إسرائيل بالحر ، تخطط لهجوم ، وحذر كوسيجين واشنطن من أن تبدأ إسرائيل بالحرب ، وتبادل جونسون وكوسيجين الرسائل شبه اليومية ، وكذلك تبادل دين راسك وزير الخارجية الأمريكية مع أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتي

الرسائل حول الأزمة المحتممة التي كانت تشير مع كل يوم نحو نهايتها
المحتومة بنشوب حرب ١٩٦٧ .

كان الرئيس جونسون حريصاً على أن ينقل إلى القيادة السوفيتية الانطباع أن
واشنطن ليس لها ضلع في الحرب ؛ حتى يقلل من احتمال التدخل السوفيتي ، فأرسل
دين راسك رسالة بهذا المعنى إلى موسكو لوقف إطلاق النار ، وبعث كوسيجين
بدوره رسالة إلى جونسون يدعو للتعاون الأمريكي السوفيتي لوقف إطلاق النار ،
فيرد عليه جونسون بأنه يتعين على الدولتين أن يبتعدا خارج دائرة الصراع .

وسوف يظل الجدل السياسي والتاريخي مستمراً حول المسؤولية عن حرب
١٩٦٧ بين السياستين السوفيتية والأمريكية ، وإن كان من الموضوعي القول أن
السياسة الأمريكية قبل الحرب كانت تنتم بالحذر من التورط العسكري الأمريكي في
خطوات عسكرية منفردة من جانب واشنطن ، وتبادل كما يقول « ويليام كوانت »
لكثير من عشرين رسالة مع موسكو على الخط الساخن ، لكنه من الموضوعي أيضاً
القول كذلك أن سياسة واشنطن خلال الحرب كانت تؤكد على ردع أي محاولة
للسوفييت للتدخل إلى جانب مصر وسوريا ، وتلكت وقتاً في وقف إطلاق النار ، أما
بعد الحرب فقد نهجت نهجاً مختلفاً .

في غمار التورط الأمريكي في فيتنام ، ووسط التعقيدات البالغة للصراع السياسي
والعسكري بين الدول العربية وإسرائيل ، وانغماس السياسة الأمريكية في الساحتين
الآسيوية والشرق أوسطية ، دخلت للقوات السوفيتية براغ ؛ لتطرح على الإدارة
الأمريكية حسابات معقدة ومعدلات خطيرة في الصراع بينهما على مناطق النفوذ في
أوروبا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط .

ولا يزال المؤرخون يناقشون مبررات الموقف الأمريكي الذي استقر على الأخذ
بسياسة تجنب التورط العسكري وتجنب تورط حلفائها في حلف الناتو في مواجهات
ساخنة مع الاتحاد السوفيتي بعد تدخله العسكري في براغ ، واتجهت السياسة
الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على الاتحاد السوفيتي وإعادة التخطيط
الاستراتيجي للناتو لمواجهة آثار المواجهة العسكرية مع السوفييت في دول أخرى

مجاورة مثل يوغسلافيا ورومانيا والنمسا بل وبرلين ، وأعدت لذلك ما يسمى (بإستراتيجية الطوارئ) .

وتجمع آراء المؤرخين اليوم على أن التقديرات الأمريكية للغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا أنها كانت لا تراه موجهاً ضد المصالح الغربية أو الأمريكية ذاتها ؛ لأن السياسة السوفييتية كانت تعتبر مشكلة براغ (مشكلة داخلية) فى دائرة نفوذها ، إلا أن مدرسة أخرى من المؤرخين الأمريكيين لتاريخ الحرب الباردة والصراع السوفييتي الأمريكى ، ترى أن الولايات المتحدة لم تكن فى وضع يسمح لها بالحيلولة دون غزو تشيكوسلوفاكيا بنفس القدر والمنطق الذى لم يكن به الاتحاد السوفييتي خلال الأزمة الكوبية فى وضع يسمح له بوقف الغزو الأمريكى لكوبا .

كانت السياسة السوفييتية تقدر أن مصير تشيكوسلوفاكيا فى دائرة صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية أخطر من أن تترك لتقلت من السيطرة السوفييتية ، حتى ولو أدى الأمر إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة ، وكانت تدرك تماماً أن للولايات المتحدة مشتتة القوى فى فيتنام ، كذلك سجلت السياسة السوفييتية نقطة انتصار فى شرق أوروبا مثلما سجلت السياسة الأمريكية نقطة انتصار إستراتيجية فى أزمة الكاربيى والأزمة الكوبية - كما تسمى اليوم - عام ١٩٦٢ ، وكان الصراع الأمريكى السوفييتي واتجاهات السياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفييتي تجرى معاركها السياسية والعسكرية على أرض الحرب الباردة فى فيتنام .

ظلت السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي فى تلك الفترة الحرجة من فترات الصراع السياسى الأيديولوجى بينهما تتفاعل على خلفيات التناقض الصينى السوفييتي على المستوى العالمى ، منذ تولى خروشوف الحكم ومنذ تطبيق سياسته التى هدفت فيها التراث الستالينى وحاول فتح صفحات الحوار مع الإدارة الأمريكية فى عهد كينيدي ، وكانت السياسة الأمريكية تتفاعل أيضاً فى اتجاه معاكس بعد مصرع كينيدي وتولى الرئيس جونسنون منذ عام ١٩٦٤ دفعة السياسة الأمريكية ، كما كانت تلك السياسة الأمريكية السوفييتية تتفاعل ثالثاً على خلفيات العلاقات السوفييتية الفيتنامية والصينية الفيتنامية .

ولا تزال الحرب الفيتنامية تكشف عن الكثير من أسرارها وفصولها وزواياها ، وإن كانت الزاوية ذات الصلة الوثيقة بالعلاقات الأمريكية السوفيتية هي كيف تفاعلت واشنطن مع الموقف السياسي السوفيتي ومع الدعم العسكري السوفيتي لفيتنام ، وكيف تفاعلت موسكو مع التورط العسكري الأمريكي والوجود العسكري المتعاظم للقوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا .

الوجود العسكري الأمريكي في فيتنام ورث الوجود العسكري الفرنسي بعد انسحابه من فيتنام الجنوبية في صورة قواعد للممشرين العسكريين الأمريكيين ، ومن بينها القاعدة الأمريكية في منطقة خليج تونكين ، حين شن جيش تحرير فيتنام في أغسطس ١٩٦٤ وفبراير ١٩٦٥ هجوماً على القاعدة في إطار « صراعه العسكري ضد الإمبريالية » ، وكان رد الفعل الأمريكي النمطي متوقفاً ، حين قصفت الطائرات الأمريكية فيتنام الشمالية رداً على الهجوم ، فدارت دائرة الحرب الفيتنامية عشر سنوات شهدت أكثر دورات الصراع الأمريكي السوفيتي إثارة على مسرح الأحداث العالمية .

لم تكن موسكو ، ولم تكن واشنطن ، تسعيان للمواجهة المسلحة في تلك الحرب ، لولا الدور الصيني الذي أرغمهما على التورط كما تكشف عن ذلك الوثائق الأمريكية للحرب الفيتنامية ، وكذلك وثائق الكرملين ومحاضر جلسات المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، التي كشفت عنها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات ، كان التنافس بل الخلاف الصيني السوفيتي وخاصة قبل سقوط خروشوف في أكتوبر ١٩٦٤ متزامناً وموازياً للتورط في العلاقات السوفيتية الفيتنامية .

بعد التحسن القصير والنسبي في العلاقات السوفيتية الأمريكية في أعقاب الرعب المتبادل والذي ولدته أزمة الكاريبي ١٩٦٢ ، واكتشاف وجود الصواريخ السوفيتية في الأراضي الكوبية ، اتجهت سياسة الكرملين إلى الحد من التورط العسكري والسياسي في الصراع المحتكم على أرض فيتنام ؛ لإدراك واضح من موسكو أن ذلك التورط ينطوي على صراعات محتملة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة؛ فضلاً عن تخوف وشكوك عميقة لدى الاتحاد السوفيتي من الأراء المتطرفة لدى الفيتناميين من أصحاب الميول الصينية .

هذا القصور في العلاقات السوفييتية الفيتنامية أتى بأثر عكسي على علاقات الصين بفيتنام؛ إذ تحسنت تلك العلاقات وتوطدت بتوقيع اتفاق تعاون عسكري عام ١٩٦٤ ، مع توافق سياسى بين بكين وهانوى من أجل النضال ضد « الإمبريالية الأمريكية » .

دخلت فيتنام وبكين فى خط واحد لمواجهة السياسة الأمريكية فى فيتنام ، وكان طرد خروشوف فى ذات العام بمثابة نقطة تحول فى العلاقات السوفييتية الفيتنامية ؛ إذ سرعان ما أعاد بريجنيف - السكرتير العام الجديد للجنة المركزية للحزب الشيوعى - سياسة التقارب مع فيتنام تخوفًا من فقدان الاتحاد السوفييتى لنفوذه فى المنطقة أمام اتساع نفوذ الصين ، وكذلك دخلت السياسة السوفييتية بقوة متزايدة فى الصراع الفيتنامى الأمريكى ؛ لتكتب فصولا مثيرة فى السياسة الأمريكية السوفييتية امتدت من منتصف الستينيات حتى مطلع السبعينيات ، وحتى ولاية الرئيس ريتشارد نيكسون ومهندس سياسته الخارجية هنرى كيسنجر .

يمثل وصول الرئيس ليندون جونسون للسلطة بعد اغتيال كيندى فى نوفمبر ١٩٦٣ - فى تقدير الخبراء السوفييت - انتصارًا للجناح اليميني فى السياسة الأمريكية ، فتضاءلت احتمالات التحسن فى العلاقات السوفييتية الأمريكية التى كانت قد انتعشت فى حياة الرئيس جون كيندى .

كانت السياسة السوفييتية فى الحرب الفيتنامية تقدر تقديرًا دقيقًا وصحيحًا أن الصراع المسلح فى فيتنام ينطوى على أخطار الاحتكاك والصدام مع الولايات المتحدة وربما المواجهة النووية ، وكانت موسكو تركز جهودها على التأييد الدولى لفيتنام والدعاية ضد الولايات المتحدة والإمبريالية الأمريكية ، ولكنها رغم ذلك وإزاء الدور الصينى الحاسم فى دعم الموقف الصينى الفيتنامى ، لم يكن أمامها مفر من تزويد فيتنام بالسلاح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية .

مع ذلك ظلت العلاقات السوفييتية الفيتنامية معقدة ومتناقضة ؛ لإدراك قادة الكرملين الارتباط بين درجة المساعدات العسكرية وبين صعود النفوذ السوفييتى لوهبوطه أمام النفوذ الصينى فى جنوب شرقى آسيا والهند الصينية .

وسط غمار الحرب الفيتنامية التي ازداد التورط الأمريكي فيها علماً بعد عام ، كانت الإدارة الأمريكية لا تخفي رغبتها في دور سوفيتي مساعد في التدخل من أجل التسوية السلمية ، وربما كانت هذه الحقيقة من أكثر الحقائق إثارة فيما كشفت عنه الوثائق السوفيتية عن الحرب الفيتنامية .

أيدت موسكو التسوية السياسية ولكن بشروط هاتوي ، بينما أيدت واشنطن التسوية السياسية ولكن بشروط سايجون ، وفي الحالتين اعتمدت واشنطن على مساعي الاتحاد السوفيتي كوسيط له دوره المؤثر في مساعدة فيتنام .

وتكشف الحقائق التاريخية الجديدة - وعكس كثير من التقديرات - أن الاتحاد السوفيتي كان له دور حاسم في إنهاء الحرب الفيتنامية ، وكان ذلك بمثابة رسم الخطوط الجديدة ، للعلاقات السوفيتية الأمريكية في مرحلة الوفاق الدولي الجديدة التي سوف تنشأ بعد إسدال الستار على الحرب الفيتنامية عام ١٩٧٣ .

كان المسرح الفيتنامي بجرى تحضيره بدور سوفيتي مؤثر ما بين يونيو إلى ديسمبر ١٩٦٦ لإخراج الولايات المتحدة من ورطتها التاريخية في فيتنام ، من خلال المفاوضات السرية والاتصالات التي كلف بها المندوب البولندي في لجنة الرقابة الدولية ووساطته بين فيتنام الشمالية والسفير الأمريكي في جنوب فيتنام (هنري كابوت لودج) ، وكانت موسكو والسياسة السوفيتية وسط القصف لا تزيد فقط ، بل وتخطط لهذه المساعدة البولندية تمهيداً لفتح صفحة جديدة مع واشنطن .

في ولاية ريتشارد نيكسون (٦٩ - ٧٣) وبخطيط من مستشاره للأمن القومي ووزير خارجيته هنري كيسنجر ، كانت السياسة الأمريكية تعول على الدور الحاسم الذي تلعبه موسكو للضغط على هاتوي على أساس أن إنهاء الحرب الفيتنامية يخدم المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى ويخدم واشنطن لإخراجها من الورطة ، ويخدم الاتحاد السوفيتي لمنع صعود النفوذ الصيني على الصعيد العالمي والشيوعية الدولية .

وقد لعب الاتحاد السوفيتي دور الوسيط دون ضجة ، وتجنب دور الوسيط الرسمي ولكني بدور ساعي البريد لإقناع الفيتناميين بأهمية التسوية السياسية ، وقد شهد عام ١٩٦٧ بصفة خاصة منعطفاً في جهود الوساطة السوفيتية مع فيتنام ،

ومنصطفًا ثانيًا فى العلاقات السوفييتية الأمريكية فى قمة « جلاسبرو » بين كوسيجين وجونسون حول فيتنام ، ودارت عجلة المفاوضات فى ١٣ مايو ١٩٦٨ فى باريس ، وكان ذلك نجاحًا لمياسة الولايات المتحدة بفضل الجهود السوفييتية لعقد الوفاق الجديد الذى هبأت له موسكو المناخ المناسب .

بانتصار نيكسون فى الانتخابات عام ١٩٦٨ ، حدثت نقطة تحول جديدة فى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى لاشترلكه فى التسوية السلمية لحرب فيتنام . كانت نظرية كيسنجر التى أسس عليها سياسته للخروج من الورطة العسكرية ، أن العلاقات الأمريكية السوفييتية مرتبطة بمشكلة فيتنام من أجل ذلك سخر كيسنجر الورقة الصينية .

وليس ثمة وثيقة أكثر صدقًا من محضر محادثات السفير السوفييتى لانتولى دوبرينين مع هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون فى ١٢ يوليو ١٩٦٩ ، التى كشفت عن سياسة « الارتباط والترابط » التى طبقها كيسنجر بمهارة على مجمل العلاقات السوفييتية الأمريكية من ناحية ، وعلى المشكلة الفيتنامية من ناحية أخرى ، فى إطار التشاور والتنسيق الأمريكى السوفييتى لحل القضية والخروج من الورطة وإنهاء الحرب .

يقول كيسنجر فى الحديث بالحرف : « عندما نتطرق لبحث الأوضاع فى الأقاليم والمناطق الأخرى فإنه يجب أن تتطور وتزداد الاتصالات السوفييتية الأمريكية » . ويقول كيسنجر : « والأمثلة على تلك المناطق ، منطقة الشرق الأوسط ، والرقابة على الأسلحة النووية ، والتنمية التجارية الثنائية على المدى الطويل » .

فى الحديث مع السفير السوفييتى دوبرينين فى يوليو ١٩٦٩ ، « ربط كيسنجر بين التنسيق حول فيتنام والتنسيق فى مناطق أخرى منها الشرق الأوسط » ...

وكانت بولار الوفاق والاتفاق بين السياسة السوفييتية والأمريكية تلوح وتبدو واضحة فى أفق الشرق الأوسط بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ وإبان حرب الاستنزاف ١٩٦٧ - ١٩٧٠ وقيل مبادرة روجرز فى مايو ١٩٧٠ التى قبلها جمال عبد الناصر فى أثناء زيارته السرية للاتحاد السوفييتى حين اتفق على تزويد مصر بالصواريخ ، كما كشفت وثائق جنرالات الجيش السوفييتى الذين كتبوا منكراتهم بعد

ثلاثين عامًا من تنفيذ تلك « العملية » عملية إنشاء قواعد الصواريخ التي عُرفت في
إتاريخ الصكرى السوفيتى باسم « عملية القوقاز ».

مثلما كان الشرق الأوسط بعيدًا عن جدول أعمال الرئيس الأمريكى ليندون
جونسون قبل حرب ١٩٦٧، كذلك لم يكن النزاع العربى الإسرائيلى على جدول
أعمال الرئيس ريتشارد نيكسون بعد تلك الحرب، اللهم إلا من منطلق علاقات الإدارة
الأمريكية بالاتحاد السوفيتى من زاوية أخطار الحرب النووية وسعيه لإنشاء علاقة
جديدة مع موسكو لضمان الاستقرار العالمى، وكذلك إعادة هيكلة العلاقات الدولية
بالانتفاخ على الصين، فضلا عن قضية فيتنام التى كانت تتصدر جدول أعماله.

وكان مستشاره للأمن القومى كيسنجر، ينظر إلى الشرق الأوسط من زاوية
المنافسة مع السوفيت، ولذلك فقد دفعته الحقائق الجديدة بعد حرب ١٩٦٧ إلى انتهاء
سياسة مستمرة لدعم إسرائيل، إلى أن يحين الوقت على حد قوله « كى يقرر العرب
الانفصال عن موسكو » وأقره على سياسته هذه ريتشارد نيكسون الذى لم ينصب
اهتمامه على الشرق الأوسط، بل سعى إلى تخلص بلاده من ورطة فيتنام، ودخل
لذلك فى مفاوضات مع موسكو لتحقيق تقدم شامل ودخل معها فى مفاوضات للحد من
الأسلحة الاستراتيجية تحقيقًا لمبدأ (سياسة الربط) الذى عاد إليه كيسنجر، فإذا
حدث تنازل سوفيتى فى فيتنام يمكن مقابلته بتحريك أمريكى فى الشرق الأوسط،
وكذلك كان الحل فعلا؛ لا يتحرك الوضع السياسى فى الشرق الأوسط إلا مع تحرك
السياستين السوفيتية والأمريكية كل منهما باتجاه الأخرى فى « فترة الوفاق مع
الردع » كما كان يحلو للرئيس نيكسون أن يطلق عليها.

كان كيسنجر يعتقد أن الحفاظ على قوة إسرائيل من شأنه أن يقطع العرب بعدم
جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفيتى، وأن يدفعهم إلى التحول نحو الولايات
المتحدة، وأن ثمن ذلك هو الانفصال عن موسكو، وكان كيسنجر يرى من منظور
توازن القوى أن أول هدف يتعين السعى إليه هو الحد من الدور السوفيتى فى الشرق
الأوسط.

وتولت المشاورات والمباحثات الأمريكية السوفيتية منذ مطلع عام ١٩٦٩ بين
وكيل للخارجية الأمريكية جوزيف سيمكو وبين سفير الاتحاد السوفيتى أناتولى

دوبرينين في ١٨ و ٢٢ مارس ٦٩٠٠ وفي مايو ١٩٦٩ انتهت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تقديرات حول الدور السوفييتي في الشرق الأوسط على أساس « أن الاتحاد السوفييتي ولا اعتبارات تتصل بالاستراتيجية العالمية سيكون مستعداً للتعاون مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حتى لو تسبب هذا التعاون في شيء من التوتر في علاقته مع عبد الناصر » ، وكان هدف السياسة الأمريكية الحقيقي من وراء هذه التقديرات إضعاف وزعة موقف السوفييت في مصر .

وبينما كان جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي يجرى مباحثاته في القاهرة في ١٠ - ١٢ يونيو ١٩٦٩ لبحث السلام الدائم والتسوية الشاملة ، لم يكن كيسنجر - مستشار الأمن القومي الأمريكي يتعجل المباحثات ، ويرى أن استمرار المأزق في صالح الولايات المتحدة ؛ لأن ذلك في رأيه - يضع مصر - في مواجهة الحقيقة - ألا وهي أن الوصاية السوفييتية تمثل عقبة في طريق التقدم ، وأن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على تحقيق التسوية ، وكذلك يوضح كيسنجر العجز السوفييتي عن التحرك أو تحقيق التسوية .

وفشلت الجهود الأمريكية السوفييتية في نوفمبر ١٩٦٩ في إقناع إسرائيل بقبول خطة التسوية (سميت خطة روجرز) وكان القصد الحقيقي لخطة روجرز - التي باركها كيسنجر مستشار الأمن القومي - هي الوقعة أو الفصل بين مصر والاتحاد السوفييتي .

لكن عبد الناصر كان قد قرر أن يخطو خطوة باتجاه التعاون المصري السوفييتي في يناير ١٩٧٠ ، من أجل تدفق الأسلحة السوفييتية إلى مصر بعد ضرب الطائرات الإسرائيلية للعراق في مصر ، فسافر في رحلته السرية الشهيرة للإلتقاء على نظم الدفاع الجوي الجديدة أو ما عرف باسم « حائط الصواريخ السوفييتية » .

دخلت العلاقات السوفييتية الأمريكية أزمة جديدة حين حذر كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتي الرئيس نيكسون من اتساع نطاق العمليات العسكرية لاستمرار الغارات الإسرائيلية ، وأشار إلى المواقف شديدة الخطورة ، وقال بصراحة شديدة : « إن الاتحاد السوفييتي سوف يضطر للعمل للرد الملائم على المعتدى الأحمق » .

وصف كيمسجر مستشار الأمن القومي الأمريكي هذه الرسالة بأنها « تهديد سوفيتي » للرئيس نيكسون ، وأضاف بالرد عليها رسالة أشد لهجة ، فرد نيكسون في فبراير ١٩٧٠ بأن الولايات المتحدة تعتبر أى محاولة بينها الاتحاد السوفيتي للسعي للهيمنة على الشرق الأوسط بمثابة أمر يورث القلق الخطير ، وتازمت العلاقات السوفيتية الأمريكية أشد ما تكون الأزمة ، ولم يكن أمام موسكو إلا أن تفتح حواراً جاداً آخر مع واشنطن ، فاجتمع سفير الاتحاد السوفيتي دوبرينين مع روجرز للاتفاق على خطة لوقف إطلاق النار في يونيو ، وطلب نيكسون من روجرز إعداد خطة أو مبادرة لذلك ، ووصف نيكسون الشرق الأوسط في ذلك الوقت بأنه شبيه بالبلقان في الحرب العالمية الأولى ، حيث يمكن امتساق القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى مواجهة لا يسعيان إليها » .

لكن عبد الناصر في زيارته لموسكو في ٢٩ يناير ١٩٧٠ وبحضور القادة السوفيت أعلن موافقته على ما عرف باسم مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار ، حتى يتاح له فرصة التقاط الأنفاس واستكمال بناء حائط الصواريخ .

كان الخط السياسي الأمريكي في عام ٦٩ و ٧٠ وهو التيار الذي يتزعمه كيمسجر ، أن الشرق الأوسط يمثل أزمة عالمية وينطوى على خطر المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ، ويحذ إجراء محادثات سوفيتية أمريكية ، وكانت واشنطن تسعى في ذلك كله إلى وقف تصاعد الدور السوفيتي في الشرق الأوسط بعد أن ازدادت احتمالات للمواجهة ، وكان استياء نيكسون وكيمسجر قد بلغ مداه من السوفيت بسبب مباحثات فيتنام ومباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ثم الوضع في الشرق الأوسط ، وقدرت إدارة الرئيس نيكسون أن الوقت قد حان للوقوف في وجه موسكو خاصة بعد تنامي الدور السوفيتي في النزاع العربي الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧ وبدأ نيكسون يتقبل آراء كيمسجر الذي يدعو إلى « أن إسرائيل القوية فقط هي التي تستطيع التعامل مع الوجود السوفيتي في مصر » ولأنه لا سبيل إلى حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط إلا « بلحباط ما يصفه بالخطر السوفيتي في مصر » .

ولما تولى الرئيس أنور السادات رئاسة مصر بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، اتجهت السياسة الأمريكية نحو هدف رئيسي جديد ، هو أن توضح للسادات أن

الوجود السوفييتي في مصر يمثل عقبة أمام استرداده لمسياء ، وإن أي أسلحة سوفييتية تقدم لمصر سوف يقدم في مقابلها أسلحة لإسرائيل مما ينعدم معه الخيار العسكري أمام مصر ، وأنه ما دام الوجود العسكري السوفييتي مستمراً في مصر فإن الدبلوماسية الأمريكية لن تبذل إلا محاولات فاشلة من أجل التسوية .

كان كيسنجر وسط هذا كله يجرى مفاوضات المكثفة في باريس حول فيتنام ، في الوقت الذي كان الإحباط قد أصاب الرئيس السادات من وفاء السوفييت بتعهداتهم ، (بعد حركة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ ورغم توقيع اتفاق الصداقة مع نيكولاى بودجورنى ٢٧ مايو ١٩٧١) وكان كيسنجر قد حقق انتصاراً تاريخياً على الصين بزيارته السرية في يوليو ١٩٧١ وانخراطه في مفاوضات جادة حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي ، وقام بزيارتين لموسكو وبكين استعداداً لانهاء حرب فيتنام .

وسط هذا التحرك الدولي الأمريكي مع السوفييت ومع الصين ، ازدادت آمال كيسنجر في إضعاف وضع السوفييت في مصر والشرق الأوسط ، وبرغم ضرب فيتنام بالقنابل وتلقيم ميناء هايفونج لم يبلغ بريجنيف قمة موسكو - نيكسون ، وابتلع السوفييت كبرياءهم واستقبلوا نيكسون في مايو ١٩٧٢ . كان من أهداف السياسة الأمريكية التي خططها نيكسون وكيسنجر هو تحقيق « ففراج » كبير مع موسكو تستخدمه السياسة الأمريكية في مناطق أخرى في العالم سواء في فيتنام أو الشرق الأوسط ، وأكدت اتصالات واشنطن مع موسكو وبكين بأنه لا الصين ولا السوفييت سوف يضحون بمصالحهم مع الولايات المتحدة من أجل فيتنام ، بل استقر اعتقاد واشنطن أنه أصبح ممكناً إقناع السوفييت بتحقيق انفراج أو « استرخاء » عسكري في الشرق الأوسط .

وكان كيسنجر وجروميكو في بيان مشترك لهما في ٢١ مايو ١٩٧٢ قد حندا فعلا نقاشاً للتسوية السلمية ، أكدا فيها أن موسكو وواشنطن اتفقتا على أن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي تؤدي إلى تطبيع الموقف في الشرق الأوسط وتحقيق الاسترخاء العسكري في المنطقة ، واستخلص السادات من ذلك أن السوفييت غير مستعدين للضغط على الأمريكيين دفاعاً عن موقفه ، فقرر في ٨ يوليو ١٩٧٢ رحيل

المستشاريين العسكريين السوفييت من مصر ، فغلزها أكثر من عشرة آلاف خبير ،
تمامًا كما كان يأمل كيسنجر .

بعد تسوية فيتنام في ١٣ يناير ١٩٧٣ ، أصبحت السياسة الأمريكية مستعدة
لتحويل اهتماماتها إلى الشرق الأوسط ، ووضع كيسنجر إستراتيجية للتعامل مع
السوفييت لإرغامهم على التعاون مع واشنطن ، ورتب الاجتماع بين نيكسون
وبريچينيف في الولايات المتحدة في يونيو ١٩٧٣ للتوصل لاتفاق حول أسس
التسوية ، وفي مباحثات القمة حذر بريچينيف نيكسون من أن المصريين والسوريين
عازمون على خوض الحرب ، وأن الاتحاد السوفييتي ليس بوسعه منعهم ، وأنه لا
سبيل لمنع الحرب إلا بمبادرة أمريكية للضغط على إسرائيل للتسحاب ، ولم يوافق
نيكسون على الضغط على إسرائيل ، واكتفى كيسنجر وجروميكو ببيان في يونيو
٧٣ يدعو « لبذل الجهد من أجل التسوية في الشرق الأوسط » قبيل حرب أكتوبر
بأربعة شهور فقط .

كانت سياسة التحدى السوفييتي والتحدى للمضاد الأمريكي ، والتحرك والتحرك
المضاد فيما بينهما هو سمة للسياستتين السوفييتية والأمريكية . ذلك حدث في أزمة
المجر وأزمة برلين وأزمة الكاريبي وأزمة براغ ، وأخيرًا حرب فيتنام التي مهدت
لسياسة الوفاق في السبعينيات ثم في مقدمات ونتائج حرب أكتوبر في الشرق الأوسط
بعد توقيع الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة وفيتنام في ٢٧ يناير ١٩٧٣ ، وإنهاء
الحرب وخروج أمريكا من ورطتها التاريخية ، لتدخل بقوة في منطقة أخرى من أهم
مناطق الصراع السوفييتي الأمريكي ، هي منطقة الشرق الأوسط بعد ذلك الاتفاق
بعشرة شهور فقط في أكتوبر ١٩٧٣ . بنشوب الحرب المصرية الإسرائيلية الرابعة ،
وبدء فصل جديد من السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي وتجاه الشرق
الأوسط ، لازالت مشاهدته تجري على مسرح الأحداث حتى الآن .

إذا كانت بداية السبعينيات قد شهدت خروجًا للوجود العسكري الأمريكي من
فيتنام ، فإن السنوات الأولى من عقد السبعينيات - قبيل حرب أكتوبر وفي أعقابها -
شهدت بداية الخروج العسكري السوفييتي من الشرق الأوسط ، فالحرب في فيتنام
والحرب في الشرق الأوسط وفصول المفاوضات السوفييتية والأمريكية تدخلت ،

وتبادل الخصمان الأنوار فيما بينهما ، لعبت موسكو دور الوسيط في خروج القوات الأمريكية من فيتنام ، وقامت واشنطن بديبلوماسية كيسنجر في إعداد المسرح في الشرق الأوسط للخروج العسكري والسياسي السوفييتي من المنطقة ، في المسلسل الذي لا ينتهي من التحدي والتحدى المضاد بين الميلاستين السوفييتية والأمريكية في حرب باردة ساخنة تنتقل من أوروبا إلى آسيا إلى أمريكا الوسطى إلى الشرق الأوسط.

كان الشرق الأوسط مجرد جزء من رقعة الشطرنج الكبيرة ، كما وصفها بحق زيجنيو برزيجنسكي (مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر) ، وظل كذلك في مطلع الثمانينيات وحتى بداية مرحلة ما قبل النهائية في ولاية الرئيس رونالد ريجان ، وشن الهجوم الأخير على « إمبراطورية الشر السوفييتية » .

* * *

الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات من نوع خاص جداً ٠٠

كريمة كيرلس

رئيس قسم الشؤون الإسرائيلية والفلسطينية
بجريدة الأخبار

هل حقاً أن سر وجود إسرائيل وبقاءها كنولة لها كيائها بل سطوتها في منطقة الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة؟ ولله لولاها ما كانت إسرائيل؟ إن العالم كله يدرك هذه الحقيقة وليس هذا تجنياً أو مبالغة، ولكن هناك حقائق ملموسة ووثائق وأدلة وبراهين تؤكد ذلك منذ قيلم إسرائيل وحتى يومنا هذا ٠٠ ورغم أن للولايات المتحدة علاقات متنوعة مع جميع دول العالم تقريباً، إلا أن علاقتها بإسرائيل هي علاقات خاصة جداً ولا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية؛ لأن الولايات المتحدة هي الحافظ والضامن لأمن إسرائيل ولبقائها، وما من مرشح للنسبة في الولايات المتحدة الأمريكية سواء كان من الحزب الجمهوري أو الديمقراطي إلا وأعرب عن التزامه بالحفاظ على أمن إسرائيل، بل وعلى تفوقها العسكري على سائر دول المنطقة، وهو بذلك يضمن تأييد اللوبي اليهودي الذي يسيطر على الدوائر المهمة في الدولة الأمريكية، ففي خضم المنافسة الانتخابية وحملاتها، يلعب اللاعبون الكبار داخل المجتمع الأمريكي بكل أدواته وأسلحته وأمواله وإعلامه ونصائره وكوادره ٠٠ وبين اللاعبين الكبار تقف إسرائيل دائماً في الصف الأول ٠٠ ليس فقط من خلال دولتها وأجهزتها ولكن من خلال الجاليات اليهودية الكبيرة للتأثير والنفوذ، وفي قمة قيادتها منظمات اللوبي الصهيوني الشهيرة ٠٠ ولا يخفى مدى تظلم النفوذ الصهيوني والتأثير الإسرائيلي في شرايين أمريكا، وخاصة في العصب الحساس لصناعة السياسة الأمريكية، الأمر الذي جعل من أمريكا قوة تحييز أعصى لإسرائيل، وخلق

من إسرائيل قوة تأثير كبرى في أمريكا في السياسة والاقتصاد والإعلام ، وفي الانتخابات الرئاسية بشكل خاص وفي الانتخابات التشريعية أيضاً . إن جملة (إسرائيل قرة عين أمريكا) أصبحت شعاراً يحكم مجمل السياسات الأمريكية ، سواء في ظل حكم الجمهوريين أو الديمقراطيين . . . لكل داخل الآلة السياسية سواء في هذا . . . باعتبار أن إسرائيل جزء من مكونات الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية العليا الأمريكية ، منذ حكم الرئيس الأمريكي هارى ترومان إلى الرئيس بيل كلينتون ومن سيلتي بعده ، إلى أن تتغير الأوضاع . ورغم كل ما قدمه الرؤساء الأمريكيون السابقون لإسرائيل من دعم سياسى وعسكرى واقتصادى على كافة الأصعدة وفي كل المناسبات والأحوال ، إلا أن الرئيس كلينتون فاق الجميع ؛ إذ أنه باعتراف الكل قدم لإسرائيل على مدى فترتي رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية ما تفوق به على أسلافه من المساعدات الاقتصادية إلى المعونات العسكرية ، ومن الدعم المطلق فى محادثات التسوية السياسية مع العرب إلى الدعم المطلق أيضاً فى تعزيز أمنها وتقويعها العسكرى والتكنولوجى . هكذا تفوق كلينتون على سابقه من الرؤساء الأمريكيين فى دعم إسرائيل ولكن قد يتفوق عليه من سيتولى الرئاسة بعده ، سواء ناذبه الديمقراطي آل جور أو منافسه الجمهورى بوش الابن^(٩) . . . فقد سارع كلامهما مبكراً بتقديم لورق الاعتماد وطلب البركة والتأييد من إسرائيل واللوبي الصهيونى داخل أمريكا ، ويسلان أيضاً على كسب أصوات اليهود وهى أصوات مدربة ومنظمة ونشيطة ، كما يزايد كل منهما على الآخر فى التودد وبذل الوعود وتقديم التعهدات لإسرائيل فى سياق حملتهما الانتخابية الراهنة . . . ولا يخلو أى حديث لهما فى كافة وسائل الإعلام وفى الخطابات العلنة أو فى الحوارات الصحفية من طبع قبله على جبين إسرائيل ، والاثناء بشدة أمام هيئتها والإعجاب المتزايد بعظمة العرقية اليهودية وقوة اللوبي الصهيونى والتوامة الأبدية بين أمريكا وإسرائيل . . . وحتى زوجة الرئيس الأمريكى كلينتون - السيدة هيلارى . . . التى رشحت نفسها لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكى ، لم تتوان فى إظهار ولايتها لإسرائيل خلال جولاتها فى نيويورك ، طمعاً فى نيل شرف الأصوات اليهودية ، بل سارعت أيضاً

(٩) تمت كتابة المقال قبل فوز جورج بوش (الابن) بالرئاسة .

بالذهاب إلى إسرائيل لطلب الدعم والتأييد ، رغم الحملة التي شنها ضدها منافسوها حيث اتهموها بأنها تستغل سلطنة البيت الأبيض وأموال دافعي الضرائب لأنها سافرت على متن طائرة الرئاسة إلى إسرائيل بوصفها سيدة أمريكا الأولى . وتحولت القضية في كافة وسائل الإعلام إلى فضيحة أخلاقية وسياسية ليهلاري كلينتون عضو مجلس الشيوخ المنتظرة ، ولكن كل ذلك لم يهمها ؛ لأن إسرائيل أهم لها من كل شيء حتى الفضائح!! بل هناك أكبر من كل هذا وهو تراجعها عن التصريح الذي أدلت به قبل شهر ، والذي أعلنت فيه أن من حق الفلسطينيين أن يكون لهم دولة وعاصمة ، وذلك خضوعاً للضغط الصهيوني وتصحيحاً لזلة اللسان التي خرجت منها ، أعلنت أنها تحلم بأن تظل القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل القوية والصديقة والحليفة للولايات المتحدة إلى الأبد . . .

وللوقوف على كيف بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن ، سنبدأ من عام ١٩٤٧ . . . فبعد صدور توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٧ والخاصة بتقسيم فلسطين ، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية في تبادل المراسلات مع بعثاتها الدبلوماسية في بلدان الشرق الأوسط وبعض بلدان العالم الإسلامي بشأن الاتطاعات التي خرجت بها هذه البعثات وعن ردود الفعل إزاء التقسيم وإزاء السياسة الأمريكية . . . وكانت هناك أيضاً تقارير قدمها مستشارون سياسيون وقانونيون لوزارة الخارجية الأمريكية للبيت الأبيض ، ولما كان الإحساس بأن التوصية بتقسيم فلسطين التي قدمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ غير قابلة للتنفيذ لعدم موافقة العرب عليها - وهم أحد طرفي النزاع - فإن مشروعات الإدارات المعنية بوزارة الخارجية الأمريكية كانت تميل إلى رفض التقسيم خوفاً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، وعدم التورط في تنفيذ هذا التقسيم على غير رغبة السكان العرب . . . ثم سيطر إحساس آخر على بعض التقارير مفاده أن تراجع الأمم المتحدة عن التقسيم اقتناعاً بعدم قابليته للتنفيذ ، يعتبر إهداراً لمكانة المنظمة الدولية في أعين أعضائها ، ومن ثم كان التمداد في خطة التقسيم مع البحث عن فقرات بديلة تُقدم في الوقت المناسب إذا تقرر تنفيذ التقسيم فعلاً ، وكان ضمن هذه الاقتراحات وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية ،

وترتيب هنة إذا ما تفجر الصراع ، غير أن المصاعب التي أحاطت بتوصية التقسيم والتي نهيت إليها وزارة الخارجية الأمريكية لإنشاء البيت الأبيض ومستشاريه عن المضى فى هذا الطريق لم تفلح ، وذلك لأن جماعات الضغط الصهيونى المتغلغلة فى البيت الأبيض كانت أقوى من وزارة الخارجية ومشروعاتها المعارضة للتقسيم . . حتى انتهى الأمر أخيراً إلى اعتراف الرئيس الأمريكى هارى ترومان بإسرائيل ساعة الإعلان عن قيامها مستخدماً سلطته الدستورية فى ذلك ، وبترتيب من وراء ظهر وزارة الخارجية التى لم تعرف بالإعلان عن الاعتراف إلا قبل موعده بربع ساعة فقط !!! .

وجاء فى مجموعة أوراق باللغة العبرية تحت عنوان : أرض إسرائيل - الولايات المتحدة وإسرائيل (١٠ دورون - بيت بيرل ١٩٨٨) :

[أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى هارى ترومان منح اعترافاً دبلوماسياً للدولة الجديدة بعد إحدى عشرة دقيقة من قيامها فى الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٨ . وهذا الاعتراف يرمز فى حد ذاته إلى العلاقات الوثيقة والحرارة التى ميزت الصلة بين البيت الأبيض وإسرائيل بصورة عامة ، وهذا لا يعنى أنه لم تكن هناك خلافات قط فى رأى بين واشنطن والقدس . . ولكن الشيء الصحيح أن تقارباً خاصاً نشأ بين الدولتين منذ اليوم الأول لقيام إسرائيل . . فقد أيدت الولايات المتحدة مشروع التقسيم فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ولكن وزارة الخارجية عارضته وحاولت أيضاً تغيير الموقف الأمريكى بعد التصويت فى الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ، وقد ولد هذا الأمر مواجهات كثيرة وصعبة بين البيت الأبيض والخارجية الأمريكية ، فطلى سبيل المثل أعلن (دورين أوستين) المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة أن واشنطن ترفض مشروع التقسيم لصالح وصاية مؤقتة للأمم المتحدة على أرض إسرائيل أى (فلسطين) . . وتلقى وزير الخارجية (مارشال) بعد فترة مع وسوط الأمم المتحدة - برناوت - على أنه يجب فصل منطقة النقب عن فلسطين وتسليمها للأردن . . وقادش الرئيس ترومان من هاتين الخطوتين وأصيب بخيبة أمل ، ولكنه نجح فى إحباط خطة وزارة الخارجية وأن يؤكد من جديد التزم الولايات المتحدة بمبادئ التقسيم ، كما تغلب ترومان فى يونيو ١٩٤٨ على

تحفظات وزارة الخارجية وعين جيمس ج. مكنونالد كمبعوثه الخاص في إسرائيل. وامتنع ترومان عن التدخل فقط فيما يخص الحظر على بيع السلاح للشرق الأوسط والذي فرضته وزارة الخارجية في ٥ ديسمبر ١٩٤٧. ولو أن هذا الحظر كان من شأنه التأثير بشدة على فرص بقاء دولة إسرائيل، وفي قراره بعدم إلغاء الحظر، تأثر ترومان لأسباب من تحذيرات وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية بأن مثل هذه الخطوة تشكل خطراً على علاقات بريطانيا والولايات المتحدة، وطرأت أزمة مؤقتة في علاقات إسرائيل والولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٤٨. ففي ديسمبر ١٩٤٨ دخلت قوات الجيش الإسرائيلي إلى سيناء في محاولة لتوجيه ضربة قاضية للقوات المصرية التي اجتاحت إسرائيل في بداية حرب الاستقلال. وفي ٣١ ديسمبر بعث ترومان برسالة عاجلة إلى رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن جوريون يطلب فيها انسحاب كل القوات الإسرائيلية من سيناء، ومحذراً من أنه إذا لم تستجب إسرائيل لهذا الطلب فستضطر الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في علاقتها معها. وقد جاءت هذه الخطوة الأمريكية، لرغبتها في منع حدوث صدام بين بريطانيا وإسرائيل الذي كان سيضر بشدة بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وسارع بن جوريون بتلبية طلب الولايات المتحدة، وانتهت بذلك الأزمة القصيرة ولم تترك أي أثر في علاقات الدولتين. وفي فبراير عام ١٩٤٩ وبعد انتخابات الكنيست الأول (البرلمان الإسرائيلي) منح ترومان اعتراف شرعي لحكومة إسرائيل وعمل على ضمها إلى منظمة الأمم المتحدة. وبتدخل من ترومان أيضاً حصلت إسرائيل على قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل استيعاب المهاجرين الجدد، ومع ذلك ثارت خلافات في الرأي بين واشنطن والقدس حول مشكلات مثل مصير اللاجئين العرب ومستقبل القدس، فطالبت الولايات المتحدة بأنه يجب على إسرائيل إعادة اللاجئين كخطوة أولى لتسوية شاملة. أما إسرائيل فترأت أن مشكلة اللاجئين يجب حلها فقط في إطار تسوية سلمية شاملة. وصرح زعماء إسرائيليون - بشكل غير رسمي - بأنه قد تم بالفعل تبادل مكاتبي عندما استوعبت إسرائيل مئات الآلاف من اليهود الذين طردوا من الدول العربية، والآن مفروض على الدول العربية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين. وفيما

يتعلق بالقدس فقد أعلنت الولايات المتحدة أن قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتكثيف القدس مازالت سارية المفعول ، ورغم أن المدينة كانت مقسمة إلى قسمين فإن الولايات المتحدة أصرت على أن تراها كوحدة واحدة ومنفصلة ، ووضعت فيها قنصل خاص يقدم التقارير إلى واشنطن مباشرة وليس عن طريق السفارة الأمريكية في عمان أو في تل أبيب . وأعلنت إسرائيل من جانبها أنه مادامت الأمم المتحدة لم تتدخل لوقف العدوان العربي ضد المدينة ولم تعمل من أجل فرض حكم دولي عليها فإن التكتويل باطل ولاغ ، والمدينة مقسمة تلقائياً بين الأردن وإسرائيل . وقالت إسرائيل أن لها الحق الكامل لدمج غرب القدس بسكانها اليهود الذين يبلغ عددهم حوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة داخل دولة إسرائيل والإعلان عنها عاصمة لها . وبقيت الخلافات بشأن القدس كما هي ، ولكنها لم تشكل أبداً عتبة حقيقية في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة . وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ، ركزت الولايات المتحدة في الحقيقة على ممارسة الضغط على كل الأطراف لبدء مفاوضات لتسوية سلمية ، ولكن الفجوة كانت واسعة جداً بين الأطراف في هذا الشأن . وكان رفض العرب للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل إلى جانب معيهم المستمر لزيادة تسليحهم ودعوتهم للقيام بجولة ثانية تمنحهم ما لم يحققوه في الجولة الأولى واسترداد أرضهم ، قد جعل إسرائيل تطلب من الولايات المتحدة أن تعمل على إصلاح الفجوة بالنسبة لإمدادات السلاح ، واستجابت الولايات المتحدة وأثرت على بريطانيا العظمى وعلى فرنسا للانضمام إليها لإصدار بيان مشترك يقول : إن الدول الثلاث العظمى ستعمل على منع نمو سباق التسلح في الشرق الأوسط . وكان هذا البيان الذي صدر عام ١٩٥٠ موجهاً في الحقيقة ضد تسال السوفييت للمنطقة ، بافتراض أن دول الشرق الأوسط مهياة للعب دور مهم في أمن المنطقة بعد إقامة حلف دفاع شرق أوسطي ، على غرار حلف ناتو . وفي الأعوام من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ قامت حكومة ترومان بعملية جس نبض بين دول الشرق الأوسط بشأن إقامة مثل هذه المعاهدة ، ولكنها لم تتقدم كثيراً في هذا الشأن . وقد أعطت حكومة الرئيس إيزنهاور لفضلية كبرى لهذا المشروع ، والمخ وزير الخارجية دالاس - أكثر من مرة - إلى أن إسرائيل تمثل عتبة أمام إقامة شبكة دفاع إقليمية ، وكان في سعي حكومة إيزنهاور

بعد عام ١٩٥٢ وراء تأييد العرب لحلف دفاع شرق أوسطى ، انحراف عن ميل حكومة ترومان لإسرائيل ، وبرزت وجهة نظر رأت في إقامة دولة إسرائيل حجر عثرة أمام تقوية نظم دفاع الغرب في الشرق الأوسط ، وسيطر هذا الرأي على مواقف إيزنهاور ودالاس حوالي خمس سنوات كاملة ووصلت العلاقات بين واشنطن والقدس إلى أسفل الدرج . . . وأثارت جهود الولايات المتحدة لتعزيز القوة العسكرية لعدد من الدول العربية انزعاجاً شديداً في إسرائيل ! . ورفض الرئيس المصري جمال عبد الناصر الطلبات الأمريكية للانضمام إلى النظام الشرق أوسطى متعللاً بأن مصر لن تتمتع بالسيادة التامة مادامت بريطانيا مستمرة في احتلال جزء من أرضها . لذلك طلب دالاس في أغسطس ١٩٥٤ بإجلاء البريطانيين من منطقة قناة السويس . . . ووافقت بريطانيا على ذلك إلا أن - ناصر - تمسك بمعارضته الشديدة لتوقيع أي معاهدة دفاع إقليمية حتى بعد خروج البريطانيين . وذهبت جهود الولايات المتحدة هباء . . . عندئذ ركز دالاس في إقامة نظام دفاع شمالي في الشرق الأوسط على أن يشمل في البداية فقط الدول المناخمة للاتحاد السوفييتي مثل تركيا - إيران - العراق ، ولكن محاولة ضم العراق أيضاً - المناقصة لمصر - أفضيت - ناصر . وعلى ضوء معارضة مصر وإسرائيل ، تقرر ألا تنضم الولايات المتحدة في ذلك الوقت كطرف متساو في الحقوق والواجبات في حلف بغداد ، والذي تم التوقيع عليه في ٣٠ مارس عام ١٩٥٥ ، بل تكتفى بإرسال المعدات العسكرية والسلاح . . . وبذلك كان من المحتمل أيضاً أن توفر الحكومة الأمريكية على نفسها صراع صعب مع مجلس الشيوخ المؤيد لإسرائيل ، والذي بدون موافقته كان يتعذر على الولايات المتحدة الانضمام كطرف في الاتفاق .

وعم القلق في إسرائيل فيما يتعلق باستعداد الولايات المتحدة لتسليح العراق ، وهي الدولة الوحيدة من بين الدول العربية التي حاربت إسرائيل عام ١٩٤٨ ورفضت التوقيع معها على اتفاق هدنة ، أضيف لذلك النبا الخاص بصفقة السلاح المصرية - التشيكية والذي نشر في سبتمبر ١٩٥٥ والذي وضع بداية للتدخل الروسي في الشرق الأوسط . . . أما تورط مصر في الجدل مع بريطانيا وفرنسا حول الملكية والسيطرة على قناة السويس في عام ١٩٥٦ ، فبقي مهاد الطريق أمام إسرائيل للعمل ضد - ناصر

- بالتعاون مع الدولتين العظميتين في غرب أوروبا ٠٠ وقد حققت إسرائيل في حملة السويس عام ١٩٥٦ الأهداف الأساسية التي حددتها لنفسها ، وهي تأمين مخزون السلاح المصري ، وتصفية معسكرات اللاجئين في قطاع غزة التي كانت تحت سيطرة مصر ، والسماح بمرور السفن في مضائق تيران وخليج العقبة وصولاً إلى إسرائيل ، إلا أن الولايات المتحدة لم تكف عن السعي وراء -ناصر- فطلبت من إسرائيل الانسحاب الفوري من سيناء بدون أي شروط ٠٠ وقد ظهر في المواجهة التي نشبت عندئذ بين واشنطن والقدس التغير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ أن تولى مسؤولية الحكم فريق أيزنهاور -دالاس، وكان ذلك أحد الأحداث القليلة في تاريخ سياسة الحرب الباردة التي اتفقت فيها الدولتان العظميان على موقف دولي مماثل ٠

ولم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة للتسليم بمطلب إسرائيل القتال بأن على الولايات المتحدة أن توافق مع باقي الدول البحرية على الطابع الدولي لمضائق تيران وخليج العقبة ٠٠ وذلك بخلاف وضع قوة من الأمم المتحدة في شرم الشيخ لتأمين المرور في المضائق ٠٠ ولم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة أيضاً لإعطاء ضمانات لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ٠٠ وفي بداية عام ١٩٥٧ حدث جمود وقررت حكومة أيزنهاور توليد دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن فرض عقوبات على إسرائيل ؛ لأنها لم تتسحب من سيناء ٠٠ وفي هذه المرحلة حظيت إسرائيل بتأييد من جانب مجلس الشيوخ الأمريكي وهو التأييد الذي أدى إلى حدوث تغيير في السياسة ٠٠ فقد أوضح -ليندون جونسون (زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ في ذلك الوقت) للبيت الأبيض، أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات ضد إسرائيل ٠٠ وأخيراً انتهت الأزمة عندما وافق الرئيس أيزنهاور على حرية المرور في مضائق تيران ، وفي أعقاب ذلك تمسحت قوات الجيش الإسرائيلي من سيناء ٠٠ وتميزت السنوات الثلاث الأخيرة لحكومة أيزنهاور بالانتباه إلى ناصر وخطوط سياسته والذي غر عنه في مبدأ أيزنهاور الذي صدر في ٥ يناير عام ١٩٥٧ ، وكان الهدف هو الاستعداد لاحتمال حدوث غزو شيوعي مباشر أو غير مباشر ٠٠ وهكذا أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تتردد في استخدام قوتها المسلحة عند الضرورة لردع

التفطل الروسي ، وخرجت إسرائيل رابحة بشكل غير مباشر من التحول الذي حدث في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط . وعندما اعترفت واشنطن بأن -ناصر- يعترم زيادة نفوذ الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط ، تميزت إسرائيل بوضع جديد في مجمل مصالح السياسة الأمريكية في المنطقة . . . ولم تصبح إسرائيل في الحقيقة حليفة للولايات المتحدة لوثوماتيكياً بمنع التفطل الروسي اللاحق . . . ولكن عندما بدأت احتمالات جديدة لزيادة التنسيق بين واشنطن والقسم ، وعندما اقتربت حكومة أيزنهاور من انتهاء فترة حكمها الثانية أصبحت العلاقات بين البلدين أكثر ودا وبدت فيها روح جديدة من التعاون . وبوفاة وزير الخارجية دالاس عام ١٩٥٨ ، وإحلال كريستيان هارنر مكانه بدأ عصر جديد في علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل .

وإزداد أيضاً التحسن في العلاقات مع دخول الرئيس كنيدي للبيت الأبيض في يناير ١٩٦١ . . . وكان كنيدي أول رئيس أمريكي أعطى ضمانات لأمن دولة إسرائيل . . . وفي مقابلة له مع وزيرة خارجية إسرائيل -جولدا مائير- في ديسمبر ١٩٦٢ ، وعدها كنيدي بأنه في حالة حدوث أي عدوان ضد إسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستقف إلى جانبها وتؤيدها . . . وقد وضع هذا الالتزام للرئيس العلاقات بين الدولتين في مستوى جديد من التعاون يتمثل في حلف غير رسمي .

وفي سبتمبر عام ١٩٦٢ وجدت هذه العلاقات تشجيع عملي بإعلان الحكومة الأمريكية أن واشنطن ستُرسل إلى إسرائيل صواريخ مضادة للطائرات من طراز -هوك- . وتعتبر هذه أول موافقة أمريكية لتزويد إسرائيل بنظام سلاح مهم . . . وإن كان لدواعي الدفاع . . . وبالرغم من ذلك فقد بحث كنيدي أيضاً احتمالات مد الجسور للعالم العربي ، وبداي ذي بدء لجمال عبد الناصر ، فبعث كنيدي برسائل إلى -ناصر- وحاول بدء تصالات مباشرة معه من خلال زيادة المعونة الأمريكية وهبات القمح . . . إلا أن هذه الجهود توقفت بسبب تورط مصر في الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٦٢ ووقوفها إلى جانب الثوار ، الأمر الذي أدى إلى مواجهة بين مصر والمملكة العربية السعودية التي تعتبر من أهم حلفاء الولايات المتحدة . . . أما الرئيس ليندون جونسون الذي تولى الرئاسة بعد كنيدي ، فلم يسع بشكل خاص وراء

-ناصر-. وكان كلما ازداد تدخل الولايات المتحدة في فيتنام انخفضت أهمية مشكلات الشرق الأوسط. واعتقدت واشنطن أنه مادام لم تحدث أزمة حقيقية في المنطقة، فبقها لن تخسر أي شيء إذا صرفت نظرها عن الخلاف.

لقد أطاحت حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ بهدوء الولايات المتحدة واطمئنتانها ، فبعد أن أغلق -ناصر- مضائق تيران في مايو ١٩٦٧ ، وبدأ في حشد قوات مصرية في سيناء ، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة أن تعيد الوضع إلى ما كان عليه وتقرض حرية المرور في المضائق. إلا أن حكومة جونسون لم تكن لتسعد بتدخلها عسكرياً في الشرق الأوسط ، وذلك بسبب التزاماتها في فيتنام ، وفضلت التوجه إلى دول أخرى في الغرب ؛ لتتضم إليها في إقامة لسطول دولي من السفن المقاتلة لتأمين حرية المرور. ولكن هذا الأمر لم ينفذ أبداً. وكانت الحملة الخاطفة للقوات الإسرائيلية قد وفرت للولايات المتحدة تدخلاً مباشراً في الصراع. فبعد أن ألحح السوفييت أنهم يعتزمون التدخل ، اضطر جونسون للرد -بانتشار استراتيجي- للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط. وانتهت الحرب الخاطفة ، وفي نفس الوقت أظهرت واشنطن فعالية في التفاع عن مصالح إسرائيل في الجبهة الدبلوماسية. وفي هذه المرة وبشكل واضح -على عكس ما حدث عام ١٩٥٦- لم تطلب حكومة جونسون من إسرائيل العودة إلى الوضع السابق ، قبل القضاء على أسباب النزاع الإسرائيلي -العربي. وبناء على ذلك رفضت الولايات المتحدة -في أوج الحرب وبعدها- أي نداء من جانب الأمم المتحدة للعودة بدون شروط إلى حدود الخمس من يونيو ١٩٦٧ ، وأعلن جونسون أن إعادة المناطق المحتلة يلزم بالتوصل إلى اتفاق سلام. وفهم من ذلك أن جونسون يرى أنه من حق إسرائيل التمسك بالمناطق التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧ حتى يظهر العرب استعدادهم للاعتراف بوجود دولة إسرائيل والجلوس مع ممثلها حول مائدة المباحثات لإعداد اتفاق السلام. ومنذ ذلك الحين رفضت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالب عربية وسوفييتية لاتسحاب إسرائيل فوراً وبدون شروط من المناطق المحتلة. وكانت نقطة الخلاف الوحيدة هي مشكلة القدس التي ضمتها إسرائيل في نهاية الحرب. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع

قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إسرائيل إلى إعادة القس لوضعها السابق . . أما موقف الرئيس جونسون بشأن تسوية النزاع بواسطة المفاوضات، فقد جاء ضمن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ والذي اعتبر منذ ذلك الحين حجر الزاوية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والانسحاب من (مناطق) وليس من (المناطق) لارتباط (انتهاء الحرب) . ورغم الجهود الدولية الكثيرة والملموسة ، لم تصل إسرائيل وجيرانها لمبدأ المحادثات المباشرة حتى نهاية حكم جونسون في يناير ١٩٦٩ .

وفي أيام رئاسة ريتشارد نيكسون ، ظهر تغيير بسيط في سياسة الولايات المتحدة ، ولكنه كان تغييراً مهماً . . فقد استمرت الولايات المتحدة في رفع شعار المفاوضات المباشرة ، ومع ذلك بدأ واضعوا السياسة فيها في وضع خطوط لاقتراح تسوية ، فأعد وزير الخارجية ويليام روجرز مشروع أطلق عليه (مشروع روجرز) دعا فيه إلى انسحاب إسرائيل كمل تقريباً من المناطق التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧ مقابل السلام ، على أن يكون هناك مكان لتعديلات صغيرة فقط في الحدود . . إلا أن إسرائيل واصلت الحديث عن محادثات مباشرة مع جيرانها كضمان وحيد لها للتسوية . . وأعلنت أيضاً لزوم تسوية إقليمية تزيل العداء والذي أدى إلى ثلاث حروب خلال عشرين عاماً .

وفي نهاية ١٩٦٩ ، حدث تدهور في علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل نتيجة لوجهات النظر المتناقضة حول محادثات السلام في الجوهر والمظهر على حد سواء، وفي شهر ديسمبر من نفس العام، رفضت رئيسة الوزراء جولدا مائير - مشروع روجرز - بشكل رسمي، وقد منع حدوث أزمات في علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل ليس فقط بسبب الرفض المتشدد للاعتراف بالمشروع ولو فقط كنقطة بداية، بل رفضه أيضاً من جانب الروس، أضف إلى ذلك ، أنه مع وضع أكثر من عشرين ألف جندي روسي على أرض مصر في بداية عام ١٩٧٠ ، فإن ميزان القوى في المنطقة تغير بشكل كبير . . في عام ١٩٦٩ نفذت إسرائيل سلسلة من الهجمات الجوية في عمق مصر رداً على حرب الاستنزاف التي بدأها المصريون على طول قناة السويس، وإزاء التفوق الجوي لإسرائيل ، طلبت القاهرة من الاتحاد

السوفييتي شبكة صواريخ فعالة مضادة للطائرات ، فتم لإخلال صواريخ أرض جو من طراز (سام) يدعمها مستشارون سوفيت . . . ووضعت في قواعد جوية مصرية طائرات مقاتلة من طراز (ميغ) بأطقمها السوفييتية ، ومع تولى الجنود السوفييت لمهام قتالية، حدث تصاعد جديد وخطير في النزاع الإسرائيلي - العربي والذي حمل في دخله احتمال حدوث صدام مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ويمكن أن يتصاعد إلى صدام نووي . . . وصمم القاتمون على سياسة الولايات المتحدة على إحباط احتمال كهذا ، فاتخذوا خطوتين : الأولى : وُجّهت لتقوية قدرة صمود إسرائيل بواسطة تحديد احتياطي الطائرات التي فقدتها في حرب الاستنزاف . أما الخطوة الثانية فكانت تحقيق وقف لإطلاق النار على طول قناة السويس ، وهذا بدوره يلغي الحاجة لتواجد روسي في مصر . وقد حقق وزير الخارجية روجرز هذا الأمر في بداية أغسطس ١٩٧٠ بعد أن وافقت إسرائيل ومصر على المشروع ، ولكن فور وقف القتال تقريباً ، قام المصريون بنشر صواريخ أرض - جو على طول القناة . . . وخشى الأمريكيون أن يكون في نية الروس تعزيز مواقعهم في مصر وبذلك يحظون بالسيطرة على قناة السويس . . . وعندما اندلعت أزمة الحدود بين سوريا والأردن في سبتمبر عام ١٩٧٠ خلال الاصطدامات بين السلطات الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، نقلت الولايات المتحدة الأسطول السادس إلى البحر المتوسط ووضعت الفرقة (٨٢) المنقولة جواً في ألمانيا وطائرات النقل الضخمة في تركيا في حالة استعداد ، وجرت أيضاً مشاورات عاجلة بين واشنطن وإسرائيل . . . وأوضحت إسرائيل أن سلاح الجو الإسرائيلي مستعد للدخول للعمل ضد أي تقدم سوري داخل الأردن . وأتى هذا الإنذار بشاره وتم رجوع القوات السورية كما جاءت . وقد أضاف التعاون الإسرائيلي إذن واقعية ومصداقية لعنصر الردع الأمريكي ، ونتيجة لذلك زادت المساعدة الأمريكية لإسرائيل في الأعوام ١٩٧١ و ١٩٧٢ وشملت لأول مرة ، ليس فقط نظم دفاع بل طائرات « فانتوم » أيضاً . وفي ١٨ يوليو عام ١٩٧٢ طرد الرئيس السادات (الذي تولى حكم مصر بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠) الروس من مصر ، وأعاد بذلك إلى بلاده حرية العمل ؛ لكي تستعد لتوجيه ضربة شاملة من جهة القناة ، بالترزامن مع هجمة سورية من الشمال ، في الساعات من أكتوبر عام

١٩٧٣ ، وكانت أهداف السياسة الأمريكية بعد اندلاع حرب أكتوبر في عام ١٩٧٣ حسب قول وزير الخارجية هنري كيسنجر هي تأمين وجود دولة إسرائيل وتحقيق وقف إطلاق النار ، الأمر الذي يسهل على إجراء المفاوضات بين الأطراف ، وإحباط حدوث إنجازات سوفيتية من جانب واحد ومنع حدوث مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي . . . وقد تحققت هذه الأهداف بالكامل . . . وهكذا ، رغم أن واشنطن هرعت لنجدة إسرائيل بإرسالها جسر جوي عسكري ضخّم لها ، إلا أن الباب بقي مفتوحاً لمصر استعداداً لفترة ما بعد المعارك . . . صحيح لم تحدث مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي (رغم حدوث أزمة في الساعات الأخيرة من الصراع) ولكن الروس لم يتمكنوا من استغلال الأحداث ليعودوا ويتمركزوا في مصر . . . وكانت إحدى نتائج الحرب حدوث تقارب بين الولايات المتحدة ومصر . . . وبدأت المرحلة الجديدة من تدخل الولايات المتحدة في النزاع الإسرائيلي العربي في ٧ نوفمبر ١٩٧٣ في ختام محادثات السادات وكيسنجر في القاهرة مع صدور البيان القائل : إن الولايات المتحدة ومصر على وشك استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما - وقد مهد هذا البيان الطريق أمام الولايات المتحدة للقيام بدور دبلوماسي فعال في عملية السلام . وكان أول عمل ساهمت فيه الدبلوماسية الأمريكية هو تحقيق اتفاقيات فصل القوات بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل وسوريا ، والتي كان هدفها تثبيت وقف إطلاق النار وتوسيعه ، وأنت في النهاية أيضاً إلى توقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم في الحقيقة نوعاً من السلام الأمريكي في الشرق الأوسط ، مع الإبعاد التام للاتحاد السوفيتي عن عملية السلام - وكان وزير الخارجية هنري كيسنجر هو الشخصية الرئيسية في المبادرة الدبلوماسية ، والذي قام بالعديد من الزيارات للشرق الأوسط ، وحظى بثقة زعماء مصر وإسرائيل ونجح في جعل الطرفين يقدمان تنازلات في سلسلة محادثات الخطوة خطوة . . . وخلال هذه المرحلة حدث توقف مرة واحدة عندما اجتمع الأطراف في جنيف برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كما قيل في قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ . ولكن سرعان ما اتضح أن مؤتمر جنيف استخدم كديكور فقط ؛ لأن الجانبين فضلا التنازل عن المنتدى الدولي والاعتماد على خدمات

الولايات المتحدة المباشرة في تحقيق التسوية - وعندما ترك كيسنجر منصبه في يناير عام ١٩٧٧ كان تقدمًا كبيرًا قد تحقق في إزالة التوترات في الشرق الأوسط وفي دفع المنطقة عن حالة الحرب إلى السلام الحقيقي على طول الحدود بين مصر وإسرائيل . . . وتشير المهام الخاصة للإشراف التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها إلى الدور الحاسم للولايات المتحدة في عملية السلام في سيناء وفي الاتفاقيات السرية المرفقة التي وقعتها مع إسرائيل فيما يتعلق بالاتفاق المؤقت من عام ١٩٧٥ . . . ووفقًا لهذا الاتفاق أقيمت الولايات المتحدة في سيناء وحدة ميدان تضم ٢٠٠ دبابة، ونصبت ثلاث محطات إنذار، منحت إسرائيل الضمانات المطلوبة لأمنها . . . وقد أدت عملية السلام بين مصر وإسرائيل ثمارها خلال فترة حكم جيمي كارتر الذي دخل البيت الأبيض في يناير ١٩٧٧ . . . وفي مايو ١٩٧٧ تولى رئاسة الوزراء في إسرائيل مناحم بيجين رئيس حركة حيروت اليمينية ، والذي جلس في المعارضة منذ قيام الدولة . . . وهكذا ظهر أنه يمكن في ذلك الوقت تقديم تنازلات من جانب حزب الليكود اليميني ستقابلها معارضة هلمشية فقط . . . بينما هذه التنازلات كانت ستواجه معارضة قوية لو أنها جاءت من جانب حزب العمل . وكان بيان الرئيس المصري أنور السادات الذي ألقاه أمام البرلمان المصري في ٩ نوفمبر ١٩٧٧ وقال فيه : إنه مستعد لإلقاء كلمته أمام الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في القدس إذا كان ذلك سيدفع عملية السلام، قد قلل من أهمية الجهود السابقة للرئيس كارتر لاستئناف مؤتمر جنيف ، ومع ذلك فقد كانت مساعدة الولايات المتحدة مطلوبة بعد الزيارة التاريخية للسادات إلى القدس في نهاية نوفمبر ؛ لتمكين كل من مصر وإسرائيل من التغلب على عدة مشكلات أخرى تقف أمام توقيع معاهدة السلام . وكان الدور الأساسي للولايات المتحدة في عملية السلام واضحًا للجميع في الوساطة المكونية من جانب وزير الخارجية سايروس فانس ومساعديه بالخارجية الأمريكية وخاصة في اجتماع كامب ديفيد ، وبعد ضغوط كثيرة من جانب حكومة الولايات المتحدة وديبلوماسية مكونية واسعة ، بما في ذلك زيارة الرئيس كارتر للشرق الأوسط ، وقع اتفاق السلام على أرض حديقة البيت الأبيض في ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ . . . وقد نبع الإنجاز الأمريكي أساسًا من استعداد الولايات المتحدة لإكمال الاتفاقيات التي

لنت إلى اتفاق السلام بإعطاء ضمانات للطرفين ٠٠ ولم تتحدث الضمانات عن الشؤون الأمنية فقط ، مثل إقامة قوة متعددة الجنسيات للإشراف على السلام في سيناء (التي تشكلت في النهاية تقريباً على الطريقة الأمريكية) بل تحدثت أيضاً عن مشكلات اقتصادية مثل الوعد « الذي أعطى عام ١٩٧٥ » والذي يضمن إمداد إسرائيل بالنفط المصري لمدة خمسة عشر عاماً مقابل تنازل إسرائيل عن نبال النفط في سيناء ، وبدون هذه الضمانات التي جاءت في صورة منكرات تفاهم ، كان من المحتمل أن تنتهي المفاوضات بالفضل . وطوال فترة رئاسة كارتر وحتى مجيء خليفته ريجان في ٢٠ يناير ١٩٨١ ، لم يتحقق تقدم حقيقي في محادثات الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة كما ذكر في اتفاقيات كامب ديفيد ، بالعكس ، فقد برزت نقطتان وجد خلاف حولهما بين واشنطن والقدس ٠٠ وتخص النقطة الأولى قرار حكومة كارتر الصادر في مارس عام ١٩٧٨ ببيع ٦٠ طائرة من طراز F.15 إلى السعودية ، والذي قُدم كجزء من صفقة شاملة تضمنت بيع أسلحة وطائرات لإسرائيل ومصر أيضاً ، وبفضل الجهود المكثفة للوبي (مجموعة الضغط الإسرائيلية في واشنطن) لشرط أن يكون البيع للسعودية مع فرض قيود من شأنها منع استخدام هذه الطائرات في الهجوم على إسرائيل ٠٠ أما نقطة الخلاف الثانية فكانت إقامة مستوطنات يهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٠٠ وقد أحست حكومة كارتر بخطورة بالغلة لسياسة حكومة بيجين التي كانت تميل إلى تشجيع إقامة المستوطنات ، أما حكومة ريجان فقد اتخذت موقفاً أكثر تساهلاً بخصوص المستوطنات اليهودية ورفضت شجب أعمال الاستيطان اليهودي والقول بأنها غير قانونية . وقد تم الحديث في مشروع ريجان الذي صدر في أول سبتمبر ١٩٨٢ عن ارتباط دائم بين « الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن » ٠٠ وتحفظت حكومة إسرائيل على مشروع ريجان (رغم أنه يمنح إسرائيل سيطرة كاملة تقريباً على القدس) لأنه يبللر بتسوية أمور من الأفضل تسويتها في محادثات مباشرة بين الأطراف ، وهو بذلك يلغي خيارات كثيرة ربما كان يتضح أنها خيارات عقلية . وتميزت الأعمال من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ بتدخل إسرائيلي خطير في لبنان ٠٠ وفي البداية صدقت إسرائيل أنها تتمتع بتأييد أمريكي صامت في المراحل الأولى من

الحرب في يونيو ١٩٨٢ ، ولكن عندما طالت المعركة ، بدأ موقف أمريكا انتقاديًا بشكل كبير .٠٠ وقد عملت الولايات المتحدة في إحدى المراحل على إقرار السلام في بيروت ، الأمر الذي كان سيمنح منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات من الخروج بسلام من المدينة .٠٠ ولكن بعد الهجوم على قيادة المظليين الأمريكيين في بيروت بواسطة سيارة مفخخة ، والذي أدى إلى وفاة (٢٤١) أمريكيًا .٠٠ وضع الرئيس ريجان نهاية لجهود بلاده السلمية ، وتم إخراج القوات الأمريكية من لبنان .٠٠ ولم تعد خلافات الرأي قائمة بين واشنطن وإسرائيل بشأن لبنان عندما أعلنت إسرائيل عن انسحابها في مايو ١٩٨٥ ، ولكن أبقت قوات احتلال في الجنوب اللبناني .٠ وبُنيت جهود للوصول إلى إجراء محادثات بين إسرائيل وفد أردني فلسطيني لم تكمل بالنجاح ، وحاول رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريس استئناف هذه الجهود في عام ١٩٨٦ .٠٠ إلا أن الفلسطينيين رفضوا الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ورفض الملك حسين الجلوس إلى مائدة المفاوضات بدون الفلسطينيين .٠٠ وتميزت فترة حكومة ريجان بأنها كانت ودية بصورة لم يسبق لها مثيل في علاقات إسرائيل والولايات المتحدة ، ف وقعت واشنطن والقدس على اتفاقيات ثنائية مهمة ، مثل منكرة التفاهم الاستراتيجي عام ١٩٨٢ ، واتفاقية التجارة الحرة الناعرة عام ١٩٨٥ ، وخطوة بخطوة بجانب ذلك استمرت الولايات المتحدة في منح إسرائيل مساعدة كبيرة في المجالين الاقتصادي والعسكري .٠٠ وقد أثبتت هذه العلاقات الخاصة قوتها في التغلب على أحداث مثل بيع طائرات « إيه واكس » للمعودية ، وقضية الجاسوس جونثان بولارد اليهودي الأمريكي الذي تجسس لصالح إسرائيل .٠٠ وهناك امتحان آخر اجتازته هذه العلاقات في نهاية عام ١٩٨٦ ، في القضية التي شملت نقل لسلحة أمريكية من إسرائيل إلى إيران - حسب طلب الولايات المتحدة إذا جاز التعبير - ونقل أموال إلى متمردي الكونفرا في نيكاراجوا وهو الأمر الذي تنفيه إسرائيل . وأهمية هذه العلاقات للخاصة مع إسرائيل واضحة من وجهة النظر الإسرائيلية منذ قيام الدولة وبشكل خاص منذ عام ١٩٧٣ ، حيث لم تسمح الولايات المتحدة بأن تكون إسرائيل معزولة في المجال الدولي ، وفي الأعوام الأخيرة أنقذت الولايات المتحدة إسرائيل من تهيار اقتصادي ، وتعير الولايات المتحدة بالنسبة

لإسرائيل مصدر أساسي للسلاح والمعلومات العسكرية ، وكذلك لحصولها على الولايات المتحدة لمصالح إسرائيل الخاصة ، يمكن الإشارة إلى الإعفاء الضريبي الذي يُمنح للأشخاص الذين يتبرعون بالأموال لإسرائيل ٠٠ وساعدت الولايات المتحدة أيضاً باستخدام نفوذها ضد السوفييت ؛ ليسمحوا بخروج حوالي ربع مليون يهودي من الاتحاد السوفيتي ليهاجروا إلى إسرائيل منذ عام ١٩٧١ بقوانين مثل «تعديل جاكسون» الصادر عام ١٩٧٢ ، وفي عام ١٩٧٧ سنت الولايات المتحدة قوانين تحدد أن الخضوع لمطالب المقاطعة العربية يعتبر جريمة ضد القانون ٠ ومن جهة نظر الولايات المتحدة فإن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل تعتبر نتيجة تكامل عوامل متعددة ، مثل نفوذ الجالية اليهودية القوية في أمريكا ، وأن إسرائيل تعتبر كقوة غربية في الشرق الأوسط وكثروة إستراتيجية ، وقيم إنسانية أساسية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، إلى جانب رؤية مشتركة للنظام الدولي ٠

وتعتبر الولايات المتحدة أهم شريك تجاري لإسرائيل ، ففي عام ١٩٨٥ بلغت الصلوات الإسرائيلية للولايات المتحدة ٢,١٣٨ مليون من الدولارات ٠ وبلغت الواردات من الولايات المتحدة (فيما عدا الواردات العسكرية ١,٦٩٧ مليون من الدولارات) [٠

[إلى هنا تنتهي ترجمة النص لمجموعة الأوراق العبرية وقد تمت ترجمتها كما هي بدون حذف أو إضافة] ٠٠٠

* * *

لم تكن إسرائيل متلقياً عادياً للمساعدات الأمريكية ، بل متلقياً له وضعه الخاص ، وهناك عدة ملاحظات على المساعدات الأمريكية لإسرائيل منها: أن تلك المساعدات لم تخضع في كثير من الأحوال للقوانين الأمريكية المنظمة لشئون المساعدات الخارجية الأمريكية ، فمثلاً استخدمت إسرائيل ٨٧ ٪ من قيمة المساعدة الأمريكية عام ١٩٩٢ في شراء الطعام والوقود ، وفي مداد بعض الديون الأجنبية قصيرة الأمد ، وفي عام ١٩٩٣ وصلت هذه النسبة إلى ٩٣ ٪ الأمر الذي يتعارض مع القوانين الأمريكية التي تنظم المساعدات الأمريكية للخارجية ٠٠ وقد الكونجرس

الأمريكي مشكلات السيولة النقدية لدى إسرائيل ، ونذلك لم يضع أعمال الخرق التي تعرضت لها القوانين الأمريكية المنظمة لمنون المساعدات الأجنبية المقدمة من أمريكا في الاعتبار ، ورغم أن السلطات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة قد تفاضت عن خرق إسرائيل للقوانين المنظمة للمساعدات الخارجية الأمريكية ، إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل من التحايل على القانون الأمريكي المنظم للمساعدات الخارجية . . وفي هذا الصدد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن وزارة التجارة الإسرائيلية تساهم في إنشاء فروع لشركات إسرائيلية في الولايات المتحدة بهدف للتحايل على القانون الأمريكي . . وأضافت الصحيفة أن وزارة الصناعة والتجارة التي كان يتولاها أرييل شارون في ذلك الوقت ، كانت تشجع وتساند الشركات الإسرائيلية المنتجة للأسلحة والمعدات العسكرية من أجل إنشاء فروع لها في الولايات المتحدة بهدف عقد صفقات من خلالها ، وبذلك تتحايل على القانون الأمريكي ، كما نلاحظ أيضاً أن الولايات المتحدة تتعامل مع احتياج إسرائيل للمساعدة الخارجية باعتبارها مشكلة يجب أن تُقدم حلاً لها ، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة حولت مجموعة من القروض من ديون قصيرة الأمد إلى قروض طويلة الأمد ، ونادرًا ما تتخذ دولة دائنة هذا الإجراء تجاه دولة مدينة . . كذلك حولت أمريكا قروضها لإسرائيل إلى منح لا ترد . . كما أن المساعدات المقدمة في صورة منح تعتبر ضخمة ولا تتلقى أي دولة في العالم مثيلاً لها من الولايات المتحدة أو من أي دولة في العالم ، الأمر الذي يشير إلى الوضع الخاص الذي تحتله إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة .

وهناك استثناء خاص بوقف المساعدات الأمريكية وارجائها على يد الرئيس أيزنهاور . كان هذا الأمر بمثابة حالة نادرة في تاريخ المساعدات الأمريكية لإسرائيل؛ إذ أن أيزنهاور كان شخصية ذات هوية واستقلالية ، ولم يخضع للحملات الصهيونية ولأصحاء إسرائيل في الولايات المتحدة ، وصمم على أن تنفذ إسرائيل ما طلبه منها ، وهو أن تتسحب من سيناء في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر . . وفعلاً خضعت إسرائيل لهذا الطلب ولم يكن موقف أيزنهاور إلا من باب تنكير إسرائيل بضرورة احترام رغبة أمريكا وضرورة الرجوع إليها قبل ارتكاب أي عمل لحق .

علاقات سرية بين أمريكا وإسرائيل

لا تقتصر العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل على تقديم الأملى المساعدات المختلفة للدنية ، ولكن هذه العلاقات تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ، ففصل إلى التعاون بين الأجهزة الاستخبارية لكلا البلدين ، ويكشف عن ذلك الكاتبان الأمريكيان أندرو كوكيرن وليسلى كوكيرن حيث يركزان على الوجه القبيح للموساد (المخابرات الإسرائيلية) دون أن يعنى ذلك بالطبع أنهما يجرنان الطرف الأمريكى ، ولكنهما يقدمان الدور الإسرائيلى على اعتباره الطرف المستعد دائما للقيام بأعمال قذرة لحسابه الشخصى أساسا وليس لمصالح الولايات المتحدة ، بل وعلى استعداد أيضا للخروج على ما يتم الاتفاق عليه ، حتى ولو اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية . . . وتسعى إسرائيل دائما إلى استخدام اليهود فى كل دول العالم ، وقد فعلت ذلك حتى مع الولايات المتحدة نفسها ، كما حدث فى تجنيدها للجاسوس اليهودى الأمريكى جوناثان پولارد الذى أفضى أسراراً أمريكية لإسرائيل ، وهذا الأمر يمكن أن يستثير مشاعر الأمريكى البسيط الذى ظل يصدق ما يقدمه الإعلام الأمريكى والمسؤولون الأمريكيون عن إسرائيل الحليفة الصديقة التى تحافظ على مصالح أمريكا والأمريكيين فى الشرق الأوسط ، وكيف أن إسرائيل هى واحة الديمقراطية فى المنطقة ، وكان يقال دائما : إن أمريكا تدعم إسرائيل وتحميها وتريد بقاءها لسببين الأول : المواجهة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتى والثانى : النفط . . . والآن مع انتهاء المواجهة مع الاتحاد السوفييتى ومع سيطرة أمريكا تماما على النفط وأسعاره لعقد كامل على الأقل ؛ فإن أهمية إسرائيل فى إطار الاستراتيجية الأمريكية تعتمد على أنها قاعدة للتصنت المباشرة فى المنطقة ، ليس فقط على القوات المسلحة ، وإنما على البشر وحياتهم اليومية ، وإذا ما تم ضبط إسرائيليين وهم يحصلون على بضعة أسرار للتكنولوجيا العسكرية الأمريكية لكثير مما هو مسموح لهم به رسميا ، فقد يفضب الأمريكيون لكثير لا يتدشون . . . ويعتبر ديفيد كيمى من أبرز الشخصيات الذين أفرزتهم إسرائيل ، فهو يفهم أساس ونفاق العلاقة السرية بين إسرائيل والولايات المتحدة ، فى عالم تتداخل فيه المخابرات والديبلوماسية ، حيث تقام التحالفات غير المحتملة وحيث يتم التخطيط للحروب ، فإن الجميع يعرفون

- ديفيد كيمحى - وقد انضم - كيمحى - إلى الموساد فى الخمسينيات ووضعه اسمه فى مكتب أفريقيا للوكالة ، وهو المكتب الذى يشرف على عملية شاملة وناجحة جداً للتغلغل فى الحكومات الأفريقية السوداء المستقلة حديثاً ، وقد رقى بعد ذلك للتعليم بمهام أخرى ، مثل التمرد الكردى ضد العراق والذى بدأ منتصف الستينيات ، ناهيك عن المخابرات الديبلوماسية السرية فى كل أنحاء العالم . . . وكان كيمحى يعمل كحلقة رئيسية مع البيت الأبيض أيام رونالد ريجان ، ليس فقط فيما يتعلق بالعمليات التى عرفت - بيران كونترا - بل فيما يتعلق بعمليات أخرى لم يكشف أمرها ، وقد تحدث كيمحى عن هذه الفترة فوصفها بأنها الفترة التى أجرت فيها إسرائيل والولايات المتحدة حواراً ودياً جداً حول أمور مختلفة تتعلق بالعالم ، حيث اعتاد الجانبان على مناقشة ما ينبغي عمله فى بلدان العالم الثالث فى الشرق الأوسط وغيره من دول العالم . . . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى تقرير سرى أعد لـ (بن جوريون) ، كانت هناك توصية بأن تنحاز الدولة اليهودية إلى جانب الأمريكين ، وقد قام بن جوريون عام ١٩٥١ بزيارة رسمية للولايات المتحدة بهدف جمع أموال من مبيعات السندات الإسرائيلية ، وحقق الجانب العالم للزيارة نجاحاً كبيراً ، حيث استقبله سكان نيويورك بحفاوة جعلته يشعر بمدى الترابط بين أفراد الجالية اليهودية الأمريكية ودولة إسرائيل التى يقدرونها عن بعد . . . إلا أن زيارة بن جوريون كانت ذات طبيعة خاصة ومهمة بالنسبة لمستقبل بلاده ، فعندما اجتمع مع مدير وكالة لـ (سى . آى . إيه) ونائبه ، عرض عليهما عرضاً مباشراً يتمثل فى تجنيد الاستخبارات الإسرائيلية لخدمة لـ (سى . آى . إيه) ، وجرى الترتيب لإبقاء الموضوع سرّاً . . . وقد أعرب الرجلان عن تقديرهما للعرض ووافقا عليه بحماس . وفى السنوات التى أعقبت العرض الإسرائيلى ، وعن طريق أخذ المعلومات من المهاجرين القادمين من الأقطار الشيوعية ، تخطت العلاقة السرية مطبات على الطريق ، وازدهرت إلى الحد الذى أصبحت معه الاستخبارات الإسرائيلية تقوم بدور رئيسى فى مساعدة الولايات المتحدة فى خوض الحرب الباردة فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى . . . إلا أن إسرائيل كانت تخطط فى نفس الوقت للحصول على مساعدة من الولايات المتحدة فى مجال آخر . . . فتقرر تسليح إسرائيل بالقنبلة الذرية . . .

وكانت إسرائيل تحتاج إلى مساعدة خارجية من أجل صنع هذه القنبلة... وقد أعطى ذلك الأمر بدوره الحلفاء السريين في إسرائيل وواشنطن سرًا مخيفًا اشتركوا فيه...

التعاون النووي بين إسرائيل وأمريكا

يتشابه اليهود وغير اليهود في الولايات المتحدة في الواقع عندما يتعلق الأمر بقوة إسرائيل النووية. وكان الموقف الأمريكي بالنسبة لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية موقفًا مزدوجًا... ففي منتصف الستينيات، ادعى الرئيس جونسون ومستشاروه أن المعايير الأمريكية لمفاعل ديمونة أثبتت أن إسرائيل لا تتوى إنتاج القنبلة، وذلك حتى لا يتأزم الموقف الأمريكي الجديد الداعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية... ولكن قصة الفنى الإسرائيلي/ مرشحى قانونو التى رواها لصحيفة صاندى تايمز اللندنية بصفته خبيراً فى مفاعل ديمونة عام ١٩٧٧، كشفت أول معلومات دقيقة عن الأسلحة النووية الإسرائيلية... وفى الوقت الذى قدرت فيه الـ (سى. آى. إيه.) أن إسرائيل تمتلك ما بين ٢٥ إلى ٣٠ رأس نووية على أبعد تقدير، ورد فى المقابلة أنها تملك نحو مائتى رأس نووى. وتشير معظم الدلائل إلى أن الإسرائيليين تلقوا معونة خارجية لإنتاج أسلحتهم النووية... كما أن لمعظم العلماء الإسرائيليين أصدقاء أمريكيين يعملون فى مختبرات لوس الاموس، حتى أنها كانت تسمح لهم أكثر من غيرهم بزيارة هذه المنشأة الأمريكية وإجراء بعض الأبحاث العلمية مع زملائهم الأمريكيين، الذين اعترف بعضهم بأن الإسرائيليين أنكبوا بما فيه الكفاية للقيام بأعمالهم وحدهم، وقد جاء التقدم الكبير الذى أحرزته إسرائيل فى مجال إنتاج الأسلحة النووية فى وقت مناسب، وهو اقتراب استلام الرئيس الأمريكى نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر زمام الحكم فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٩، إذ أنهما كانا مقتنعين بحق إسرائيل فى امتلاك هذا النوع من الأسلحة، بل ذهباً أبعد من ذلك بدعمهما طموحات إسرائيل النووية... وعبر نيكسون عن رضاه العلنى من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية فى حملته الانتخابية أطمأن نائب الرئيس هيوبرت همفري... إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكى ارتاح كثيراً فى شهر فبراير ١٩٦٩ عندما طلب نيكسون من هذا المجلس التصديق على المعاهدة... وصرح عندها أنه سينزل

قصارى جهده لحمل فرنسا وألمانيا الغربية للتوقيع على المعاهدة ، وأنه سيوضح لكل الدول النووية وغير النووية بأنه يضمن بأن هذه الاتفاقية هي في مصلحة السلام ومن شأنها تخفيف احتمال انتشار الأسلحة النووية ، ولكن كان هناك موقف سري اعتمدته نيكسون وكيسنجر في البيت الأبيض بعدم الأخذ بما تم للتصريح به علناً ٠٠ إذ ورد في مذكرة قرار مجلس الأمن القومى رقم (٦) أن الولايات المتحدة لن تضغط قط على حكومة ألمانيا الغربية للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ٠٠ وينطبق هذا الوضع نفسه على سائر الدول الأخرى ، ومنها إسرائيل بالطبع التى مازالت ترفض للتوقيع على هذه المعاهدة حتى يومنا هذا ، متكررة بأنها ستفعل ذلك عندما يتحقق السلام مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط ، وتتخلى هذه الدول عن الأسلحة غير التقليدية التى تمتلكها ٠٠ وكانت إسرائيل واثقة من الدعم الكبير الذى يقدمه كيسنجر لقررتها النووية ، وقد عبر عن ذلك فى خطاب له ٠٠ وأحد مظاهر هذا الدعم كان وضع حد لزيارات المعالجة التى قامت بها بعثة غوار منذ عام ١٩٦٢ ٠٠٠ ومع أن هذه الزيارات كانت شكلية ، إلا أنها كانت ضرورية من حيث المبدأ بالنسبة للأمريكيين ٠٠ ورغم ذلك اعتبر الإسرائيليون أن هذه المعالجة تشكل مماساً بسيادتهم الوطنية ، كما كانوا قلقين من أن تكشف هذه البعثة أمراً غير مرغوب فيه ، خاصة وأن مفاعل ديمونة كان قد بدأ فى لواخر الستينيات ينتج رزوس نووية على نطاق واسع ٠٠ وبدأت المعالجات التى تمت عام ١٩٦٦ لبعض الأمريكيين عديمة الجدوى غداة سماح الرئيس جونسون ببيع إسرائيل طائرات من طراز F.10 التى طالما حلت بها ، وبدون أن يربط ذلك بتصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ٠٠ وقال أحد الدبلوماسيين الأمريكيين السابقين ، إن المعالجة تستغرق وقتاً طويلاً ولا يمكن أن تتم فى شكل زيارة للمنشآت فحسب ، بل يجب التحقق فى كل ما يحويه المصنع ٠ وهذا ما لم يحدث خلال المعالجات ؛ إلا أن واشنطن رأت أنه أصبح من الأفضل وضع حد لهذا الجدل وللمعالجات ؛ إذ أن الجميع أصبح يعلم أن إسرائيل أصبحت قوة نووية ولم تعد الولايات المتحدة قادرة أو بمعنى أصح راغبة فى عمل أى شئ فى هذا الشأن ٠٠ وعكست وسائل الإعلام الأمريكية بدورها التساهل الذى عالج به نيكسون وكيسنجر امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، وتمكن مراسل صحيفة

نيويورك تليزم من إطلاع الرأي العام الأمريكي على حقيقة أن الحكومة الأمريكية كانت تبني سياستها طوال الوقت على حيازة إسرائيل لأسلحة نووية ، وقد سمح هذا التراخي الأمريكي أيضاً في منتصف السبعينيات بتساهل المسؤولين الأمريكيين مع إسرائيل فيما يتعلق ببيع أجهزة عسكرية حساسة . . وكان الإسرائيليون محققين في تفسير الإنهاء الأمريكي للمعائنات في مفاعل ديمونة بأنه ضوء أخضر أمريكي يسمح لإسرائيل بالقيام بعمل ما تشاء في المجال النووي ، فبدأت تنتج ما تستطيع من الرؤوس النووية . . ويحتل الإسرائيليون اليوم مكتبة مرموقة بين الأمريكيين والسوفييت في إطار السباق على إنتاج الجيل الثاني من الأسلحة النووية والقنابل المشعة ، ومع أن إسرائيل تمتلك القوة النووية منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، فإن قادتها مازالوا ينكرون حتى اليوم أن بلدهم تمتلك ترسانة نووية . . وقد نجحت إسرائيل في ابتزاز نيكسون وكيسنجر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ خلال هزيمتها المريرة على يد القوات المصرية والسورية ، حيث هدئت باستخدام السلاح النووي إذا لم تسارع أمريكا بمدّها بجسر جوى ؛ لتعوض خسائرها في الحرب ، وقد تم لها ما أرادت ولكن بعد فوات الأوان حيث تجرعت كأس الهزيمة العسكرية بمرارة .

المنظمات اليهودية الأمريكية تدعم إسرائيل

ولا يخفى على أحد أيضاً دور اللوبي الصهيوني وأثره في توجيه السياسة الأمريكية وتوطيدها في مختلف المجالات . . لذا كان من الضروري معرفة حقيقة هذا اللوبي وكيف يؤثر في جوانب الحياة الأمريكية ويخضعها للإغراءات الصهيونية والإسرائيلية ، وكشفت الباحثة الأمريكية (لى أوبرين) كيف تمارس هذه الأقلية اليهودية الأمريكية للضغط الكبير على القوى السياسية الأمريكية ، وخاصة الكونجرس ودوائر الدولة ، وأن تحمل السياسيين الذين يرشحون أنفسهم في الانتخابات على تكشين حملاتهم الانتخابية بإعلان مساهمتهم في دعم إسرائيل واستعدادهم لمناصرتها بعد فوزهم ، وعقد السنة منقضى إسرائيل حتى لا يفصحوا عن آرائهم ، وممارسة كافة الضغوط عليهم . . وتقول الباحثة إنه إلى جانب نجاح الأقلية اليهودية في الاندماج في المجتمع الأمريكي ، فإنها نجحت أيضاً في صعود سلم الهيئة الاجتماعية إلى الطبقة الوسطى والطبقة العليا . . وأنها من أكثر الأقليات

إنشاء للمنظمات الخاصة بها والاتخااط فيها ، بل أصبح الانضمام إلى المنظمات هو أوضح تعبير عن الهوية اليهودية ، وتمارس الأقلية اليهودية من خلال هذه المنظمات الضغط على السياسيين وغيرهم مستخدمة كافة الأساليب ، حتى غير الأخلاقي منها، ومن أكبر نجاحها في ذلك أنها تركز على قضية واحدة تتمثل في دعم إسرائيل ، وأنها تعمل في بلاد لا يوجد فيها تأييد ملموس لوجهة النظر الأخرى المؤيدة للعرب . . . وأشارت الباحثة (لى لوبرين) من طرف خفي إلى أن دعم المنظمات اليهودية لإسرائيل بأى ثمن وبأى أسلوب قد كلفها الكثير . . . فقد أدى ذلك إلى تخلى هذه المنظمات عن القيم والأهداف الليبرالية التى ادعت أنها قامت من أجلها ، وعلى رأسها العدل الاجتماعى وعدم التمييز والمساواة ، وأكدت الباحثة أنه لولا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة رأت في إسرائيل قاعدة تستند إليها في سياساتها الخارجية والاستراتيجية ، ما كانت المنظمات اليهودية قد نجحت في الضغط على القوى السياسية الأمريكية .

والحقيقة أن هناك العشرات من الجماعات التى تعمل على تأييد إسرائيل ، ولكن المجتمع اليهودى فى الولايات المتحدة ليس متحداً فى الرأى فى مجمله ، حتى فى مسألة الانتماء إلى إسرائيل ، فهناك أيضاً جماعات رافضة ، مثل البرنامج اليهودى الجديد . . . والمجلس الأمريكى لليهودية ، والبدائل اليهودية الأمريكية للصهيونية . . . وهى لا تمثل آراء المؤسسة اليهودية المسيطرة .

أما المنظمات التى تؤيد إسرائيل فهى أكثر من ثلاثين منظمة ومنها :

- ١- عصابة مناهضة الاقتراء .
- ٢- الأمريكيون المناصرون لإسرائيل آمنة .
- ٣- عصابة الصداقة الإسرائيلية الأمريكية .
- ٤- اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة (إيباك) .
- ٥- اللجنة اليهودية الأمريكية .
- ٦- الكونجرس اليهودى الأمريكى .
- ٧- لشركة الإسرائيلية الأمريكية .
- ٨- الأساتذة الجامعيون الأمريكيون من أجل السلام فى الشرق الأوسط .

- ٩- رابطة الصهيونيين الإصلاحيين في أمريكا.
- ١٠- مجلس اتحاد العمال الأمريكي للهستروت.
- ١١- الاتحاد الصهيونى الأمريكى.
- ١٢- مجلس الاتحادات اليهودية.
- ١٣- هداسا، المنظمة الصهيونية النسائية فى أمريكا.
- ١٤- منظمة سندات دولة إسرائيل.
- ١٥- الوكالة اليهودية.
- ١٦- الوكالة اليهودية -القسم الأمريكى.
- ١٧- اللجنة اليهودية الأمريكية للتوزيع المشترك.
- ١٨- المؤسسة اليهودية لشئون الأمن القومى.
- ١٩- الصندوق القومى اليهودى.
- ٢٠- اللجنة القومية للعمل السياسى.
- ٢١- اللجنة القومية للعمال فى إسرائيل.
- ٢٢- صندوق إسرائيل الجديد.
- ٢٣- للمجلس الاستشارى لعلاقات الطائفة اليهودية القومية.
- ٢٤- الشركة الاقتصادية الإسرائيلية.
- ٢٥- صندوق وثقى إسرائيل.
- ٢٦- مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى.
- ٢٧- النداء الإسرائيلى للمتحد.
- ٢٨- النداء اليهودى للمتحد.
- ٢٩- للمنظمة الصهيونية العالمية.
- ٣٠- المنظمة الصهيونية العالمية القسم الأمريكى.
- ٣١- مؤسسة للشباب للسلام فى الشرق الأوسط.
- ٣٢- المنظمة الصهيونية فى أمريكا.

ويمكن القول أن أشهر تلك المنظمات والتي يتردد اسمها دائماً هي منظمة (إيهك) أو اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة ، تشكل هذا اللوى وأصبح

له وجود فى أعقاب موقف الرئيس الأمريكى أيزنهاور من إسرائيل ، عندما أصدر أمره لها بالانسحاب من سيناء بعد العدوان الثلاثى على مصر . وكان هذا الأمر بمثابة ضربة قاصمة للإسرائيليين الذين بادروا بتشكيل هذا اللوبى والذي بدأ بممارسة مهامه منذ ذلك الحين على أسس (ألا يتكرر ما حدث أيام أيزنهاور أيضاً على أى نحو) وهذا ما حصل بالفعل . . . فلم يصمد أى رئيس أمريكى ولم ينفذ أى إجراء اتخذته ضد إسرائيل ، ولو صمد فيكون ذلك لفترة ومصرعان ما يقبل اللقم ويبدى الندم على خطئه فى حق إسرائيل . . . وترجع خطورة هذا اللوبى فى تشعبه داخل الإدارة الأمريكية فى الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة ، فالرجل الخفى فى السفارة الإسرائيلية بواشنطن ، وهو اختيار نخباهو شخصياً كان موظفاً فى إيهك لمدة خمسة وعشرين عاماً . . . وقد حصل على الجنسية الإسرائيلية لهذا الغرض ، وهو يدعى (لينى بن دافيد) كما أن مدير الشؤون الخارجية فى إيهك - ستيفن روزن - والذي كان يدرس العلاقات الدولية فى إحدى جامعات أستراليا وكان له تلميذ يدعى - مارتين إنديك - هو نفسه الذى يشغل منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى ، وكان مستيفن روزن قطب إيهك ، تلميذ آخر هو (دينيس روس) الذى أصبح يهيمن على شئون عملية السلام منذ أيام الرئيس جورج بوش (الأب) حتى أيام الرئيس كلينتون . . . وقد ترك روزن العمل فى مؤسسة تحمل اسم - راند - عام ١٩٨٢ والتحق باللوبى الإسرائيلى - إيهك . . . واستطاع فيما بعد أن يتكرر تلميذه القديم ويقنعه بالحصول على أجازة من جامعة ماكبرى فى سيدنى بأستراليا ويحضر إلى واشنطن ليصل فى أحد مراكز الأبحاث والدراسات التابعة لإيهك . . . وهو معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى . . . وبعد ذلك بنحو عامين بدأت أيام حكم إدارة كلينتون وتم اختيار - مارتين إنديك - ليكون أحد مساعدى مستشار الأمن القومى ، فكان التزاماً عليه أن يؤدى اليمين ما بين يوم وليلة ويتحول إلى مواطن أمريكى ليتولى المنصب الجديد . . . وقد عين بعد ذلك سفيراً للولايات المتحدة فى إسرائيل ثم انتقل إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى أكبر منصب مختص بالشرق الأدنى والأوسط والصراع الإسرائيلى - العربى - ويبدو أن خريجي اللوبى يتمتعون بمواهب خارقة ، فهم يتولون مناصب مهمة مثل منصب

رئيس اللجنة القومية للحزب الديمقراطي الذي يتولاه ستيف جروسمان ، وهو رئيس سابق لإيبك ، (مل سمبر) الذي ترك إيبك ؛ ليصبح الرئيس الحالي للجنة القومية للحزب الجمهوري . . . وهناك أيضاً (أرني كريستمنون) وكان مديراً للشئون القانونية في إيبك وأصبح رئيساً لطاقم مكتب رئيس مجلس النواب السابق نيوت جينجريتش ، وحتى كبير مندوبي (سي . إن . إن) في البيت الأبيض - ولف بليتز ، هو الآخر من خريجي وظيف لوبي إيبك . ولا تنسى أيضاً شخصيات أخرى ، تولت مهام كبيرة في إدارة كلينتون مثل وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت . . . وويليام كوهين وزير الدفاع وصمويل برجر مستشار الرئيس للأمن القومي ، وراحم عمالقونيل مستشار الرئيس كلينتون للشئون السياسية والاستراتيجية وهو من أقوى رجال الرئيس في البيت الأبيض . ويوجد للوبي إيبك ثمانية مراكز في أنحاء الولايات المتحدة غير العاصمة واشنطن ، ويبلغ عدد موظفيه ١١٥ موظفاً بالأجر . ومن مهام اللوبي الأخرى ترتيب ورعاية زيارات أعضاء الكونجرس الأمريكي إلى إسرائيل ، وتتبع الاتصالات بجميع أفرع الحكومة الأمريكية .

وتجدر الإشارة إلى أن لوبي إيبك لم يُسجل على أنه لوبي أجنبي ، وإنما كمنظمة أمريكية تعمل وفق القانون الأمريكي ووفق قواعد اللعب السياسي فيها . . . حتى ولو كان اسمها بالكامل هو اللجنة الأمريكية الإسرائيلية لشئون العلاقات .

وثيقة كلينتون

أثار فوز المرشح الديمقراطي بيل كلينتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية تساؤلات عديدة داخل إسرائيل حول مدى التزام الإدارة الأمريكية الجديدة بالتعهدات التي طرحها كلينتون خلال حملته الانتخابية ، ويأتي هذا الترقب الإسرائيلي بصفة خاصة بسبب الاهتمامات المقبلة للإدارة الأمريكية الجديدة بالأوضاع والشئون الداخلية الأمريكية ، الأمر الذي قد يؤثر على حجم المعونات الخارجية الأمريكية . . . بما في ذلك المعونات لإسرائيل . . . ولكن البعض في إسرائيل رأى عدم وجود ما يدعو إلى القلق ، بالنظر إلى ما أعلنه كلينتون من أن (كاهن الكنيسة الذي يؤدي

الصلاة عنده لوصاء خيرًا بإسرائيل) وبصفة خاصة بالنظر إلى (البيان) (لو الوثيقة) التي تحدث كلينتون عن إسرائيل من خلالها أثناء الحملة الانتخابية . والتي انفردت صحيفة يديعوت أحرונوت بنشرها قبل الانتخابات بتاريخ ١١/٢/١٩٩٢م .
وفيما يلي نص بيان كلينتون حول إسرائيل :

« إنه ونقبه (آل جور) على قناعة بأن أمريكا وإسرائيل شريكتان في علاقة خاصة تعتمد على قيم ومصالح مشتركة ، وبأنه لا ينبغي علينا التخلي عن تعهداتنا لإسرائيل . . . إنني أؤيد المستويات الحالية من المعونة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل . . . أقوى حليف ديمقراطي لنا في الشرق الأوسط . . . وهذه المعونة تبعث على استقرار بعيد المدى في المنطقة ، وتجسد التزامنا بلمن إسرائيل وسبلاتها . وثمة مصلحة أساسية للولايات المتحدة في التعاون الاستراتيجي بين أمنينا . . . إن إدارة كلينتون ستعمل على الوفاء بتعهدات أمريكا بشأن نشر فائض أسلحة أمريكية إلى إسرائيل ، وعلى تحقيق تعاون لوجيستي من أجل تعزيز القوات الأمريكية في المنطقة . وإنني ملتزم تجاه الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل على أعدائها .

ولقد عقدت العزم على المحافظة على استمرارية مسيرة السلام ، وعلى ضمان عدم حدوث ثغرة في المفاوضات الحالية بسبب الانتخابات الرئاسية . . . ولا ينبغي على الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات من جانب واحد في مسيرة السلام . وبدلاً من ذلك يمكننا أن نلعب دور المحفز والوسيط النزيه في المفاوضات . . . ولكن في نهاية المطاف ، فإن إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية هي التي ستبرم السلام فيما بينها ، وأعتقد أيضاً أن من الواجب على الدول العربية أن تبدي التزامها بالسلام عن طريق الإنهاء الفوري للمقاطعة غير القانونية التي فرضتها على إسرائيل . إن صدام حسين لا يزال يمثل تهديداً للمسلم الدولي ، وإنني أؤيد إقامة منطقة (خالية من الطيران) في جنوب العراق وإذا قررت الأمم المتحدة استخدام قوة متعددة الجنسيات لضمان تصياع العراق لاتفاقيات الهدنة والقرارات الأمم المتحدة وثيقة الصلة بذلك ، فبني سأؤيد اشتراك أمريكا . . . ومن الواجب أن

يفهم صدام حسين بوضوح أننا لن نتحمل خرق قرارات الأمم المتحدة من قبله .
ومن المتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تلعب دوراً رافداً في الحد من انتشار
أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى ، وعلينا أن نقدم يد العون في تأمين
إسرائيل وضمان قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد هذه الأسلحة الخطيرة ، وذلك
عن طريق تطوير الصاروخ - جيتس (أى السهم) المضاد للصواريخ البالستية . .
كذلك فبقنا نحتاج إلى جهد دولي نشط ، وإلى فرض عقوبات تسوية حتى نظل مثل
هذه الأنواع من الأسلحة خارج متناول الطفافة المستبدين » .

مزيد من الانحياز الأمريكي لإسرائيل

والكيل بمكيالين في أحداث المسجد الأقصى

عندما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل عقب
قيامها ، أوعزت إلى ألمانيا الغربية بالقيام بذلك وتقديم الفاتورة للولايات المتحدة
لتسديدها ، وذلك لكي تحافظ على مصالحها المهمة مع الدول العربية . وظلت
الولايات المتحدة تخشى الغضب العربي وتعتقد بأن له تأثيراً سلبياً على علاقاتها مع
الدول العربية في حالة انحيازها إلى إسرائيل . . ولكن هذا الحال لم يدم طويلاً ، فقد
استطاعت الصهيونية أن تتغلغل في الإدارة الأمريكية وتصبح مؤثرة في صنع القرار
الأمريكي ، ودفعت بها للقيام بحماية مصالحها وعدم الخجل من التحام العلاقات
الأمريكية - الإسرائيلية . . بل إن الولايات المتحدة تسوق الآن مصالح إسرائيل إلى
العالم العربي وغيره من الدول . وعلى نكر المصالح فإن مبدأ المصلحة الشخصية
سيطر على تفكير (آل جور) نائب الرئيس الأمريكي والمرشح للرئاسة فاختار
السيناتور اليهودي (جوزيف ليبرمان) ككاتب له ؛ ليضرب صغورين بحجر ،
أولهما : أنه فصل نفسه عن كلينتون ، حيث إن ليبرمان اختلف مع كلينتون على طول
الخط وكان أول من انتقده لعلاقته الغرامية مع مونيكا المتكربة في البيت الأبيض ، أما
الثاني : فهو أن ليبرمان يهودي وبذلك سيضمن آل جور أصوات اليهود حيث إن هذه
هي المرة الأولى التي يتم فيها اختيار أمريكي يهودي لمنصب نائب الرئيس ، وقد
تكون فرصة عظيمة لصعود مواطن يهودي إلى منصب رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية في المستقبل . وإذا كانت مباحثات كالمب ديفيد الثانية والتي أجريت في شهر يوليو ٢٠٠٠م بين يهود باراك وباسر عرفات بمشاركة أمريكية قد أسقطت تمامًا أي حديث عن وساطة أمريكية بعد أن ظهر الموقف الأمريكي على حقيقته منحازًا إلى إسرائيل ومتأمراً على الحقوق العربية ؛ فإن ما أعقب فشل المباحثات قد كشف عن الوجه القبيح للسياسة الأمريكية في المنطقة ، حيث امتزجت العنجهية بالوقاحة والابتزاز ؛ لترسم صورة كانت أمريكا قد جاهدت لينساها العرب ، وهكذا بدأ للرئيس كلينتون وأركان إدارته اليهودية حملة شعواء تطالب الفلسطينيين بالرضوخ ، وتضغط على الحكومات العربية والإسلامية ؛ لتمنع دعمها لعروبة القدس وحقوق الفلسطينيين . ثم يعلن كلينتون بنفسه الفيتو الأمريكي على إقامة الدولة الفلسطينية في موعدها الذي كان مقرراً له لثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٠ . ثم يُشعل الموقف بتصريح يعلن فيه أنه سيبحث نقل السفارة الأمريكية إلى القدس قبل تركه للحكم في نهاية عام ألفين . وسواء كان هذا التصريح محاولة لمساندة رئيس وزراء إسرائيل يهود باراك أو لتعزيز فرص زوجته هيلارى في الانتخابات لمجلس الشيوخ أو لابتزاز الفلسطينيين والعرب ، فإن النتيجة المؤكدة هي أن كلينتون فقد ما تبقى له من مصداقية وفقد الدور الأمريكي ما بقي له من قدرة على ادعاء النزاهة . والحقيقة أن ما تفعله الولايات المتحدة من محاولات للابتزاز سيضع المنطقة على حافة انفجار تعرف أمريكا جيداً أن مصالحها هي التي ستكون أولى ضحاياه . وهذا بالفعل ما حدث بعد انحيازها الأعمى لآلة الحرب الإسرائيلية وتجاهلها لأبسط الحقوق الفلسطينية في الدفاع عن أنفسهم ، ليس بالدبابات والصواريخ والمدافع والطائرات وكافة الأسلحة المباحة والمحرمة ، بل بالحجارة ، نعم بالحجارة !! ففي أعقاب زيارة استنزافية للحرم القدسي الشريف مخططاً لها جيداً بين رئيس الوزراء باراك وبمباركته ، وبين اليميني المتطرف زعيم حزب الليكود أرييل شارون في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام ٢٦٠٠م ، خرجت الجماهير الفلسطينية للدفاع عن مقدساتها الإسلامية والمسيحية فقابلهم الجنود الإسرائيليون المنججون بالملاح وأطلقوا عليهم الرصاص ، فسقط أكثر من مائة قتيل ، وأصيب أضعاف ذلك من الفلسطينيين من مختلف الأعمار ، كل هذا والولايات المتحدة التي تدعى أنها شريك

محاييد لم تحرك ساكنًا ، ولو حتى تخرج بمجرد تصريح إداة للأعمال العسكرية ضد الفلسطينيين . ولكنها تحركت فقط وأقامت الدنيا ولم تقعدا عندما قُتِل جنديان إسرائيليان تسلا إلى مدينة رام الله الفلسطينية بملايس مدنية ، فما كان من الأهالي الفلسطينيين إلا أن قتلوهما . وهنا شاهدنا العريضة الأمريكية مادلين أولبرايت تصب الزيت على المشاعر العربية الملتهبة بظهورها على شاشة التلفزيون وهي حزينة وغاضبة تنعى بكل الأسمى واللوعة سقوط الجنديين الإسرائيليين ، وتقدم للشعب الإسرائيلي نيابة عن الشعب الأمريكي خالص العزاء والمواساة في مصابهم الأليم ، هذا دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى أكثر من ملحة قتل فلسطيني من الأطفال والشباب الذين سقطوا برصاص الجنود الإسرائيليين وهم عزل من السلاح ولا يحتمون إلا بالحجارة مدافعين عن وطنهم ، وبررت وزيرة للخارجية الأمريكية العمليات العسكرية الإسرائيلية بأنها رد فعل للعنف الذى يمارسه الفلسطينيون ضد جنود إسرائيل هكذا نجد أنه حتى العزاء تكيله الولايات المتحدة بمكيالين . ومع تصاعد حالة الغليان فى الشارع العربى بدأت المصالح الأمريكية فى الإحساس بالخطر وفعلًا تم نسف مدمرة أمريكية فى ميناء عدن اليمنى ، وهو حادث يرتبط معناه بشكل أو بآخر مع ما جرى فى المناطق الفلسطينية ، وكان له ردود فعل على المستوى السياسى والإعلامى الأمريكى بعيدة إلى حد ما عن مفردات الواقع الحادث ، فغور القصف الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية ولمنشآت السلطة الوطنية الفلسطينية فى رام الله وغزة فى أعقاب مقتل الجنديين الإسرائيليين وفور العملية الانتحارية التى استهدفت المدمرة الأمريكية فى عدن، سارعت منظمة (إيباك) وهى أقوى المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة بالاستغاثة ومناشدة رجالها داخل الكونجرس الأمريكى ، الذين سارعوا قبل عطلة الكونجرس بالاجتماع ؛ لتمرير مشروع قرار تقدم به (بنيامين جيلمان) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى يدعو فيه الرئيس كلينتون إلى إدانة للزعيم الفلسطينى ياسر عرفات بالتسبب فى أحداث العنف التى تهدد الشعب الإسرائيلى ، وبأنه يرفض العودة إلى مائدة المفاوضات، وأنه يجب على الولايات المتحدة إظهار تضامنها مع شعب وحكومة إسرائيل ، وسارع (جيلمان) بجمع توقيعات أقصار الكونجرس على بيان يقول : إن

الولايات المتحدة لم تفعل اللازم لوقف العنف ضد الإسرائيليين ، ويشجع الإدارة الأمريكية على استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ؛ لوقف صدور أى قرارات أخرى ضد إسرائيل بالضبط على دول المنطقة (أى العرب) ، ولكن فى الوقت ذاته سارع العديد من الساسة الأمريكيين المخضرمين بتوجيه نصيحة وتحذير إلى الإدارة الأمريكية نبهوا فيها إلى ضرورة التحرك بشكل بعيد عن التحيّز إلا للمصالح الأمريكية حتى لا يخسروا مصالحهم مع العرب ، ومنهم مستشار مجلس الأمن القومى السابق فى حكومة كلتر (بريزنسكى) الذى وجه اللوم إلى الرئيس كلينتون على إسراره بالإعلان عن إدانته وصدمته وتعازيه لحادث مقتل جنديين إسرائيليين فى الوقت الذى لم يسارع بإبداء الحزن تجاه مقتل أكثر من مائة من الفلسطينيين فى مشاهد أوجعت قلوب المواطنين فى جميع أنحاء العالم ، وقال : إنه يشك فى أن عرفات يستطيع التحكم فى العنف أو أن يأمر بوقفه ، فردود أفعال الفلسطينيين الذين عاشوا عقوداً تحت الاحتلال الإسرائيلى هى ردود فعل شعبية ، كما أنه ليس من التوازن أن تساوى أو تقارن الإدارة الأمريكية فى رؤيتها للوضع بين أناس سلاحهم الحجارة ، وبين جيش مملح بكل أنواع الآليات العسكرية المتقدمة . وقد أيد سكوكروفت المستشار السابق فى مجلس الأمن القومى فى حكومة بوش (الأب) ما قاله بريزنسكى وأضاف أن الكرة الآن فى ملعب رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك ، وأنه لو كان فى مكان كلينتون لطلب من إسرائيل وقف إطلاق النار فوراً . ولكن كلينتون بالطبع له حساباته الأخرى بسبب نائبه - آل جور - وزوجته هيلارى التى تخوض الانتخابات لمجلس الشيوخ الأمريكى ، وبالمناسبة فقد قطعت هيلارى احتفالاً أقامته بمناسبة عيد زولجها ؛ لتتضم إلى مظاهرة تضم اليهود المتشددين فى نيويورك ، ونددت معهم بمقتل الجنديين الإسرائيليين .

هذه الأحداث المتلاحقة جعلت كلينتون يطلب من مساعديه وضع كل الأوراق والطرق لكيفية إيجاد حل للتصعيد الحالى ، وإعلان حالة قتاتهاب القصى لحماية المنشآت الأمريكية العسكرية على مستوى العالم ، وتم تحذير المواطنين الأمريكيين من خطر تعرضهم لعمليات انتقامية ، كما تم تعميم أوامر أمنية مشددة على السفارات الأمريكية وموظفيها بالخارج .

لقد ظهر كلينتون على حقيقته فى آخر أيامه فاستسلم للإسرائيليين ، وترك البيت الأبيض دون إحراز إنجاز يحسب له فى قضية السلام « الشرق الأوسط » لما الفلسطينيون - ومعهم كل الحق - فقد تمسكوا بالتوصل إلى اتفاق نهائى يقوم على المرجعية الدولية المتمثلة فى القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والقرار ١٩٤ الذى ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين . لقد حاولت أمريكا فى صفقة مزدوجة توصيل إسرائيل إلى مطلبها بوقف الانتفاضة الثانية التى اندلعت إثر الزيارة المشنومة للسفاح شارون لسطح المسجد الأقصى فى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وذلك من خلال فرضها لاجتماع أمنى ترعاه وكالة الاستخبارات الأمريكية ، وحاولت شطب المرجعية الدولية من خلال إعلان مبدأ عقيم يقدمه كلينتون كهدية لإسرائيل قبل أن يحمل عصاه ويرحل .

بوش الابن فى البيت الأبيض

ومع وصول الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض خلفاً لكلينتون ترددت أنباء أن الأمور الداخلية تتدهور فى إسرائيل وأن واشنطن يعترىها قلق شديد ، وبضاعف من قلقها ومن قلق قيادات اليهود الأمريكيين معرفة أن بوش الابن ورفاقه سيطلوا فترة طويلة أسرى الاستمئاع بدفع العلاقات مع معظم العواصم العربية ، فضلاً عن الانشغال بأمور أخرى وبالدرس والتحصيل والاستعداد لما هو أت مستقبلاً والاستمرار فى بذل الجهود الأمريكية حتى يتم التوصل إلى صيغة توقف على الفور التدهور الداخلى فى إسرائيل وتهدأ من عصبية السياسيين والمستعمرين اليهود وتوهمهم واندفاعهم بمعنى آخر ؛ أن يكون هدف هذه الجهود هو التوصل إلى صيغة تُبَرِد الانتفاضة الفلسطينية أو تُبعثرها وتعيد مسيرة التمسوية إلى مسيرتها الأصلية فى خدمة أمن إسرائيل ومستعمراتها الموجودة بالأراضي الفلسطينية المحتلة .

لقد كان الرئيس بوش الابن على علم تام بأن (مؤتمر مدريد) الذى عقد عام ١٩٩١ عُقد بجهود أمريكية بذلتها إدارة بوش الأب ، وبالتالي لا يمكن التراجع عن مرجعيته التى تتمركز حول مبدأ الأرض مقابل السلام . وكلفت رموز حزب الليكود

اليميني بزعمه « شارون » الذى فاز برئاسة الوزراء فى إسرائيل فى الانتخابات التى جرت فى شهر فبراير عام ٢٠٠١م قد ردت وروجت لإمكانية للتوصل إلى اتفاقيات مرحلية ، علماً بأن أرييل شارون هو الذى طالب قبل انتخابه أيضاً بإجراء قضية القدس وبحثها بعد عشرين عاماً ، وهو الذى سارع وبشكل سافر حين كان يشغل منصب وزير البنية التحتية بالتوسع فى بناء المستعمرات اليهودية فى الأراضي العربية المحتلة ويفرض واقع الاحتلال على هذه الأرضى والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة وإذا كان العرب بالإجماع ومعهم للرأى العام الدولى يطالبون باستئناف المفاوضات ، فإنهم يؤكدون مصداقيتهم تجاه السلام العادل والشامل ؛ ولكن فى الوقت الذى تحركت فيه كل القوى السياسية الإقليمية والدولية لاحتواء العنف المتصاعد فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، إذا بحكومة شارون تواصل اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطينى الأعزل وتتبع أسلوب للتصفية الجسدية للقيادات والكوادر الفلسطينية الأمنية والمدنية مستخدمة فى ذلك الطائرات والصواريخ والزوارق البحرية والمدفعية الثقيلة ، كما قامت بعزل المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وأحكمت الحصار العسكرى حول القرى والمدن وتركت الحبل على الغارب للمستعمرين اليهود المتطرفين كى يعيشوا ضاذاً فى الأرضى الفلسطينية وضد المواطنين الفلسطينيين الأبرياء ٠٠ كل هذه التصرفات الوحشية والمستفزة من جانب الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون ، لم تحرك ساكناً لدى الإدارة الأمريكية الجديدة نظراً لانشغالها بهمومها الداخلية والتركيز على الهجمات العسكرية ضد العراق ، وإذا سمع صوتها يكون على استحياء بتوجيه النصح للجانبين الإسرائيلى والفلسطينى بضبط النفس والحد من العنف والتركيز على توجيه اللوم للفلسطينيين بأن يكفوا عن الإرهاب ضد إسرائيل !! كما توجه الاتهامات إلى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات بأنه لا يبذل الجهد الكافى لوقف شعبه عن ممارسة أعمال العنف ضد الإسرائيليين ، ففى عُرف أمريكا « أن ما يقوم به الفلسطينيون من أعمال مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى ليست إلا أعمالاً إرهابية وأن من حق إسرائيل أن تدافع عن مواطنيها ضد هذا الإرهاب » . إن الولايات المتحدة تغلب الأوضاع فجعلت إسرائيل هى الضحية المظلومة وأن الفلسطينيين هم الجناة !! وفى غمرة المواجهات

بين القوات الإسرائيلية والشعب الفلسطيني واستخدمها كافة الوسائل القمعية له وكافة وسائل الإرهاب والتخويف والتجوير عقد مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية في مدينة دربان بجنوب أفريقيا ، وفوجئ العالم بمقاطعة الولايات المتحدة للمؤتمر وذلك إرضاء للوبي اليهودي في أمريكا ، وقد أصبح هذا الإرضاء من أولويات السياسة الأمريكية حتى لو كان ذلك على حساب مشكلة التفرقة العنصرية التي تنخر في جذور المجتمع الأمريكي . وكانت (مجلة تلين) الأمريكية قد ذكرت في هذا الصدد « أن تراجع المشاركة الأمريكية في مؤتمر دولي ليس مفاجأة !! ولكن المفاجأة بالنسبة للمشاركة في مؤتمر حول التفرقة العنصرية كان هو السبب وراء القرار الأمريكي ، وهو أن المؤتمر والمشاركين فيه سوف يهاجمون إسرائيل والصهيونية » .

وهكذا وقفت الولايات المتحدة وحدها مرة أخرى إلى جانب إسرائيل في مواجهة المجتمع الدولي . . ولا أحد ينسى أيضا (الفيتو) الذي تستخدمه دائما عندما تجد إجماعا ضد إسرائيل حول قضية معينة تدينها . الأمر الذي يبطل مفعول إدانتها ، وذكرت مجلة - تلين - الأمريكية في صراحة تامة أن غياب الدور الأمريكي لن يؤثر على شرعية المؤتمر ؛ لأن الإدارة الأمريكية الحالية ليس لها ثقل أخلاقي على الساحة الدولية ، وأشارت المجلة أيضا إلى أن قرار واشنطن بتقليص دورها في المؤتمر حركة لها مضمون رمزي ، وليس لها نفس أهمية المليارات التي تُقدم لإسرائيل ؛ إلا أن هذا التحرك الرمزي له أيضا معنى لدى الدول العربية ، وهو أن المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية واحدة وهي رسالة تُعرض واشنطن للخطر . وكتب (توني كارن) المحلل السياسي المعروف : أن احتياز واشنطن المطلق لإسرائيل سيقتضى على سمعتها كوسيط أمين وبالتالي سيضر بإسرائيل ، وأوضح المحلل أن التصريحات المتوازنة التي تصدر عن الخارجية الأمريكية والتي تطالب الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات باحتواء العنف وتحذر إسرائيل من اغتيال الفلسطينيين الفلسطينيين ومن إعادة احتلال الأراضي الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية ، إنما هي تصريحات تستهدف إنقاذ عملية السلام ، وهي عملية حيوية للحفاظ على المصالح الإسرائيلية ، وانتقد المحلل (توني كارن) ما يصدر من

تصريحات تخالف ذلك من مصادر عديدة بالإدارة الأمريكية ، الأمر الذى يشجع رئيس وزراء إسرائيل شارون على أن يضرب عرض الحائط بما تقوله الخارجية الأمريكية ٠٠ وقال : إن شارون يحفر لنفسه وإسرائيل حفرة سحيقة ، وإن إسرائيل فى أزمة ٠٠ والدول مثلها مثل الأفراد بحاجة إلى أصدقاء لا لمساندتها فقط ؛ بل لتقديم المساعدة على مشاكل تتردد فى مواجهتها ، ولوضع المحلل أن واشنطن لا يجب أن تكون مثل الصديق الذى يسمح لصديقه المخمور بقيادة سيارته لمجرد إصداره على أنه يدرك ما يفعل ٠٠

شارون يصطد فى الماء العكر

كعادة إسرائيل دائماً فى انتهاز الفرص ، حاولت القيادات الإسرائيلية - ومنذ أول لحظة على حادث الهجوم الإرهابى فى واشنطن ونيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م - استغلال هذا الحادث الإرهابى وتستثمره لصالحها ، فبدأت تشد ألتها الدعائية والإعلامية مُستخدمة كل وسائل الإقناع للإيحاء للقيادات الأمريكية وللمواطنين الأمريكين بأن ما جرى ليس إلا دليلاً على وجود ارتباط لمصالح ومصير الشعبين الأمريكى والإسرائيلى فى مواجهة عدو مشترك هو الإرهاب العربى والإسلامى ، وأنه إذا كانت أمريكا تخوض حرباً ضد الجماعات الإرهابية ؛ فإن إسرائيل أيضاً تخوض مثل هذه الحرب ضد الإرهاب الفلسطينى ، وأن إسرائيل وأمريكا - فى قارب واحد - يعانون من الإرهاب ، وبكل بجاحة وصلف أعلن شارون وزبائنه أن عرفات هو مثل ابن لادن بالنسبة لإسرائيل حيث إنه يحرص الشعب الفلسطينى - حسب قوله - للقضاء على إسرائيل ، كما يعتزم ابن لادن العمل على تدمير الولايات المتحدة ٠٠ وإذا كانت الولايات المتحدة تخضع فى أغلب الأحيان لأهواء إسرائيل وقلاتها وتنفذ لهم رغبتهم حتى ولو بدون وجه حق ، فإنها لمسه حظهم أن الإدارة الأمريكية لم تنصت إلى التحريض الإسرائيلى وتجاهلته تماماً ، واتخذت خطوة إيجابية رغم الكارثة التى نمر بها وهى مناشدة الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى بل والضغط عليهما وبشدة ؛ لكى يتم لقاء الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلى شمعون بيريس على أمل أن يضع هذا اللقاء حداً للعنف الدائر فى الأرضى الفلسطينية المحتلة ٠٠ ولكن يبدو أن أمريكا لجأت إلى هذه

الخطوة فى محاولة منها لتهنئة الأوضاع وإرضاء العرب ؛ كي تحصل على دعمهم فى محاربة الإرهاب وذلك من خلال الانضمام إلى الائتلاف الدولى الذى دعت إليه ، والحقيقة المرة التى اكتشفها الجميع بعد ساعات من لقاء بيريس - عرفات فى السادس والعشرين من سبتمبر ٢٠٠١م ، أن الولايات المتحدة إنما تمارس دوراً تمويهيّاً حتى يصبح لدى الدول العربية انطباع بأن شيئاً ما سيحدث على الساحة الفلسطينية وأنه من الممكن أن يكون الحل قاب قوسين أو أدنى ، لكن حقيقة الأمر حتى الآن ليست إلا مجرد سراب وهم كبير فالعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى مستمرة وشارون ينتقد أى خطوة تدعو إليها الولايات المتحدة بل ويستخف بها . . . وما هو مطلوب الآن من الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل بشكل جاد حتى تمثل للشرعية الدولية وتنفذ الاتفاقيات التى أبرمتها مع الجانب الفلسطينى ، كما أنه على الولايات المتحدة أن تبدأ أيضاً بالقضاء أولاً على أسباب الإرهاب ، وذلك بحث إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية ؛ لأن الاحتلال هو فى الحقيقة نوع من الإرهاب وأحد الأسباب الأساسية التى ساعدت على نمو الإرهاب وانتشاره حتى طال الولايات المتحدة نفسها ، وهناك من يرى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى تغيير سياستها لتقضى تكرار مثل تلك الهجمات . والحقيقة أيضاً أن هناك إجماعاً غير مسبوق سادراً عن دول وأشخاص فى كافة أنحاء العالم يفيد بأن الولايات المتحدة باتحيازها الكامل لإسرائيل ودعمها لها تجنى ثمار ذلك جيداً ، كما أنها تهاجم حالياً (أسامة بن لادن) وتعتبره عدوها الأول هو ونظام الحكم فى أفغانستان ونسبت أنها قامت بدعم الأفغان خلال حربهم مع الروس .

وقمما يتعلق بمحاولة توريط أطراف عربية أو إسلامية واتهامها بتدبير التفجيرات التى حدثت فى واشنطن ونيويورك ، فلا ينبغي الانزعاج من ذلك لأنه توظيف إسرائيلى متوقع ، ويجب على العرب استغلال الحدث كما استغله الإسرائيليون وتوضيح أنهم يدينون قتل الأبرياء والقيام بهجوم إعلامى قوى ومضاد يُبرز براءة العالم العربى واتحياز أمريكا لإسرائيل ، وأن هذا الاتحياز للصهيونية قد أدى إلى وقوع ما حدث وتوريط العرب فى هذا الأمر استجابة للتهامات الصهيونية يكمل دائرة الاتحياز ، فعلى الأمريكيين أن يبحثوا عن الفاعل الحقيقى وأن يتحلوا بالهدوء

والقوى ، فربما يكون القاعل من دخل أمريكا نفسها ، وربما من المخابرات المركزية الأمريكية (المسى . أى . إيه) عن طريق عناصر تم شراؤها بالمال ، ولا يستبعد أيضا أن تكون أجهزة استخبارات عالية الكفاءة كالموساد الإسرائيلى متورطة فى هذا الحادث ؛ فقد يكون المنفذون ذوى ملامح أو لكنيات عربية أو إسلامية لكن أصابع الموساد وراءها ، والحذر كل الحذر من التصرع والحقق والعنف الذى قد يتسم به رد الفعل ، كذلك يجب الحذر من الوقوع فى الشرك الإسرائيلى الذى يحاول استغلال ما حدث فى أمريكا لصالحه ، وذلك فى اتجاهين : الأول هو إصاق التهمة فى هذه الجريمة بالفلستينيين والعرب والإسلام ، والاتجاه الثانى هو محاولة الإيحاء بأن هناك حالة من السرور والشماتة فى الشارع العربى تجاه تلك الكارثة التى تحدث لأول مرة بالولايات المتحدة وبهذا الحجم ، كما يجب التفارقة بين الرفض العربى لتوجهات السياسة الأمريكية لدعمها المطلق لإسرائيل خاصة فى العام الأخير وبين الإذانة للإرهاب ورفضه مع التأكيد على التفارقة بين المقاومة المسلحة المشروعة ضد الاحتلال وهى عمل مشروع بقوة القانون الدولى وبين العمليات الإرهابية التى يجب إدانتها جميعا ؛ لأن العرب أصحاب حق وطلاب عدل وسلام .

* * *

المصادر والمراجع

- ١- الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل - مركز الدراسات الميسية والاستراتيجية بالأهرام • تأليف د • عاصم أحمد الصموقى •
- ٢- أوراق (باللغة العبرية) تحت عنوان أرض إسرائيل - الولايات المتحدة وإسرائيل، أ • دورون - بيت بيرل ١٩٨٨ •
- ٣- خيار شمشون • إسرائيل - أمريكا والقنبلة - بقلم سيمور م • هيرش •
- ٤- علاقات خطيرة - القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية - الإسرائيلية بقلم/ اندرو كوكيرن و ليسلى كوكيرن •
- ٥- المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل • بقلم/ لى أوبرين •
- ٦- الثالوث الخطر والمصير المحتوم بقلم ناعوم تشومسكى •
- ٧- المساعدات الخارجية لإسرائيل من عام ٤٨ - ١٩٩٦ • بقلم/ أحمد السيد النجار •
- ٨- الاتحياز - علاقة أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية ، بقلم/ ستيفن جرين - دار حسان للطباعة والنشر •
- ٩- مقالات باللغة العبرية من صحف إسرائيلية (هآرتس - يديعوت أحرونوت - معارف) •
- ١٠- أعداد من مجلد الملف ، وهي نشرة تعنى بالمشنون الإسرائيلية والصهيونية •
- ١١- أعداد من مجلد المرصاد الذى يعنى بالمشنون الإسرائيلية •

العلاقات الإيرانية الأمريكية

محمد صادق الحسيني

كاتب وصفي ومستشار وزير الثقافة الإيراني

رغم اختلاف المؤرخين الراصدين لمسار تشكل وتطور ، ومن ثم تحول العلاقات الإيرانية الأمريكية ، بشأن تقسيمها إلى مراحل مختلفة ، أم وضعها في سياقات متداخلة ، فإن هناك مراحل خمساً يمكن تسجيلها في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين :

١ - المرحلة الأولى والتي تبدأ من عام ١٨٢٩م ، وحتى عام ١٨٥٠م ، حيث تنحصر العلاقة بالشأنين الديني والثقافي فقط ، وفيها يبدأ الأمريكيون رحلتهم الأولى باتجاه إقامة روابط مع إيران من خلال الإرساليات التبشيرية إلى كل من أرومية (شمال غرب) ومن ثم تبريز ، عاصمة أذربايجان الإيرانية ، ولجدي عواصم إيران التاريخية القديمة ، وعموماً في الغرب الشمالي الإيراني ، حيث مناطق تركز الآشوريين والأرمن والمسيحيين .

٢ - المرحلة الثانية والتي تبدأ مع عام ١٨٥٠م وحتى الحرب العالمية الثانية ١٩٤١م ، والتي سيقلب عليها الطابع الاقتصادي شيئاً فشيئاً مع استمرار الرابطة الثقافية ، وبدعم المساعي الأولية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بجهود المصلح الإيراني الكبير أمير كبير ، رئيس وزراء السلطان فتح علي شاه ، ملك القاجار ، الذي قام بإرسال أول سفير إيراني - وهو ميرزا أحمد خان - مكلف بفتح ملف العلاقات مع واشنطن إلى استقبول ، لبحث الأمر مع السفير الأمريكي هناك ، ومن ثم محاولة عقد اتفاقية أمنية مع الطرف الأمريكي ليتى بمسئله إلى الخليج ، لحماية إيران من العثمانيين والإنجليز . لكن الأمريكيين يستنكفون ويقترحون

اتفاقية تجارية واقتصادية ، وهو ما يتم التوقيع عليه في خمسينيات القرن التاسع عشر .

٣- المرحلة الثالثة من ١٩٤١ إلى ١٩٥٣م وهو تاريخ قلب حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية على يد المخابرات الأمريكية ، وهي مرحلة تصاعد النفوذ السياسي الأمريكي واستحكامه .

٤- المرحلة الرابعة وهي المرحلة التي بدأت مع قلب حكومة مصدق حتى نهاية السبعينيات ، حين تحولت إيران إلى قاعدة أمريكية متقدمة ، ورقم مهم في معارك التوازن الأمريكية في الشرق الأوسط ، وأصبحت إيران مركز تجمع للمستشارين الأمريكيين ، وأصبح قرار طهران تابعاً بشكل رئيسي للمصالح الأمريكية في المنطقة .

٥- مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية وحتى اليوم وهي مرحلة القطعية والحرب الباردة بعد أن خسرت واشنطن نفوذها في إيران بشكل واسع النطاق ، وصارت أبعد ما تكون عن التأثير في الشعب الإيراني .
أبرز ما يلاحظ في هذه المراحل المختلفة هو ما يلي :

١- تبدو العلاقات الأمريكية الإيرانية إيجابية طوال المراحل الثلاث الأولى ، وقد لعبت أمريكا دوراً إيجابياً على الدوام في توازن علاقات إيران الخارجية ، بل إنها غالباً ما كانت تلعب دور القوة الثالثة في مقابل تصارع القوتين العظميين بريطانيا وروسيا على النفوذ على إيران ، باعتبارهما همّاً قارئاً وآخر بحرياً ، ظلاً دائماً يكتمان أفعاس صاحب القرار الإيراني .

٢- طلبت إيران من أمريكا أن تلعب دور المنفذ لها أثناء صراعها مع إحدى الدول الكبرى مرتين ، الأولى حين طلبت في عام ١٨٥٦م إرسال قوات بحرية إلى الخليج لمواجهة العثمانيين والبريطانيين ، وإيجاد توازن معهما ، وهو ما رفضته أمريكا ، وهي سابقة ملفتة في تاريخ العلاقة بين البلدين ، والثانية حين طلبت إيران - حكومة مصدق - من واشنطن لعب دور مساند في أزمة تأميم النفط الإيراني وإخراجه من الهيمنة والاحتكار البريطاني في بداية الخمسينيات .

٣- حادثة قلب حكومة مصدق الوطنية على يد المخابرات الأمريكية والبريطانية، حيث كانت البداية الكارثية - إذا جاز التعبير - في تحول الصورة الأمريكية لدى الإيرانيين من صورة الطرف المجاهد، ومن ثم العادل، وثالثًا الإيجابي، إلى صورة الأمريكي المعادى لأمال الإيرانيين. وهو ما خلق ما بات يعرف «بجدار انعدام الثقة السميكة».

٤- حجم الدور الذي لعبته إسرائيل في خلق هذا الجدار، عندما فرضت نفسها كعامل مؤثر في شق العلاقات الإيرانية الأمريكية، بإجبار حكومة الشاه محمد رضا بهلوي للاعتراف بها ولو ككلمة واقع، الأمر الذي أثار حفيظة رجال الدين الثوريين وجمع من المثقفين الدينيين، ومن ثم إخلال عامل محاربة إسرائيل والنفاع عن القضية الفلسطينية، والموقف منها إيجابيًا أو سلبًا، شكل عنصرًا مهمًا من عناصر استمرار الحرب الباردة، أو للعودة المتروكة لمسار العلاقات الطبيعية.

٥- عدم تعلم الأمريكيين الدرس الكافي من واقعة التدخل السافر في مسار التحولات الداخلية الإيرانية ليام حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية في الخمسينيات، وما آل إليه ذلك التدخل من إثارة ضغينة واشمئزاز عام لدى الرأي العام الإيراني تجاه صانع القرار الأمريكي، يصعب تجاوزها اليوم، خاصة بعد محاولة تكرار تلك الواقعة بأشكال مختلفة منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في ١١ شباط ١٩٧٩م، حتى التحولات الأخيرة في إيران في إطار السجل الساخن الدائر بين الإصلاحيين والمحافظين، ومحاولة واشنطن الظهور بمظهر الحليف للإصلاحيين في محاولة لإعادة نفوذها السياسي أكثر من حرصها على التطبيع مع طهران، كما يؤكد العديد من المؤشرات، وكما تثبت الوقائع التي انعكست سلبًا على الإصلاحيين الساعين إلى آليات تطبيع يحكمها تكافؤ الفرص وليس علاقات الهيمنة وإملاء القرارات.

أبرز الوقائع والمنعطفات

* ١٨٢٥م، وصول أول بعثة تيشيرية أمريكية من جانب جمعية المبشرين البروتستانت الأمريكيين إلى إيران، تحت عنوان دراسة أحوال العيسويين الأذربيجانيين الإيرانيين، وذلك بزعمه اثنين من القساوسة هما سميت ودوايت.

* فى نهاية عام ١٨٥٠م ، يبدأ الاتصال الأول من جانب الإيرانيين مع السفير الأمريكى فى استانبول عن طريق سفيرهم هناك ميرزا أحمد خان ، وذلك فى محاولة لإقناعهم بإقامة علاقات دبلوماسية ، وهو ما يودى إلى عقد اتفاقية تجارية واقتصادية وتعلن بحرى ، لكن الأمر سرعان ما يتم إفساده من جانب ملوك القاجار ، إثر مؤامرة قتل المصلح الإيراني الشهير ورئيس الوزراء آنذاك المعروف بأمير كبير .

* فى عام ١٨٥٦م ، تعود إيران الاتصال بالأمريكيين عن طريق سفيرها فى استانبول ، وهذه المرة تطلب إرسال قوات بحرية عسكرية إلى الخليج لحماية المصالح الإيرانية أمام نفوذ العثمانيين والبريطانيين ، لكن الأمريكيين يرفضون ذلك .

* يناير من عام ١٨٨٢م ، تنجح المصالح الإيرانية لإقامة علاقات دبلوماسية بين واشنطن وطهران ، والتي تتمثل بقيام الكونجرس الأمريكى بإقرار أول سفير لبلاده إلى طهران ، وهو للوزير المختار من ج . بنجامين ، والذي أرسى دعائم أول سفارة أمريكية فى طهران فى يونيو من عام ١٨٨٣م .

وبعد ذلك بنحو خمس سنوات ، تقوم طهران بإرسال أول سفير - وزير مختار - لها إلى أمريكا ، وهو رجل الدولة المحنك حاج حسين على خان صدر السلطنة ، الذى عرف فيما بعد بـ « حاج واشنطن » ، وهو ابن ميرزاخان نورى صدر أعظم ، أى رئيس الوزراء . والوزير المختار المذكور سبق له أن مثل بلاده فى الهند قبل ذلك .

* فى عام ١٩١٩م تقوم واشنطن بأول عمل سلبى تجاه إيران ، وهو نوع من القطيعة بسبب توقيع الأخيرة لاتفاقية التعاون الشهيرة مع بريطانيا وهو ما لم يدم طويلا .

* فى نوفمبر من عام ١٩٣٥م ، تقوم واشنطن بإرتكاب حملة ملوك مع الوزير الإيراني المختار - السفير - غفار جلال علاء ، عندما تقدم على تصفيد يديه بالقوود الحديدية وقتياده إلى السجن ، بسبب حادث سير عاوى ، الأمر الذى يثير ضيق رضا

شاه الملك ، فيقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن في مارس ١٩٣٦م ،
وتبقى معلقة حتى عام ١٩٤٠م ، بعد أن يرسل وزير خارجية أمريكا مبعوثاً خالصاً
للاعتذار للشاه الإيراني .

* في صيف ١٩٥٣م ، تقدم للولايات المتحدة الأمريكية على واحدة من أبشع
سقطاتها التخفية حين دبرت الـ CIA إسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية ،
وأعدت الشاه محمد رضا بهلوى على عرشه ، من خلال تجنيد عملائها الدخليين ،
بالتعاون مع المخابرات وشركات البترول البريطانية .

* في ٢٦ أكتوبر من عام ١٩٦٣م ، يدخل على خط العلاقات الإيرانية الأمريكية
الزعيم الدينى آية الله العظمى الإمام الخمينى ، عندما يوجه خطابه التاريخى الشهير
إلى الشعب الإيراني ، ومنقذاً بشدة الحصانة القضائية التى يقدمها الشاه إلى
الأمريكيين المقيمين فى إيران ، وهو ما يثير غضب الرأى العام الإيراني ضد الشاه
والأمريكيين . وغضب الشاه على الخمينى ، فأمر باعتقاله ومن ثم إبعاده إلى تركيا ،
وهو ما يؤول بمصيره إلى الإقامة فى العراق ، فى النجف الأشرف فيما بعد .

وهو ما يؤدى خلال أشهر إلى إعلان الحكم العسكرى فى عدد من المدن الإيرانية
المهمة واحتقان الأجواء وحصول نوع من الانتفاضة التى تعتبر الإراهاصات الأولى
للثورة ضد حكومة الشاه .

* فى أبريل من عام ١٩٦٥م ، وبعد سلسلة قروض واتفاقيات تعاون ثنائية ،
يصل إلى طهران دين راسك وزير خارجية واشنطن ليلتقى بالشاه ويناقش معه
العلاقات الإيرانية الأمريكية .

* فى يونيو ١٩٦٦م ، يطلق الشاه محمد رضا تحذيراً للأمريكيين عبر صحيفة
الواشنطن پوست بخصوص احتمال لجوء إيران إلى دول أخرى غير أمريكا من أجل
التسلح وتأمين الدفاع عن أمنها فى الخليج .

* فى أبريل من عام ١٩٦٧م ، يقوم ريتشارد نيكسون بزيارة خاصة إلى
طهران ، يلتقى خلالها بالشاه ، تسبب اضطرابات دموية وسقوط عدد من القتلى ،

لتصبح الواقعة فيما بعد جزءاً من المناسبات الوطنية الشهيرة في القتال ضد الأمريكيين وضد الاستبداد .

* في نوفمبر ١٩٦٨م ، يقوم نيكسون الفائز في الانتخابات الرئاسية بإرسال برقية خاصة للشاه يعبر له فيها عن استعداد واشنطن لتعزيز روابطها الخاصة معه بصورة استراتيجية .

* في مايو ١٩٧٠م ، تبدأ حملة توعية دينية واسعة ضد عزم الشاه على ربط إيران واتباعها للقرار الأمريكي ، تؤدي إلى اعتقالات واسعة بين صفوف رجال الدين ، واستمر الخلاف واشتد بين الجانبين .

* في مارس ١٩٧١م ، وزارة الخارجية الإيرانية تطعن عن تكليف زوجة نيكسون برئاسة اللجنة العليا في الولايات المتحدة للاحتفال بأعياد مرور ألفين وخمسمئة عام على قيام الملكية في إيران .

* في مايو ١٩٧٢م ، يقوم نيكسون وزوجته بزيارة رسمية لإيران ، يعلن فيها الطرفان مجدداً على الروابط الاستراتيجية بينهما ، وهو ما يثير موجة احتجاجات جديدة بين الوطنيين والإسلاميين .

* في أبريل من عام ١٩٧٣م ، يحدث لقاء مهم بين السفير الأمريكي - الذي يصبح الأكثر شهرة في تاريخ العلاقات بين البلدين - ريتشارد هيلمز وشاه إيران في قصر نيلوران ، وهو ما يحمل أبعداً جديدة في التدخل الأمريكي في القرار الإيراني .

* في أكتوبر من عام ١٩٧٣م ، يتسلم الشاه في فيلادلفيا أول غواصة متقدمة لبحريته من الإدارة الأمريكية ، وفي نوفمبر يقوم باستقبال هنري كيسنجر مبعوثاً للرئيس نيكسون ليطلمعه على تطورات الحرب والسلام في الشرق الأوسط ، ومحادثات السلام التي كانت قد بدلت لتوها مع بعض الأطراف العربية .

* في يناير من عام ١٩٧٥م ، يقدم الشاه على عمل استقراطي جديد للرأي العام الإيراني ، وذلك من خلال تشكيل أول اجتماع في قصره للجنة الإيرانية للاحتفال بالثورة العنيفة لإعلان الثورة والاستقلال الأمريكي !

* في يناير ١٩٧٦م ، تدخل طائرات الـ F14 الأمريكية لأول مرة الخدمة العسكرية للقوات الإيرانية .

* في أغسطس ١٩٧٦م ، يعرب الشاه عن تراجيعه لنجاح فورد ، وليس جيمي كارتر ، لأنه (كارتر) قد ينحو منحى كيندى الناقد للشاه ، وفي نفس الشهر يتم اعتقال ثلاثة من الأمريكيين في طهران على يد منظمة فدائية إيرانية متطرفة .

* في ٢٦ أبريل ١٩٧٧م ، وافق كارتر على بيع طائرات الأوكس التجسسية المتقدمة للشاه .

* في ١٥ نوفمبر ١٩٧٧م ، تجرى تظاهرات للمعارضة الإيرانية هي الأضخم من نوعها ضد الشاه ، رفع خلالها المتظاهرون لأول مرة صور الإمام الخميني .
* في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧م ، انفجار كبير يهز مبنى جمعية الصداقة الإيرانية الأمريكية .

* في أغسطس ١٩٧٨م ، تعلن السفارة الأمريكية في طهران عن جرح عشرة أمريكيين في انفجار أحد المطاعم في شمال العاصمة .
* في ٤ نوفمبر ١٩٧٨م ، يبدأ الأمريكيون رحلة الخروج من إيران بعد سلسلة اعتداءات مباشرة وسلسلة مظاهرات معادية لهم وللشاه ، وارتفاع حدة التوتر بين الشعب والنظام الشاهنشاهي .

* ٢٥ نوفمبر ١٩٧٨م ، كارتر ينتقد CIA لعجزها عن رصد التحولات الكبرى التي تحصل في إيران .

* ١٥ ديسمبر ١٩٧٨م ، كارتر يبلغ بريجنيف بأن واشنطن لا تتدخل بالشئون الداخلية الإيرانية ولا تريد لطرف أن يتدخل فيها .

* في يناير ١٩٧٩م ، قادة الاتحاد الأوروبي وأمريكا يقرون بضرورة رحيل الشاه عن إيران في مؤتمر كوالالمبور .

* في ١٠ ديسمبر من العام نفسه ، أمريكا تعلن عن رغبتها في رحيل الشاه من أجل استقرار إيران !

* في نفس اليوم تقرر إيران قطع إمدادات النفط عن أمريكا .

* في ١٥ من يناير ١٩٧٩م ، يتم اغتيال كبير المستشارين الأمريكيين مع أحد كبار مساعديه في طهران .

* في ١٨ يناير ١٩٧٩م ، يسمح الإمام الخميني للمهندس مهدي بازرجان وأية الله موسوي أردبيل ، وهما أعضاء في مجلس قيادة الثورة ، بإجراء محادثات مع السفير الأمريكي في طهران السيد سوليفان .

* في ٢٢ يناير ١٩٧٩م ، يقوم وزير العدل الأمريكي السابق رامزي كلارك بالاجتماع بالإمام الخميني في نوفل شاتو في باريس ، ويقول عنه بأنه يملك مفتاح حل المشكلة في إيران .

* في ١١ فبراير ١٩٧٩م ، تنتصر الثورة ويسقط آخر معقل الشاه ، في حين لا يزال الأمريكيون يتسارعون عن إمكانية القيام بانقلاب عسكري ومدى نجاحه ، وذلك من خلال مكالمات هاتفية بين برزنسكي والسفير الأمريكي الأخير في طهران سوليفان .

* في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م ، تقوم مجموعة من الطلبة باحتلال السفارة الأمريكية في طهران وإعلانها مقرّاً للتجسس ويحتجزون جميع الدبلوماسيين والموظفين العاملين بها بعد عدة حوادث وتدخل في الشؤون الداخلية .

* في ٨ أبريل ١٩٨٠م ، يقرر الكونجرس الأمريكي قطع علاقات بلاده مع إيران بعد استنفاد وسائل تحرير الرهائن أو إيجاد حل للأزمة .

العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية

لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديداً إدارة الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر ، من رصد التحولات الكبرى التي كانت تتلاحق على الساحة الإيرانية في السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات ، مما جعلها تقف متحيرة أمام زلزال القرن العشرين ، وكيفية سقوط واحدة من أعنق قلاعها أمام عينها من دون سلاح ومن خلال ثورة الخطاب والكلمة وحركة الناس المتواصلة والممزوجة بالسلم والورود . وهكذا فقد خسرت معركة الدفاع واحدة من مواقع نفوذها المتقدمة بطريقة للشرنج ،

وكان ما كان إلى أن قال الشعب الإيراني بإجماع قل نظيره بين الأمم ، وبقيادة شيخ طاعن في السن ، لكنه ثاقب النظر ، ويعرف ما يريد : كش ملك ، فطار الملك وطارت حاشيته ، وبُهِتَ الذي لم يقرأ التحولات العميقة في الساحة الإيرانية في عقدي الستينيات والسبعينيات . ولم تتعلم الدوائر الأمريكية من تجربة التدخل وبسقاط الحكومات الوطنية ودورها المشنوم في إسقاط حكومة الدكتور / محمد مصدق في لوائح الخمسينيات .

ولكن ماذا حدث قبل إعلان الكونجرس قرار قطع العلاقات مع طهران ؟

١ - لقد حاولت الإدارة الأمريكية دون هوادة ، وبالشواهد والدلائل والقرائن العديدة ، منع استقرار الحكم الإسلامي الوطني بقيادة علماء الدين ، وهو الأمر الذي أجمع عليه الشعب الإيراني بوضوح لا يقبل الشك ولا التردد .

٢ - بعد فشلها في ذلك ، حاولت استدراج البعض من العناصر المؤثرة في صناعة القرار إلى جانبها ، في محاولة لتأليبها ضد قيادة رجال الدين .

٣ - قامت بتجميد العديد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بشراء أسلحة ، وصارت أموال الدولة الإيرانية الخاصة بهذه الصفقات ، وأيضاً ، مما كان يسمى بثروات الشاه وغيرها من الأموال التابعة للدولة الإيرانية والمودعة في البنوك الأمريكية .

٤ - أبدت استعدادها ، وإن كان بخجل وتردد أحياناً ، لاستقبال الشاه المخلوع الذي ظلت تطارده لعنة الشعب الإيراني ، ورفضت غالبية دول العالم ومعظم أصدقائه السابقين استقباله .

٥ - أخيراً وليس آخراً ، حفزت وشجعت عدداً من الضباط والخبراء من ذوي الميول الأمريكية على القيام بمحاولات انقلاب عسكراً فاشلة اكتشفت وأُخمدت في مهدها .

كل هذا جعل من الأجواء الشعبية غير المستقرة من غليان الثورة وعنفوانها تفرز وتبلور عملية احتجاز الرهائن الأمريكيين الشهيرة ، واحتلال الطلبة المتشددين للسفارة الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر من عام الثورة الأول ، أي ١٩٧٩م .

وهنا مرة أخرى وبدلاً من أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى قادة الثورة الأساسيين والحقيقيين والتفاوض معهم لإيجاد حلول سلمية وسليمة لأزمة الرهائن ، فقد دخلت إدارة الحزب الديمقراطي في متاهة جديدة ، هي متاهة اللعب على حبال الفتنة ، وشق صفوف القيادات ومراجع صنع القرار في إيران ، فحاولت التماس بعض (الأفندية) وبإخال البعض منهم في مراهنات باطلة حول إمكانية الاصطدام بالطلبة ، ولما عجزت عن ذلك ، أقدمت على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران بقرار اتخذه الكونجرس الأمريكي بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٨٠ ، وهو ما اعتبرته بعض الأوساط المطلعة ، حلقة في إطار الصراعات الأمريكية الداخلية على شكل التعامل مع الملف الإيراني . وهو أيضاً خطأ استراتيجي لا يُغتفر من جانب صانعي القرار الأمريكي ، لأنهم بذلك أوصدوا كل الأبواب باتجاه إمكانية التطبيع السريع مع الإدارة الإيرانية الجديدة .

ولا يختلف اثنان في إيران على اعتبار أن المشكلة الرئيسية وراء التخبط الأمريكي تكمن في عدم فهم الأمريكيين لظاهرة الحكم الديني ، ومن ثم عدم قدرتهم على التعامل معه في إطار تكافؤ الفرص والاحترام المتبادل والاعتراف بالخصوصية التي تميز بها حكام إيران الجدد ، سواء في المضمون أو في الشكل .

وهنا لابد من الوقوف عند واقعة « طبس » الشهيرة التي أربكت الأمريكيين تماماً وجعلتهم يفقدون الأمل نهائياً في أي احتمال للمصالحة مع الحكم الجديد ، بعدما سنّوا سيوفهم علناً في إطار عملية عسكرية شاملة ومكشوفة ، حاولوا من خلالها إرسال طائرات تجسس وأخرى مقاتلة وحاملة جنود لتحرير رهائنهم المحتجزين بأيدي الطلبة ، وما كان من القدر إلا أن وقف مع حكام إيران الجدد ، ومع الطلبة ، عندما اصطدمت الطائرات الأمريكية الحاملة للكوماندوز في صحراء « طبس » ، وهو ما كشف العملية وأفضلها ، وبالتالي ساهم في رفع حدة العداء ضد الأمريكيين في طهران ، كما ساهم في إطالة أمد الأزمة وتعييدها .

ولم يأت الحل الدبلوماسي الذي رعته الجزائر لأزمة الرهائن بعد ٤٤٤ يوماً من الاحتجاز بجديد على مستوى آمال التطبيع أو عودة العلاقات ، بقدر ما ساهم في

زيادة جدار انعدام الثقة بين الطرفين ؛ ذلك لأن الأمريكيين ارتكبوا أخطاءً جديدة أخطرها :

١ - وضعوا حل لزمة الرهائن في إطار اللعبة الداخلية والصراع الحزبي الأمريكي على الرئاسة بين كارتر وريجان لصالح الأخير وحزبه .

٢ - أبقوا على أصل المشكلة دون حل ، وهي عدم الاعتراف الواضح والصريح بالحكم الجديد ، وعدم رفع اليد عن أموال الدولة الإيرانية المحتجزة في البنوك الأمريكية .

الحرب الباردة

لقد شكلت الحرب العراقية - الإيرانية التي اندلعت مع تصاعد الأزمة الديبلوماسية بين البلدين ، مسرحاً وميداناً مناسباً لترسيخ أجواء الحرب الباردة بين طهران وواشنطن ، والتي ظلت تتحكم في كل خطوة أو مشروع أو جهد يريد الخروج من هذه الأزمة المستعصية أو التغلب على القطيعة .

وقد لعبت واشنطن دوراً محرضاً على تدلاع هذه الحرب وتلجيجها وإيقظتها مشتتة لأطول فترة ممكنة ؛ لإنهاء الإيرانيين والقضاء على الثورة .

ولم تتردد أمريكا في إعلان رغبتها الواضحة في مرات عديدة في أن ترى طهران منكسرة في الحرب ، لعلها تعود إلى منطقة النفوذ الأمريكي . وفي هذا الإطار ، ساهم موقفها المؤيد لنظام بغداد مرة ولمجموع الدول العربية المساندة له - ولا سيما دول مجلس التعاون آنذاك - وموقفها الخاصة في حرب النكلات ، وحمليتها المباشرة لصادم حسين في البحر والجو في تكريس العداء بين البلدين .

وقد جاءت عملية إسقاط الطائرة الإيرانية المدنية فوق مياه الخليج في ٣ يوليو من ١٩٨٨ لتكون بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في إطار انعدام فرصة للمصالحة بين طهران وواشنطن ، بعد أن كانت قد بدرت بعض العلامات على مثل هذا الإمكان في عام ١٩٨٦ ، في إطار فيما عرف يومها بإيران جيت أو إيران كونترا .

المعروف أن ريجان قد أرسل مساعده للأمن القومي مكافرين إلى طهران في مهمة سرية حاملا بعض احتياجات إيران للأسلحة المتقدمة في إطار مهمة متعددة الأهداف ، قال عنها ريجان يومها بأنها كالآتي :

- ١ - إيجاد رابطة مع طهران أفضل من العداء المستحكم .
- ٢ - إنهاء الحرب العراقية الإيرانية عن طريق المفاوضات .
- ٣ - إقتال سجل الإرهاب .
- ٤ - تحرير جميع الرهائن الأمريكية في لبنان .

في عهد رهنشجاني

لقد حاول رهنشجاني جاهداً - في دورتيه الرئاسيتين اللتين أعقبتا مرحلة الحرب - الدفع باتجاه تسوية ، ثم يأتي بعد ذلك تطبيع العلاقات مع واشنطن بالتدريج ، وعبر وسائل الاتصال السرية والمعتوية وصولاً إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مدعوماً بإرادة مضمرة - ولكن واضحة - للإمام الخميني تفيد بأنه لا بد من إيجاد حل للأزمة في حال تمكننا من إعادة أمريكا إلى أمتيتها في تعاملها مع إيران ، لكنه اصطدم في كل مرة بعاملين أساسيين :

- ١ - إصرار اللوبي الصهيوني على رفض للتطبيع قبل إخراج إيران من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي .
- ٢ - إصرار الإدارة الأمريكية على وضع الملف الإيراني في إطار الصراع الحزبي الداخلي ، واستخدم الملف الإيراني ورقة دائمة في هذا الإطار ، بدلا من النظر إليه في إطار تكافؤ فرص بين دولتين .

وكانت المباراة الشهيرة المعروفة بصفقة حفل سيرى النفطى الغازى - مع شركة كونوكو الأمريكية - هى آخر المبادرات الإيرانية لإظهار حسن النية ، والتي أفضلتها اللوبي الصهيونى الأمريكى فى آخر عهد رهنشجاني ، وهو ما صرح به رهنشجاني بوضوح ومن على شاشات الـ CNN فى مقابلة مباشرة بثت من طهران ، وهى الصفقة التى آلت فى عهد الرئيس محمد خاتمي إلى شركة توتال الفرنسية .

ولم تنفك الإدارة الأمريكية من وصف الرئيس الإيراني السابق بجورباتشوف -
فى محاولة لإضعاف موقفه للداخلى والخارجى على السواء - الأمر الذى يؤكد عدم
وجود رغبة فى التطبيع معه ، ما لم تخضع إيران لشروط أمريكا التعجيزية
والمفتعلة .

فى عهد ختمى

مع صعود الرئيس محمد خاتمى إلى سدة الرئاسة ، فى إطار انطلاقة إيرانية
جديدة فى الخطاب والأداء والتوجهات ، وإقدامه على إطلاق مبادرة الحوار المفتوح
بين الأمتين الإيرانية والأمريكية ، وفى إطار الحوار بين الحضارتين ، فقد بدت
علامات وبشائر جديدة حول إمكانيات انتهاء القطيعة التى دامت نحو عقدين من
الزمن .

لكن واشنطن ورغم « التنازل » الذى أبدته طهران عملياً تجاه الموقف الأمريكى
العداوى والمتشدد ، لم تقدم - رغم اقتراب انتهاء الدورة الرئاسية الأولى للرئيس
الإصلاحى - على أية خطوة عملية حتى الآن تظهر فيها حسن نية ، يمكن التفاوض
معهها بإمكانية العودة السريعة للعلاقات^(*) .

فى عهد ختمى فُتحت الأفاق على :

- انتقال واسع للسانحين ورجال الأعمال والمحققين والباحثين والرياضيين
والفنيين والفنانين وأفراد الشعب العادى ، لم تقدرها الإدارة الأمريكية حق قدرها .
- تنشيط المؤتمرات الإقليمية والدولية الثنائية والمتعددة التى يشترك فيها
إيرانيون وأمريكيون وجهاً لوجه يبحثون فيها إمكانية التطبيع بين البلدين .

- فرصة تعاون اقتصادى تجارى كبير ، من ضمنه مشروعات نقل النفط والغاز
الأسوى الأوسط والقوقازى عبر الأرضى الإيرانية ، والتى تعتبر الأكثر أمناً
والأقل كلفة ، والأجدى نفعاً للشركات الأمريكية ، دون أن يتم استثمارها من الجانب
الأمريكى للرسمى .

(*) تمت كتابة المقال قبل نهاية الفترة الأولى للرئيس ختمى .

وقد اكتفت الإدارة الأمريكية من كل تلك الأجواء بتقديم بعض الكلام الجميل وأشباه الاعتذارات عن أفعالها السابقة ، بينما لم تتقدم بخطوة صريحة أو جريئة واحدة باتجاه طهران خاتمي ، رغم التطويل المستمر من جانبها عن رغبتها في تجاوز الماضي وتكمير جدار عدم الثقة .

الآن وقد دخلت القطيعة بين إيران وأمريكا عهد الألفية الثالثة ، لابد من التوقف عند أهم العقبات الموجودة أمام عودة المياه إلى مجاريها بين الدولتين :

- ١ - بقاء الأرصدة الإيرانية مجمدة في البنوك الأمريكية .
 - ٢ - عدم الفصل بين موضوع العلاقات الثنائية ، والموقف المتباين للدولتين من أزمة الشرق الأوسط ، والقضية الفلسطينية بالتحديد .
 - ٣ - الاختلاف الباتن في النظرة إلى موضوع الأمن الإقليمي ، أي أمن الخليج تحديداً .
 - ٤ - عدم إقرار الولايات المتحدة بأن زمن إبلاء لقرارات والتحكم بمصائر الشعوب قد ولى ، وعدم اعتذارها الرسمي والصريح عن تنخلاتها المفزوعة السابقة في الشؤون الإيرانية .
- بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تصر على مطالبة إيران بالكف عن :

- ١ - معارضة الحل السلمي لقضية الشرق الأوسط .
 - ٢ - السعي لامتلاك أسلحة نووية .
 - ٣ - دعم الإرهاب .
- في حين أن طهران تعتبر أن هذه المزاعم مجتمعة هي من إبلاءات اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية ، وأنه إن لم تتحرر الإدارة الأمريكية من هذه الضغوط فيقه ليس بالإمكان حصول تقدم ملموس على طريق انطلاق المفاوضات المباشرة ، ناهيك عن التطبيع أو عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

* * *

فيتنام مغامرة فاشلة

تنتمى فيتنام ولاوس وكمبوديا لمنطقة الهند الصينية التى كانت جزء من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية منذ أواخر القرن التاسع عشر .

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أعلن الزعيم الشيوعى « هوشى منه » استقلال كل فيتنام . . . وعندما بدأ واضحا أن فرنسا غير راغبة فى منح استقلال كامل لفيتنام . . . قاد « هوشى منه » « الرابطة من أجل استقلال فيتنام » فى نضال محدود لنتهى بعد ٨ سنوات بهزيمة فرنسا فى معركة « ديان بيان فو » فى عام ١٩٥٤ . بفضل المساعدة الشعبية التى حظيت بها الرابطة وزعيمها . . . وتكتيكات جرد العصابات التى استخدمها هوشى منه وقواته ، وقبل كل ذلك عدالة قضيته . . . انهزمت فرنسا رغم المساعدات العسكرية والاقتصادية التى قدمتها لها الولايات المتحدة . . . التى اعتبرت نضال الفيتناميين ضد الاستعمار الفرنسى جزء من الحر للباردة . . . وأن منطقة جنوب شرق آسيا إحدى المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية عملت الولايات المتحدة كل ما فى جهدها لتعطيم حركات التحرر الوطنى و توحيد الشمال والجنوب الفيتنامى .

فى يوليو ١٩٥٤ انعقد مؤتمر دولى لتسوية سلمية فى الهند الصينية إعترفت بحق شعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا فى الاستقلال . . . ورفضت الولايات توقيعه . . . وكان هدفها تحويل منطقة الهند الصينية إلى جسر لتوسع الولايات فى جنوب شرق آسيا .

وبمقتضى اتفاقية جينيف فى عام ١٩٥٤، حصلت فيتنام ولاوس وكمبوديا على الاستقلال من فرنسا . وتم تقسيم فيتنام بشكل مؤقت إلى دولتين شمالية شيوعية وجنوبية .

فى فيتنام الشمالية، تم الاعتراف بحكومة الرابطة من أجل استقلال فيتنام ، وهى تحالف يضم مختلف الاتجاهات السياسية برئاسة للزعيم الشيوعى هوشى منه . تقرر أن تكون لفيتنام الجنوبية حكومة منفصلة مؤقتة . . على أن تجرى انتخابات فى فيتنام بشقيها الشمالى والجنوبى فى عام ١٩٥٦ .

بدأت حكومة الرئيس الأمريكى « ليزنهور » فى البحث عن مرشح لمنصب رئيس الحكومة فى سايجون . . واختارت عميل المخابرات المركزية « نجو دين ديم » رئيساً للوزراء . وكان قد تم وضع برنامجاً سريعاً يؤمن التغلغل الأمريكى فى المنطقة، وما أن انسحبت القوات الفرنسية حتى أسرعت الولايات المتحدة لملء ما تسمية الفراغ .

جرى استفتاء فى فيتنام الجنوبية تم بمقتضاه تنحية الإمبراطور . . وأعلنت الجمهورية فى فيتنام الجنوبية . . وأصبح « نجو دين ديم » أول رئيس لفيتنام الجنوبية . رفض النظام الفاشى الذى أنشأته الولايات المتحدة فى فيتنام الجنوبية الإعداد للانتخابات . . ولم تضغط عليه الولايات المتحدة لتكديها من فوز الشيوعيين وخوفها من أن يتجاهل « هوشى منه » المصالح الأمريكية . . وأن تؤدى تسوية سياسية لنجاح للتنمية فى فيتنام بمعزل عن النفوذ الأمريكى .

وقع تمرد فى فيتنام الجنوبية ضد فساد النظام . . وتزايد النفوذ الأمريكى فى شئون البلاد . ورفض الرئيس « ديم » الاستجابة لمطالب الفلاحين بإجراء إصلاح زراعى . قاد المتمردون فى فيتنام الجنوبية حرب عصابات وهاجموا المسؤولين والمبائى الحكومية . . وأحرق الرهبان أنفسهم أحياناً ليحرجوا الحكومة .

ساندت الولايات المتحدة إرهاب الدولة لقمع المتمردين . . واستخدمت القوة لسحق القوى السياسية والشعبية المتمردة فى فيتنام الجنوبية .

استمر التمرد فى فيتنام الجنوبية ضد النظام الفاسد . وقام الجيش بانقلاب ضد نظام « ديم » فى عام ١٩٦٣ . . ولقى فيه للرئيس « ديم » مصرعه .

حكم فيتنام الجنوبية سلسلة من الجنرالات لا يقلوا ضاذاً عن نظام «ديم» .
استمرت المقاومة للنظم العميلة في فيتنام الجنوبية في شكل حرب عصابات .

قررت الولايات المتحدة زيادة وجودها العسكري في فيتنام الجنوبية . قمت
فيتنام الشمالية بمساعدة عسكرية للمتمردين تمثلت في إمدادات ومعدات وقوات .
وأعتبر «هوشي منه» هذه المساعدة مبررة بعد رفض فيتنام الجنوبية إجراء
الانتخابات . . التي كانت ستؤدي حتماً لتوحيد شطري فيتنام .

قاد «هوشي منه» نضالاً جديداً من أجل توحيد فيتنام . تشكلت فصائل الدفاع
الشعبية في فيتنام الجنوبية في منتصف عام ١٩٥٩ . وبحلول عام ١٩٦٠ سيطرت
القوات الوطنية على أجزاء كبيرة من فيتنام .

تفغل أمريكي

في مايو من عام ١٩٦١ ، درس الرئيس الأمريكي جون كينيدي برامج الأعمال
السرية ، التي اقترحتها لجنة شون فيتنام ، برئاسة الجنرال «تايلور» ، والتي
أوصت فيها بإرسال عملاء لفيتنام الشمالية بطائرات مدنية ، وتغلغل وحدات من
فيتنام الجنوبية في جنوب شرق لاوس ، لتدمير قواعد وخطوط المواصلات ، وطرق
الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية . . وإقامة شبكة للمقاومة وقواعد ، وإرسال
مجموعات سرية للتخريب على أرض فيتنام الشمالية . ولوصت اللجنة بتكليف
المخابرات المركزية الأمريكية ، «سي . أي . إيه» بتنفيذ هذه البرامج .

أرسلت للولايات المتحدة بالفعل إدوارد ليندسل على رأس بعثة من المخابرات
الأمريكية مهمتها تنفيذ برنامجاً واسعاً من أعمال التخريب في فيتنام الشمالية ، من
تدمير طرق مواصلات ، وخزانات وقود ، ومشاريع صناعية ، إلى توزيع منشورات
معادية للنظام ، وإثارة الفوضى ، وزعزعة أسس للنظام الثوري .

وينكر «دونالد كيسلي» في كتابه «داخل السى أي إيه» كيف أن ضباط
وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانوا يدفعون رواتب للمسؤولين في فيتنام ، كما
ساهمت المخابرات الأمريكية في عمليات عسكرية وشبه عسكرية في فيتنام ولاوس
وكمبوديا . وبالطبع تجسست المخابرات الأمريكية لصالح نظام فيتنام الجنوبية .

والواقع أن تاريخ تغلغل النفوذ الأمريكي في فيتنام بدأ في عهد «أيزنهاور» وبالتحديد في أغسطس ١٩٥٤ ببرنامج سرى للخطوات العسكرية والاقتصادية والسياسية التي يمكنها أن تؤمن التغلغل الأمريكي في المنطقة. وقامت الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٥٤ لنظام «ديم» مساعدات اقتصادية، وأرسلت مستشارين عسكريين لفيتنام الجنوبية. وبلغت فترة رئاسة «أيزنهاور» في ١٩٦١ كان هناك عدة مئات من المستشارين العسكريين الأمريكيين في فيتنام، ارتفع عددهم في عام ١٩٦٢ في عهد الرئيس جون كينيدي إلى أربعة آلاف كلفت مهمتهم تدريب جيش سايجون.

وقد أمر الرئيس كينيدي في عام ١٩٦٢ الطائرات الأمريكية بشن غارات مباشرة على سكان الريف حيث يعيش ٨٠% من الفيتناميين. وصور الإعلام الأمريكي «وادلای ستيفنسون» مندوب أمريكا في الأمم المتحدة هذا العدوان على أنه عملية دفاع. والحقيقة إنه كان عدواناً سافراً ضد شعب فيتنام وخاصة ضد القرويين في فيتنام الجنوبية الذين كانوا يعارضون الوجود الأمريكي. وتم تهجير الفلاحين في فيتنام الجنوبية لقرى محصنة في محاولة لعزل رجال حرب العصابات عن الفلاحين الذين استمروا في عملياتهم الفدائية من داخل القرى.

صعدت حكومة الرئيس كينيدي (١٩٦١ - ١٩٦٣) الهجوم على فيتنام الجنوبية. ووصل عدد القوات الأمريكية في أواخر ١٩٦٢ إلى ١٧ ألف وتم تجنيد مائتي ألف من فيتنام الجنوبية.

في أواخر ١٩٦٣ قفز عدد القوات الأمريكية إلى ٢٠ ألف. لم يكن الرئيس كينيدي يرغب أن تحارب قوات أمريكية، بصورة مباشرة، ضد الأسويين، على أرض أسوية، إلا أنه وافق رغماً عنه بناء على توصية وزير الدفاع «روبرت مكنمارا»^(٩) ووزير الخارجية «رسل» والذين أصرا على تدخل الولايات المتحدة بصورة فعالة في الشؤون الداخلية لفيتنام الجنوبية، وهي خطوة ورطت الولايات المتحدة في الحرب.

(٩) مصدر في منتصف التسعينات كتاب لملكمارا عن (الحرب الخاطئة في فيتنام !).

تصعيد الحرب

قدم ليندون جونسون (٦٣-٦٩) نفسه للشعب الأمريكى على أنه مرشح السلام . وكان لفتحابه استفتاء ضد التوسع فى الحرب .

وفى الوقت الذى أظهر فيه جونسون تاييده «للسلام» ، كان مستشاروه يخططون من أجل تصعيد الحرب ، والتوسع فيها ، لتمتد فيتنام الشمالية . فى أغسطس ١٩٦٤ تم تنفيذ خطة لعدوان أمريكى واسع النطاق ضد فيتنام . . . قدمت المخابرات الأمريكية فى مطلع عام ١٩٦٤ للبيت الأبيض .

وفى محاولة لتبرير تصعيد الحرب ، أعلنت الحكومة الأمريكية أن سفن حربية فيتنامية هاجمت الطرادين «ميدوكس وتيرنر» فى المياه الدولية .

اتخذ الكونجرس قرار تونكين الذى أطلق عملياً يد الحكومة الأمريكية لتقوم بغزو مسلح سافر . وسمح الكونجرس للرئيس بإرسال مزيد من القوات البرية الأمريكية لفيتنام . . . ولم يعرف سوى بعد انقضاء سنوات . . . أن المخابرات الأمريكية والبنجابون هما اللذان استئثرا بالحلثة . . . وأن الطراد «ميدوكس» اخترق المياه الإقليمية لجمهورية فيتنام الديمقراطية بصورة استفزازية . . . وأطلق النيران على زوارق الدورية ، التى دافعت عن أمن حدود الدولة . . . وطارت الطراد إلى عرض البحر . وبعدها بيومين أعلنت الحكومة الأمريكية أن السفن الحربية الفيتنامية هاجمت الطراد «ميدوكس» فى المياه الدولية واستغلت الحلثة كذريعة لغزو فيتنام الشمالية .

أرسل «جونسون» قوة تدخل سريعة وضخمة لمهاجمة فيتنام الشمالية . . . ووسع الحرب لتشمل كل منطقة الهند الصينية متجاهلاً رسالة «جون ميكون» مدير المخابرات الأمريكية التى أرسلها إلى «مكجورج باتدى» مساعد الرئيس «جونسون» لشئون الأمن القومى . لكد «ميكون» فى الرسالة أن سقوط فيتنام ولاوس فى براثن الشيوعية لن تؤدى بالضرورة إلى سقوط بقية دول جنوب شرق آسيا . وأن نظرية الدومينو التى تدعى أن المتبقى من دول جنوب شرق آسيا سوف يسقط فى أيد الشيوعية هى نظرية وهمية مفندة بذلك المبرر الأمريكى الأساسى للحرب ، وهو منع انتشار النفوذ الشيوعى .

كما تجاهل « جونسون » أيضاً تقارير مستشاريه فى عام ١٩٦٤ بأن رجال حرب العصابات للمتمردين يسيطرون على ٤٠ ٪ من قرى فيتنام الجنوبية . ويحظون بمساعدة قوية وتأييد الفلاحين .

لم يكن هدف الولايات المتحدة للدفاع عن شعب فيتنام . فالولايات المتحدة لا تملك حقاً مشروعاً أو أخلاقياً للتدخل فى الشؤون الداخلية لفيتنام . كما لم يكن من حق الولايات المتحدة إنشاء فيتنام جنوبية غير شرعية ، منتهكة بذلك اتفاقيات جينيف . ولم يكن أيضاً من حقها استخدام العنف والقوة لتحقيق أهدافها .

عندما هاجمت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية فى أوائل الستينيات ، أعلن « أدلاى ستيفنسون » مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة ، أن بلاده تدافع عن الفيتناميين الجنوبيين ضد عدوان داخلى . ويقصد تمرد القرويين الفيتناميين . فهل قطعت القوات الجوية والجيش الأمريكى كل هذه المسافة للدفاع عن حكومة عميلة فاسدة نصبوها ضد إرادة الشعب ؟

والحقيقة أن الحرب نشبت لرفض فيتنام أن تقوم بدور التابع فحق عليها العقاب والدمار .

لم يكن فى مقدور دولة مثل فيتنام أن تشكل خطراً على الولايات المتحدة . أو أن تغزو أى دولة وتتصر عليها .

لقد خشيت الولايات المتحدة أن تنجح شعوب الهند الصينية لاوس وكمبوديا وفيتنام فى تحقيق استقلالها . بمعزل عن النفوذ الأمريكى . وتصبح نموذجاً تحذى به دول أخرى .

نجح رجال حرب لعصابات فى فبراير ١٩٦٨ فى السيطرة على ٨٠ ٪ من كل مدن وقرى فيتنام الجنوبية واستمر القصف الوحشى على مدن فيتنام الشمالية وسقطت آلاف الأطنان من القنابل الأمريكية على مدن فيتنام الشمالية والتي يفوق عددها بكثير ما سقط على ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية . وبلغ عدد القوات الأمريكية التى أرسلت إلى فيتنام للجنوبية أكثر من نصف مليون . وكثفت الولايات المتحدة القصف على فيتنام الجنوبية وتم تدمير المدن والقرى فى دلتا الميكونج إلى الجنوب من سايجون . ويقول نعم تشومسكى فى كتابه « تواريخ الانشقاق » . لم

يكن هناك فعليًا فيتناميين شماليين يقاتلون في فيتنام الجنوبية ولكن الفيتكونج ٠٠ وهم قوات التحرير الوطنى ٠٠ والقوة الأجنبية الوحيدة الموجودة في دلتا الميكونج كانت القوات الأمريكية والمرترقة التايلانديين والكوريين الذين جلبتهم الولايات المتحدة.

وصفت لو بررت الولايات المتحدة عمليات القصف الجوى بالناها، وقتل مئات الآلاف وإيذاء مئات القرى بأنه دفاع عن النفس ٠٠ وغطى الإعلام الأمريكى الحرب ٠٠ وبدأ الشعب الأمريكى يدرك ما يحدث هناك من أهوال وفظائع وعمليات إيذاء ومذابح للشعب الفيتنامى.

ثورة الرأى العام

مارس الرأى العام الأمريكى ضغوطا شديدة على الحكومة الأمريكية للانسحاب من فيتنام بعدما زادت الخسائر بين الأمريكيين ٠٠ وعارض المثقفون الأمريكيون الحرب ٠٠ إلا أن معارضتهم لا ترجع لالتزام أخلاقى أو أيديولوجى بقدر ما تعود لاقتناعهم بانعدام فرص كسب هذه الحرب.

بدأ صراع بين المؤيدين والمعارضين لحرب فيتنام وأوشك أن يتحول إلى صدع فى الجبهة الداخلية الأمريكية ٠٠ وكذلك بين المسؤولين الأمريكيين ٠٠ مما دفع وزير الدفاع الأمريكى لتحذير الرئيس من خطورة حدوث انشقاق داخلى ٠٠ وخروج الأمور عن نطاق السيطرة ٠٠ وأعربت هيئة الأركان الأمريكية عن قلقها من مخاطر حدوث ثورة حقيقية فى البلاد ٠٠ وعصيان مندى ٠٠ مما سبب أزمة سياسية داخلية خطيرة ٠٠ وبذلك لعب الرأى العام الداخلى وما سببه من تشقاقات داخلى دورًا حاسمًا للغاية فى إنهاء الحرب فى فيتنام ٠٠ وأجبر الولايات المتحدة فى نهاية المطاف على التخلي عن فيتنام الجنوبية.

لم يكن الرئيس الأمريكى جونسون يعترف للرضوخ للضغوط الشعبية رغم أنه أوقف عمليات قصف فيتنام الشمالية فى مارس ١٩٦٨ ٠٠ ومع بداية عام ١٩٦٩ كان هناك فى فيتنام الجنوبية نصف مليون جندى أمريكى وخمسون ألف جندى كورى جنوبى وسبعمئة وخمسون ألف من قوات فيتنام الجنوبية فى مواجهة أربعمئة

وخمسون ألف من الفيتكونج وسبعون ألف من قوات فيتنام الشمالية طبقًا لكتاب « حقوق الإنسان والممارسة الخارجية الأمريكية » لنجوم تشومسكي .

وعندما تأكد الرئيس جونسون أن ثورة الرأي العام الأمريكي لن تمكنه من إرسال مزيد من القوات ، قرر اللجوء إلى « فتنة » الحرب . . أي تسليح وتدريب جيش فيتنام الجنوبية حتى يدافع عن بلاده . وسمح هذا الحل باتسحاب تدريجي للقوات الأمريكية .

بحلول عام ١٩٧١ علنت نصف القوات الأمريكية لبلادها واستأنف الرئيس نيكسون قصف فيتنام الشمالية بالقنابل بشكل مكثف مستخدمًا مواد كيميائية لتدمير الغابات ، وتم إسقاط عشرات الآلاف من عبوات مبيدة ، وأمطرت الطائرات الأمريكية السكان بالنايالم ، واستخدمت غاز السارين القاتل والمحرّم دوليًا . وتحولت الحرب في الهند الصينية إلى اختبار لأحدث أنظمة الأسلحة . . وقتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء . كما أمر نيكسون بقصف لاوس وكمبوديا التي كانت تمر عبر أراضيها الإمدادات والقوات من فيتنام الشمالية . ولم ينجح كل هذا . . وبحلول نهاية ١٩٧٢ سيطر الفيتكونج على كل النصف الغربي من البلاد . وتعرض الرئيس نيكسون إلى مزيد من الضغوط الخارجية والدخلية للانسحاب من فيتنام . وتساعد السخط العام بسبب استمرار الحرب . . وما تسببه من خسائر بين الأمريكيين .

في يناير ١٩٧٣ تم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار . . وسحب القوات الأمريكية من فيتنام . . واحترام الشمال والجنوب للحدود . . وعودة الأسرى . . وإزالة القواعد الأمريكية . . إلا أن الفيتكونج استمروا في الحرب حتى سقوط حكومة الرئيس « ثيو » في فيتنام الجنوبية في ٣٠ أبريل ١٩٧٥ . . وتوحدت فيتنام تحت حكومة شيوعية .

بمساعدة الولايات المتحدة لنظام فاسد وغير فعال ، ونجاهلها لحق قوات التحرير الوطني في الحكم ، وحق فيتنام أن تكون دولة واحدة ، شجعت الولايات المتحدة بالفعل على انتشار الشيوعية في فيتنام الجنوبية .

لقد هزمت الولايات المتحدة لأنها لم تكن تحارب من أجل قضية عادلة . . كما

لنها واجهت عدواً شرساً .. فالفيتكونج كانوا مدربين جيداً على حرب العصابات ويحاربون على أرضهم ومؤمنون بدالة قضيتهم .. بينما الجيش الأمريكي مدرب على الحروب التقليدية .. ووجد صعوبة فى التعامل مع حرب العصابات .. ومع مقاتلين لا يمكن التعرف عليهم .. ويمكنهم أن ينوبوا وسط أفراد الشعب .. وعجزت الولايات المتحدة رغم القصف الوحشى عن وقف الإمدادات لرجال حرب العصابات ، بالإضافة إلى أن فيتنام الشمالية ، رغم خسائرها للفلاحه والإصابات التى نجمت عن القصف الأمريكى المكثف ، صمدت بشدة وكان ردها نقل سكان المدن بعيداً عن القصف وإعادة بناء المصانع خارج المدن .

لقد كان لهزيمة الجيش الأمريكى فى فيتنام أثراً عميقة على المجتمع الأمريكى .. وضربة قاصمة لمكانتها .. وعاشت عقدة فيتنام محفورة فى وجدان الشعب الأمريكى .. تطفو من آن لآخر لتؤرقه .

ويقول الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون فى كتابه « نصر بلا حرب » أن مأساة فيتنام جرحت كبرياء أمريكا وقللت من قدرها فى أعين خصومها ، وكان الدمار الأكبر داخل الوطن ، فخسارة الحرب أخلت بتوازن أمة لم تعهد الخسارة .. ومزقت صفوف الأمريكيين ودعمت الاتجاه الإنتمالى الذى وجد يوماً فى الشخصية الأمريكية ..

لقد راح ضحية هذه الحرب ٥٧ ألف أمريكى وثلاثمائة ألف فيتنامى وإيادة مئات القرى فى فيتنام .

وكانت الحرب صفحة خزى وعار فى تاريخ الولايات المتحدة ، ولا يمكن للعالم أن ينسى مذبحه « ماى لى » التى ارتكبها الجنود الأمريكيون والتى راح ضحيتها ٥٠٠ مدنى أعزل .

بعد انتهاء الحرب ، عملت الولايات المتحدة على استمرار معاناة الشعب الفيتنامى وإيقاع أكبر قدر من الضغوط على تلك البلاد التى دمرتها .. بل دعمت الولايات المتحدة نظام الخمير الحمر فى كمبوديا من أجل نزف فيتنام .

* * *

المراجع

- ١ - أمريكا طليعة الاتحاد
- ٢ - نصر بلا حرب
- ٣ - ٥٠١ سنة الغزو مستمر
- ٤ - حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية
- ٥ - داخل السى أى إيه
- ٦ - وكالة المخابرات المركزية بدون قناع
- ٧ - ما الذى يريده العم سام ؟
- ٨ - تولريخ الانشقاق
- ٩ - ضبط الرعا ع
- روجه جارودى
- ريتشارد نيكسون
- ناعوم تشومسكى
- ناعوم تشومسكى
- دونالد كيسلى
- سرجيف
- ناعوم تشومسكى ، تعريب: عادل المعلم
- ناعوم تشومسكى
- ناعوم تشومسكى

مراجع اجنبية

- 10- Marxism Socialism and Democracy in Latin America -
Richard Harris.
- 11- America's global Interests
Edward K. Hamilton
- 12- Modern World History
Peter Moss
- 13- Hidden Agenda
John Pilger
- 14- American Government
Dr. Grier Stephenson
Robert Bresler
Robert Friedrich
- 15- Mastering Modern World History
Norman Lowe

المكسيك

تاريخ دموى

سهير جبر

نقيب رئيس تحرير جريدة الأخبار

يتداخل تاريخ الولايات المتحدة والمكسيك بشكل مؤلم أحيانا . وقال الرئيس الأمريكى نيكسون : إن كثيرا من المكسيكيين الذين يعرفون هذا التاريخ لم يسمحونا . . . فقد كانت الحرب المكسيكية فى القرن ١٩ . . . واستغلال بعض الشركات الأمريكية لموارد المكسيك فى أوائل القرن العشرين . . . مثالين صارخين للإمبريالية التى لا يمكن الدفاع عنها .

كل من ولد فى المكسيك يعلم أن الأمريكيين اقتتصوا نصف أراضي المكسيك فى القرن ١٩ (تكساس ، كاليفورنيا ، لوتاه ، نيفادا ، كولورادو ، الأريزونا ، نيومكسيكو) ، إلا أن الأمريكيين لا يتذكرون أنهم خاضوا حربا غير مبررة مع المكسيك .

أسباب كثيرة كانت وراء هذه الحرب . النزعة التوسعية للولايات المتحدة التى دفعتها لشراء لويزيانا فى ١٨٠٢ . . والاستيلاء على فلوريدا بعد أن خسرتها إسبانيا فى ١٨١٩ . . ومنذ شراء الولايات المتحدة للويزيانا هاجر الأمريكيون بأعداد كبيرة متجهين غربا لأراضٍ غير أمريكية متجاهلين وجود سكان على هذه الأراضى بالفعل . . .

اعتقد المستوطنون الجدد أنهم مؤهلون لإدارة شئون هذه المناطق أفضل من الشعوب الأصلية ، سواء كانوا هنودا أمريكيين أو مكسيك كاثوليك

يتحدثون الإسبانية. وكان يسيطر على الأمريكيين، ومنذ حكم الرئيس «بولك» في ١٨٤٥، فكرة أن للولايات المتحدة الحق في أن تحتل قارة أمريكا الشمالية بأكملها حتى تُدخل إليها المدنية.

في البداية لم تشعر المكسيك بالتأثيرات الكاملة للتوسع الأمريكي على حساب الأراضي المكسيكية حتى ضمت الولايات المتحدة تكساس لأراضيها. ويبدو أن الخوف الأمريكي، من إمبراطورية مكسيكية مترامية الأطراف، كان وراء محاولات الولايات المتحدة تقليص حجم إمبراطورية المكسيك حتى لا تشكل لها في المستقبل خطورة أو منافسة. وكانت المكسيك قد ضمت بعد علم من استقلالها عن إسبانيا في ١٨٢١ دول أمريكا الوسطى. فالمكسيك كانت لها دائماً مكانة ووضع خاص في أمريكا اللاتينية بوصفها دولة كبرى ومهمة يبلغ عدد سكانها ٩٠ مليون نسمة، وتشكل مع الولايات المتحدة وكندا الامتداد لقارة أمريكا الشمالية، وبالإضافة للتوسع كانت رغبة الولايات المتحدة في احتكار تجارة القطن أحد الدوافع الرئيسية للحرب ضد المكسيك. فقد دعا الديموقراطيون إلى ضم تكساس من أجل التحكم عالمياً في تجارة القطن. وبعد ضمها بالفعل قال الرئيس الأمريكي «بولك»: «الآن تستطيع الولايات المتحدة التحكم في تجارة القطن». وكان دعاة التوسع يخشون أن تكسر تكساس - عندما تكون مستقلة - احتكار أمريكا لكثير من الموارد. وأن تكون منافساً قوياً للولايات المتحدة. أو أن تقوم بإلغاء الرق فتشتعل شرارة المساواة الخطيرة في القارة. ولهذا حرصت الولايات المتحدة على ضم تكساس لها.

في عام ١٨٣٥ عرضت الولايات المتحدة على المكسيك شراء كاليفورنيا مقابل خمسة ملايين دولار. إلا أن المكسيك رفضت بيع أراضيها.

نشبت أزمة بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد أن تكرر إقليم تكساس وأعلن استقلاله عن المكسيك في ١٨٣٦. ولم تكن دولة المكسيك في وضع يسمح لها بتأكيد سيادتها في مواجهة الممثلين الأنجلو - ساكسون. والواقع أن إقليم تكساس كان به أعداد كبيرة من المستوطنين الأمريكيين الذين تنفقوا على تكساس غالباً مع عبيدهم منذ العشرينات والثلاثينيات، وتجنسوا بالجنسية المكسيكية والذين لم يعجبهم أسلوب حكم المكسيكيين للولاية.

فى عام ١٨٣٥ تمرد هؤلاء المستوطنون ، وبعد عدة معارك دموية ، تم إجبار الرئيس المكسيكى « سانتا آنا » على توقيع معاهدة فيلاسكو فى عام ١٨٣٦ ، والتي منحت إقليم تكساس استقلاله . وقد رفض المكسيكيون الاعتراف بشرعية المعاهدة ؛ لأن الرئيس المكسيكى « سانتا آنا » كان سجيناً فى تكساس عندما أجبر على توقيع المعاهدة !

تتلع القتال على الحدود بين جمهورية تكساس وبين المكسيك واحتاز كثير من الأمريكيين علنا مع المستوطنين الأمريكيين الذين يعيشون فى تكساس .

قررت تكساس الانضمام للولايات المتحدة . . وأعلن الكونجرس الأمريكى فى ٤ يوليو ١٨٤٥ ضمها للولايات المتحدة . . وتحولت العلاقات المكسيكية الأمريكية إلى عداء سافر بعد أن رفضت للمكسيك استيلاء الولايات المتحدة على أراضيها . .

نفذت للمكسيك مزاعم الولايات المتحدة أن نهر ريوغراندي يشكل الحدود الجنوبية لتكساس . . وأكدت أن حدود تكساس تقع عند نهر نيوميس . . وأرسلت الدولتان قوات لتدعيم سيطرتها على الحدود المتنازع عليها .

وقد تلكأت حكومة الرئيس هيريرا فى إرسال جيش إلى تكساس بسبب الأوضاع المالية البائسة للمكسيك . . وبسبب الانقلاب الذى قاده « بارديس واى أريلاما » ، الذى أطاح بالرئيس « هيريرا » فى ديسمبر ١٨٤٥ . . وتشغال الحكومة الجديدة بالنزاعات الداخلية .

فى نوفمبر ١٨٤٥ أرسل الرئيس الأمريكى « جيمس پولك » « جون سلايدل للمكسيك لشراء نيومكسيكو مقابل ٥ ملايين دولار . وكاليفورنيا مقابل ٢٥ مليون دولار . . وتم رفض العرضين .

أمر الرئيس الأمريكى « پولك » فى ١٨٤٦ القوات الأمريكية بدخول الأراضي المتنازع عليها بين الولايات المتحدة والمكسيك . . والإعداد للحرب . احتلت القوات الأمريكية تلام مرتفعاً يطل على قرية مكسيكية ونصبت مدفعيتها فى مواجهة الميدان العام . وتحرشت المدفعية الأمريكية بالقوات المكسيكية التى استجابت للتحرش ، مما

أدى لأن يطن الكونجرس الأمريكي الحرب على المكسيك ، بناءً على طلب الرئيس «بولك» ، في ١٣ مايو ١٨٤٦ . وخصص الكونجرس للحرب مبلغ عشرة ملايين دولار وجيش قوامه ٥٠ ألف رجل . وبعد عدة سنوات شعر الكونجرس بخداع «بولك» فأداته بسبب حرب غير ضرورية . بدلت بشكل غير دستوري . وكان للحرب آثار دلخلية أيضًا في الولايات المتحدة ، فقد عارضها الحزب الجمهوري بشدة وخاصة واحد من أبرز وجوه «إيراهام لينكولن» بحجة أنها لصالح الجنوب ، الذي كان يسعى لضم ولايات لا تحظر العبودية . بينما كان الشماليون يعارضونها للحد من شوكة الجنوبيين ونفوذهم السياسي .

خاض الجيش الأمريكي حرباً تقليدية مستخدماً سلاح المشاة والفرسان والمدفعية والتكتيكات الأوروبية ، بينما لجأت بعض القوات المكسيكية لاستخدام حرب العصابات للضغط على الغزاة الأمريكيين .

لرأت القوات الأمريكية السيطرة على شمال المكسيك والتوصل لمعاهدة سلام سريعة . فتحرك جيشان أمريكيان جنوباً من تكساس . ونجحت القوات الأمريكية بقيادة الجنرال «زخاري تيلور» في عبور نهر ريو جراند ، والاستيلاء على تاموليباس ، بعد قتال عنيف دار في الشوارع ، واتجهت قوة أمريكية ثالثة تحت قيادة ستيفن كيرنى غرباً إلى سانتافي ونيو مكسيكو ثم كاليفورنيا . وعندما وصلت إلى كاليفورنيا في نهاية المطاف وجدت المستوطنين الأمريكيين قد أعلنوا استقلالها عن المكسيك ، تحت قيادة فريمونت وأطلقوا على جمهوريتهم المستقلة اسم «حامل العلم» استمرت هذه الجمهورية من ٤ يونيو وحتى ١١ يوليو .

انتشرت المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي في جنوب كاليفورنيا لمدة أربعة أشهر من ٩/٢٤ وحتى ١٣ يناير ١٨٤٧ . فلم يتقبل سكان كاليفورنيا الحكم الأمريكي . وحاصر سكان كاليفورنيا الحاكم القمعي «جيليسبي» في ٢٤ سبتمبر وأجبروه على الاستسلام ومغادرة لوس أنجلوس . وتحت القيادة البطولية «لخوزيه كاريلاو» قاموا بصد القوات الأمريكية في معركة «بندقية المرأة العجوز» . وكانت هذه ثلثي معركة بين سكان كاليفورنيا والقوات الأمريكية بعد معركة «لومبلي» ونجح

السكان في السيطرة على لوس أنجلوس لمدة ثلاثة أشهر ٠٠ لما المعركة الثالثة فوقعت في ٦ ديسمبر عندما دخل الجنرال «كيرنى» على رأس قوة من ٣٠٠ من الجنود الأمريكيين إلى كاليفورنيا من سانتافي التي استولى عليها دون مقاومة ٠٠ وتحت قيادة «أندرزيكو» ، نجح سكان كاليفورنيا ، مرة أخرى ، في وقف تقدم القوات الأمريكية وهاجموها بشدة وأوقعوا بها خسائر جسيمة ٠٠ لقد كان غزو كاليفورنيا عسكرياً أكثر صعوبة مما كان متوقعاً ٠٠ واستغرق وقتاً أطول مما كان محدداً له ، ورغم الخسائر الجسيمة التي أوقعها سكان كاليفورنيا بالقوات الأمريكية ٠٠ إلا أنهم كانوا يدركون أن لا أمل لهم في استمرار المقاومة ٠٠ فلم يعد لديهم ذخيرة ٠٠ وقواتهم غير منظمة ٠٠ ولا أمل في وصول دعم من الحكومة المكسيكية ٠٠

استسلمت لوس أنجيلوس دون مقاومة لقوة من ٦٠٠ جندي يقودها «كيرنى» و«ستوكتين» في ١٠ يناير ١٨٤٧ ٠٠ وانضمت رسمياً للولايات المتحدة في ١٨٤٨م ٠

عاد الرئيس المكسيكي السابق «سلتا أنا» من المنفى وقام بإنشاء وتدريب جيش جديد قوامه ٢٠ ألف رجل ورغم فقد المكسيك لكثير من أراضيها ٠٠ وهزيمتها في عديد من المعارك ٠٠ فقد رفضت الحكومة المكسيكية أن تعقد سلاماً مع الولايات المتحدة ، وكان الرئيس الأمريكي «جيمس پولك» متأكدًا أن الجيوش الأمريكية سوف تحرز نصرًا ساحقًا وكاملاً ٠

في ٢٩ مارس ١٨٤٧ هبط الجنرال الأمريكي «سكوت» بجيش من ١٢ ألف رجل على شاطئ فيراكروز ، أهم ميناء شرقي في المكسيك ٠٠ ووقعت معارك دموية عنيفة بين «سكوت» و«سلتا أنا» من شهر مارس وحتى أغسطس ، انتصر فيها سكوت في النهاية ٠٠ وواصل تقدمه حتى دخلت قواته مدينة مكسيكو سيتي في ١٤ سبتمبر ١٨٤٧ ٠ قاوم المكسيكيون الغزاة الأمريكيين ، إلا أن الجيش الأمريكي نجح في قمع المقاومة في منتصف أكتوبر واحتل المدينة ، استقال «سلتا أنا» من رئاسة المكسيك ، واحتفظ بقيادة الجيش ٠٠ واستمر في مقاتلة القوات

الأمريكية ٠٠ رفض جيشه الاستمرار في القتال بعد الهزائم المستمرة التي أصابته ٠٠ واضطر «سانتا آنا» تحت ضغوط الحكومة المكسيكية للاستقالة من قيادة الجيش ٠٠ استمر رجال حرب العصابات في الضغط على خطوط إمدادات قوات سكوت في فيلكرورز دون فاعلية واستؤنف القتال في لوس أنجلوس ٠٠ إلا أن القوات الأمريكية قمعتم المقاومة في يناير ١٨٤٨ ٠ واشتعلت المقاومة المكسيكية من جديد ضد القوات الأمريكية في نيومكسيكو ، مما أدى لتأخير السيطرة الأمريكية الكاملة على ما تبقى من شمال المكسيك حتى أوائل فبراير ٠٠ ورغم الهزائم والخسائر المكسيكية ، فقد استمرت الحرب عشرة أشهر منذ بدايتها دون هزيمة نهائية للمكسيك أو انتصار كامل للولايات المتحدة ٠٠ واستمر القتال سبعة أشهر أخرى ولم ينتهى إلا باحتلال مكسيكو سيتي في سبتمبر ٠

استسلم عندئذ زعماء المكسيك ٠٠ وتم توقيع معاهدة جوادالوبي - هيدالجو في ٢ فبراير ١٨٤٨ ٠٠ وللتى قلبت موازين القوى لدخل قارة أمريكا الشمالية لصالح الولايات المتحدة ٠٠ وبمقتضى المعاهدة تنازلت المكسيك للولايات المتحدة عن الأجزاء الشمالية من المكسيك ٠٠ ، وفى المقابل ولققت الولايات المتحدة على دفع ١٥ مليون دولار للمكسيك تعويضًا عن أراضيها التي استولت عليها الولايات المتحدة والتي عرفت فيما بعد بولايات كاليفورنيا ، نيفادا ، الأريزونا ، نيومكسيكو وأوتاه ٠٠

وكان للقيادة العسكرية الأمريكية المنظمة والتكتيكات المتطورة ، وتفوق المدفعية ، الفضل في انتصار القوات الأمريكية ٠٠ كلفت الحرب الولايات المتحدة أكثر من مائة مليون دولار ، وشارك فيها حوالي ١٠٥ ألف مقاتل أمريكي ، لقي منهم ١٣٧٨٠ جندي مصرعه ٠٠ وأدت الحرب لتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك لعقود طويلة ٠

ولم تتوقف الضغوط الأمريكية ما بين ١٨٤٦ و ١٨٥٣ للحصول على مزيد من الأراضي في جنوب كاليفورنيا ٠٠ وحق المرور عبر الأراضي المكسيكية للوصول للمحيط الهادئ ٠٠ واستمرت هذه الضغوط حتى ١٨٦٠ ، ولم تكن الحكومة الأمريكية وحدها التي تمارس الضغوط على المكسيك للحصول على مزيد من التنازلات فقد ضغطت الشركات الأمريكية أيضًا ٠

بعد ١٨٤٦ أصبح المواطنون فى الأراضى التى احتلتها الولايات المتحدة مواطنين من الدرجة الثانية فى بلادهم ٠٠ فقد أبعدوا من أراضيههم ٠٠ وتم إجبارهم على الإقامة فى معازل ٠٠ وكانت صحافة نيويورك قد أملت أن يكون مصير السكان فى الأراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة من المكسيك ممثل لمصير الهنود الأمريكيين ٠

فى عام ١٨٥٧ أصبح للمكسيك دستور جديد وأيد الليبراليون الإصلاحات الدستورية بينما عارضها المحافظون الذين أطاحوا بحكم الليبراليين ٠٠ وتولوا السلطة بمساعدة الجيش والكنيسة والطبقة الثرية ٠٠ فرت ميليشيات الليبراليين وكانت فقيرة التجهيزات إلى جوادا لاخارا ، ثم إلى پنما ٠٠ وتم تشكيل حكومة ليبرالية فى مايو ١٨٥٨ عاصمتها فيراكروز ، تدخلت الولايات المتحدة فى الصراع لصالح الليبراليين واعترفت بحكومتهم فى ١٨٥٩ ٠٠ وأمنت قواتهم بالسلاح ورغم هذا خسرت القوات الليبرالية فى البداية كل معاركها فى مواجهة القوات الحكومية التى حاولت إخراج الحكومة الليبرالية من فيراكروز ، بحلول إبريل ١٨٥٩ تحسنت أوضاع جيش الليبراليين وتمكنوا من هزيمة المحافظين ٠٠ وبسبب حاجة الحكومة الليبرالية للمال استولت على ممتلكات الكنيسة ، وأعاد الرئيس « بنينو جواريز » بسط سيطرته على البلاد ، وطبق الإصلاحات الدستورية ٠ فى عام ١٩٦١ أعلن « جواريز » فترة سماح عامين لتسديد الديون الخارجية ، مما أغضب بريطانيا وفرنسا وإسبانيا الذين أرسلوا قوة مشتركة لتحصيل ديونهم ٠٠ بعد مفاوضات مع الحكومة الليبرالية انسحبت القوات البريطانية والإسبانية وقرر نابليون الثالث تحقيق حلمه بإنشاء إمبراطورية فى المكسيك ٠٠ استلم المكسيكيون للقوات الفرنسية فى ١٨٦٣ ونصب نابليون فى ١٨٦٤ الأرشيدوق النمساوى « فرديناند ماكسيميليان » إمبراطورا للمكسيك ٠٠ وشنت الميليشيات الليبرالية حرب عصابات ضد قواته ٠٠ وانتهت الحرب فى ١٨٦٥ ٠٠ لم تقبل الولايات المتحدة الوجود الفرنسى فى المكسيك ، فتقدمت قواتها بقيادة الجنرال « فيليب شريدان » إلى ريو جرانده على الحدود لمعارضة الوجود الفرنسى فى المكسيك ٠٠ وعندئذ تخلى نابليون عن ماكسيميليان ٠٠ وانسحبت

القوات الفرنسية في ١٨٦٧ ٠٠ واستعاد جواريز منصبه كرئيس للبلاد ٠٠ وتم تقديم
ماكسيميليان للمحاكمة وإعدامه في ١٨٦٧ ٠٠

في عام ١٨٧١ أعلن جواريز ترشيح نفسه للرئاسة للمرة الرابعة ونافسه بورفيرو
دياز ، وعندما فاز جواريز بالرئاسة قاد دياز تمردًا فاشلاً ٠٠ وفر للجبال تحت حماية
الهنود المكسيكيين ٠٠ عندما توفي جواريز في ١٨٧٢ خلفه في منصب الرئيس ليردو
الذي أعلن عفوًا عامًا ٠٠ وفتح العفو لدياز العودة ٠ بعد إعادة انتخاب ليردو رئيسًا في
١٨٧٦ ، تمرد دياز مرة أخرى وتعرضت قواته للهزيمة ٠٠ وعبرت الحدود هذه
المرة إلى الولايات المتحدة حيث أعاد تنظيم وتسليح جيشه بمساعدة أمريكية ٠٠
عبرت قوات دياز الحدود إلى المكسيك وأبحر هو إلى هافانا ومنها إلى فيراكروز
حيث قاد جيشًا ثانيًا ٠٠ هزمت قوات دياز هذه المرة القوات الحكومية في نوفمبر
١٨٦٧ ٠

دخل دياز العاصمة مكسيكو سيتي ، وانتخب رئيسًا في ١٨٧٧ ، واستمر بحكم
البلاد بشكل قمعي حتى ١٩١٠ ، عندما قامت ثورة المكسيك ٠٠ وخلال حكمه سمح
دياز للولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بالسيطرة على اقتصاد المكسيك ٠

ثورة المكسيك

يحيط الجدل بثورة المكسيك التي بدأت في ١٩١٠ وتحولت على مدى عشرين
لصراع دموي طويل ومريع ، واشترك في المعارك العنيفة المكسيكيون من جميع
الطبقات ٠ كان أحد أسباب قيام الثورة معارضة الطبقة الوسطى والفلاحين والهنود
واتحادات العمال لحكم دياز الدكتاتوري ٠ أعلن دياز في محاولة لتهدئة الرأي العام
في ١٩٠٨ أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى للرئاسة ٠٠ ثم عاد في قراره ، مما أثار رد
فعل عنيف وغاضب بين الشعب ، الذي لم يعد يتحمل حكمه القمعي ٠٠ وتواطؤه مع
كبار الملاك للاستيلاء على أراضي الفلاحين بالقوة ٠٠ والسماح للمستثمرين الأجانب
 باستغلال مصادر وثروات البلاد ، واحتكار أقلية صغيرة لثمار النمو الاقتصادي ٠٠
مع حرمان الطبقة الوسطى والفلاحين والعمال الذين كانوا يعيشون تحت ظروف

قاسية بسبب الأجور المتكندية . تجمعت للمعارضة حول الزعيم الأكثر اعتدالا فرانسميسكو ماديرو . . وهو محامى ليبرالى ، درس فى الولايات المتحدة . رشح ماديرو نفسه للرئاسة أمام دياز فى انتخابات ١٩١٠ . . فلستسلط دياز غضبا ووضعه فى السجن . . وأعلن نفسه فاتزا فى الانتخابات . بعد إطلاق سراح ماديرو انضم للثورة التى كانت قد انتشرت فى أنحاء البلاد وأحرزت تقدما . . وفى النهاية تخلى دياز عن الحكم وفر إلى أوروبا .

انتخب ماديرو رئيسا للبلاد . . إلا أنه لم ينجح فى احتواء الموقف المتفجر . . واستمر تمرد ١٩١١ عقدين ، سبب خلالها نماء آلاف المكسيكيين .

أعاد ماديرو العمل بالدمستور ، وكان مهتما بإنشاء نظام ديموقراطى وتحسين أحوال الشعب . . إلا أنه ركز على النواحي السياسية أكثر من تركيزه على الاقتصاد والنواحي الاجتماعية . . وبدلا من أن يتخلص من الصفوة للتقليدية ، ومن جيش دياز . . والبيروقراطية . . منحهم مكانا فى النظام المستورى الجديد . . وبدلا من أن يستجيب لمطالب البطل الشعبى زاباتا ، وزعماء الفلاحين الآخرين ، بإعادة الأراضي المسلوبة . . طلب منهم الانتظار حتى تقوم السلطات بتقييم مطالبهم . . تكاثف أعداء الديموقراطية والمحافظون ضد ماديرو ، وقام الجنرال فيكتوريانو هيوويرتا بالإطاحة بماديرو الذى لقي مصرعه فى الانقلاب . وكان السفير الأمريكى فى المكسيك هنرى ويلسون قد ألحح لهيوويرتا برغبة بلاده فى أن تتولى الحكم حكومة أكثر تعاطفا مع الاستثمارات الأجنبية . . وكانت المكسيك بعد ثورة ١٩١٠ قد انتهجت سياسة ارتكزت على حماية إنتاجها الوطنى . . وانعزلت سياسيا عن العالم الخارجى . . ولم تتردد الولايات المتحدة كما هى عادت دائما فى الاعتماد على أسوأ الدكتاتوريات مثل دياز وهيوويرتا .

بتولى هيوويرتا الرئاسة دخلت ثورة المكسيك مرحلتها الثانية والأكثر دموية من عام ١٩١٣ وحتى ١٩١٦ . وكانت المرحلة الأولى من الثورة قد بدأت من ١٩١١ وحتى ١٩١٣ بانتخاب ماديرو . .

عارضت قوات إميليانو زاباتا الانفصالية فى الجنوب ، وكذلك قوات كارلزا فى

الشمال الشرقى وقوات بائشو فيلا فى الشمال ، وقوات أوبريجون فى الشمال الغربى أن يتولى هيوويرتا الحكم ٠٠ وتحولت البلاد لمساحة قتال ٠٠ فكل من تجاهل هيوويرتا أحلامه ، بتطبيق الإصلاحات ، انضم للقتال ضده . كانت حربهم فى البداية ضد هيوويرتا وبعد التخلّص منه ٠٠ تقتلوا ٠٠ للانفراد بتشكيل الحكومة الجديدة ٠٠ وغرقت المكسيك فى صراعات وحروب تعد من أكثر للصراعات والحروب عنفاً فى تاريخ أمريكا اللاتينية .

فى عام ١٩١٤ استقال هيوويرتا بعد أن بسطت الجيوش الأربع المتمردة سيطرتها على ثلاثة أرباع البلاد . واحتلت القوات الأمريكية فيراكروز ٠٠ ودخل أوبريجون إلى العاصمة ٠٠ وأعلن صديقه كارنزا رئيساً للمكسيك ٠٠ اعترفت الولايات المتحدة والدول الغربية بكارنزا رئيساً ٠٠ ونجح كارنزا فى بسط سيطرته على البلاد ، وفر زاباتا بعد أن انتصرت عليه قوات أوبريجون فى ١٩١٥ .

انتهت الثورة بإقرار دستور ١٩١٧ ونظام سياسى جديد ، وسوى قادة للثورة خلافاتهم ٠٠ وأعلن المنتصرون نهاية حكم الصفوة الأقلية للأغلبية المطحونة ٠٠ وتمهّنوا أن يحكم المكسيك زعماء يكرسون جهودهم لتحقيق العدالة الاجتماعية لكل أفراد الشعب ٠٠ كما وعدوا الهنود المكسيكيين بإعادة الأراضي التى تم سلبها منهم عبر الأجيال ، وأن يحصل العمال على حد أدنى من الأجور ٠٠ ويتم تحديد ساعات عملهم بثمان ساعات ٠٠ والّا يسمحوا للأجانب بالسيطرة على اقتصاد البلاد ٠٠ ونجح زعماء الثورة فى المكسيك فى الحد من سلطات ونفوذ الصفوة من ملاك الأراضي والكنيسة .

بحلول ١٩٢٦ كان كل زعماء الثورة قد لقوا مصرعهم بطريقة دموية ٠٠ وقد غيرت الحرب الأهلية الكثير من مظاهر الحياة فى المكسيك .

ومنذ أواخر العشرينيات تجرى فى المكسيك الانتخابات بشكل منتظم وفى موعدها ٠٠ ويتمتع الرئيس المنتخب بقوة سياسية كبيرة ٠٠

بعد عام ١٩٦٠ تدفق على البلاد كثير من الشركات الأجنبية ٠٠ ورغم القيود على تملك الأجانب للشركات فى بعض القطاعات ٠٠ كانت ٧٠ % من الاستثمارات

الأجنبية أمريكية ، وكانت الحكومة المكسيكية فى بداية الثورة قد طردت كثير من الشركات الأجنبية من البلاد .

مصاعب التصديع

لدى انخفاض أسعار البترول إلى هزة اقتصادية شديدة ، فلم ينجح دخل البترول فى حل المشاكل الأساسية التى تواجه المكسيك . وظلت تبعية الاقتصاد المكسيكى للاقتصاد الأمريكى مستمرة رغم محاولات المكسيك تنويع تجارة بلادها . وتخفيف القروض من الخارج . ويبقى الاعتماد الكلى على الولايات المتحدة إحدى العقبات الأساسية أمام تحقيق أى تغيير راديكالى فى المكسيك .

فى النصف الأخير من السبعينيات وبداية الثمانينيات تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالمكسيك بشكل كبير . وعمل الرئيس المكسيكى لويس إيشيفريا على تقليل اعتماد بلاده على الولايات المتحدة كما حرص على استقلال السياسة الخارجية المكسيكية عن الولايات المتحدة . وعلى زيادة التعاون بين بلاده والدول النامية .

أما الرئيس خوزيه لويز بورتيللو الذى خلف إيشيفريا فلم ينجح دائما فى الحفاظ على استقلال السياسة الخارجية للمكسيك نتيجة المصاعب الاقتصادية التى تمر بها بلاده بسبب السياسة الاحتكارية للولايات المتحدة . واستغلال المنظمات المالية العالمية ، التى تسيطر عليها الولايات المتحدة ، للدين الخارجى للمكسيك الذى ارتفع من ٣,٨ بليون دولار فى ١٩٧٠ إلى ٢٥ بليون دولار فى ١٩٧٧ .

سياسة مستقلة

وكانت الدوائر الرسمية الأمريكية تفضب وتثور بشدة كلما استقلت المكسيك سياستها الخارجية . وتشن حملات معادية للمكسيك . وتتهمها بالاتجاه للشيوعية وتطالب بفرض عقوبات اقتصادية عليها . وقد حرص الرئيس المكسيكى بورتيللو على زيارة ست دول فى أمريكا اللاتينية هى : كوبا ونيكاراجوا وبنما وفنزويلا وكوستاريكا والبرازيل فى ١٩٨٠ ، لتشكيل جبهة ضد عودة سياسة الحرب الباردة فى المنطقة . وعندما تولى الرئيس الأمريكى ريجان الحكم ، حاولت إدارته إقامة

علاقات وثيقة مع المكسيك .. وتقليص الخلافات والتناقضات مع الدول المهمة مثل المكسيك، والتي كانت حريصة بدورها على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة مع رفض أى تدخل أجنبى فى شئون دول المنطقة.. وقد ساندت المكسيك ثورة الساندينستا .. وأعلن بورتيللو أن بلاده قدمت وسوف تقدم مساعدات لنيكاراجوا .. وأن المكسيك تؤيد تنمية سلمية للصراعات فى المنطقة وحق دول المنطقة فى تقرير مصيرها .. إلا أن الوضع الاقتصادى المأساوى للبلاد .. وانخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية .. وارتفاع نسبة الفوائد فى البنوك الأمريكية دمر اقتصاد المكسيك .. وبلغت ديونها مائة بليون دولار تلتها ديون للولايات المتحدة ..

وضعت الإدارة الأمريكية كل آمالها على الرئيس الجديد ميغيل دى لاميريد ، الذى تولى فى ١٩٨٢ ، فى إحداث التغيير المطلوب فى السياسة الخارجية .. وهو أول رئيس فى تاريخ المكسيك يدرس فى جامعات الولايات المتحدة ..

وقد خيب آمال الولايات المتحدة عندما أكد أن بلاده سوف تستمر فى سياسة الدفاع عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها .. والحفاظ على سيادتها الوطنية .. كما عارض «دى لاميريد» التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .. وأكد على استمرار بلاده فى سياسة الدفاع عن مصالح دول أمريكا اللاتينية .. أدت هذه التصريحات لتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة .. وعندما زار دى لاميريد واشنطن فى ١٩٨٤ ، لم يتم التوصل معه لاتفاقيات اقتصادية .. ولم يتم مناقشة المشاكل السياسية بين البلدين .. وقبل مغادرته الولايات المتحدة حرص الرئيس المكسيكى على أن يعلن أن المشاكل العديدة الموجودة بين الدولتين أصبحت أكثر عمقا وتعقيدا ..

وقد اختلفت وجهتا نظر البلدين حول أمريكا اللاتينية .. ودعا دى لاميريد إلى تنفيذ المبادئ والقوانين الدولية فى أمريكا اللاتينية .. وتسوية الصراعات سلميا .. والتعاون الدولى من أجل التنمية .. وإدانة المخططات العسكرية التى تهدد أمن دول المنطقة وتعرقل تنميتها .. معارضا بذلك كل أفكار وسياسات حكومة ريغان التى كانت لا تتوانى فى اللجوء للقوة لحل المشاكل فى أمريكا اللاتينية والكاريبى ،

وعملت دائماً على إثارة حركات التمرد في مواجهة حركات التحرر الثورية.. وتدخلت مباشرة في الشؤون الداخلية لدول مستقلة، مستخدمة أحياناً القوة العسكرية أو عمليات سرية متما حدث في نيكاراغوا وشيلي.

فشلت كل المحاولات الأمريكية لإبتراز المكسيك والضغط عليها لتغيير سياستها الخارجية المستقلة. وفي منتصف ١٩٨٤ ثار الرأي العام المكسيكي عندما تدخل السفير الأمريكي في الشؤون الداخلية للمكسيك، وطالب الرأي العام بطرده من البلاد.. وفيما بعد عرف أن محاولة السفير كانت بناء على توجيهات سرية مباشرة من الرئيس ريغان، للتأثير في السياسة الخارجية المستقلة للمكسيك.. وساعت العلاقات مرة أخرى بين البلدين عندما لقي صحفي مكسيكي تسمى مصرعه بعد نشر مقال فضح فيه دور المخابرات الأمريكية وجماعات الضغط داخل حكومة المكسيك، والتي تمويلها لـ «سى. آى. إيه».

وفي منتصف ١٩٨٥ عملت السلطات الأمريكية على عرقلة التجارة عبر الحدود بين البلدين، وعرقلة السياحة، والتفتيش المهيمن للمواطنين، لخلق مزيد من الصعوبات الاقتصادية أمام المكسيك حتى ترضخ لمطالبها وتحد من استقلال سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة.. وتبلورت سياسة الهيمنة الأمريكية في اتفاقية نافتا للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، والتي بدأ سريانها في أول يناير ١٩٩٤ والتي أزالَت كل عوائق التبادل التجاري وعوائق الاستثمار بين هذه الدول.. وزاد العجز التجاري مع الولايات المتحدة بمعدل كبير.. وأدت تبعية الاقتصاد المكسيكي لرؤوس الأموال الأجنبية إلى فقدان السيادة الوطنية، وقد أدى تحریم دعم الدولة للإنتاج الزراعي لأن يفقد المنتجون في المكسيك القدرة على المنافسة الزراعية أمام مزارعي الولايات المتحدة وكندا، فالمنافسة بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة غير متكافئة، وتنتهي بتمير الأضعف.

لم تتوصل المكسيك والولايات المتحدة لعلاقات مُرضية بعد قرنين من الزمن.. ففضية التسالل عبر الحدود (٣ آلاف كيلو متر حدود مشتركة بين البلدين) تبقى مشكلة دون حل.

ورغم الجدل الدائر حول المهاجرين غير الشرعيين الذين يتسللون لأراضى الولايات المتحدة ويحلمون بالجنسية الأمريكية ، إلا أن ثقافة أمريكا اللاتينية أقوى من أن يتم دمجها فى الثقافة الأمريكية . . كما أنه لا ينبغي أن تنسى الولايات المتحدة أن المتسلل المكسيكى عندما يذهب إلى تكساس أو الأريزونا أو كاليفورنيا ، فهو يتحرك فى أراضى كانت جزءاً من المكسيك قبل أن تضمها الولايات المتحدة .

* * *

المراجع

- * Modern World History. - Peter Moss
- * Latin America in the International Political System. - G. Pope Atkins
- * The Politics of Latin American development. - Gary W. Wynia
- * U.S. Policy in Latin America : Postwar to Present - A. Glinkin B. Martynov P Yakovlev
- * A Concise History of Mexico - Brian Hamnett
- * Marxism Socialism and Democracy in Latin America. - Richard, L. Harris
- * Understanding Central America. - John A. Booth and Thomas Walker
- * American Government. - Dr. Grier Stephenson J. - Robert J. Bresler Joseph J. Karlesky - Robert J. Friedrich.
- * Dictionary of Wars. - Georges Kohn

الإنترنت : نقلاً عن : ١ - قاموس الحروب

John S.D. Eisenhower

- * So Far from God : The U.S war with Mexico (1846 – 1848)
Richard Bruce. Winders
- * Mr. Polk's Army - Donalds., Frazier

- * The U.S. and Mexico at War : Nineteenth Century Expansionism, and Conflict.
- * U.S. Historical Flag Courtesy of : Fotw Flags of the World Website at [http :](http://www.fotw.org)
- * Tyler, Polk and war with Mexico
[http / www.](http://www.history.guy.com/MexicanAmericanwar.html)
[http : // www.](http://www.net/aztec/war/MexicanAmericanwar.html)
 History guy. Com/ Mexican American war. Html
[Http: //www. Net/Aztec /war/](http://www.net/aztec/war/MexicanAmericanwar.html)
 Mexican American war. html

- | | |
|----------------|---------------------------|
| ناغوم تشومسكى | * ٥٠١ سنة الفزو مستمر - |
| روچيه جارودى | * امريكا طلبعة الانحطاط - |
| ناغوم تشومسكى | * ضبط الرعاع - |
| ريتشارد نيكسون | * ١٩٩٩ نصر بلا حرب - |

الفهرس

الموضوع	الصفحة
• مقنمة : (إمبراطورية فى لزمة) - رضا هلال	٥
• الفصل الأول: الولايات المتحدة والحرب والهيمنة الأمريكية	
١- الحروب الأمريكية - د. محمد قدرى سعيد	١٥
* الطريق إلى الملساة الأمريكية : نظرة عسكرية	١٥
* الحروب الأمريكية فى القرن العشرين	٢٠
٢- المسلمون الأمريكيون - د. ماهر حتوت	٤٥
محاولة الرؤية خلال ظلمات الأزمة	
٣- الولايات المتحدة وأعمال العدون - ناعوم تشومسكى	٥٥
٤- الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكى فى	٧٩
الخليج والشرق الأوسط - اللواء أ.ح. طه المجذوب	
٥- مفاوضات العم سام - د. حسن محمد وجيه	١٠٧
• الفصل الثانى: الولايات المتحدة ... التاريخ والسياسة	
١- لقطات من تاريخ العم سام - عادل المعطم	١٢٧
٢- الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية - روجيه جارودى	١٦٥
• الفصل الثالث: الدين والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية	
١- الدين والسياسة فى أمريكا	١٨٩
(المسيح الأمريكى وصهيون) - رضا هلال	
٢- إسلام صنع فى أمريكا - د. مراد هوفمان	٢١١

• الفصل الرابع: الاقتصاد الأمريكي

• الفصل الخامس: العلاقات الأمريكية من روسيا إلى المكسيك

رقم الإيداع ٢٠٠١/١٥٩٠٦
التقديم الدولي I.S.B.N. 977-09-0751-0

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

المطبع من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفون : ٣١٢٣١٢ - ٣١٢٣١٤

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن خلدون التليفون : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفون : ٤٠١٧٠٥٣



هذا الكتاب

برغم أن أمريكا إمبراطورية لا تغرب الشمس عن بوارجها وطاقاتها وقواتها التي تغطي العالم، إلا أن الطائرات الانتحارية ضربت عاصمتها السياسية (واشنطن) وعاصمتها للمال والاتصالات (نيويورك) في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك هو التناقض الذي يضرب الإمبراطورية الأمريكية من الداخل.

إن كتاب الإمبراطورية الأمريكية، ينطلق من حقيقة أن معرفتنا بأمريكا هي قوة لنا في التعامل معها، باعتبارها القوة العظمى في نظام عالمي أحادي القطبية، ولما لها من دور مهم في «لعبة الأمم» خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط.

وقد توخى الكتاب «تسريح أمريكا» متجنبًا ما ساد الكتابات العربية عن أمريكا من «انهيار» طاغ أو «عداء» ظاهر.

فالمشاركون في الكتاب، ينطلقون من خلفيات أيديولوجية شتى، ومن مذاهب متباينة، ومن طرق بحثية مختلفة.

ويتناول الجزء الثاني من كتاب «الإمبراطورية الأمريكية» - الثورة الأمريكية وتأسيس أمريكا، والأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية، والإسلام في أمريكا والمسيحية الصهيونية الأمريكية، والعلاقات الأمريكية - العربية، والبترو في السياسة الأمريكية، والهيمنة الأمريكية، والحروب الأمريكية والعلاقات الأمريكية - الإيرانية والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي السابق، والاحتياز الأمريكي لإسرائيل، وعن تأثير السياسة الأمريكية في فيتنام والمكسيك، وقد أضيف لثلاث الموضوعات موضوعًا كتبه الدكتور ماهر حتوت محاولاً الرؤية من خلال ظلمة الأزمة، وتمت كتابته بعد الأحداث بأسبوعين تقريبًا من قلب الأزمة في لوس أنجلوس وبذلك، يخطو كتاب «الإمبراطورية الأمريكية» خطوة كبيرة هامة في مهمة «تسريح أمريكا» من منطلق أن المعرفة قوة.

رضا هلال

